www.quranonlinelibrary.com

جمهوريةُ العراقِ
رئاسةُ ديوانِ الوقفِ السُّنِّيّ
كليَّةُ الإمامِ الأعْظَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ الجامعةُ
قسمُ أصولِ الدِّينِ/ بغداد
الدراساتُ العليا

الفَنْقَلاتُ

في أَشْهَرِ كُتُبِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ

جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ

أُطروحةٌ مقدَّمةٌ إلى مجلسِ كلِّيَّةِ الإمامِ الأعظمِ رَحِمَهُ اللَّهُ الجامعةِ/ قسمِ أصولِ الدِّينِ
وهي جزءٌ من متطلباتِ نيلِ درجةِ الدكتوراه في العلوم الإسلامية
تخصص: القراءات القرآنية.

إعداد الطالب
أحمد خورشيد رؤوف

بإشرافِ الأستاذ الدكتور
خليل إبراهيم حمودي السَّامرائيّ

www.Quranonlinelibrary.com

١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

الفصل الأول

فنقلات علوم القرآن ومصطلحات الشاطبية

المبحث الأول

فنقلات علوم القرآن

المبحث الثاني

فنقلات مصطلحات الشاطبية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فنقلات علوم القرآن

المطلب الأول

فنقلة الأحرف السبعة

المطلب الثاني

فنقلات رسم المصحف

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني

فنقلات مصطلحات الشاطبية

المطلب الأول

فنقلات المقدمة وبيان القراء السبعة ورواتهم وأخبارهم

المطلب الثاني

فنقلات بيان الرموز التي يشير بها الناظم إلى القراء السبعة ورواتهم

المطلب الثالث

فنقلات بيان ما يتعلق بنظم الشاطبية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثاني

فنقلات أصول القراءات

المبحث الأول: فنقلات الإدغام

المبحث الثاني: فنقلات هاء الكناية

المبحث الثالث: فنقلات المد والقصر

المبحث الرابع: فنقلات أحكام الهمز

المبحث الخامس: فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

المبحث السادس: فنقلاتُ اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ

المبحث السابع: فنقلات ياءات الإضافة والزوائد

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فَنْقَلاتُ الإدغَامِ

المطلب الأول

فَنْقَلاتُ الإدغَامِ الكبيرِ

المطلب الثاني

فَنْقَلاتُ إِدغَامِ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ

المطلب الثالث

فَنْقَلاتُ إدغَامِ لامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾

المطلب الرابع

فَنْقَلاتُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مخارجُها

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الرابع

فنقلاتُ أحكامِ الهمزِ

المطلب الأول

فنقلتَا الهمزتينِ من كلمةٍ

المطلب الثاني

فنقلاتُ الهمزتينِ من كلمتينِ

المطلب الثالث

فنقلةُ الهمزِ المفردِ

المطلب الرابع

فنقلتَا نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكِن قبلها

المطلب الخامس

فنقلاتُ وقفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الخامس

فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

المطلبُ الأول

فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ

المطلبُ الثاني

فنقلةُ مذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث السادس

فنقلتَا اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ

المطلب الأول

فنقلةُ اللاماتِ

المطلب الثاني

فنقلةُ الوقف على أواخر الكلم

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث السابع

فنقلاتُ ياءاتِ الإضافةِ والزَّوائدِ

المطلبُ الأول

فنقلةُ ياءاتِ الإضافةِ

المطلبُ الثاني

فنقلاتُ ياءاتِ الزوائدِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثالث

فنقلاتُ سور القرآن الكريم

من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس

المبحث الأول

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة

إلى آخر سورة الأنعام

المبحث الثاني

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف

إلى آخر سورة الناس

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة آل عمران إلى آخر سورة النساء

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة المائدة إلى آخر سورة الأنعام

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف إلى آخر القرآن

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الأعراف إلى آخر سورة يوسف

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة الرعد إلى آخر سورة ص

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة الزمر إلى آخر القرآن

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الرابع

فنقلاتُ المسائل النَّحوية والصَّرفية والتَّكبير وختم القرآن

المبحث الأول

فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية

المبحث الثاني

فنقلاتُ التَّكبير وختمِ القرآن

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني
فنقلاتُ التَّكبيرِ وختمِ القرآن

المطلب الأول
فنقلاتُ التَّكبيرِ

المطلب الثاني
فنقلةُ ختمِ القُرآنِ الكريمِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الإهداء

❖ إلى سيّدِ الأولينَ والآخرينَ، وإمام الأنبياء والمرسلين، سيّدنا محمد ﷺ.

❖ إلى من بهم نَهْجُ النَّبيّ ﷺ وشرعُه يتجدَّد .. مشايخي الكرام.

❖ إلى مَنْ ربياني صغيرًا، ورعياني كبيرًا، والديَّ حفظهما الله تعالى.

❖ إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، إلى رياحين حياتي، إخواني وأخواتي.

❖ إلى سَكَني وأُنْسِي، التي سَهِرتْ سَهري، ونَصَبتْ نَصبي، زوجي.

❖ إلى الذين كانوا يَرْقُبونَ أحوالي عن كَثَبٍ حبًّا للعلم، وشغفًا به، أولادي.

❖ إلى كلِّ محبٍّ للقراءات، متعلِّقٍ شغوفٍ بها.

أهدي إليهم جميعًا ثمرة جهدي.

أحمد

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كلمة شكر

اللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيّبًا مباركًا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ ما قال العبد، وكلّنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تُعدّ، وآلائك التي لا تُحدّ، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسَّرتَ لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدُّوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه المدَّة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الأُطروحة فضيلة الأستاذ الدكتور: خليل إبراهيم السامرائيّ الذي لم يدَّخر جهدًا في مساعدتي، فقد فتح لي قلبه، وكنت أتذاكر معه، أقرأ عليه ولا يجد في ذلك حرجًا، وكان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه، فله من الله الأجر، ومنِّي كلَّ تقدير حفظه الله تعالى، ومتّعه بالصِّحة والعافية ونفعَ بعلومه.

وأتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم عليَّ بقبول مناقشة هذه الأطروحة، فهم أهلٌ لسدِّ خللها، والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلا الله الكريم أَنْ يُثيبهم عني خيرًا.

وأشكر القائمين على كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة، حفظهم الله تعالى ووفقهم لكل خير، لِمَا يبذلونه من عناية بطلبة الكلية بصفة عامة وبطلبة الدراسات العليا بصفة خاصة.

جزى الله الجميع عنِّي خير الجزاء.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فهرس المحتويات

المقدمة.....أ

التمهيد.....١

الفصل الأول: فنقلات علوم القرآن ومصطلحات الشاطبية.....١٣

المبحث الأول: فنقلات علوم القرآن.....١٤

المطلب الأول: فنقلة الأحرف السبعة.....١٥

المطلب الثاني: فنقلات رسم المصحف.....٢٠

المبحث الثاني: فنقلات مصطلحات الشاطبية.....٤١

المطلب الأول: فنقلات المقدمة وبيان القراء السبعة ورواتهم وأخبارهم.....٤٢

المطلب الثاني: فنقلات بيان الرموز التي يشير بها الناظم إلى القراء السبعة ورواتهم.....٥٥

المطلب الثالث: فنقلات بيان ما يتعلق بنظم الشاطبية.....٦٥

الفصل الثاني: فنقلات أصول القراءات.....١٢٣

المبحث الأول: فنقلات الإدغام.....١٢٥

المطلب الأول: فَنْقَلاتُ الإدغَامِ الكبيرِ.....١٢٧

المطلب الثاني: فَنْقَلاتُ إِدغَامِ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ.....١٣٥

المطلب الثالث: فَنْقَلاتُ إدغَامِ لامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾.....١٣٧

المطلب الرابع: فَنْقَلاتُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مخارجُها.....١٤١

المبحث الثاني: فنقلات هاء الكناية.....١٤٧

المبحث الثالث: فنقلات المد والقصر.....١٥٤

المبحث الرابع: فنقلات أحكام الهمز.....١٧٠

المطلب الأول: فنقلتَا الهمزتينِ من كلمةٍ.....١٧٢

المطلب الثاني: فنقلاتُ الهمزتينِ من كلمتينِ.....١٨١

المطلب الثالث: فنقلةُ الهمزِ المفردِ.....١٩٠

المطلب الرابع: فنقلتَا نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكِنِ قبلها.....١٩٥

المطلب الخامس: فنقلاتُ وقفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز.....٢٠٥

المبحث الخامس: فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ في

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ..... ٢١٩
المطلبُ الأول: فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ..... ٢٢٠
المطلبُ الثاني: فنقلةُ مذهبِ الكسائيّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ... ٢٦١
المبحث السادس: فنقلاتُ اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ..... ٢٦٤
المطلب الأول: فنقلةُ اللاماتِ..... ٢٦٥
المطلب الثاني: فنقلةُ الوقف على أواخر الكلم..... ٢٦٩
المبحث السابع: فنقلات ياءات الإضافة والزوائد..... ٢٧٢
المطلبُ الأوَّل: فنقلةُ ياءاتِ الإضافةِ..... ٢٧٣
المطلبُ الثَّاني: فنقلاتُ ياءاتِ الزوائدِ..... ٢٧٨

الفصل الثالث: فنقلاتُ سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس..... ٣٠٢
المبحث الأول: فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام..... ٣٠٣
المطلب الأول: الفنقلات من سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة..... ٣٠٤
المطلب الثاني: الفنقلات من سورة آل عمران إلى آخر سورة النساء..... ٣٤٣
المطلب الثالث: الفنقلات من سورة المائدة إلى آخر سورة الأنعام..... ٣٦٤
المبحث الثاني: فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف إلى آخر سورة الناس..... ٣٨٠
المطلب الأول: الفنقلات من سورة الأعراف إلى آخر سورة يوسف..... ٣٨١
المطلب الثاني: الفنقلات من سورة الرعد إلى آخر سورة ص..... ٤٢٠
المطلب الثالث: الفنقلات من سورة الزمر إلى آخر القرآن..... ٤٤٦

الفصل الرابع: فنقلاتُ المسائل النَّحوية والصَّرفية والتَّكبير وختم القرآن..... ٤٧٤
المبحث الأول: فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية..... ٤٧٥
المبحث الثاني: فنقلاتُ التَّكبير وختمِ القرآن..... ٥٠١
المطلب الأول: فنقلاتُ التَّكبيرِ..... ٥٠٢
المطلب الثاني: فنقلةُ ختمِ القُرآنِ الكريمِ..... ٥١٣
الخاتمة وأهمّ النتائج..... ٥١٧
التوصيات..... ٥٢٠

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفهارس العامة ٥٢٢
فهرس الآيات القرآنية..... ٥٢٣
فهرس الأحاديث النَّبوية..... ٥٣٨
فهرس الأشعار..... ٥٤٠
فهرس الأعلام..... ٥٤٢
فهرس الأماكن..... ٥٥٤
فهرس المصادر والمراجع..... ٥٥٦
ملخص الأطروحة ٥٨٨
ملخص الأطروحة باللغة الإنجليزية..... ٥٨٩

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وبعد:

فقد أنزل الله جلَّ جلاله القرآن بلسان عربي مبين، وجعله شفاءً ورحمةً للمؤمنين، ونورًا وضياءً وهدًى للعالمين، وتكفّل بحفظه من التحريف والتبديل والزيادة والنقص على يد المضلين، ويسَّر حفظه وتلاوته على الصغير والكبير والمرأة والرجل والعرب والعجم وأهل الحضر والبادية فقال عزّ من قائل: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[1]، ولقد هيأ لخدمة كتابه من كل جيل رجالًا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وتلاوة كتابه، وجعلهم أهلَه وخاصَّتَه، فتناقلوا قراءاته من الصُّدور إلى الصُّدور، وحرصوا على تلقيه بنصِّه ولفظه مثلما تلقاه أمين الأرض عن أمين السماء، وأدّوه إلى طلابهم مثلما أدّاه رسول الله ﷺ إلى أصحابه ﷺ، واتصل سند المتأخرين بأسانيد المتقدِّمين وسيبقى هذا السند ممتدًا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها بإذن الله تعالى.

ولمَّا كان في مسيرة هذا الركب المبارك حداة وهداة وأعلام وقِمَمٌ تتفجر منهم ينابيع العلم والحكمة يَرِدُ إليهم الظامئون للنهل من مَعِينهم السلسبيل، ويصدرون إلى الآفاق لنشر القرآن وعلومه، والدعوة إلى هداياته والعيش في ظلاله لينالوا شرف شهادة رسول الله ﷺ: ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))[2].

وهذه الأُطروحةُ الموسومةُ بـ(الفَنْقَلاتُ في أَشْهَرِ كُتُبِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ) تضُمُّ نفسها إلى مثيلاتها من الدراسات القرآنية في خدمة القرآن الكريم، وذلك بعرض المسائل الدقيقة التي تنقدح عند علماء القراءات في مسائل القراءات أصولًا وفرشًا، ثم الإجابة عنها وتوجيهها توجيهًا قائمًا على الحجة والبرهان؛ لينوِّر مَنْ بعدهم.

---

(١) القمر: ١٧.

(٢) أخرجه البخاري، **الجامع الصحيح المختصر**: للبخاريّ، كتاب: فضائل القرآن باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه (١٩١٩/٤)، الحديث رقم: ٤٧٣٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- **مشروع البحث:**

مشروع البحث عنوانه (الفَنْقَلاتُ في أَشْهَرِ كُتُبِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ جَمْعٌ وَدِرَاسَةٌ)، وهو مادةٌ علميَّةٌ رصينةٌ، أثارها أهل العلم قديمًا وحديثًا، وأثبتوا توجيهاتهم الفكريَّة السديدة، مع استنباط معاني جديدة في ما يتعلق بالقراءات القرآنية روايةً ودرايةً.

وهذا المشروع يتعلَّقُ بجمع هذه الفنقلات، والكشف عن دلالاتها، ودراستها دراسةً علميَّة قائمةً على أصول البحث العلميّ.

- **مشكلة الدراسة:**

ويمكن عرضها من خلال التساؤلات الآتية:

- هل أدَّت الفنقلات الغرضَ المطلوبَ؟
- مدى الدَّوْر الذي أدَّته في إثراء ما كُتِبَتْ فيه، مع معرفة الثروة اللغويَّة والاستنباطات والتوجيهات والعلل، مع بيان تلك الأقوال ومصادرها.
- هل كانت التوجيهات والتعليلات قائمة على أصول صحيحة؟

- **الدراسات السابقة:**

لمَّا كانت هذه الأُطروحة قد احتوت على الفنقلات في كتب القراءات السبع وتوجيه نصوصها وتحليلها، لم أقف على رسالةٍ علمية في هذا الجانب، على الرغم من أهمية الموضوع، والذي وجدته: رسائل وأطروحات مختلفة تناولت توجيه القراءات بشكل عام، منها:

- توجيه القراءات القرآنية في كتب معاني القراءات حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دراسة صوتية ونحوية، أطروحة جامعية (دكتوراه)، كلية الآداب- جامعة بغداد، ١٩٩٤م.
- الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة أطروحة جامعية (دكتوراه)، جامعة اليرموك ٢٠٠٥م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات أطروحة جامعية (دكتوراه)، جامعة حلب ٢٠٠٥م.
- الفنقلات في كتب القراءات العشر جمعًا ودراسةً، أطروحة جامعية (دكتوراه)، كلية الإمام الأعظم الجامعة، (لَمْ تُنَاقَشْ بَعْدُ).

والأطروحة الأخيرة لها شَبَهٌ واضحٌ بأُطروحتي من جهة العنوان وجهة الكتابة، أمَّا مادّتها العلمية وتعلّقاتها البحثية فمختلفة جدًا؛ فالأولى تتعلّق بالقراءات العشر في

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نظم الطيبة وكتاب النشر في القراءات العشر، وما انضمّ إليهما، أما أطروحتي فتتعلق بنظم الشاطبية في القراءات السبع وأشهر شروحها وما انضمّ إليها من كتب، ولهذا كان بين المسائل البحثية والتوجيهات العِلمية بَوْنٌ شاسعٌ، واختلافٌ كثيرٌ.

وثمَّةَ رسائلُ وأطروحاتٌ أخرى كانت بمنأى عن الأطروحة التي كتبتها، والمسائل التي بحثتها، ولَمَّا كان الأمر على هذا حاولتُ أن أُسلِّط الضوء بأطروحة علميَّة، ضمن الضوابط الأكاديمية، والله الموفق.

- **أهداف الدراسة:**

أولًا: إبراز جهود العلماء في خدمة القرآن الكريم.

ثانيًا: جمعُ الثروة اللغوية والاستنباطات والتوجيهات والعلل التي ذكرها علماء القراءات في ما يتعلق بـ(الفنقلات).

ثالثًا: إبراز ما هو كامن من دررٍ وجواهرَ متناثرة في كتب القراءات، ليتسنى الإفادة منها، والرجوع إليها.

رابعًا: دراسة ما يتعلَّق بعلم القراءات رواية ودراية، بالدليل الواضح لإقناع العامة والراغبين.

خامسًا: وضعُ قواعدَ عامَّة تضبط هذا المنهج بحيث تكون مرجعًا لمن أراد الخوض في هذا المجال.

وبعد جمع ما كان مُفرَّقًا في بطون الكتب، هبَّ نسيم النشرِ لإذاعة هذه المسائل الدقيقة بين طلبة العلم المحبين والمصدقين ضرورة هذه الفنقلات، وبيان ما لها وما عليها.

- **منهجية البحث:**

سرتُ في هذا البحث على المنهج الآتي:

١. المنهج الاستقرائي: وذلك بتتبع مواضع الفنقلات، وتوجيهها توجيهًا علميًّا.
٢. المنهج التحليليّ والنقديّ: ويتمثل في دراسة الفنقلات في كتب علم القراءات، وتقويمها بما يتفقُ مع الأصول العلميَّة.
٣. إبراز النَّاحية الشخصيَّة في الدراسة.
٤. الالتزام بالمنهجية والأمانة العلميَّة.
٥. توثيق المعلومات بعَزْوِ كلّ قولٍ إلى صاحبه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٦. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثمانيّ، على وفق المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، وجعلتها داخل قوسين مُزَهَّرَيْنِ هكذا ﴿ ﴾، وعزوتُ الآيات الكريمة مع ذكر أرقامها إلى سورها، وجعلتها في الهامش.

٧. تخريج الأحاديث النَّبويَة الشريفة، مع عَزوها إلى مصادرها، ووضعها بين قوسين مزدوجين هكذا (( )).

٨. توثيق أقوال أهل العلم من الكتب المعتمدة، وجعلُهُ بين قوسين هكذا ( ).

٩. وضعُ تراجم للأعلام غير المعروفين الوارد ذكرهم في الأطروحة، مع الإشارة إلى مصادر الترجمة، وترك ترجمة المشهورين كالصحابة ﷺ.

١٠. وضع خاتمة للبحث، ثم ذكر أهمّ النتائج التي يتوصل إليها البحث، وتوصيات الباحثِ.

١١. وضعُ فهارس للدراسة، تتضمَّنُ فهارس الآيات القرآنية والأحاديث النَّبويَّةِ، والآثار، والأعلام، والشعر.

١٢. تقديمُ تمهيدٍ مناسبٍ بين يَدَيْ كل فنقلةٍ كمدخلٍ يُوصلُ إلى فهمها، وبعد ذِكري الفنقلة أبيّنُ عدد مسائلها التي سيكون البحث فيها، وذلك بقولي: (اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألةٍ واحدةٍ، أو مسألتينِ، أو ثَلاثِ مَسَائِل ...)، وبعد ذكري عدد المسائل في الفنقلة أفصّلُ القول فيها؛ بدراستها واحدة تلو الأخرى، وأجعلُ لكلِّ مسألةٍ عُنوانًا صريحًا يَدُلُّ على أبرز ما فيها، ثمَّ أختم كلَّ فنقلةٍ بملَخَصٍ يُبيّنُ أهمَّ ما ذُكِرَ فيها باختصارٍ، وذلك بقولي: (يُستَخلصُ ممَّا تَقَدَّمَ).

١٣. إفرادُ المسائل –في الأغلب– بصفحةٍ مستقلَّةٍ.

١٤. كتابة كلِّ فنقلة بالخط الغامق؛ لتمييزها عمَّا قبلها وبعدها من الكلامِ.

١٥. وضعُ ترقيمٍ للفنقلات أمام المسألة التي يتمُّ بحثها، وقد بلغ عدد الفنقلات التي تمَّ بحثها (١٧٦) مائة وستة وسبعين فنقلةً، شملت أكثرَ أبواب القراءات القرآنية رواية ودراية، مع مسائل أخرى لغويَّة ونحويَّة وصرفيّة وغير ذلك.

- **خطة البحث:**

اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول، وتعقِبُها خاتمة، على النحو الآتي:

❖ **المقدمة**، وفيها: بيان أهمِّيَّة الموضوع، ومشكلة الدراسة وأهدافها ومنهجيَّة وخطَّة البحث.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

❖ **التمهيد**، وفيه:

أولًا: تعريف الفنقلات وتاريخ استعمالها.

ثانيًا: تراجم موجزة للقرَّاء السَّبعة ورواتهم.

ثالثًا: نبذة عن الكتب المعتمدة في الأطروحة وترجمة أصحابها.

❖ **الفصل الأول:** فنقلات علوم القرآن ومصطلحات الشاطبية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فنقلات علوم القرآن

المبحث الثاني: فنقلات مصطلحات الشاطبية.

❖ **الفصل الثاني:** فنقلات أصول القراءات

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: فنقلات الإدغام

المبحث الثاني: فنقلات هاء الكناية

المبحث الثالث: فنقلات المد والقصر

المبحث الرابع: فنقلات أحكام الهمز

المبحث الخامس: فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ

المبحث السادس: فنقلاتُ اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ

المبحث السابع: فنقلات ياءات الإضافة والزوائد

❖ **الفصل الثالث:** فنقلاتُ سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام

المبحث الثاني: فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف إلى آخر سورة الناس

❖ **الفصل الرابع:** فنقلاتُ المسائل النَّحوية والصَّرفية والتَّكبير وختم القرآن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية

المبحث الثاني: فنقلاتُ التَّكبير وختمِ القرآن

ثمَّ الخاتمة وأهمّ النتائج والتوصيات.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ فهارس تحوي مصادر ومراجع الأطروحة والآيات القرآنية والأحاديث النَّبوية، والأعلام، والأماكن، والأبيات الشعريَّة.

والله أسأل أن يتقبل منِّي هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُبارك فيه، وأن ينفع به كلَّ مَن قرأَه وطالعه، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلِّ اللهم على سيِّدنا محمَّد عبدِك ورسولِك النَّبيِّ الأميِّ وعلى آله وصحبه وسلِّم.

الباحث

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

التمهيد

وفيه:

أولًا: تعريف الفنقلات وتاريخ استعمالها.

ثانيًا: بيان المقصود من القراءات السَّبع.

ثالثًا: تراجم موجزة للقرَّاء السَّبعة ورواتهم.

رابعًا: نبذة عن الكتب المعتمدة في الأطروحة وترجمة أصحابها.

خامسًا: بيان المقصود من الجمع والدراسة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أولًا: تعريف الفنقلات وتاريخ استعمالها.

الفنقلاتُ جمعُ فنقلة، والفنقلةُ من حيث أصالتُها في اللغة: كلمة منحوتةٌ، من قولهم: (فإن قيلَ، قلتُ)، كالبسملة والحيعلة.

و(الفاء) في (فإنْ) استئنافية، و(إنْ) شَرْطيَّة.

وفي أصْل **(قيل)** و**(قلتُ)** قال ابن فارس: (الْقَافُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ وهو الْقَوْلُ مِنَ النُّطْقِ.. يُقَالُ: قَالَ يَقُولُ قَوْلًا. **وَالْمِقْوَلُ**: اللِّسَانُ. **وَرَجُلٌ قُوَلَةٌ وَقَوَّالٌ**: كَثِيرُ الْقَوْلِ) [١].

والنَّحتُ لغة: النَّشْرُ والقَشْر[٢].

واصطلاحًا: أَنْ تُؤْخَذَ كَلِمَتَانِ وَتُنْحَتَ مِنْهُمَا كَلِمَةٌ تَكُونُ آخِذَةً مِنْهُمَا جَمِيعًا بِحَظٍّ. كقولهم: حَيْعَلَ الرَّجُلُ، إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى[٣].

فالنحت إذًا: أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً واحدة، ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركاتِ والسكنات، على الصحيح، لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف[٤].

تاريخ استعمال الفنقلة:

أسلوب الفنقلة (فإن قيل، قلت) ونحوها أصلٌ أصيلٌ عند العلماء منذ زمنٍ قديمٍ، وكثر استعمالها سابقًا ولاحقًا، ويُرى ذلك جليًّا في شتى العلومِ[٥]، فقد استعملها علماء الكلام، والقراءات، والمفسرون، واللغويون، والفقهاء، والأصوليون، والمناطقة، وغيرهم، والدليل على ذلك: تقليب النَّظر في كتبهم، والاطلاع على منهجهم وأسلوبهم، في المناظرة، وسوق الأدلة، وترجيح الآراء، ودفع الاعتراض، وأكبر شاهد على ذلك ما حوته هذه الأُطروحة من الفنقلات التي بلغت (١٧٦) فنقلة في أشهر كتب القراءات السبع.

---

(١) مقاييس اللغة: لابن فارس (٤٢/٥)، مادة (قَوَلَ)، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري (٥/ ١٨٠٦)، مادة (قَوَلَ).

(٢) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (٩٧/٢)، مادة (نَحَتَ)، وتاج العروس: للزبيدي (٥/ ١١٩)، مادة (نَحَتَ).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: لابن فارس (٣٢٨/١)، وفقه اللغة وسر العربية: للثعالبيّ ص: ٢٦٩.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية: للغلاييني (٢٢١/١).

(٥) فالعلماء يفتتحون المسائل المهمة في كتبهم بكلمة (فَإِنْ قُلْتَ، قلتُ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أمَّا استعمال الفنقلة ككلمة منحوتة فلم أجدها في الكتب القديمة إنَّما ظهر استعمالها في القرن الماضي –حسب اطلاعي–، وجرى ذِكرُها في بعض الكتب المعاصرة والأبحاث ومن ذلك قول الشاعر[١]:

إذا سَطَرْتَ جوابًا في مُساءلةٍ فحرِّرِ القولَ فيها وفصّلِ

وبيِّنِ الحكمَ فيها ولا تـدَعْ تعقيبَ هذا باحترازٍ **وفنقِلِ**

وجرى استعمالها في عصرنا هذا أسوة بالمصطلحات الجديدة التي كثر استعمالُها كالإيجابيّة وغيرها.

ولقد جرى المحققون على الفنقلة، وهي من أحسن الطرق في نفي الشبهة عن جواب المفتي والمدرّس، فتجدهم يفتتحون المسائل المهمة في كتبهم بكلمة (فَإِنْ قُلْتَ، قلتُ). فلو ظنَّ المجيب أنَّ السائل سوف يستشكل بعض جوابه أوردَ ما يمكن أن يَرُدَّ من شبهةٍ، على طريقة الفنقلة، خاصّةً في عصرٍ أحدثَ الناسُ فيه أوضاعًا جمّةً، ابتعدوا بها عن نقاء الفطرة، وسلامة الأذهان، واستقامةِ اللسان.

ثانيًا: بيان المقصود من القراءات السبع.

القراءات لغة، جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر: (قرأ)، يقال: (قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا)، بمعنى تلا، فهو قارئ، والقرآن متلو[٢].

أمَّا **علم القراءات:** فهو العلم الذي يُعْنَى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزوًّا إلى ناقله[٣].

وقال بعض العلماء: إنَّ القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم، من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف[٤].

وموضوع هذا العلم هو: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها، واستمداده من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله ﷺ.

والقراءات السَّبع المتواترة تؤخذ من طريقين:

---

(١) القائل هو: أبو عبدالله النجدي، قاله في ملتقى أهل الحديث، بتاريخ: ٢٥-٠٨-٢٠٠٣م.
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php

(٢) ينظر: القاموس المحيط: للفيروزآبادي ص: ٦٢.

(٣) ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزري ص: ٣.

(٤) ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: لمحمد سالم محيسن، ص: ١٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أولًا: طريقُ التيسير.

ثانيًا: طريق الشاطبية.

وهما طريقان تتصل أسانيدها بأئمَّة القراءة.

أمَّا طريق التيسير للدانيّ فذَكرَ فيها أسانيده إلى القرَّاء السَّبعةِ[١].

وأمَّا إسناد طريقِ الشاطبيةِ فذكره من أخذ عن الشاطبيّ نفسِه[٢].

ثالثًا: تراجم موجزة للقرَّاء السَّبعة ورواتهم.

أذكر ههنا تراجم موجزة للقراء السبعة، ولراويين عن كل واحد منهم:

١. **نافع**[٣]:

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم، أحد القراء السبعة والأعلام، أصله من أصبهان، وكان أسود اللون حالكًا، صبيح الوجه، حسن الخلق فيه دعابة، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة، وانتهت اليه رئاسة القراءة فيها توفي سنة ١٦٩هـ.

وله راويان هما:

أ. **قالون**[٤]:

عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي، أبو موسى قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، وقد لقبه شيخه نافع بـ(قالون) لجودة قراءته، وهي لفظة رومية ومعناها جيد، كان شديد الصمم فكان ينظر إلى شفتي القارئ ويردُّ، توفي سنة ٢٢٠هـ.

ب. **ورش**[٥]:

عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو، وهو شيخ الإقراء بالديار المصرية، لقبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه، والورش لبن يصنع، وقيل: لقبه بطائر اسمه ورشان، ثم خفف فكان لا يكرهه، ويقول: نافع أستاذي سمَّاني به، ولد سنة ١١٠هـ بمصر وتوفي فيها سنة ١٩٧هـ.

---

(١) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٨، وما بعدها.

(٢) ينظر: فتح الوصيد: للسخاوي ص: ٨، وما بعدها.

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ٦٤، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢/٣٣٠).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (١٠/ ٣٢٦)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٦١٥).

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١/٩٣)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/٥٠٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٢. ابن كثير[١]:

عبد الله بن كثير الداري المكي، أبو معبد، كان قاضي الجماعة بمكة، وكانت حرفته العطارة، ويسمون العطارة "داريا" فعرف بالداري، ولد سنة ٤٥هـ بمكة وتوفي بها سنة ١٢٠هـ.

وله راويان هما:

أ. البزي[٢]:

أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة، أبو الحسن البزي المكي، أصله من همدان، قارئ مكة ومؤذن المسجد الحرام ولد سنة ١٧٠هـ وتوفي سنة ٢٥٠هـ.

ب. قنبل[٣]:

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي، كان علمًا من أعلام القرَّاء في الحجاز، ولد سنة ١٩٥هـ، وتوفي في الحج سنة ٢٩١هـ.

٣. أبو عمرو[٤]:

أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني، البصري، ولد سنة ٧٠هـ، أخذ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وعكرمة، وقرأ عليه خلق كثير، توفي بالبصرة سنة ١٥٤هـ.

وله راويان هما:

أ. الدوري[٥]:

حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي الدوري الأزدي البغدادي، أبو عمر المقرئ النحوي الضرير، نزيل سامراء، شيخ الناس في وقته بالقراءات. أخذ عنه العلم خلق كثير توفي سنة ٢٤٦هـ.

ب. أبو شعيب السوسي[٦]:

صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي، وكنيته أبو شعيب قرأ عليه القرآن عدد كبير، وهو مقرئ ضابط ثقة، توفي سنة ٢٦١هـ.

٤. ابن عامر[٧]:

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣١٨/٥)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٤٤٣/١).

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١٠٥/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١٢٠/١).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٤٢)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (١١/ ٥٤).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٤٦٦)، ومعرفة القراء الكبار: للذهبي (٦٢/١).

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٣/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢٥٧/١).

(٦) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٥/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٣٣٣/١).

(٧) ينظر: سير اعلام النبلاء: للذهبي (٢٩٢/٥)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٤٢٤/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عبد الله بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، سكن دمشق، وتوفي فيها، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. توفي سنة ١١٨هـ.

وله راويان هما:

أ. هشام[١]:

هشام بن عمَّار بن نصير بن ميسرة السلمي، من أهل دمشق وولي القضاء فيها، ولد بدمشق سنة ١٥٣هـ، وتوفي فيها سنة ٢٤٥هـ.

ب. ابن ذكوان[٢]:

عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي البهراني من كبار القراء ولد سنة ١٧٣هـ وتوفي بدمشق سنة ٢٤٢هـ.

٥. عاصم[٣]:

عاصم بن أبي النّجُود الكوفي، كان إمامًا في القراءات، صدوقًا في الحديث، توفي في الكوفة سنة ١٢٧هـ.

وله راويان هما:

أ. أبو بكر[٤]:

شعبة بن عياش بن سالم الحناط الأزدي الكوفي الحنَّاط، كان عالمًا فقيهًا في الدين ولد سنة ٩٥هـ، وتوفي في الكوفة سنة ١٣٥هـ.

ب. حفص[٥]:

حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي البغدادي، أبو عمر إمام القراءة في وقته، كان ثقة ثبتًا ضابطًا، توفي في الري سنة ٢٤٦هـ.

٦. حمزة[٦]:

حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميمي، وانعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول والرضى ولد سنة ٨٠هـ، وتوفي سنة ١٥٦هـ.

وله راويان هما:

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٥/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ٣٥٤).

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٧/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٤٠٤).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٩)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (٥٨٩/٥).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٢/ ٣٥٣)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٣٢٥/١).

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٤/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٢٥٥).

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٢/ ٢١٦)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢٦٣/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أ. **خلف**[١]:

خلف بن هشام البزار الأسدي البغدادي، أحد القراء العشرة، كان عالمًا عابدًا ثقة، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي في بغداد سنة ٢٢٩هـ.

ب. **خلاد**[٢]:

خلاد بن خالد الشيباني، من كبار القراء وهو ثقة عارف ضابط، توفي في الكوفة سنة ٢٢٠هـ.

٧. **الكسائي**[٣]:

علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، وله عدة مؤلفات، أصله من الكوفة، وسكن بغداد وتوفي بالرِّيِّ سنة ١٨٩هـ.

وله راويان هما:

أ. **الدوري**[٤]:

وهو راوي أبي عمرو البصري أيضًا، وقد تقدَّمت ترجمته.

ب. **أبو الحارث**[٥]:

الليث بن خالد البغدادي المقرئ وهو جلة أصحاب الكسائي وهو ثقة حاذق ضابط، توفي سنة٢٤٠هـ.

رابعًا: نبذة عن الكتب المعتمدة في الأطروحة وترجمة أصحابها.

لقد هيَّأ الله تعالى لخدمة كتابه من كل جيل رجالًا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وتلاوة كتابه، وجعلهم أهله وخاصته، فتناقلوا قراءاته من الصدور إلى الصدور، وحرصوا على تلقيه بنصِّه ولفظه كما تلقاه أمين الأرض عن أمين السماء، وأدّوه إلى طلابهم كما أدّاه رسول الله ﷺ إلى أصحابه ﷺ. واتصل سند المتأخرين بأسانيد المتقدمين وسيبقى هذا السَّند ممتدًّا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها بإذن الله تعالى، وهو خير الوارثين.

وكان التأليف في علم القراءات موضع عناية ورعاية واهتمام منذ عصر مبكرٍ وإلى عهدنا هذا، وقد تنوع التأليف في علم القراءات وتفنن فيه علماؤه حرصًا على كتاب الله وخدمة له، فألفوا المختصرات والمطولات والشروح ونظموا القصائد وشرحوها، ومن أشهر كتب القراءات التي

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٢/ ٢٤١)، ومعرفة القراء الكبار: للذهبي (١٢٣/١)

(٢) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١٢٤/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٢٧٤).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٢٩٥)، غاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٥٣٥).

(٤) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١١٣/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢٥٧/١).

(٥) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي (١٢٤/١)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٣٤/٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اعتمدتُها:

١. **جامعُ البيانِ في القراءات السَّبع:** لأبي عمرو الدانيّ (المتوفى: ٤٤٤هـ).
٢. **إبرازُ المعاني من حرز الأماني:** لأبي شامة المقدسيّ (المتوفى: ٦٦٥هـ).
٣. **سراجُ القارئ المُبتدي وتذكارُ المُقرئ المُنتهي:** لابنِ القاصح (المتوفى: ٨٠١هـ).
٤. **غيثُ النَّفعِ في القراءاتِ السَّبْعِ:** للصَّفاقسيّ (المتوفى: ١١١٨هـ).

وقد جرى اختيار هذه الكتب لِما يأتي:

أولًا: جامع البيان في القراءات السبع.

هو من أمَّات الكتب في القراءات فمؤلفه هو: أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيْدِ بنِ عُمَرَ الأُمَوِيُّ مَوْلاَهُمُ، الأَنْدَلُسِيُّ، القُرْطُبِيُّ، ثُمَّ الدَّانِي، المعروف في زمانه بِابْنِ الصَّيْرَفِيِّ، شيخ مشايخ المقرئين، (٣٧١-٤٤٤) هـ، الإِمَامُ، الحَافِظُ، المُجَوِّدُ، المُقْرِئُ، الحَاذِقُ، عَالِمُ الأَنْدَلُسِ، مُصَنِّفُ (التَيْسِيْر)، وَ(جَامِع البَيَانِ) وَغَيْر ذَلِكَ.

ومن نظر في كتبه علم مقداره، وما وهبه الله تعالى فيه، وقال –الدانيّ– عن نفسه: (ما رأيت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته)، فسبحان الفتاح العليم، وكتابه (جامع البيان) فيما رواه في القراءات السبع، يشتمل على نيّف وخمس مئة رواية وطريقٍ عن الأئمةِ السَّبعة جمع فيه كلَّ ما يعلمه من هذا العلم[(١)].

وأبو عمرو الدانيّ شهد له القاصي والداني بتفوقه في مجال قراءات القرآن، وهو أحد أعمدة هذا العِلم، وكتابه مرجع مهم للدارسين والقارئين على حدّ سواء، والكتاب رغم قلة فنقلاته إذ فيه فنقلتان، فهو أشهر كتب القراءات. لكونه عمدةً عند العلماء في ما قرأ به الداني وما لم يقرأ به، وكذلك ما تلقاه على وجه الرواية وما ذكره على وجه الحكاية، فضلا عن ما ذكره ممّا يُعدُّ خروجًا عن طريقه وممّا هو من طريقه وغير ذلك، كلّ هذا جعله مرجعًا للقراء، وموئلًا للعلماء الذين اعتنوا بعِلم القراءات القرآنية.

ثانيًا: إبرازُ المعاني من حرز الأماني.

هذا الكتاب شرح لمنظومة: **(حرز الأماني ووجه التهاني: للشاطبي)** وهو من تأليف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسيّ الدمشقيّ، أبي القاسم، شهاب الدين، أبي شامة، (٥٩٩ – ٦٦٥) هـ، مؤرخ، محدث، باحث. أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشأه ووفاته. وَلِيَ بها

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣٥/ ٦٢)، وغاية النهاية: لابن الجزريّ (١/ ٨٠)، وطبقات الحفاظ: للسيوطيّ ص: ٤٢٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مشيخة دار الحديث الأشرفية، له: (تاريخ دمشق) وغيره، ولقب أبا شامة، لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر[١].

هذا الكتاب أوصى أبو شامة به فقال: (فلا تُهملوا أمرَه لكونه صغيرَ الحجمِ، فإنَّه كما قيل: كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا)[٢]. وقد جمع هذا الكتاب من الفنقلات الشيء الكثير؛ إذ اشتمل على (١٠٩) مئة وتسع فنقلات، وهي عمدة هذه الأطروحة من حيثُ عددُ فنقلاتها، وتكمن شهرة هذا الكتاب وأهمّيته من نواحٍ عدّة وجهات مختلفة، من أبرزها أنها اشتملت على مناقشات علميّة ومساجلات فكرية يُدركها مَن غاص فيه، وتدبّر معانيه، وكذلك محاولاته الجادّة في التعامل مع متن الشاطبية توجيهًا وإعرابًا وتصحيحًا وتغييرًا؛ من أجل أن تكون العبارة أدقَّ دلالةً على المقصود، وأحرى في تعيين المطلوب، وأشمل في تحقيق المرغوب.

ثالثًا: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي.

وهو شرحٌ لمنظومة الشاطبية أيضًا، من تأليف: علي بن عثمان بن محمد بن أحمد، أبي البقاء العذري، ويعرف بابن القاصح، (٧١٦ – ٨٠١) هـ، عالم بالقراءات، من أهل بغداد، له كتب، منها: تلخيص الفوائد في شرح رائية الشاطبي، وغيره[٣].

وقد جاء هذا الشرحُ كافيًا وافيًا، وأصبح مصدرًا مهمًّا في علم القراءات. وقد قام ابن القاصِح بحلِّ ألفاظ الشاطبية، واستخراج القراءات منها، بعبارةٍ سهلةٍ يفهمُها المُبتدِئ، لهذا لم يتعرَّض للتعاليل المطولة، وهو كتابٌ من أجلّ شروح نظم الشاطبية، وأوفرها عِلمًا، وهو منهج عندنا في العراق، وكان شيوخ القراءة يعتمدونه في الدراسة والتدريس، وكان الشيخ محمد صالح الجوادي[٤] يعتمده في إقرائه لطلابه، وقد قرأت به عندما تلقّيت القراءات السبع وأُجِزْتُ به، وكان عدد الفنقلات فيه (٢٥) خمسًا وعشرين فنقلة.

رابعًا: غيث النفع في القراءات السبع.

---

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبيّ (٢/ ٦٧٣)، و غاية النهاية: لابن الجزريّ (١/ ٣٦٥).

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٨.

(٣) ينظر: الأعلام: للزركلي (٤/ ٣١١)، هدية العارفين اسماء المؤلفين واثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغداديّ (٢/ ٣٠٦).

(٤) محمد صالح بن إسماعيل بن عبد القادر الحسني الشافعي، من علماء الموصل وقرائها الكبار، يتصل بسنده أغلب إجازات العراقيين في القراءات السبع في هذا العصر، توفي في الموصل سنة: ١٣٩٣ هـ. ينظر: تراجم قراء القراءات القرآنية في الموصل، تأليف: قصي حسين آل فرج، المطبعة: ديوان الوقف السني، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م: ص ٣٠٣ – ٣١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

هو كتابٌ يبحثُ في علم القراءات مُقتصرًا على بيان القراءات السبع دون غيرها، وهو من تأليف: أبي الحسن علي بن سالم بن محمد بن سالم بن سعيد النوريّ الصَّفاقسيّ المصريّ (١٠٥٣— ١١١٨) هـ، العلامة، المقرئ، الفقيه المالكي، لقبه: النُّوريّ الصفاقسيّ[١]، والصفاقسي نسبة إلى (صفاقس) وهي مدينة في الجنوب التونسي على الساحل[٢].

وقد رتَّب الصّفاقسيّ كتابه –غيث النفع– على حسب السُّور والآيات، فيذكر السورة ثم يذكر الآيات التي وردَت فيها قراءاتٌ مختلفة، مع شيءٍ من الشرح والتوضيح. وقد سارَ في كتابه على طريقة المُحقِّقين؛ كالإمام ابن الجزري رحمه الله، من تحرير الطرق، وعدم القراءة بما شذَّ وبما لا يُوجد.

ولَمّا كان هذا الكتاب تدور عليه حلقات التعليم في العراق منذ أمدٍ طويل، مع شُهرة الكتاب في العالم الإسلامي، وقيامه على تحقيق كثير من المسائل العِلمية سواءٌ أكانت في القراءات أم في اللغة، أمكن عَدُّه من أشهَر كتب القراءات السبع، وكان عدد فنقلاته (٤٠) أربعين فنقلة.

- **تنبيه:**

يَرِدُ اسم الشاطبي في هذه الأطروحة كثيرًا؛ فهو صاحب منظومة حرز الأماني ووجه التهانيّ في القراءات السبع، وارتبط بنظمه كتابان مما اعتمدتُ عليهما في أطروحتي هذه وهما:
(إبراز المعاني) و(سراج القارئ) إذ كلاهما شرح للشاطبية؛ لذا رأيت من الواجب أن أعرِّف بالنَّاظم –الشاطبيّ–، وبالمنظومة –حرز الأماني ووجه التَّهاني–، فأقول:

الإمام الشاطبيّ والشاطبية اسمان ارتبط بعضهما ببعض، فقلَّما تجد حافظًا للقرآن العظيم، لمْ يرتبط قلبُه، وتَشغف روحُه بالشاطبية، قال ابن الجزريّ: (من وقف على قصيدته علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصًا اللاميّة التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها.

ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلدًا من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظنُّ أنَّ بيتَ طالبِ علمٍ يخلو من نُسخة منه)[٣].

وقد قال الإمام الشاطبيُّ عن قصيدته هذه: (لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا ينفعه الله بها؛ لأني نظمتها لله تعالى)[٤]، وكذلك كان، فلقد عمَّت في المشارق والمغارب بركتها.

---

(١) الأعلام: للزركلي (٥/١٤)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري: للمرصفيّ (٢/ ٦٨٧).

(٢) ينظر: معجم البلدان: لياقوت الحموي (٣/ ٢٢٣).

(٣) غاية النهاية: لابن الجزريّ (٢/ ٢٢).

(٤) ذكره القسطلاني في كتابه: الفتح الواهبي في ترجمة الإمام الشاطبي ص: ٧٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

النَّاظم هو: القَاسِمُ بنُ فِيْرُّه بنِ خَلَفِ بنِ أَحْمَدَ الرُّعَيْنِيُّ، الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَالِمُ، العَامِلُ، القُدْوَةُ، سَيِّدُ القُرَّاءِ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَأَبُو القَاسِمِ القَاسِمُ بنُ فِيْرُّه بنِ خَلَفِ بنِ أَحْمَدَ الرُّعَيْنِيُّ، الأَنْدَلُسِيُّ، الشَّاطِبِيُّ، الضَّرِيْرُ، من تصانيفه: (حرز الأماني ووجه التهاني فى القراءات السبع)، و(عقيلة القصائد فى أسنى المقاصد)، و(ناظمة الزُّهر فى عدِّ آي السُّور)، وغيرها[١].

والنَّظم هو: حرز الأماني ووجه التهاني فى القراءات السبع، من أهمِّ أعمال الشاطبيّ، بل أهمُّ نظمٍ في علم القراءات على الإطلاق؛ إذ لم يظهر قبلها ولا بعدها ما يُعادلها أو يُقاربها، على كثرة ما ظهر معها في الميدان، من قصائد وأراجيز في هذا اللون من النَّظمِ[٢].

وجاء نظمه هذا في: (١١٧٣) بيتًا، من البحر الطويل، على قافية اللام المفتوحة، وضمَّنها: مقدِّمةً طويلةً، أتبعها بأصولِ القرَّاء السَّبعةِ في (٢٣) بابًا، ثمَّ بفرش سور القرآن الكريم، وألحقها بذكر بابين مهمَّين مُتعلِّقين بالقراءة، وختمها بخاتمةٍ بديعة، وقد التزمت في ترتيب الأبواب في أُطروحتي هذه على ترتيب أبواب الشاطبيّ في الأغلب.

خامسًا: بيان المقصود من الجمع والدراسة.

الجمع مصطلح يدلُّ على تضامّ الشيء[٣]، وهذا المعنى هو المقصود ههنا؛ إذ المقصود ضمّ الفنقلات بعضِها إلى بعض في كتاب واحدٍ في ما يتعلّق بأشهر كتب القراءات القرآنية؛ لتكون سهلة المنال ويسيرة المرام.

أمّا الدراسة فتعني التفاعل مع النّصّ بما يتيسر من أدوات التعامل وبما يحتمله النّصّ من مقاصدَ ومرامٍ، ودلالات وإشارات من غير تكلّف أو تعسُّفٍ أو تحميله ما لا يحتمله أو توجيهه إلى غير مقاصده.

والدراسة كذلك تعني تحليل النّصّ تحليلًا عِلميًّا، يُناسب الدراسة التي أقوم بها من ذِكر الأدلّة والمصادر والمراجع العلمية، ونسبة الأقوال إلى أصحابها، وتحقيق العبارات وتصحيحها إن كان فيها ثمة خطأ، أو غموضٌ أو سبقُ قلم وما شابه ذلك ممّا يُعدُّ تحقيقًا للدراسة على الوِجهة الصّحيحة، والمسالك الرّضيّة المليحة.

وهذا المسلك – أعني الجمع والدراسة – هو من مسالك العلماء في الكتابة والتأليف؛ لأنَّ التأليف كي يكون معتَمَدًا ومقبولًا وذا أثر في الواقع لا بُدَّ أن يكون فيه استنباطٌ جديد، أو إتمام

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٤١/ ٢٤٣)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ٢٠-٢٣).

(٢) ينظر: الإمام الشاطبيّ زعيم المدرسة الأثرية في القراءات: لعبد الهادي حميتو ص: ٨٣.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: (١/ ٤٧٩)، مادة (جَمَعَ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نقص، أو تصحيح خطأٍ، أو شرح ما يصعب فَهمه عند غير الخواصّ؛ لغرض تيسيره لمَن هم أدنى، وغيرُ ذلك ممّا صرّح به ابن حزم وذَكَره بقوله: (... إمّا شيءٌ لم نُسبق إلى استخراجه فنستخرجه؛ وإمّا شيءٌ ناقصٌ فنُتمّمَه، وإمّا شيء مُخْطَأٌ فنصحّحه، وإمّا شيء مُستغلَق فنشرَحَه، وإمّا شيءٌ طويلٌ فنختصره، دون أن نحذف منه شيئاً يُخلُّ حذفه إيّاه بغرضه، وإمّا شيءٌ متفرّق فنجمعه، وإمّا شيءٌ منثور فنرتّبه)[١] .

ويتحقق هذا بجمع الفنقلات من أبوابها ومظانها وضَمّ بعضها إلى بعض في كتاب واحدٍ، بحسب منهج الدراسة، وتحليلها تحليلًا علميّاً ينتفع منها الطالبون، ويستفيد منها الدارسون لتحقيق مبتغاهم من الفائدة العِلمية والتحقيقات الرّضيّة.

وفضلا عن ترجيح الأقوال بالأدلة الصحيحة سواءٌ أكانت أدلّة عقليّة أم نقليّة، مع تحقيق النّصّ بمراجعة الطبعات الصحيحة المحققة؛ لأنّي وجدتُ طبعات مليئة بالأخطاء التي تضَلّل الباحث والقارئ معًا عن المقصود، وتُبعدُه عن المطلوب؛ فكان لِزامًا علينا أن نجدَّ في ذلك ونجتهد؛ للوصول إلى العبارات الصحيحة والألفاظ التي ذكرها المصنّفون كما هي من غير زيادة أو نقصان.

(١) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: لابن حزم الأندلسي ص: ١٠ -١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الأول
فنقلات علوم القرآن ومصطلحات الشاطبية

المبحث الأول
فنقلات علوم القرآن

المبحث الثاني
فنقلات مصطلحات الشاطبية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول
فنقلات علوم القرآن

المطلب الأول
فنقلة الأحرف السبعة

المطلب الثاني
فنقلات رسم المصحف

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فنقلة الأحرف السبعة

ههنا مسألة واحدة، هي: الأحرف السبعة داخلة في القراءات المتواترة. **الفنقلة (١)**

تواتر عن النبي ﷺ أنَّه قال: ((إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْه))[١].

وعَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاءةِ بَنِى غِفَارٍ[٢]- قَالَ-: ((فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا))[٣].

وحكمة إتيانه على سبعة أحرف التَّخفيف والتَّيسير على هذه الأمة في التَّكلُّم بكتابهم مثلما خَفَّفَ عليهم في شريعتهم، وهو كالمصرح به في الأحاديث الصحيحة، كقوله: أسأل الله معافاته ومعونته؛ لأنه ﷺ أرسل للخلق كافة وألسنتهم مختلفة غاية التخالف كما هو مشاهد فينا، ومن كان قبلنا مثلنا وكلُّهم مخاطب بقراءة القرآن قال تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾[٤] فلو كُلِّفوا كلهم النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم وتعسَّرَ، إذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وألفوه من الكلام إلا

---

(١) صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٦/ ١٨٥)، الحديث رقم: ٤٩٩٢.

(٢) الأَضاءة: الماء المستنقع من سيل أو غيره، ويقال: هو غدير صغير، ويقال: هو مسيل الماء إلى الغدير. وغفار قبيلة من كنانة: موضع قريب من مكة. معجم البلدان (١/ ٢١٤).

(٣) صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج النيسابوري، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أنَّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (٢/ ٢٠٣)، الحديث رقم: ٨٢١.

(٤) المزمل: ٢٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بتعب شديد وجهد جهيد.

ولمَّا كان عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم من قبيلة واحدة – وهي قريش– واختلفا في قراءة سورة الفرقان، أثار الصفاقسي فنقلة فقال:

(فإن قلت: يعكِّر على هذا أن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان وهما قرشيان لغتهما واحدة.

قلت: لا يلزم من كونهما من قبيلة واحدة أن تكون لغتهما واحدة، فقد يكون قرشيا مثلا ويتربى في غير قومه فيتعلم لغتهم ويتكلم بها وهو كثير فيهم، وفي الحديث: ((أنا أعربكم، أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بكر)) وفيه أيضا: ((أَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبْ، وُلِدْتُ فِي بَنِي قُرَيْشٍ، نَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، فَأَنَّى يَأْتِينِي اللَّحْنُ))[١] وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾[٢] فعمَّ العرب ولم يخص قبيلة، وهذه الأحرف السبعة داخلة في القراءات العشرة التي بلغتنا بالتواتر، وغيرها مما انْدَرَسَ وكان متواترًا راجع إليها؛ لأن القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٣] والله أعلم)[٤].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: قد تختلف اللغة في القبيلة الواحدة.

كان العرب قبائلَ مختلفة، ولهجاتهم متعددة، وكل منها ما كانت تستطيع أن تقرأ القرآن إلّا بلهجتها التي نشأت عليها، وقد يحصل مثل هذا بين أفراد القبيلة الواحدة واللهجة الواحدة؛ لتباين مستويات الأداء، الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم، فقد ذكر ابن جني[٥] عن

---

(١) الحديث بصيغتيه أورده السيوطيّ في الجامع الصغير برقم: (١٣٠٣) و(١٣٠٧) وعزاه لابن سعد عن يحيى ابن يزيد السعديّ مرسلا، وللطبرانيّ عن أبي سعيد، الحديث رقم: (٥٤٣٧)، قال الهيثميُّ: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِمْ مُبَشِّرُ بْنُ عُبَيْدٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. ينظر: المعجم الكبير: للطبراني (٦/ ٣٤)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثميّ (٨/ ٢١٨)، وقال ابن الملقن: (وهذا سند ظاهر الضعف)، البدر المنير: لابن الملقن (٢٨٢/٨).

(٢) النحل: ١٠٣.

(٣) الحجر: ٩.

(٤) غيث النفع: للصفاقسي ص: ١٣.

(٥) ابْنُ جِنِّي أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان من أشهر علماء القرن الرابع الهجري، ولد: قبل الثلاثين وثلاث مائة، وله ما يفوق الخمسين كتابا، أشهرها: الخصائص، وسر صناعة الاعراب، توفي في سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٢٣/ ١١)، وبغية الوعاة: للسيوطي (٢/ ١٣٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

السجستاني[١]، قال: قرأ عليَّ أعرابي قوله تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَـَٔابٍ﴾[٢] بلهجته: (طيبَى لهم وحسن مآب)، فقلت: (طُوبَى)؛ لأن القرآن الكريم نزل بهذه اللهجة، وهي لهجة قريش، فقال الأعرابي: طيبى، فقرأها بلهجته ولم يستطع قراءتها بلهجة قريش، فلمَّا طال عليَّ قلتُ: طو طو، قال: طي طي، فالأعرابي لم يستطع أن ينبو عن طبعه في نقل الياء إلى الواو، فلم يؤثِّر فيه التلقين، ولا ثنى طبعَه عن التماس الخفة هزٌّ ولا تمرين [٣]؟

وقد يتربى في غير قومه فيتعلم لغتهم بها وهو كثير فيهم، كما كان شأن النبي ﷺ.

الثانية: لغة القرآن عامة.

اقتضى يسر الدين أن يكون القرآن على لغات؛ لأنه ﷺ أرسل للخلق كافة، وألسنتهم مختلفة غاية التخالف كما هو مشاهد فينا، ومن كان قبلنا مثلنا، وكلهم مخاطب بقراءة القرآن قال الله تعالى: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ﴾[٤] فلو كلفوا كلهم النطق بلغة واحدة لشق ذلك عليهم وتعسَّر؛ إذ لا قدرة لهم على ترك ما اعتادوه وأَلِفُوه من الكلام إلَّا بتعب شديد وجهد جهيد، وربما لا يستطيعه بعضهم ولو مع الرياضة الطويلة وتذليل اللسان كالشيخ والمرأة.

وفيه حكمة أخرى، وهي أنه ﷺ تحدى بالقرآن جميع الخلق، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[٥]، فلو أتى بلغة دون لغة لقال الذين لم يأت بلغتهم لو أتى بلغتنا لأتينا بمثله وتطرق الخِلاف إلى قوله، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الثالثة: القراءات العشرة داخلة في الأحرف السبعة.

ثَبَتَ في الصحيحين قولُ الرسول ﷺ: ((إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما

---

(١) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، ثم البصري، الإمام، العلامة، المقرئ، النحوي، اللغوي، صاحب التصانيف، وتوفي في آخر سنة خمس وخمسين ومائتين. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٢٣/ ٢٦٠).

(٢) الرعد: ٢٩.

(٣) ينظر: الخصائص: لابن جني (١/ ٧٦).

(٤) المزمل: ٢٠.

(٥) الإسراء: ٨٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تيسَّر منه))[١]، وقد ثَبَتَت أحاديث كثيرة في هذا الباب، وروايات الحديث على كثرتها لا تحدِّد معنى الأحرف السبعة؛ إذ لم تتعيَّن بنصٍّ من النبي ﷺ.

وينحصر موضوع الأحرف السبعة في نطاق الاختلاف في اللّفظ ومنحى النطق من دون اختلاف تضادٍّ المعنى، وقد دارت آراءُ جمهور العلماء في هذا الإطار، لكنهم لم يتَّفِقوا على تفسير معيَّن، إلا أنه يمكن إجمال مذاهبهم على قولين:

القول الأول: إنَّ عدد السبعة لم يُقْصَد به الحصر؛ أي: حقيقة العدد، بل المراد التسهيل والتيسير والسَّعة.

القول الثاني: ذهب أكثرُ علماء السلف إلى أن المقصود بالسبعة في الحديث الحصرُ، وأرادوا حقيقةَ العدد، لكن اختلفوا في تعيينها، وأشهر الآراء في هذا القول رأيان:

الرأي الأول: أنَّها سبع لغات من لغات العرب.

وليس معنى ذلك أن في الحرف الواحد سبعة أوجه، فهذا ما لم يُسمَع به قط، وإنَّما المراد بذلك أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، واختلفوا في تعيينها، فقال أبو عبيدة[٢]: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وقيل: المراد معاني الأحكام كالحلال والحرام والمحكم والمتشابه والأمثال والإنشاء والإخبار، وقيل: الناسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل والمبين والمفسر، وقيل غير ذلك.

والرأي الثاني: أنها سبعة أوجه من الاختلاف.

قال المحقق ابن الجزري[٣]: (ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صوابًا إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها وذلك: إما في الحركات بلا تغير في المعنى والصورة نحو: البخل بأربعة ويحسب بوجهين، أو بتغير في المعنى فقط نحو: فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ، وإما في الحروف بتغير في المعنى لا في الصورة نحو: تبلو وتتلو أو عكس ذلك نحو: بصطة وبسطة، أو بتغييرهما نحو: أَشَدَّ

---

(١) سبق تخريجه في ص: ١٥.

(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى، التميمي بالولاء، تيم قريش، البصري، (توفي ٢٠٩ هـ)، النحوي، العلامة؛ قال الجاحظ في حقه: لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم منه. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٥/ ٢٣٥).

(٣) شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي الشافعي الشهير بابن الجزري، الحافظ المقرىء شيخ الإقراء في زمانه، ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ومات سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، ينظر: طبقات الحفاظ: للسيوطي ص: ٥٤٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مِنْكُمْ ومنهم، وإما في التقديم والتأخير نحو: فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ أو في الزيادة والنقصان نحو: وأوصى ووصى. فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها)[١].

فالقراءات العشرة التي بلغتنا بالتواتر داخلةٌ في الأحرف السبعة راجع إليها؛ لأنَّ القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٢]، وفي هذا ردٌّ على المستشرقين، ومنهم: جولد تسيهر[٣] في مطاعنه على القراءات القرآنية، ومنهجه المضطرب في ذكر القراءات القرآنية ومغالطاته وزعمه بأن القراءات القرآنية تزداد مع مرور الزمن؛ لأنَّ القراءة أخذت –على زعمه– بالاجتهاد في قراءة رسم المصحف، وهذا مردود لأنَّ الأمة لا تعتدُّ قرآنا وقراءة إلّا ما تواتر عن النبي ﷺ مشافهة، مع مطابقته الرسم العثماني.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه قد تختلف اللغة في القبيلة الواحدة واللهجة الواحدة؛ ذلك لتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم.
- أنَّ لغة القرآن عامة، ونزوله على سبعة أحرف كان من باب التدرج في توحيد لغاتهم؛ لأن عامتهم لا تطيق التحول عن لهجاتها، وبعد أن تذللت ألسنتهم وأمكن جمعهم على لغة واحدة، جمعهم عثمان ﷺ على مصحف واحد، وعدَّ عمله هذا رجوعًا إلى الأصل، ولهذا وافقه عليه الصحابة وأجمعت عليه الأمة.
- أنَّ القراءات العشرة داخلة في الأحرف السبعة التي بلغتنا بالتواتر؛ لأن القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون.
- الردُّ على المستشرقين، في مطاعنهم على القراءات القرآنية، وزعمهم بأن القراءات القرآنية تزداد مع مرور الزمن؛ لأن الأمة لا تعتدُّ قرآنا وقراءة إلا ما تواتر عن النبي ﷺ مشافهة، مع مطابقته الرسم العثماني.

---

(١) النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (١/ ٢٦).

(٢) الحجر: ٩

(٣) مستشرق، مجري، يهودي، ولد في ١٨٥٠ م، وكان متحاملا على القرآن، ومحرِّفًا لمعاني آياته، وقد اشتهر بذلك. ينظر: موسوعة المستشرقين: د. عبد الرحمن بدوي ص: ١٩٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني

فنقلات رسم المصحف

المسألة الأولى: خصائص الرسم العثماني. **الفنقلة (٢)**

الرَّسْمُ في اللغة: الأَثَرُ، ومنه رسوم الديار وهي آثارها، ورَسَمَ على كذا يَرْسُمُ: كَتَبَ[١]، وشاع استعمال هذه اللّفظة في العصور المتأخرة للدلالة على رسم المصحف والكتب المؤلفة فيه[٢].

وإذا كان مصطلح الرسم قد صار عَلَمًا على عِلْمِ كتابة المصحف، فإنَّه ظل يستعمل أيضا للدلالة على قواعد الكتابة التي وضعها علماء العربية، فصار الرسم ينقسم على قسمين:

الرَّسم القياسي: وهو تصوير اللّفظ بحروف هجائه، بتقدير الابتداء به والوقوف عليه، فهو ما طابق فيه الخط اللّفظ[٣].

والرَّسم الاصطلاحي، ويقال له الرَّسم العثماني: هو الطريقة الخاصة التي ارتضاها الصحابة ﷺ في كتابة كلمات القرآن الكريم في المصاحف بأمر الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، ويسمى بالرسم العثماني نسبة إليه ﷺ [٤].

وإنّ الأولين ألّفوا في الرسم القرآني روائع الكتب من منثور ومنظوم، واعتنوا به أبلغ العناية صيانة لكتاب الله تعالى الذي ارتبط اعجازه برسمه فضلًا عن بقية أنواع إعجازه على مرّ العصور وكرّ الدهور، ومن أهم المؤلفات القديمة في رسم المصحف كتاب (المُقْنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار) لأبي عمرو الدانيّ (ت ٤٤٤هـ).

ومن المنظومات المشهورة في علم الرسم:

١. (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) نظم الإمام القاسم بن فِيرُّه الشاطبيّ (ت٥٩٠هـ).

---

(١) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١٢/ ٢٤١)، مادة: (رَسَمَ).

(٢) المطالع النصرية: لنصر الهوريني ص ٨٤.

(٣) ينظر: دليل الحيران: للمارغني ص ٣٢.

(٤) ينظر: مورد الظمآن في علوم القرآن: للخرّاز ص ١٣١، ومباحث في علوم القرآن: لمناع القطان ص ١٤٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٢. (مورد الظمآن في رسم القرآن) نظم أبي عبد الله محمد بن الخرَّاز[١] (ت ٧١٨ هـ).

ولا يخفى أنّ المنظومات قد يسَّرتْ حفظ موضوعات رسم المصحف، واستقطبت جهود العلماء لشرح هذه المنظومات، والوقوف على تفاصيل ذلك العلم، من خلال الشرح.

وتنحصر مخالفة الرسم العثماني للرسم القياسي في ست قواعد معروفة، وهي:

القاعدة الأولى: فِي الْحَذْفِ، وذلك كحذف الألف في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾.

القاعدة الثانية: فِي الزِّيَادَةِ، وذلك كزيادة الألف في:﴿ءَامَنُواْ﴾.

القاعدة الثالثة: فِي الْهَمْزِ، كأن تكتب حال سكونها بحرف حركة ما قبلها نحو: ﴿ٱئْذَن﴾.

القاعدة الرابعة: فِي الْبَدَلِ، وذلك ككتابة الألف واواً للتفخيم في: "﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

القاعدة الخامسة: فِي الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ، وذلك كوصل: أن بـ"لا"، وعن بِـ "ما".

القاعدة السادسة: فِيمَا فِيهِ قِرَاءَتَانِ فَكَتَبَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ﴾[٢].

ويقاس على ذلك ما يشبهها من الكلمات القرآنية، ومن ذلك قول الشاطبي[٣]:

أَلاَ يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَلىً أَلاَ وَيَا وَاسْجُدُوا وَأَبْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلَا

قرأ الكسائي:﴿أَلَّا﴾في قوله تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[٤] بتخفيف اللام[٥]، فجعل (أَلَا) حرف استفتاح وتنبيه نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[٦]، وبناء على هذا يكون قوله:﴿يَسْجُدُواْ﴾ كلمتين:

الأولى (يا) التي للنداء، والمنادى محذوف تقديره: هؤلاء أو قوم أو نحو ذلك.

والثانية: (اسجدوا) وهي فعل أمر، والتقدير: ألا يا هؤلاء أو يا قوم اسجدوا.

إلّا أنَّ هذا اللّفظ كتب في المصحف بحذف ألف: (يا) وحذف همزة الوصل من: (اسجدوا)، ولإيضاح ذلك أثار الصفاقسيُّ فنقلة فقال:

---

(١) محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الأَمَوي الشريشي، الشهير بالخرَّاز: (ت: ٧١٨ هـ)، عالم بالقراءات، من أهل فاس، أصله من شريش. له كتب منها: (مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن) أرجوزة، و(الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (٢/ ٢٣٧)، والأعلام: للزركلي (٧/ ٣٣).

(٢) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (٤/ ١٦٩)، ، سمير الطالبين: للضباع (٦٧/١).

(٣) حرز الأماني ووجه التهاني: للشاطبي: البيت رقم: ٩٣٤.

(٤) النمل: ٢٥.

(٥) ينظر: جامع البيان: للدانيّ (٤/ ١٤٣٣)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣١٢.

(٦) يونس:٦٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(فإن قلت: هذه القراءة مخالفة لرسم المصحف، إذ فيها زيادة ألفين وليسا في المصحف؟ فالجواب: أن هذا لما سقط في اللّفظ سقط في الكتابة، ومثله في القرآن كثير)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة وهي:

- **الأصلُ مطابقةُ المكتوبِ للمنطوقِ به.**

الكتابة رموز خطِّيَّة لتمثيل أصوات اللغة المنطوقة، فالخط دليل على اللّفظ، واللّفظ دليل على المعنى.

ومن خصائص الرسم العثماني: الحَذْفُ، والذي يحذف في المصاحف من الحروف خمسة: حروف المد الثلاثة (الألف، والياء، والواو)، واللام، والنون[٢].

وحذف الألف جاء في القرآن على قسمين:

الأول: ما يدخل تحت قاعدة، وهو خمسة أنواع:

١- حذف ألف جمع المذكر السالم، نحو: ﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣] .

٢- حذف ألف جمع المؤنث، نحو: ﴿مُسۡلِمَٰتِ﴾[٤] .

٣- حذف ألف ضمير الرفع المتصل، نحو: ﴿عَلَّمۡنَٰهُ﴾[٥] .

٤- حذف ألف التثنية، نحو: ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٦] .

٥- حذف ألف الأسماء الأعجمية، نحو: ﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ﴾[٧].

والقسم الثاني: ما لا يدخل تحت قاعدة:

وهو الجزئيات تكررت أم لم تتكرر، ومنها: (حذف الألف بعد الياء) نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [٨].

وقراءة الكسائي في قوله تعالى:﴿أَلَّا يَسۡجُدُواْ﴾ بتخفيف "ألا" جعله حرف تنبيه،

---

(١) غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسيّ ص: ٤٤٤.

(٢) ينظر: الجامع: لابن وثيق ص٣٣، ودليل الحيران: للمارغني ص٤١، وسمير الطالبين: للضباع (٧٢/١).

(٣) الفاتحة:٢.

(٤) التحريم:٥.

(٥) يوسف:٦٨.

(٦) طه: ٦٣.

(٧) البقرة:١٢٥.

(٨) سمير الطالبين: للضباع ص ٢٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فيكون:﴿يَسْجُدُواْ﴾ بعده كلمتين تقريرهما: (يا اسجدوا) بحرف النداء وفعل الأمر والمنادى محذوف؛ أي: يا قوم اسجدوا.

قال ابن مالك: ومن حَذْفِ المنادى، قوله تعالى: في قراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا) أراد: ألا يا هؤلاء اسجدوا[١]، والعرب تفعل ذلك كثيرًا في كلامها. قال الشاعر:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

أراد: يا هذه اسلمي، إلّا أنَّه لم يكتب في المصحف إلّا على هذه الصورة، بحذف ألف (يا) وحذف ألف الوصل من (اسجدوا)، وحذف الألف من (يا) مطَّرِد في رسم المصاحف نحو:﴿يَٰنُوحُ﴾[٣] في يانوح، ﴿يَٰقَوْمِ﴾[٤] في ياقوم، وحذفت ألف الوصل أيضا في نحو: "﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾[٥]، فلما اجتمعا في هذه الكلمة حذفا، ونظيرها في الرسم: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾[٦] في يا ابن أمَّ حذفت الألف من (يا) وألف الوصل من (ابن).

وقرأ الباقون:﴿أَلَّا﴾بتشديد اللام على أنَّ أصلها (أن لا) فأدغمت النون في اللام، و﴿يَسْجُدُواْ﴾ فعل مضارع منصوب بأن المصدرية[٧].

والحجة لمن شدّد: أنّه جعله حرفًا ناصبًا للفعل و(لا) للنفي، وأسقط النون علامة للنصب. ومعناه: وزيّن لهم الشيطان ألّا يسجدوا لله.

والحجة لمن خفَّف: أنّه جعله تنبيها واستفتاحا للكلام، ثم نادى بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لإقباله عليه وحضوره، فأمرهم حينئذ بالسجود، وتلخيصه: ألا يا هؤلاء اسجدوا لله[٨].

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: لابن مالك ص: ٦.

(٢) البيت من قصيدة لذي الرمّة: الكامل في اللغة والأدب: للمبرد (١/ ١٢١)، وحاشية الصبان: لمحمد بن علي الصبان (١: ٣٧).

(٣) هود: ٤٨.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) الفاتحة: ١.

(٦) طه: ٩٤.

(٧) ينظر: جامع البيان: للدانيّ (٤/ ١٤٣٣)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣١٢.

(٨) الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه ص: ٢٧٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فحصل من هذا أن الرسم احتمل ما قرأه الكسائي وما قرأ به غيره[١].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- الأصلُ مطابقةُ المكتوبِ للمنطوقِ به في ذوات الحروف وعددها، والحَذْفُ والإثباتُ إنما هو من خصائص الرسم العثماني الواجب اتباعه شرعًا، فالقارئ مطالب باتباع الرسم في قراءته حسب قواعد الرَّسم المذكورة.
- يتعلق أكثر ظواهر الرسم من حذف وزيادة وبدل بحروف العلة الثلاثة: الألف والواو والياء.
- عَلَّلَ علماءُ الرسمِ حَذْفَ الألف المتوسطة بالاختصار، أو بالرغبة في تقليل حروف العلّة.

(١) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٤٨٠، إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص: ٦٢٦، الكنز في القراءات العشر: لابن الوجيه الواسطي (٢/ ٥٨٩)، الوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٣٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: المقطوع والموصول. **الفنقلات: (٣) و(٤) و(٥)**

سبقت الإشارة في الفنقلة رقم (٢) إلى بيان قراءة الكسائي في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾[١] أنه قرأ بتخفيف (أَلا) فجعله حرف تنبيه، فيكون (يَسْجُدُوا) بعده كلمتين تقريرهما: (يا) و (اسجدوا) بحرف النداء وفعل الأمر والمنادى محذوف؛ أي: يا قوم اسجدوا.

ويقف على (أَلَا) وحدها؛ لأنها أداة تنبيه مستقلة، وعلى (يا) باعتبارها حرف نداء؛ فهي كلمة مستقلة أيضا، وعلى (اسْجُدُوا) لاستقلاله أيضا لكونه فعل أمر وفاعله، ويبتدأ بـ(اسْجُدُوا) بضمِّ الهمزة؛ لأنه فعلُ أمرٍ ثالثهُ مضموم.

وقرأ الباقون: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ بتشديد اللام، وأصلها (أَنْ لَا) فأدغمت النون في اللام إدغامًا واجبًا، ولم يفصل بين الحرفين في الرسم فلم يكتب: (أَنْ لَا)؛ إنَّما لم تُكتب النونُ صورة أصلاً، بل كتبت على لفظ الإدغام فلأجل ذلك احتمل الرسم قراءة الكسائي وقراءة الجماعة.

ووقفوا : ﴿أَلَّا﴾ بالتشديد، ويبتدئون بـ: ﴿يَسْجُدُواْ﴾ بالياء مفتوحة[٢].

وههنا إشكال نوَّه به أبو شامة بثلاث فنقلات متتاليات فقال:

(لِمَ كان حَذْفُ النونِ من (أَنْ) في الخطِّ مانعًا من الوقوف على هذه الكلمة للجماعة، وردِّ النون في الوقف؟

فإن قلتَ: لأنها لم تُرْسَم.

فالألف من (يا) لم ترسم في (يسجدوا)، وقد وُقِفَ للكسائيِّ عليها.

وجوابه: أن النون من (أَنْ) صارت لامًا للإدغام، والألف من (يا) حذفت، ولم تتعرض لفظًا آخر فعادت في الوقف.

فإن قلتَ: وقف حفص على اللام من: ﴿ بَلۜ رَانَ﴾[٣]، وهي في اللّفظ راء؛ لإدغامها في الراء، وكذا النون في: ﴿مَنۜ رَاقٖ﴾[٤].

---

(١) النمل:٢٥.

(٢) ينظر: المبسوط في القراءات العشر: لابن مِهْران ص ٣٣٢، جامع البيان في القراءات السبع: للداني (٤/ ١٤٣٤)، الكنز في القراءات العشر: لابن الوجيه الواسطي (٢/ ٥٨٩)، سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لابن القاصح ص ٣١٢، الوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي ص ٣٣٤.

(٣) المطففين:١٤.

(٤) القيامة:٢٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: سببه أن اللام والنون رُسِمتا، ولو رُسِمَتْ هنا لفُعِلَ مثل ذلك والله أعلم)[١].

اشتملت الفنقلات على ثلاث مسائل:

الأولى: الأصل (فَصْلُ الكلمةِ عن الكلمةِ).

والأصل أيضًا في كل كلمة (أن تُكْتَبَ على اللّفظ مبدوءًا بها وموقوفًا عليها)[٢]، لذا رُسِمَتِ اللام من: ﴿بَلۜ رَانَ﴾[٣] والنون من:﴿مَنۜ رَاقٍ﴾[٤] على الأصل، ثم إن الإظهار هو الأصل في أحكام التجويد والقراءات، إذا قارناه بالإدغام، والإخفاء، والإقلاب ولا يُعلَّل، وإنما تعلل بقية الأحكام[٥].

والإظهار أشبع وأتمُّ[٦]حتى تخرج الكلمات دون التباس، لذا وجب إظهار اللام والنون من (بلْ رَانَ) والنون من (مَنْ رَاقَ) في رواية حفص، لئلّا يقع اللّبس.

فحقُّ كلِّ كلمةٍ أن تُرْسَم مفصولة في الكتابة عمَّا قبلها وعمَّا بعدها، وفي اللغة العربية كلمات تتألف من حرف واحد، أو حرفين مثل الضمائر وأدوات المعاني كحروف العطف ونحوها، ويرتبط هذا النوع من الكلمات بما قبله أو بعده ارتباطًا وثيقًا من حيث الوظيفةُ النَّحْويَّةُ، ومعظم الكلمات المؤلفة من حرف واحد تُوصَلُ.

أما الكلمات المؤلفة من حرفين فمنها ما يوصل ومنها ما يفصل.

وجاءت كلمات في المصحف مفصولة عن غيرها في مواضع، وموصولة في مواضع أخرى، ومنها: (أَنْ لا)، كما سيأتي في المسألة الثانية.

الثانية: من خصائص الرسم العثماني: المقطوع والموصول.

من أهم الظواهر التي تضمنها علم الرسم: باب القطع والوصل، ويسمى: المقطوع والموصول.

والمقطوع: هو كلُّ كلمةٍ مفصولة عمَّا بعدها في رسم المصاحف العثمانية.

والموصول: هو كلُّ كلمةٍ متصلة بما بعدها رسمًا في تلك المصاحف.

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص ٦٢٨.

(٢) كتاب الخط: للزجاجي ص١٠٧.

(٣) المطففين:١٤.

(٤) القيامة:٢٧.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب (٢٢٠/١)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: للفاسي (٣٣٤/١).

(٦) ينظر: معاني القراءات: لأبي منصور الأزهري ص٨٤١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والمقطوع هو الأصل والموصول فرع عنه؛ لأن الشأن في كل كلمة أن ترسم مفصولة عن غيرها، والكلمات الموصولة ليست كذلك لاتصالها رسمًا وانفصالها لغة في بعض الأحوال(١).

وقد أوجب العلماء على القارئ معرفة هذا الباب؛ ليقف على كل كلمة حسب رسمها في المصاحف العثمانية.

فإذا كانت الكلمة مفصولة عن غيرها جاز للقارئ الوقف على أحد أجزائها عند الضرورة، كأن يكون في مقام التعلم، أو الامتحان، أو ضيق النَّفَسِ، وما أشبه ذلك، وإذا كانت موصولة بما بعدها لم يجز له الوقف إلا على الجزء الثاني منها(٢).

ومن أمثلة ذلك: (أَنْ لا) فقد جاءت على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: اتفقت المصاحف على قطع "أن" عن "لا" في عشرة مواضع:

١- قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾(٣).

٢- قوله تعالى: ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾(٤).

٣- قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾(٥).

٤- قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٦).

٥- قوله تعالى: ﴿أَن لَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ﴾(٧).

٦- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا﴾(٨).

٧- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾(٩).

٨- قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِۖ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٩﴾﴾(١٠).

---

(١) ينظر: العميد في علم التجويد: لمحمود بن علي بسة المصري ص١٩٩.

(٢) ينظر: النشر: لابن الجزري (٢/ ١٢٨).

(٣) الأعراف:١٠٥

(٤) الأعراف:١٦٩

(٥) التوبة:١١٨.

(٦) هود:١٤.

(٧) هود:٢٦

(٨) الحج:٢٦.

(٩) يس:٦٠.

(١٠) الدخان: ١٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٩- قوله تعالى: ﴿يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[١].

١٠- قوله تعالى: ﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴿٢٤﴾﴾[٢].

القسم الثاني: اختلفت فيه المصاحف فرُسِمَ في أكثرها مقطوعًا وفي بعضها موصولًا، وذلك في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ﴾[٣]، والمختار فيه القطع وعليه العمل[٤].

القسم الثالث: اتفقت المصاحف على وصله وذلك في غير المواضع الأحد عشر المذكورة في القسمين السابقين نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾[٥]، وغير ذلك كثير في القرآن.

تبيَّن مما سبق أنَّ: ﴿أَلَّا﴾ موصولة في سورة النمل فاحتمل الرسم قراءة الكلِّ، ولا يُوقف إلّا على الكلمة الثانية في الموصول وجوباً للجمهور للاتصال الرسمي، ولا يجوز فيه الفصل إلّا برواية صحيحة.

الثالثة: لُزُومِ مَرْسُومِ الْمَصَاحِفِ.

أجمع أهل الأداء وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختيارًا واضطرارًا فيوقف على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها على وَفْقِ رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض من وصلٍ، وقطعٍ، فما كُتِب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلّا على الثانية منهما وما كتب منهما مفصولًا نحو: ﴿بَلْ رَانَ﴾[٦] يوقف على كل واحدة منهما هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار[٧].

وعلى القارئ التمكن من معرفة كيفية الوقف على الألفاظ التي فيها أكثر من وجه أو التي وقع بين القرَّاء خلاف فيها، أو التي يوقف عليها بموافقة الرسم تقديرًا أو تحقيقًا، بإثبات حروف أو

---

(١) الممتحنة:١٢.

(٢) القلم:٢٤.

(٣) الأنبياء:٨٧.

(٤) ينظر: لطائف البيان في شرح مورد الظمآن: لأحمد محمد أبو زيتحار (٦٨/٢).

(٥) النمل:٢٥.

(٦) المطففين:١٤.

(٧) ينظر: النشر: لابن الجزري (٢/ ١٢٨)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حذفها، ومنه: الوقف بقطع الموصول في ألفاظ مثل: ما ورد عن الكسائي في: ﴿أَلَا يَسْجُدُواْ﴾بتخفيف اللام، جواز الوقف اضطرارًا أو اختبارًا على (أَلَا) و(يا) ويبدأ بـ(اسجدوا) بهمزة مضمومة[١].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه جاءت كلمات في المصحف على حرفين أو أكثر مفصولة عَمَّا بعدها في مواضع، وموصولة في مواضع أخرى.
- وَجَّهَ علماءُ الرسم ما وصل من الكلمات وفيه إدغام كما في (ألَّا) على بناء الرسم على اللّفظ، دون الأصل.
- من قواعد الوقف: الوقف على مرسوم الخط.

(١) ينظر: السبعة: لابن مجاهد ص٤٨٠، والتيسير: للداني ص١٦٧، والكنز في القراءات العشر: لابن الوجيه الواسطي (٢/ ٥٨٩)، والنشر: لابن الجزري (٢/ ٣٣٧)، ومقدمات في علم القراءات: مجموعة مؤلفين ص ١٩٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: مَرْسُومُ المصاحفِ. **الفنقلة (٦)**

لم يكن هجاءُ الكلماتِ في المصاحف العثمانية موحَّدًا، فقد رُسِمَ عدد من الكلمات في بعضها بصورة، ورُسِمَ في بعضها بصورة أُخرى، ومن ذلك قول الشاطبيّ[١]:

بِمَا كَسَبَتْ لاَ فَاءَ عَمَّ ....

قرأ نافع وابن عامر: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ من غير فاء قبل الباء، وقرأ غيرهم ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾[٢] بفاء قبل الباء[٣].

وبما أن نافعًا مدنيٌّ فهذا يقتضي أن اللّفظ مرسوم في مصاحف المدينة بلا فاءٍ، لكنَّ الإمامَ الدانيَّ روى أنهم رأوا في مصحف جدِّ مالك بن أنس –المدنيّ– أنه رُسِمَ بالفاء ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾، ولدفع هذا التعارض أثار الصفاقسيُّ فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: هذا يقتضي أنه مرسومٌ في مصاحفِ المدينةِ بلا فاءٍ وهذا معارَضٌ بما ذكره الحافظ أبو عمرو في مقنعه حيث قال: ورُوِيَ لنا عن ابن القاسم[٤]، وأشهب[٥]، وابن وهب[٦] أنهم رأوا في مصحفِ جدِّ مالكِ بن أنسٍ الذي كتبه حين كتب عثمان المصاحف أخرجه إليهم مالك في حم عسق: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بالفاء.

قلت: لا معارضة، لاحتمال أن يكون مصحف جدِّ مالكٍ هذا لم يشتهر بينهم في المدينة،

---

(١) حرز الأماني ووجه التهاني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠١٩.

(٢) الشورى:٣٠.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص: ٦٧٧، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: لابن القاصح ص: ٣٤٥، والوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٥٦.

(٤) أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، (١٣٢–١٩١) هـ، الفقيه المالكي؛ جمع بين الزهد والعلم، وصحب مالكاً عشرين سنة، وانتفع به أصحاب مالك بعد موت مالك، وهو صاحب (المدونة) في مذهبهم، وهي من أجل كتبهم، وعنه أخذها سحنون. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ١٢٩)، سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٩/ ١٢٠).

(٥) أَشْهَبُ بنُ عَبْدِ العَزِيْزِ بنِ دَاوُدَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ القَيْسِيُّ، (١٤٠–٢٠٤) هـ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، مُفْتِي مِصْرَ، أَبُو عَمْرٍو القَيْسِيُّ، العَامِرِيُّ، المِصْرِيُّ، الفَقِيْهُ. سَمِعَ: مَالِكَ بنَ أَنَسٍ، وغيره. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك: لليحصبيّ (٣/ ٢٦٢)، وسير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٩/ ٥٠٠).

(٦) عبد الله بن وهب بن مسلم أبو محمد الفهري مولاهم المصري، (١٢٥–١٩٧) هـ، أحد الأئمة الأعلام ثقة كبير، أخذ القراءة عرضًا عن نافع، روى عنه القراءة أحمد بن صالح أبو طاهر وغيره. ينظر: غاية النهاية: لابن الجزريّ (١/ ٤٦٣)، تهذيب التهذيب: للعسقلانيّ (٦/ ٧١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ويدلُّ على هذا قوله: (أخرجه إليهم مالك)، وكان في مصاحف المدينة المشتهرة بين أيديهم بلا فاء كما نصَّ عليه غير واحدٍ حتى الدانيّ نفسه في المُقْنِع نفسه قال فيه: وفي الشورى في مصاحف أهل المدينة والشام: (بما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ) بغير فاء قبل الباء وفي سائر المصاحف: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بزيادة فاءٍ قبل الباءِ انتهى)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: اختلافُ المصاحفِ في هجاءِ بعضِ الكلماتِ.

اعتنى المؤلفون في رسم المصحف ببيان اختلاف المصاحف العثمانية في هجاء عدد من الكلمات، ممّا يترتب عليه اختلاف القراءة ومنها[٢]:

١. في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿وَأَوْصَىٰ﴾، بألف بين الواوين وفي سائر المصاحف ﴿وَوَصَّىٰ﴾[٣] بغير ألف، قرأ نافع وابن عامر: ﴿وَأَوْصَىٰ﴾، وقرأ الباقون[٤]: ﴿وَوَصَّىٰ﴾.

٢. في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ في آل عمران، بغير واو قبل السين، وفي سائرها ﴿وَسَارِعُوا﴾[٥] بالواو، قرأ نافع وابن عامر (سَارِعُوا) بغير واو، والباقون بالواو[٦].

٣. في مصاحف أهل المدينة والشام ﴿بما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، من غير فاء قبل الباء، وفي غيرها ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾[٧] بفاء قبل الباء، قرأ نافع وابن عامر: ﴿بما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ من غير فاء قبل الباء، وقرأ غيرهم ﴿فَبِمَا﴾ بفاء قبل الباء[٨].

---

(١) غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسيّ ص: ٥٢٧.

(٢) ينظر: المُيَسَّر في علم رسم المصحف وضبطه: لغانم قدوري الحمد ص ٢٧٠.

(٣) البقرة: ١٣٢.

(٤) ينظر: كتاب المصاحف: لأبي داود السجستاني (١/ ٢٤٧)، والتيسير فى القراءات السبع: للداني ص٧٧، والنشر: لابن الجزري (٢/ ٢٢٢).

(٥) آل عمران: ١٣٣.

(٦) ينظر: التيسير: للداني ص٩٠، والنشر: لابن الجزري (٢/٢٤٢).

(٧) في الشورى: ٣٠.

(٨) ينظر: حجة القراءات: لابن زنجلة ص٦٥٤، والنشر: لابن الجزري (٢/٣٧٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وبيَّن علماء القراءات والرسم سبب وجود هذه الحروف المختلف هجاؤها في المصاحف، فأثار الإمام أبو عمرو الدانيّ المسألة بما يُشبه الفنقلة فقال:

(فإن سأل سائل عن السبب الموجب لاختلاف مرسوم هذه الحروف الزوائد في المصاحف.

قلت: السبب عندنا أنَّ أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ لمّا جمع القرآن في المصاحف ونسخها على صورة واحدة، وآثر في رسمها لغة قريش دون غيرها، ممَّا لا يصح ولا يثبت، نظرًا للأمة، واحتياطًا على أهل الملَّة، وثبت عنده أنّ هذه الحروف من عند الله ﷻ كذلك مُنَزَّلَة، ومن رسول الله ﷺ مسموعة، وعلم أنّ جميعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلّا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك كذلك من التخليط والتغيير ما لا خفاء به، ففرقها من المصاحف، لذلك جاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة من بعضها، لكن تَحْفظها الأمة كما نزلت من عند الله ﷻ وعلى ما سُمِعَت من رسول الله ﷺ فهذا سبب مرسومها في مصاحف أهل الأمصار)[١].

الثانية: مرسومُ المصاحفِ لمْ يُوضَعْ على قراءةِ أهلِ البلدِ الذي سُيِّرَ إليه.

من المقرر لدى علماءِ القراءةِ والرسمِ أنَّ ما يتعلَّقُ بمرسومِ المصاحفِ (لم يكن وُضِعَ على قراءةِ أهلِ البلدِ الذي سُيِّرَ إليه كلُّ مصحف، حتى يكون تابعًا لهم، وإنَّما مَرْجِعُ ما أُضِيفَ إلى مصحفِ كلِّ قطرٍ العنعنة أيضا، فربما وافقَ قراءَتَهم مُصْحَفُهم، وهو الغالب، وربما اختلفا)[٢].

ومن أمثلة اختلاف قراءة القارئ عمَّا في مصحف بلده ما ورد في مصحف أهل المدينة من رسم قوله تعالى: ﴿بما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ من غير فاء قبل الباء، وفي غيرها ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بفاء قبل الباء، وفي مصحفِ جدِّ مالكِ بن أنسٍ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ﴾ بالفاء، فيكون ما كتب في مصحفه غير موافق لمصحف بلده.

وهذه الاختلافات أشبه ما تكون بتنوع الأداء، شأنها شأن القراءات القرآنية الأخرى، لكن هذه الاختلافات أُثْبِتَتْ في المصاحف، وتلك القراءات ثَبَتَتْ في الرواية، ولم ترسم في المصاحف.

تنبيه: مراعاةُ الرَّسم للروايةِ في العصور المتأخرةِ ملحوظة، فقد طبع مصاحف ليبيا حسب رواية قالون مثلًا.

---

(١) المقنع: للداني ص: ١١٢.

(٢) المختصرفي مرسوم المصحف الكريم: للعقيلي ص: ١١٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- وقوعُ اختلاف في رسم المصاحف العثمانية، ومنه ما لا يترتب عليه اختلاف في النطق، ومنه ما احتمل أكثر من قراءة.
- وأنَّ علماء القراءة والرسم وَجَّهوا وجود هذا النوع من الاختلاف بأن هذه الحروف قد صحت القراءة بها عن النبي ﷺ، فأثبت كتاب المصاحف بعضها في مصحف وبعضها الآخر في مصحف آخر.
- وأنه لم تكن المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار تتطابق تمامًا مع قراءة أهل تلك الأمصار، ورُوعِيَ ذلك في العصور المتأخرة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: استخدام الألوان في المصاحف. **الفنقلة (٧)**

إنَّ رسم المصاحف العثمانية فيه كثير من الظواهر التي لا يتطابق فيها المنطوق مع المرسوم، فهناك حروفٌ ثابتة في النطق محذوفةٌ من الرسم، وهناك حروفٌ ثابتةٌ في الرسم ليس لها مقابل في النطق، وهناك حروفٌ رُسِمَتْ بغير الرموز المخصصة لها، ومن ذلك ما بينه الشاطبي بقوله[١]:

.... أَكُنَ بِوَاوٍ وَانْصِبُوا الْجَزْمَ "حُ"فَّلَا

قرأ البصري ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٢] بزيادة واو بين الكاف والنون وبنصب النون هكذا: ﴿وَأَكُونَ﴾، والباقون بلا واو وسكون النون ﴿وَأَكُن﴾[٣].

قال الداني: (ورسم المصاحف بغير واو)[٤]، وعليه فرسمه بالواو الكحلاء كما يفعله كثير من الرسام لقراءة البصري خطأ، وللتنبيه على ذلك أثار الصفاقسي فنقلة فقال:

(فإن قالوا: نرسمه للبيان والتعليم للمبتدئين.

قلنا: تلحق بالحمراء هكذا: (وأَكــُـنَ) كنظائره فيقع البيان من غير مخالفة للمصاحف الواجب اتباعها)[٥].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: وجوبُ اتِّباعِ رسمِ المصحفِ.

أوجب العلماء وأفتى الفقهاء بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، وصارت موافقة القراءة لرسم المصحف شرطًا لقبولها وصحة القراءة بها، فقال أبو عمرو الدانيُّ: (وسئل مالك رحمه الله هل يُكتبُ المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء فقال: لا، إلا على الكِتْبَةِ الأولى)[٦].

وقال الإمام أحمد: (تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في ياءٍ، أو واوٍ، أو ألفٍ، أو غير ذلك)[٧].

---

(١) حرز الأماني ووجه التهاني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٧٣.

(٢) المنافقون:١٠.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٠١، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٦٩.

(٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار: للدانيّ ص: ١١٧.

(٥) غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسيّ ص: ٥٨٦.

(٦) المقنع في رسم مصاحف الأمصار: للداني ص: ١٩.

(٧) البرهان في علوم القران: للزركشي (١/ ٣٧٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأصدرت المجامع الفقهية في العصر الحديث فتاوى بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، وعدم استعمال الإملاء الحديث فيها[١].

الثانية: في علمِ الضَّبطِ مندوحةٌ للكاتبِ والقارئ في تبيينِ القراءة.

الضَّبطُ لغةً: مصدر الفعل ضَبَطَ الشيءَ يَضْبُطُه ضَبْطًا، والضَّبطُ لزومُ الشيءِ وحَبْسُهُ[٢]، ثم شاع مصطلح الضَّبْطِ للدلالة على هذا الموضوع.

واصطلاحًا: هو العلم الذي يبحث في طريقة نقط الكلمات والحروف القرآنية، نقط إعراب ونقط إعجام، وما يتعلق بذلك من رموز وحركات[٣].

وقال الضباع: (علم يعرف به ما يدلُّ على عوارض الحروف التي هي الفتح، والضمّ، والكسر، والسكون، والشَّدّ، والمدّ، ونحو ذلك ... وموضوعه: العلامات الدَّالة على تلك العوارض من حيثُ وضعُها وتركُها وكيفيتُها ومحلُّها ولونُها وغير ذلك)[٤].

ويرادفه الشَّكْلُ، يقال: شَكَلَ الكتاب، إذا أعجمه، أي: قيَّده بما يزيل عنه الإشكال والالتباس[٥].

وأما النَّقْطُ: هو مأخوذ من نَقَطَ الحرف يَنْقُطُهُ نَقْطًا، والاسم النُّقْطَةُ، والجمع النُّقَطُ، ونَقَّطَ المصاحف تنقيطا فهو نَقَّاطٌ[٦].

والنقط قسمان[٧]:

أحدهما: **نَقْطُ الإعراب**، وهو العلامات الدالة على ما يعرض للحرف من حركة، أو شدٍّ، أو مدٍّ، أو سكونٍ، أو تنوينٍ، وهو بذلك يكون مرادفًا لمعنى الضبط والشكل.

والآخر: **نَقْطُ الإعجام**، وهو الذي يدلُّ على ذوات الحروف ويميّز بينها.

كُتبت مصاحف عثمان خالية من النقط والشكل؛ حتى تحتمل قراءتُها الأحرف السبعة التي

---

(١) ينظر: رسم المصحف وضبطه: لشعبان محمد إسماعيل ص٨١، فقد أورد قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وقرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف.

(٢) لسان العرب: لابن منظور (٩/٢١٤)، مادة: (ضبط).

(٣) مقدمات في علم القراءات: لمجموعة مؤلفين ص: ١٩٢.

(٤) سمير الطالبين: للضباع ص ١١٩.

(٥) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية (١/ ٤٩١).

(٦) لسان العرب: لابن منظور (٩/ ٢٩٤)، مادة: (نقط).

(٧) ينظر: المحكم في نقط المصاحف: للداني ص٢٢، ودليل الحيران: للمارغني ص٣٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نزل بها القرآن الكريم، وعندما أرسلها إلى الأمصار رضي بها الجميع، ونسخوا على غرارها مصاحف كثيرة خالية من النقط والشكل، واستمروا على ذلك أكثر من أربعين سنة.

وخلال هذه المدَّة توسعت الفتوح، ودخلت أممٌ كثيرة لا تتكلم العربية في الإسلام؛ فتَفَشَّت العجمة بين الناس، وكثر اللحن، حتى بين العرب أنفسهم؛ بسبب كثرة اختلاطهم ومصاهرتهم للعجم، ولما كان المصحف الشريف غير منقوط خشي ولاة أمر المسلمين عليه أن يتطرق إليه اللحن والتحريف.

وكان أول من التفت إلى نقط المصحف الشريف هو زياد بن أبيه[١]؛ ولذلك قصة، وهي: أنّ معاوية بن أبي سفيان كتب إلى زياد عندما كان واليًا على البصرة (٤٥-٥٣هـ) أن يبعث إليه ابنه عبيد الله، ولما دخل عليه وجده يلحن في كلامه، فكتب إلى زياد يلومه على وقوع ابنه في اللحن، فبعث زياد إلى أبي الأسود الدؤلي[٢] يقول له: (إن هذه الحمراء – اي الاعاجم – قد كثرت وأفسدت مِن ألسنة العرب، فلو وضعت شيئًا يُصلح به الناسُ كلامَهم، ويعربون به كتاب الله). فاعتذر أبو الأسود فلجأ زياد إلى حيلة؛ بأن وضع في طريقه رجلا وقال له: إذا مرّ بك أبو الأسود فاقرأ شيئًا من القرآن، وتعمد اللحن فيه. فلما مرّ به قرأ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣]، بجرّ لام رسوله، فشق ذلك على أبي الأسود، وقال: (عزّ وجه الله أن يتبرأ من رسوله). وقال لزياد: (قد أجبتك إلى ما طلبت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن)، واختار رجلًا من عبد القيس، وقال له: (خذ المصحف، **وصِبغًا يخالف لون المداد**، فإذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتُها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف (أي أمامه) ، فإذا أتبعت شيئًا من هذه الحركات غنة (أي تنوينًا) ، فانقط نقطتين).

---

(١) اختلف في نسبه، والأشهر أنّه ابن أبي سفيان بن حرب، وأمه سمية، جارية الحارث بن كلدة الثقفي، ولي البصرة والكوفة معًا لمعاوية، وكان خطيبا فصيحا يضرب به المثل في حسن السياسة، توفي بالكوفة سنة ثلاث وخمسين. ينظر: الإصابة: لابن حجر (٦٣٩/٢)، سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٣/ ٢٤٢).

(٢) هو: ظالم بن عمرو الدؤلي الكناني، من سادات التابعين، شهد مع علي معركة صفين سنة ٣٧هـ، وهو أول من وضع علم النحو، وأول من نقط المصحف، توفي في طاعون عمواس سنة ٦٩هـ، الأعلام: للزركلي (٣٤٠/٣).

(٣) التوبة: ٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فأخذ أبو الأسود يقرأ المصحف بالتأني، والكاتب يضع النقط، واستمر على ذلك حتى أعرب المصحف كله، وكان كلما أتم الكاتب صحيفة، أعاد أبو الأسود نظره فيها[١].

وجاء تلاميذ أبي الأسود بعده، وتفنَّنوا في شكل النقطة؛ فمنهم مَن جعلها مربعة، ومنهم من جعلها مدورة مطموسة الوسط، ومنهم من جعلها مدورة خالية الوسط[٢]. وكانوا لا يضعون شيئًا أمام الحرف الساكن، أما إذا كان منونًا فيضعون نقطتين فوقه، أو تحته، أو عن شماله؛ واحدة للدلالة على أن النون مدغمة أو مخفاة، وفي تطور لاحق وضعوا للسكون جرة أفقية فوق الحرف منفصلة عنه، وجعلوا علامة الحرف المشدد كالقوس، ولألف الوصل جرة متصلة بها في أعلاها، إذا كان قبلها فتحة، وفي أسفلها إذا كان قبلها كسرة، وفي وسطها إذا كان قبلها ضمة هكذا، **وذلك باللون الأحمر**[٣].

أما نقط الإعجام، فهو ما يدل على ذات الحرف، ويميز المتشابه منه؛ لمنع العجمة، أو اللبس. كحروف الباء، والتاء، والثاء، والياء، والجيم، والحاء، والخاء، والراء، والزاي، والسين، والشين، والعين، والغين، والفاء، والقاف، ونحوها مما يتفق في الرسم ويختلف في النطق، فقد دعت الحاجة إليه عندما كثر الداخلون في الإسلام من الأعاجم، وكثر التصحيف في لغة العرب، وخيف على القرآن أن تمتد له يد العبث.

واختلفت الآراء في أول من أخذ بهذا النقط، وأرجحها في ذلك ما ذهب إلى أن أول من قام به هما: نصر بن عاصم[٤] ويحيى بن يَعْمَر[٥]؛ وذلك عندما أمر الخليفة الأموي عبدُالملك بن مروان الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق (٧٥-٩٥هـ) أن يضع علاجًا لمشكلة تفشي العجمة، وكثرة التصحيف، فاختار كلًّا من نصر بن عاصم، ويحيى بن يَعْمَر لهذه المهمة؛ لأنهما أعرف أهل عصرهما بعلوم العربية وأسرارها، وفنون القراءات وتوجيهها[٦].

---

(١) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا: للقلقشندي (١٥٦/٣)، وتاريخ القرآن الكريم: لمحمد طاهر الكردي ص ١٨٠، تاريخ المصحف الشريف: لعبد الفتاح القاضي ص ٧٤-٧٥، وقصة النقط والشكل في المصحف الشريف: للفرماوي ص: ٥٩-٦٥.

(٢) ينظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا: للقلقشندي (١٥١/٣)، ورسم المصحف ونقطه: للفرماوي: ص٦٥.

(٣) رسم المصحف ونقطه: الفرماوي: ص ٦٥-٦٦، وتاريخ توثيق نص القرآن الكريم: لخالد عبد الرحمن العكك ص ١١٢.

(٤) هو: نصر بن عاصم الليثي النحوي، المعروف بنصر الحروف، من قدماء التابعين، فقيهٌ عالمٌ بالعربية، يسند إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو، توفي سنة ٨٩هـ. الأعلام: للزركلي (٣٤٣/٨).

(٥) هو: أبوسعيد يحيى بن يَعْمَر القيسي العدواني، من التابعين، يقول بتفضيل آل البيت، دون أي تنقيص لأحد من الصحابة، عالمٌ بالقرآن والنحو، توفي سنة ١٢٩هـ. الأعلام: للزركلي (٢٢٥/٩).

(٦) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان (٣٢/٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثم أخذ إمام اللغة: الخليل بن أحمد الفراهيدي[١] على عاتقه القيام بتطوير نقط الإعراب؛ فجعل الفتحة ألفًا صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة تحته، والضمة واوًا صغيرة فوقه. وإن كان الحرف منوّنًا كرر الحرف، وجعل ما فيه إدغام من السكون الشديد رأس شين بغير نقط (س) ، وما ليس فيه إدغام من السكون الخفيف رأس خاء بلا نقط (ح) والهمزة رأس عين (ع) ، وفوق ألف الوصل رأس صاد (ص) ، وللمد الواجب ميمًا صغيرة مع جزء من الدال (مد) .

وبهذا وضع الخليل ثماني علامات: الفتحة، والضمة، والكسرة، والسكون، والشدة، والمدة، والصلة، والهمزة، وبهذه الطريقة أمكن أن يجمع بين الكتابة والإعجام والشكل بلون واحد.

وقد ألف في هذا العلم كتب كثيرة على امتداد العصور، ومن أشهر هذه الكتب: "المحكم في نقط المصاحف" لأبي عمرو الداني، وأشهر منظوماته: "أرجوزة الخرَّاز"[٢].

والحروف الصغيرة في الضبط تدلُّ على أعيان الحروف المتروكة في المصاحف العثمانية. نحو: ﴿يَلۡوُۥنَ﴾[٣]، وقد كان علماء الضبط يجعلون هذه الأحرف حمراء بحجم حروف الكتابة الأصلية، ولكن تعسر ذلك في المطابع فاكتفي بتصغيرها في الدلالة على المقصود.

فإذا كان الحرف المتروك له بدَلٌ في الكتابة الأصلية: عُوِّلَ في النطق على الحرف الملحق، لا على البدل نحو: ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤].

فغطَّى علمُ الضبطِ العلاماتِ التي زيدت على الرسم العثماني، فصار فيه فسحة للكاتب والقارئ أن يزيد على الرسم بلون آخر ما يبين القراءة المتحدث عنها دون مخالفة للرسم.

الثالثة: في استخدام الألوان محافظةٌ على الأصلِ وتمييزٌ لما زِيدَ عليه.

استخدمت الألوان في المصاحف قديمًا وحديثًا في عدة مجالات، منها:

١. علامات الضبط.
٢. الدلالة على اختلاف القراءات.
٣. الدلالة على أحكام التجويد.

---

(١) هو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض، عاش فقيراً صابراً، وكان شعث الرأس شاحب اللون، متمزق الثياب، توفي سنة ١٧٠هـ/٧٨٦م. الأعلام: للزركلي (٣٦٣/٢).

(٢) ينظر: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة: لشعبان محمد إسماعيل ص: ٨٧.

(٣) آل عمران: ٧٨.

(٤) البقرة: ٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٤. إبراز ألفاظ معينة.
٥. التلوين حسب الموضوع.
٦. تلوين مثاني الآيات.
٧. تلوين الأفعال.
٨. الزخرفة والتجميل.

فمن مجالات استخدام الألوان: الدلالة على اختلاف القراءات، وذلك بتلوين الحركات في الألفاظ المختلف فيها بين القراء، أو تلوين اللّفظ كله، وقد بدأ استخدام الألوان في هذا المجال قديمًا، وذكره الإمام الداني وانتقد فاعليه، لما يمكن أن يُحْدِثَه من تخليط على القارئين، ونقل عن بعض العلماء إجازة ذلك بضوابط وقيود دقيقة تجعل هذا العمل محكمًا خاليًا من الإشكال والإيهام، مثل تبيين مدلولات الألوان في رقعة منفصلة عن المصحف، واستخدام ألوان صافية لامعة(١).

وفي قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾(٢) قرأ أبو عمرو: (فأَصَّدَّقَ وأَكُونَ) بواو بعد الكاف ونصب جزم النون، وقرأ غيره (وَأَكُنْ) بحذف الواو وجزم النون، قال الداني: ورسم المصاحف بغير واو. وعليه فرسمه بالواو الكحلاء هكذا:(وأَكُونَ) -بحجة البيان والتعليم- كما يفعله كثير من الرسام لقراءة البصري خطأ(٣)، ولتلافي ذلك تُلحق بالحمراء هكذا: (وأَكُـنَ) فيقع البيان من غير مخالفة لرسم المصحف.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ العلماء أوجبوا الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، وصارت موافقة القراءة لرسم المصحف شرطًا لقبولها وصحة القراءة بها.
- أنَّ مجمع البحوث الإسلامية، بالأزهر، والمجامع الفقهية بالمملكة العربية السعودية، وهيئة كبار العلماء بها، كل هذه الجهات العلمية بحثت موضوع الرسم العثماني وأجمعت على وجوب الالتزام به، وعدم جواز طبع المصحف بالرسم الإملائي الحديث؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى تحريف القرآن الكريم؛ لأن الرسم الإملائي نفسه

(١) ينظر: المحكم في نقط المصاحف: للداني ص١٠-٢٢، رسم المصحف ونقطه: للفرماوي ص٣١٣-٣١٦.
(٢) المنافقون: ١٠.
(٣) ينظر: غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسيّ ص: ٥٨٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عرضة للتغيير من حين لآخر، وقد جاء الإسلام بسد ذرائع الشر ومنع أسباب الفتن.

- اعتناءُ علماء الضبط بإلحاق الحروف المحذوفة من الرسم في مواضعها باللون الأحمر قديمًا.
- أنَّ علماء الضبط كانوا يستعملون الألوان المتعددة لِمَا زيد على الرسم، محافظة على الأصل، وتمييزًا للإضافة عليه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني
فنقلات مصطلحات الشاطبية

المطلب الأول
فنقلات المقدمة وبيان القرَّاء السَّبعة ورواتهم وأخبارهم

المطلب الثاني
فنقلتَا بيانِ الرُّموزِ التي يشيرُ بها النَّاظمُ إلى القرَّاءِ السَّبعةِ ورواتِهم

المطلب الثالث
فنقلات مصطلحات الشاطبية

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فنقلات المقدمة وبيان القراء السبعة ورواتهم وأخبارهم

المسألة الأولى: الحكمةُ في تقديمِ البسملةِ. **الفنقلة (٨)**

إنَّ أسهل ما يتوصل به إلى علم القراءات، نظم الشيخ الإمام العالم أبي محمد قاسم بن فِيرُّه ابن أبي القاسم خلف بن أحمد الرُّعينيّ الشَّاطبيّ المنعوتة بحرز الأماني ووجه التهاني، ويُعَدُّ من أحسن المؤلفات المنظومة في علم القراءات إذ جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة: نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، وشرحها الكثير، فمنهم من اقتصد، ومنهم من علَّل وأطال.

وابتدأ الشاطبي رحمه الله نظمه بالبسملة، ثم ثنّى بالصلاة على النبي وعلى عترته وصحابته وعلى كلِّ من تبعهم بإحسان، وثلَّث بالحمد فقال[١]:

بَدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهُ في النَّظْمِ أوَّلاَ ... تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلَا
وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَا ... مُحَمَّدٍ الْمُهْدى إِلَى النَّاسِ مُرْسَلَا
وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمّ مَنْ ... تَلاَهُمْ عَلَى ٱلإِحْسَانِ بِالخَيْرِ وُبِّلَا
وَثَلَّثْتُ أنَّ ٱلْحَمْدَ لِلهِ دائِماً ... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أجْذَمُ الْعَلَا

فلمّا أخبر أنَّه ثلث بالحمد، ناسب بحث ذلك بفنقلة ذكرها ابن القاصح، فقال:

(فإن قيل: بدأ الناظم ببسم الله ولَمْ يبدأ بالحمد، بل جعله ثالثًا.

قيل: تثليثه به لا يخرجه عن البداءة، لأن الجميع أعني الحمد وما تقدمه مبدوء به؛ لأنَّه ذكره قبل الشروع في الأحكام التي ضمنها هذا النظم، فهو مبدوء به واتفق وقوعه في البداءة ثالثا)[٢].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ترتيبُ الأولوياتِ.**

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ١- ٤.

(٢) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ترتيب الأولويات يُعَدُّ من أهمِّ ما يُتَكلَّم عنه، فيُقَدَّمُ الأهمُ على المهم.

فالترتيب في الأهل في قوله تعالى في سورة المعارج وسورة عبس، يتناسب مع سياق الآيات.

قال تعالى في سورة عبس: ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ ﴾[١]

وقال في سورة المعارج: ﴿ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ ﴾[٢]

ففي سورة عبس المشهد هو: مشهد الفرار، يخلو المرء بنفسه ويفرّ المرء أولاً من الأبعد إلى الأقرب إلى قلبه، يفرّ أولاً من أخيه، ثم من أمه وأبيه، ثم من صاحبته وبنيه الذين هم أقرب الناس إلى قلبه.

أما في سورة المعارج فالمشهد: مشهد فِداء، فيبدأ يفدي نفسه بالأقرب إلى قلبه ثم الأبعد لذا بدأ ببنيه أعز ما عنده ثم صاحبته وأخيه ثم فصيلته ثم من في الأرض جميعاً، والملاحظ أنه في حالة الفداء هذه لم يذكر الأم والأب؛ لأنَّ الله أمر بإكرام الأب والأم ويمنع الافتداء بالأم أو الأب من العذاب إكراماً لهما.

والنبي ﷺ بدأ رسالته المطهرة بالأمر بإفراد العبادة لله تعالى وحده دون سواه، وأنزل الله تعالى القرآن على نبيه الكريم عليه السلام مُفَرَّقًا. قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾[٣].

وذلك للتدرج مع العرب وتعريفهم بأوامره ونواهيه على حسب النوازل والحوادث –فمن الحكمة أن الدواء عند حدوث البلاء– ليكون تحولهم عن أخلاقهم وعاداتهم بسهولة ويسر، فالعرب كانوا قبل الإسلام في إباحة مطلقة، فلو نزل عليهم القرآن دفعة واحدة لثقلت عليهم التكاليف، ولنفرت قلوبهم عن قبول ما فيه من الأوامر والنواهي[٤].

وبهذا التدرج كان يوصي عليه الصلاة والسلام صحابته الكرام رضي الله عنهم للبدء بالأهم فالمهم. فحينما أراد النبي الكريم ﷺ أن يبعث معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن قال له: ((إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب فإذا جئتهم فأدعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على

---

(١) عبس: ٣٤ – ٣٦

(٢) المعارج: ١١ – ١٤

(٣) الإسراء: ١٠٦.

(٤) ينظر: روح الدين الإسلامي: لعفيف عبد الفتاح طبارة ص: ٢٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب))[١].

ومن قول النبي الكريم ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: ((فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم...)) يتبين أهمية التدرج في التبليغ، والبدء بالأهم فالمهم، فمن أولى الأولويات البدء بالتوحيد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن تحقق هذا الأمر انتقل إلى الأمر بالصلاة، ثم انتقل إلى غيرها حتى يبين لهم ما يتعلق بالدين الإسلامي. وهكذا فإن تحديد الأولويات من الأمور المهمة التي ينبغي أن يحرص عليها المحتسب فمن أين يبدأ؟ وبماذا يبدأ؟

فتثليث الشَّاطبي بالحمد لا يخرجه عن البداءة؛ لأن الحمد وما تقدمه مبدوء به؛ لأنه ذكره قبل الشروع في الأحكام التي ضمنها هذا النظم.

ثمَّ إن الشَّاطبي وافق منهج القرآن الكريم، فأول آية في القرآن الكريم -على ترتيب المصحف- هي البسملة ثم الحمدلة، قال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]، وختم خطبته بالحمدلة، فهو كقوله سبحانه في آخر سورة الصافات: ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]، ولله الحمد والمنة.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- ترتيب الأولويات يُعَدُّ من أهم ما يُتكلم عنه، فيُقَدَّمُ الأهمُّ على المهم، ووُفِّقَ الشَّاطبي لذلك في نظمه غاية التوفيق، ولله الفضل.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب:١، وجوب الزكاة (١٠٨/٢)، وباب: ٦٣ أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا (١٣٦/٢).

(٢) الفاتحة: ١ - ٢

(٣) الصافات: ١٨٢

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: صفاتُ قارئ القرآن. **الفنقلة (٩)**

بيّن الشاطبيُّ في منظومته أنَّ حبل الله فينا كتابه، وأنَّ حملة القرآن القائمين بحقوقه نطقًا وعلمًا وعملًا أهلُ الله وخاصتُه وأشرفُ هذه الأمة وخيارُهم، فقارئ القرآن مرضيّ قصدُه، مخلصة نيته؛ لأنه صار بتوجهه للقرآن وعنايته به جامعًا لخصال الخير، أبان ذلك الشاطبيّ في مقدمة قصيدته فقال:

هُوَ الْمُرْتَضَى أَمَّا إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمَهُ ظِلُّ الرَّزَانَةِ قَنْقَلَا

فقارئ القرآن مرضيّ قصده مخلصة نيته؛ لأنَّه صار بتوجهه للقرآن وعنايته به جامعا لخصال الخير، فيكون بمثابة أمة، وَيَمَّمَهُ: قصده[١]، أي: قصده ظل العقل والوقار، وجعل الناظم الرزانة هي التي تقصده كأنها تفتخر به، وتتزين بأن تظله لكثرة خلال الخير فيه مبالغة في الإشادة بقارئ القرآن، وههنا أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلت: علامَ عطفَ قولَه: وَيَمَّمَهُ؟

قلتُ: يحتملُ وجهين:

أحدهما: أن يكون عطفًا على معنى المرتضى، أي: هو الذي ارتضى أمة ويممه الوقار فهو من باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[٢] أي إنَّ الذين تصدقوا وأقرضوا ويكون مضمون البيت ثناء عليه بأنه مرتضى كامل العقل.

والوجه الثاني: أن يكون معطوفًا على (كان أمة)، أي: إذا اتصف بهاتين الصفتين، أي: أنَّ قارئ القرآن إنَّما يرتضى للاقتداء به ويقصد للانتفاع به بشرطين وهما: أن يكون جامعًا للخير وافر العقل، والله أعلم)[٣].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: جوازُ العطفِ على المعنى.

إنّ موضوع الحمل على التوهم، من الموضوعات اللغوية المهمة، فهو يتّصل بالمستويين النحوي، والصرفي، ويتمثّل في الشّعر، والنّثر، والقرآن الكريم.

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري (٥/ ٢٠٦٤)، مادة: (يَمَّمَ)، معجم اللغة العربية المعاصرة: لأحمد مختار عمر (٣/ ٢٥١٧).

(٢) الحديد: ١٨

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص: ١٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وَعَرَفَ النّحاة هذه الظّاهرة منذ أيّام الخليل، واختلفوا بشأنها، واضطربت أقوالهم في تحديد مصطلح نحوي جامع لها، فحملها فريق على "التّوهم"، وحملها آخرون على "المعنى"، لأنّ مصطلح "التّوهّم" لا يتناسب وجلال الآيات القرآنيّة.

وذكر الفرّاء[١] التوهّم فقال: (هو كلّ معنًى احتمل وجهين، ثم فرَّقت بينهما بكلامٍ، جاز أن يكون الآخر معربًا بخلاف الأوّل، كقولك: ما أنت بمحسن إلى من أحسن إليك ولا مجملاً، تخفض مجملاً، على المحل، وأما النصب: فهو أن تتوهم أنك قلت: "ما أنت محسنًا")[٢].

وذكر أبو البقاء الكفوي[٣] في الكليات: (ليس المراد بالتوهّم الغلط، بل المراد به: العطف على المعنى، أي: جوّز العربيّ في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، وهو مقصد صواب)[٤].

قال أبو علي الفارسي[٥]: أَقْرَضُوا في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ معطوف على المعنى، لأنَّ معنى قوله: إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ، إنَّ الذين تصدقوا، ولا يصح هنا عطف لفظي[٦].

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، المعروف بالفراء، الديلمي الكوفي مولى بن أسد، (١٤٤ – ٢٠٧ هـ)، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وأخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، عالما بأيام العرب وأخبارها، عارفا بالنجوم والطب. من كتبه: (معاني القرآن) و (المذكر والمؤنث) و (اللغات) و (مشكل اللغة)، وغير ذلك. وكان يتفلسف في تصانيفه. واشتهر بالفرّاء، ولم يعمل في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٦/ ١٧٦)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروزآبادى ص: ٣١٣، وبغية الوعاة: للسيوطي (٢/ ٣٣٣)، ومعجم المؤلفين: لكحالة الدمشق (١٣/ ١٩٨).

(٢) معاني القرآن: للفرَّاء (٢/ ٣٤٧).

(٣) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء (٠٠٠ – ١٠٩٤ هـ): صاحب (الكليّات) كان من قضاة الأحناف. عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا، وبالقدس، وببغداد. وعاد إلى إستانبول فتوفي بها. وله كتب أخرى بالتركية. الأعلام: للزركلي (٢/ ٣٨).

(٤) الكليات: لأبي البقاء الكفوي ص: ١٠١٠.

(٥) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيُّ الفَسَوِيُّ، (٢٨٨ – ٣٧٧ هـ)، صاحب التصانيف، قدم بغداد شابا، ومن تلامذته: أبو الفتح بن جِنّي، وعلي بن عيسى الربعي، ومصنفاته كثيرة نافعة. وكان فيه اعتزال. وله كتاب (الحُجَّةِ) في علل القراءات، وكتابا (الإيضَاحِ) و (التَّكْمِلَةِ)، وغير ذلك. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٢/ ٨١)، سير أعلام النبلاء: للذهبي (١٦/ ٣٧٩)، الأعلام: للزركلي (٢/ ١٧٩).

(٦) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٧٥)، وينظر: إعراب القرآن للزجاج، ص: ١٥٦، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: للزمخشري (٤/ ٤٧٨)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية (٥/ ٢٦٥)، إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الانصارى ص: ٥١٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وكان الزمخشري[١] قد أثار فنقلة ههنا فقال: فإن قلت: علام عطف قوله وَأَقْرَضُوا؟ قلت: على معنى الفعل في المصدّقين، لأنّ اللام بمعنى الذين، واسم الفاعل بمعنى اصدقوا، كأنَّه قيل: إنّ الذين اصدقوا وأقرضوا)[٢].

الثانية: قارئ القرآن كامل العقل.

جعل الناظم الرَّزانة هي التي تقصد قارئ القرآن كأنَّها تفتخر به، وتتزين بأن تظله لكثرة خلال الخير فيه مبالغة في الإشادة بقارئ القرآن.

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: (من قرأ القرآن لم يُرَدّ إلى أرذل العمر، وذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[٣] قال: "إلاّ الذين قرأوا القرآن)[٤].

ومن بركة القرآن أن الله يبارك في عقل قارئه وحفظه؛ فعن عبد الملك بن عمير: (كان يقال: إنَّ أبقى الناس عقولًا قرَّاء القرآن)[٥][٦].

الثالثة: صفات قارئ القرآن المقتدى به.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنْ النَّاسِ) قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: (هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ)[٧].

فحفظة القرآن العاملون به هم أولياء الله المختصون به اختصاص أهل الإنسان به، سموا بذلك تعظيما لهم، وإنَّما يكون هذا في قارئ انتفى عنه جور قلبه وذهبت جناية نفسه، وليس من أهله إلّا

---

(١) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري، كبير المعتزلة، كان رأساً في البلاغة والعربية، له (الكشاف) وغيره، توفي سنة (٥٣٨هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (١٥١/٢٠)، طبقات المفسرين: للداودي (٣١٤/٢).

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: للزمخشري (٤/ ٤٧٨).

(٣) التين: ٥ – ٦

(٤) رواه الحاكم (٢/ ٥٢٨) وقال: صحيح الإسناد.

(٥) شعب الإيمان: للبيهقي، باب في تعظيم القرآن، فصل في تنوير موضع القرآن (٢/ ٥٥٧).

(٦) ومما حدث مع شيخي الشيخ حقي علي غني –رحمه الله– الذي أجازني بقراءة الإمام عاصم، وكان قد جاوز الثمانين من عمره، أنه في مرض موته كان يصحح القرآن للقراء.

(٧) رواه ابن ماجه، أبواب السنة، باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (١٤٦/١) رقم: (٢١٥)، قال المنذري: (وهو إسناد صحيح)، ينظر: الترغيب والترهيب: للمنذري (٢٣١/٢)، وصححه السيوطيّ، ينظر: الجامع الصغير من حديث البشير النذير: للسيوطيّ (٢٠٣/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

من تطهَّر من الذنوب ظاهرًا وباطنًا، وتزين بالطاعة، فعندها يكون من أهل الله[١].

وينبغي للمعلِّم ألّا يقصد بإقرائه توصُلاً إلى غرض من أغراض الدنيا، من مال، أو رئاسة، أو وجاهة، أو ارتفاع على أقرانه، أو ثناء عندَ الناس، أو صَرْف وجوه الناس إليه، أو نحو ذلك، عندها يقصد للانتفاع به.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- الحمل على المعنى، من الموضوعات اللغوية المهمة، فهو يتّصل بالمستويين النحوي، والصرفي، ويتمثّل في الشّعر، والنّثر، والقرآن الكريم.
- ضرورة الحث على اغتنامِ المسلم لوقت شبابه وما يتمتع به من قوة في مرحلة الشباب بما يخدم ضعفه وعجزه في مرحلة شيخوخته.
- قرَّاء القرآن العاملون به هم أولياء الله المختصون به.

(١) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: لمحمد عبد الرؤوف المناوي (٣ / ٨٧).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: بيانُ علوِّ منزلةِ القرَّاءِ السَّبعةِ ورواتِهم. **الفنقلة (١٠)**

جمع الإمام الشاطبي في منظومته قراءات القراء السبعة المشهورين، ولكل قارئ منهم اثنان من رواته –تقدَّم ذكرهم في المقدمة–، وقد أشار الإمام الشاطبي إلى القرَّاء السَّبعة، وأثنى عليهم، ومدحهم، فقال:

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْراً وَكُمَّلَا

أي: فمن أولئك الأئمة الناقلين للقرآن على الوجه المرضي سبعة، جعلهم كالبدر في علوِّ منزلتهم عند الناس، واتساع علمهم، وكثرة الانتفاع بهم، وشهرتهم، فلوصف البدر بهذه الحال، قال أبو شامة:

(فإن قلتَ: لفظُ البدرِ يُشعِرُ بالكمالِ فما معنى هذه الحال؟

قلتُ: أراد كمالَ أمره من سلامته مما يُشينه من خسوفٍ وغيره، لا كمالَ جُرْمِه)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **كمالُ الأمرِ خيرٌ من كمالِ الجُرْمِ.**

فالقمر مخلوقٌ عظيمٌ من مخلوقاتِ الله، له وقعٌ في نفوس العباد، وفيه إطلالةٌ ونورٌ، كما أنَّه آيةٌ من آيات الله الظاهرة، ذكره الله في كتابه سبعًا وعشرين مرةً[٢]، وأقسم به في ثلاثة مواضع من كتابه الكريم، وسُمِّيت سورةٌ كاملةٌ باسمه، هو مضرِبُ الأمثال في تحريك مشاعر الحزن والبهاء والوصف والجمال، للشعراء معه غدوةٌ ورَوحة، فيه من صفات الإنسان مرحلةُ تكوينه؛ حيث يبدو وليدًا، فلا يزالُ ينمو إلى أن يتمَّ ويكتمل ليتلقَّى سُنَّةَ الله في النقصان بعد الكمال والأُفول بعد الظهور والبُروز.

وإنَّ ممَّا ألجَمَ به الخليلُ إبراهيم عليه السلام أفواهَ قومه في عبادةِ غير الله أو الإشراك به أن جعل القمر علامةً على وحدانيته سبحانه، وأنه مُستحقٌّ للعبادة وحده دون سواه، وذلك حين قال عنه: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٣]، ومَن مَصيرهُ الأُفول فهو ليس مُستحقًّا للعبادة، فـ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص: ٢٤.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: لمحمد فؤاد عبد الباقي ص: ٦٦١.

(٣) الأنعام: ٧٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نَوْمٌ﴾[١].

قال جرير بن عبد الله البجلي ﷺ[٢]: (كنا مع رسول الله ﷺ جلوسًا، فنظر إلى القمر ليلةَ البدر - ليلةَ أربع عشرة -، فقال: ((إنَّكم سترون ربَّكم كما ترون هذا لا تُضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألّا تُغلَبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا»، ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾[٣]))[٤].

فقد كتب الله على القمر إهلالاً ثم إبدارًا ثم أُفولاً، وهذه سنة الله في الأشياء، قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[٥].

قال الجعبري[٦] في شرحه على الشاطبية: وصفه بالكمال باعتباره القمر، وهو قريب من قول أبي العلاء[٧]:

تُوقَّى البُدُورُ النَقْصَ وهي أَهِلَّةٌ ... ويُدرِكُها النُقصانُ وهي كَوَامِلُ[٨]

وعدل عن الشموس؛ لأنَّ القمر أشرف، باعتبار معناه، ولذلك قيل: القمران، أشياخ أشبهوا

---

(١) البقرة: ٢٥٥.

(٢) جَرِيْرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ جَابِرِ بنِ مَالِكٍ البَجَلِيُّ، القَسْرِيُّ، توفى في سنة ٥١ هـ (ويقال سنة ٥٤ هـ)، الأَمِيْرُ، النَّبِيْلُ، الجَمِيْلُ، أَبُو عَمْرٍو، مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٣/ ٤٦٢).

(٣) طه: ١٣٠

(٤) صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري، كِتَاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَاب فَضْل صَلَاةِ الْعَصْرِ (١/ ١١٥)، الحديث رقم: ٥٥٤.

(٥) يس: ٣٩

(٦) الجعبري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم أبو إسحاق، الشيخ الإمام العالم المقرئ، له (كنز المعاني في شرح حرز الأماني)، وغيره من المؤلفات النافعة، توفي سنة ٧٣٢هـ في رمضان ببلد الخليل. ينظر: الدرر الكامنة (٥٠/١)، الأعلام (٥٥/١).

(٧) أبو العلاء المعري (٣٦٣ هـ - ٤٤٩ هـ) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان القضاعي التنوخي المعري، شاعر وفيلسوف ولغوي وأديب عربي من عصر الدولة العباسية، ولد وتوفي في معرة النعمان في الشمال السوري وإليها يُنسب . لُقب برهين المحبسين أي محبس العمى ومحبس البيت وذلك؛ لأنّه قد اعتزل الناس بعد عودته من بغداد حتى وفاته. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (١/ ١١٣)، سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣٥/ ١٩).

(٨) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: للقزويني ص: ٢٠٦، والمستطرف في كل فن مستظرف للأبشيهي (١/ ١٦٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

البدور الكوامل لتمام علومهم، وعلو رتبتهم واشتهار ضبطهم، والاقتداء بطرقهم فاقتدى الناس بهم[١].

والعُلا: بمعنى العلاء الممدود وهو الرفعة والشرف أو يكون جمع عُليا[٢]، فتكون على حذف الموصوف، أي: سماء المناقب العلا، استعار للعلى والعدل سماء، وجعل هذه البدور متوسطة لتلك السماء، في حال كونها زاهرة، أي: مضيئة كاملة من غير نقص، مبالغة في وصفهم؛ لأنَّ القمر إذا توسط السماء في حال كماله، وتمامه، وقوة نوره، سالمًا ممَّا يستر ضوءه، كان ذلك أشرف أحواله وأعظم لانتفاع الخلق به، فهم أتمُّ نورًا وأعمُّ ضوءًا، ورشح الاستعارة بقوله: (توسطت سماء العلا) لغاية شهرتهم وكمال علمهم وعُلوِّ شأنهم[٣].

وقال فيهم أبو عمرو الداني[٤]:

فهؤلاء	السبعة	الأئمة	هم	الذين	نصحوا	للأمّه
ونقلوا	إليهم	الحروفا	ودونوا	الصحيح	والمعروفا
وميزوا	الخطأ	والتصحيفا	واطَّرحوا	الواهي	والضعيفا
ونبذوا	القياس	والآراء	وسلكوا	المحجة	البيضاءَ
بالاقتداء	بالسادة	الأخيار	والبحث	والتفتيش	للآثار

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- العبرةُ بكمالِ الأمرِ لا كمالِ الجُرْمِ، فقد شبه القراء السبعة بالبدور حال كمالها، وتمامها، وقوة نورها، سالمًا مما يستر ضوءها، لغاية شهرتهم وكمال علمهم وعُلوِّ شأنهم.

---

(١) ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأماني: للجعبري (٢٢٤/١).

(٢) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١٥/ ٨٥)، تكملة المعاجم العربية: لدُوزِي (٧/ ٢٩٩).

(٣) ينظر: ارشاد المريد الى مقصود القصيد، للضباع ص: ١٧.

(٤) الأرجوزة المنبهة: لأبي عمرو الدانيّ، الأبيات: ٢٥٨ – ٢٦٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: تخصيص زمان ومكان بمزيد شرف. **الفنقلة (١١)**

شرَع الإمام الشاطبي في ذكر البدور السَّبعة ورواتهم واحدًا بعد واحد، فقال[1]:

فَأَمَّـا الْكَـرِيمُ السِّـرِّ فـي الطيِّـبِ نَـافِعٌ ... فَـذَاكَ الَّـذِي اخْتَـارَ الْمَدِينَـةَ مَنْـزِلَا
وَقَـالُونُ عِيسَـى ثُـمَّ عُثْمَـانُ وَرْشُـهُمْ ... بِصُـحْبَتِهِ المَجْـدَ الرَّفِيـعَ تَـأَثَّلَا
وَمَكَّـةُ عَبْـدُ اللهِ فِيهَـا مُقَامُـهُ ... هُـوَ ابْـنُ كَثِيـرٍ كَـاثِرُ الْقَـوْمِ مُعْـتَلَا
رَوى أَحْمَـدُ الْبَـزِّي لَـهُ وَمُحَمَّـدٌ ... عَلَـى سَـنَدٍ وَهْـوَ المُلَقَّـبُ قُنْـبُلَا
وَأَمَّـا الإِمَـامُ المَـازِنِيُّ صَـرِيحُهُمْ ... أَبُـو عَمْـرٍو الْبَصْـرِي فَوَالِـدُهُ الْعَـلَا
أَفَـاضَ عَلَـى يَحْيَـى الْيَزِيـدِيِّ سَـيْبَهُ ... فَأَصْـبَحَ بِالْعَـذْبِ الْفُـرَاتِ مُعَلَّـلَا
أَبُـو عُمَـرَ الـدُّورِي وَصَـالِحُهُمْ أَبُـو ... شُـعَيْبٍ هُـوَ السُّوسِـيُّ عَنْـهُ تَقَبَّلَا
وَأَمَّـا دِمَشْـقُ الشَّـامِ دَارُ ابْـنُ عَـامِرٍ ... فَتِلْـكَ بِعَبْـدِ اللهِ طَابَـتْ مُحَلَّـلَا
هِشَـامٌ وَعَبْـدُ اللهِ وَهْـوَ انْتِسَـابُهُ ... لِـذَكْوَانَ بِالإِسْـنَادِ عَنْـهُ تَـنَقَّلَا
وَبِالْكُوفَـةِ الْغَـرَّاءِ مِـنْهُمْ ثَلاَثَـةٌ ... أَذَاعُـوا فَقَـدْ ضَـاعَتْ شَـذاً وَقَـرَ نْفُـلَا
فَأَمَّـا أَبُـو بَكْـرٍ وَعَاصِـمٌ اسْـمُهُ ... فَشُـعْبَةُ رَاوِيـهِ المُبَـرِّزُ أَفْضَـلَا
وَذَاكَ ابْـنُ عَيَّـاشٍ أَبُـو بَكْـرٍ الرِّضَـا ... وَحَفْـصٌ وَبِالإِتْقَـانِ كَـانَ مُفضَّـلَا
وَحَمْـزَةُ مَـا أَزْكَـاهُ مِـنْ مُتَـوَرِّعٍ ... إِمَامـاً صَـبُوراً لِلْقُـرانِ مُـرَتِّلَا
رَوَى خَلَـفٌ عَنْـهُ وَخَـلاَّدٌ الَّـذِي ... رَوَاهُ سُـلَيْمٌ مُتْقِنـاً وَمُحَصِّـلَا
وَأَمَّـا عَلِـيٌّ فَالْكِسَـائِيُّ نَعْتُـهُ ... لِمَـا كَـانَ فـي الإِحْـرَامِ فِيـهِ تَسَـرْبَلَا
رَوَى لَيْـثُهُمْ عَنْـهُ أَبُـو الْحَـارِثِ الرِّضَـى ... وَحَفْـصٌ هُـوَ الـدُّورِي وَفـي الـذِّكْرِ قَـدْ خَـلَا

وواضح مِمَّا تقدَّم أنَّه قدَّم نافعًا المدنيّ، وثنَّى بابن كثير المكيّ، وثلَّث بأبي عمرو، ثم ذكر ابن عامر، وهكذا، ولبيان الحكمة من هذا الترتيب؛ أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: ابنُ عامر قرأ على جماعةٍ من الصحابةِ، ونافع لزم المدينة وهي أفضل البقاع عند مالك وغيره، وهو مذهب ناظم القصيدة.

قلت: كذلك الذي نقول إلّا أنَّ المجموع لم يحصل إلّا لابن كثير، ولعلَّ الناظم كان يرى مذهب

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٢٥-٤٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الجمهور في تفضيل مكة وهو الأصحُّ)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: اجتماعُ شرفِ الزمانِ والمكانِ.

اختصَّ الله بحكمته الباهرة وعلمه الذي وسع كل شيء، أزمانا وأمكنة بمزيد من الفضل والشرف، وقد أخبرنا الله في كتابه وسنة رسوله ﷺ، بما فضل من الأزمان والأوقات.

فمن الأمكنة: مكة المكرمة، وأقسم الله بها في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾[٢]، واللام النافية قبل القسم للتأكيد، أي: أقسم بهذا البلد، وهذا قسم من الله تبارك وتعالى بمكة أم القرى في حال كون الساكن فيها حالاً لينبه على عظمة قدرها في حال إحرام أهله، أو قسم بها حال كون النبي ﷺ حالاً بها[٣].

ومن الأزمنة: عصر الصحابة ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ))[٤] .

وقد يجتمع شرف الزمان والمكان وفضلهما بالنسبة لأقوام دون آخرين، وممن اجتمع له ذلك الإمام ابن كثير، فقد سكن مكة المكرمة، وأخذ القراءة عن صحابي، فقد أخذ عن عبد الله بن السائب المخزومي وهو الذي بعث عثمان رضي الله عنه معه بمصحف إلى أهل مكة لمَّا كتب المصاحف وسيرها إلى الأمصار وأمره أن يُقرئ الناس بمصحفه[٥].

الثانية: مذهب الجمهور تفضيل مكة على المدينة.

أجمع الفقهاء على أن مكة والمدينة هما أفضل بقاع الأرض. ثم اختلفوا في أيهما أفضل؟

فذهب جمهور الفقهاء[٦]، منهم الحنفية والشافعية والحنابلة، إلى أن مكة المكرمة أفضل من

---

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة ص: ٢٧.

(٢) البلد: ١ – ٢.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم: لابن كثير (٨/ ٤٠٢).

(٤) صحيح البخاري، كِتَاب الْجُمُعَةِ، بَابُ مَنْ انْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ (٥/ ٢)، الحديث رقم: ٣٦٥٠.

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع: للداني ص: ٥، وإبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة (١/ ٣١)، وسراج القارئ: للصفاقسيّ ص: ١٠، وشرح طيبة النشر: للنويريّ (١/ ١٨٠).

(٦) ينظر: المغني: لابن قدامة المقدسي (٣ / ٥٥٦)، ومغني المحتاج: للخطيب الشربينيّ (١ / ٤٨٢)، وردُّ المحتار على الدر المختار: لابن عابدين (٢ / ٢٥٦).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المدينة المنورة، لوجوه عدَّدها العلماء:

أحدها: وجوب قصدها للحج والعمرة، وهذان واجبان لا يقع مثلهما في المدينة.

الثاني: إن فضلت المدينة بإقامة رسول الله ﷺ فيها بعد النبوة، كانت مكة أفضل منها، لأنَّه ﷺ أقام فيها بعد النبوة ثلاث عشرة سنة وأقام بالمدينة عشرًا.

الثالث: إن فضلت المدينة بكثرة الطارقين من عباد الله الصالحين، فمكة أفضل منها بكثرة من طرقها من الأنبياء والمرسلين والصالحين.

الرابع: إنَّ التقبيل والاستلام مختصان بالركنين اليمانيين، ولم يوجد مثل ذلك في المدينة.

الخامس: إنَّ الله سبحانه وتعالى أوجب علينا استقبالها في الصلاة حيثما كنا من البلاد والفلوات، ولم يوجب علينا مثل ذلك في المدينة.

السادس: إنَّ الله حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فلم تحل لأحد من الرسل والأنبياء إلّا لنبينا ﷺ وعلى جميع الأنبياء، فإنَّها أحلت له ساعة من نهار.

السابع: الصلاة في المسجد الحرام بمكة تعدل مائة ألف صلاة وليس مثل ذلك في مسجد النبي ﷺ في المدينة أو غيره من المساجد.

إلى غير ذلك من الفضائل التي تتميز بها مكة من المدينة.

وذهب الإمام مالك[1] إلى تفضيل المدينة المنورة على مكة المكرمة، وتفضيل المسجد النبوي على المسجد الحرام وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأرى أن أرجح القولين في ذلك –والله أعلم–: قول جمهور العلماء أنَّ مكة أفضل من المدينة من حيث الجملة، وهذا ما يراه الناظم، وصاحب الفنقلة رحمهما الله تعالى.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- قد يجتمع شرف الزمان والمكان وفضلهما بالنسبة لأقوام دون آخرين، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء.
- أجمع الفقهاء على أن مكة والمدينة هما أفضل بقاع الأرض، وذهب الجمهور إلى تفضيل مكة على المدينة.

---

(١) هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الأنصاري (٩٣ – ١٧٩ هـ) إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. أخذ العلم عن نافع مولى ابن عمر، والزهري، وربيعة الرأي، ونظرائهم. وكان مشهورا بالتثبت والتحري، ميلاده ووفاته بالمدينة، من تصانيفه: "الموطأ"، و"تفسير غريب القرآن"، وجمع فقهه في"المدونة". ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (١ / ٤٣٩)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: لابن فرحون ص: ١١ – ٢٨، وتهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني (١٠ / ٥).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني

فنقلتَا بيانِ الرُّموزِ التي يشيرُ بها النَّاظمُ إلى القرَّاءِ السَّبعةِ ورواتِهم

المسألة الأولى: استعمالُ الرُّموزِ في الشَّاطبيةِ. **الفنقلة (١٢)**

متنُ الشَّاطبية، ذلك النَّظم المدهشُ، نجد الشَّاطبيّ لم يكتفِ بالقراءات فحسب، بل ضمن منظومته الكثير من الفوائد النحوية، واللغوية، والإشارات الوعظية، والاقتباسات الحديثية.

والشاطبية قصيدة لامية اختصرت كتاب (التيسير في القراءات السبع) للإمام أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، وقد لقيت إقبالاً منقطع النظير، ولا تزال حتى يومنا هذا العمدة لمن يريد إتقان القراءات السبع، وظلت موضع عناية العلماء منذ أن نظمها الشاطبي رواية وأداءً، وذلك لإبداعها العجيب في استعمال الرمز وإدماجه في الكلام، إذ استعمله عوضًا عن أسماء القراء أو الرواة، فقد يدل الحرف على قارئ واحد أو أكثر من واحد، وهناك رموز ومصطلحات في المنظومة البديعة، لا يعرفها إلّا من أتقن منهج الشاطبي وعرف مصطلحه، وقد ضمّن في مقدمة المنظومة منهجه وطريقته، ومن أبياتها:

جَعَلْتِ أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلاً عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلاَ

جعل حروف أبجد المعروفة علامة على كل قارئ من الأئمة السبعة ورواتهم الأربعة عشر على ترتيب ما نظم، فجعل الحرف الأول للقارئ الأول، والحرف الثاني للراوي الأول عنه، والثالث للراوي الثاني عنه وهكذا، كما بينته في الجدول الآتي:

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رموز القراء السبعة ورواتهم

أبج	أ: نافع	ب: قالون	ج: ورش
دهز	د: ابن كثير	هـ: البزي	ز: قنبل
حطي	ح: أبو عمرو	ط: الدوري	ي: السوسي
كلم	ك: ابن عامر	ل: هشام	م: ابن ذكوان
نصع	ن: عاصم	ص: شعبة	ع: حفص
فضق	ف: حمزة	ض: خلف	ق: خلاد
رست	ر: الكسائي	س: أبو الحارث	ت: حفص الدوري

وقد يكرر الناظم حرف الرمز، لأمر عارض اقتضى ذلك من تحسين لفظ أو تتميم قافية وهو في ذلك على نوعين:

أحدهما: أن يكون الرمز لمفرد مكرر بعينه كقوله: (حُلاً حَلَا)، (عُلاً عَلَا).

والثاني: أن يكون الرمز لجماعة ثم يرمز لواحد من تلك الجماعة كقوله: (سما العلا)، (ذا أسوة تلا)، وقد يتقدم المفرد كقوله: (إذ سما كيف عولا).

وقد يلتبس الأمر على القارئ، هل الرمز للأول أو الثاني؟

فلإزالة هذا اللبس، أثار ابن القاصح فنقلة فقال:

(فإن قيلَ: فما الرَّمز فيهما، هل هو الأول أو الثاني؟

قيل: ظاهر كلام الناظم أنَّ الرمز هو الأول وهو الذي ينبغي أن يكتب بالأحمر، فإن كان صغيرًا مع كبير فلا يُحَمَّر إلَّا الكبير الذي دخل فيه الصغير نحو إذ سما فلا يحمر ألف إذ، وكذا سما العلا لا تحمر الألف من العلا، وكذلك إذا أضيف الكبير إلى ضمير نحو: حِرْمِيّهم وصحبتهم، لا يحمر الهاء والميم)[1].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الأسبقيَّةُ لمَنْ سَبَقَ.

عَدَّ الإسلام الأسبقية لمن سبق إلى شيء مباح لم يسبق إليه مسلم وهي قاعدة عامة، فقد روى

(١) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أبو داود وغيره أن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ سبق إلى ما لم يَسْبقه إليه مسلمٌ فهو له))[١].

وفي طواف النبي ﷺ بين الصفا والمروة، بيانٌ لنصٍّ مجملٍ في كتاب الله، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾[٢] ، وقد قرأها عليه الصلاة والسلام لما صعد إلى الصفا، وقال: ((أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ))[٣]، وقد تقرر في الأصول أن فعل النبي ﷺ إذا كان لبيان نصٍّ مجملٍ من كتاب الله؛ فإنَّ ذلك الفعل يكون لازما[٤].

وممَّا يُروى للشاطبي من الكرامات، ما أورده الإمام ابن الجزري: أن الشاطبي كان يُصَلِّي الصبح بغلس بالفاضلية، ثم يجلس للإقراء، فكان الناس يتسابقون السُّرَى[٥] إليه ليلاً، وكان إذا قعد لا يزيد على قوله: **مَنْ جاء أولاً فليقرأ**. ثم يأخذ على الأسبق فالأسبق، فاتُّفِقَ في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولاً، فلما استوى الشيخ قاعدًا، قال: مَنْ جاء ثانيًا فليقرأ. فشرع الثاني في القراءة، وبقي الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكَّر ما وقع منه بعد مفارقة الشيخ من ذنب أوجب حرمان الشيخ له، ففطن أنه أَجْنَبَ تلك الليلة، ولشدَّة حرصه على النوبَة نسي ذلك لَمَّا انتبه، فبادر إلى الشيخ، فأُطْلِع الشيخ على ذلك، فأشار للثاني بالقراءة، ثم إنَّ ذلك الرجل بادر إلى حمام جوار المدرسة فاغتسل به، ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد أعمى على حاله، فلمَّا فرغ الثاني قال الشيخ: مَنْ جاء أولاً فليقرأ. فقرأ، وهذا من أحسن ما نعلمه وقع لشيوخ هذه الطائفة، بل لا أعلم مثله وقع في الدنيا[٦].

---

(١) ينظر: سنن أبي داود بتحقيق شعيب الأرنؤوط (٤/ ٦٧٩)، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في إقطاع الأَرَضِينَ، الحديث رقم: (٣٠٧١)، والحديث وإن كان بعض أهل العلم قد ضعَّفه، فإن بعضهم قد صحَّحه، كما قال الحافظ ابن حجر في: التلخيص الحبير (٣/ ١٥٠)، والحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة ص: ٦٤٩، وهو ما يوافق القواعد الشرعية العامة، ومقاصد الشريعة ومصالح الناس.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) صحيح مسلم: الحج، باب حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ (٢/ ٨٨٦).

(٤) قال ابن عبد البر: (قد بين رسول الله ﷺ مناسك الحج ومشاعره، فبين في ذلك السعي بين الصفا والمروة، فصار بياناً للآية). الاستذكار: لابن عبد البر (٤/ ٢٢٣)، وينظر: أحكام القرآن: للجصّاص (١/ ١١٩)، وشرح العمدة: لابن تيمية (٣/ ٦٥٣)، وأضواء البيان: للشنقيطي (٤/ ٤١٧).

(٥) السُّرَى: سَيرُ عامة الليل. ينظر: الصحاح: للجوهري (٨/ ٢٩٠)، مادة: (سَرَى)، ولسان العرب: لابن منظور، مادة (سرا) (٣٧٧/١٤)، والمعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية (٤٢٨/١).

(٦) غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (٢٨٥/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذا الذي يفهم من كلام الإمام البقري[١] في تقديم راوٍ على آخر، إذ قال: (اعلم أنَّ أبا عمرو أخذ عنه راويان بواسطة يحيى اليزيدي أحدهما: الدوري، والثاني: السوسي، فالدوري مقدم عليه في التلاوة، ويُعلم منه أنَّ السوسي يكون مؤخرًا)[٢].

فلمَّا كانت الأسبقية لمن سبق من القواعد العامة؛ فظاهر كلام الناظم، كما قال صاحب الفنقلة: أنَّ الرمز للأول.

الثانية: من علاماتِ التَّوضيحِ تغييرُ المدادِ.

يُستحبُّ كتابةُ المصحفِ وتحسينُ كتابته وتبييُنها وإيضاحُها[٣]، ومن فوائد استعمال الألوان في المصاحف:

١. التمييز بين المصحف وما زيد عليه.
٢. التيسير على القارئ.
٣. تقريب فهم الآيات.
٤. تيسير الحفظ.
٥. تمييز الألفاظ الملونة ولفت الانتباه إليها.
٦. الترغيب في القراءة.

وإذا كان ذلك في القرآن المجيد مستحبًّا، فإنّ كل أسلوب يُسهّل على القارئ معرفة أحكامه وقراءاته وقرَّائه مستحب أيضًا، سواء أكانت حروف الطباعة بلون واحد أم بألوان مختلفة، والقراءة الناجحة هي التي ترتسم حروف كلماتها في الذهن.

وقد هيّأ الله لنا ما نستفيد به من تقنيّات العصر وعلومه، فقد أمكن الاستعانة بالتلوين للوصول إلى نتائج مرضية تفي بتحقيق التسهيل المطلوب في التعرّف على كلام الناظم، ورموز القرّاء ورواتهم.

فلا بأس إذًا في استعمال الأساليب المبتكرة -كتغيير المداد- للتوضيح وإيصال الفكرة من دون لَبْسٍ.

---

(١) محمد بن قاسم بن إسماعيل البَقَري، (١٠١٨ - ١١١١ هـ)، مقرئ، صوفي.من فقهاء الشافعية. من أهل القاهرة. نسبته إلى (نزلة البقر) أو (دار البقر) من قرى مصر. من كتبه (غنية الطالبين) في التجويد، و (القواعد المقررة) في قواعد القراء السبعة، و(العمدة السنية) في التجويد، وغير ذلك. ينظر: الأعلام: للزركلي (٧/٧)، ومعجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة (١١/ ١٣٦)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: للمرصفي (٢/ ٧١٧).

(٢) القواعد المقررة والفوائد المحررة: للبقري ص١٧١.

(٣) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (٤/ ١٨٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثالثة: الكبير يحتوي الصغير.

إن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، والذي فيه من الإعجاز ما يدلُّ على تنوع فنون وأساليب اللغة العربية، ومن الأساليب المستعملة في القرآن الكريم أسلوب النداء، والنداء: طلب المتكلم إقبال المخاطب وانتباهه اليه من خلال استخدام أحد حروف النداء، و(يا) أكثر حروف النداء[١] استعمالًا في القرآن وقال بعض العلماء: إنه لا يوجد غيره في التنزيل[٢].

وذلك أن هذه الأداة تكون الوسيلة الطبيعية في النداء إذ هي أكثرها استعمالا عند الخاصة والعامة، ولأنها أم الباب، وأخف أحرف النداء في النطق، وتبدو في خفَّة حركتها كأنها صوت واحد؛ لانطلاق اللسان بها دون أن يستأنف عملًا[٣].

ووقع النداء في القرآن الكريم بـ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾[٤]، والمتأمل في هذه الآيات جميعا يجد أنَّها تخاطب جميع الناس، مؤمنهم وكافرهم، صالحهم وفاسقهم، تدعوهم إلى التأمل فيما ينفعهم في آخرتهم، وتذكرهم بربوبية الله لهم، وفقرهم إليه سبحانه، كي يكون ذلك دافعا إلى عبادته وحده لا شريك له، وإخلاص الدين له، ولمَّا كان المقصود من هذا الخطاب جميع الخلق، ولم يكن محصورًا بفئة معينة، ناسب أن يكون بصيغة: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾، دون النداء بـ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[٥]، فتبيَّن أنَّ الخطاب بصيغة: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ هو خطاب عام من ناحية المخاطب وهو خطاب عام من ناحية موضوع الخطاب، فخطاب العام يكون حاوياً للخاص، كذا عند القراء، فعند قوله[٦]:

وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ وَهَاؤُهُ يُضَمُّ وَخَفًّا إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوِّلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم في قوله: سما كيف عوّلا، (سما): نافع وابن كثير وأبو عمرو، والكاف: ابن

---

(١) حروف النداء: الهمزة المقصورة مثل: أمحمد، الهمزة الممدودة مثل: آمحمد، و(يا)، و(أيا)، و(هيا).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام (١ /١٣)، والأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي (٢ /١٣١)،

(٣) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية: لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (٢/ ٨).

(٤) البقرة: ٢٠، وغيرها.

(٥) قال الزمخشري وغيره: كثر في القرآن النداء بـ: (يا أيها) دون غيره لأنَّ فيه أوجها من التأكيد وأسبابًا من المبالغة منها: ما في (يا) من التأكيد والتنبيه، وما في ها من التنبيه، وما في التدرج من الإبهام في (أي) إلى التوضيح، والمقام يناسب المبالغة والتأكيد؛ لأن كل ما نادى له عباده– من أوامره ونواهيه، وعظاته وزواجره، ووعده ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية وغير ذلك، ومما أنطق الله به كتابه– أمور عظام، وخطوب جسام، ومعان واجب عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم غافلون، فاقتضى الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ. ينظر: الكشاف: للزمخشريّ (١/ ١٢٢).

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عامر، والعين: حفص قرءوا: (ولا تقربوهن حتى يَطْهُرنَ) بسكون الطاء وضم الهاء وتخفيفهما، فتعين للباقين القراءة بفتح الطاء والهاء وتشديدهما وقوله: (إذ) ليس برمز لاندراجه في سما[١]، وقوله[٢]:

وَلكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفْعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا الْعُلاَ

أخبر أنَّ المشار إليهم بالكاف والشين في قوله: (كما شرطوا) وهم: ابن عامر، وحمزة والكسائي، قرءوا: (ولكنِ الشياطينُ كفروا) بتخفيف نون (ولكنِ) وكسرها في الوصل ورفع (الشياطينُ)، ثم أخبر أنَّ المشار إليهم بالنون وسما في قوله: (نحو سما) وهم: عاصم، ونافع وابن كثير وأبو عمرو قرءوا: (ولكنَّ) بتشديد النون وفتحها و(الشياطينَ) بالنصب وهو عكس القيد المذكور، وقوله: (العلا) ليس برمز لاندراجه في سما[٣]، وقوله[٤]:

..... وَحِرْمِيُّهُمْ مُلِّئْتَ فِي اللَّامِ ثَقِّلاَ

أخبر أنَّ المشار إليهما بحرميهم وهما: نافع وابن كثير قرآ: (وَلَمُلِّئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً)[٥] بتشديد اللام الثانية فتعين للباقين القراءة بتخفيفها[٦]، فالهاء من: (حِرْمِيُّهُمْ) ليس برمز لاندراجه في: (حِرْمِي).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- من القواعد العامة في الإسلام أن الأسبقية لمن سبق في المباح.
- لا بأس في استعمال الأساليب المبتكرة –كاستعمال الألوان– للتوضيح وإيصال الفكرة دون لَبْسٍ.
- خطاب العام يكون حاوياً للخاص.

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٦٢، وغيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسيّ ص: ١١١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٤.

(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: لأبي شامة (١/ ٤٥٣)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٤، والوافي في شرح الشاطبية: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٤.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٣٥.

(٥) الكهف: ١٨.

(٦) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٧٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: تكون النِّسبةُ في العبارةِ الصَّريحةِ. **الفنقلة (١٣)**

لمَّا اصطلح الشاطبيُّ على رموز القرَّاء منفردين، جعلَ كلَّ حرف من حروف (أبي جاد) رمزًا لقارئ كما تقدَّم، واصطلح أيضًا على ما تبقى من حروف (أبي جاد) دالة عليهم مجتمعين كلّ حرف يدلّ على جماعةٍ وهي: (ثخذ ظغش)، ثم اصطلح على ثمان كلمات جعلها رموزًا وهنَّ: (صحبة، صحاب، عم، سما، حق، نفر، حِرْمِيّ، حِصن)، ثمّ شَرَعَ في بيان مدلول ذلك كالآتي:

رموز الاجتماع الحرفية:

الرمز	المدلول
ث	الكوفيون: عاصم، وحمزة، والكسائي
خ	القراء السبعة عدا نافع
ذ	الكوفيون الثلاثة، وابن عامر
ظ	الكوفيون الثلاثة، وابن كثير
غ	الكوفيون الثلاثة، وأبو عمرو
ش	حمزة، والكسائي

ورموز الاجتماع الكلمية:

الرمز	المدلول
صحبة	حمزة، والكسائي، وشعبة
صحاب	حمزة، والكسائي، وحفص
عم	نافع، وابن عامر
سما	نافع، وابن كثير، وأبو عمرو
حق	ابن كثير، وأبو عمرو
نفر	ابن كثير، أبو عمرو، ابن عامر
حرمي	نافع، وابن كثير
حصن	نافع، والكوفيون الثلاثة

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فجعل كلمة: (حِرْمِيّ) رمزاً لابن كثير ونافع، إذ قال[١]:

وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٍ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلاَ

أي: ولفظ: (حِرْمِيّ) اشترك فيه ابن كثير ونافع، وهو نسبة إلى الحرم المكي والحرم المدني، والحرم واحد. فقد يظن ظانٌّ أن (حِرْمِيّ) نسبةٌ وليس رمزًا، ولإزالة هذا اللبس أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: هذه نسبةٌ صحيحةٌ فتكون كالعبارةِ الصَّريحةِ، فقولُه: حِرْمِيّ، كقولِه: مكي وبصري وشامي وكوفي؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من ابن كثيرٍ ونافعٍ منسوبٌ إلى الحرمِ، هذا من حرمِ مكَّة وذا من حرمِ المدينةِ.

قلتُ: موضعُ الرَّمزِ كون اللّفظ مفردًا أرادَ به مثنى ولمْ يستعمل المفرد لإلباسه؛ إذ لا يُعلم أي الحرميين أرادَ، والتَّصريح بنسبتهما أن يقول: الحرميان كما يقوله صاحب العنوان[٢] وغيره، ولكونه جعل هذا اللّفظ رمزًا لم يتصرف فيه بحذف ياء النِّسبةِ ولا تخفيفها بخلاف قوله: ومن تحتها المكي، سوى الشام، ضموا إشعارًا بأنَّه رمز لا نسبة)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الرَّمزُ لا تصريفَ فيه.

الرَّمزُ في اللغة: كل ما أشرت إليه ممَّا يبان بلفظ بأي شيء أشرت إليه بيد أو عين[٤].

وتوظيف الرمز في القصيدة سمة مشتركة بين غالبية الشعراء على مستويات متفاوتة من حيث الرمز البسيط إلى الرمز العميق إلى الرمز الأعمق.. وهكذا، والشاطبية لقيت إقبالاً منقطع النظير، وظلت موضع اهتمام العلماء منذ أن نظمها الشاطبي رواية وأداءً، وذلك لإبداعها العجيب في استعمال الرمز وإدماجه في الكلام، حيث استعمله عوضاً عن أسماء القراء أو الرواة، فقد يدل الحرف على قارئ واحد أو أكثر من واحد، وهناك رموز ومصطلحات في المنظومة البديعة، لا يعرفها إلا من أتقن منهج الشاطبي وعرف مصطلحه.

قال ابن خلكان عنها: (وهي مشتملة على رموز عجيبة وإشارات خفية لطيفة، وما أظنه سبق

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٥.

(٢) إسماعيل بن خلف بن سعيد الانصاري، أبو الطاهر: عالم بالقراءات من أهل سرقسطة بالاندلس، المتوفى: (٤٥٥هـ)، صاحب كتاب: العنوان في القراءات السبع. ينظر: الأعلام: للزركلي (١/ ٣١٣).

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٠.

(٤) لسان العرب: لابن منظور (٥/ ٣٥٦)، مادة: (رَمَزَ).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إلى أسلوبها)[١].

وليستعمل كلمة: (حِرْمِيّ) رمزاً لنافع وابن كثير، صرَّح باسمهما، لئلا يقع اللُّبْس فيما لو لم يصرح باسمهما؛ لأن كل واحد من ابن كثير ونافع منسوب إلى الحرم، هذا من حرم مكة وذا من حرم المدينة. فموضع الرمز كون اللّفظ مفردا أراد به مثنى ولم يستعمل المفرد لإلباسه؛ إذ لا يعلم أي الحرميين أراد، أما إن أراد أحد التصريح بنسبتهما قال: الحرميان، كما يقول صاحب كتاب: العنوان في القراءات السبع: (فإذا قلت الحرميان فهما: ابن كثير ونافع)[٢].

الثانية: النِّسبةُ تكونُ في العبارةِ الصَّريحةِ.

النسبة هي إضافة ياء مشددة إلى آخر الاسم، وكسر ما قبلها مثل: مكة- مكيّ، شام- شامِيّ، فتكون بالعبارة الصريحة، وقد يتصرف في النسبة للضرورة الشعرية، ومنه: تخفيفُ المشدَّد في القوافي؛ نحو قولِ امرئِ القَيْسِ:

لا وَأَبيكَ اِبنَةَ العامِرِي لا يَدَّعي القَومُ أَنّي أَفِرْ[٣]

ومثال ذلك –تخفيف ياء النسبة– في الشاطبية[٤]:

وَمِنْ تَحْتِهَا المَكِّيْ يَجُرُّ وَزَادَ مِنْ .....

أراد ﴿ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[٥] أخبر أنَّ المكي وهو ابن كثير قرأ: ﴿ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ ﴾ بزيادة حرف الجر، أي كلمة: (من)، وجر التاء من (تحتِها) فتعين للباقين أن يقرءوا: (تحتَها) بترك زيادة من ونصب التاء في تحتَها[٦]، أو بحذف ياء النسبة، كقوله[٧]:

سِوَى (الشَّامِ) ضُمُّوا وَاكْسِرُوا فَتَنُوا لَهُمْ .....

قرأ غير الشامي من القراء: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ﴾[٨] بضم الفاء وكسر التاء، وقرأ الشامي

---

(١) وفيات الأعيان: لابن خلكان (٤/ ٧١).

(٢) العنوان في القراءات السبع: للسرقسطي ص: ٤٠.

(٣) البيت من بحر المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٤، وينظر: المحتسب: لابن جنيّ (٢/٢٧٣)، والصاحبي: لابن فارس ص ٤١١ ، وضرائر الشعر: لابن عصفور ص ١٠٣، والخزانة: (١/٣٧٤).

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٣.

(٥) التوبة: ١٠٠.

(٦) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٣٨.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨١٥.

(٨) النحل: ١١٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بفتحهما (فَتَنَوا)، والضمير في (لهم) عائد على السبعة غير الشامي[١].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- توظيف الرمز في القصيدة سمة مشتركة بين غالبية الشعراء، والشاطبية أبدعت في استعمال الرموز وإدماجها في الكلام.
- تكون النسبة بالعبارة الصريحة، وقد تغير ياؤه للضرورة.

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٧١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث

فنقلاتُ بيان ما يتعلَّق بنظمِ الشاطبية

المسألة الأولى: مصطلحُ النَّاظمِ في القصيدةِ. **الفنقلة (١٤)**

لكلِّ مؤلفٍ أن يضع لنفسه مصطلحاتٍ خاصة به يبين بها مراده منها، فالشاطبيُّ ضمَّن قصيدتَه رُمُوزًا للقرَّاءِ، والرواةِ عنهم، فقال[١]:

جَعَلْت أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلاً عَلَى المَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

وقد رتَّبَ أهل المشرق الحروف على النحو الآتي: (أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ).

أمَّا أهل المغرب فقد رتبوا الحروف على النحو التالي: (أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش).

واستعمل الشاطبي الأبجدية علامة على كل قارئ من الأئمة السبعة ورواتهم الأربعة عشر على ترتيب ما نظم، فجعل الحرف الأول للقارئ الأول، والحرف الثاني للراوي الأول عنه، والثالث للراوي الثاني عنه وهكذا، واعتمد في منظومته على ترتيب أهل المغرب حيث إنَّه من الأندلس: (أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش)، ففرقها هكذا: (أبج دهز حطي كلم نصع فضق رست).

وقد قَسَمَ الشاطبيُّ الرموز التي استعملها على قسمين: رموزِ انفرادٍ، ورموزِ اجتماعٍ، وقد سبق ذكرها في المطلب السابق.

ولولا أن الله وفق الشاطبيَّ لابتداعِ هذه الرموز لقَارَبَتْ قصيدتُه أَلْفَيْ بيْتٍ، وربما جَازَتْهَا.

قال ابنُ خَلِّكَانَ: (وهي مشتملةٌ على رموزٍ عجيبةٍ وإشاراتٍ خفيَّةٍ لطيفةٍ، وما أظُنُّه سُبِقَ إلى أُسْلُوبها)[٢].

فوضع الشاطبيُّ لنفسه مصطلحاتٍ يُبيّن بها مراده منها، ومن منهجِ الشاطبيّ في نظمِهِ: أنه لا رمز يَرِدُ بعد الاسم الصريح؛ لأنَّ الإيضاح بذلك يتم[٣].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٥.

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ٧١)

(٣) ينظر: اللآلئ الفريدة: للفاسي (١/١٥٤)، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص ٤٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن ذلك قوله[١]:

وَفِي فَأَزَلَّ اللاَّمَ خَفِّفْ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلِفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتُكَمِّلا

يريد قوله تعالى: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[٢]، فالفاء في: (فَتُكَمِّلا) ليست برمز؛ لأنَّه قد صرَّح بقوله: لحمزة، ولما كان مثل هذا يوهم أنه رمز، ناسب أن يُدفع ذلك الوهم بفنقلةٍ، أثارها أبو شامة فقال:

(فإن قلتَ: لا يكونُ رمزٌ مع مُصَرَّحٍ باسمِهِ.

قلتُ: يُظَنُّ أنَّها قراءة ثانية بالألفِ وقراءة حمزة بالتخفيف فقط فاختار الفاء؛ لئلا يحصل هذا الإيهام، وأراد فتكملَ الألفُ الكلمةَ أو تكملُ أنت الكلمةَ بزيادتك للألف)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: ضرورةُ دفعِ الإيهامِ.

قال الشاطبيُّ[٤]:

وَفِي فَأَزَلَّ اللاَمَ خَفِّفْ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلِفًا مِنْ قَبْلِهِ فَتُكَمِّلا

أمر بتخفيف اللام من: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا ﴾[٥]، لحمزة وبزيادة ألف قبل اللام: (فَأَزَالَهُمَا)، والباقون بالتشديد وحذف الألف قبلها: (فَأَزَلَّهُمَا)[٦].

ويؤخذ من الفنقلة أنَّه في الشاطبية: لا يَرِدُ رمزٌ مع مصرَّحٍ باسمه، وذلك جليٌّ من خلال أقوال الشراح:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٥١.

(٢) البقرة: ٣٦.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة (١/ ٤٣٢).

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٥١.

(٥) البقرة: ٣٦.

(٦) ينظر: سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص: ١٥٠)، غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٧٠)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فأما السخاوي[١] فيرى أنَّ هذا مأخوذ من المتن صريحًا وأنَّ الشاطبي قد صرح بهذا في قوله[٢]:

وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جِيداً مُعَمًّا وَمُخْوَلَا

أي: أنَّه لا يأتي برمز مع مسمًّى باسمه إذ به يتم الإيضاح[٣].

وأمَّا أبو شامة فيرى أنه أُخِذَ من الاستقراء، فقال: (ومن عادته -الشاطبي- أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح استمر له هذا ولم ينبه عليه وإنَّما عُلِمَ بالاستقراء)[٤].

وقد قال الفاسيّ[٥]: (ومن عادته أنَّه لا يأتي في ترجمة برمز مع اسم صريح؛ لأنَّ الإيضاح بذلك يتم)[٦].

وأمر بتخفيف اللام (فأزلهما) لحمزة وبزيادة ألف قبل اللام؛ لأنَّه لا يكمل مع تخفيف اللام إلا بزيادة ألف قبله.

وأضاف الفاسيُّ لمحةً زكية فقال: (الألف في قراءة حمزة محذوفة من الرسم تخفيفًا، وقراءة الجماعة موافقة للرسم)[٧].

ولذا نبَّه أبو شامة على أنَّ الفاء في قول الناظم: (فتكملا) ليست برمز؛ لأنَّه قد صرَّح بقوله: (لحمزة)، وإنَّما أتى بالفاء دون اللام لئلا يوهم رمزًا، ويظنَّ ظانٌّ أنَّها قراءة ثانية بالألف، وقراءة

---

(١) علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن عطاس الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن الهمذاني السخاوي المقرئ المفسر النحوي اللغوي الشافعي شيخ مشايخ الإقراء بدمشق. (٥٥٨ - ٦٤٣ هـ)، قرأ القراءات بالديار المصرية على ولي الله أبي القاسم الشاطبي، وغيره. قرأ عليه خلق كثير إلى الغاية، وممن قرأ القراءات السبع: الحافظ أبو شامة، وغيره. وألف الكثير من الكتب منها: شرح الشاطبية وسماه (فتح الوصيد) وهو أول من شرحها بل هو - والله أعلم - سبب شهرتها في الآفاق وإليه أشاد= =الشاطبي بقوله: (يقيض الله لها فتى يشرحها) وشرح الرائية وسماه: (الوسيلة إلى شرح العقيلة) وله كتاب: (جمال القراء وكمال الإقراء) وغيرها. وفيات الأعيان (٣/ ٣٤٠)، سير أعلام النبلاء: للذهبي (٢٣/ ١٢٢)، غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (١/ ٥٦٨)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: للمرصفي (٢/ ٦٨٥).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٥.

(٣) ينظر: فتح الوصيد: للسخاوي (١/١٧٦).

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٨.

(٥) محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف، أبو عبد الله، جمال الدين الفاسي، (٥٨٩ - ٦٥٦ هـ): عالم بالقراءات. ولد بفاس، وانتقل إلى مصر. ثم أقام وتوفي بحلب. له كتاب: (اللآلي الفريدة) في شرح الشاطبية. ينظر: غاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ١٢٢)، الأعلام: للزركلي (٦/ ٨٦).

(٦) اللآلئ الفريدة: للفاسي (١/١٥٤).

(٧) اللآلئ الفريدة: للفاسي (٢/١٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حمزة بالتخفيف فقط فاختار الفاء لئلا يحصل هذا الإيهام.

الثانية: احتمالُ النصّ لأكثر من معنى.

- أولاً: في قول الناظم: (فَتُكَمِّلا) احتمالان:

الأول: فتكمل الألف الكلمة فترجع من زلَّ إلى زَالَ.

الثاني: أن تكمل أنت الكلمة بزيادتك للألف[1].

وأوضح أبو شامة أنَّ الهاء في قول الناظم: (قبله) تعود إلى حرف اللام في كلمة (أزل) فيصير فأزال.

- ثانياً: تؤخذ قراءة الضد من المتن.

فقراءة الجمهور تؤخذ من لفظ الشاطبي إذ نطق بكلمة: (أزلّ) مثقلة (وباللّفظ أستغني عن القيد).

ويؤخذ من إخراج قراءة حمزة إذ قال: (اللام خفف لحمزة) فتكون قراءة الجمهور بالتثقيل: (وما كان ذا ضد فإني بضده غني ..... وخفة).

وقوله: (زد ألفا من قبله) يؤخذ منه: أن قراءة الجمهور لا ألف فيها قبل اللام (وما كان ذا ضد فإني بضده غني .....).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- لا رمزَ يَرِدُ بعد الاسم الصريحِ في الشاطبيةِ، وقد يأتي لدفعِ الإيهامِ.
- احتمالُ النصِّ الواحدِ لأكثرَ من معنًى صحيحٍ، يُعَدُّ من بلاغةِ العربيةِ.

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: اللّفظ الجليُّ يُغني عن القيد. **الفنقلتان (١٥) و (١٦)**

بعد شروع الشاطبي في ذكر الأصول قال[١]:

.... **حَلَا**

وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا

وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلَا

أي: أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها حيث وقعت حركة الإعراب تخفيفا، ثم أخبر أنَّ كثيرا ممن يوصف بالجلالة من العراقيين روى عن الدوري الاختلاس وهي الرواية الشهيرة المختارة.

قال أبو شامة: (وقراءة الباقين بإشباع الكسر في: ﴿بَارِيِكُمْ﴾[٢]، وإشباع الضم في البواقي)[٣]. ولتوضيح ذلك أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: من أين يؤخذ ذلك؟

قلت: ما بعد ﴿بَارِيِكُمْ﴾ قد لفظ به مضموما فهو داخل في قوله: (وباللّفظ أستغني عن القيد إن جلا)، وقد سبق في شرح الخطبة أن قوله: وإسكان ﴿بَارِيِكُمْ﴾ لا يفهم منه القراءة الأخرى؛ فإنه ليس ضد السكون الكسر، ولو حصل التلفظ بالكسر لصار كالذي بعده)[٤].

ولابن القاصح رأيٌ يُخالف أبا شامة، إذ قال بفنقلة مشابهة:

(فإن قيل: يقتضي أن تكون قراءة الباقين بالفتح؛ لأنَّ ضِدَّ السُّكونِ إذا أطلقَ الحركةَ الفتحُ.

قيل: أما ﴿بَارِيِكُمْ﴾ فإنَّه في الآية في الموضعين مجرور ولا يتصور فيه الفتح، وإذا كان كذلك لم يبق فيه إلا الإسكان أو الإشباع أو الاختلاس، وأمَّا الألفاظ التي بعد ﴿بَارِيِكُمْ﴾ فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم، لكن الأَولى أن يقرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة غير أبي عمرو، وقيد قراءة أبي عمرو بالإسكان)[٥].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٤٥٣-٤٥٥.

(٢) البقرة: ٥٤.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٤.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٦.

(٥) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأولى: من أين تؤخذ قراءة الضد؟

قال أبو شامة: وقراءة الباقين بإشباع الكسر في ﴿بَارِئِكُمْ﴾، وإشباع الضم في البواقي؛ لأنه قد لفظ به مضمومًا فهو داخل في قول الشاطبي[١]:

..... وَباللّفظ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلا

أي: أنه قد يكتفي بلفظ القرآن، أي: بالتلفظ بالكلمة القرآنية ولا يقيدها بقصر أو مد، أو غيبة أو خطاب أو حركة أو سكون ونحو ذلك، وذلك إذا كان اللّفظ دالّا على المقصود كاشفًا عنه، ولم يحتج للتقييد.

ثم أضاف أبو شامة قائلا: (وإسكان بارئكم) لا يفهم منه القراءة الأخرى، فإنَّه ليس ضد السكون الكسر ولو حصل التلفظ بالكسر لصار كالذي بعده ولو قال: وبارئكم سَكِّن لاستقام.

ويقول ابن القاصح: أما ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فإنه في الآية في الموضعين مجرور، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٢]، ولا يتصور فيه الفتح وإذا كان كذلك لم يبق فيه إلا الإسكان أو الإشباع أو الاختلاس .

وأما الألفاظ الأخرى التي بعد ﴿بَارِئِكُمْ﴾ فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم، لكن الأولى أن يقرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة غير أبي عمرو، وقيد قراءة أبي عمرو بالإسكان.

قال الفاسيّ: (الرواية الصحيحة في هذين البيتين الإسكان في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ والإعراب في باقي الكلم)، وكان بعض أصحاب الشيخ يسكن الجميع -يعني همزة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وراء: (﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[٣] ﴿يَأْمُرُهُم﴾[٤]، ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾[٥]، ﴿يَنصُرُكُم﴾[٦]، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾[٧])- مع

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧.
(٢) البقرة: ٥٤.
(٣) البقرة: ٦٧.
(٤) الأعراف:
(٥) الطور: ٣٢.
(٦) آل عمران: ١٦٠.
(٧) الأنعام: ١٠٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تسكين ميم ﴿بَارِئِكُمْ﴾ وضم باقي الميمات)[١].

وعلَّق الجعبريُّ في شرحه على كلام أبي شامة فقال: (عُلِمَ وجْه ضمِّ المسكوت عنهم -وهم باقي القراء- في:﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وما بعده من اللّفظ، وعُلم كسرهم في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ من لفظه به في قوله[٢]:

.... والباري وبارئكم تلا

إذ اللّفظ في الأفعال دائرٌ بين الضمِّ والفتح كالنظائر، ولا يجوز أن يكون فتحًا؛ وإلّا لمَا خفَّف فتعيَّن الضمّ، وفي الاسم دائرٌ بين الثلاث سقطت الفتحة لذلك، ولفظه بهما متغايرتين مع إمكان الموافقة تنبيهٌ على تغايرهما، فتعيَّنت الكسرة، لا كما قيل: اعتمد على العامل، -كما ذهب إلى ذلك أبو شامة-، أو لم ينبّه عليه)[٣].

الثانية: لا يَرُدُّ القِراءَةَ قِياسُ عَربيَّةٍ وَلا فَشْوُ لُغَةٍ.

الحركة: هي الزمن الذي يُنطق فيه حرف متحرك، فالفتحة هي ألف قصيرة أو هي بنت الألف، والكسرة هي ياء قصيرة أو هي بنت الياء، والضمة هي واو قصيرة أو هي بنت الواو.

ومعنى الإشباع: إتمام الحركة، وهذه أبيات للإمام الطيبي توضح كيفية إتمام الحركات:

وَكُلُّ مَضْمُومٍ فَلَنْ يَتِمَّا إِلَّا بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ضَمَّا

وَذُو انْخِفَاضٍ بِانْخِفَاضٍ لِلْفَمِ يَتِمُّ وَالْمَفْتُوحُ بِالْفَتْحِ افْهَمِ

إِذِ الْحُرُوفُ إِنْ تَكُنْ مُحَرَّكَهْ يَشْرَكُهَا مَخْرَجُ أَصْلِ الْحَرَكَهْ

أَيْ مَخْرَجُ الْوَاوِ وَمَخْرَجُ الْأَلِفْ وَالْيَاءُ فِي مَخْرَجِهَا الَّذِي عُرِفْ[٤]

أمَّا الاختلاس: فهو النطق بالحركة سريعةً، وهو ضد الإشباع، قال الداني:

والاختلاسُ حُكْمه الإسراعُ بالحركاتِ كلُّ ذا إجماعُ[٥]

---

(١) اللآلئ الفريدة: للفاسي (١٧/٢).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧.

(٣) كنز المعاني: للجعبري (١١٢١/٣).

(٤) من منظومة (المفيد في علم التجويد): للطيبي.

(٥) الأرجوزة المنبّهة: للداني (١/ ٢٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقال ابن الطَحّان[١]: (والاختلاس عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعًا يحكم السامعُ به أن الحركة قد ذهبت، وهي كاملة في الوزن)[٢].

وفي هذه الألفاظ الستة المذكورة -(بَارِئْكُمْ) وَ(يَأْمُرُكُمْ) وَ(يَأْمُرُهُمْ) وَ(تَأْمُرُهُمْ) وَ(يَنْصُرُكُمْ) وَ(يُشْعِرُكُمْ)- ورد الإسكان والاختلاس والإشباع.

وجه القراءة بالإسكان:

بدأ السخاوي شرحه بذكر من أنكر قراءة الإسكان فقال: (اعلم أنَّ من النحويين من أنكر الإسكان في هذه القراءة، واحتج بأنَّها حركة إعراب فلا يجوز إسكانها، وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من (بارئكم ، يأمركم)، وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات فيرى من يسمعه أنَّه قد أسكن)[٣].

ثم عقب السخاوي ببيان وجهة من قرأ الإسكان فقال: (ووجه الإسكان أنَّ من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وقد عزا الفرَّاء ذلك إلى بني تميم وبني أسد وبعض النجديين وذكر أنَّهم يخففون مثل- يأمركم- فيسكنون الراء لتوالي الحركات)[٤].

ترجيح الاختلاس بين السخاوي وأبي شامة:

سوَّغَ السَّخاوي مدح الشاطبي لوجه الاختلاس فقال: (وإنَّما أشار إلى وجه هذه القراءة بالمدح، لأنَّه تخفيف لا ينقص من الوزن، ولا يغير الإعراب)[٥] .

وعلق السَّخاوي على قول الناظم: (وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلَا) بأنَّ من أخذ للدوري بالاختلاس العراقيون، وكم فيهم من جليل كابن مجاهد وغيره)[٦].

وأمَّا أبوشامة فقال: (وكان الناظم مائلا إلى رواية الاختلاس وهو الذي لا يليق بمحقق سواه فقال: (وكم جليل) أي كثير من الشيوخ الجلة جلوا الاختلاس عن الدوري وكشفوه وقرروه وعملوا به

---

(١) عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة، ابن الطحان، الأندلسي السُماتيّ الإشبيليّ المقرئ المجود، (٤٩٨ - ٥٦٠ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: للذهبي ص: ٢٩٩، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٩٥).

(٢) الإنباء في تجويد القرآن:لابن الطحان، تحقيق: أحمد مفلح القضاة، المجلد: ٤٠، دراسات، علوم الشريعة والقانون، ملحق:١، سنة: ٢٠١٣ م، ص: ٨٢٤.

(٣) فتح الوصيد: للسخاوي (٦٣٢/٣).

(٤) فتح الوصيد: للسخاوي (٦٣٢/٣).

(٥) فتح الوصيد: للسخاوي (٦٣٣/٣).

(٦) فتح الوصيد: للسخاوي (٦٣٣/٣).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

)[١].

وقد تأثر أبو شامة ببعض النحاة فقال عن الاختلاس: (وهي الرواية الجيدة المختارة فإنَّ الإسكان في حركات الإعراب لغير إدغام ولا وقف ولا اعتلال منكر فإنَّه على مضادة حكمة مجيء الإعراب)[٢].

أقول: إذا كانت الرواية متواترة فأنى تكون منكرة ؟!!

قال الزَّجَّاج: (رُوِي عن أبي عمرو ابن العلاء أنَّه قرأ: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بإسكان الهمزة، قال: وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، قال: وأحسب الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط؛ لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو؛ لأنَّ حذف الكسر في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي في اضطرار الشعر)[٣].

والعجيب أنَّهم يتهمون القراء والرواة بأنّهم نَقَلَةٌ غيرُ مُحَقِّقِينَ ولم يعرفوا أنَّ أبا عمرو قرأ بالاختلاس فظنوه إسكانا، وسوَّغوا بأن القراء لم يخطئوا في ذلك من ضعف أمانة –ما شاء الله!– لكن أتوا من ضعف دراية!!

ثم عقب الدانيّ على من يتهمون الرواة –لأنَّ هذا الكلام معناه أن أبا عمرو خالف ما أخذه عن شيوخه واستحسن الإسكان من عند نفسه وابتدع !!– فقال: (وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[٤].

الردُّ على من منعَ الإسكان:

قال الداني عند حكاية إنكار سيبويه لإسكان أبي عمرو لـ(بارئكم) و(يأمركم) بحجة أن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنّه سَكَّنَ: (والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وآخذ به)[٥].

الإسكان هو المُقَدَّم:

الأكثرون على الإسكان، وهو المقدم في الأداء، كما يظهر من كلام الداني إذ قال: (أبو عمرو (بَارِئْكُمْ) في الحرفين، وَ(يَأْمُرُكُمْ) وَ(يَأْمُرُهُمْ) وَ(تَأْمُرُهُمْ) وَ(يَنْصُرُكُمْ) وَ(يُشْعِرُكُمْ) باختلاس

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٦.
(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٤.
(٣) معاني القرآن وإعرابه: للزجَّاج (١/ ١٣٦).
(٤) جامع البيان: للداني (٢/ ٨٦٠).
(٥) جامع البيان: للداني (٢/ ٨٥٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرقيين وغيرهم بالإسكان وهو المروى عن أبي عمرو دون غيره وبذلك قرأت والباقون يشبعون الحركة)[١].

وعلق الداني قائلا: (وهذا تصريح من أبي عمرو بالسكون الخالص، لأنَّ الاجتزاء بإحدى الحركتين لا يكون إلا بذهاب الأخرى رأسا وإخلاص سكون الحرف المتحرك بها)[٢]

وأكد كلام الداني ابن الجزري فقال: (قرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً، وهكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق..... ثم ذكر ابن الجزري رواة الوجه الثاني: الاختلاس)[٣].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- من منهج الشاطبي في حرز الأماني: أنَّ اللّفظ الجليَّ يُغني عن القيدِ.
- القراءةُ لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو سيدنا محمد ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم.

(١) التيسير في القراءات السبع: للداني ص: ٧٣.

(٢) جامع البيان: للداني (٢/ ٨٦٠).

(٣) النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (٢/ ٢١٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: المُصَرَّحُ بهِ لا رَمْزَ معهُ. **الفنقلة (١٧)**

أول من علمناه – بالاستقراء– استعمل حروف أبي جاد المعلومة للرمز للقراء والرواة في أسلوب بديع هو الإمام أبو محمد القاسم بن فِيرُّه الشاطبي، وقد بسط كيفية ذلك في صدر منظومته (الشاطبية) وبيّن ما يعني بكل رمز من الرموز المفردة (الحرفية) والمركبة (الكلمية)، كما قال في أول ذلك مشيرا إليه[١]:

جَعَلْت أَبَا جَادٍ عَلَى كُلِّ قَارِئٍ ... دَلِيلاً عَلَى المنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ ... مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

ومنهجه في استخدام هذه الرموز مع الكلمة القرآنية، ذكر الحرف القرآني أولا بوجه من الأوجه التي ذكر بها في أحد القراءات، ثم يتبعه بذكر القرّاء الذين قرأوا هذا الوجه برموزهم الحرفية واضعا هذه الرموز في أوائل كلمات متضمنة معاني جليلة، فإذا انقضت هذه الرموز جاء بحرف الواو كفاصل بين الكلمة القرآنية الأولى والكلمة التي تليها وهكذا.

وقد يقع الوَهْمُ في أوائل بعض الكلمات، أهو رمز أم لا؟

ومنها: قول الناظم[٢]:

.... حَلَا

وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ ... وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا

وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلَا

فقد يُوهِم هذا أنَّ اللام من (له) هو رمز لهشام، فأزال أبو شامة هذا اللبس بفنقلة فقال:

(فإن قلت: لِمَ لَمْ يكن رمزًا لهشام كما قال في موضع آخر: (بخلف له)[٣]، وكقوله: (يكون له ثوى)[٤]؟

قلت: لفظُ (له) صريحٌ حيث يكون له ما يرجع إليه، كهذا المكان، وإن لم يكن له ما يرجع إليه فهو رمزٌ، وعلامةُ ذلك اقترانه في الغالب برمز آخر معه، ومتى تجرَّد وكان له ما يرجع فحكمه حكم الصريح)[٥].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٤٥-٤٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٤٥٣-٤٥٥.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤١٥.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٧٣.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: اللّفظ المجرَّدُ والذي له ما يرجع إليه، حكمُهُ حكمُ الصَّريحِ.

يأخذ اللّفظ الذي له ما يرجع إليه، حكمَ الصَّريحِ كهذا الموضع، فاللامُ ليس برمزٍ لهشام، إنَّما لفظٌ له ما يرجعُ إليه، فيكون حكمُه حكمَ الصَّريحِ، وقد ذكر ابن القاصح أنَّ الهاء في قول الناظم: (له) عائد على أبي عمرو المتقدم الذكر في قوله: (حلا) في البيت السابق[١]، ثمَّ إنَّ الوهمَ مرفوع، ولا يلزم كون اللام رمزًا لهشام؛ لأنَّ الكلام كله معطوف بعضه على بعض وفي مقام تعداد الكلمات التي يقرؤها أبو عمرو بالإسكان.

الثانية: الرمز يقترن برمز آخر معه.

سبق الكلام عن استعمال الشاطبي للرموز، وعندما يرمز للقارئ أو الراوي، غالبا يقترن رمز بآخر، وأمثلة ذلك كثيرة، ومنها قوله[٢]:

..... وَلِيْ دِينِ عَنْ هَادٍ بِخُلْفٍ لَهُ الْحُلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم بالعين والهاء واللام والألف في قوله: عن هاد بخلف له الحلا، وهم حفص والبزي وهشام ونافع قرأوا: ﴿ وَلِيَ دِينِ ﴾[٣] بفتح الياء بخلاف عن البزي وحده فله الفتح والإسكان، وتعين للباقين غير المذكورين الإسكان[٤]، وكقوله[٥]:

..... يَكُونَ لَهُ ثَوى .....

إذ قرأ هشام والكوفيون: (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) بياء التذكير كما لفظ به، فتكون قراءة الباقين بتاء التأنيث[٦].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ اللّفظ المجرد والذي له ما يرجع إليه، حكمه حكم الصريح، فيكون الوهم مرفوعا؛ لأنَّ الواو العاطفة أفادت عطف حكم هذه الألفاظ لأبي عمرو.
- وأنَّ علامةَ الرمز في الغالب اقترانُه برمز آخر معه.

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٠.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤١٥.

(٣) الكافرون: ٦.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٣٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٩١.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٧٣.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٦، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٢٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: التقديم والتأخير للرمز في الشاطبية. **الفنقلة (١٨)**

قام بعض شرَّاح الشاطبية –كما سيأتي في المسألة الرابعة عشرة– بإصلاح وتعديل في بعض أبياتها، ومنهم أبو شامة، فلمَّا قال الشاطبيّ[١]:

.... وَخَاتِمَ وُكِّلَا

بِفَتْحٍ نَمَا ....

أي: قرأ عاصم: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٢] بفتح التاء، فتكون قراءة غيره بكسرها، استدرك أبو شامة على الشاطبي قائلا: (الواو في قول الناظم: (وُكِّلا) ليست فاصلة، ولا معنى لها هنا، فلو أتى بكلمة أوَّلها نون رمزًا لقرَّاء الفتح لكان أولى، فيقول: (نولا) أو نحو ذلك، ويستغنى عن الرمز بعد قوله في البيت الآتي، فيقول: وخاتم نزلا بفتح)[٣].

..... وَمِنْ ..... وَخَاتِمَ نزلا

بِفَتْحٍ ....

ويؤيد أبو شامة قولَه، ويقوِّي حجَّتَه، ويردُّ على السائل إن سأل، بفنقلة فيقول:

(فإن قلتَ: لو قال كذلك لكان قد رمز قبل تقييد القراءة، وهو قد قال: ومن بعد ذكرى الحرف أسمى رجاله.

قلت: الذي التزمه أن لا يتقدم الرمز على الحرف المختلف فيه، أما تقدمه على التقييد فلا، كقوله: سما العلا شذا الجزم)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **لا يتقدَّمُ الرَّمزُ في الشَّاطبيةِ على الحرفِ القرآني المختلفِ فيه، وقد يتقدَّمُ على التَّقييدِ.**

بيَّن الشاطبيُّ منهجه في حرز الأماني قائلًا[٥]:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٧٣-٩٧٤.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٥٠.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٥٠.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن بعدِ ذِكري الحرفَ أُسمي رِجَاله مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

المراد بالحرف هنا ما وقع الاختلاف فيه بين القرَّاء من كلم القرآن، وأسمي بمعنى أضع. والمراد برجاله قرَّاؤه، أي: أذكرهم برموزهم التي أشرت إليها لا بصريح أسمائهم، فإنَّ ذلك يتقدم على الحرف ويتأخر كما سيأتي.

وبيّن بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف (أبجد ....) فذكر أنَّه يذكر حروف القرآن أوّلا، ثم يأتي بحروف الرمز ولا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات، قد تضمنت تلك الكلمات معاني صحيحة، من ثناء على قراءة أو قارئ، أو تعليل مفيد[١]، نحو قوله[٢]:

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاَصِرٌ .....

إذ بيّن أنَّ المشار إليهما بالراء والنون وهما الكسائي وعاصم قرآ لفظ ملك من قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٣] بإثبات الألف بعد الميم كما نطق به. وهذا ممَّا استغني فيه باللّفظ عن القيد فلم يحتج لأنْ يقول ومالك بالمد، فتكون قراءة الباقين بحذف الألف بعد الميم[٤].

والأغلب أن الرمز المذكور لا يأتي إلا بعد كمال تقييد القراءة إن احتاجت إلى تقييد كما ذكرت، وقد وقع قليلاً رمز قبل تمام التقييد كقوله[٥]:

يُضَاعِفَهُ ارْفَعْ فِي الْحَدِيدِ وَهَهُنَا سَماَ شُكْرُهُ وَالْعَيْنُ في الْكُلِّ ثُقِّلَا

كَماَ دَارَ وَاقْصُرْ مَعْ مُضَعَّفَةٍ ....

بيّن أنَّ المشار إليهما بالكاف والدال وهما: ابن عامر وابن كثير قرءا بتشديد العين وحذف الألف قبلها، فقوله: (كما دار) رمز متوسط بين كلمتي التقييد وهما: ثُقِّلا، واقصُر[٦].

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٨.

(٣) الفاتحة: ٤.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٥٠.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١٦-٥١٧.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد يرمز قبل جملة التقييد كقوله[١]:

وَإِثْمٌ كَبِيرٌ شَاعَ بِالثَّا مُثَلَّثًا .....

أي: قرأ حمزة والكسائي:﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[٢] بالثاء المثلثة، وقرأ غيرهما بالباء الموحدة أي: التي بنقطة واحدة في أسفلها[٣].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه لا يتقدَّمُ الرَّمز في الشَّاطبية على الحرف القرآني المختلف فيه.
- وأنَّ الرمز لا يأتي إلا بعد كمال تقييد القراءة غالبًا.
- وأنَّه قد يقع رمزٌ قبل تمام التقييد.
- وأنَّه قد يرمز قبل جملة التقييد.

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٠٨.

(٢) البقرة: ٢١٩.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢١٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة: كيفيَّةُ استعمالِ الرُّموزِ الفرديةِ. **الفنقلة (١٩)**

تقدَّم في الفنقلة السابقة بيان منهج الشاطبي في منظومته، وهو أنه يذكر الحرف القرآني المختلف فيه، ثم يرمز للقرّاء فقال[١]:

ومن بعدِ ذِكري الحرفَ أُسمي رِجَاله مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

يريد أنه إذا انقضى ذكر الحرف ورمز من قرأه، أتى بكلمة أوَّلها واو تؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى.

وقد جاء في مواضع ألفاظٌ تصلح لأن تكون رمزًا وليست برمز في مراده، ففي قول الشاطبي[٢]:

وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خَفَّ مَدًا وَمَـ ـاجَ بِالْفَتْحِ وَالإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلَا

بيَّنَ أنَّ ابن ذكوان قرأ: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[٣] بتخفيف النون، وقرأ غيره بتشديدها، وقوله: (وَمَاجَ بِالْفَتْحِ وَالإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلَا). أي: أنَّه رُوِيَ عن ابن ذكوان وجهٌ آخر، وهو: فتح الباء وإسكان الحرف الذي قبله وهو التاء مع تثقيل النون (تَتْبَعَانِّ). وأشار الناظم إلى ضعف هذا الوجه بقوله: (وماج) أي: اضطرب[٤]، لكنه يحتمل أن يكون الميم رمزًا، كما في قوله[٥]:

وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ..... .....

فقد أخبر أنَّ المشار إليهم بالكاف وبصحبة من قوله: (وكم صحبة) وهم: ابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة، أمالوا الياء من: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٦] أول مريم[٧]، ولدفع هذا التَّوهُّمِ ذكر أبو شامة فنقلة تبيِّن حقيقة الأمر فقال:

(فإن قلتَ: هل يجوز أن تكون الميم في: (وماج) رمزا نحو الكاف من: (وكم صحبة)؛ لأنَّها قراءة، ولم يذكر لها قارئا؟

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٥٢.

(٣) يونس: ٨٩.

(٤) ينظر: المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ص: ١٦٣، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٨٨.

(٥)حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٩.

(٦) مريم: ١.

(٧) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٤١، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٨٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: لا يجوز؛ لأنَّ الرَّمز الحرفيَّ إذا تمحَّضَ يجب تأخيره عن القراءة، بل تكون هذه القراءة لمن رمزَ له في القراءة قبلها، كقوله: (وعَمَّ بلا واو الذين)[١] **، فالقراءتان متى اجتمعتا في بيت لقارئ متحد، تارة يتقدَّم رمزه، وتارة يتأخر، مثل: (كفلا) في البيت الذي أوله: (عليم وقالوا)**[٢]**، وقد ردَّ القراءة في بيت لا رمز فيه على رمز في بيتٍ قبله، في قراءة: (فتثبتوا في سورة النساء)**[٣]**، فما هنا أولى)**[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: وجوبُ تأخيرِ الرَّمز الحرفي، عن الحرف القرآني في الشَّاطبية.

القاعدة في الرَّمز المفردِ، إنما يذكره بعد حرف القرآن وتقييده في الغالب، أما الحروف الدالة على الجمع كالثاء والخاء وما بعدهما فلها حكم الحروف الدالة على القراء منفردين وقد التزم ذكرها بعد الحرف بقوله[٥]:

ومن بعدِ ذِكري الحرفَ أُسمي رِجَاله .....

لينحصر موضعها فلا يتعدد المحالُّ على الناظر المفكر فيها، وقد تقدَّم هذا، فالذي التزمه أن لا يتقدَّم الرَّمز على الحرف المختلف فيه.

الثانية: متى اجتمعت قراءتانِ لقارئٍ واحدٍ، فرمزُه قد يتقدَّمُ وقد يتأخَّرُ.

نبَّه أبوشامة على أمور مهمة لايستغني عنها القارئ تتعلق باستعمال الشاطبي لرموز القرَّاء في منظومته، منها[٦]:

- **أنَّه إذا اجتمعت قراءتان في بيتٍ لقارئ متحد، تارة يتقدَّم رمزه،** كقوله[٧]:

وَعَمَّ بِلَا وَاوٍ الَّذِينَ وَضُمَّ فِي مَنَ اَسَّسَ مَعْ كَسْرٍ وَبُنْيَانُهُ وِلَا

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٥. (وعمّ بلا واو الّذين ....).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦. (عَلِيمٌ وَقَالُوا .... وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠٤. (وَفِيهَا وَتَحْتَ الْفَتْحِ قُلْ فَتَثَبَّتُوا ...).

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥١٠.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٥.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بيَّن أنَّ المشار إليهما بـ(عمّ) وهما: نافع وابن عامر قرآ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا﴾[١] بغير واو قبل: (الذين)، فتكون قراءة غيرهما بالواو. وقرآ أيضا ﴿أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ﴾، ﴿أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ﴾[٢]. بضم الهمزة وكسر السين الأولى في الموضعين ورفع نون بُنْيانَهُ الثانية في الموضعين أيضا[٣].

- **وتارة يتأخر**، كقوله[٤]:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ ٱلْأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا

أخبر أنَّ المشار إليه بالكاف من (كُفِّلا) وهو ابن عامر قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٞ ١١٥ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗا﴾[٥] بحذف الواو الأولى من وَقالُوا، وقرأ: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٦] بالنصب في مكان الرفع يعني بنصب النون بدلا من رفعها[٧].

- **وقد تُرَدُّ القراءة في بيت لا رمز فيه على رمز في بيت قبله**، كقوله[٨]:

وَإِشْمَامُ صَادٍ سَاكِنٍ قَبْلَ دَالِهِ كَأَصْدَقُ زَايًا شَاعَ وَارْتَاحَ أَشْمُلَا

وَفِيهَا وَتَحْتَ الْفَتْحِ قُلْ فَتَبَّتُوا .....

قرأ حمزة والكسائي المشار إليهما بالشين في قوله: (شَاعَ)، ﴿إذا ضربتم فى سبيل الله فتثبّتوا﴾، ﴿فمنّ الله عليكم فتثبّتوا﴾ والموضعان في سورة النساء، ﴿إن جاءكم فاسق بنبإ فتثبّتوا﴾، في السورة التى تحت الفتح وهى الحجرات، بثاء مثلثة مفتوحة وبعدها باء موحدة مفتوحة مشددة وبعدها تاء مضمومة، وقرأ الباقون ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾[٩] بياء موحدة مفتوحة وبعدها ياء مثناة مفتوحة مشددة، وبعدها نون مضمومة[١٠].

---

(١) التوبة: ١٠٧.

(٢) التوبة: ١٠٩.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٣٨، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٨٣.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦.

(٥) البقرة: ١١٥-١١٦.

(٦) البقرة: ١١٧.

(٧) ينظر: غيث النفع: للصفاقسي ص: ٨٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٠٨.

(٨) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٠٣-٦٠٤.

(٩) النساء: ٩٤.

(١٠) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٩٣، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٤٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- وجوبُ تأخير الرَّمزِ الحرفيِّ الدالِّ على الفرد أو الجمع، عن الحرف القرآني في الشَّاطبية.
- إذا اجتمعت قراءتان لقارئ واحد، فقد يتقدَّم رمزه، وقد يتأخر.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السادسة: الاستغناءُ عن الواوِ الفاصلةِ عند أَمْنِ اللَبْسِ. الفنقلة (٢٠)

اختُلف عن ابن ذكوان في ستة ألفاظ، له فيها الفتح والإمالة، وهي: ﴿حِمَارِكَ﴾[١]، و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾المنصوب[٢]، أمَّا المجرور[٣]، فبالإمالةِ وجهًا واحدًا، و﴿إِكْرَٰهِهِنَّ﴾[٤]، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾[٥]، و﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾[٦]، و﴿عِمْرَٰنَ﴾[٧]، قال الشاطبي[٨]:

حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْـ حِمَارِ وَفي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلَا

وَكُلٌّ بِخُلْفٍ لِابْنِ ذَكْوَانَ غَيْرَ مَا يُجَرُّ مِنَ الْمِحْرَابِ فَاعْلَمْ لِتَعْمَلَا

ولَمَّا لَمْ يأتِ بواو فاصلة في قوله: (حِمَارِكَ ....)، فإنَّ ذلك يُوهِمُ أنَّ هذه الكلمات، لأبي عمرو، والباقي من عند الواو في قوله: (وَفي الإِكْرَامِ ...)، لابن ذكوان، فمن أينَ يتمحَّضُ الجميع لابن ذكوان؟ وللإجابة عن هذا السؤال، أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: فقد سَنَحَ إشكالٌ آخرَ، وهو أنَّه يحتملُ أن يكونَ بعضُ ما في البيتِ الآتي لأبي عمرو، إذ لَمْ يأتِ بواو، والباقي من عند الواو لابن ذكوان، فمن أينَ يتمحَّضُ الجميع لابن ذكوان؟

قلت: من جهةِ استفتاحِه ذلك بقولِه: (حمارك)، وهو ممَّا قد عُلِمَ أنَّ أبا عمرو يميلُه، فدَلَّ ذلك على أنَّه إنَّمَا ساقَه مع ما عطف عليه لغير أبي عمرو، فيُنتَظر من يُرمَزُ لَه، وليس إلّا قوله: مُثِّلَا)[٩].

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألةٍ واحِدةٍ هي:

- **الاستفتاح بالكلمة يُزيلُ اللَبْسَ.**

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) آل عمران: ٣٧، وص: ٢١.
(٣) وهو في: آل عمران: ٣٩، ومريم: ١١.
(٤) النور: ٣٣.
(٥) الجمعة: ٥.
(٦) الرحمن: ٢٧ و٧٨.
(٧) آل عمران: ٣٣، والتحريم: ١٢.
(٨) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٣٣٢ -٣٣٣.
(٩) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٣٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بيَّن الناظمُ منهجه في استعمال الواو الفاصلة، ومتى يستغني عنها، قائلا[١]:

وَمِنْ بَعْد ِذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

سِوَى أَحْرُفٍ لَا رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا .....

أخبر أنَّه ربما استغنى عن الإتيان بالواو الفاصلة، إذا دلَّ الكلام بنفسه على الانقضاء والخروج إلى شيء آخر وارتفعت الريبة، كقوله[٢]:

..... وَغَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوَهِ دَلَا

خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ .....

فإن لفظ (خَطِيئَتُهُ) دلَّ على انقضاء الكلام في الغَيبة والخطاب[٣].

وههنا لَمَّا بيَّن مذهب أبي عمرو ودوري الكسائي في إمالة الألف المتوسطة الواقعة قبل راء متطرفة مكسورة، بقوله[٤]:

وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلَا

فإن لفظ: (حِمَارِكَ) قد عُلِمَ أنَّ أبا عمرو يميلُه، لذلك استفتح به فقال:

حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْ حِمَارِ وَفِي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلَا

ولَمْ يأت بواو فاصلةٍ؛ لأنه لا يلتبس أمرها، ولا يرتاب الناظر فيها، فدَلَّ ذلك على أنَّه إنَّمَا ساقَه مع ما عطف عليه لغير أبي عمرو، فينتظر من يرمز له، فرمز له بالميم من قوله: (مُثِّلَا)، وهو ابن ذكوان.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الناظم يلتزم الواو في مواضع الريبة، وفيما عداها قد يأتي بالواو طردًا للباب، وقد لا يأتي بها للاستغناء عنها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم:٤٦- ٤٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦٢ -٤٦٣.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السابعة: الواو فاصلة وليست رمزًا. **الفنقلة (٢١)**

من قواعد الشاطبي في نظمه (حرز الأماني) أنَّه عدّ الواوَ فاصلة بين الكلمات في الأصول والفرش، ولمّا كانت ثمة كلمات اعتُمد ما بعد الواو رمزاً وفي بعضها بخلاف ذلك ناسب ذِكر فنقلة أثارها ابن القاصح، فقال:

(فإن قيل: كيف جعل العين في (وَعَلَا) رمزًا لحفص ولَم يجعلها في (وَعَى نَفَرٌ) كذلك؟

فالجواب: أنَّ الواو في وعى نفر من أصل الكلمة فالعين متوسطة وليست الحروف المتوسطة رمزًا بخلاف وعَلَا الحِرْمِيُّ فإنّ الواو فيه زائد على الكلمة، والعَينُ أوّل حروف الكلمة فلهذا كانت رمزًا)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الأصل أن الواو فاصلة.**

لمّا بيّن الشاطبي قواعده في نظمه ذكر وبيّن أنّ الواو إذا وقعت بين الكلمات فإنَّها تدلّ على الولوج في كلمة أخرى غير التي سبقتها، قال[٢]:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

مثاله قولُه[٣]:

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ وَعَنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطَ لِـ قُنْبُلَا

فقوله: (وعند سراط ...) دلّت الواو حسب مصطلحه على انتهاء ما يتعلق بِـ (مالك يوم الدين) وأنَّه شرَعَ ببيان ما يتعلق بالكلمة التي تليها.

وهذه الواو إذا كانت زائدة على الكلمة نحو: (وعلَا الحِرْميُّ) في قول الشاطبي[٤]:

.... وَبِالإِخْبَارِ إِنَّكُم عَلَا

أَلَا وعَلَى الحِرْمِيُّ إنَّ لَنَا هُنَا وأَوْ أَمِنَ الإسكانُ حِرْميُّهُ كلا

---

(١) سراج القارئ: ٢٢٤ – ٢٢٥

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٨.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٩١-٦٩٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فإنَّ الحرفَ الّذي يليها في الكلمة نفسِها يُمكن أن تكون رمزاً كما في (وعلَا الحِرْميُّ) فإنّ المراد منه حفصٌ، بخلاف الواو في نحو قوله (وعى نفر) في[١]:

وَعى نَفَرٌ أَرْجِئْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِنا وَفي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلَا

فإنّ الواو ليست برمزٍ؛ فثمّة فرقٌ بين الواوين، فواو (وَعَلَا) زائدٌة على الفعل، أمَّا واو (وَعَى) فهي أصليّة من بِنية الكلمة وهي فاء الفعل، ولا تكون العين هنا رمزًا؛ لأنّ الرمز يكون في الحرف الأول لا المتوسّط حسب قواعد الشاطبية.

يستخلص مما تقدّم:

- أنّ الأصل أن الواو أن تكون فاصلة بين الكلمات في الأصول والفرش.
- وأنّ الحرفَ الّذي يلي الواو يُمكن أن يكون رمزاً كما في (وعلَا الحِرْميُّ) فإنّ العَين رمزٌ لحفص، بخلاف الواو في نحو: (وعى نفر).
- وأنّ ثمّة فرقًا بين الواوين في (وعلا) و(وعى)، فواو (وَعَلَا) زائدٌة على الفعل، أما واو (وَعَى) فهي أصليّة من بِنية الكلمة وهي فاء الفعل، ولا تكون العين هنا رمزًا؛ لأنّ الرمز يكون في الحرف الأول لا المتوسّط.

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٦٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثامنة: التأكيدُ على أنَّ الواو فاصلة. الفنقلات (٢٢) و(٢٣) و(٢٤)

سبق فيما تقدَّم من المسائل بيان بعض المصطلحات الخاصّة بالشاطبي في منظومته، ومن منهجه في منظومته –حرز الأماني– أنَّه: لم يستخدم حرف الواو في الرموز، ولكنه يُعدّ محور الرَّموز فى الشاطبية إذ يستخدم فى الفصل بين القراءة والتى تليها.

وقد يجيءُ النظم قابلًا لبعض التداخلات في الدلالة على الحكم المطلوب؛ كأن يحتمل الخُلف لراوٍ معيّنٍ، كما في قول (وخلَّادهم) في قول الشاطبي[١]:

وَصَفًّا وَزَجْراً ذِكْراً ادْغَمَ حَمْزَةٌ وَذَرْواً بِلَا رَوْمٍ بِها التَّا فَثَقَّلَا

وَخَلَّادُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْـ مُغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا

فقد أدغم حمزة تاء: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ﴾ في صاد ﴿صَفًّا﴾، وتاء ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ﴾ في زاي ﴿زَجْرًا﴾، وتاء ﴿فَٱلتَّٰلِيَٰتِ﴾ في ذال ﴿ذِكْرًا﴾[٢]، وتاء ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ في ذال ﴿ذَرْوًا﴾[٣].

ورُوِيَ عن خَلاّدٍ إدغامُ تاءِ: ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ﴾[٤] في ذال: ﴿ذِكْرًا﴾في سورة والمرسلات، وتاء: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ﴾[٥] في صاد: ﴿صُبْحًا﴾ في سورة العاديات بخُلْفٍ عنه، فله في هذَيْنِ الموضعَيْنِ وجهان[٦]: الإدغام، والإظهار، أشار الشاطبيّ إلى ذلك بقوله[٧]:

وَخَلّادُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْـ مُغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا

ولَمَّا ذكر الخُلْفَ لخلّاد في هذَيْنِ الموضعَيْنِ، بعد أن ذَكَرَ الإدغام لحمزة في أربعةِ مواضعَ، احتملَ الكلامُ أن يكونَ الخُلْفُ لخَلّادٍ في المواضع المتقدِّمةِ، ويكونَ إدغامُ هذَيْنِ الموضعَيْنِ لحمزَةَ، ولدفعِ هذا الاحتمالِ أثارَ أبو شامةَ فنقلتين فقالَ:

(فإن قلتَ: يُحْتَمَلُ أنَّه أرادَ الخُلْفَ عن خلاّدٍ في المواضعِ المتقدِّمةِ كما قال في آخرِ يس: (بِخُلْفٍ هَدَى)[٨]، ويكونُ إدغامُ هذَيْنِ الموضعَيْنِ لحمزةَ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٣-٩٩٤.

(٢) الصافات: ١ – ٣.

(٣) الذاريات: ١.

(٤) المرسلات: ٥.

(٥) العاديات: ٣.

(٦) التذكرة: لابن غلبون (١١٦/١)، والتبصرة: لمكي بن أبي طالب ص: ٣٥٩، والتيسير: للدانيّ ص: ١٨٥.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٤.

(٨) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: يمنعُ من ذلكَ أنَّ الواوَ في: (وَخَلّاذُهُمْ) فاصلةٌ.

فإن قلتَ: قد جاءَ أشياءُ على هذه الصُّورةِ والخُلْفُ لِمَا مَضَى نحو: (وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ)[١]**، (وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا)**[٢]**، (وَخُلْفٌ فِيهِماَ مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ)**[٣].

قلت: قولُه: (فِيهِ) و(فِيهِمَا) بيانٌ لِمَوْضِعِ الخِلافِ، والواوُ بعدَ ذلكَ فاصلةٌ أيضًا في المواضعِ الثلاثةِ المذكورةِ)[٤].

وفي موضع آخر قال الشاطبي[٥]:

وَغَيْرُ صِحَابٍ أَحْسَنَ ارْفَعْ وَقَبْلَهُ وَبَعْدُ بِياءٍ ضُمَّ فِعْلَانِ وُصِّلَا

أي: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة -وهم (غير صحاب)- برفع نون ﴿أَحْسَنَ﴾[٦]، وبياء مضمومة في الفعل الذي قبله وهو ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ والفعل الذي بعده وهو ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾، فتكون قراءة صحاب وهم: حفص وحمزة والكسائي بنصب نون ﴿أَحْسَنَ﴾ وبنون مفتوحة في ﴿نَتَقَبَّلُ﴾ ﴿وَنَتَجَاوَزُ﴾[٧]، بيّن أبو شامة عدول الشاطبي إلى الواو عن غيره، بفنقلة أثارها فقال:

(فإن قلتَ: لو أرادَ ذلك لقالَ: لغير صحاب.

قلت: إنَّما عَدَلَ إلى الواو؛ لأنَّها تفصل بين المسألتين، يريد: ﴿أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ﴾، وقبل أحسن وبعده فعلان وُصِلا بياءٍ ضُمَّتْ، هذا تقديرُ النَّظم)[٨].

اشتملت الفنقلات على مسألة واحدة، هي:

- **حرفُ الواوِ يفصلُ بينَ المسائلِ.**

بيّن الشاطبي منهجه في منظومته حرز الأماني أنه يذكر أوّلًا الكلمة القرآنية المختلف فيها، ثم يذكر قرّاء هذه الكلمة برموزهم المذكورة سابقًا، واضعًا هذه الرموز في أوائل كلمات متضمّنة لمعانٍ

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٨٥.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٨٤.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٤٧.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٣.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٣٤.

(٦) الأحقاف: ١٦.

(٧) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٥٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٦٠.

(٨) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٨٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

جليلةٍ.

فإذا انقضت هذه الرموز أتى بالواو فاصلة بين الكلمة التي ذكر حكمها والكلمة التي سيبين حكمها بعد، وقد جاء ذلك مبيَّنًا في قول الشاطبي[١]:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رجاله مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

يريد أنه إذا انقضى ذكر الحرف ورمز من قرأه أتى بكلمة أوَّلُها واوٌ تؤذن بانقضاء تلك المسألة واستئناف أخرى؛ لأن الواو لم يجعلها رمز القارئ بخلاف سائر الحروف ولو لم يفعل ذلك لاختلطت المسائل وظُنَّ ما ليس برمز رمزًا، ولا سيما إذا أتى بكلام بين المسألتين للحاجة إليه في تتميم وزن البيت كقوله[٢]:

.... وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلَا

فإن ما بعد الواو ليس رمزًا.

وقد يأتي بكلمة أولها واو في أثناء تقييد المسألة لضرورة القافية، فلا تكون الواو فيها فصلا كقوله[٣]:

.... مِنْ رِجْزٍ أَلِيْمٍ مَعاً وِلَا

عَلَى رَفْعِ خَفْضِ الْمِيمِ دَلَّ عَلِيمُهُ .....

فالواو في (وِلَا) ليس بفصل.

كما أن ألفاظ التقييد لا تكون أوائلها إلّا رمزًا، وإنَّما الرمز ما يأتي بعد كمال التقييد غالبًا، كذلك الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز.

وخصَّ الواو بالفَصْل لكونها غالباً عاطفة، والقراءات مسائل يُعْطَف بعضها على بعض[٤].

فلمعرفة حكم كلمة ممّا ذكر في الشاطبية لا بُدَّ من معرفة مصطلح الكتاب، وهذا الذي دفع أبا شامة أن يثير هذه المسائل، لبيان المنهج وإزالة اللبس، ففي قول الناظم:

وَصَفًّا وَزَجْراً ذِكْراً ادْغَمَ حَمْزَةٌ وَذَرْواً بِلَا رَوْمٍ بِها التَّا فَثَقَّلَا

وَخَلّادُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْـ مُغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٠٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٧٥-٩٧٦.

(٤) ينظر: اللآلئ الفريدة: للفاسي (١/١٤٠)، كنز المعاني: لشعلة الموصلي (١/٢٨٤)، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص:٣٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يحتمل أنه أراد الخلف عن خلاد في المواضع المتقدمة كما قال في آخر يس[١]:

لِيُنْذِرَ دُمْ غُصْناً وَالاَحْقَافُ هُمْ بِهَا بِخُلْفٍ هَدَى مَالِيْ وَإِنِّيْ مَعاً حُلَا

فقد أخبر أنَّ المشار إليهم بالدال والغين في قوله (دُمْ غُصْناً) وهم: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون قرءوا: ﴿لِيُنذِرَ مَن كَانَ حَيّا﴾[٢]، هنا بياء الغيب كلفظه بلا خلاف وأنهم قرءوا: ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٣] بياء الغيب أيضا بخلاف عن المشار إليه بالهاء من: (هدى) وهو البزي قرأ في الأحقاف بالوجهين بياء الغيب وبتاء الخطاب، وتعين للباقين القراءة بتاء الخطاب في الموضعين[٤].

فبيَّن أبو شامة أن الذي يمنع من ذلك أن الواو في: (وخلادهم) فاصلة، وليزيد الأمر وضوحًا، بيّن أنه قد تأتي أشياء على هذه الصورة والخلف لما مضى نحو: (وقالون ذو خلف)، (ووجهان فيه لابن ذكوان ههنا)، (وخلف فيهما مع مضمر مصيب)، -كما سبق-، فالذي يزيل اللبس هو: أنَّ الواوَ فاصلةٌ في المواضع الثلاثة المذكورة.

وهذا الذي دفع الشاطبي للعدول إلى الواو عن غيره، في قوله:

وَغَيْرُ صِحَابٍ أَحْسَنَ ارْفَعْ وَقَبْلَهُ وَبَعْدُ بِيَاءٍ ضُمَّ فِعْلَانِ وُصِّلَا

فالعدول إلى الواو؛ لأنَّها تفصل بين المسألتين.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- لا بُدَّ من معرفة منهج الناظم؛ لمعرفة حكم كلمة ممَّا ذكر في منظومته.
- وأنَّ منهج الشاطبي في استخدام الرموز مع الكلمة القرآنية: أن يذكر الحرف القرآني المختَلَفِ فيه، ثم يتبعه بذكر القرَّاء الذين قرءوا برموزهم الحرفية، واضعًا الرموز في أوائل كلماتٍ متضمِّنة معانٍ جليلة.
- وأنَّ حرفَ الواو لم يستخدم في الرموز، ولكنه يُعَدُّ محور الرموز في الشاطبية إذ يستخدم في الفصل بين القراءة والتي تليها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٢.

(٢) يس: ٧٠.

(٣) الأحقاف: ١٢.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٣٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة التاسعة: منهجُ الشَّاطبيّ في إيراده للأضدادِ في الشَّاطبية. **الفنقلة (٢٥)**

بيَّن الشاطبيُّ اصطلاحه في عبارات وجوه القراءات، وهذا بحث مهم من قواعد الحرز، وهو: (الأضداد)، وقسم الأضداد على قسميْن:

أحدهما: ما يعلم من جهة العقل.

والثاني: ما يعلم من جهة اصطلاحه.

ثم هي تنقسم قسمين آخرين، منها ما يطّرد وينعكس، أي كل واحد من الضدين يدل على الآخر، ومنها ما يطّرد ولا ينعكس. أشار إلى ذلك بقوله[1]:

وَمَا كانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بَضِدِّهِ ... غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكاءِ لِتَفْضُلَا

كَمَدٍّ وَإِثْبَاتٍ وَفَتْحٍ وَمُدْغَمٍ ... وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلَاسٍ تَحَصَّلَا

وَجَزْمٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَّةٍ ... وَجَمْعٍ وَتَنْوِينٍ وَتَحْرِيكِ أَعْمِلَا

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ ... هُوَ الْفَتْحُ وَالإِسْكانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ ... وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزِلَا

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتا ... فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَا

وَفي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ ... عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

جدول بيان الأضداد العقلية: وهي على قسمين:

الأول: المطردة المنعكسة	
المد	القصر
الإثبات	الحذف
الفتح	الإمالة
المدغم	المظهر
الهمز	تركه

الثاني: المطردة غير المنعكسة	
الجزم	الرفع

(١) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٥٧-٦٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

النقل	تركه
الاختلاس	الإتمام
التذكير	التأنيث
الغيب	الخطاب
الخفة	الشد
الجمع	إفراد
التنوين	تركه
التحريك	التسكين

جدول بيان الأضداد الاصطلاحية: وهي على قسمين:

الأول: ما يطرد وينعكس	
١- مطلق التحريك	الإسكان
٢- النون	الياء
٣- الفتح	الكسر
٤- النصب	الخفض

الثاني: ما يطرد ولا ينعكس	
الضم	الفتح
الرفع	النصب

وسار الشاطبيُّ على منهجه في استعمال الأضداد، ومن ذلك أنّه أمر بقراءة كلمة ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴾[١] فقال[٢]:

..... خَالِصَةٍ أَضِفْ لَهُ الرَّحْبُ .....

أي: اقرأ (بِخالِصَةِ ذِكْرَى) مضافًا بلا تنوين للمشار إليهما باللّام والألف من (لَهُ الرَّحْبُ) وهما: هشام ونافع، فتعيَّن للباقين القراءة بالتنوين وترك الإضافة.

ولَمَّا كان تركُ الإضافةِ يحتملُ التنوينَ وغيره، أثار أبو شامة فنقلةً تبيّنُ حقيقة الْمُرادِ فقال:

---

(١) سورة ص: ٤٦

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٠١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(فإن قلتَ: مفهومُ قولِه: أضفْ أنَّ قراءةَ الباقينَ بتركِ الإضافةِ، وتركُ الإضافةِ تارةً يكونُ لأجلِ التنوينِ، وتارةً لأجلِ الألفِ واللامِ، فمن أين تعيَّن التنوينُ لقراءةِ الباقينَ؟

قلتُ: من وجهين:

أحدهما: أنَّه لفظَ بها مُنوَّنةً في نَظمِهِ فكأنَّه قال: أضفْ هذا اللفظَ، فضدُّه: لا تُضِفْ هذا اللفظَ.

والثاني: أنَّ الألفَ واللامَ زيادةٌ على رَسْمِ الكلمةِ، فلا يَذْهَبُ وَهْمٌ إليها)[1].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الأضدادُ المنعكسةُ في الشاطبية.

بيَّنَ الشاطبيُّ الأضداد التي اصطلح عليها في منظومته، فما كان من وجوه القراءات له ضدٌّ فإنَّه يستغني بذكر أحدهما عن ذكر الآخر، فيكون من سمَّى يقرأ بما ذكر، ومن لم يُسمِّ يقرأ بضدّ ما ذكر، ومنها: التنوين ضده تركه وبالعكس، وهو من الأضداد المطردة المنعكسة كقوله:

..... خَالِصَةٍ أَضِفْ لَهُ الرَّحْبُ .....

بيَّنَ أنَّ للقرّاء في كلمة: ﴿بِخَالِصَةٍ﴾، في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾[2]، وجهان:

الأول: بالإضافة بلا تنوين: (بِخالِصَةِ ذِكْرَى)، لهشام ونافع.

فيكون الوجهُ الثاني بضدهِ لمَن لمْ يسمَّ وهو: بالتنوين وترك الإضافة: ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾، للباقين[3].

الثانية: التصريحُ باللّفظ نَصٌّ على الكلمة.

لمّا أتى الناظم بكلمة {خالصةٍ} مُنوَّنةً وصرّح بها فإنّ تصريحه هذا نصٌّ على اللّفظ، وعليه حينما ذكر إضافتَها بقوله: (خالصة أضِفْ) يكون المقصودُ الكلمةَ بهذا اللّفظ لا بغيره؛ فيكون الضّدّ لا تُضفْ هذا اللّفظَ، وعلى هذا لا ينصرف الذّهن إلى لفظٍ آخرَ هذا من جهة.

الثالثة: احتمال أن يكون ضّدَّ الإضافة زيادةَ الألف واللّام مدفوعٌ.

تصريحُ الناظم بـ{خالصةٍ} والأمر بعدَها بإضافتها يَدفعُ تَوَهّم أن تكون القراءة الأخرى بزيادة

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٧.

(٢) ص: ٤٦.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٧، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٣٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الألف واللام عليها؛ لأنها زيادة يقتضيها رَسْمُ الكلمة، وهي تحتاج إلى تقيِيد وتصريح، لا يُكتفى بإخذها من الضّدّ، ونظير هذا كثير في الشاطبية، من ذلك قول الشاطبي[١]:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ ٱلأُولَى سُقُوطُهَا .....

وقولُه[٢]:

..... قُلْ سَارِعُوا لَا وَاوَ قَبْلُ كَمَا انْجَلَى

فإنّه صرّح بسقوط الواو من كلمة {وقالوا} في الآية ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[٣] و﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾ في الآية ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[٤]، وبناءً على هذا يكون الوهم مدفوعًا ومرفوعًا، ولهذا ذكر أبو شامة في فنقلته: (أنَّ الألفَ واللامَ زيادةٌ على رَسْمِ الكلمةِ، فلا يَذْهَبُ وَهْمٌ إليها).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ التنوين ضدُّهُ تَركُه.
- وأنّ التصريح باللّفظ نَصٌّ على الكلمة.
- لمّا أتى الناظم بكلمة (خالصةٍ) مُنوَّنةً وصرّح بها فإنّ تصريحه هذا نصٌّ على اللّفظ، وعليه حينما ذكر إضافتَها بقوله: (خالصة أضِفْ) يكون المقصودُ الكلمةَ بهذا اللّفظ لا بغيره؛ فيكون الضّدّ لا تُضفْ هذا اللّفظَ. وأنّ تصريح الناظم بـ(خالصةٍ) والأمر بعدها بإضافتها يدفع توهّم أن تكون القراءة الأخرى بزيادة الألف واللام عليها؛ لأنها زيادةٌ في الرسم، وهي تحتاج إلى تقيِيد وتصريح.
- وأنّ التصريح بالزيادة نظيرُه كثير في الشاطبية، فإذا أهمله الناظم دلّ على أنه غير مطلوب أصلًا؛ فلا يَذْهَبُ وَهْمٌ إليها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٦٩.

(٣) البقرة: ١١٦.

(٤) آل عمران: ١٣٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة العاشرة: منهج الشاطبيّ في إيراده للأضدادِ في الشاطبية. **الفنقلة (٢٦)**

قام بعض شرَّاح الشاطبية –كما سيأتي في المسألة الرابعة عشرة– بإصلاح وتعديل في بعض أبياتها، وكان أبو شامة أكثر من استدرك على الشاطبي، فعند قول الناظم[١]:

صِحَابٌ وَغَيْرُ الْحَفْصِ خَامِسَةُ الأَخِيْ ... رُ أَنْ غَضِبَ التَّخْفِيفُ وَالْكَسْرُ أُدْخِلَا

أخبر أنَّ السَّبعة إلّا حفصًا قرءوا: (والخَامِسَةُ) وهو الموضع الأخير برفع التاء كما لفظ به، فتكون قراءة حفص بنصب التاء: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٢] [٣].

وقول الناظم: (الأَخِيْرُ) هو نعت (خَامِسَةُ)، ولا نظر إلى التأنيث فيها؛ لأن المراد هذا اللّفظ الأخير، وأسقط الألف واللام من: (الخَامِسَةُ) ضرورة وزن النظم، وأدخلها في حفص، فقال: (الحَفْصِ)، ولغرابة هذه العبارة يَهِمُ كثير فيها، فذكر أبو شامة تعديلًا، ثم اعترض عليه، والتمس العذر للناظم في خشونة هذه العبارة، كلٌّ ذلك بفنقلة حيث قال:

(فإن قيل: لو أنه قال: (صحابٌ، وحفص نصب خامسة الأخير) لحصل الغرض، ولم يبق لفظٌ مُوهِمٌ.

قلت: لكن تخيَّلَ عليهِ قراءةُ الباقين؛ فإنها بالرفعِ وليسَ ضد النصبِ إلا الخفضُ، فاقتحم حُزُونةَ[٤] هذه العبارة؛ لكونها وافية بغرضِهِ)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **قد يلجأ الناظمُ إلى عباراتٍ غير واضحةٍ من سَنَنِ العربيةِ؛ لكونها جامعةً مانعةً.**

من الممكن أن يلجأ الناظم إلى عبارات قد تكون فيها حزونة، لكنها وافية، ولم يخرج فيها الناظم عن أساليب العرب، منها قول الناظم:

صِحَابٌ وَغَيْرُ الْحَفْصِ خَامِسَةُ الأَخِيْ ... رُ أَنْ غَضِبَ التَّخْفِيفُ وَالْكَسْرُ أُدْخِلَا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩١٣.

(٢) النور: ٩.

(٣) ينظر: جامع البيان: للداني (٣/ ١٤٠٠)، إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦١٢، سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٠٢.

(٤) الخشونة. والحَزْنُ: ما غلُظَ من الأرض، وفيها حزونة. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهريّ (٥/ ٢٠٩٨)، مادة: (حزن)، والمخصص: لابن سيده (٤/ ٢٩٢).

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فقال: (الأَخِيْرُ) هو نعت (خَامِسَةُ) ولا نظر إلى التأنيث فيها؛ لأن المراد هذا اللّفظ الأخير.

وأسقط الألف واللام من (والخَامِسَةُ) لضرورة وزن النظم.

وأدخل الألف واللام في حفصٍ، فقال: (الْحَفْصِ) لضرورة وزن النظم أيضًا، فكأنه عوض ما حذف، كقول الشاعر[١]:

وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ عمِّه أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعارك

وقد وقع في مسند ابن أبي شيبة وغيره: حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن جده[٢] قال: أذَّن بلال حياة رسول الله ﷺ، قال الحافظ أبو القاسم[٣]: حفص هو ابن عمر بن سعد القرظ.

فكلُّ ذلك إذن واردٌ وسائغٌ ومقبولٌ في لسان العرب، ولجأ الناظم إليه، لأنه بيَّن في مصطلحه أنه ليس ضد النصبِ إلا الخفضُ، وقراءةُ غير حفصٍ الرفعُ وليس الخفضُ، فأظهر أبو شامة ما للناظم من باع طويل في أساليب العربية واستجلائها لبيان غرضه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- معرفة اصطلاح الشاطبيّ في عبارات وجوه القراءات، بحث مهم من قواعد منظومة حرز الأماني.
- من الأضداد الاصطلاحية المنعكسة في الشاطبية أن: النصب ضده الخفض.
- تبيَّن من منظومة: حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي، أنَّ للناظم باعًا طويلًا في أساليب العربيةِ واستجلائها لبيان غرضه.

---

(١) القائل هو: غياث بن الأخطل، والبيت من بحر الطويل في ديوان الأخطل، والشاهد فيه: إضافة (الـ) إلى: (زيد). ينظر: خزانة الأدب: للبغدادي (٧/ ٢٤٠)، المعجم المفصل في شواهد العربية: لإميل بديع يعقوب (٥/ ٢٧٥)، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: لمحمد بن محمد حسن شُرَّاب (٢/ ١٩٩).

(٢) أورده عبد بن حميد (ص ١٤١ ، رقم ٣٦١)، والرويانى (١٠/٢ ، رقم ٧٣٤)، وابن عساكر (٤٦٧/١٠)، والديلمى (٣٨٩/٥ ، رقم ٨٥١٩)، ينظر: جامع الأحاديث: للسيوطي (٢٣/ ١٩٤).

(٣) ابْنُ عَسَاكِرَ ثِقَةُ الدِّيْنِ أَبو القاسمِ الدِّمشقيُّ، (٤٩٩ – ٥٧١ هـ)، الإمامُ، العلاَّمةُ، الحافظُ، المُجوِّدُ، مُحَدِّثُ الشَّامِ، ثقةُ الدّينِ، أَبو القاسمِ الدِّمَشقيُّ، الشَّافعيُّ، صَاحِبُ (تَارِيْخِ دِمَشْقَ). ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٤٠/ ٧٩)، طبقات الحفاظ: للسيوطي (ص: ٤٧٥).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الحادية عشرة: تقييد القراءة وكيفية استنباط القراءة الأخرى. **الفنقلة (٢٧)**

ممَّا بيَّنه الشاطبي في بداية منظومته أنَّه إذا أطلق التحريك ولم يقيده، فمراده به الفتح دون الضم والكسر، إذ قال[١]:

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

يعني إذا أطلق التحريك ولم يقيده، فمراده به الفتح دون الضم والكسر.

وبعد شروعه في بيان قراءة القرَّاء، قال جريًا على مصطلحه[٢]:

.... مَنْ يَرْتَدِدْ عَمَّ مُرْسَلَا مُرْسَلَا

وَحُرِّكَ بِالإِدْغَامِ لِلْغَيْرِ دَالُهُ .....

إذ أخبر أنَّ المشار إليهما بـ(عمَّ) وهما: نافع وابن عامر قرءا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ﴾[٣] بدالين مخففتين الأولى مكسورة والثانية ساكنة: (يَرْتَدِدْ) كما لفظ به، وقرأ غيرهما بدال واحدة مشددة: ﴿مَن يَرْتَدَّ﴾، لكنه لم يفصح عن حركة هذه الدال[٤]، فناسب أن يوضَّح ذلك بفنقلة أثارها أبو شامة فقال:

(فإن قلت: مِن أين عُلِمَ أن مُرَادَه بالتحريكِ الفتحُ؟

قلت: لأنه ذكره غير مقيَّد، وذلك هو الفتحُ في اصطلاحه كما سبق في شرح الخطبة، وإنَّما فتحت الدال الثانية؛ لسكون الأولى قبلها بسبب الإدغام، ويجوز كسرها لغة، لا قراءة)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: إذا ذُكِرَ التحريكُ في الشاطبيةِ غير مقيَّد بحركةٍ، فالمراد به الفتح.

بيَّن الناظم أنه إذا ذكر التحريك من دون قيد، فالمراد به الفتح دون الضم والكسر، وقد وقع ذلك كثيرًا، منها: قوله[٦]:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٢١-٦٢٢.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) ينظر: المصاحف: لابن أبي داود ص: ٤١، والسبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٢٤٥، والحجة في القراءات السبع: لابن خالويه (١/ ٥٧)، وجامع البيان: للداني (٣/ ١٠٢٨).

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٣١.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مَعاً قَدْرُ حَرّكْ مِنْ صَحَابٍ ....

أي: افتح الدال، وإلا قيَّده كما قال في الضم[١]:

وَحُرّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمًّا..... .....

فقيَّده ولم يطلق لفظ التحريك؛ لأنه لو أطلقَ هنا لأفاد التحريك بالفتح، والقراءةُ هنا بالضَّمِّ؛ لذا قيَّده بقوله: (ضَمًّا)، وفي قوله:

وَحُرّكَ بِالإِدْغَامِ لِلْغَيْرِ دَالُهُ .....

أي: بدالٍ واحدةٍ مفتوحةٍ مشددةٍ[٢].

الثانية: الأصلُ اتباعُ الأثرِ، ولا يُصَحَّحُ القرآنُ بالعربيةِ.

قال الداني: (وأئمةُ القراءةِ لا تعملُ في شيءٍ من حروفِ القرآنِ على الأفشى في اللغةِ، والأقْيَسِ في العربيةِ، بل على الأثْبَتِ في الأثرِ، والأصحِّ في النقلِ، والروايةُ إذا ثبتتْ لا يرُدُّها قياسُ عربيةٍ ولا فَشْوُ لغةٍ؛ لأنَّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ يلزم قَبولها والمصيرُ إليها)[٣].

قال البيهقي: (ومعنى سنَّةٌ متبعةٌ، أي: اتباع مَنْ قبلنا في الحروف سنَّةٌ متبعةٌ، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات التي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللغة أو أظهر منها)[٤]، وهذا كلام وجيه؛ فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ وكلام العرب، فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد.

قال أبو حيان[٥] في البحر: (وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ)[٦].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٢.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٣١، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٥٢.

(٣) جامع البيان: للداني (٢/ ٨٦٠).

(٤) الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (١/٢٦٠).

(٥) محمد بن يوسف بن علي الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي المفسّر (٦٥٤-٧٥٤)، الإمام الحافظ الأستاذ شيخ العربية والأدب والقراءات مع العدالة والثقة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (٢/ ٢٨٥)، الدرر الكامنة: لابن حجر العسقلاني (٦/ ٥٨)، هداية القاري: للمرصفي (٢/ ٧٢٧).

(٦) البحر المحيط: لأبي حيان (٣/ ٥٠٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال أبو زهرة[١]: (ليس معنى ذلك أن تكون أقوال النحويين حاكمة على القرآن بالصحة، فإنه هو الحاكم عليهم، وهو أقوى حجج النحويين في إثبات ما يُثبتونه ونفي ما يَنفون ولكن معنى ذلك ألا يكون فيه ما يخالف الأسلوب العربي في مفرداته وفي جُمَلِهِ وتراكيبه)[٢].

وعلى هذا فالفعل ﴿مَن يَرۡتَدَّ﴾، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وردت فيه قراءتان متواترتان: بفك الإدغام (يَرْتَدِدْ) وبالإدغام مع الفتح ﴿يَرۡتَدَّ﴾.

أما جواز الكسر في الدال لغةً، فنَعَم؛ لأنه من الفعل (ردَّ)، وهو فعل ثلاثي مضعّف، إذا جُزِم وكان مضموم العين في المضارع مثل: عدّ يعُدّ، وشدّ يشدّ، إذا جُزم فعليه أربعة أحوال[٣]:

١. **فكّ الادغام مع الجزم:** مثل قوله تعالى: (﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾[٤]، وهذا يسري على جميع المضعّفات في حالة الجزم إذا أُسند إلى ضمير مستتر أو اسم ظاهر.

٢. **الادغام والفتح:** كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾[٥] بالفتح وهذا مجزوم لكن لمّا صار ادغامُ الْتَقَى ساكنان فعندما أدغمنا الأول يصير ساكناً والثاني ساكن فلا بُدَّ من الحركة وعندنا أوجه تحريك: إمَّا أنْ نُحرّكَه بالفتح لأنها أخفّ الحركات مثل (يرتَّد) مجزوم وعلامة جزمه السكون لكن حُرِّك للتخلص من التقاء الساكنين، وحُرِّك بالفتح لأنها أخف الحركات.

٣. **الادغام مع الكسر:** كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٤﴾[٦]

٤. **الادغام مع الضمّ:** إذا كانت العين مضمومة مثل يضُر، يعُد، يمُد، يصِحّ أن نقول: لم يمدَّ ولم يمدِّ ولم يمدُّ.

فالفعل ﴿مَن يَرۡتَدَّ﴾، إذن مجزوم وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك للتخلص من التقاء

---

(١) محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة، (١٣١٥ – ١٣٩٤ هـ)، عالم ومفكر وباحث وكاتب مصريّ، من كبار علماء الشريعة الإسلامية والقانون في القرن العشرين. ينظر: المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين: لأعضاء ملتقى أهل الحديث ص: ٣٢٧.

(٢) المعجزة الكبرى: لأبي زهرة ص٤٠.

(٣) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: (شرح مراح الأرواح): لديكنقوز، وبهامشه: (الفلاح في شرح المراح) لابن كمال باشا ص: ٨٤.

(٤) البقرة: ٢١٧.

(٥) المائدة: ٥٤.

(٦) الحشر: ٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الساكنين، وكانت الحركة هي الفتح؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهو ما عليه الكثير من القُرّاء.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- إطلاقُ التحريكِ في الشاطبيةِ من غير قيدٍ، يُراد منه الفتحُ.
- لا يرُدُّ القراءةَ قياسُ عربيةٍ ولا فَشْوُ لغةٍ.
- إذا أُدغم الحرفُ الأوَّل في الثاني في نحو: (يَرُدُّ) جاز في الحرفِ المشدَّدِ الفتح للخفَّة، والضَّمُّ اتباعًا لِمَا قبله، والكسرُ للتخلصِ من التقاء السّاكنينِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية عشرة: مُطلقُ التقييد. **الفنقلتان (٢٨) و (٢٩)**

في الشاطبية جملة مواضع من الرفع والتذكير والغيبة وأضدادها، فإذا ذكر الكلمات –التي فيها أحد هذه الثلاثة: مطلقةً؛ فيُعلم من إطلاقه لها أنها هي المرادة لا أضدادها، قال[١]:

وَفي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

مثاله: (وَأَرْبَعُ أَوَّلَا ... صِحَابٌ)[٢]، حيث تكون قراءة الذين ذكرهم في البيت بالرفع، وقراءة المسكوت عنهم النصب من الضد.

(وَيُجْبَى خَلِيطٌ)[٣]، حيث قرأ المذكورون بياء التذكير، وقرأ الباقون بالتأنيث (وتُجْبَى).

(وَبَلْ يُؤْثِرُونَ حُزْ)[٤]، حيث قرأ أبو عمرو بياء الغيب، فتكون قراءة الباقين بالخطاب.

و بعد أن شرع في بيان المقصود قال[٥]:

وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ .....

أخبر أنَّ المشار إليه بالصاد من (صَحَّ) وهو شعبة قرأ: ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ﴾[٦] بالنون (نُنْبِتُ)، فتعين للباقين القراءة بالياء، وأنَّ عاصمًا قرأ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٧] بياء الغيبة كما لفظ به، وقرأ غيره بتاء الخطاب[٨].

ولبيان مصطلح الناظم في الإطلاق والتقييد، وكيفية حمل الإطلاق على القيد، أثار أبو شامة فنقلتين فقال:

(فإن قلتَ: من أين علمت أنَّ قراءة عاصمٍ بالغيب؟

قلتُ: لعدمِ التقييد، فهو أحد الأمور الثلاثة التي إطلاقُهُ يُغْني عن قيدها، وهي الرفع والتذكير والغيب.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٩١٢-٩١٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٥٠.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٠٨.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٠٨.

(٦) النحل: ١١.

(٧) النحل: ٢٠.

(٨) ينظر: جامع البيان: للداني (٣/ ١٢٧١)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٦٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٠٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يحمل هذا الإطلاق على القيد السابق في: (وَيُنْبِتُ نُونٌ)، فيكون كما تقدَّم في (سُكِّرت) و(قدرنا)؟

قلت: لا يستقيمُ لفظ النون في (يدعون)، ولولا ذلك لاتَّجه هذا الاحتمال)[١].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: إطلاقُ الرفعِ والتذكيرِ والغيبِ في القصيدِ، يُغني عن التقييدِ.

ورد في القصيد جملة مواضع من: الرفع، والتذكير، والغيب، وأضدادها، أخبر الناظم أنَّ هذه الأشياء الثلاثة، أتى بها فى المتن غير مقيدة فى عدة مواضع، فيعلم من إطلاقه لها: أنَّها هي المرادة لا أضدادها.

وقد سبقت الأمثلة –قبل إيراد الفنقلة– عليها متفرقة، واتفق اجتماع هذه الثلاثة في بيت واحد بالأعراف، وهو قوله[٢]:

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلَلَا

أخبر أنَّ المشار إليه بالهمزة من قوله: (أصل) وهو نافع قرأ: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٣] برفع التاء كما لفظ به: (خَالِصَةٌ) فتعين للباقين القراءة بنصبها، وأن شعبة قرأ: ﴿وَلَـٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾[٤] بياء الغيب كما نطق به: (لَا يَعْلَمُونَ) فتعين للباقين القراءة بتاء الخطاب، ثم أخبر أنَّ المشار إليهما بالشين من (شمللا) وهما: حمزة والكسائي قرءا: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ﴾[٥] بياء التذكير على ما لفظ فتعين للباقين القراءة بالتأنيث[٦].

فالكلمةُ إذا دارت بين الرفع وضده، كان المراد الرفع. وإذا كانت تحتمل التذكير والتأنيث، فالتذكير هو المراد. وإذا دارت بين الغيبة والخطاب، كان المراد الغيبة.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٥٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٨٤.

(٣) الأعراف: ٣٢.

(٤) الأعراف: ٣٨.

(٥) الأعراف: ٤٠.

(٦) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٢٢، وغيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٣٤٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٧١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: الأصلُ ضبطُ اللّفظ على سَنَنِ العربيةِ.

ورد في الشاطبية حملُ الإطلاقِ على قيدٍ سابقٍ كقوله[١]:

وَرُبَّ خَفِيفٌ إِذْ نَمَا سُكِّرَتْ دَنَا .....

أخبر أنَّ المشار إليه بالدال من (دنا) وهو ابن كثير، قرأ: ﴿سُكِّرَتْ﴾[٢] بتخفيف الكاف، ولم يصرّح به، اعتمادًا على ما تقدَّم ذكره في: ﴿رُّبَمَا﴾[٣] فتعيَّن للباقين القراءة بتشديد الكاف[٤]، وكقوله[٥]:

وَمُنْجُوهُمُ خِفٌّ..... .....

قَدَرْنَا بِهَا وَالنَّمْلِ صِفْ ....

أخبر أنَّ المشار إليه بالصاد من (صف) وهو شعبة قرأ: (﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ﴾[٦] و﴿قَدَّرْنَهَا﴾[٧] بتخفيف الدال كلفظه، وعُلِمَ التخفيفُ من عطفه على (وَمُنْجُوهُمُ خِفٌّ)، وتعين للباقين القراءة بتشديد الدال فيهما[٨].

فهو مثل ما أحال: (سُكِّرَتْ) في أول الحجر، على ما قبله وهو: (وَرُبَّ خَفِيفٌ)، ومثل هذه الإحالات على قيود سابقة لابأس بها، إن لم تُخَالفْ سَنَنَ العربيةِ، فلا يمكن أن يحمل الإطلاق في (يَدْعُونَ) على القيد السابق في: (وَيُنْبِتُ نُونٌ)، فيكون كما تقدَّم في (سكِّرت) و(قدرنا)؟ قوله:

وَيُنْبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ عَاصِمٌ .....

لأنه لا يستقيم لفظ النون في: (يَدْعُونَ)؛ لأنَّ –ندعون– ليست من كلام العرب، –على ما وصلنا من كلام العرب–، نعم اللغة العربية واسعة جدًا، لذا قال السيوطيُّ: (وَلَكِنَّ لُغَةَ الْعَرَبِ مُتَّسِعَةٌ جِدًّا، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَخْفَى عَلَى الْأَكَابِرِ الْجِلَّةِ، وَقَدْ خَفِيَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْنَى: (فَاطِر) وَ (فَاتِح)، قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الرِّسَالَةِ: لَا يُحِيطُ بِاللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ)[٩].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٠٢.

(٢) الحجر: ١٥.

(٣) الحجر: ٢.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٦٨، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٠٣.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٨٠٦–٨٠٧.

(٦) الحجر: ٦٠.

(٧) النمل: ٥٧.

(٨) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٥٦، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٦٩.

(٩) الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (٢/ ١٢٦).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذه النقول وأشباهها موجودة في الإتقان للسيوطي وغيرها من كتب أهل العلم بالقرآن، فليس من العجيب عدم علم بعض أكابر العلماء مثل: ابن عباس رضي الله عنهما بكل كلمة في اللغة العربية، قال الإمام الشافعي في الرسالة: (ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غيرُ نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه. والعلمُ به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ)[١].

فوجود بعض الكلمات العربية التي يجهلها بعضهم يدل على أن منزل هذا القرآن صاحب علم محيط، فلا يتصور وجود عربي يعلم كل هذه الكلمات جميعًا، قال ابن فارس: (قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط بِهِ إِلَا نبيّ، وهذا كلامٌ حَرِيٌّ أن يكون صحيحاً. وَمَا بلغنا أنّ أحداً ممن مضى ادَّعى حفْظ اللغة كلّها)[٢].

لكن نقول بما وَصَلَنا من كلام العرب؛ لأنَّ أصلَ المفرداتِ في اللغةِ العربيةِ سماعيَّةٌ.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أن الكلمة القرآنية إذا أطلقت وكانت قراءتها لا تعدو أن تكون بالرفع أو ضده؛ كان المراد الرفع. وإذا كانت قراءتها تحتمل التذكير والتأنيث؛ كان المراد التذكير. وإذا كانت قراءتها تحتمل الغيبة والخطاب؛ كان المراد الغيبة. فحينئذ يكون الإطلاق دليلًا على الرفع في الأول، والتذكير في الثاني، والغيبة في الثالث.
- حمل الإطلاق على قيدٍ سابقٍ لابأس به، إن لمْ يُشكل.
- الأصلُ ضبطُ اللّفظ على سَنَنِ العربيةِ، وأصلُ المفرداتِ في الُّلغةِ العربيةِ سماعيَّةٌ، وبعضهم قرَّر أنَّ الُّلغة توقيفٌ، وليست اصطلاحًا[٣].

---

(١) الرسالة: للشافعي (١/ ٤٢).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لابن فارس ص: ٢٤.

(٣) ومنهم: ابن فارس، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لابن فارس ص: ١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة عشرة: القياس مع الفارق. **الفنقلتان (٣٠) و (٣١)**

سبق أنَّ الأصل في الشاطبية في الفصل بين الكلمات المختلف في طريقة إيراد ما للقراء أن تُفصَل بالواو؛ وذلك للدلالة على انتهاء ما فيها من رمزٍ أو حُكم؛ فإذا فُصلت بالواو يكون قد تم الانتقال إلى حُكم كلمة أخرى بمعزل عن الأولى، وقد جاء ذلك في قول الشاطبي[١]:

..... متى تنقضي آتيك بالواو فيصلا

وإن كان الناظم لم يتقيد بذلك دائمًا، ففي مواضع قليلة لم يعمل بهذا الشرط كما في قوله[٢]:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الوَاوُ الْأولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا

فقد جعل ما قبل الواو وهو قوله تعالى: ﴿عَلِيمٌ ۝١١٥ وَقَالُواْ﴾[٣] تابعاً للرمز المذكور بعدها وهو قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٤]، وخروج الشاطبي عن هذا الأصل المذكور كان سبباً في إثارة فنقلتين من قِبل أبي شامة فقال:

(فإن قلت: قد جمع الناظم بين ثلاث مسائل لرمز واحد في قوله في آل عمران[٥]:

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعْ يَا نَقُولُ فَيَكْمُلَا كُفِّلَا

فلا بُعْدَ في جمع مسألتين لرمزٍ واحدٍ.

قلتُ: ذلك البيت ليس فيه الإلباس المذكور، فإنه ما ابتدأ به إلّا بعد واو فاصلة قبله، فلم يبق ما يوهم التحاقه بما قبله، وتعين أن يكون رمزه بعده، ولم يأت رمز إلّا في آخر البيت فكان لجميع ما هو مذكور في البيت.

فإن قلت: ففيه واو في قوله: وقتل ارفعوا.

قلتُ: هو من نفس التلاوة في قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾[٦]، ولو لم تكن من التلاوة، لَمَا أوهمت الفصل؛ إذ ما قبلَها لا رمز له، فيكون لعطف مسألة على مسألة أي قراءة هذا، وهذا فلان)[٧].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦.

(٣) البقرة: ١١٥-١١٦.

(٤) البقرة: ١١٧.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨١.

(٦) آل عمران: ١٨١.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٣٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلتان على ثلاث مسائل:

الأولى: اجتماعُ أكثرِ من قراءةٍ لقارئ واحدٍ في الشَّاطبيةِ.

وقع في مواضع من نظم الشاطبي، أنه إذا اجتمعت أكثر من قراءة لقارئ واحد فللناظم من حيث إلحاق اسم قارئها بها حالات هي:

١. **أنه يُسمّي لكل قراءة من هذه القراءات**، كقوله[١]:

وَمُوهِنُ بِالتَّخْفِيفِ ذَاعَ وَفِيهِ لَمْ يُنَوَّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْضِ عَوَّلَا كُفِّلا

فقد ذكر فيه خلاف القراء في قراءة: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾[٢] وهما كلمتان وقد ذكر فيه ما لحفص عن عاصم بإيراده مرتين متعاقبين؛ مرة صرّح باسمه، ومرة رمز له في (عوّلا) من غير أن يأتي بالواو الفاصلة[٣].

٢. **أنه يُسمّي بعد الأولى ويعطف الثانية عليها**، كقوله[٤]:

وَيُغْشِي سَمَا خِفًّا وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وِلَا كُفِّلا

لا يدخله اللَّبس لأنه ختم البيت بقوله: (وِلَا) وواوه فاصلة فما بعده يكون بمعزل عن الذي قبله فيرفع اللّبس؛ فتكون قراءة كلمة (النعاس) تابعة لما قبلها؛ لوجود الواو في (وِلا)[٥].

٣. **أنه يُسمّي للقراءتين بعد ذكر القراءة الثانية أو الثالثة.**

ومثال تسميته بعد ذكر القراءة الثانية قوله[٦]:

..... وَأَنِّثَ اَنْ يَكُونَ مَعَ الأَسْرَى الأُسَارَى حُلاً حَلَا كُفِّلا

أي: أنَّ المشار إليه بالحاء من (حلا) وهو: أبو عمرو، قرأ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ بتاء التأنيث، وقرأ أيضًا: ﴿لِمَنْ فِي أَيدِيكُم مِنَ الأُسارَى﴾ بألف بعد السِّين كما لفظ به، فتعيَّن

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧١٧.

(٢) الأنفال: ١٨.

(٣) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٧٩.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧١٥.

(٥) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٥.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٢٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

للباقين القراءة بتاء التذكير، وأنَّهم قرءوا: ﴿مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾[١] بسكون السين من غير ألف بعدها[٢].

ومثال تسميته بعد ذكر القراءة الثانية قوله[٣]:

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعْ يَا نَقُولُ فَيَكْمُلَا كُفِّلا

أي أنَّ حمزة قرأ: ﴿سيُكْتَبُ مَا قَالُوا﴾ بياء مضمومة في مكان النون المفتوحة مع فتح ضم التاء، ورفع اللام في ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾، مع قراءة ﴿ويقول﴾ بالياء في مكان النون. وقرأ غيره ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بنون مفتوحة وتاء مضمومة، ونصب اللام في ﴿وَقَتْلَهُمُ﴾ مع قراءة ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون[٤]، فجمع ثلاث قراءات في ثلاث كلمات، ورمز لهنَّ رمزًا واحدًا، ولا لبس في ذلك؛ لأنه ابتدأ به بعد واوٍ فاصلة قبله، وهو قوله[٥]:

يَمِيزَ مَعَ الأَنْفَالِ فَاكْسِرْ سُكُونَهُ وَشَدِّدْهُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ شُلْشُلَا كُفِّلا

ولم يذكر الرمز إلّا في آخر البيت، فكانت القراءات الثلاث لحمزة.

الثانية: القياس مع الفارق لا يصلح دليلًا على صحته.

القول بأن صنيع الشاطبي في قوله:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الوَاوُ الأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا كُفِّلا

يُشبه إيراد كلمتين أو أكثر برمز واحد هو قياس مع الفارق؛ والسبب في ذلك أن ما تقدم من اجتماع كلمتين أو أكثر برمز واحد لا يوجد فيه الإشكال المتوافر هنا.

ولما كان الإشكال حاصلاً سعى أبو شامة إلى رفعه وذلك بقوله: (فالألف في "كفلا" على هذا للإطلاق لا ضمير تثنية، وجَعْلُها ضمير تثنية أولى؛ لترتبط المسألتان لقارئ واحد على ما هو غرض الناظم فإن هذا موضع ملبس؛ إذ لا مانع من أن تكون المسألة الأولى للرمز السابق في البيت الذي قبل هذا البيت فإنه لم يأت بينهما بواو فاصلة، وقد أتى بين هاتين المسألتين بواو فاصلة وهي قوله: وكن فيكون فيظهر كل الظهور التحاق المسألة الأولى بما تقدم)[٦].

---

(١) الأنفال: ٧٠.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٣٥.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨١.

(٤) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٤١.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨٠.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٣٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد استدرك أبو شامة على الشاطبي، فقال: (وما أحسنه لو قال:

عليم وقالوا الشام لا واو عنده .....

ولا حاجة إلى الاحتراز عن الواو التي بعد اللام لبُعْدِ وَهْمِ ذلك، وكان البيت قد خلص من هذا البحث الطويل...)[١].

والحق معه؛ لأن الإشكال حاصل وواقع بالنسبة للمبتدئين في هذا العلم، أما من كان متقناً لِما فيه ومتضلعاً لمبانيه واختلاف القرَّاء فيه فإنّ ذلك عندهم من المعهود ولديهم من المعروف المشهود.

وعلى الرغم من هذا فوهم الفصل ما زال قائماً، ولا يُستدل لرفعه بما تقدم ذكره من إيراد كلمتين لقارئٍ برمز واحد أو ثلاث كلمات برمز واحد أيضاً؛ لأن ما تقدّم ذِكرُه غير مفصول بواو فرفع الإيهام عنهما، وبقي فيما نحن بصدده، وبناء على ما تقدم فإن قول الشاطبي:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الوَاوُ الأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا

فيه ذِكرُ الواو –وهي فاصلة– بين كلمتين اختلف فيها القراء فقرأ الأولى ابنُ عامر بحذف الواو الأولى من كلمة (وقالوا) .... وقرأ الثانية بنصب (فيكون)[٢]، وعمله هذا ينبغي –على الأصل– أن يكون رمز الكلمة الأولى تابعة للمذكور قبلها وهو قوله[٣]:

وَنَنْسَخْ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْ سِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى كُفِّلَا

لأنَّ وجود الواو في (وكن فيكون) يجعلها خالية من الرمز فتَتْبع الكلمةُ ما قبلها من حيث القراءة.

الثالثة: الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز.

سبق الحديث عن الواو الفاصلة في الفنقلات: (٢١–٢٥)، فقد أخبر الشاطبي أنَّه يرمز لكل واحد من الأئمة والرواة بحرف من حروف الأبجدية بحسب ترتيبهم، واختص حرف الواو فلم يرمز به لأحد، حيث جعله للدلالة على انقضاء وجهٍ ما والشروع بوجهٍ آخر فقال:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا كُفِّلَا

آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا: يعني إذا جاء بالواو يعني أنَّه قد انتهى من عد القراء والرواة الذين يقرءون

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٣٩.

(٢) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٠٨.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بهذا الحرف، إلّا أنَّه استثنى في مواضع من ذِكر الواو، وذلك بقوله[١]:

سِوَى أَحْرُفٍ لَا رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا رِجَالَهُ .....

أي: أحيانا لا آتي بالواو الفيصل إذا لم يكن هناك ريبة وشك في الاتصال.

وبعد أن بين الإمام الشاطبي منهجيته، قال:

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعْ يَا نَقُولُ فَيَكْمُلَا كُفِّلا

ودفع أبو شامة –بإثارته لفنقلة– اللبس من أن تكون الواو في قوله: (وَقَتْلَ ارْفَعُوا) فاصلة، إذ هو من التلاوة نفسها في قوله تعالى: ﴿وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ﴾، وعلى فرض أنها ليست من التلاوة، فلا توهم الفصل كذلك؛ إذ ما قبلها لا رمز له، فيكون لعطف مسألة على مسألة أي قراءة هذا، وهذا فلان.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ جمع الشاطبيّ مسألتين أو مسائل لرمز واحد جريًا على اصطلاحه.
- وأنَّ القياس مع الفارق لا يصلح دليلا على صحته، إذ قد يكون الإشكال حاصلاً.
- وأنَّ الرمز ما يأتي بعد كمال التقييد غالبًا، كذلك الواو الفاصلة هي ما يأتي بعد كمال المسألة من التقييد والرمز.
- وأنَّ الواو الفاصلة بين المسائل، لا تُعَدُّ رمزًا، وقد يستغنى عنها إذا أمن اللبس.

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة عشرة: تعديلات بعض شراح الشاطبية في أبياتها. **الفنقلة (٣٢)**

منهج الناظم في قصيدته أنه: يسمِّي القارئ باسمه ولا يرمز إليه، حيث يسمح نظمه به، إذ قال[١]:

وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ رِجَالَهُ بِهِ مُوضِحاً جِيداً مُعَمًّا وَمُخْوَلا كُفِّلا

ومن عادته: أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمزٍ مع اسمٍ صريحٍ، وقد استمر له هذا، ولم ينبه عليه، وإنما عُلِمَ بالاستقراء.

وهناك عباراتٌ مُشْكِلةٌ في بعضِ مواضع القصيدة، مما دفعَ بعض شرَّاحها إلى إصلاح وتعديل في بعض أبياتها، أو زادوا شيئًا من نظمهم إلى أبياتها؛ لغرضِ توضيحٍ وتبيين، أو دفعِ شكٍ ورفعِ إبهامٍ. ومن العبارات المُوهمة، قول الناظم[٢]:

وَمِتُّمْ وَمِتْنَا مِتُّ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا رِجَالَهُ صَفَا نَفَرٌ وِرْداً وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم بالصاد وبنفر في قوله: (صَفَا نَفَرٌ) وهم: شعبة وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر قرءوا بضمِّ الميمِ وكسرِها من: (مُتُّم) و(مُتْنَا) و(مُتّ) حيث وقع، ثم قال: (وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلا)، أي: وافقهم حفص على ضمِّ ما في آل عمران، -والذي في آل عمران موضعان: ﴿وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾[٣] و﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾[٤]- وكسر ما في غيرها[٥]، وهذه عبارةٌ مُشْكِلَةٌ؛ فإنَّه لا يُفهمُ منها سوى أنَّ حفصًا خصَّصَ هذه السورة بقراءةٍ، وسائر المواضعِ بخلافها، فيُحتمل أن يكون الذي له في آل عمران ضمًّا، وأن يكون كسرًا؛ لأنه استأنف جملة ابتدأها لحفص ولم يخبر عنه إلّا بقوله: (اجْتَلا) فاحتمل الأمرين، ولدفع هذا الإشكال، أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلت: أجعلَ حَفْصًا عَطفًا على الرَّمزِ السَّابقِ؟

قلت: كان جمعًا بين الرَّمزِ والمصرَّحِ به في مسألةٍ واحدةٍ، وذلك غيرُ واقعٍ في هذا النَّظمِ، وأيضًا فقد فصلَ بالواو في قوله: (وِرْدًا)، ثم لو سَلَّمْنَا أن هذا اللّفظ يفيدُ الضَّم كان مُشْكِلًا من جهةٍ أخرى، وهي أنه يُوهِمُ أنَّ حفصًا مُنفرِدٌ بالضَّمِ هنا؛ إذْ لم يَعُدْ مَعَهُ الرَّمزُ الماضي كقولِهِ:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٥.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٤.

(٣) آل عمران: ١٥٧.

(٤) آل عمران: ١٥٨.

(٥) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٨٤، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٣٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رمى صحبة[١]**، ولو قال:**

..... صَفَا نَفَرٌ مَعَهُمْ هُنَا حَفْصٌ اجْتَلا

حَصَلَ الغرضُ وَبَانَ، وزَالَ الإبهامُ، ولم يضرَّ عدمُ الواوِ الفاصلةِ؛ لعدمِ الرِّيبةِ في اتصالِ ذلك، والله أعلم)[٢].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: لا جمْعَ بين الرَّمزِ والتَّصريحِ بالاسمِ في الشاطبيةِ.

منهج الشاطبي في نظمه أنه يذكر اسم القارئ صريحًا حيث يَسْهُل عليه نظمُهُ قبل الحرف القرآني أو بعده، وباستقراء المواضع التي سَمَّى فيها نجد أنه قد استوعب جميع السبعة ورواتها الأربعة عشر.

ومن عادته أن لا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، ولولا ذلك للزم الإشكال في نحو قوله في سورة النساء[٣]:

..... يَصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلَا كُفِّلا

فلم يأت بواو فاصلة بين حرف ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾[٤] و﴿وَاحِدَةً﴾[٥] فكان ذكره لنافع محتملا أن يكون من جملة رجال ضم (يَصْلَوْن) ويكون الجيم من (جَلا) رمز قراءة (واحدةً) بالرفع، ولكن لمَّا كان محافظًا على تلك القاعدة- لايأتي برمزٍ مع اسمٍ صريحٍ- بَانَ أنَّ قولَه: (نافعٌ) ابتداءُ مسألةٍ، والجيم من (جلا) ليس برمز[٦]، ثم في قوله:

وَمِتُّمْ وَمِتْنَا مِتُّ فِي ضَمِّ كَسْرِهَا رِجَالَهُ صَفَا نَفَرٌ وِرْداً وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَا

إشكالٌ آخر وهو: أنه قد فصلَ بالواو في قوله: (وِرْدًا)، ولو سُلِّم أن هذا اللّفظ يفيدُ الضَّم، كان مُشْكِلًا من جهةٍ أخرى، وهي: أنه يُوهِمُ أنَّ حفصًا مُنفرِدٌ بالضَّمِ في سورة آل عمران؛ إذْ لم يَعُدْ مَعَهُ الرَّمزُ الماضي كقولِهِ[٧]:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٩.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٠٠.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨٨.

(٤) النساء: ١٠.

(٥) النساء: ١١.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٨، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٤٢.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

رَمَى صُحْبَةٌ أَعْمَى فِي الإِسْراءِ ثَانِيًا سُوًى وَسُدًى فِي الْوَقْفِ عَنْهُمْ تَسَبَّلاِ

أخبر أنَّ المشار إليهم بصحبة وهم: حمزة والكسائي وشعبة أمالوا: ألف ﴿رَمَى﴾[١] في الأنفال، وإمالة حمزة والكسائي هذه الكلمات وَفْقَ القواعد المعروفة، فالجديد ضم شعبة معهم. ولا يقال: كان على الناظم أن يذكر شعبة وحده؛ لأنه لو ذكره وحده لفُهِمَ أنه مختصٌّ بإمالة هذه الكلمات فلا يميلها غيره[٢].

وكذلك في قوله: (وَحَفْصٌ هُنَا اجْتَلَا)، أوهمَ أنَّ حفصًا مُنفرِدٌ بالضَّمِ في سورة آل عمران؛ إذْ لم يَعُدَّ مَعَهُ الرَّمزُ الماضي، لذلك استدرك أبو شامة على الشاطبي كما سيأتي في المسألة الثانية.

الثانية: استدرَاكُ بعض شرَّاحِ الشاطبيةِ وتقييداتُهم في أبياتها.

من الكتب التي حظيت بمزيد عناية، ووافر اهتمام، قصيدة الإمام الشاطبي الموسومة بـ(حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، فقد اعتنى بها العلماء فتتابعوا على شرحها، واستنباط لطائف معانيها، واستخراج كنوزها، في مصنفات متعددة، ومؤلفات متنوعة؛ إذ اعتنى بها المتقدم والمتأخر، وهذا أمر ظاهر للعيان، مؤيد بحجج البيان، لمن كان له نظر في مؤلفات أهل العلم ومصنفاتهم.

وقد قام بعض شرَّاح الشاطبية بإصلاحٍ وتعديلٍ في بعض أبياتها، أو قاموا بزيادة شيء من نظمهم إلى أبياتها، وقد شملت تلك التعديلات من حيث المجموع: ٢٣٦ بيتا للقصيدة، وكانت التعديلات أو الإضافات حسب الشرَّاح: للسخاويّ، والسيوطيّ، والفاسيّ، والجعبريّ، والقاري، ولأبي شامة[٣]، ومما سوَّغ لهم هذا العمل، وأذن لهم بذلك قول الشاطبي في قصيدته[٤]:

وَإِنْ كانَ خَرْقُ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا

وبعض الاستدراكات لايخفى حسنها، ولا يمكن إغفالها؛ لجلاء أمرها ووضوحه، وبعضها أقل من ذلك ظهورًا، وأخف شأنًا، ومنها استدراك أبي شامة إذ ذكر الإشكال السابق، ثم ثنَّى بتعديل فقال: (ولو قال:

---

(١) الأنفال: ١٧.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٩، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٦.

(٣) ينظر: تعديلات بعض شراح الشاطبية: للدكتور عبد القيوم السندي، استدراكات أبي شامة على الإمام الشاطبي: للكتور أحمد بن علي السديس.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

..... صَفَا نَفَرٌ مَعَهُمْ هُنَا حَفْصٌ اجْتَلا

حَصَلَ الغرضُ وَبَانَ، وزَالَ الإبهامُ، ولم يضرَّ عدمُ الواوِ الفاصلةِ؛ لعدمِ الرِّيبةِ في اتصالِ ذلك).

ومن الجدير بالذكر، أنَّ الفاسي –صاحب اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة– استدرك على الشاطبي في هذا الموضع فقال: (وأسقط من الكلم المختلف فيها: ﴿مِّتَّ﴾[١] بفتح التاء، والعذر عدم الاتساع لذكره مع شهرته، ولو قال:

وَمِتُّمْ وَمِتْنَا مِتُّ بِضَمٍّ كَسْرِهَا نَفَرْ صَارَ عوارٌ وحَفْصٌ هنا اجتَلى كُفِّلا

لأتى بالجميع)[٢].

وهذا يدل على علو شأنهم في هذا الباب؛ مما يستدعي الاهتمام بعملهم، والعناية بأثرهم، ودراسة الفنقلات من هذا الباب.

الثالثة: استدراكُ بعض الشرَّاحِ وتعديلاتُهم على القصيدةِ لا يقلِّلُ من شَأْنها.

إنَّ استدراك العلماء وانتقادهم لبعض أبيات (الحرز)، ليس بعائبٍ النظم ولا الناظم شيئًا.

ولم يشر أيٌّ منهم إلى وقوع أيِّ خلل في أبيات القصيدة من الناحية الشعرية، فأبياته كلُّها موزونة، وهذا أكبر دليل على أن الناظم من فحول الشعراء[٣].

وأغلب تعديلاتهم تمثل الأمور الآتية:

١. بيان الأَوْلَى والأظهر والأحسن.

٢. محاولة تسهيل العبارة.

٣. توضيح مبهم، وتفصيل مجمل.

---

(١) الأنبياء: ٣٤.

(٢) اللآلئ الفريدة: للفاسيّ (٢/٢٠٢).

(٣) قيل عنه: (ولقد سارت الركبان بقصيدته حرز الأماني وعقيلة أتراب القصائد اللتين في القراءات والرسم وحفظهما خلق لا يحصون وخضع لها فحول الشعراء وكبار البلغاء وحذاق القراء فلقد أبدع وأوجز وسهل الصعب). ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ٣١٢، وقال ابن الجزريّ: (ومن وقف على قصيدته علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً اللامية التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها فإنه لا يعرف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها. ولقد رزق هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أن أقول ولا في غير هذا الفن فإنني لا أحسب بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٤. تقييد مطلق، وتخصيص عموم وبالعكس.

٥. تنبيه على أمور فاتت الناظم.

٦. تمثيل ما لم يمثل له الناظم.

٧. التصريح بالاسم بدل الترميز.

٨. تنبيه على بعض تساهلات إعرابية.

٩. ترتيب ما لم يرتبه الناظم.

١٠. دفع اعتراض ورفع إشكال.

ولا يزال الناس بين رادٍّ ومردود عليه، ومَن ألَّف فقد استهدف.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه لا جمْعَ بين الرَّمزِ والتَّصريح بالاسم في الشاطبيةِ.
- وأنَّ الشاطبية من الكتب التي حظيت بمزيد عناية، ووافر اهتمام، فقد اعتنى بها العلماء فتتابعوا على شرحها، واستخراج ما فيها من علوم دفينة، ولآلئ مكنونة يجب إبرازها، وتنفيس الغبار عنها، وقد استدركوا عليها، وقاموا بتعديل بعض أبياتها، بما أوتوا من علوم العربية، وسعة الاطلاع في علوم القراءات.
- وأنَّ منظومة (حرزِ الأماني) لمْ يُوجدْ فيها خَللٌ في العبارةِ، وإنما غايتُه: إجمالٌ، أو إطلاقُ، أو فواتُ أولويَّةٍ في مقامِ الإشارةِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة عشرة: الأصلُ في الكلامِ المنسوقِ أن يكونَ مرتبًا. **الفنقلة (٣٣)**

إنّ التّرابط المحكم في الكلام، ووضع كلِّ كلمة في موضعها اللاّئق في الجملة، من أهمّ مقوّمات البلاغة والبيان، وكثيرٌ من الكلمات لو قدّمتها أو أخّرتها عن موضعها من دونِ سببٍ لفسد المعنى، أو ضاع جمالُه ورونقُه، أو أخليت من بعض أساسيّات التّعبير العربي الفصيح، لذلك كان لكلّ كلمةٍ موضعها من الجملة، متقدّمة كانت أو متأخّرة. والأصل في الكلام أنْ ينقسم إلى جُمَل، والجُمَلُ بدورها تنقسم على: جمل إسميّة، وفعليّة. والأصل في الجملة أن تكون مرتّبة العناصر، فيرد المبتدأ أوّلا ثم الخبر في الجملة الاسميّة كقولنا: (الطّقس جميل). ويرِدُ الفعل ثمّ الفاعل أو نائب الفاعل، حسب طبيعة الفعل، ثمّ مكمّلات الجملة، من مفعولات مختلفة أو توابع كالعطف والبدل..إلخ كقولنا: (شرح الأستاذ الدّرسَ).

فالأصل في المتكلم أنه يقوم في كلامه ما هو به أعنَى، وببيانه أهم، وعلى هذا النسق سار الشاطبيُّ في منظومته فقال[١]:

..... وَضُمَّ فِي يَغُلَّ وَفَتْحُ الضَّمِّ إِذْ شَاعَ كُفِّلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم بالهمزة والشين والكاف في قوله: (إِذْ شَاعَ كُفِّلَا) وهم نافع وحمزة والكسائي وابن عامر قرءوا بضم الياء في: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ﴾[٢] فأخبر أنَّ فتح الضمِّ لهم يعني في الغين أي قرءوا: (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين، فتعين للباقين القراءة بفتح الياء وضم الغين على ما قيده[٣].

لكنْ كلٌّ من القراءتين: (يُغَلَّ) و (يَغُلَّ) مشتملةٌ على ضمٍّ وفتحٍ، ولتمييز إحدى القراءتين عن الأخرى، ذكر أبو شامة فنقلةً فقال:

(فإن قلت: كلُّ واحدةٍ من القراءتين مشتملةٌ على ضمٍّ وفتحٍ، فكيفَ تميّز إحداهما من الأُخرَى؟ قلتُ: كأنه استغنى بالترتيب عن تقييد ذلك، فضمَّ أوّلًا ثم فتحَ الضمَّ، فيكون الضمُّ في الياءِ وفتحُ الضمِّ في الغينِ، والواو وإن كانت لا تقتضي الترتيب على المذهب المختار، إلّا أن المذكور بها جائز أن يكون مرتبًا في نفس الأمر، ولا بدَّ أن يريد بذلك إحدى القراءتين، ودلَّنا على هذه القراءة ظاهر لفظه؛ إذ لو أراد الأخرى لقال: وفَتْحُ أَنْ يَغُلَّ وَضمّ الفَتْحَ حَقكَ نولا، أو دَامَ

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٥.

(٢) آل عمران: ١٦١.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٨٥، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٣٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نَدٍ حَلا، أو نَلْ دَائِمًا حَلا، ونحوِ ذلك)[١].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الأصلُ أنَّ المذكورَ أوَّلا هو المقدَّم.

يتألف كل كلام من مفردات، وهذه المفرداتُ لا يتم النطقُ بها معًا في آنٍ واحد، وإنما يترتب خروج الألفاظ من الشفاه، وليس هناك سبب محدَّد يجعل لفظةً أحقَّ بالتقديم أو أوجبَ للتأخير من أخرى إلّا بناءً على دلالاتٍ وضعيةٍ للمفرداتِ، فمن الناحية النَّحْويَّة يجب تقديم ما له الصدارة، كأدوات الاستفهام مثلًا، ولكن بالخروج على معاني النحو فلا ضابط يحدد ذلك. وتلك قضية من القضايا التي تعد شِركةً بين أكثر من علم، فظاهرة التقديم والتأخير، حين يتم البحث فيها عن مادة للدرس في المراجع يشتبك علم البلاغة بعلم النحو، على أن البداية هي علم النحو، ونقطة الوصول هي علم البلاغة.

ولما كان الأصل أنَّ المذكور أوَّلا أحقُّ بالتقديم، استغنى الناظم بالترتيب عن تقييد ذلك، فيكون الضمُّ في الياءِ وفتحُ الضمِّ في الغينِ، مقدَّما للمذكورين في قوله: (إِذْ شَاعَ كُفِّلَا) وهم نافع وحمزة والكسائي وابن عامر، فتعين للباقين القراءة بفتح الياء وضم الغين على ما قيّده.

الثانية: الجمهور لا يُلزِمون عدم الترتيب في الواو.

ذهب جمهور النحويين[٢] إلى أن الواو العاطفة لمطلق الجمع[٣]، ونُسب القول بإفادتها الترتيب إلى الكسائي[٤] وغيره، وكل من الفريقين قد احتجَّ لما ذهب إليه بأدلة، ليس هذا موضع بسطها، والجمهور لا يلزمون عدم الترتيب في الواو، ولكن الترتيب فيها يقع بحكم اللّفظ من غير قصد له في المعنى، ولو كانت موضوعةً للترتيب لم تكن أبدًا إلّا مرتّبة، فظهور الترتيب في بعض الكلام عاطفة يشهد أنها ليست موضوعة له، والأصل في المتكلم أنه يقوم في كلامه ما هو به أعنَى، وببيانه أهم، وذلك مستحسَنٌ، لا واجب[٥].

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٠١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: للفراء (٣٩٦/١)، والمقتضب: للمبرد (١٤٨/١)، والكامل: للمبرد (٥٢٩/٢)، وحروف المعاني: للزجاجي ص: ٣٦ ، وإيضاح الفارسي: ص: ٢٢١، ومعاني الحروف: للرماني ص: ٥٩، والتبصرة: للصيمري (١٣١/١)، والصاحبي: لابن فارس ص: ١٥٧.

(٣) التعبير بمطلق الجمع أصح من التعبير بالجمع المطلق، كما فعل المرادي في الجنى ص: ١٦٢، لأن الأول معناه: أي جمعٍ كان، فيدخل فيه جميع الصور، بخلاف الثاني فإن معناه: الذي لم يقيد بشيء. ينظر: شرح الكوكب المنير: لابن النجار (٢٣٠/١).

(٤) ينظر: شرح الكافية: لابن مالك (٣٦٣/٢)، وهمع الهوامع: للسيوطي (٢٢٤/٥).

(٥) ينظر: رصف المباني: للمالقي ص: ٤٧٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثالثة: ظاهرُ اللّفظ يُرادُ به إحدى القراءتين.

قد يقيّد الشاطبي الكلمة القرآنية بعد ذكرها، فيكون المذكور –ظاهر اللّفظ– وجهًا، والمقيّد وجهًا آخر، إذ ذكر فيما يتعلق بتقييد الحرف المختلف فيه فقال[١]:

..... وَباللّفظ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

فذكر أنَّه قد لا يحتاج إلى تقييد الحرف بهيئة قراءته إذا كان التلفظ به كاشفًا عن ذلك القيد، ولهذا قال: (إِنْ جَلَا)، أي: إنَّ كشف اللّفظ عن المقصود وبيَّنه.

فإن لم يكن أن يلفظ بذلك اللّفظ إلّا على إحدى القراءتين تعيَّن، وهو في القصيدة على نوعين:

أحدهما: أن يكون القيد لِمَا لفظ به، كقوله[٢]:

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ .....

والثاني: أن يكون القيد لِمَا لم يلفظ به، وهذا أحسن؛ لأخذ كل من القراءتين حظًا، إما لفظًا وإما تقييدًا، كقوله:

..... وَضُمَّ فِي يَغُلَّ وَفَتْحُ الضَّمِّ إِذْ شَاعَ كُفِّلَا كُفِّلا

فأفاد أن الآتي ذكرهم من القرَّاء في قوله: (إِذْ شَاعَ كُفِّلَا) وهم نافع وحمزة والكسائي وابن عامر قرءوا بضم الياء، وفتح الضم في الغين أي قرءوا: (يُغَلَّ)، فتعين للباقين القراءة بفتح الياء وضم الغين على اللّفظ الظاهر (يَغُلَّ).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ المذكورَ أوَّلا أحقُّ بالتقديمِ، فالأسبقيَّةُ لما سبقَ.
- وأنَّ الجمهورَ لا يُلزمون عدم الترتيبِ في الواو، ولكنَّ الترتيبَ فيها يقعُ بحكم اللّفظ من غير قصدٍ له في المعنى.
- وأنَّ الشاطبيَّ قد يقيّد الكلمة القرآنية بعد ذكرها، فيكون ظاهر اللّفظ وجهًا، والمقيَّد وجهًا آخر.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السادسة عشرة: الأصولُ والفرشُ. **الفنقلة (٣٤)**

تقسم القراءات القرآنية باعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات فيها على قسمين: أصول وفرش[١]:

القسم الأول: الأصول، أي: أصول القراءات، وهي تعني: القواعد المطَّردة التي تنطبق على كلِّ جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتَطَّرد، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيّد يدخل تحته كلّ ما كان مثلَه، وإنما سُمِّيت الأصولُ أصولًا لأنّها يكثر دورُها ويَطَّرد حُكمُها على جزئياتها.

والأصول التي يذكرها علماء القراءات هي: الاستعاذة، والبسملة، وسورة أم القرآن، والإدغام الكبير، وهاء الكناية، والمد والقصر، والهمزتان من كلمة، ومن كلمتين، والهمز المفرد، ... إلخ[٢].

القسم الثاني: الفرش، وهو الكلمات التي يقلُّ دورُها وتَكْرارُها من حروف القراءات المختلف فيها في القرآن الكريم، ولم تَطَّرد، وقد أطلق عليها القرَّاء فرشًا لانتشارها كأنَّها انفرشت وتفرقت في السور وانتشرت؛ ولأنها لمَّا كانت مذكورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة[٣].

وبعد أن بيَّن الشاطبي باب الاستعاذة والبسملة في منظومته: (حرز الأماني)، ذكر ما اختلف فيه من الحروف في سورة الفاتحة، ثم أردفه بالخلاف فيما وقع فيها وفي غيرها، ثم شرع في ذكر الأصول، فيكون قد ذكر الفَرْشَ أوَّلًا في سورة الفاتحة، ثم الأصول، وهذا ما دفع أبا شامة لإثارة فنقلة فقال:

(فإن قلت: لِمَ قدَّم حروف الفرشِ في الفاتحة على الأصول، وعكَسَ ذلك في البقرة؟

قلت: لتقدُّم حروف الفرشِ في نظم آياتها، وهو: ﴿مَٰلِكِ﴾، و ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، ثم ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وقد سبق الاعتذارُ عن تأخر باب الإدغام عن ذلك.

وأما في البقرة فأول ما تجد فيها من الحروف قوله تعالى: ﴿فِيهِۛ هُدًى﴾[٤]، ويتعلق به أمران: أحدهما: الإدغام وقد سبق، والثاني: صلة هاء الكناية، فيتعين الابتداء ببابها، وبعده باب

---

(١) ينظر: شرح طيبة النشر: لأحمد بن الجزري ص: ١٦٧ – ١٦٨، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٧ – ١٤٨، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٧ – ٣١٩.

(٢) ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات: للحموي (ج١/ص٤٢)، الإضاءة في بيان أصول القراءة: للضباع ص: ١٠.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٨.

(٤) البقرة: ٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المد والقصر، وأبواب الهمزة، .... الخ، فقد اتضح أن المقتضي لذكر هذه الأبواب مقدَّم على كلمة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾[١]، وتلك أوَّل كلمات الفَرْش، فلزِمَ من ذلك ذكرُ تلك الأبواب قبلها)[٢].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: مناهجُ أكثرِ المصنِّفين: ذِكْرُ الأصولِ قبلَ الفَرْشِ.

مناهج أكثر المصنفين[٣] في ذكر أوْجُه القراءات: تقْسيم الكتاب على قِسمين: الأصول والفرش.

أمَّا الأصول فضمَّنوه مسائل القراءات التي عليْها مدار القِراءات؛ كالهمز والإدْغام والإمالة وأضدادها، وجعلوه أبوابًا.

وأمَّا الفرْش فضمَّنوه الكلمات المختلف فيها ممَّا يقلُّ دورها ولا تندرج تحت قاعدة، وأغلبه لا يندرج في أبْواب الأصول، وجعلوه بابًا واحدًا وقسَّموه على سور القرآن الكريم، وما ذكروه في الأصول لا يكرِّرونه في الفرش إلَّا على وجه الإحالة فقط، وأوَّل مَن وضع هذا المنهج: علي ابن عمر الدارقطني[٤]، حيث ذكر الحافظ ابن الجزري في ترجمته في (غاية النهاية) أنه أول من قسم المادة القرائية بهذه الصورة، وتابَعه على ذلك أكثر المؤلِّفين.

قال ابن الجزري[٥]:

وَبَعْدَ إِتْمَامِ ٱلأُصُولِ نَشْرَعُ فِى الْفَرْشِ وَاللهُ إِلَيْهِ نَضْرَعُ

وليس بعد بيان الاستعاذة والبسملة إلّا ذكر ما اختلف فيه من الحروف في سورة الحمد. وكان الترتيب يقتضي أن يبدأ بأول موضع وقع فيه الخلاف منها، وهو إدغام الميم من قوله تعالى:

---

(١) البقرة: ٩.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٠٢.

(٣) أعني بأكثر المصنِّفين عددًا كبيرًا من المؤلِّفين، قدَّموا قِسْم الأصول في أوَّل الكتاب ثمَّ أعْقبوه بقِسْم الفرْش مرتَّبًا على السُّور، ومنهم: الإمام مكّيّ ت ٤٣٧ هـ، في (التَّبصِرة)، والإمام الدَّاني ت ٤٤٤ هـ، في (التيسير)، وابن سوار ت ٤٩٦ هـ، في (المستنير)، والشَّاطبي ت ٥٩٠ هـ، في (الحِرْز)، وابن عبد المؤمن ت ٧٤٠ هـ، في (الكنز)، وغير هؤلاء كثير.

(٤) أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي ويلقب بـ الدارقطني ولد بدار القطن، بغداد (٣٠٦ هـ – ٣٨٥ هـ) الحافظ، المقرئ، المحدِّث، اللغوي، الأديب صاحب المؤلفات المتقنة في علوم القرآن والحديث. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٢٩٧)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي ص: (٣٢/ ٣١)، والأعلام: للزركلي (٤/ ٣١٤).

(٥) طيِّبةُ النَّشْر في القراءات العشر: لابن الجزري، البيت رقم: ٤٣٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾[١] وإظهاره، إلّا أنه نظر في مواضع الخلاف في الفاتحة، فبدأ منها بما لا يتكرر في غيرها، وهو الخلاف في: (مَلِكِ) و (مَالِكِ)، ثم أردفه بالخلاف فيما وقع فيها وفي غيرها، فذكر (الصِّرَاط)، وميم الجمع، والهاء قبلها، ثم ذكر باب الإدغام الكبير، وأفرده لطوله وكثرة تشعبه بباب يجمع مسائله وأطرافه، ولأجل اجتماع الميم مع الميم في: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ فعله.

وأما في البقرة فأوَّلُ ما فيها من الحروف قوله تعالى: ﴿فِيهِۛ هُدٗى﴾[٢]، ويتعلق به أمران:

أحدهما: الإدغام وقد سبق.

والثاني: صلة هاء الكناية، فيتعين الابتداء ببابها.

وبعده باب المد والقصر؛ لأجل قوله تعالى: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾[٣].

ثم أبواب الهمزة، ثم باب نقل الحركة وترقيق الراء، إلخ، فقد اتَّضح أن المقتضي لذكر هذه الأبواب مقدَّم على أوَّل كلمات الفرش في سورة البقرة وهي: ﴿وَمَا يَخۡدَعُونَ﴾[٤]، فلزم من ذلك ذكر تلك الأبواب قبلها.

الثانية: اعتذار أبي شامة للشاطبي في صنيعه.

لقيت منظومة (حرز الأماني): للشاطبي، قبولاً قلَّ شبيهه، فلا تزال حتى يومنا هذا منذ أن نظمها وقدمها للأمة العمدة لمن يريد إتقان القراءات السبع، وبارك الله لها، فأقبل الناس عليها إقبالا فاق كل حدٍّ، وهذا من توفيق الله للشاطبيّ الذي قال عنها: (لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا وينفعه الله؛ لأنني نظمتها لله)[٥]، فتعدد شارحوها ومختصروها، وعلى رأسهم أبو شامة في كتابه: (إبراز المعاني من حرز الأماني)، فأبرز دفينه، وحلَّ رموزه، وبيَّن مبهمه، ووضَّح غامضه، وأصلح ما عنَّ له من إصلاحه من أبيات، فاستدرك على الناظم، وذكر وجه استدراكه وكيفية التحرز من الوقوع فيه، وكان منصفًا، فربما يذكر الاستدراك ويجد وجهًا للدفاع عن الوجه المذكور فيذكره، أما في المواضع التي يلتبس فيها على القارئ، فإنه يوضِّحه مبينًا وجه الالتباس وكيفية الخروج منه، فكان شرحا مفيدًا إفادة كثيرة، فجزاه الله على ماقدَّم خير الجزاء.

---

(١) الفاتحة: ٣- ٤.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) البقرة: ٤.

(٤) البقرة: ٩.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الطَّريقة الَّتي يعرض فيها المصنِّفون أوجُه الخلاف بين القراءات؛ أي: ترتيب الكتاب من الداخل، أن يُقسم الكتاب قِسمين أساسين: الأصول ثم الفرش.
- تلقّي العلماء الشاطبية في سائر العصور والأمصار بالقبول الحسن، وعنايتهم بها أعظم عناية.
- إعذار أبي شامة للشاطبيّ في صنيعه بتقديم باب على آخرَ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثاني
فنقلاتُ أصولِ القراءاتِ

المبحث الأول: فنقلاتُ الإدغامِ

المبحث الثاني: فنقلاتُ هاءِ الكنايةِ

المبحث الثالث: فنقلاتُ المدِّ والقصرِ

المبحث الرابع: فنقلاتُ أحكامِ الهمزِ

المبحث الخامس: فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

المبحث السادس: فنقلاتُ اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ

المبحث السابع: فنقلاتُ ياءاتِ الإضافةِ والزوائدِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول
فَنْقَلاتُ الإدغَامِ

المطلب الأول: فَنْقَلتَا الإدغَامِ الكبيرِ

المطلب الثاني: فَنْقَلةُ إِدغَامِ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ

المطلب الثالث: فَنْقَلتَا إدغَامِ لامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾

المطلب الرابع: فَنْقَلتَا حُرُوفٍ قَرُبَتْ مخارجُها

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فَنْقَلاتُ الإدغَامِ

الإدغام لغةً: مصدر الفعل (أَدْغَمَ)، يقال: دَغَمَ الغيثُ الأَرض يَدْغَمُها وأَدْغَمَها إذا غَشِيَهَا، والإدغام أيضًا إدخال الشيء في الشيء، ومنه إدغام اللجام في أفواه الدَّوابِّ، وإدغامُ الْحَرْفِ فِي الْحَرْفِ مأْخوذ مِنْ هَذَا[١].

والإدغام اصطلاحًا: أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع العضو بالحرفين ارتفاعة واحدة[٢].

أو هُوَ: اللَّفْظُ بِحَرْفَيْنِ حَرْفًا كَالثَّانِي مُشَدَّدًا[٣].

أَقْسَامُ الإدغَامِ:

يَنْقَسِمُ علَى قسمين:

القِسْم الأوَّل: الإدْغَامُ الْكَبِيرُ:

وهو مَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَرْفَيْنِ فِيهِ مُتَحَرِّكًا، سَوَاءٌ أَكَانَا مِثْلَيْنِ أَمْ جِنْسَيْنِ أَمْ مُتَقَارِبَيْنِ.

أسبابُ تسميةِ الإدغامِ الكبيرِ بذلك:

اختلف العلماء في سبب تسميته بذلك على أقوال[٤]:

الأول: لِكَثْرَةِ وُقُوعِهِ، إِذِ الْحَرَكَةُ أَكْثَرُ مِنَ السُّكُونِ.

الثاني: لِتَأْثِيرِهِ فِي إِسْكَانِ الْمُتَحَرِّكِ قَبْلَ إِدْغَامِهِ.

الثالث: لِمَا فِيهِ مِنَ الصُّعُوبَةِ.

الرابع: لِشُمُولِهِ نَوْعَيِ الْمِثْلَيْنِ وَالْجِنْسَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ.

---

(١) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١٢/ ٢٠٣)، وتاج العروس: للزبيدي (٣٢/ ١٦٢)، مادة: (دغم).

(٢) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: لابن جُبَارة الهذلي ص: ٣٣٩، والإقناع في القراءات السبع: لابن البَاذِش ص: ٥٧، وجمال القرّاء وكمال الإقراء: للسخاويّ ص: ٥٨٣.

(٣) ينظر: التبصرة: لمكي بن أبي طالب ص: ٣٥٠، والنشر: لابن الجزري (١/ ٢٧٤).

(٤) ينظر: النشر: لابن الجزري (١/ ٢٧٤)، وهداية القاري: للمرصفي (٢١٨/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

القِسْم الثاني: الإدْغَامُ الصَّغِيرُ:

وهُوَ الَّذِي يَكُونُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنًا، وسمّي صغيرًا لقلّة العمل فيه حالة الإدغام حيث لا يكون فيه إلّا عمل واحد وهو إدغام الأوَّل في الثاني فيما صح فيه ذلك[١].

وأسباب الإدغام ثلاثة: هي التماثل والتجانس والتقارب.

فالتماثل: هو أن يتفق الحرفان مخرجًا وصفة.

والتجانس: أن يتفق الحرفان مخرجًا، ويختلفا صفة.

والتقارب: أن يتقارب الحرفان مخرجًا وصفة[٢].

وقد قدَّم الشاطبي هذا الباب -الإدغام- على سائر الأبواب من أجل تقديم: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾[٣] على غيره، وافتتح به أبواب الأصول وأتبعه بغيره بحسب الترتيب.

ويتَّضحُ أنَّ ما نظَمَه الشَّاطبي في هذا الموضوع، وتبِعَه الشُّرَّاحُ، كان في أبوابٍ متفرِّقة، وأنَّ الأمرَ في حاجةٍ إلى تجميعِ هذه الأبواب لتشكيلِ رؤيةٍ متكاملةٍ حولَ الإدغام؛ لذا لم ألتزم في هذا المبحث بسَرْدِ المطالبِ حَسْبَ ورودِها في الشاطبية؛ بل ضممتُ كلَّ نظيرٍ إلى نظيره، بعد أنْ كان مُفَرَّقًا؛ فجمعُها لنظائرها أولى من تفريقِها، والله الموفق.

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزري (١/ ٢٧٤)، وهداية القاري: للمرصفي (٢١٨/١).

(٢) ينظر: مقدمات في علم القراءات: لمجموعة مؤلفين ص: ١٣٠.

(٣) الفاتحة: ٣-٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فَنْقَلتَا الإدغَامِ الكبيرِ

المسألة الأولى: الإدغامُ الكبيرُ لأبي عمرو. **الفنقلة (٣٥)**

يَبَّنَ الشاطبيُّ من قرأ بالإدغامِ الكبيرِ فقال[١]:

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

أي: خذ الإدغام الكبير، والذي يدور عليه أمره هو أبو عمرو البصري فهو الذي احتفل به، واعتنى بشأنه، ونقله، وضبط حروفه، واحتج له، وقرأ وأقرأ به، وصريح النظم يفيد أن الإدغام لأبي عمرو من الروايتين، ولكن المقروء به المعول عليه المأخوذ به من طريق الشاطبية والتيسير: أن الإدغام خاص برواية السوسي عن أبي عمرو. وأما الدوري: فليس له من طريق النظم، وأصله، وهو التيسير لأبي عمرو الداني إلّا الإظهار[٢].

وسببُ الإدغام: التَّماثلُ والتَّقاربُ والتَّجانسُ، وشروطه، وموانعه -ستأتي قريبًا في دراسة الفنقلة-، فإن توافرتِ الشُّروطُ أدغمَ، وإلّا لا، ولَمَّا كان هذا يحتاجُ إلى إيضاحٍ وبيانٍ، ذَكَرَ ابن القاصحِ فنقلةً في ذلك فقالَ:

(فإن قيلَ: قدْ ذُكِرَ لأَبي عَمْرٍو في هذا البابِ كلماتٌ مُتَّفَقٌ على إدغَامِهَا، وكلماتٌ مُتَّفَقٌ على إظهَارِهَا، وكلماتٌ مُخْتَلَفٌ في إدْغَامِها واظهارِها، وأَنتَ تقولُ: الإدغَامُ والإظهَارُ مرويانِ عن أبي عمرٍو، وتَقْرَأُ له بهِمَا، فهذا يُنَافي مَا ذَكَرْتَهُ.

قيلَ: إذا قَرَأْنا لأبي عمرو بطريقِ الإدغامِ، فمَا نُقِلَ عنه أَنَّه يُدْغِمُهُ في البابِ قولاً واحدًا، أَدْغَمْنَاهُ قولاً واحدًا، وهو أكثرُ البابِ ممَّا التَقَى فيه مِثْلانِ، وكذا مَا نصَّ عليهِ في البابِ مثل: ﴿وَيَقَوْمِ مَا لِي﴾[٣]، ﴿وَيَقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي﴾[٤]، ونحوه، وما نُقِلَ عنه أَنَّه يُظْهِرُه قولاً واحدًا، أَظْهَرْنَاه قولًا واحدًا، كتاءِ المتكلِّمِ، والمخَاطَبِ، والمنوَّنِ، والمثَّقَّلِ، ومَا دخلَه موانعُ الإدغَامِ:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٦.

(٢) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٥٣.

(٣) غافر: ٤١.

(٤) هود: ٣٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كسَبْقِ الإخفَاءِ، والحذْفِ، وتعدُّدِ الإعْلالِ، والضَّعْفِ، واللبسِ، والعروضِ، وكذا: ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔى يَيِسْنَ﴾[١]، وما نُقِلَ عنه فيه وجهَانِ قرأْنا له بهما. هذا كلُّه إذا قرأْنَا له طريقةَ الإدغَامِ، فإذا قرأْنَا له بطريقةِ الإظهَارِ فإنَّا لا نُدْغِمُ شيئًا من البابِ، وإنْ كانَ متَّفَقًا على إدغَامِهِ)[٢].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: منهجُ المؤلفينَ في ذِكْرِ الإدغَامِ الكبيرِ، ونِسْبَتِه إلى أبي عمرٍو.

تفاوت المؤلِّفون –في علم القراءات– في ذِكْرِ الإدغام الكبيرِ ونِسْبَتِه إلى أبي عمرٍو، ويمكن تصنيفهم إلى الأقسام الآتية[٣]:

القسم الأول: لم يذكروا الإدغام الكبير البتَّة[٤].

القسم الثاني: ذكروا الإدغام في أحد الوجهين عن أبي عمرو براوييه –الدوريّ والسوسيّ– من جميع طرقه، وهم جمهور العراقيين وغيرهم[٥].

القسم الثالث: ذكروا الإدغام عن أبي عمرو براوييه الدوري والسوسيّ [٦].

القسم الرابع: لم يذكروا الإدغام عن الدوري ولا عن السوسيّ، بل ذكروه عن غيرهما[٧].

القسم الخامس: ذكروا الإدغام الكبير عن السوسيّ فقط، وهذا هو الشائع عند جمهور أهل الأداء، وهو المعمول به إلى يومنا هذا، نصَّ عليه الداني[٨]، والشاطبي في لاميته[٩].

وفي شرح قول الشاطبي:

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

---

(١) الطلاق: ٤.

(٢) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٧.

(٣) ينظر: القواعد المقرَّرة والفوائد المحرَّرة: للبقري ص: ١٨٦.

(٤) كما فعل مكي بن أبي طالب في كتاب التبصرة ص: ٣٥٠.

(٥) كالحافظ أبي العلاء العطار في غاية الاختصار (١/١٨١).

(٦) كابن مجاهد في السبعة ص: ١١٦.

(٧) من أصحاب اليزيدي، وعن شجاع عن أبي عمرو، كابن الفحَّام في التجريد ص: ١٠٥.

(٨) في التيسير ص: ٢٠.

(٩) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قال أبو عبد الله الفاسي: (عَزَاه الناظمُ إلى أبي عمرو كما فعل صاحب التيسير، وكان الناظمُ يُقرئُ به من طريق السوسي؛ لأنَّه كذلك قرأ)[١].

وقال أبو شامة: (وأراد -يعني الشاطبي- أنَّ مدار الإدغام على أبي عمرو فعنه أُخِذَ وإليه أُسْنِدَ، وعنه اشتُهر من بين القرَّاء السَّبعة، والإظهارُ والإدغامُ كلاهما مرويٌّ عن اليزيديّ عن أبي عمرو من طريق الدُّوريّ والسُّوسيّ)[٢].

وظاهرُ كلام الناظم أنَّ أبا عمرو لَمْ يقرأ إلّا بالإدغام؛ لأنَّه لم يذكر له الإظهار، بلِ اقتصر على نسبة الإدغام إليه، لكن صحَّ عنه الوجهان، وهو مشهورٌ، وقد اختار أبو طاهر ابن أبي هاشمٍ[٣] الإظهارَ، كما هو مذهب سائر القرَّاء قال: لأنَّ فيه إيتاء كلِّ حرفٍ حقَّه من إعرابه أو حركة بِنْيَتِهِ التي استحقَّها، والإدغامُ يُلبِسُ على كثيرٍ من الناس وجهَ الإعراب[٤].

وكلُّ هذا الاختلاف إنَّما هُو بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مَرْوِيًّا، وَصَحَّ لَدَيْهِمْ مُسْنَدًا[٥].

وشرط الإدغام: التقاءُ المدغَم بالْمُدْغَم فيه خطًّا، وأن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إذا كان الإدغام في كلمة[٦].

وموانع الإدغام: ذكرها الناظم فقال[٧]:

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ ... أوِ الْمُكْتَسِي تنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلَا

كَكُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تُكْرِهُ وَاسِعٌ ... عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلَا

هذا بيان من الناظم لموانع الإدغام:

المانع الأول: أن يكون الحرف المُدْغَم، تاء متكلِّم، نحو: ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾[١].

---

(١) اللآلئ الفريدة: للفاسي (١/٢٠٦).

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٧.

(٣) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي، الأستاذ الكبير، قرأ على: ابن مجاهد، وغيره. ت ١١٧ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ١٧٦، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٤٧٥).

(٤) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٨.

(٥) ينظر: النشر لابن الجزري (١/ ٢٧٦).

(٦) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٥٣، والبدور الزاهرة: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣١.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٢٠-١٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والثاني: أن يكون الحرف الأوَّل تاء دالة على المخاطب، نحو: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ﴾[٢].

والثالث: أن يكون الحرف الأوَّل مقرونًا بالتنوين، نحو: ﴿وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٣].

والرابع: أن يكون الحرف الأوَّل مثقلًا، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾[٤].

فيجب إظهار الحرف الأوَّل في هذه الأمثلة وأشباهها[٥].

وقد تقدَّمَ أنَّ الإدغام يكون في مِثلَين وفي متقاربَين، وكلٌّ منهما يكون في كلمة وفي كلمتَين، والإدغام في المثلين أقربُ منه في المتقاربين، وفي كلمةٍ أقربُ منه في كلمتين.

فإذا التقى المثلان في كلمة: فلا يُدغم السوسيّ من المثلين إلّا الكاف في هاتين الكلمتين، ﴿مَّنَسِكَكُمۡ﴾[٦] و﴿مَا سَلَكَكُمۡ﴾[٧]، وما عدا هاتين الكلمتين فلمْ يعوِّل السوسيُّ على الإدغام فيه بل قرأه بالإظهار كغيره من سائر القرَّاء مثل: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾[٨].

وإذا التقى الحرفان المتماثلان في كلمتين: بأن كان أولهما آخر كلمة، وثانيهما أول الكلمة التي تليها، وكانا متحركين؛ فلا بد من إدغام الحرف الأوَّل بعد إسكانه في الثاني للسوسي وصلًا، سواء كان ما قبل الحرف الأوَّل المدغَم متحرِّكا نحو: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ﴾[٩]، أم كان ساكنا وهو حرف مد نحو: ﴿فِيهِۛ هُدٗى﴾[١٠]، أم ساكنًا صحيحًا نحو: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ﴾[١١].

---

(١) النبأ: ٤٠.

(٢) يونس: ٩٩.

(٣) البقرة: ١١٥.

(٤) الأعراف: ١٤٢.

(٥) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٥٤.

(٦) البقرة: ٢٠٠.

(٧) المدثر: ٤٢.

(٨) هود: ٣٧.

(٩) البقرة: ٢٥٥.

(١٠) البقرة: ٢.

(١١) الأعراف: ١٩٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: القراءةُ مبنيَّةٌ على التَّلَقِّي.

أجمع أهل العلم على أن القرآن الكريم نُقل إلينا عن النبي ﷺ بروايات متعددة متواترة، ووضع العلماء لذلك عِلمًا أسموه علم (القراءات القرآنية) بيَّنوا فيه المقصود من هذا العلم، وأقسام تلك القراءات وأنواعها، وأهم القراء الذين رووا تلك القراءات، وفضلًا عن أهمِّ المؤلفات التي دوَّنت في هذا المجال.

ونسبة القراءات السَّبع إلى القرَّاء السَّبعة، إنَّما هي نسبة اختيار وشهرة، لا رأي وشهوة، بل اتباع للنقل والأثر، وإن القراءات مبنيَّة على التلقي والرواية، لا على الرأي والاجتهاد، وإنَّ جميع القراءات التي وصلت إلينا بطريقٍ صحيحٍ، متواترٍ أو مشهورٍ، منزَّلة من عند الله تعالى، ومُوحَى بها إلى النَّبيّ ﷺ، لذلك وجدنا أهل العلم يحذرّون من أخذ القرآن من غير طريق التلقِّي والسَّماع والمشافهة.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه نُقِلَ عن أبي عمرو أنَّه يُدْغِمُ في البابِ قولاً واحدًا، وهو أكثرُ البابِ ممَّا التَقَى فيه مِثْلانِ، ونُقِلَ عنه أنَّه يُظْهِرُ قولاً واحدًا، ونُقِلَ عنه ما فيه وجهَانِ.
- وأنَّ القراءات مبنيَّة على التلقّي والرِّواية، لا على الرَّأي والاجتهاد.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الاعْتدادُ بالتَّنوين فاصِلاً. **الفنقلة (٣٦)**

ذكر الشَّاطبي موانع الإدغام فقال[١]:

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أوِ الْمُكْتَسِي تنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلَا

كَكُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تُكْرِهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلَا

فعدَّ من موانع الإدغامِ: أنْ يكون الحرف الأوَّل اكتسى تنوينه، نحو: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[٢]، أي تنوينًا فاصلاً بين الحرفين، فاعتدَّ بالتنوين فاصلاً، ومَنَعَ به الإدغامَ، ولم يعتدَّ بصلةِ الضَّمير في نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾[٣]، وهذا ممَّا يفتقِرُ إلى بيانٍ بفنقلةٍ أثارها الصَّفاقسيُّ فقالَ:

(فإن قلتَ: لِمَ اعتبروا الفَصْلَ بالتَّنْوينِ، ولَمْ يَعْتَبروا الفَصْلَ بالصِّلَةِ في نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾؟

فالجوابُ: أنَّ التَّنوينَ حَاجِزٌ قَوِيٌّ، جَرَى مجرَى الأُصُولِ في النَّقْلِ وغيرِه، فلَمْ يجتمعْ معه المثْلانِ، وفيه دلالةٌ على أَمْكَنيَّةِ الكلِمَةِ، فحَذْفُهُ مُخِلٌّ بها، بخلافِ الصِّلَةِ)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: في التَّنوين دلالةٌ على أَمْكَنيَّةِ الكلِمَةِ.

التنوين: في الأصل مصدرُ نوَّنت الكلمة إذا ألحقتها نونا[٥].

وفي الاصطلاح: نون ساكنة بالأصالة، زائدة، تلحق آخر الكلمة لغير توكيد، تثبت لفظًا لا خطًا[٦].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٢٠-١٢١.

(٢) البقرة: ١١٥.

(٣) البقرة: ٣٧.

(٤) غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي ص: ٩٠.

(٥) ينظر: التصريح: للازهري (٢٣/١).

(٦) ينظر: التصريح: للازهري (٣١/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ومن أقسامه: تنوين الأمكنية، ويسمّى تنوين الصّرف، والتمكن، والتمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف. معرفةً كان كـ: (زيدٌ)، أو نكرة كـ: (رجلٌ).

وفائدته: الدلالَةُ على خِفّةِ الاسم، وَتمَكُّنِهِ في باب الاسميَّة لكونه لم يُشْبه الحرف فَيبنى، ولا الفعلَ فيمنعَ من الصَّرف.

وسمي تنوين الصَّرف؛ لأن الصَّرف هو تنوين الأمكنة، الذي إذا حرمه الاسم لمشابهة الفعل قيل منع من الصرف [١].

ولا يُحْذَفُ التنوين وصلاً؛ لأنَّ حَذْفَهُ يُخِلُّ بها.

الثانيةُ: التنوينُ كلمةٌ فاصلةٌ بين المثلَين، تَمْنَعُ الإدغامَ.

للإدغامِ شروطٌ وأسبابٌ وموانعُ[٢].

فمن شروطه في المدغَم: أن يلتقي الحرفان خطًّا، سواء التقيَا لفظًا أم لا، فدخل نحو: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ فلا تمنع الصلة، وخرج نحو: ﴿أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾[٣].

ومن موانعه: كون الحرف المدغَمِ منوَّنًا، نحو: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٤].

ويُعْتدُّ بالتنوين فاصلاً، ويُمنَعُ به الإدغام، وذلك لأنَّه:

- حاجزٌ قويٌّ جرى مجرى الأصول، فمنع من التقاء الحرفين.
- وهو كلمةٌ مستقلةٌ، صحيحٌ جَلْدٌ، ولذلك تُنْقَلُ إليه حركة الهمزة.
- يَثْبتُ ويُكْسَرُ عند الوصل.
- أنه لا يدخل على ساكن، لاستحالة اجتماع ساكنين، ومن ثَمَّ تُحْذفُ الياء، ويبقى التنوينُ، نحو: قَاضٍ وغَازٍ.
- ويُبْدَلُ منه ألفٌ في الوقفِ في حالٍ من أحوالِهِ، وهي ما إذا كان ما قبله مفتوحًا.

أمَّا الصِّلة فغير معتدٍّ بها، وذلك لأنَّها:

- تذْهب وقفًا غيرَ معوَّضٍ عنها في حالٍ من الأحوالِ.

---

(١) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للتهانوي (١/ ٥٢٠)

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٨١، وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ٣١.

(٣) العنكبوت: ٥٠.

(٤) البقرة: ١٨١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- وهي حرفُ علَّةٍ.
- قد تُحْذفُ وصلاً، نحو: ﴿ يُؤَدِّهِ ﴾[١].
- تُحْذفُ لالتقاءِ السَّاكنَينِ.
- وهي إشباعُ لحركة الضَّمير.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ التنوينَ حرفٌ مُستقِلٌّ مقصودٌ في نفسه دالٌّ على تمكُّنِ الاسم وصرفه.
- وأنَّ الصِّلة عبارةٌ عن إشباعِ حركةِ الهاءِ، فلم يكن لها استقلالٌ، ولهذا تُحْذفُ للسَّاكن، والتنوينُ يحرك.
- وأنَّه إذا اجتمع التنوينُ وحرفُ العلَّة، حُذِفَ حرفُ العلَّةِ وبقي التنوينُ، فهو أولى بالاعتداد.

(١) آل عمران: ٧٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني

فَنْقَلةُ إِدغَامِ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ

ههنا مسألة واحدة، هي: إِدغَامِ الحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ. **الفنقلة (٣٧)**

قد مضى الكلام في الإدغام لغةً واصطلاحًا، وتقدَّم أنَّه كبيرٌ وصغيرٌ، والإدغام الكبير يكون في مثلَين ومتجانسين ومتقاربَين، ثمَّ الإدغام فيه عملان:

أحدهما: تسكين المدغَم، وهذا مشترك بين إدغام المثلَين والمتجانسين والمتقاربين.

والثاني: قلبُ الأوَّل إلى جنس الثاني لتمكُّن الإدغام.

وقد أخذ الشاطبي يذكر التفصيل لكلٍّ منهما، ثمَّ بيَّن إدغامَ الدَّال فقال[١]:

وَلِلدَّالِ كِلْمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَذاً ضَفَا ثَمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جلَا

أخبر أنَّ الدَّالَ تُدغَمُ في عشرة أحرف، ضبطها في أوائل الكَلِمِ التي نظمها، ولَمَّا فرغ من الكلام على الدَّالِ شرَع في الكلام على التاء، فقال[٢]:

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ .....

أخبر أنَّها تُدغَمُ في عشرة الأحرف التي تُدغَمُ فيها الدَّالُ، وفي الطاء أيضًا، إلّا أنَّ من جُمْلةِ حُروفِ الدَّالِ العَشَرَةِ التَّاءَ، فيؤدي ذلك إلى أنَّه من باب المثلَين، وكلامه إنما هو في المتقاربين!

وهذا يستدعي معرفة السَّبب، وقد بيَّنه ابن القاصح بفنقلة فقالَ:

(فإن قيلَ: من جُمْلةِ حُروفِ الدَّالِ العَشَرَةِ التَّاءُ، فإدغام التَّاءِ في التَّاءِ مِن بابِ المثْلَيْن. قيلَ: لَمْ يَسُغْ استثناؤُها، إذْ هيَ ممَّا تُدْغَمُ في الجمْلَةِ)[٣].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٤٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٤٦.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٤٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **المعْلُومُ مِنَ الأحْكَامِ بِالضَّرُورَةِ.**

قد اشتهر عند العلماء تعبير: **(المعلوم من الدين بالضرورة)**، والمقصود به: ما كان ظاهراً متواتراً من أحكام الدين، معلوماً عند الخاص والعام، مما أجمع عليه العلماء إجماعاً قطعياً مثل: وجوب أحد مباني الإسلام كالصلاة، والزكاة، ونحوهما، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة مثل: الربا، والخمر وغيرهما.

فهذا الإمام الشافعي يبيّن أنَّ من الأحكام ما هو معلوم عند العامة فضلاً عن الخاصة فلا يسعهم جهله فيقول: العلم علمان: علم عامةٍ لا يسع بالغاً غير مغلوبٍ على عقله جهله، مثل: الصلوات الخمس، وأنَّ لله على الناس صوم شهر رمضان، وحج البيت إذا استطاعوه، وزكاة في أموالهم، وأنَّه حرم عليهم الزنا والقتل والسرقة والخمر، وما كان في معنى هذا، مما كلّف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم، وأن يكفوا عما حرم عليهم منه، وهذا الصنف كله من العلم تجده موجوداً نصًّا في كتاب الله، وموجوداً عاماً عند أهل الإسلام، ينقله عوامهم عن من مضى من عوامهم، يحكونه عن رسول الله، ولا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر، ولا التأويل، لا يجوز فيه التنازع[1].

كذا عند علماء القراءات فإنَّ إدغامَ التاء في التاء، معلومٌ من أحكام الإدغام بالضَّرورة أنَّه من قبيل الإدغام المتماثل لذلك لم يستثنها الناظم حينما قال:

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ .....

أي: والتاء تدغَم في حروف الدال العشرة، وفي الطاء إلّا أن من جملة حروف الدال العشرة التاء، فيكون إدغام التاء فيها من باب المثلين، وإنما لم يستثنها لحصول الغرض مع الاختصار من غير إلباس، فإذا أسقطت التاء من العدد عدت الطاء عوضها فيكمل للتاء أيضًا عشرة أحرف.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ إدغام التَّاء في مثلها لا يُمكِنُ استثناؤُه، وذِكْرُها في هذا الباب لا يَضرُّ لأمْنِ الإلباسِ، فلذلك لم يُبالِ بها.

---

(١) ينظر: الرسالة: للشافعي ص: ٣٥٧-٣٥٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث

فَنْقَلتَا إدغَامِ لامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾

ههنا مسألة واحدة، هي: عِللُ الإدغامِ. **الفنقلتان (٣٨) و(٣٩)**

اختلف القرَّاء في إدغَامِ لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾، على التفصيل الآتي في قول الشاطبي[١]:

أَلاَ بَلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَا ظَعْنِ زَيْنَبٍ ... سَمِيرَ نَوَاهَا طِلْحَ ضُرٍ وَمُبْتَلَا

فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ ... وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْماً وَقَدْ حَلَا

وَبَلْ فِي النِّسَا خَلاَّدُهُمْ بِخِلاَفِهِ ... وَفِي هَلْ تَرَى الإِدْغَامُ حُبَّ وَحُمِّلَا

وَأَظْهِرْ لَدَى وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانُهُ ... وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفِ لاَ زَاجِراً هَلَا

أي: أنَّ الكسائي يدغم في جميع الحروف، وأنَّ نافعًا وابن كثير وابن ذكوان وعاصمًا يظهرون عند جميعها، وأنَّ أبا عمرو يدغم ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾[٢]، في الملك والحاقة خاصة، وأنَّ هشامًا يُظهر عند النون والضاد وعند التاء في الرعد خاصة، ويدغم في باقي الحروف، وأنَّ حمزة يدغم في الثاء، والسين، والتاء، ويظهر عند الباقي غير أنَّ خلادًا روى عنه في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾[٣] الإظهار والإدغام. وأمَّا خلف فيظهر في هذا الموضع قولًا واحدًا.

واتفقوا على إدغام لام: ﴿قُل﴾ و﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾، في كلٍّ من الرَّاء واللام نحو: ﴿قُل رَّبِّي﴾[٤]، ﴿قُل لِّمَن﴾[١]، ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾[٢]، ﴿بَل لَّا﴾[٣]، ﴿هَل لَّكُم﴾[٤]، ولم تقع الراء بعد هل في القرآن الكريم.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٧٠-٢٧٣.

(٢) الملك: ٣.

(٣) النساء: ١٥٥.

(٤) الكهف: ٢٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولَمَّا أُدغمَ لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَل﴾، في التاء، ولم يُدغَم لام ﴿قُل﴾ فيها، على الرغم من إجماعهم على إدغام لامها –لام ﴿قُل﴾– في الراء، أثار أبو شامة فنقلتين في ذلك فقال:

(فإن قلتَ: لِمَ أُدْغِمَ ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾[٥]، ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾[٦]، ولَمْ يُدْغَمْ: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾[٧]؟

قلتُ: لأنَّ ﴿قُلْ﴾ فِعْلٌ قَدْ أُعِلَّ بحذْفِ عَيْنِهِ، فلَمْ يُجْمَعْ إلى ذلك حَذْفُ لامِهِ بالإدغَامِ مِن غيرِ ضرورةٍ، و﴿بَلْ﴾و﴿هَلْ﴾كلمتان لَمْ يُحْذَفْ منهما شيءٌ فأُدْغِمَ لامُهُمَا.

فإن قلتَ: فقدْ أَجمَعُوا على إدغامِ ﴿قُل رَّبِّي﴾[٨]؟

قلتُ: لِشِدَّةِ القُرْبِ بينَ اللامِ والرَّاءِ، وبُعْدِ اللامِ من التَّاء)[٩].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: لا يُجْمَعُ بينَ إعْلالَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ غالبًا.

الإعلال هو: تغييرٌ يَطْرَأُ على أحد أحرف العلّة (الألف، والواو، والياء) وما يُلْحَقُ بها، وهو: الهمزة.

وهذا التغيير يُؤدى إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قَلْبه حرفًا آخر من الأحرف الأربعة (الواو، والألف، والياء، والهمزة) فإذا نُقِلَت الحركة من حرف عِلّة إلى حرف صحيح ساكن، سُمَّي (الإعلال بالنَّقل)، وإذا اجتمع حرفا عِلّة ساكنان في كلمة وحُذف أحدهما، سُمَّي (الإعلال بالحذف)، أما إذا أُبْدِل حرف عِلّة مكان حرف علّة آخر، سُمَّي (الإعلال بالقَلْب)، نحو: الفعل (قال)، الأصل فيه (قَوَلَ)[١٠].

---

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) النساء: ١٥٨.

(٣) الفجر: ١٧.

(٤) الروم: ٢٨.

(٥) الملك: ٣.

(٦) الأنبياء: ٤٠.

(٧) الأنعام: ١٥١.

(٨) الكهف: ٢٢.

(٩) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٩٣.

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية: للغلاييني (٤٤/ ١)، الأجوبة الجلية: لحسين بن أحمد آل علي (٤/ ١٤٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وإذا كان في كلمة حَرْفًا علةٍ كلُّ واحدٍ متحرِّك مفتوحٌ ما قبله، لم يجزْ إعلالهما معًا؛ لئلّا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، والأحق منهما بالإعلال الثاني، نحو: الحيا، والهوى، والأصل: حيي، وهوى، فوجد في كلّ من العين واللام سبب الإعلال فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفًا والأطراف محلّ التغيير، وربّما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أيَيَة كقَصَبَة، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فصار آية[١]، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله[٢]:

وَإِنْ لَحَرْفَيْنِ ذا الإعلاَلُ اسْتُحِقْ صُحِّح أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قد يَحِقّ

لذلك لم تدغم اللامُ في التاء في: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ﴾؛ لأن ﴿قُلْ﴾ فعل قد أُعلَّ بحذف عينه، فلم يعل ثانياً بحذف لامه، لئلا يصير في الكلمة إجحاف، إذ لم يبق منها إلّا حرف واحد.

وإلاّ أدغمت اللام الساكنة في نحو: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾[٣]، و﴿ٱلتَّابُوتُ﴾[٤]؛ لأنَّ (أَلْ) حرف مبني على السكون لم يُحْذَف منه شيء، ولم يُعَلّ بشيء، فلذلك أُدغم.

وكذا ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ و﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾، لم يُحذَف منهما شيءٌ فأُدغم لامُهمَا، وأدغَمَ ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي، وأدغم ﴿بَلْ تَأْتِيهِم﴾ هشام وحمزة والكسائي.

الثانية: من دواعي الإدغامِ: شِدَّةُ القُرْبِ بين الحروفِ.

المتقاربان: هما الحرفان اللذان تقاربا مخرجًا وصفةً، كاللام والراء. نحو: ﴿قُل رَّبِّي﴾.

أمَّا مخرجًا: فإن اللام تخرج من حافَة اللسان، والراء تخرج من طرفه. (ولا شكَّ في أنَّ هذين المخرجين اللذين هما حافة اللسان وطرفه متقاربان) .

وأمَّا صفةً: فصفات الرَّاء سبع: الجهر والتوسط والاستفال والانفتاح والإذلاق والانحراف و**التكرير**.

وقد شاركت الراءُ اللامَ في الصِّفات السِّتِّ الأولى، وزادت عليها صفةً واحدةً وهي: **التكرير**.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: للهمداني (٤/ ٢٣١)، وشذا العرف: ص: ١١٤.

(٢) ألفية ابن مالك، البيت رقم: ٩٧٤.

(٣) آل عمران: ٣.

(٤) البقرة: ٢٤٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والرَّاءُ يُضارع حروف الاستعلاء بتفخيمه، واللام ليس كذلك، فجذبَ اللامَ جذب القويّ للضَّعيف، ثم أُدغِمَ الضَّعيفُ في القويّ، على الأصل، بعد أن قوي بمضارعته بالقلب، والراء قائم بتكريره مقام حرفين كالمشددات[١].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ اللفظ إنْ أُعِلَّ مرَّةً، لم يعلّ ثانيةً -في الغالب-، لئلاّ يصير في الكلمة إجحافٌ.
- وأنَّ من دواعي الإدغامِ، شدةَ القرْبِ بين الحروفِ، مخرجًا وصفةً.

(١) ينظر: التمهيد في علم التجويد: لابن الجزري ص: ١٤٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع

فَنْقَلتَا حُرُوفٍ قَرُبَتْ مخارجُها

المسألة الأولى: إدغَامُ الباءِ في الفَاءِ. **الفنقلة (٤٠)**

ذَكَرَ الشَّاطبيُّ مذاهب القرَّاء في إدغام الباء في الفاء فقال[١]:

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيداً .....

أخبر أنَّ الباء المجزومة تدغَم في الفاءِ للمشار إليهم بالقاف والراء والحاء في قوله: (قَدْ رَسَا حَمِيداً)، وهم: خلاد وأبو عمرو والكسائي، وجميع ما في القرآن خمسة مواضع: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾[٢]، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾[٣]، ﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾[٤]، ﴿قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾[٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾[٦]، إلّا أنَّه اختلف عن خلاد في هذا الموضع فروي عنه فيه الإظهار والإدغام، وتعيَّن لمنْ لم يذكره الإظهار في الخمسة[٧].

وتحرَّز بـ(الجَزْمِ) عن الباءِ غيرِ المجزومةِ، ولمعرفة علَّةِ ذلك أثار أبو شامة فنقلة فقال[٨]:

(فإن قلتَ: لم قالَ: (وإدغامُ باءِ الجزْمِ)؟

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٧٧.

(٢) النساء: ٧٤.

(٣) الرعد: ٥.

(٤) الإسراء: ٦٣.

(٥) طه: ٩٧.

(٦) الحجرات: ١١.

(٧) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٩٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٣٥.

(٨) في نسخة (إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة) من تحقيق: الدكتور محمود عبد الخالق محمد جادو، حُذِفَتِ الفنقلةُ وبَقِيَ أصلُ المسألة، كما يأتي: (فإنْ كانتِ الباءُ غيرَ مجزومةٍ، لمْ تُدْغَمْ إلا في روايةٍ شاذَّةٍ .....)، علمًا أني اعتمدت في إبراز المعاني كلَّ النُّسخِ، فوجدت بينها تفاوتًا يسيرًا في بعض المسائل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: لأنَّ الباءَ غير المجزومةِ، لم تُدغَمْ إلّا في روايةٍ شاذَّةٍ عن أبي عمرو في الإدغامِ الكبيرِ؛ لأنَّه إدغامٌ متحرّكٌ ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِ﴾[١]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ فَأَيْنَمَا﴾[٢]، ﴿مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ﴾[٣])[٤].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الإظهار هو الأصلُ.

سبقَ الحديثُ عن أنَّ (الإظهار هو الأصلُ) في فنقلات رسم المصحفِ الفنقلات رقم (٤ و٥ و٦)، بما يُغني عن إعادة شرحه، فالإظهارُ هو الأصلُ؛ لأنَّه لا سببَ له، وما لا يتوقفُ على سببٍ هو الأصلُ، ولا يُعَلَّلُ، وإنما تُعَلَّلُ بقيَّة الأحكامِ –الإدغام والإخفاء والإقلاب والإبدال وغير ذلك– فهذه الأحكام طارئة، وإنما سُنَّت من أجلِ علَّةٍ طارئة؛ فالإدغامُ مثلاً إنما سُنَّ من أجل التقارب والتجانس والتماثل ولتسهيل النطقِ، فهذه عِللُه[٥]، وإنما خرجَ عنِ الأصل –الإظهار– للعلل السابقة، فلو عُدِمَت رجعَ إلى الأصل وهو الإظهار.

فوجه الإظهار –للباء في الفاءِ– ظاهرٌ؛ لأنَّه الأصلُ.

الثانية: الباءُ أقوى من الفاءِ.

لا يتمُّ الإدغامُ بقسميه: الكبير والصغير، إلّا بسببٍ معيَّنٍ من أسباب الإدغامِ، وأشهرها: التَّماثلُ، والتقاربُ، والتَّجانسُ، ولا يكون الإدغامُ إلّا للخفَّةِ، وأصلُ الإدغَامِ أن يُدغَمَ الأضعفُ في الأقوى، ليصير في مثل قوته[٦].

فالحروف تنقسم إلى القوي والضعيف، وفي الحرف القويّ زيادة على غيره، فيقال: إنه أقوى من ذلك، وتلك الزيادة تكون بالإطباق والاستعلاء والصفير والاستطالة والتفشي والتكرار

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) البقرة: ١١٥.

(٣) البقرة: ٢٥٨.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٩٦.

(٥) والعلَّةُ في الإدغَامِ: طلبُ التَّخْفيفِ. ينظر: اللآلئ الفريدة: للفاسيّ (١/١٧٣)، والقواعد المقررة: للبقريّ ص: ١٩٦.

(٦) ينظر: التمهيد: لابن الجزري ص: ١١٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والغنة، ولا يُدْغَم الأقوى في الأضعف إلّا على قِلَّةٍ، وذلك لا يلزم من إبدال الحرف الأوَّل بحرف من جنس الثاني، فإذا كان الحرف الأوَّل أقوى، لزم من إبداله لو أبدل إذهاب قوته، والعربُ تأبى ذلك في فصيحِ كلامِها، وإذا كان الأوَّل أضعف، لزم من إبداله تقويته، وهو القانون المستعمل والقياس الجاري[١].

لذلك لا تُدغَمُ الباءُ المتحرِّكة في الفاءِ في نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، لأنّ الباء أقوى من الفاء، فالباء مجهورة، والفاء مهموسة، والمجهور أقوى من المهموس، والباء شديدة، والفاء رخوة، والشديد أقوى من الرخو.

والوجهُ في جواز إدغام الباءِ السَّاكنةِ في الفاءِ –وإن كانت الباءُ أقوى– أنَّ مخرج الباءِ من الشَّفتين، ومخرج الفاء من بطنِ الشَّفَة وأطراف الثنايا العليا، فاشتركا في الشَّفَةِ، وهما مشتركان أيضًا في الاستفالِ والانفتاحِ، وفي الفاء نفخٌ يُقَابلُ ما في الباء من الجهر والشِّدَّةِ أو يُقَاربُهما، فقد حصَلَ التَّكافؤُ والتَّقاربُ.

ووجهُ الإظهار ظاهرٌ؛ لأنَّه الأصلُ، ولأنَّ الباءَ أقوى من الفاءِ.

الثالثة: إدغامُ الباءِ المتحرّكة في الفاءِ، رواية شاذةٌ عن أبي عمرو.

المشهور عن أبي عمرو: إظهارُ الباءِ المتحرّكة في الفاءِ، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ورُوِيَ عنه في قراءةٍ شاذَّةٍ بالإدغَامِ[٢]، وهو روايةُ اليزيديّ عنه، وقرأه أبو حيَّان[٣] بالوجهين، فقد قال: (وَإِدْغَامُ الْبَاءِ مِنْ ﴿لَا رَيْبَ﴾، فِي فَاءِ ﴿فِيهِ﴾، مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ الْإِظْهَارُ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ. وَقَدْ قَرَأْتُهُ بِالْوَجْهَيْنِ عَلَى الْأُسْتَاذِ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ الطَّبَّاعِ بِالْأَنْدَلُسِ)[٤].

---

(١) ينظر: الدر النثير والعذب النمير: للمالقي (٢/ ٢٨).

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان: لابن غَلْبُون ص: ٩٠، والبحر المحيط في التفسير: لأبي حيَّان (١/ ٦٣).

(٣) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ)، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. من كتبه: (البحر المحيط) في تفسير القرآن، ينظر: طبقات المفسرين: للداوودي (٢/ ٢٨٧)، طبقات المفسرين: للأدنه وي (ص: ٢٧٨).

(٤) البحر المحيط في التفسير: لأبي حيَّان (١/ ٦٣).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الإظهارَ هو الأصلُ؛ لأنَّه لا سببَ له، فلا يُعَلَّلُ، وإنما تُعَلَّلُ بقيَّة الأحكامِ كالإدغام والإخفاء والإقلاب والإبدال وغير ذلك.
- وأنَّ الأصلَ ألّا يَتِمَّ الإدغامُ إلّا للتَّماثلُ، أو التقاربُ، أو التَّجانسُ.
- وأنَّ أصلَ الإدغَامِ أن يُدغَمَ الأضعفُ في الأقوى، ليصير في مثل قوته.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الواضحُ لا يحتاجُ إلى توضيحٍ. **الفنقلة (٤١)**

ممَّا ذُكِرَ من إدغَامِ حرفٍ في حرفٍ، قول الشاطبيّ[١]:

وَفِي ارْكَبْ هُدَى بَرِّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ كَمَا ضاَعَ جاَ يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهَّلَا

أي: أنَّ هشامًا وابن كثير وورشًا، أظهروا الثاء عند الذال في: ﴿يَلْهَث ذَّلِكَ﴾[٢]، وأن قالون له فيها الإظهار والإدغام. وقرأ الباقون وهم: أبو عمرو وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي بالإدغامِ قولاً واحدًا[٣].

و﴿يَلْهَث﴾ موضعان في الأعراف، في قوله تعالى: ﴿إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾[٤]، الخلاف في الثاني منهما، والأوَّلُ لا خلافَ في إظهارِ ثائِه، لذلك لَمْ يُقَيِّدِها النَّاظمُ، ولَمَّا كان النَّاظمُ قدْ بيَّنَ أنَّ الدَّال من هجاء ص في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[٥]، لا تُدغَمُ في الذال من: ﴿ذِكْرُ﴾[٦]، حينما قال[٧]:

وَحِرْمِيٌّ نَصْرٍ صَادَ مَرْيَمَ ....

أي: أنَّ (حِرْمِيّ نَصْرٍ) وهم: نافع وابن كثير وعاصم، أظهروا الدال عند الذال في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أول مريم[٨]، ناسَبَ أن يُذْكر ذلك بفنقلةٍ أثارَها أبو شامة فقالَ:

(فإن قلتَ: الثَّاءُ لا تُدغَمُ في الهمزةِ، فلهذا اغتُفِرَ أَمْرُهَا؟

قلتُ: والدَّالُ لا تُدْغَمُ في الواو، فهَلاّ اغتُفِرَ أَمْرُهَا؟)[٩].

اشتملت الفنقلة على مسألةٍ واحدةٍ، هي:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٨٤.

(٢) الأعراف: ١٧٦.

(٣) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٣٧.

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) مريم: ١.

(٦) مريم: ٢.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٨٢.

(٨) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٠.

(٩) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٠٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- **الخاصُّ مبيَّنٌ فلا يلحَقُه البيانُ**[١].

هذه قاعدةٌ فقهيَّةٌ، معناها: أنَّ اللفظَ الخاصَّ واضحٌ بنفسه و نادرًا يحتاج إلى توضيح أو بيان من غيره[٢] بخلاف العموم.

فإذا قلت: هذا كتابي. كان هذا لفظًا خاصًّا لا يحتاج إلى بيان، لا من حيث معنى – كتاب – ولا من حيثُ النِّسْبة.

وإذا قلت: رأيت اليوم رجلاً. فهذا كلام واضح لا يحتاج إلى تبيين ما هو الرجل؛ لأنَّ كلمة – رجل– لفظٌ خاصٌّ يفيدُ غير ما يفيده لفظ امرأة.

وقد وقَع الخِلافُ في: ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾، فمنهم مَن أدغَمَ، ومنهم مَن أظهرَ، ومنهم مَن له الوجهان.

والوجهُ في إدغَام الثاءِ في الذالِ: اشتراكُهما في المخرج –وهو طرف اللسان– وفي الانفتاح والاستفالِ، والذالُ أقوى منها، فإنَّها مجهورةٌ، والثاءُ مهموسة.

والوجهُ في الإظهارِ: أنَّه الأصلُ، وأنَّ أصلَ الثاءِ الحركة، وسكُونها عارضٌ، وأنَّها منفصلَةٌ من الذال؛ لكونهما من كلمتينِ.

فلَمَّا وقع الخِلافُ –في إدغام الثاء في الذال– بيَّن الحُكمَ، لكن لا حاجةَ أن يُبيَّنَ حكم الثاء عند الهمزة من: ﴿يَلْهَثْ أَوْ﴾؛ لأنَّه لا خلافَ في إظهارِ ثائِه، كما أنه لا حاجة لبيان حُكمِ الدَّالِ من هجاء ص في: ﴿صٓ﴾[٣]، لأنَّها لا تُدغَمُ في الواو من: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ﴾، فلذلك لا يُحْتَرز منها.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الواضحَ لا يحتاجُ إلى توضيحٍ.
- وأنَّ الوجهَ في الإظهارِ: أنَّه الأصلُ، وأنَّ أصلَ الحرفِ الحركةُ، وسكُونه عارضٌ.

---

(١) ينظر: قواعد الفقه: للبركتي ص: ١٧، وموسوعة القواعد الفقهية: لمحمد البورنو (٣/ ٢٥٩).

(٢) ينظر: كشف الأسرار شرح المنار: للنسفي (١ / ٢٨ – ٢٩).

(٣) ص: ١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثاني

فنقلات هاء الكناية

هاء الكناية: هي الهاء الزائدة على الكلمةِ الدالة على الواحد المذكر الغائب، وتسمى هاء الضمير، وهاء الصلة.

وتتصل هاءات الكناية بالاسم نحو: أهله، وبالفعل نحو: اجتباه، وبالحرف نحو: عليه.

والأصل فيها: البناء على الضم مثل (لهُ، منهُ)، إلّا أن يقع قبلها كسر مثل (بهِ)، أو ياء ساكنة مثل (عليه) فحينئذ تكسر، وقد روى حفص الضمَّ مراعاة للأصل وذلك تبعًا للرواية في: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾[١] بالكهف، ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾[٢] بالفتح مراعاة للأصل[٣].

والمقصود بالصلة: أنْ تُشبع حركة الهاء فتوصل الهاء بواو ممدودة مقدار حركتين إن كانت مضمومة، وبياء ممدودة مقدار حركتين إن كانت مكسورة، وهذا إذا لم يقع بعدها همزة قطعٍ فتكون حينئذ من أحكام المد المنفصل، (ووجه الصلة: أن الهاء حرف خفي فَقَوِيَ بالصلة بحرف من جنس حركته، -يقصد بالحرف: الواو أو الياء-، ولأن هاء الضمير اسم على حرف واحد، فناسب أن تَقْوَى)[٤].

أما وجه اختيار الواو والياء للصلة، فإنَّه لَمَّا (كانت المدة واوًا اتباعًا، وكسرت الهاء مع الكسرة، والياء مجانسة فصارت الصلة ياء لذلك، وفتحت للمؤنث فرقًا فصارت ألفًا)[٥].

---

(١) الكهف: ٦٣.

(٢) الفتح: ١٠.

(٣) ينظر: جامع البيان: للداني (٣/ ١٣١٣)، و إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٧١.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٠٥، بتصرف.

(٥) شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٣٥٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: صلة هاء الضمير. **الفنقلة (٤٢)**

خصَّص الشاطبي بابًا لأحكام هاء الكناية كسائر الأصول، ذكر فيه المواضع المختلف فيها بين القراء، فقال[١]:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلاَ

أخبر أنَّ القرَّاء كلَّهم لَمْ يصلوا هاء الضمير إذا وقعت قبل ساكن؛ لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين الساكنين، بل تبقى على حركتها ضمة كانت أو كسرة نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[٢].

ولا يرِدُ على هذا الإطلاق إلّا موضع واحد في رواية البزي؛ فإنَّه روى في سورة عبس: (عَنْهُو تَّلَهَّى) بالصلة وتشديد التاء بعدها، فقد وصل قبل ساكن في قراءته، وأما قنبل فوصل قبل متحرك وهذا كما أنه يصل ميم الجميع في قوله تعالى: (ولقدْ كُنتمو تَّمَنَّون)، "ظلتمو ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[٣]، على رواية تشديد التاء بعدها، ووجهه أن الجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللّغة ؛ لأن الأوَّل حرف مد والثاني مدغم، فهو من باب ﴿دَآبَّةٍ﴾[٤] [٥].

ولمَّا كان الأمر كذلك، استبقَ أبو شامة الأمرَ، وذكر فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلتَ: فلِمَ لا يوصل نحو: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ﴾[٦] فهو كذلك.

قلت: لأن الإدغام في ﴿ٱلَّذِينَ﴾متأصل لازم، بخلاف تلك المواضع، وقد سبق هذا الفرقُ في ترك صلة ميم الجمع قبل الساكن)[٧].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٥٨.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) الواقعة: ٦٥.

(٤) النور: ٤٥.

(٥) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٠٤، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٤٥.

(٦) النساء: ٨٣.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٠٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **دفع التوهم الطارئ عن المد في هاء الضمير.**

لهاء الضمير أحوال أربعة[١]:

الأولى: أن يقع بين ساكنين؛ نحو: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ﴾[٢].

الثانية: أن يقع بعد متحرك وقبل ساكن، نحو: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ﴾[٣].

ففي الحالتين وقعت الهاء قبل حرف ساكن، فلا توصل لجميع القراء، كما أشار في الشطر الأوَّل من البيت الأول:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ .....

وذلك لأنَّ الصلة في هاتين الحالتين تؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فَتبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة دون صلة، ولا يَرِد هذا الإطلاق إلّا حرف واحد في رواية البزي في تاءاته، في قوله: (عَنْهُو تَلَهَّى) فإنَّه يقرأ بصلة الهاء وتشديد التاء بعدها مع المد الطويل لالتقاء الساكنين، والجمع بين الساكنين في مثل هذا جائز فصيح من حيث اللّغة؛ لأنَّ الأوَّل حرف مد والثاني مدغم، فهو مثل: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾[٤].

الثالثة: أن يقع بين متحركين؛ نحو: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ﴾[٥].

وحُكمُه الصلة لجميع القراء بواو إذا كانت الهاء مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وهو ما أشار إليه في الشطر الثاني من البيت الأول:

..... وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلاَ

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزري (١/ ٤١٠-٤٢١)، واتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ٤٩-٥٣، والإرشادات الجلية: لمحمد سالم محيسن ص: ٢٤-٢٥.

(٢) المائدة: ٤٦.

(٣) النساء: ٨٣.

(٤) الحاقة: ١.

(٥) عبس: ٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الرابعة: أن يقع هاء الضمير بعد ساكن وقبل متحرك؛ نحو: ﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾[١].

ففي هذه الحالة اختص ابن كثير وحده من بين القراء، بوصل الهاء بواو أو بياء حسب حركتها في كلّ القرآن دون استثناء، والباقون بترك الصلة تخفيفا.

ثم في توجيه ترك الصلة في ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ﴾؛ لكون الإدغام فيه متأصلًا، لأنَّ (الَّذِي): اسمٌ مُبهَمٌ، وهو مَبْنِيٌّ معرِفة، ولا يتمُّ إلّا بِصلةٍ، وأَصله: لَذِي؛ فأُدْخِلَ عليه الأَلِفُ واللاَّم، قال: ولا يجوزُ أَن يُنْزَعا منه.

والأَلف واللاَّم في (الَّذي) زائدةٌ، وكذلك في التَّثنية والجَمْع، وإنَّما هُنَّ متعرِّفات بصِلاتِهِنَّ، وهُما لازِمتان لا يُمْكِنُ حَذْفُهُما، فرُبَّ زائدٍ يَلْزَمُ فلا يجوزُ حَذْفُهُ[٢].

كما يترك صلة ميم الجمع قبل الساكن، قال[٣]:

وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلٍ .....

أمر بضم ميم الجمع إذا وقعت قبل ساكن لكل القرَّاء بدون صلة، ولا يقع ذلك الساكن في القرآن إلّا بعد همزة الوصل فقال: (ضَمُّهَا) من غير صلة لكل القراء، ووجه الضم تحريكها للتخلصِ من التقاء الساكنين واختير ذلك؛ لأنَّه حركتها الأصلية فهي أولى من حركة عارضة ولم تمكن الصلة؛ لأن إثباتها يؤدي إلى حذفها لأجل ما بعدها من الساكن، وضمّها: فعل أمر، نحو: ﴿عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾[٤].

وكان يمكن إثبات الصلة في: ﴿وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ﴾[٥]؛ لأنَّ الساكن بعدها مدغم، وقد فعل ذلك البزي في: (عنهو تَّلهى)، (فظلتمو تَّفكهون)، إلّا أنَّ الفرق أنَّ إدغام أبي عمرو والبزي طارئ على حرف المدّ فلم يحذف له[٦]، وكذا إدغام ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿ٱلۡحَآقَّةُ﴾، فلم يحذف حرف المدّ خوفا من الإجحاف؛ باجتماع إدغام طارئ وحذف، وأمَّا إدغام اللام في ﴿ٱلَّذِينَ﴾ ونحوه

---

(١) النحل: ١٢١.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: لابن سِيدَه (١٠/ ١٠٨)، لسان العرب: لابن منظور (١٥/ ٢٤٦).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٣.

(٤) البقرة: ١٨٣.

(٥) التوبة: ٦١.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٥، سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فلأصل لازم وليس بطارئ على حرف المد؛ فإنَّه كذلك أبدًا سواءٌ أكان قبله حرف مد أم لم يكن، فحذف حرف المد للساكنين طردًا للقاعدة فلم يقرأ (منهمو الذين) كما لم يثبت حرف المد في مثل: ﴿ قَالُواْ ٱطَّيَّرۡنَا ﴾[١].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ هاءَ الكناية سمِّيت كذلك لأنَّها يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب نحو: بهِ ولهُ وعليه، وتسمى هاء الضمير أيضًا، والمراد بها الإيجاز والاختصار، وأصلها الضم.
- وأنَّ الألف واللاَّم في (الَّذي) زائدةٌ، وكذلك في التَّثنية والجَمْع، وإنَّما هُنَّ متعرِّفات بصلاتِهِنَّ، وهُما لازِمتان لا يُمْكِنُ حَذْفُهُما.
- وأنَّ الهاء إذا وقعت قبل حرف ساكن، فلا توصل لجميع القراء، وذلك لأن الصلة تؤدي إلى الجمع بين ساكنين، بل تبقى الهاء على حركتها ضمة كانت أو كسرة دون صلة.

(١) النمل: ٤٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: حكمُ هاءِ الضَّميرِ المُلحَق بالفعلِ المجزومِ. **الفنقلة (٤٣)**

لمَّا ذكر الشاطبي حكم هاء الضمير للقراء في سورة الزلزلة بقوله[١]:

..... وَالزِّلْزَالُ خَيْراً يَرَهْ بِهَا وَشَرًّا يَرَهْ حَرْفَيْهِ سَكِّنْ لِيَسْهُلَا

أمر بإسكان الهاء في الموضعين في قوله: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾[٢] و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾[٣] للمشار إليه باللام من قوله: (لِيَسْهُلَا) وهو هشام[٤]، ولمعرفة قراءة الباقين من القراء ذكر أبو شامة فنقلة في ذلك، فقال:

(فإن قلتَ: هذه المواضع الّتي نصَّ لبعض القراء على إسكانها من أين تعلم قراءة الباقين؟

قلتُ: قد سبق الإعلام بها في قوله: وما قبله التحريك للكل وصلًا، وهذه المواضع المسكَّنة كلها قبل هاءاتها متحركات، فكأنه قال: القراء كلهم على صلة الهاء إذا تحرك ما قبلها. واستثنى هؤلاء هذه المواضع فأسكنوها، والله أعلم)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الذي تحرك ما قبله من هاءات الضمير التي ليس بعدها ساكن، كلّ القرَّاء يَصِلُونَهَا.**

تبيَّن أحوال الهاء الأربعة في الفنقلة السابقة، وخلاصتها:

الأولى: أن تقع بعد متحرك وقبل ساكن.

الثانية: أن تقع بين ساكنين.

الثالثة: أن تقع بين متحركين.

الرابعة: أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٦٥.

(٢) الزلزلة: ٧.

(٣) الزلزلة: ٨.

(٤) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٤٧.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأن القرَّاء جميعهم لم يصلوا هاء الضمير إذا وقعت قبل ساكن، أي سواء كان قبلها متحرك أو ساكن، وإذا كان قبلها متحرك وبعدها متحرك؛ فإنَّها توصل لكل القراء بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، فلمَّا أمر بإسكان الهاء لهشام في الموضعين في قوله: ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾[١] و﴿شَرًّا يَرَهُ﴾[٢] بقوله:

... وَالزِّلْزَالُ خَيْراً يَرَهْ بِهَا وَشَرًّا يَرَهْ حَرْفَيْهِ سَكِّنْ لِيَسْهُلَا

عُلِمَ أن قراءة الباقين بضمّها وإشباعها وصلًا وبسكونها وقفًا[٣]، أما الضَّمُّ: فيؤخذ لهم من الشهرة ومن القواعد العامة القاضية بأن هاء الضمير تضمّ إذا وقعت بعد فتح، أو ضم، أو ألف، أو واو، وأمّا الإشباع: فيؤخذ من قوله:

..... وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلاَ

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الأصل في هاء الكناية: أنها تضم إذا وقعت بعد فتح، أو ضم، أو ألف، أو واو.
- وأنَّه إذا كان قبلها متحرِّك وبعدها متحرِّك؛ فإنَّها توصل لكل القرَّاء، بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة.

---

(١) الزلزلة: ٧.

(٢) الزلزلة: ٨.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١١٠، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٤٧، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٧١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الثالث

فنقلاتُ المدِّ والقصرِ

- **تعريف المد والقصر:**

المَدُّ في اللّغة : الجَذْب والمَطْلُ، مَدَّه يَمُدُّه مَدّاً[١].

وفي الاصطلاح: (إطالة الصوت بحرف من حروف المد، أو اللين)[٢].

أما القصر، فهو لغة: الحبس[٣].

وفي الاصطلاح: (إثبات حرف المد فقط، وحرف اللين وحده من غير زيادة عليهما)[٤].

والأصل في هذا الباب ما رواه البخاري في صحيحه عن قتادة[٥]، قال: سألت أنس بن مالك ﷺ عن قراءة النبي ﷺ فقال: ((كَانَ يَمُدُّ مَدًّا))[٦].

قال مكيُّ بن أبي طالب القيسيّ[٧]: (فهذا عمومًا في كلّ ممدود، وذكر الصوت دال على المد)[٨].

- **حروف المدّ:**

حروف المدّ ثلاثة هي:

---

(١) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (٣/٣٩٦)، والمعجم الوسيط: لمجمع اللغة العربية (٢/٨٥٨)، مادة: (مدد).

(٢) النشر: لابن الجزري (١/ ٣١٣)، وهداية القاري: للمرصفي (١/ ٢٦٦).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٥/ ٩٦)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: للحميري (٨/ ٥٥١٨)، مادة: (قَصَرَ).

(٤) النشر: لابن الجزري (١/ ٣١٣)، وهداية القاري: للمرصفي (١/ ٢٦٧).

(٥) قَتَادَة بن دعامة بن قَتَادَة السدُوسِي أَبُو الْخطاب الْبَصْرِيّ (٦٠-١١٧هـ)، ثقة، حافظ، روى عَن أنس وَسَعِيد بن الْمسيب وَابْن سِيرِين وغيرهم، ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٤/ ٨٥)، وطبقات الحفاظ: للسيوطي ص: ٥٤.

(٦) الجامع الصحيح المختصر: للبخاري، كتاب فضائل القرآن، باب مدِّ القراءة (٦/ ١٩٥)، الحديث رقم: ٥٠٤٥.

(٧) أبو محمد مكي بن أبي طالب واسم أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسي، المغربي، القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، العلامة، المقرئ، له مؤلفات كثيرة، توفي سنة (٤٣٧ هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ٢٢٠، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ٣٠٩).

(٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع: لمكيّ بن أبي طالب (١/٥٧).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

١. الألف الساكنة، نحو: (قَال).
٢. الواو الساكنة المضموم ما قبلها، نحو: (يَقُولُ).
٣. الياء الساكنة المكسور ما قبلها، نحو: (قِيلَ).

ويجمع الكل بالشروط المذكورة قوله تعالى: ﴿نُوحِيهَا﴾[١]، قال العلماء: وإنما خصت هذه الحروف بالمد دون غيرها لأنَّها أنفاس قائمة بهواء الفم، وحركاتها في غيرها فلذا قبلت الزيادة بخلاف غيرها فإنَّ لها حيزاً محققاً وحركاتها في نفسها فلم تقبل الزيادة[٢].

- **حرفا اللين:**

أما حرفا اللين[٣] فهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلها[٤]، ومثالها: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾[٥]، ﴿خَوْفٍ﴾[٦].

---

(١) هود: ٤٩.
(٢) أحكام قراءة القرآن الكريم: للحصري ص: ٢٠٨.
(٣) يقال لهما حرفا اللين لخروجهما بلين وعدم كلفة على اللسان، ولما فيهما من اللين الذي يشبه المد، أي: امتداد الصوت بهما يسيراً بدون تكلف.
(٤) ينظر: المنح الفكرية: لعلي القاري ص: ٢٢٠.
(٥) قريش: ٣.
(٦) قريش: ٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: اجتماعُ سببينِ من أسبابِ المدِّ. الفنقلة (٤٤)

المدُّ قسمان:

الأول: المد الطبيعي أو الأصلي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد إلّا به.

والثاني: المد الفرعي، ويتوقف وجوده على سبب من همزٍ أو سكون[١].

وقد يجتمع في الكلمة الواحدة أكثر من سبب للمد مثل كلمة: (إِسْرَائِيل)، ففيها حرفا مدٍّ: الألف قبل الهمزة، والياء بعدها، فمد الألف من باب المتصل، ومد الياء من هذا النوع المختص لورش، وأكثر ما تجيء كلمة إسرائيل بعد كلمة: (بني)، فيجتمع ثلاث مداتٍ: مدُّ يابني من المنفصل، وفي إسرائيل مدَّتان، ومع طول الكلمة وكثرة دورها، استثنى مدُّ الياء تخفيفًا فترك.

وهذه الكلمة –(إِسْرَائِيل)– من المستثنيات، فلا يلحق حكمها غيرها من الكلمات، ولتوضيح ذلك أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ﴾[٢]، فيه أيضًا ثلاث مدّات، فمدّ الألف قبل الهمزة من المتصل، ومدّ الواو لهمزة ﴿أَبَاهُمۡ﴾من المنفصل، ومدّها للهمزة قبلها من النوع المختص لورش.

قلتُ: مدّها لمَا بعدها وما قبلها متَّحد فتدخلا، فلم يبق إلّا مدتان)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **قاعدة أقوى السببين.**

تتفاوت مراتب المدود قوة وضعفاً، وذلك تبعاً لتفاوت أسبابها. فالمدود ليست بدرجة واحدة؛ بل منها القوي والضعيف، ويعرف ذلك من مقدار المد وعدد الحركات فيه، فأقواها اللازم؛ لأنَّه يمدّ ست حركات، ويليه المتصل الذي يمدّ ثلاث حركاتٍ أو أربعاً أو خمساً أو ستاً، ثم البدل

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزري (٣١٣/١)، ونهاية القول المفيد: لمحمد الجريسي ص: ١٣٠.

(٢) يوسف: ١٦.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١١٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستاً، فالمقادير في المدّ للقرَّاء العشرة، وهذه قاعدة في الترتيب لا بدَّ من الانتباه إليها[١]، وقد جمعها السَّمنُّودي[٢] بقوله[٣]:

أقْـــوَى المـــــدودِ لازِمٌ فَمـــــا اتَّصَـــــل فَعَـــارِضٌ فَـــذُو انفِصـــالٍ فَبَـــدَلْ

ويترتب عليها ما يأتي:

أولاً: إذا اجتمع سببَا مدٍّ في حرف واحد، فلا يخلو من أنْ يكون أحدهما ضعيفًا والآخر قويًّا، فعندئذٍ يُعمل بالسبب الأقوى ويُلغى الضعيف مثل: ﴿ءَآمِّينَ﴾[٤]، اجتمع في الألف مدّ البدل مع اللازم فيعمل باللازم، وفي: ﴿بُـرَءَٰٓؤُاْ﴾[٥] اجتمع في الألف متصلٌ وبدلٌ، فيُعمل بالأقوى وهو المتصل، وفي: ﴿وَجَـآءُوٓ أَبَـاهُمۡ﴾ اجتمع المنفصل والبدل لورش أثناء الوصل، فيعمل بالأقوى وهو المنفصل، أما حال الوقف على: ﴿وَجَـآءُوٓ﴾ فله فيها ثلاثة البدل بسبب تقدم الهمز على حرف المدِّ.

---

(١) ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم: للحصري ص: ٢٢٨، ونهاية القول المفيد: لمحمد الجريسي ص: ١٣٦، وهداية القاري: للمرصفي ص: ٣٥٢.

(٢) إبراهيم بن علي بن علي شحاتة السمنودي الشافعي المصري. ولد بمدينة سمنود –محافظة الغربية– بمصر، عام ١٣٣٣ هـ، ومن شيوخه: محمد أبو حلاوة، ختم عليه القرآن خمس مرات، ومن مؤلفاته: التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرآنية وغيرها، وممن قرأ عليه: عبد الفتاح المرصفي، صاحب كتاب: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، وتوفي عام ١٤٢٩هـ، عن عمر ناهز ٩٦عاما. ينظر: رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن، تحقيق: سعيد يوسف السمنودي، ص: ٧–١٢.

(٣) التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرءانية: للسمنودي، البيت رقم:١٤١.

(٤) المائدة: ٢.

(٥) الممتحنة: ٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثانيًا: إذا اجتمع مدَّان من نوع واحد في آية واحدة، كمنفصلين نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾[١]، أو متصلين نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾[٢] فيجب التسوية بينهما، لأن التسوية في ذلك من جمال التجويد.

قال ابن الجزري[٣]:

..... واللفظُ في نظيرِهِ كمثلِهِ

ثالثًا: إذا اجتمع مدَّان أحدهما متصل والآخر منفصل، بصرف النظر عن تقدم أحدهما على الآخر ولم تكن همزة المتصل متطرفة نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِـُٔهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾[٤] جاز فيه وجهان:

فإنْ مُدَّ الأوَّل أربع حركات مُدَّ الثاني أربع حركات، وإنْ مُدَّ الأوَّل خمس حركات مُدَّ الثاني خمس حركات.

رابعًا: إذا اجتمع مع المتصل متصل آخر همزته متطرفة ووقف عليه، نحو: ﴿فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[٥] جاز فيه أربعة أوجه[٦]:

الأوَّل والثاني: إذا مُدَّ المتصل الأوَّل أربع حركات، جاز في المتصل متطرف الهزة أربع حركات أو ستاً.

والثالث والرابع: إذا مُدَّ المتصل الأوَّل خمس حركات، جاز في المتصل متطرف الهزة خمس حركات أو ستاً.

---

(١) يس: ٨٢.

(٢) البقرة: ٢٢.

(٣) المقدمة الجزرية، البيت رقم: ١١.

(٤) البقرة: ٣٣.

(٥) البقرة: ٢٨٤.

(٦) هذه الأوجه حال الوقف بالسكون المحض دون التعرض لأوجه الوقف بالروم أو الإشمام.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

خامسًا: إذا اجتمع مَدٌّ منفصل همزته متطرفة موقوف عليه نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[١] فتجوز الأوجه الأربعة السابقة، أي: إذا مُدَّ المنفصل أربع حركات جاز في المتصل الموقوف عليه أن يمد أربع حركات أو ستاً، وإذا مُدَّ المنفصل خمس حركات جاز في المنفصل متطرف الهمزة عليه أن يمد خمس حركات أو ستاً.

سادسًا: إذا اجتمع المد المنفصل مع المد العارض للسكون نحو: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾[٢] جاز فيه ستةُ أوجه حال الوقف: إذا مُدَّ المنفصل أربع حركات أو خمس حركات جاز في العارض للسكون ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والإشباع، فيكون مجموع الأوجه الجائزة ستةُ أوجه.

سابعًا: إذا اجتمع اللين مع العارض للسكون فلا بُدَّ من أن يتقدَّم أحدهما على الآخر، ولا بُدَّ من أن يساوي القوي الضعيف أو يعلو عليه في المدّ، فإن اجتمع اللين مع العارض للسكون وتقدَّم عليه ووقف عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، فقيه ستة

الأوَّل والثاني والثالث: القصر في اللين العارض حركتان، وعليه في العارض للسكون ثلاثة أوجه: القصر أو التوسط أو الإشباع.

والرابع والخامس: التوسط في اللين أربع حركات، وعليه يكون في العارض للسكون التوسط أو الإشباع.

والسادس: الإشباع في اللين ست حركات، وعليه يكون في العارض للسكون الإشباع فقط.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ أقوى المدود هو المدُّ اللازم، ثم المتصل، ثم العارض، ثم المنفصل، ثم البدل، ويشارك فى قوة المد عدد الحركات فما كانت حركاته أكثر يؤخذ به، ولو كان ضعيفاً.

---

(١) البقرة: ٨٥.

(٢) الواقعة: ٧٥.

(٣) البقرة: ٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- إذا اجتمع سببان للمد على حرف مَدٍّ واحدٍ، أحدهما قويّ والآخر ضعيف، عُمل بالقوي وألغي الضعيف، وهذه تسمى: قاعدة أقوى السببين، وإلى هذا يشير السمنودي بقوله[١]:

وسَـــــببا مَـــــدٍّ إذا مـــــا وُجِـــــدا فـــــإن أقـــــوى الســـــببين انفـــــرَدَا

(١) التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرءانية: للسمنودي، البيت رقم: ١٤٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: حكمُ حرفَيْ اللين إذا اجتمعَا مع الهَمْزِ أو السُّكُونِ. **الفنقلة (٤٥)**

حرفا اللين هما: الياء والواو الساكنتان المفتوح ما قبلها. مثل: ﴿ٱلْبَيْتِ﴾[١]، ﴿خَوْفٍ﴾[٢].

وينقسم اللين إلى نوعين، هما: لين غير مهموز مثل: ﴿خَوْفٍ﴾، ولين مهموز مثل: ﴿شَيْءٍ﴾[٣].

واللين المهموز للقرَّاء فيه ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد وقفًا فقط، ولا شيء لهم وصلًا، عدا ورش فله وجهان فقط: التوسط والطول وصلًا ووقفًا. قال الشاطبي في منظومته عند ذكره لِلّين[٤]:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ بِكِلْمَةِ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلَا

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أُعْمِلَا

وقوله: (بطول وقصر) يقصد به المد المشبع والتوسط[٥]، فالمراد بقوله: (وقصر): التوسط، وعبر عنه بالقصر، أي: أقصر هذا الطول فتكون المرتبة التي بعدها وهي التوسط. ولما كان المراد بالقصر هو التوسط نبَّه أبو شامة عليه بفنقلة فقال:

(فإن قلت: كيف عبر النَّاظم -رحمه الله- عن المد المتوسط بلفظ القصر؟ وهلا كان المفهوم منه عدم المد مطلقًا، كما استعمله بهذا المعنى في قوله فيما تقدم: فإن ينفصل فالقصر[٦]، وقوله: وفي نحو طه القصر[٧]؟

---

(١) قريش: ٣.

(٢) قريش: ٤.

(٣) البقرة: ١٠٦.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ١٧٩-١٨٠.

(٥) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦١، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٢.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٦٩.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٧٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلت: كأنه قال بمدٍّ طويل ومدٍّ قصير. ووجْهُ التعبير عنه بالتوسط أنه مذهب بين مذهبَيْنِ؛ الإفراط في المدِّ وعدمه الذي هو لسائر القرَّاء)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **التوسطُ: مذهبٌ بين مذهبين هما: الطول والقصر.**

أن حرفي اللين وهما الياء والواو الساكنتان المفتوح ما قبلهما، ينقسمان إلى نوعين: لين مهموز مثل: ﴿شَيْءٍ﴾، ولين غير مهموز مثل: ﴿خَوْفٍ﴾.

وعند ذكر اللين المهموز قال الشاطبي:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكِلْمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلَا

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ ... .

أي: أنَّ حرفي اللين إذا وقع أحدهما بين فتح وهمزة في كلمة واحدة ففي كلّ منهما وجهان حسنان جيدان لورشٍ وهما: الطول والتوسط في حالي وصله ووقفه، سواء أكانت الياء والواو في وسط الكلمة نحو: ﴿شَيْـًٔا﴾[٢]، أم كانتا في آخرها نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[٣].

فالمراد بقوله: (وقصر) التوسط، وعبر عنه بالقصر بالنسبة إلى الإشباع المعبر عنه بالطول، وأشار الناظم إلى هذا المراد بقوله: (بطول)، أي بتطويل المد، والقصر عدم تطويل المد مع بقاء أصل المد، فكأنَّه قال: بمد طويل ومد قصير، ولو أنه أراد بالقصر معناه الشائع وهو المقدر بحركتين لقال: (بمد وقصر)، فوجه الإشباع جعله كالمتصل، ووجه التوسط حطه

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٢٤.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) البقرة: ١٠٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عن تلك الرتبة قليلًا؛ لضعفه عن ذلك بانفتاح ما قبله، وقد بين ذلك الحَصْرِيُّ[١] في قصيدته فقال[٢]:

وفي مدِّ عينٍ ثم (شيءٍ) و(سَوءةٍ) خلافٌ جرى بين الأئمةِ في مِصْرِ
فقالَ أناسٌ مدُّه متوسطٌ وقالَ أناسٌ مفرطٌ وبه أُقْرِي

وعند وقوع حرفي اللين في كلمة والهمز في كلمة أخرى نحو: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ﴾[٣]، فمذهب ورش فيه نقل حركة الهمز إلى حرف اللين مع حذف الهمز.

ثم انتقل إلى القسم الثاني: وهو ما يقع فيه المد مجاورًا للسكون فقال:

..... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أُعْمِلَا

أي: أعمل الوجهان المذكوران للقرَّاء كلِّهم وهما: الطول، والتوسط المعبر عنه بالقصر، ثم حكى عنهم وجهًا ثالثًا فقال[٤]:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرْشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لا هَمْزَ مُدْخَلَا

وبتصريحه بسقوط المد في هذا الوجه الثالث، يُعلم أن المراد من القصر المذكور: التوسط.

ثم أخبر أنَّ ورشًا يوافقهم في الأوجه الثلاثة فيما لم يكن آخره همزًا، فأما ما كان آخره همزًا فإنَّه لا يوافقهم في سقوط المد فيه.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- هناك رموز ومصطلحات في المنظومة الشاطبية، لا يعرفها إلّا من أتقن منهج الشاطبي وعرف مصطلحه.
- أن حرف اللين إذا وقع قبل الساكن العارض في الوقف، فلا يخلو الساكن من أن

---

(١) أبو الحسن علي بن عبد الغني، الفهري، القيرواني، الحصري، (٤١٥ – ٤٨٨ هـ)، المقرئ، الضرير، من كبار الشعراء، وله تصانيف في القراءات. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٣٣١)، وسير أعلام النبلاء: للذهبي (٣٧/ ٢٢).

(٢) القصيد الحَصْرِيَّة: لأبي الحسن الحَصْرِيّ، البيتان رقم: ٥٨-٥٩.

(٣) آل عمران: ١١٠.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٨١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يكون همزًا أو غيره، فإن كان همزًا، فلورش فيه وجهان: الطول والتوسط وصلًا ووقفًا، ولغيره فيه ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر، ولا شيء للغير عند الوصل. وأما ما لا همز في آخره، فلورش وغيره الأوجه الثلاثة وقفًا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: اجتماعُ اللينِ المهموزِ مع البدل. الفنقلة (٤٦)

مدُّ البدل: أن يتقدم الهمز على حرف المد في كلمة واحدة[١] نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾[٢]، وقد ذكر الشاطبي حكم حرف المد الواقع بعد الهمز فقال[٣]:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ ... فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلَا ... ءِآلِهَةً آتى لِلاِيْمَانِ مُثِّلَا

سِوى يَاءِ إِسْرَاءِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ ... صَحِيحٍ كَقُرْآنٍ وَمَسْئُولاً اسْأَلَا

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيتِ ... وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ .....

مذاهب القرَّاء فيه: لورش القصر والتوسط والطول، والباقون: القصر.

وهناك مستثنيات ليس فيها لورش إلّا القصر وهي: ثلاثةُ أصولٍ وكلمتان.

- فالأصولُ الثلاثةُ هي:

١- أن يقع قبل الهمزِ ساكنٌ صحيحٌ في كلمة واحدة، نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾[٤].

٢- أن يكون حرف المد الواقع بعد الهمز مبدلاً من التنوين حالة الوقف نحو: ﴿دُعَآءَ وَنِدَآءً﴾[٥].

٣- أن يقع حرف المد بعد همزة وصل حالة الابتداء نحو: ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾[٦].

- وأما الكلمتان فهما:

---

(١) ينظر: معجم علوم القرآن: لإبراهيم الجرمي ص: ٢٥١، ومختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: لإبراهيم الدوسري ص: ١٠٧.

(٢) البقرة: ٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ١٧١-١٧٤.

(٤) يونس: ٦١.

(٥) البقرة: ١٧١.

(٦) البقرة: ٢٨٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

١- ﴿يُؤَاخِذُ﴾[١] كيف وقعت في جميع القرآن.

٢- ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾[٢] في جميع القرآن الكريم.

ومدّ اللين: هو المدّ الموجود في الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما[٣]، نحو: ﴿بَيْتِ﴾[٤]، قال الشاطبي[٥]:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ ... بِكِلْمَةٍ أَوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلَا

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ ... وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أُعْمِلَا

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرْشُهُمْ ... يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لا هَمْزَ مُدْخَلَا

ولمد اللين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يقع بعد حرف اللين همز متطرف نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[٦].

وحكمه لورش: التوسط والطول وصلًا ووقفًا، والباقون: بالقصر وصلا، وثلاثة أوجه وقفًا.

الحالة الثانية: أن يقع بعد حرف اللّين همز متوسط نحو: ﴿شَيْـًٔا﴾[٧].

وحكمه لورش: التوسط والطول وصلاً ووقفاً، والباقون: القصر وصلاً ووقفًا.

واستثني من هذه الحالة لورش ثلاث كلمات هي:

١- ﴿مَوْبِلًا﴾[٨].

---

(١) النحل: ٦١.

(٢) البقرة: ٤٠.

(٣) ينظر: النشر: لابن الجزري (١/ ٣٤٩).

(٤) آل عمران: ٩٦.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ١٧٩-١٨١.

(٦) البقرة: ٢٠.

(٧) البقرة: ٤٨.

(٨) الكهف: ٥٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

٢- ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾[١].

٣- (سوءات) حيث وردت في القرآن.

الحالة الثالثة: أن يقع بعد حرف اللين حرف غير الهمز، نحو: ﴿بَيْتِ﴾[٢].

ولم يختلف القراء في حكم هذه الحالة؛ إذ اتفقوا على القصر وصلاً، واتفقوا على جواز المد بالطول والتوسط والقصر وقفاً، وهذا الحكم للقراء السبعة بما فيهم ورش.

وقد ذكر الشاطبي كلمتين اجتمع فيها صورة مد اللين ومد البدل فقال[٣]:

وَفِي وَاوِ سَوْآتٍ خِلاَفٌ لِوَرْشِهِمْ وَعَنْ كُلِ الْمَوْءُودَةُ اقْصُرْ وَمَوْئِلَا

اختلف عن ورش في واو (سَوْءَات)، فمن الرواة عنه من استثناها من اللين فلم يجر فيها توسطا ولا مدّا، ومنهم من لم يستثنها، فأجرى فيها المد المشبع والتوسط، فحينئذ يكون لورش فيها ثلاثة أوجه: القصر كغيره من القراء، والتوسط، والطول.

وله في البدل الواقع بعد الساكن في (سَوْءَات): القصر والتوسط والمد، وهذا ليس من أصل ورش بل من المستثنيات، فناسب أن يذكر ذلك في فنقلة ذكرها أبو شامة فقال:

(فإن قلت: كيف يمدّ ما بعد الهمزة في (سَوْءَات)، وقبل الهمز ساكن، وليس من أصل ورش مدّ ذلك كما تقدم؟

قلت: لأن الواو حرف علة والمانع هو الساكن الصحيح، على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظًا فهي متحركة تقديرًا، فلُوحِظَ الأصلُ في ترك مدِّها في نفسها وفي مدِّ ما بعد الهمزة، فالعلَّة واحدةٌ والحكمُ مختلفٌ فيهما)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: (سَوْءَات) من مستثنيات اللين المهموز لورش.

---

(١) التكوير: ٨.

(٢) آل عمران: ٩٦.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٨٢.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٢٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اختلف عن ورش في واو (سَوْءَات) وما تصرف منها نحو: ﴿سَوْءَاتُهُمَا﴾[١]، ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾[٢]، فمن الرواة عنه من استثناها من اللين فلم يجر فيها توسطا ولا مدّا بل أجراها مجرى: ﴿قَوْلًا﴾[٣]، ومنهم من لم يستثنها بل ألحقها بـ: ﴿سَوْءَةَ﴾[٤] فأجرى فيها المد المشبع والتوسط، فحينئذ يكون لورش فيها ثلاثة أوجه: القصر كغيره من القراء، والتوسط، والطول، فحاصله أن في الواو ثلاثة أوجه وفي الألف ثلاثة أوجه وإن ضربت الثلاثة في مثلها صارت تسعة أوجه لورش[٥].

ولكن المحققين من علماء القراءات على أن هذه الواو لا مد فيها لورش أصلًا؛ لأنَّ رواة مد اللين عن ورش أجمعوا على استثناء هذه الواو، فحينئذ يكون الخلاف فيها دائرًا بين القصر والتوسط، وعلى القصر يكون له في البدل الذي بعدها: القصر والتوسط والمد، وعلى التوسط لا يكون له في البدل إلّا التوسط. فليس لورش فيها إلّا هذه الأوجه الأربعة: قصر الواو مع تثليث البدل، وتوسط الواو والبدل، هذا ما ذهب إليه المحققون وعليه العمل[٦].

الثانية: الأصل في واو (سَوْءَات) أنها متحركة سكنت تخفيفًا.

اجتمع في: (سَوْءَات) صورة مد اللين ومد البدل.

أما مد اللين: فقد اختلفوا في هذه الكلمة عن ورش كما ذكره الشاطبي، بعضهم قال فيه ما سبق، وبعضهم استثناها في سقوط المد، فإن قلنا بالمد كان على الوجهين في طُوله وتوسّطه على الأصل، وبعضهم استثنوا الطول فيكون له فيها التوسط والقصر فقط، قال الإمام ابن الجزري: (لا أعلم أحدًا روى الإشباع في هذا الباب إلّا وهو يَستثنِي واو (سَوْءَات))[٧].

---

(١) طه: ١٢١.

(٢) الأعراف: ٢٦.

(٣) البقرة: ٥٩.

(٤) المائدة: ٣١.

(٥) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦٢.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: للبنا الدمياطي ص: ٦٠، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٣.

(٧) النشر: لابن الجزري (١/ ٣٤٧).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأمَّا مد البدل في: (سَوْءَات) فهو على أصله، همزة بعدها حرف مد، وهو صورة مد البدل فله فيه ثلاثة أوجه، وإن كان قبل الهمزة ساكن –وهو من مستثنيات ورش فليس فيه لورش إلّا القصر–، لكن الساكن هو: (الواو) وهو حرف علّة، والمانع هو السّاكن الصحيح[١].

ولهذا ألغز الحَصْرِيُّ هذه الكلمة في أبيات له فقال[٢]:

سَأَلْتُكُمُ يَا مُقْرِئِي الْغَرْبِ كُلِّهِ ... وَمَا لِسُؤَالِ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ

بِحَرْفَينِ مَدُّوا ذَا، وَمَا الْمَدُّ أَصْلَه ... وَذَا لَمْ يَمُدُّوهُ، وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ

وَقَدْ جُمِعَا فِي كِلْمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ ... عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ مِثْلِكُمْ تَبْدُو

وهذا نثر لباب سؤال الحَصْرِيّ:

حرفان: مدُّوا أحدهما، والأصل عدم مَدِّهِ، ولم يمدُّوا الآخر، والأصل مدُّه، وهذان الحرفان جُمِعَا في كلمةٍ واضحةٍ، فما هي؟!

قال السخاوي مفسرًا لُغزه: (الحرف الذي مُدَّ ولا أصل له في المدِّ في قوله الألفُ، والذي لم يُمَدّ ومن أصله المدُّ الواوُ، وأشار إلى ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾، بقوله: (على بعضكم تخفى ومن مثلكم تبدو))[٣].

فالكلمة المعنية هي كلمة: (سَوْءَات) في رواية ورش، فالواو لم تُمَدَّ، وأصلها المَدُّ، والألفُ مُدَّتْ، وأصلها لم يُمَدَّ.

وسرُّ الإجابة في الواو: فهي متحركة أصلاً، لأن ما وزنه (فَعْلَة) بسكون العين يجمع على (فَعَلات) بفتحها، نحو: جَفْنَة وجَفَنَات، فإن كان عين الكلمة واوًا أو ياءً جمعت على (فَعْلات) نحو: (جَوْزَات) و(بَيْضَات)، وإنما سكنتا هاهنا لأنَّهما إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً، وهذيل تجمع ذلك: جَوَزات وبَيَضات، كالصحيح[٤].

---

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٢٥.

(٢) ينظر: فتح الوصيد: للسخاوي (٢/٢٨٦)، شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٣٩٦)، وقراءة نافع عند المغاربة: للدكتور عبد الهادي حميتو (٢/٣٨)، ومقدمة القصيدة الحصرية ٢.

(٣) فتح الوصيد: للسخاوي (٢/٢٨٦).

(٤) ينظر: الأصول في النحو: لابن السراج (٢/ ٤٣٩)، وشرح شافية ابن الحاجب: لركن الدين الاستراباذي (١/ ٤٣٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهنا: سَوْءَة وسَوَءَات، وهي لغة هذيل، فلاحظ الحَصْرِيُّ الأصلَ في ترك مدّ الواو في نفسها، وفي مدِّ الألفِ التي بعد الهمزة المفتوحة (البدل)، فالعلة واحدة، والحكم فيهما مختلف؛ ولكن عند التحقيق لا يبدو ورود سؤال الحَصْرِيّ في الألف؛ لأن الساكن الذي قبل الهمزة مُعتلّ، وهذا لا يمنع مدَّ الألف في البدل، وإنما الذي يمنع مدّها هو وقوع الساكن الصحيح قبل الهمزة مثل: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾[١].

ثم هذا السؤال لا يأتي إلّا على رأي من يرى القصر في واو (سَوْءَات) فقط؛ كالحَصْرِيّ إذ صرَّح بهذا في قصيدته في قراءة الإمام نافع إذ قال[٢]:

وخالفَ في (الموءودةِ) الأصلَ عندهم وفي واوِ (سَوءاتٍ) وفي (مَوْئلاً) فَادْرِ

وأما على التحقيق فالقصر والتوسط كلاهما سائغ في هذه الكلمة[٣].

وعلى هذا ينتقض لغز الحَصْرِيّ من أساسه، تغمد الله الإمام الحصري برحمته وأسكننا وإياه فسيح جناته، آمين.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ المُجمَعُ عليه الآن أنَّ في (سَوْءَاتٍ) لورش أربعة أوجه هي: قصر الواو مع تثليث البدل، وتوسط الواو والبدل.
- وأنَّه قد يُلاحظ الأصل في الحكم، كما في ترك مدِّ الواو في نفسها، وفي مدِّ ما بعد الهمزة فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما.

---

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) القصيدة الحصرية: لأبي الحسن لحصري، البيت رقم: ٦٠.

(٣) ينظر: النشر: لابن الجزري (٣٤٧/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الرابع

فنقلاتُ أحكامِ الهمزِ

المطلب الأول: فنقلتَا الهمزتينِ من كلمةٍ

المطلب الثاني: فنقلاتُ الهمزتينِ من كلمتينِ

المطلب الثالث: فنقلةُ الهمزِ المفردِ

المطلب الرابع: فنقلتَا نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكِن قبلها

المطلب الخامس: فنقلاتُ وقفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فنقلتَا الهمزتين من كلمة

بابُ الهمزتين من كلمةٍ أحدُ الأبواب المتعلقة بالهمزة في الأصول في علم القرَاءات، وهي تأتي في القرآن على ثلاثة أنواع:

١. مفتوحة بعد فتح.

٢. مكسورة بعد فتح.

٣. مضمومة بعد فتح.

فأما الهمزة الأولى فهي مفتوحة عند الجميع ولا خلاف فيها، وأما الثانية فالخلاف فيها دائر بين التحقيق، والتسهيل، والإدخال وعدمه(١).

أمَّا التحقيق فهو لغة: مصدر حققت الشيء تحقيقًا، إذا ثبَتَ وبلغَ يقينه(٢).

واصطلاحًا: عبارة عن النطق بالهمزة خارجة من مخرجها الذي هو أقصى الحلق كاملة في صفاتها، وهو لغة هذيل وعامة تميم(٣).

أمَّا التسهيل فهو لغة: مصدر سهَّل يُسَهِّلُ: أي خفَّف، وسهل الأمر يسهل سهولة(٤).

والتسهيل عند المتقدمين أربعة أضرب: النقل والإبدال والحذف وبَيْنَ بَيْن(٥).

وعند المتأخرين: عبارة عن النطق بالهمزة بين الهمزة وحرف مد، أي: جعل حرف مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المد المجانس لحركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة

---

(١) ينظر: التيسير: للداني ص: ٧٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٤، والهمزة في اللغة العربية: لدرويش محمود جويدي ص: ٣٠-٣١.

(٢) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١٠/ ٤٩)، مادة: (حقق).

(٣) ينظر: شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٤٢٠)، الإضاءة في بيان أصول القرَّاءة: للضباع ص ٢٨.

(٤) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (٣٤٩/١١)(سهل).

(٥) ينظر: الكتاب: لسيبويه (٣/ ٥٤١)، والمقتبس من اللهجات العربية والقرآنية: لمحمد سالم محيسن ص ٨٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية[١].

(١) ينظر: الاضاءة فى بيان اصول القرَّاءة: للضباع ص: ١٦، كيف تقرأ القرآن الكريم: للمختار المقروش ص: ٦١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: مذهبُ هشامٍ في الهمزتين من كلمة. **الفنقلة (٤٧)**

الهمزتان في هذا الباب على ثلاثة أنواع: مفتوحتان، أو مفتوحة بعدها مكسورة، أو مضمومة. فالهمزة الأولى لا تكون إلّا مفتوحة، واختلف القرَّاء في الهمزة الثانية فمنهم من حققها، ومنهم من سهَّلها، ومنهم من أبدلها، ومنهم من أدخل بينهما ألفًا[١].

وذكر الشاطبي مذهب القرَّاء في هذا القسم فقال[٢]:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

وَفي سَبْعَةٍ لاَ خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمٍ ... وَفي حَرْفَيِ الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا الْعُلا

أَئِنَّكَ آئِفْكاً مَعًا فَوْقَ صَادِهَا ... وَفي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالخُلْفِ سُهِّلا

والمراد بالمدِّ هنا: إدخال ألف بين الهمزتين، وهذه الألف تسمّى ألف الفصل؛ لأنَّها تفصل بين الهمزتين ومقدارها حركتان. والمراد بالفتح والكسر: الهمزة المفتوحة والمكسورة؛ يعني: أن إدخال ألف قبل الهمزة المفتوحة وقبل الهمزة المكسورة قراءة المشار إليهم بالحاء، والباء، واللام، في قوله: (حُجَّةٌ بِهَا لُذْ)، وهم: أبو عمرو، وقالون، وهشام. وقوله: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا) معناه: أن في الإدخال قبل الهمزة المكسورة خلافًا لهشام، فروي عنه الإدخال وتركه[٣].

وقوله: (وَفي سَبْعَةٍ ... إلخ) معناه: أنه لا خلاف عن هشام في الإدخال بين الهمزتين في سبعة مواضع، الموضع الأول: في مريم وهو: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ﴾[٤]، والثاني والثالث: في الأعراف: (أَإِنَّكُمْ)[٥]، (أَإِنَّ لَنا لَأَجْراً)[٦]، والرابع: في الشعراء: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[٧]، والخامس:

---

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٢٩، سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ١٩٦-١٩٨.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٨.

(٤) مريم: ٦٦.

(٥) الأعراف: ٨١.

(٦) الأعراف: ١١٣.

(٧) الشعراء: ٤١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ﴾[١]، والسادس: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً﴾[٢]، وكُلّاهما في الصافات، وهي السورة فوق سورة ص والسابع: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾[٣] في فصلت. وقوله: (وَبِالخُلْفِ سُهِّلا) يعني: ورد عن هشام في حرف فصلت وجهان: التسهيل والتحقيق وليس لهشام تسهيل في الهمزة المكسورة إلّا في هذا الموضع[٤].

وعلى الرغم من أن الشاطبي أخبر أنَّه لا خلاف عن هشام في الإدخال بين الهمزتين في هذه المواضع السَّبعة، إلّا أن عبارته تحتمل أن لهشام المدّ والقصر، ولرفع هذا اللّبس المحتمل أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلت: من أين يُعلم أن لهشام المدَّ في هذه المواضع السَّبعة بلا خلافٍ، وكُلّ واحد من الأمرين محتمل؛ لأنَّه ذكر الخلاف له في المد قبل المكسور، واستثنى هذه المواضع؛ فمن أين تعلم المد دون القصر؟

قلت: هذا سؤا ل جيد، وجوابه: أنه قد قدَّم أنه يَمُدُّ قبل الفتح والكسر، ثم استثنى الخلاف له قبل الكسر إلّا في سبعة، فلو لم يذكر الخُلْفَ في المكسورة لأخذنا له المد في الجمع عملًا بما ذكر أولًا، فغايته أنه عيَّن ما عدا السَّبعة للخلاف، فنزل هذا منزلة استثناء من استثناء، فكأنه قال: يمدّ مطلقًا إلّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدّ إلّا في سبعة مواضع، فمعناه أنّه يمدّ فيها؛ لأنَّ الاستثناء من النَّفي إثبات، على أنَّه لو قال: (سوى سبعةٍ فالمدّ حتم بمريم) لزال هذا الإشكال)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الاسْتِثْنَاءُ مِنْ النَّفْيِ: إثْبَاتٌ.

---

(١) الصافات:٥٢.

(٢) الصافات:٨٦.

(٣) فصلت: ٩.

(٤) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٩.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٣٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

حكم الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة، والأولى منهما لا بُدَّ أن تكون مفتوحة، وأما الثانية فقد تكون مفتوحة مثل: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١] أو تكون مكسورة مثل: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾[٢] أو تكون مضمومة مثل: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[٣]، ولا تخرج الهمزتين من كلمة عن هذه الأنواع الثلاثة.

ومذهب هشام في الهمزتين من كلمة[٤]:

- له في المفتوحة التحقيق والتسهيل مع الإدخال (وجهان).
- وفي المكسورة التحقيق مع الإدخال وعدمه إلّا في سبعة مواضع له فيها التحقيق مع الإدخال فقط.
- وله في المضمومة في: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[٥] التحقيق مع الإدخال وعدمه، وفي: ﴿أَءُلْقِيَ﴾[٦]، ﴿أَءُنزِلَ﴾[٧] التحقيق مع الإدخال وعدمه والتسهيل مع الإدخال.

وقد ذكر الشاطبي أن في الإدخال قبل الهمزة المكسورة خلافًا لهشام، فروي عنه الإدخال وتركه، فقال: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا)، ثم استثنى سبعة مواضع أنه خلاف عن هشام في الإدخال بين الهمزتين فيها، إلّا في موضع واحد ورد عن هشام وجهان: التسهيل والتحقيق وليس لهشام تسهيل في الهمزة المكسورة إلّا في هذا الموضع وهو قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾[٨] في فصلت.

ولمَّا قدَّم أنه يمد قبل الفتح والكسر، استثنى الخلاف له قبل الكسر إلّا في سبعة.

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) فصلت: ٩.

(٣) آل عمران: ١٥.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٩٠.

(٥) آل عمران: ١٥.

(٦) القمر: ٢٥.

(٧) ص: ٨.

(٨) فصلت: ٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فغايته أنه عين ما عدا السَّبعة للخلاف، فنزل هذا منزلة استثناء من استثناء، فكأنه قال: يمد مطلقا إلّا قبل الكسر؛ فإنَّه لا يمد إلّا في سبعة مواضع، فمعناه أنه يمد فيها؛ لأن الاستثناء من النفي إثبات، على قول الجمهور من الأصوليين خلافًا للإمامِ أبي حنيفة[١].

الثانية: استدراك على الشاطبي.

وفي محاولة تسهيل العبارة للفهم، استدرك أبو شامة على قول الشاطبي:

وَفي سَبْعَةٍ لاَ خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمِ .....

وأجرى تعديلا فقال: (على أنه لو قال:

سِوَى سَبْعَةٍ فالمدُّ حَتْمٌ بمَرْيمِ .....

لزال هذا الإشكال، والله أعلم).

واستدراكُ أبي شامة قاضٍ بالتعيين لوجهِ المدِّ في هذه السَّبعة، فإيراده حَسَنٌ يرفع اللبسَ المحتمل، وقد نقله عنه السَّمين الحلبي في العقد النضيد، وأفاض في شرحه مؤيِّدًا له[٢].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ مذهب هشام في الهمزتين من كلمة: الإدخال وعدمه، إلّا في سبعة مواضع في مكسورة الثانية، فليس له إلّا التحقيق مع الإدخال، سوى موضع واحد وهو في سورة فصلت، فله التحقيق والتسهيل مع الإدخال.
- أنَّ تعديلات شرَّاح الشاطبية تُعَدُّ محاولات لتسهيل العبارة، أو دفع اعتراض، أو رفع إشكال، وهكذا.

---

(١) ينظر: أصول السرخسي: للسرخسي (٢/ ٤١)، والاستغناء في الاستثناء: للقرافي ص: ٤٥٤، وجمع الجوامع: للسبكي (٢/٤٨)،

(٢) ينظر: العقد النضيد في شرح القصيد: للسمين الحلبي (٢/٧٧٢-٧٧٣).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: مذهبُ ورشٍ في حرفِ المدِّ بعد الهمزِ. **الفنقلة (٤٨)**

حرف المدِّ الذي وقع بعد همزٍ ثابتٍ أو متغيّرٍ مقصور لجميع القرَّاء ورشٍ وغيره.

والهمز الثابت: هو الهمز المحقق الذي لم يطرأ عليه تغيّر.

والمغيَّر: هو الذي لحقه التغيّر، إما بنقل حركته إلى ما قبله نحو: ﴿ٱلْأَاخِرَةُ﴾[١]، وإما بتسهيله بين بين نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾[٢]، وإما بإبداله ياء نحو: ﴿لَوْ كَانَ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾[٣].

وقد يروى حرف المدّ الواقع بعد همز محقق أو مغير ممدودًا مدًّا طويلًا مشبعًا لورش. ووسَّطه جماعة من أهل الأداء عن ورش[٤]. قال الشاطبي[٥]:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّر فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْش مُطَوَّلاَ

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ ....

وهذا الحكم لورش في حرف المد إذا وقع بعد همز سواء أكان هذا الهمز محققًا أم مغيّرًا بأي نوع من أنواع التغير، ولما كان مثل يحتاج إلى نظر وتأمل ذكر ابن القاصح فنقلة فيه، فقال:

(فإن قيل: قد تقدَّم أن مذهبَ ورش رحمه الله في حرف المدِّ الواقع بعد همزٍ ثابتٍ أو مغيَّرٍ: المدُّ والتوسطُ والقصرُ، وهذا حرفُ مدٍّ بعد همزٍ مغيَّر أعني: الألف المبدلة عن الهمزة الثالثة في لفظ: ﴿ءَامَنتُمْ﴾[٦] المجتمع فيه ثلاث همزات، فهل يُقرأ له بالأوجهِ الثلاثةِ أم لا؟

قيل: ظاهرُ كلامِ النَّاظِم رحمه الله اندراجُه في القاعدةِ؛ لأنَّه لم يستثنه فيما استثنى منها)[٧].

---

(١) البقرة: ٩٤.

(٢) الحجر: ٦١.

(٣) الأنبياء: ٩٩.

(٤) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١١٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٧٥.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ١٧١-١٧٢.

(٦) الأعراف: ١٢٣، وطه: ٧١، والشعراء: ٤٩.

(٧) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الأصولُ مطَّرِدةٌ على كلّ جزئياتها.**

يَقْسِمُ علماءُ القراءات مسائلَ هذا العلم على قسمين:

الأول: الأصول[١]: وهي تعني القواعد المطَّرِدة التي ينطبقُ حُكمُها على كلّ جزئياتها، والتي يَكْثُر دَوْرُها، وتَطَّرِد، ويَدْخل في حكمِ الواحدِ منها الجميعُ؛ بحيث إذا ذُكر حرفٌ من حروف القرآن الكريم ولم يقيَّد – يَدخل تحتَه كلّ ما كان مثلَه. وقد يخالفُ القارئُ القاعدةَ في كلمات يسيرة.

ومن الأصول التي يذكرها علماء القراءات: الإدغام الكبير، وهاء الكناية، والمد والقصر، والهمزتان من كلمة، والهمزتان من كلمتين، والهمز المفرد، ونقل حركة الهمزة إلى السَّاكِن قبلها، وغيرها.

الثاني: الفرش[٢]: وهو الكلمات التي يقلُّ دورها وتَكرارها من حروف القراءات المختلَف فيها في القرآن الكريم، ولم تَطَّرد، فإنَّ الفرش إذا ذكر فيه حرف فإنَّه لا يتعدَّى أوَّل حرف من تلك السُّورة إلّا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك[٣].

ومن أصول رواية ورش في مد البدل[٤]: أن كلّ حرف مد وقع بعد همز ثابت أو مغيَّر وسواء كان التغيير بالنقل أو البدل أوالتسهيل، روي عن ورش القصر والتوسط والإشباع.

---

(١) أي: أصول القرَّاءات، أو أصول القرَّاءة. وسمِّيَتْ: "أصولاً" لأنَّها يَكْثُرُ دَوْرُها ويَطَّرِدُ حكمُها على جزئياتها. وتسمى –أيضًا–: الكُلّيات.

(٢) مثال الفرش: ما ورد في سورة البقرة من قوله تعالى: (وَمَا يَخدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم) البقرة: ٩. ؛ فقد قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (يُخَادِعُونَ)، وقرأ الباقون من العشرة: {يَخدَعُونَ}.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٧–٣١٩، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٧–١٤، وشرح شعلة: للموصلي ص: ١٥٨–١٥٩، وشرح طيبة النشر: لابن الناظم ص: ١٦٧–١٦، ومقدمات في علم القرَّاءات: لمحمد القضاة وزميليه ص: ٧٧.

(٤) هو أن تسبق الهمزة حرف المد، ينظر: مقدمات في علم القرَّاءات: لمجوعة مؤلفين ص: ١٣٢، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القرَّاءات: لإبراهيم الدوسري ص: ١٠٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد قسم أحوال المد مع الهمزة إلى أربعة أحوال[١]:

الأول: أن يكون حرف المدّ بعد همز ثابت، وهو المحقق وهو نقيض المغيَّر بأي نوع من أنواع التغيير مثل: ﴿ءَامَنَ﴾[٢] فهذا الهمز ثابت أو محقّق.

الثاني: أن يكون حرف المدّ بعد همز مغير بالإبدال مثل: ﴿لَوْ كَانَ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾[٣] فالهمزة الثانية بعضُ القرَّاء يُبدلها ياءً.

الثالث : أن يكون حرف المدّ بعد همز مغير بالنقل مثل: ﴿لِلْإِيمَـٰنِ﴾[٤].

الرابع : أن يكون حرف المدّ بعد همز مغيّر بالتسهيل مثل: ﴿ءَامَنتُمْ﴾، التي وقعت في سور الأعراف وطه والشعراء فأصل هذه الكلمة بثلاثة همزات والأصل فيها: (أَأَأْمَنتم).

ففي جميع هذه الأحوال قصرَ هذا المدَّ جميعُ القرَّاء بمقدار حركتين ومنهم ورش، إلّا أن ورشًا يزيد عليهم التوسط والطول.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الأصول: هي القواعد الكُلّية التي ينسحب حكم الواحد منها على الجميع غالبا، وهي ما ذكرت في أبوابها كقاعدة مطَّردة كميم الجمع والفتح والإمالة والإظهار والإدغام، وغيرها.
- وأنَّ حرف المدّ إذا وقع بعد همز سواء كان هذا الهمزُ محققًا أو مغيَّرًا بأي نوع من أنواع التغيّر فحكمه: أنه يقصر لجميع القرَّاء يستوي في ذلك ورش وغيره، وروى جماعة عن ورش التوسط والطول، فيكون لورش فيه ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والطول.

---

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٦٥، سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٥٣.

(٢) البقرة: ٢٨٥.

(٣) الأنبياء: ٩٩.

(٤) آل عمران: ١٦٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني

فنقلاتُ الهمزتينِ من كلمتينِ

المسألة الأولى: مذهبُ ورشٍ في الهمزتينِ من كلمتينِ. الفنقلتان (٤٩) و (٥٠)

الهمزتان من كلمتين: يراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلًا الواقعتان في كلمتين. بأن تكون الهمزة الأولى آخر الكلمة والثانية تكون أول الكلمة التي تليها، وذلك يأتي على ضربين:

أحدهما: أن يتفقا في الفتح أو الكسر أو الضم.

والثاني: أن لا يتفقا في شيء من ذلك بل يختلفا فيه، بأن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة، وعكسه.

ولكُلّ واحد من الضربين عند القرَّاء حكم يخصّه[١].

ومن أصول رواية ورش أن الهمزة الأولى محققة دائمًا عند ورش، والعمل والتغيير يكون على الهمزة الثانية، وتغييرها يكون بأحد أمرين: التسهيل والإبدال.

وعلى وجه تليين –تسهيل– الهمزة الثانية، تكون كالمدّة في اللفظ، وهي في الحقيقة بين الهمزة والألف، فتحصل الهمزة المحققة بين مدّتين: مدّة قبلها وهي مشبعة، ومدة بعدها وهي غير مشبعة ؛ لأنَّها خلف من همزة[٢].

وعلى وجه إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، لا بُدَّ من مراعاة حركة الحرف الذي بعدها، وما بعد الهمزة المبدلة إمّا أن يكون متحرِّكًا نحو: ﴿جَآءَ أَحَدُ﴾[٣]، أو ساكنًا، وإذا كان ساكنًا إمّا

---

(١) ينظر: شرح طيبة النشر: لابن الجزري ص: ٨٦، شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٤٤٠).

(٢) ينظر: جامع البيان: للداني (٢/ ٥٢٥).

(٣) النساء: ٤٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أن يكون السَّاكِن حرفًا صحيحًا نحو: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾[١]، أو غير صحيح (حرف مدّ) نحو: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[٢].

ولبيان حكم الهمزة الثانية إن كان السَّاكِن بعدها حرف مدٍّ، أثار أبو عمرو الداني فنقلتين فقال:

(فإن قال قائل: إنك حكمتَ في أوَّل البابِ أنَّ قراءة مَنْ ليَّن الثانية مدّتان: الأولى مشبعة، والثانية غير مشبعة، فهل هما كذلك في مذهبه في قوله في الحجر: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[٣]، وفي القمر: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾[٤]، أم هما بخلافه؟

قلت: ليستا كذلك فيهما[٥] فيه؛ لأن المدّة الثانية التي هي خَلَفٌ من الهمزة التي مقدارها مقدار ألف واحدة بعدها في هذين الموضعين خاصّة ألف ساكنة.

فإن قيل: فهل يبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفًا على رواية المصريّين عنه كما يبدلها من طريقهم في سائر الباب؟

قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفًا، فيجتمع ألفان واجتماعهما متعذّر، فوجب لذلك أن يكون بَيْنَ بَيْنَ لا غير؛ لأنَّ همزة بَيْنَ بَيْنَ في زنة المتحركة. وقال آخرون: يبدلهما فيهما كسائر الباب)[٦].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: جواز التسهيل في الهمزة الثانية مع ثلاثة البدل.

قد تكون في الهمزتين من كلمتين، الهمزة الأولى متفقة مع الهمزة التالية لها، فالهمزة الأولى محققة دائمًا عند ورش، والعمل والتغيير يكون على الهمزة الثانية، وتغييرها يكون بأحد أمرين:

---

(١) هود: ٤٠.

(٢) الحجر: ٦١.

(٣) الحجر: ٦١.

(٤) القمر: ٤١.

(٥) ضمير التثنية يعود على موضعي الحجر والقمر، وضمير (فيه) يعود على قوله: (في مذهبه).

(٦) جامع البيان في القرَّاءات السبع: للداني (٢/ ٥٢٩-٥٣٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أوَّلًا: التسهيل.

المفتوحتان: يسهل الهمزة الثانية بينها وبين الألف، نحو: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾[١].

المكسورتان: يسهِّل الهمزة الثانية بينها وبين الياء نحو: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾[٢].

المضمومتان: يسهل الهمزة الثانية بينها وبين الواو: ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾[٣].

وإن جاء بعد الهمزة المسهلة حرف مد: وهذا ورد في موضعين هما: في الحجر: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[٤]، وفي القمر: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾[٥]، فعلى تسهيلها يتعين ثلاثة البدل.

وكلمة: ﴿ءَالَ﴾ فيها بدل، فيكون من البدل المغيّر، فيكون فيه الأوجه الثلاثة للبدل: التسهيل مع القصر في البدل، ومع التوسط فيه، ومع الطول فيه[٦].

ثانيا: الإبدال. (وسيأتي في المسألة الثانية).

الثانية: جواز الإبدال في الهمزة الثانية مع المد والقصر.

على وجه إبدال الهمزة الثانية حرف مدٍّ لورش، لا بد من مراعاة حركة الحرف الذي بعدها، وما بعد الهمزة المبدلة إما أي يكون متحرّكًا، أو ساكنًا.

وإذا كان متحرّكًا إما أن تكون حركته أصلية أو عارضة.

وإذا كان ساكنًا إما أن يكون السَّاكِن حرفًا صحيحًا أو غير صحيح (حرف مدّ).

فاجتمع أربع حالات:

---

(١) النساء: ٥.

(٢) السجدة: ٥.

(٣) الأحقاف: ٣٢.

(٤) الحجر: ٦١.

(٥) القمر: ٤١.

(٦) ينظر: جامع البيان: للداني (٢/ ٥٢٥)، وإتحاف فضلاء البشر: للبنا الدمياطي ص: ٣٤٧، وغيث النفع: للصفاقسي ص: ٣٤٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أولا: أن يكون بعدها حرف متحرك حركة أصلية: مثال: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾[١] والحكم هنا: الإبدال ألفًا مع القصر لأنَّه لا يوجد ما يوجب زيادة المد عن مقداره الطبيعي.

ثانيًا: أن يكون بعدها متحرك بحركة عارضة: والتحريك يكون من أجل التخلص من التقاء ساكنين أو من أجل النقل نحو: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾[٢] الحركة عارضة بسبب النقل.

وحكمه: تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الياء، أو إبدالها ياءً، مع القصر اعتدادًا بالحركة العارضة، ومع الإشباع اعتدادًا بالأصل وهو السكون.

ثالثًا: أن يكون بعدها حرف ساكن صحيح: أي ليس حرف مدّ، تبدل الهمزة الثانية حرف مدّ من جنس حركة ماقبلها مع الإشباع ست حركات من قبيل اللازم لوجود السَّاكن، نحو: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾[٣]، وهناك وجه ثالث في موضع: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[٤] و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾[٥] وهو: إبدالها ياءً خالصة خفيفة الكسر.

رابعًا: أن يكون بعد الهمزة المبدلة حرف مد: وهذا ورد في موضعين وهما: في الحجر: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[٦]، وفي القمر: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾[٧]، فعلى وجه إبدالها يوجد ألفان، الألف المبدلة منها، والألف التي بعدها وهما ساكنان، فحينئذ يجوز وجهان:

الأول: حذف إحدى الألفين تخلّصًا من اجتماع السَّاكِنين.

الثاني: إثبات الألفين مع زيادة ألف ثالثة للفصل بين السَّاكِنين.

فعلى الوجه الأوَّل يتعيّن القصر، وعلى الوجه الثاني: يتعيّن الإشباع[٨].

---

(١) الأعراف: ٣٤.

(٢) النور: ٣٣.

(٣) هود: ٤٠.

(٤) البقرة: ٣١.

(٥) النور: ٣٣.

(٦) الحجر: ٦١.

(٧) القمر: ٤١.

(٨) ينظر: غيث النفع: للصفاقسي ص: ٣٤٨، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٩١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد ذكر الداني الخلاف في إبدال الهمزة الثانية ولأجله أثار الفنقلة لتوضيح المسألة قائلًا: (قد اختلف أصحابنا في ذلك فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما، ..... وقال آخرون: يبدلهما فيهما كسائر الباب).

ونقل ابن الجزري هذه العبارة إلى نهاية الفقرة التالية من قول الداني، ثم عقب عليها بقوله: وهو جيد، فقال: (إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنِ أَلِفٌ..... وَهُوَ جَيِّدٌ)[1].

وهذا كلامٌ نفيسٌ ناهيك بقائلَيْه رضي الله عنهما ورحمهما.

والحاصل أن في الهمزة الثانية من: ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ خمسةَ أوجه، ثلاثة أوجه البدل مترتّبة على وجه التسهيل (بدل مغير بالتسهيل)، ووجهين مترتّبان على الإبدال:

الوجه الأول: التسهيل مع قصر البدل.

الوجه الثاني: التسهيل مع توسط البدل.

الوجه الثالث: التسهيل مع طول البدل.

الوجه الرابع: الإبدال مع القصر.

الوجه الخامس: الإبدال مع الطول.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الهمزتين المتفقتين في الحركة: لورش تحقيق الهمزة الأولى دائمًا، وله في الثانية وجهان: التسهيل مع القصر، والتوسط، والمدّ في الألف التي بعدها؛ لأنَّها من باب مدّ البدل المغيّر بالتسهيل، ثم إبدال الهمزة الثانية ألفًا مع القصر والإشباع.

(١) النشر: لابن الجزري (١/ ٣٨٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: بيانُ ما تدعو الحاجةُ إلى بيانِهِ. **الفنقلة (٥١)**

الأحكامُ المتعلقةُ بالهمزتين من كلمتين إنما تكون حالَ وصلِ الكلمتين، فإذا وُقِفَ على الأولى منهما وبُدئَ بالثانية تعيَّن تحقيقُ الثانيةِ، حالَ البدء بها، قال الشاطبي[١]:

..... وَكُلٌّ بِهَمْزِ الْكُلّ يَبْدَا مُفَصِّلَا

أي كلّ من سهَّل الهمزة الثانية، من المتفقتين أو المختلفتين إنما ذلك في حال وصلها بالكلمة قبلها، فأما إذا وقف على الكلمة الأولى، فقد انفصلت الهمزتان، فإذا ابتدأ بالثانية حقَّقها[٢].

ولمَّا بيَّن حالَ الهمزة الثانية عند البدء بها دون الوقف عليها، ناسب أن يُذكر ذلك بفنقلة أثارها أبو شامة فقال:

(فإن قلت: كما بيَّن الابتداء للكُلّ، كان ينبغي أن يبيّن الوقف على الأولى للكُلّ؛ لأنَّ التسهيل قد وقع في الأولى وفي الثانية في حالِ الاتّصال، فبقي بيانُ حالهما في الانفصال، فلِمَ تعرَّضَ لبيانِ حالِ الثانية دون الأولى؟

قلت: من حقَّقَ الهمزة الأولى وقف عليها ساكنة، إلّا من عُرف من مذهبه أنه يبدلها كما يأتي في باب وقف حمزة وهشام، ومَن سهَّلها وقف أيضًا بسكونها إذ لا تسهيل مع السكون، وللكُلّ أن يقفوا بالرَّوْمِ والإشمام بشرطهما، على ما سيأتي في بابه، فلمَّا كان للوقف باب يتبيّن فيه هذا وغيره، أعرض عنه، وأمّا الابتداء فلا باب له، فبيَّن هنا ما دعت الحاجة إلى بيانه)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الوقفُ الصحيحُ على الكلمة.

للوقفِ في كلام العرب أوجهٌ متعددةٌ والمستعملُ منها عند أئمة القرَاءة تسعةٌ[٤]: السُّكُونُ، وَالرَّوْمُ، وَالْإِشْمَامُ، وَالْإِبْدَالُ، وَالنَّقْلُ، وَالْإِدْغَامُ، وَالْحَذْفُ، وَالْإِثْبَاتُ، وَالْإِلْحَاقُ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢١٢.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٩٧.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٤٥.

(٤) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (١/ ٣٠٥-٣٠٨)، و الموسوعة القرآنية: لإبراهيم الأبياري (٢/ ٩٩-١٠٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فَأَمَّا السُّكُونُ: فهو الأَصلُ فِي الوقفِ على الكلمة المحرَّكة وصلًا؛ لأنَّ معنى الوقف التركُ والقطعُ ولأنَّه ضد الابتداءِ فكما لا يبتدأ بساكن لا يُوقف على متحركٍ وهو اختيارُ كثيرٍ من القرَّاء.

وَأَمَّا الرَّوْمُ: فهو عند القرَّاء عِبَارَةٌ عَنِ النُّطْقِ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ. وقال بعضهم: تَضْعِيفُ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ حَتَّى يَذْهَبَ مُعْظَمُهَا. قال ابن الجزري: (وكِلا القولين واحدٌ)[١]. ويختص بالمرفوع والمجزوم والمضموم والمكسور بخلاف المفتوح لأن الفتحة خفيفة إذا خرج بعضها خرج سائرها فلا تَقْبَلُ التبعيض.

وَأَمَّا الْإِشْمَامُ: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتها وكلاهما واحد ويختص بالضمة سواء أكانت حركة إعرابٍ أم بناءٍ إذا كانت لازمة، أما العارضة وميم الجمع عند من ضمّ وهاء التأنيث فلا رَوْمَ في ذلك ولا إشمام.

وَأَمَّا الْإِبْدَالُ: ففي الاسم المنصوب المنون يوقف عليه بالألف بدلًا من التنوين.

وَأَمَّا الْإِدْغَامُ: ففيما آخِرُهُ هَمْزٌ بَعْدَ يَاءٍ أو وَاوٍ زائدتين فإنَّه يُوقف عليه عند حمزة أيضًا بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله نحو: ﴿ٱلنَّسِيٓءُ﴾[٢].

وَأَمَّا الْحَذْفُ: ففي الياءاتِ الزَّوَائِدِ عندَ مَنْ يُثْبِتُهَا وَصْلًا وَيَحْذِفُهَا وقفًا، وَيَاءَاتُ الزَّوَائِدِ: هي التي لَمْ تُرْسَمْ.

وَأَمَّا الْإِثْبَاتُ: ففي اليَاءَاتِ المحذوفَاتِ وَصْلًا عند من يُثْبِتُهَا وقفًا نحو: ﴿هَادٍ﴾[٣].

وَأَمَّا الْإِلْحَاقُ: فما يَلْحَقُ آخِرَ الكلمِ من هَاءَاتِ السَّكْتِ عند مَنْ يُلْحِقُهَا.

فالوقفُ على الهمزِ أصلٌ مهمٌّ من أصول هذه القرَاءة، بل إن حمزة اشتهر به ووافقه هشام على الهمز المتطرِّفِ دون المتوسطِ، فلا بُدَّ من إتقان هذا الباب قدر المستطاع. وهو مبحث مهم اعتنى به العلماء رحمهم الله فصنفوا فيه مصنفات كثيرة، منها:

- كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير ت٢٣١ هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي بكر الأنباري ت ٣٢٨هـ.

---

(١) النشر: لابن الجزري (٢/ ١٢١).

(٢) التوبة: ٣٧.

(٣) الرعد: ٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- القطع والائتناف: لأبي جعفر النحاس ت ٣٣٨هـ.
- المكتفى في الوقف والابتداء: لأبي عمر الداني ت ٤٤٤ هـ.
- كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله: لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي ت ٤٦٥هـ.
- نظم الأداء في الوقف والابتداء: لعبد العزيز السماتي المعروف بالطحان ت ٥٦١ هـ.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد: لزكريا الأنصاري ت ٩٢٦هـ .
- توضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: للمتولي.

وغيرها، ولا شك أن الوقف على الهمز مباحثه متشعبة ومسائله كثيرة. وكُلّ من ألَّفَ في القراءات لا شك أن هذا الباب ضمن المسائل التي تناولها، فلمَّا كان للوقف بابٌ يتبينُ فيه مذاهب القرَّاء، أعرض عنه النَّاظِم رحمه الله.

الثانية: لكُلّ مقامٍ مقالٌ[1]، وليس كُلُّ ما يُعْلَم يُقالُ.

وهذه قاعدةٌ من القواعد المهمَّة جدًّا للداعية والعالم وطالب العلم بشكل خاص ولغيرهم بشكل عام، فلكُلّ أمرٍ أو فعلٍ أو كلامٍ موضعٌ لا يُوضع في غيره، فإن رأى العالم أنَّ المصلحة في السكوت عن نوعٍ من العلم أو في مسألةٍ من المسائل، وأن الحكمة تقتضي منه السكوت في هذه الحالة، فالمشروع له أن يسكت ليس لأنَّه يعلم هذه المسألة فلا بد أن يبينها، فإنَّ العلم بالشيءِ أمرٌ، ووجوبُ بيانِه أمرٌ آخر، فإنَّ البيان لابُدَّ وأن يُربَطَ بتحقيق الحاجة وتكميلها.

وقد دعت الحاجة في باب الهمزتين من كلمتين، لبيان حال الهمزة الثانية عند الابتداء بها، فبيَّن ما دعت الحاجة إلى بيانه.

---

(١) لكُلّ مقام مقال: أوَّلُ من قال ذلك طرفة بن العبد في شعر يعتذر فيه إلى عمرو بن هند: (تصدَّق عليَّ هداكَ المليكُ ... فإنّ لكُلّ مقامٍ مقالاً)، معناه: أحسِن إليَّ حتى أذكرك في كُلّ مقام بحُسن فعلك. ولذا وضعه الثعالبي في: الصداقة والصديق، تحت: اختصاص كُلّ مكان ووقت وحال بما يليق به من الكلام، ص: ٢٤٧. ينظر: الفاخر: لأبي الطالب المفضل بن سلمة بن عاصم، ص: ٣١٤، والأمثال المولدة: لأبي بكر الخوارزمي، ص: ١٠٥، ومجمع الأمثال: للنيسابوري (٢/ ١٩٨).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الوقفَ على الهمزِ أصلٌ مهمٌ من أصولِ القراءة، فلابد من إتقان هذا الباب قدر المستطاع. وهو مبحث مهم اعتنى به العلماء رحمهم الله فصنفوا فيه مصنفات عديدة.
- وأنَّ لكُلّ مقامٍ مقالًا، وليس كُلّ ما يُعلم يُقال، ولا كُلّ ما يُقال لا بُدَّ وأن يُقال في كُلّ الأحوال، فلا بدَّ من ضبط الأقوال.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثالث

فنقلةُ الهمزِ المفردِ

ههنا مسألة واحدة، هي: إبدالُ الهمزِ المفردِ. **الفنقلة (٥٢)**

الهمزُ المفردُ هو: الهمز الذي لم يقترن بهمزٍ مثلِه، ولمَّا ذكرَ النَّاظِم حُكْمَ الهمْزِ المقترنِ بمثله في كلمةٍ وفي كلمتين، ذكرَ هنا حكمَ الهمزِ الذي لم يجتمع مع همزٍ آخر، فقال ممَّا يختصُّ بالسوسيّ[١]:

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا .....

أخبر أنَّ السوسيّ أُبدِلَ له كُلُّ مُسَكَّنٍ أي: كلُّ همزٍ ساكنٍ على قاعدةِ الإبدالِ سواء كانت فاءً أو عينًا أو لامًا، يُبدلها حرفَ مدٍّ من جنسِ حركةِ ما قبلَها[٢]، ولمَّا كان الإبدالُ في الهمزِ السَّاكِن فقط، ناسب أن يُوضَّحَ الأمرُ بفنقلةٍ ذكرها أبو شامة فقال:

(فإن قلت: لم أُبْدِلتِ السَّاكِنةُ ولم تُبْدَلِ المتحرّكةُ؟

قلت: لأنَّ السَّاكِنةَ أثقلُ؛ لاحتباسِ النَّفَس معها. والإجماعُ على إبدالها إذا اجتمعت مع المتحركة في كَلمةٍ وهذا مُدرَكٌ بالحسّ، وهو من خصائصِ الهمزِ، وسائر الحروف ساكنها أخفُّ من متحرّكها، هذا قولُ جماعة، ويرد عليه إسكانُ أبي عمرو ﴿بَارِيكُمْ﴾[٣] طلبًا للتخفيفِ، وقولُ النحويين: إنَّ سكونَ الوسط يقاومُ أحد سَبَبَيْ منع الصرف، ولم يفرّقوا بين حرفٍ وحرفٍ.

وقيل: إنما خُصَّ السَّاكِنةُ بالتَّخفيفِ؛ لأنَّ تسهيلَها يجري مجرًى واحدًا، وهو البدلُ، والمتحركةُ تخفيفُها أنواعٌ، فآثرَ أن يجري اللسانُ على طريقةٍ واحدةٍ)[٤].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢١٦.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢١٤.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٤٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الهمزةُ السَّاكِنةُ أثقلُ من المتحركةِ.

الهمزة من أصعب الحروف في النطق، وذلك لبعد مخرجها إذ تخرج من أقصى الحلق[١]، لذا تنوَّعت العربُ فى تخفيفه بأنواعٍ[٢]، وفي هذا قال السيوطي: (اعْلَمْ أَنَّ الْهَمْزَ لَمَّا كَانَ أَثْقَلَ الْحُرُوفِ نُطْقًا وَأَبْعَدَهَا مَخْرَجًا تَنَوَّعَ الْعَرَبُ فِي تَخْفِيفِهِ)[٣].

ومن خصائصِ الهمزةِ أنَّ السَّاكِنةَ منها أثقلُ من المتحركة[٤] -بخلاف باقي الحروف فإنَّها بالعكس-، وذلك:

أولًا: لأنَّها من الحروفِ الشَّديدةِ[٥] المجهورة[٦]، فالجهْرُ يمنع النَّفَسَ أن يجري معها، والشِّدَّةُ تمنع أن يجري صوتُها، فلمَّا اجتمع لها هذان الوصفان، احتاجت إلى التكلف في بيانها، فلذلك يحصل ما يحصل من الضَّغط للمتكلم عند النطق بها ساكنةً، بخلافِ المتحرِّكةِ فإنَّها لا يَحتبسُ معها النَّفَسُ لوجود ما يعينها من الحركةِ [٧].

---

(١) ينظر: العين: للخليل (١/ ٥٢)، والكتاب: لسيبويه (٤/ ٤٢٣)، والتسهيل في تجويد التنزيل: لأحمد خورشيد، ص: ١١.

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٤٨٩)، والهادي شرح طيبة النشر: لمحمد سالم محيسن (١/ ١٨٥).

(٣) الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (١/ ٣٤٠).

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر: للبنا الدمياطي ص: ١١٤.

(٥) الشدة: انحباس الصوت عند النطق بالحرف لكمال الاعتامد على المخرج، وحروف الشدة ثمانية جمعت في عبارة: (أجد قط بكت). ينظر: غاية المريد: لعطية قابل نصر، ص:١٤٠.

(٦) الجهر: انحباس النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج. ينظر: الموضح في التجويد: لعبد الوهاب القرطبي، ص: ٨٨.

(٧) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٥٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثانيًا: لأنَّ العربَ لا تجمع بين همزتين إحداهما ساكنةٌ، نحو: ﴿ءَامَنَ﴾[١]، و﴿أُوتِيَ﴾[٢]، و﴿إِيمَٰنَا﴾[٣] ، الأصل: أَأْمَنَ، وأُؤْتِيَ، وإِئْمَانا).

وضعَّفَ أبو شامة كونَ السَّاكِنةِ أخفَّ بإسكان أبي عمرو ﴿بَارِئِكُمْ﴾[٤] طالبًا للتَّخفيفِ[٥]، وبقولِ النحويين: إنَّ سكونَ الوسط يقاوِمُ أحدَ سببَيْ منعِ الصرف، ولم يفرّقوا بين حرفٍ وحرفٍ[٦].

فالهمزة ثقيلة بطبعها، يظهر هذا الثقل في حال السكون أكثر من حال الحركة؛ لِمَا في السكون من بيان ذات الحرف مخرجًا وصفة.

وكذلك اجتمعت العرب على عدم قلقلة الهمزة؛ لأنَّه عند قلقلتها يحدث صوت مستبشع كصوت القيء، يقول الإمام السخاوي عن الهمزة[٧]:

لا تَحسَب التَّجويدَ مَدًّا مُفرِطًا ... أو مَدَّ ما لا مَدَّ فيهِ لِوَانِ

أو أن تُشَدِّدَ بعد مَدٍّ هَمزةً ... أو أن تلُوكَ الحَرفَ كالسَّكرانِ

---

(١) البقرة: ١٣، وغيرها.

(٢) البقرة: ١٣٦، وغيرها.

(٣) آل عمران: ١٧٣.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) قال ابن مجاهد في السبعة عند استعراضه لأقوال الرواة عن أبي عمرو عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ البقرة: ٥٤، يقول: (وهذا القولُ أشبه بمذهب أبي عمرو؛ لأنَّه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً)، ثم قال مرة أخرى في نهاية حديثه: (والقول ما أخبرتك به من أنّه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلّها، والدليل على إيثاره التخفيف أنّه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره ويليّن الساكن من الهمز ولا يهمز همزتين وغير ذلك). السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ١٥٦-١٥٧.

(٦) إذ قالوا: إن كان علم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقول من مذكر جاز فيه وجهان: المنع والصرف. ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٣١٩/٣)، وجامع الدروس العربية: للغلاييني (١/٥٤)، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: لعبد الله الفوزان (٢٦٢/٢).

(٧) نونية السخاوي في التجويد: للسخاوي، الأبيات رقم: ٢-٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أو أن تَقُوهَ بهَمزةٍ مُتَهَوِّعًا فيَفِرُّ سامِعُها مِنَ الغَثَيَانِ

الثانية: الهمزةُ السَّاكِنةُ تسهيلُها يجري مجرًى واحدًا، وهو البدلُ، والمتحرّكةُ تخفيفُها أنواعٌ.

لمَّا كانت الهمزة من الحروف الشديدة، تخلَّصَت العربُ من شدَّتها بطرقٍ مختلفة، هي:

- الحذف، مثل: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[١] بحذف الهمزة.
- أو الإبدال، مثل: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٢] بإبدال الهمزة حرفَ مد مجانس لحركةِ ما قبلها.
- أو بالنقل، مثل: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾[٣] بنقل حركة الهمزة إلى السَّاكِن قبلها مع حذف الهمز.
- أو بالسكت، مثل: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ بالسكت على السَّاكِن قبل الهمزة.
- أو الإدخال، مثل: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٤].
- أو بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، مثل: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾[٥].

وكان الحجازيون أكثرهم له تخفيفًا، وتخفيف الهمز وقفًا مشهور عند النحاة، أفردوا له بابًا وأحكامًا، وما من قارئ إلّا ورد عنه تخفيفه، إمّا عمومًا أو خصوصًا[٦].

هكذا تنوعت أساليب العرب في تخفيف الهمزة المتحركة، أمّا السَّاكِنة فتخفيفها يجري مجرًى واحدًا، وهو الإبدال، فالسوسيُّ يُبدِلُ كلَّ همزةٍ ساكنةٍ سواء في فعل أو اسم، وسواء

---

(١) البقرة: ١٩، وغيرها.

(٢) البقرة: ٣، وغيرها.

(٣) البقرة: ٦٢، وغيرها.

(٤) البقرة: ٦.

(٥) فصلت: ٤٤.

(٦) ينظر: شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٤٨٩)، وسمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين: للضباع ص: ٤٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أكانت فاء الكلمة نحو: ﴿فَأْتُواْ﴾[١] أم عين الكلمة نحو: ﴿كَأْسٍ﴾[٢] أم لام الكلمة نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾[٣]، وسواء أكان ما قبلها مفتوحًا أم مكسورًا أم مضمومًا، فيُبدلُ السَّاكِنة المفتوح ما قبلها ألفًا نحو: ﴿ٱلْبَأْسِ﴾[٤]، والسَّاكِنة المكسورة ما قبلها ياءًا نحو: ﴿بِئْسَ﴾[٥]، والسَّاكِنة المضموم ما قبلها واوًا نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٦].

قال الداني: (اعلم أنَّ أبا عمرو كان يترك الهمزة السَّاكِنة سواء كانت فاءً أو عينًا أو لامًا، ويخلفها بالحرف الذي عنه حركة ما قبلها)[٧].

فعلى هذا يكونُ السُّوسيُّ إنما خصَّ السَّاكِنةَ بالإبدال دون المتحركة؛ لأنَّ تغييرَهَا يطَّرِدُ، إذ هو بالإبدال لا غير، فسَهُل ذلك فيها، واستمرَّ القياس في حكمها، فخصَّها بذلك لجريها على حكم واحد، وهو البدل. وأمَّا المتحركةُ فتَتَنَوَّعُ في التسهيل: تُبدَلُ، وتُسهَّلُ، وتُحذَفُ.

فلمَّا رآها لا تستقر على أصل واحد، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارئ من تحقيقها حقَّقَها. ولم يخففها. ولمَّا رأى السَّاكِنة تجري على سَنَنٍ واحد، وقياس غير منخرم، وتخفيفها أسهل على القارئ من تحقيقها آثر تخفيفها مع روايته ذلك عن أئمَّته.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ حُجَّةَ أبي عَمرو في تركِه هَمز السَّاكِنَةِ دونَ المتحرِّكَةِ: أنَّ السَّاكِنةَ أثقَلُ من المتحرِّكَةِ، ولماَّ كَانَت الهمزَةُ مستثقَلَةً عِندَ العَرَبِ، وبَعضُهَا أثقَلُ من بعض، خفَّفَ أشدَّهما ثِقَلاً، وهي السَّاكِنةُ.
- وإن الهمزة السَّاكِنة تجري في التخفيف على سنَنٍ واحدٍ وقياسٍ واحدٍ وهو البدل، فسهل ذلك فيها. واستمر القياس في حكمها فخصَّها بذلك لجريها على حكم واحد، وهو

---

(١) البقرة: ٢٣.

(٢) الإنسان: ٥.

(٣) الإسراء: ١٤.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) هود: ٩٩.

(٦) البقرة: ٣.

(٧) جامع البيان: للداني (٢/ ٥٦٦).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

البدل. والمتحركة ليست كذلك في التخفيف، بل تكون مرة بين الهمزة والألف، ومرة بين الهمزة والواو، ومرة بين الهمزة والياء، ومرة يلقي حركتها على ما قبلها، ومرة يبدل منها حرف غيرها، ومرة يدغم الحرف الذي قبلها فيما هو بدل منها ومرة تحذف. فهي تجري على وجوه كثيرة مختلفة.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الرابع

فنقلتَا نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكِن قبلها

المسألة الأولى: سَكْتُ خَلَف على السَّاكنِ المفْصُولِ. **الفنقلة (٥٣)**

من أنواعِ تخفيفِ الهمز: نقلُ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكنِ قبلها، ولمَّا كان النقلُ نوعًا من أنواع التَّخفيفِ في الهمزِ المفرَدِ ذكرَه الشَّاطبي وذكرَ معه مسائلَ السَّكْتِ لحمزة فقال[1]:

وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ واحْذِفْهُ مُسْهِلَا

وَعَنْ حَمْزَةٍ في الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ رَوَى خَلَفٌ في الْوَصْلِ سَكْتًا مُقَلَّلَا

أمر النَّاظِمُ بتحريك كلّ حرف ساكن وقع آخر الكلمة التي هو فيها وكان صحيحًا، بتحريك هذا الحرف بشكل الهمز الذي بعده، أي: بحركته، مع حذف الهمز بعد نقل حركته إلى السَّاكِن قبله، وذلك لورش، ويؤخذ من النَّظم: أنَّ ورشًا لا ينقل حركة الهمز إلى ما قبله إلّا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الحرفُ المنقول إليه حركة الهمز ساكنا.

الثاني: أن يكون السَّاكِنُ آخر الكلمة، والهمزُ أوَّل الكلمة التي تليها.

الثالث: أن يكون هذا الحرفُ السَّاكِنُ صحيحًا، بأن لا يكون حرف مدٍّ.

ثمَّ أخبر أنَّ حمزة اختُلِفَ عنه في الوقفِ على الكلمة التي نقل همزها لورشٍ، فروى عنه بعض الرُّواة فيها النقل كرواية ورش، وروى عنه آخرون ترك النَّقل وتحقيق الهمز، والضمير في (وَعِنْدَهُ) يعود على السَّاكِنِ الصَّحيحِ الذي ينقل ورش حركة الهمزة إليه.

فقد روى خلف عن حمزة عند هذا السَّاكِن في حال وصل الكلمة التي آخرها ذلك السَّاكِن بالكلمة التي أولها الهمز سكتًا قليلا على هذا السَّاكِن، سواء أوقف على الكلمة التي أولها الهمز، أم وصلها بما بعدها، فليس المراد بالوصل: وصلَ الكلمة التي أوَّلها الهمز بما بعدها؛

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٢٢٦-٢٢٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بل المراد: وصلُ الكلمة التي آخرها السَّاكِن بالكلمة التي أوَّلها الهمز[١]، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٢]، ولمَّا كان مثل هذا يحتاج إلى نظرٍ وتأملٍ ذكرَ أبو شامة فنقلةً فقال:

(فإن قلتَ: بتقديرِ أنْ يقِفَ القارئُ على كلمةِ الهمزةِ يكونُ النَّاظِمُ قد استعملَ لَفْظَ الوقفِ حيثُ استعملَ لفظَ الوصلِ؛ لأنَّه قد سبقَ أنَّ المرادَ من قولِهِ: (وَعَنْ حَمْزَةٍ في الْوَقْفِ خُلْفٌ) وهو وقوفُه على كلمةِ الهمزِ، فهو واقفٌ باعتبارِ نقلِ الحركةِ، واصلٌ باعتبارِ السَّكْتِ، بيانُهُ: أنَّ القارئَ إذا قرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٣]، ووقفَ، فهو مأمورٌ بشيئَين:

أحدهما: السَّكتُ على الدَّالِ؛ لأنَّه وصلَها بهمزةِ ﴿أَفْلَحَ﴾.

والثاني: نقلُ حركةِ الهمزةِ إليها؛ لأنَّه قد وَقَفَ، فيُوصَفُ القارئُ بأنَّه واقفٌ واصلٌ والحالةُ واحدة.

قلت: لا بُعدَ في ذلك لأنَّهما باعتبارَين: فموضعُ الوصلِ غيرُ موضعِ الوقفِ؛ فإنَّ الوقفَ على آخرِ الكلمةِ الثانيةِ، والوصلُ وَصلُ آخرِ الكلمةِ الأولى بأوَّلِ الثانية، ثمَّ يُقالُ: لا يَلزمُ من كونه يَصِلُ السَّاكِن بالهمزِ أن يقفَ على كلمةِ الهمزِ، فقد يَصِلُها بما بعدها، وإنَّما يتوجَّهُ الإشكالُ في بعض الصُّور، وذلك عند الوقفِ على كلمةِ الهمزِ، وجوابُه ما تقدَّم، ومثالُه: شخصٌ له رَحِمٌ يَصِلُ بعضَ أقاربِه ويقطعُ بعضَهم، فيصحُّ أن يُوصَفَ ذلك الشخصُ بأنَّه واصلٌ وأنَّه قاطعٌ نظرًا إلى محلَّي الوصلِ والقطعِ)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الحقُّ لا يتعدد في المسائلِ المخْتَلَفِ فيها إلّا إذا كان ذلك باعتبارين أو في حالتين.

قَدْ يُنْفَى الشَّيْءُ وَيُثْبَتُ بِاعْتِبَارَيْنِ كَمَا في قَوْلِه تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[٥]، وكما ورد من أسماء الله الحسنى أنَّه: الضَّار النافع، والقابض الباسط، والمُعز

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٠٣-١٠٥.

(٢) المؤمنون: ١.

(٣) المؤمنون: ١.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٥٩.

(٥) الأنفال: ١٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المُذل، والمُعطي المانع، وكما يمكن أن يُوصَفَ الرجلَ بأنَّه واصلٌ قاطعٌ، كذلك القارئُ يمكن أن يُوصَفَ بأنَّه واقفٌ واصلٌ، وذلك باعتبارين.

الاعتبار الأول: واقفٌ باعتبارِ نقلِ الحركةِ.

أما الاعتبار الثاني: فواصلٌ باعتبارِ السَّكتِ.

الثانية: مذهبُ حمزة في السَّكتِ على السَّاكنِ المَفْصُولِ وَصْلا وَوَقْفًا.

اختلف الرُّواة عن حمزةَ في الوقفِ على الكلمةِ التي ينقُلُ ورشٌ حركةَ همزتها إلى السَّاكن قبلها، فلِخَلَفٍ عن حمزةَ في السَّاكنِ المَفْصُولِ وجهان: السَّكْتُ[١] وعدمُهُ.

سواءٌ كان السَّاكنُ حرفًا صحيحًا نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[٢]، أو حرف لين نحو: ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾[٣]، أو تنوينًا نحو: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾[٤].

ولا يسْكُتُ خلّاد على السَّاكنِ المفصولِ.

ويُمتنع السَّكتُ لحمزة إذا كان الحرفُ السَّاكنُ حَرْفَ مدٍّ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[٥]، وكذلك السَّاكن وبعده الهمزة في كلمة واحدة نحو: ﴿قُرْءَانٍ﴾[٦].

وما ذكر في السَّاكن المفصول يأتي في الوصلِ والوقفِ، ويزيد في الوقف وجهًا ثالثًا، وهو: النقل[٧]، باتفاق الرَّاويين، ويُقَدَّمُ النَّقلُ على غيرِهِ[٨].

---

(١) السكتُ: هو عبارة عن قطع الصَّوت زمنًا دون زمن الوقفِ عادة من غير تنفسٍ. ينظر: النشر: لابن الجزري (٤٢٠/١).

(٢) الغاشية: ١.

(٣) المائدة: ٢٧.

(٤) الأعلى: ٥.

(٥) الكوثر: ١.

(٦) يونس: ٦١.

(٧) أي: نقل حركة الهمزة الى السَّاكنِ قبلها، كما تقدَّم في مذهب ورشٍ.

(٨) ينظر: النشر: لابن الجزري (٣٢٥/١)، الإضاءة: للضباع ص: ٧٣، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والنَّقل هو المذهبُ الرئيس المتفق عليه بين الراويين لحمزة في الوقف على الساكن المفصول ويُزاد عليه السكت لمن يسكت وصلاً –وهو خلف–، والتحقيق فقط على المفصول لمن لايسكت عليه وصلاً –وهو خلّاد–، وإلى ذلك أشار العلاّمة المتولي[١] بقوله:

وفي ذي انفصالٍ فانقلْ اسكتْ لساكتٍ ... وعن غيرِهِ نقلٌ وتحقيقٌ اعملا

فمَن سكت على السَّاكن المفصول[٢] فله في الوقف ثلاثة أوجه:

١. النقل.
٢. السَّكْت.
٣. التحقيق مع عدم السَّكْت.

ومَنْ لمْ يَسْكُت[٣] فله وجهان:

١. النقل.
٢. التحقيق مع عدم السَّكْت.

وإذا كان السَّاكن المفصولُ ميم جمع نحو: ﴿عَلَيْكُمْ إِنَّهُ﴾[٤]، فإنَّ الوقفَ عليه لا يكون إلّا بالتَّحقيق، أو السَّكت، ولا يجوز فيه النقل؛ لأنَّ أصل ميم الجمع الضَّمُّ، فلو تحرَّكت بالنَّقْلِ لتغيَّرت عن حركتها[٥].

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبدالله الشهير بالمتولى، (١٢٤٨-١٣١٣ هـ)، عالم كبير، غاية في التدقيق، نهاية في التحقيق، على دراية فائقة بمذاهب القراء والرواة والطرق، وليَ مشيخة القرَّاء والإقراء بالديار المصرية في عام ١٢٩٣هـ، ينظر: هداية القارئ: للمرصفيّ ص: ٧٠٨-٧٠٩.

(٢) وهو خَلَف في الوجه الأوَّل.

(٣) وهو خلّاد وجهًا واحدًا، وخلف في الوجه الثَّاني.

(٤) البقرة: ٥٤.

(٥) ينظر: النشر: لابن الجزري (١/٤٤١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّه قَدْ يُنْفَى الشَّيْءُ وَيُثْبَتُ بِاعْتَبَارَيْنِ.
- وأنَّ نقلَ حمزة لحركةِ الهمزةِ للسَّاكن، إنَّما خصَّ حالةَ الوقفِ؛ لأنَّها حالةُ تعبِ وكَلالِ الإنسانِ، وتعذُّرِ البيان بالهمزِ على وجهه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: مطابقةُ الكلامِ لمقتضى الحَالِ. **الفنقلة (٥٤)**

روى خَلَفٌ عن حمزةَ السَّكتَ حالَ الوصلِ على لفظ ﴿شَيْءٍ﴾[١]، سواء أكان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وهذا مذهب أبي الفتح[٢] فارس عن خَلَف، وعلى هذا المذهب لا سكْت لخلاَّد في موضع مما ذكر، قال الشاطبي[٣]:

وَيَسْكُتُ في شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ ....

وقوله: (وبعضهم إلخ) معناه: أنَّ بعض أهل الأداء وهو طاهر بن غَلْبُون[٤]، قرأ عن حمزة من روايتي خلف وخلاّد عنه بالسَّكت على لامِ التَّعريف، وعلى (شَيْء) المرفوع والمجرور، و(شَيْئًا) المنصوب عند الوصلِ[٥]، فغايرَ بينهما، لكنه لمْ يفعل ذلك مع كلماتٍ أخرى وردت بلفظ النَّصبِ وغيرِه، وهذا يستدعي معرفةَ السَّببِ ، وقد بيَّنه أبو شامة فقال:

(فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يفعلْ ذلكَ في: ﴿صِرَطَ﴾[٦]، و﴿بُيُوتٍ﴾[٧]، مع أنهما في القرآن بلفظِ النَّصْبِ وغيرِه نحو: ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَطًا مُّسْتَقِيمًا ۝﴾[٨]، ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا﴾[٩].

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) هو فارس بن أحمد، أبو الفتح الحمصي الضرير، الأستاذ الكبير، الضابط الثقة، شيخ الدانيّ. قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وغيره. توفي سنة ٤٠١ هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار: للذهبي ص: ٢١٢، وغاية النهاية: لابن الجزري (٥/١).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٢٨.

(٤) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبيد بن غلبون الحلبي، أستاذ عارف، وثقة ضابط، شيخ الداني، ومؤلف كتاب (التذكرة) في القراءات الثمان، أخذ القراءات عن أبيه وغيره. توفي سنة ٣٩٩ هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار: للذهبي ص: ٢٠٧، وغاية النهاية: لابن الجزري (٣٣٩/١).

(٥) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٠٥.

(٦) الفاتحة: ٧.

(٧) النور: ٣٦.

(٨) الفتح: ٢.

(٩) النور: ٦١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: كأنَّه لمَّا ضَبَطَ ذلك؛ بخلوّهِ مِنْ لام التعريف، استغنى عنه، وإنما احتاج إلى ذكرِ ﴿شَيْءٍ﴾[١]، و﴿شَيْـًٔا﴾[٢]؛ لأنَّهما لا يدخُلان في الضَّابطِ السَّابق لورش؛ لأنَّ ورشًا لا ينقُلُ فيهما الحركةَ؛ لأنَّ ساكنَهما ليس بآخرِ كلمة)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: المبالغةُ في البيانِ لدفعِ التَّوَهُّمِ.

لَمَّا ذكر النَّاظم ﴿بُيُوتٍ﴾ في فرش سورة البقرة قال[٤]:

وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتَ يُضَمُّ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ .....

فلم يذكر معها: ﴿بُيُوتًا﴾ المنصوب.

و لَمَّا ذكر ﴿صِرَاطَ﴾ في سورة أمِّ القرآن قال[٥]:

..... وَعَنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطَ لِ قُنْبُلَا

لم يذكر معها: ﴿مُّسْتَقِيمًا﴾ المنصوب.

وكأنه لَمَّا ضبَطَ ذلك مُجرَّدًا من لامِ التَّعريف وبدخولِها فيه، استغنى عنه، فالمجرَّدُ من لام التَّعريف يشملُ المرفوعَ والمجرورَ والمنصوبَ لكتْبِه بغير ألف.

ولَمَّا ذكر أنَّ خَلَفًا سكت على السَّاكن قبل الهمزة في: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، وهما كلمة واحدة، وإنَّما غايرَ بينهما باعتبار لفظ النَّصبِ وغيره؛ لاختلافِ ذلك في خطِّ المصحف، فالمنصوب بألف، دون المرفوعِ والمجرورِ، وهذه عبارة المُصَنِّفينَ من القرَّاءِ فسَلَكَ سبيلهم في ذلك؛ وإنَّما فعلوا ذلك مبالغة في البيان؛ لئلا يتوهم من الاقتصارِ على لفظِ أحدِهما عدمُ جريان الحكمِ في الآخر، ومثله قوله[٦]:

---

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٦٠.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٠٣.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٨.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٢٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وَجُزْءاً وَجُزْءٌ ضَمَّ الإِسْكَانَ ....

الثانية: بيانُ حُكْمِ ما لا يدخلُ في ضَابطٍ مذكُورٍ.

مرَّ في المسألة السَّابقةِ أن ورْشًا يحرِّك الحرف السَّاكِنَ الواقعِ آخر الكلمةِ، بشكل الهمزِ الذي بعده، أي: بحركته، سواء كانت تلك الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، مع حذف الهمز بعد نقل حركته إلى السَّاكن قبله[١]، قال الشاطبي[٢]:

وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنِ آخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ واحْذِفْهُ مُسْهِلَا

ثمَّ ذَكَرَ قراءة حمزةَ في: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، فقال:

وَيَسْكُتُ في شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا

وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ ....

أي: روى خَلَف عن حمزةَ أنَّه يسكت على السَّاكن من لفظ ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، في جميع القرآن، وهو الياء، فحصل لخلف السَّكتُ في السَّاكن الذي تقدَّم ذكره لورشٍ، وفي لفظ ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، وتعيَّن لخلاّد تركُ السَّكت في ذلك كله كالباقين، هذا آخر الطريق الأوَّل في التيسير وهي طريقة أبي الفتح فارس، ثم ذكر طريق ابن غَلْبُون وهو الطريق الثاني في التيسير وهو أنَّه: روى السَّكت عن حمزة في لام التعريف وشيء وشيئا، هذا تمام الطريق الثاني[٣].

فيُلاحظُ أنَّ: ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، لم يدخلا في الضَّابط المذكور لورش؛ لأنَّ ورشًا لا ينقُلُ فيهما الحركةَ؛ لأنَّ ساكنَهما ليس بآخرِ كلمة، بل في وسط الكلمةِ، فاحتاج إلى بيانِ حُكْمِهِ، وقد وضَح ممَّا تقدَّمَ ولله الحمدُ.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ عبارةَ المُصَنِّفينَ من القرَّاءِ، المُغَايَرةُ بين الألفاظِ، إن اختلفَ رَسْمُها في خطِّ المصحف، لدفعِ التَّوَهُّمِ.

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٠٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٢٦.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٨٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- وأنَّ مذهبَ أبي الفتح تركُ السَّكت لخلاّدٍ في جميع القرآنِ، والسَّكتُ لخلف في جميع القرآن أيضًا، ومذهبُ ابن غَلْبون تركُ السَّكتِ لهما إلّا على لامِ التَّعريف ﴿شَيْءٍ﴾، و﴿شَيْـًٔا﴾، فصارَ لخلفٍ وجهانِ ولخلاّد وجهانِ؛ وذلك أنَّ خَلَفًا ليس له في لام التعريف وشيء وشيئا من الطريقين إلّا السُّكوت بلا خلافٍ، وله فيما بقي من السَّاكن المذكور بشرطه وجهان: السَّكتُ وتركُ السَّكتِ، ولخلاّد في لام التعريف وشيء وشيئا وجهان: السَّكت وتركه، وله فيما بقي من السَّاكن المذكور ترك السَّكت لا غير.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الخامس

فنقلاتُ وقفِ حمزة وهشام على الهمزِ

هذا الباب من أصعبِ الأبوابِ نظمًا ونثرًا في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده؛ لكثرة تشعُّب الأوجه فيه، وقد أفرده بالتأليف جماعة من العلماء[١]، وأتقنه الشاطبيُّ في منظومته: حرز الأماني، فبدأ ببيانِ مذهبِ حمزةَ؛ لأنَّه أصلُ الباب، وتابعه هشامٌ في الطَّرَفِ خاصَّةً، وإنَّما خصَّ المتطرفة لأنَّها محل كَلالِ اللسان، وعنده ينتهي نطقُ الناطق ولأنَّها طَرَفٌ، والأطرافُ محلُّ التغيير، وأمَّا المتوسِّطةُ فلأنَّها قريبةٌ من الآخِر فأُعطيَتْ حكمَه في ذلك.

المسألة الأولى: إبدالُ الهمزِ حرف مدٍّ مجانسٍ لحركةِ ما قبلَه. الفنقلات (٥٥) و(٥٦) و(٥٧)

الكلام في هذا الباب في الهمزة المتوسطة والمتطرفة التي في آخر الكلمة، وشرعَ الناظم في بيان ما يفعل حمزة بالهمز المتوسط والمتطرف فقال[٢]:

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكَّنًا وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلاَ

أي: فأبدل الهمز عن حمزة حرف مد من جنس حركة ما قبله بشرطين:

أحدهما: أن يكون الهمز ساكنًا.

والثاني: أن يتحرك ما قبله سواء توسط أو تطرف نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٣].

فيُبدَلُ الهمزُ ألفًا بعد الفتحِ، وواوًا بعد الضَّمِّ، وياءً بعد الكسرِ[٤]. ولَمَّا كان هذا يحتاجُ إلى إيضاحٍ وبيانٍ، ذكر أبو شامة ثلاثَ فنقلاتٍ في ذلك فقال:

---

(١) منهم القبباتي في كتابه: تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، والمتولي في كتابه: إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام بشرح توضيح المقام في وقف حمزة وهشام.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٣٦.

(٣) البقرة: ٣.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٨٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

(فإن قلتَ: لِمَ كانتِ الهمزةُ السَّاكِنةُ تُبْدَلُ حرفًا من جنسِ حركةِ ما قبلها، ولم تكنْ من جنسِ حركةِ ما بعدها؟

قلتُ: لأنَّ ما قبلها حركةُ بناءٍ لازمةٍ، وما بعدها يجوزُ أن تكونَ حركةَ إعرابٍ، وحركةُ الإعرابِ تنتقلُ وتتغيَّر من ضمٍّ إلى فتحٍ إلى كسرٍ، فأيُّ حركةٍ منها تعتبَرُ؟

ولا ترجيحَ لإحداهنَّ على الأخريينِ، فيُنظَرُ إلى ما لا يتغيَّر، وهو حركةُ ما قبلها.

فإن قلتَ: كانَ من الممكنِ أن تُعتبَر كُلُّ حركةٍ في موضعِها.

قلتُ: يلزمُ من ذلك أَنْ ينقلبَ الهمزُ مع الضَّمِّ واوًا، ومع الفتحِ ألفًا، ومع الكسرِ ياءً، فتَخْتَلُّ بنيةُ الكلمةِ، نحو: (رأس) يصيرُ عينُ الكلمةِ في الرفع واوًا، وفي النصب ألفًا، وفي الجرِّ ياءً، وفي ذلك اختلالُ الألفاظِ، واختلاطُ الأبنيةِ، وأيضًا فاعتبارُ الحرفِ بما قبلَهُ أقربُ إلى قياسِ اللّغة من اعتبارِه بما بعده، ألا تراهم التزموا فتحَ ما قبلَ الألفِ دونَ ما بعدها، نحو: ﴿قَالُوٓاْ﴾[١] و﴿قَآئِلٌ﴾[٢]، ولأنَّ اعتبارَ الأوَّلِ أخفُّ، وممَّا ينبَّه عليه في هذا الموضعِ أنَّ كُلَّ همزةٍ ساكنةٍ، للجزْمِ أو للوقْفِ إذا أُبدلتْ حرفَ مدٍّ بقي ذلكَ الحرفُ بحاله لا يؤثر فيه الجازمُ، نحو: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم مِّنْ أَمْرِكُم مِّرْفَقًا﴾[٣] و﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ﴾[٤].

فإن قلتَ: لِمَ كانَ نقلُ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكِنِ قبلها، ولم يُنْقَلْ إلى السَّاكِنِ بعدَها، في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٥]؟

قلت: لو نُقِلَ إلى السَّاكِنِ بعدَها لالتبستِ الأبنيةُ؛ فإنَّه كان يُقالُ: (قَدْ فَلَحَ)، فيُظَنُّ أنَّه فعلٌ ثلاثيٌّ، وإذا نُقِلَ إلى السَّاكِنِ قبلَه بَقِيَ في اللفظِ ما يدلُّ على بناءِ أصلِ الكلمةِ، وهو السُّكونُ بعد الهمزةِ، وكذا في: ﴿أَشْيَآءَ﴾[٦] و﴿أَزْوَٰجٌ﴾[٧] ونحوِهما)[٨].

---

(١) البقرة: ١١، وغيرها.

(٢) الكهف: ١٩.

(٣) الكهف: ١٦.

(٤) الحجر: ٥١.

(٥) المؤمنون: ١.

(٦) المائدة: ١٠١.

(٧) البقرة: ٢٥.

(٨) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٦٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملتِ الفنقلاتُ على أربعِ مسائلَ:

الأولى: الاعتدادُ بالثَّابتِ لا بالْمُتَغيّرِ.

أنَّ حمزةَ سهَّل الهمزَ عند الوقفِ سواء كان الهمزُ وسط الكلمةِ أم آخرَها، والمراد بالتسهيل: مطلق التغيير، فشمل أنواعه الأربعة: بين بين، النقل، والإبدال، والحذف[١].

والسَّاكن: إما في وسط الكلمة ولا يكون سكونه إلّا لازما، وإما في آخرها. والذي في آخر الكلمة سكونه: إما لازم، وإما عارض، وقد بين الناظم

والهمز: إما ساكنٌ، وإما متحرّك، والسَّاكن: إما في وسط الكلمة ولا يكون سكونه إلّا لازمًا، وإما في آخرها. والذي في آخرِ الكلمة سكونه: إما لازم، وإما عارض.

وقد بيَّن الناظمُ حكم السَّاكن سواء كان في وسط الكلمة أم في آخرها، وسواء كان سكونه لازمًا –وهو يكون في وسط الكلمة وفي آخرها–، أم عارضًا –ولا يكون إلّا آخر الكلمة–، فأمر بإبداله عن حمزة حرفَ مدٍّ من جنس حركة ما قبله؛ لأن حركةَ ما قبل الهمزِ حركةُ بناءٍ، فهي لازمةٌ لا تتغيَّر، وحركةُ ما بعده يجوزُ أن تكونَ للإعرابِ، وحركة الإعرابِ تتغيَّرُ؛ لأنَّ الإعرابُ: هُوَ التَّغْيِيرُ الَّذِي يَطْرَأُ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِماتِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا وَتَغْيِيرِ وَظَائِفِهَا النَّحْوِيَّةِ[٢].

فيُقالُ: جَاءَ سعيدٌ، ورَأَيْتُ سَعِيدًا، ومَرَرْتُ بسَعِيدٍ. وهَكذا تتغيَّرُ أواخرُ الكلمةِ من ضمٍّ إلى فتحٍ إلى كسرٍ، وإذا تعارضَ الأمرُ بين ما يثْبُتُ على حالة واحدةٍ وبين ما يتغيَّرُ، كان اعتبار ما لا يتغيَّرُ أولى؛ لأنا لو اعتبرنا ذلك مع اختلاف الحركةِ من كونها ضمَّةً تارةً، وفتحةً أو كسرةً أخرى –ولا ترجيح لإحداهنَّ على الأخرى– لرجَّحنا إحداهن على الباقيات دون مرجِّح.

الثانية: صيانةُ بنيةُ الكلمةِ من الاختلالِ والاختلاطِ.

لم يُعْمَل معَ كلِّ حركةٍ ما يُشاكلُها؛ لأن ذلك يؤدي إلى اخْتلالِ بنيةِ الكلمةِ، واختلاط ألفاظها، فلو اعتبرت حركة الإعرابِ، لأبدلت الهمزة، نحو: ﴿كَأْسٍ﴾[٣] رفعًا واوًا، ونصبًا ألفًا، وجرًّا ياءً، وفي ذلك اختلالٌ واختلاطٌ.

---

(١) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١١٠.

(٢) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: لأحمد الحازمي ص: ٨٨.

(٣) الإنسان: ٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ولم تُنْقَلْ حركةُ الهمزةِ إلى السَّاكِنِ بعدَها، كما نُقلتْ إلى السَّاكنِ قبلَها؛ لأنَّه لو فعلَ ذلك لاختلطتِ الأبنيةُ، فلو نقلتْ حركةُ الهمزةِ إلى الفاءِ من: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ لتُوهِّمَ أنَّ (فَلَحَ) ثلاثيّ، بخلافِ ما إذا نُقِلَ إلى السَّاكنِ قبلها، فإنَّه يبقى في اللفظ مايدلُّ على بناء أصلِ الكلمةِ، وهو السُّكونُ بعد الهمزةِ.

الثالثة: اعتبارُ الحرفِ بما قبله أقربُ إلى قياسِ اللّغة .

إنَّ اعتبارَ الحرفِ بما قبله أقربُ إلى قياسِ اللّغة من اعتباره بما بعده، ويدلُّ على ذلك التزامهم فتحَ ما قبل الألف دون ما بعدها، نحو: ﴿جَآءُو﴾[١] و﴿جَآءَ﴾[٢].

الرابعة: اعتبارُ الأوَّلِ أخف من اعتبارِ الثاني.

لايُسَلَّمُ أنَّ الحركةَ الأُولى والثانيةَ مستويان في القُرْبِ، بلِ الحركةُ الأولى أشدُّ قُربًا من الثانية، يدلُّ على ذلك: أنَّ الحركةَ مقدَّرةٌ بعد الحرفِ، وهذا على خلافٍ في المسألةِ، هل حركةُ الحرف عليه، أو هي بين يديه؟ والثاني هو الصَّحيحُ[٣].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- إذا تعارضَ الأمرُ بين ما يثْبُتُ على حالة واحدةٍ وبين ما يتغيَّرُ، كان اعتبار ما لا يتغيَّرُ أولى.
- ضرورةُ الحفاظِ على بنيةِ الكلمةِ من الاختلالِ والاختلاطِ.
- اعتبارُ ما هو أقربُ إلى قياسِ اللّغة، وأخفُّ.
- يُبدِلُ حمزةُ الهمزَ حرفَ مدٍّ من جنسِ حركة ما قبله بشرطين: إذا جاءَ الهمزُ ساكنًا، وكان ما قبله متحرِّكًا سواء توسَّطَ أو تطرَّف.
- يُبدَلُ الهمزُ ألفًا بعد الفتحِ، وواوًا بعد الضَّمِّ، وياءً بعد الكسرِ.

---

(١) آل عمران: ١٨٤.

(٢) النساء: ٤٣.

(٣) قال ابنُ جنِّيّ: (أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف، وقال غيره: معه. وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله. قال أبو عليّ: وسببُ هذا الخلاف لُطفُ الأمر وغموضُ الحال). الخصائص: لابن جنِّيّ (٢/ ٣٢٣)، بابُ محلِّ الحركاتِ من الحروفِ معها أم قبلها أم بعدها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الهمزُ المتوسّطُ بزائدٍ. **الفنقلتان (٥٨) و (٥٩)**

الهمزُ المتوسطُ قسمانِ:

قسمٌ يكون في وسطِ الكلمةِ بحسب الحقيقةِ والواقع، بأن يكونَ الحرفُ الذي قبل الهمزِ من بنيةِ الكلمةِ وأصلاً من أصولها، بحيث لا ينفصلُ عنها أصلا نحو: ﴿سَأَلَ﴾[١]، وحكمه التَّخْفيف وفقَ القواعد.

وقسمٌ يكون في وسطِ الكلمةِ لا من حيث الحقيقةُ، بل يكون متوسطًا بسببِ دخولِ حرفٍ من الحروفِ الزوائدِ عليه لا تختلُّ الكلمةُ بحذفه، نحو: ﴿فَإِذَا﴾[٢]، فالهمزُ فيها وفي نحوها، بحسب الحقيقة في أوَّلِ الكلمة، ولكن لما دخلتْ عليه هذه الحروفُ صار في وسط الكلمة بسبب دخولها عليه، وفي الوقف على هذا القسم وجهان لحمزة: التحقيقُ، والتَّسهيلُ[٣]. والهمز ههنا –في القسم الثاني– متوسطٌ بزائدٍ قبله، لكن هل هذا الحكمُ يكونُ للزائدِ بعده، نحو: ﴿دُعَآءَكُمْ﴾[٤] و﴿هَآؤُمُ﴾[٥] ؟

ولَمَّا كان هذا الأمرُ بحاجةٍ إلى بيانٍ وشرحٍ، ذكر أبو شامة فنقلةً في ذلك فقال:

(فإن قلتَ: هلاّ جرى الوجهانِ في نحو: ﴿دُعَآءَكُمْ﴾ و﴿هَآؤُمُ﴾؛ لأنَّ الهمزَ فيها متوسطٌ بزائدٍ دخلَ عليه بعدَه، كما لو كانَ الزائدُ قبلَه؟

قلتُ: إنَّ الهمزَ هنا دائرٌ بين أن يكونَ متوسطًا أو متطرفًا، وأيًّا ما كانَ فحمزةُ يسهِّلُه، بخلافِ ما إذا كان الزائدُ متقدِّمًا؛ فإنَّ الهمزَ يصيرُ مبتدأً، والمبتدأُ فيه الخلافُ)[٦].

وذكرَ ابنُ القاصحِ فنقلةً مشابهةً فقال:

(فإن قيلَ: ما الحكمُ في: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[٧]؟

---

(١) المعارج: ١.

(٢) البقرة: ١٩٦، وغيرها.

(٣) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٢٢.

(٤) فاطر: ١٤.

(٥) الحاقة: ١٩.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٧٩.

(٧) الحاقة: ١٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قيل: التسهيلُ بلا خلافٍ؛ لأنَّ همزةَ ﴿هَآؤُمُ﴾ متوسطةٌ؛ لأنَّها من تتمَّةِ كلمتها، بمعنى: خُذْ، ثمَّ اتصلَ بها ضميرُ الجماعةِ)[١].

اشتملت الفنقلتان على مسألة واحدة، هي:

- **الهمزُ المتوسِّطُ، وحكمُه وقفًا لحمزة.**

الهمز المتوسط على قسمين:

القسم الأوَّل: متوسط لا ينفصل من الحرف الذي قبله نحو: ﴿أَبْنَآءَكُمْ﴾[٢] وما شابهها، فله فيها وجهان: التسهيل مع المدِّ والقصر. قال الشاطبي[٣]:

سِوَى أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرى يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلَا

أي: أن حمزة يسهل الهمز الواقع بعد ألف إذا كان في وسط الكلمة.

ولحمزة في الألف الواقعة قبل الهمزة المتوسطة في هذه الأمثلة ونحوها وجهان: المد المشبع بمقدار ست حركات. والقصر بمقدار حركتين عملا بالقاعدة التي ذكرها في قوله[٤]:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

لأنَّه يصدق على هذه الألف أنها حرف مد وقع قبل همز مغير بالتسهيل[٥].

والقسم الآخر: متوسط بسبب ما دخل عليه من الزوائد، قال الشاطبي[٦]:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطاً بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُعْمِلَا

كَمَا هَا وَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا وَنَحْوِهَا وَلاَمَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

أي: واللفظ الذي فيه يوجد الهمز متوسطًا بسبب حروف زوائد دخلن عليه واتصلن به خطًّا أو لفظًا، ففي الوقف عليه لحمزة وجهان مستعملان وهما: التحقيق والتسهيل.

---

(١) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٩٠.

(٢) البقرة: ٤٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٣٨.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٠٨.

(٥) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١١٤.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٢٤٨-٢٤٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأحكام الهمزة الواقعة بعد الزوائد لحمزة وقفًا هي عشرة رتبتها حسب الهجاء:

- الهمز، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١].
- الباء، نحو: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾[٢].
- السّين، نحو: ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[٣].
- الفاء، نحو: ﴿فَـَٔامِنُواْ﴾[٤].
- الكاف، نحو: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾[٥].
- اللام، نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾[٦]، وتخفيف الهمزة هنا: بالتحقيق، وإبدالها ياء مفتوحة.
- لام التعريف، نحو: ﴿ٱلْأَخِرِ﴾[٧]، وتخفيفها: بالنقل ، والسّكت على اللام .
- هاء التنبيه، نحو: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾[٨]، وتخفيفها: بالتسهيل مع المدّ والقصر.
- الواو، نحو: ﴿وَأَنتُمْ﴾[٩].
- ياء النداء، نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[١٠]، وتخفيفها: التحقيق مع المدّ، والتسهيل مع المدّ والقصر.

ملاحظة: الهمزة التي لم يُذكر لها حكم، فبالتحقيق والتسهيل.

---

(١) البقرة: ٦.

(٢) البقرة: ٦١.

(٣) الأعراف: ١٤٥.

(٤) التغابن: ٨.

(٥) البقرة: ١٠١.

(٦) النساء: ١١.

(٧) البقرة: ٨.

(٨) النساء: ١٠٩.

(٩) البقرة: ٢٢.

(١٠) البقرة: ٣٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ﴾ في الحاقَّة، ليس لها حكم: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ لأنَّ همزةَ ﴿هَآؤُمُ﴾ متوسِّطة؛ لأنَّها من تتمَّة كلمة (هاء) بمعنى: خُذْ، ثم اتَّصلَ بها ضميرُ الجماعةِ المتَّصلِ، و﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ الهاءُ فيه للتنبيه دخل على (أَنْتُمْ)، فتُسَهَّلُ همزةُ ﴿هَآؤُمُ﴾ بلا خلافٍ بَيْنَ بَيْنَ، مع المدِّ والقصرِ.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ حمزةَ اذا وقفَ على كلمةٍ فيها همزٌ سواء كان متطرفًا أو متوسِّطًا فإنَّه يُسَهِّلُ هذا الهمز.
- وأنَّ حمزةَ لا يتعرَّضُ للهمزِ المبتدأ إلّا ما كانَ مُتوسِّطًا بزائدٍ.
- وأنَّ الهمزَ المتوسِّطَ الذي لا ينفصلُ من الحرف الذي قبله، فلحمزة وقفًا فيه وجهان: التَّسهيلُ مع المدِّ والقصر.
- وأنَّ الهمزَ المتوسِّطَ بسبب ما دخلَ عليه من الزوائد، ففي الوقف عليه لحمزة وجهان: التَّحقيقُ والتَّسهيلُ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: الرَّوْمُ[١] والإشمامُ[٢] في الهَمْزِ المُتطرِّفِ. **الفنقلتان (٦٠) و (٦١)**

أحدُ الأوجه الجائزة لحمزةَ وهشامٍ وقفًا على الهمْزِ هو: الإتيانُ بالرَّوْمِ أو بالإشمام فيما يصحُّ دخولهما عليه، وذلك فيما لَمْ تُبْدَلِ الهمزةُ فيه حرف مدٍّ، فإنَّها إن أُبدلَت حرفَ مدٍّ لا يدخلها رومٌ ولا إشمامٌ؛ لامتناع دخولهما على حروفِ المدِّ. قال الشاطبي[٣]:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوى مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلا

فضابطُ ما يُرامُ أو يُشَمُّ من هذا النوعِ: ألَّا يكون ما قبله متحرِّكًا، ولا ألفًا؛ لأنَّه متى تحرَّكَ ما قبله لَزِمَ إبدالُه حرفَ مدٍّ؛ لأنَّه يَسكنُ بعد متحرِّكٍ، قال الشاطبي[٤]:

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّنًا .....

ومتى كان قبلَه ألفٌ، لَزِمَ البدلُ، قال الشاطبي[٥]:

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ .....

ثُمَّ ذكر حكمًا آخر يتعلَّقُ بالهمز المتطرِّفِ، المتحرِّك بعد متحرِّكٍ، وبالهمز الواقعِ بعد ألفٍ، فقال[٦]:

وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلَا

أي: أنَّ في الهمزة الواقعة في هاتين الحالتين وجهًا آخر هو: تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ مع الرَّوْمِ.

ثمَّ أعقبَ النَّاظمُ بذِكْرِ مذهبين آخرين في الهمز المتطرِّفِ، المتحرِّك بعد متحرِّكٍ، أو بعد ألفٍ، فقال[٧]:

---

(١) الرَّوْمُ: هو النُّطق ببعضِ الحركة. ينظر: النشر: لابن الجزري (١٢١/٢)، ومرشد القارئ: لابن الطحان ص٥٦.

(٢) الإشمامُ: ضمُّ الشفتين بُعيدَ التسكين، ويدركُه البصيرُ دون الأعمى. ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات: لأحمد بن عمر الحموي ص: ٥١، والتمهيد في علم التجويد: لابن الجزري ص: ٥٨.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٥٠.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٣٦.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٣٩.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٥٢.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٥٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعَتدَّ مَحْضًا سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

فَهِمَ أبو شامةَ من هذا البيت أنَّ النَّاظم أخبَر عن بعضِ النَّاسِ أنَّه لَمْ يَرُمْ لحمزةُ في شيء من هذا الباب، وألْحَقَ المضمومَ والمكسورَ بالمفتوحِ في أنْ لا رَوْمَ فيه، ثُمَّ قالَ: (ولو أتى بهذا البيت بعد قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) لكان أحسن؛ لأنَّه متعلِّقٌ به، وليس هو من توابع قوله: (فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلَا)، والهاءُ في: (سُكُونَهُ) عائدةٌ على: (مَنْ) في قوله: (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ)، أو على الحرف الذي لا يُرامُ؛ لأنَّ سياقَ الكلام دالٌّ عليه، ولا تعودُ على صاحب القراءة؛ لأنَّهما اثنان: حمزةُ وهشام، إلّا أن يريدَ حمزةَ وحدَه، أو القارئ من حيث هو قارئٌ، وبقطعِ النظر عن تعدُّده)[1].

ولأجلِ هذا الفَهْمِ مِن أبي شامة اعترضَ بفنقلةٍ فقال:

(فإن قلتَ: لِمَ لَمْ تَعُدْ على (مَا) في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ)؟ والتقديرُ: فالبعضُ سهَّله بالرَّوْم، ومَن لم يَرُمْه واعتَدَّ محضًا سكونَه فقد شَذَّ، ويكون هذا البيتُ من تَبع البيتِ الذي قبله، لا من أتباعِ قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ)، أي: ومَن لَمْ يَرُمْ في هذا المتحرِّك الطرفِ الذي قبله متحرِّك، أو ألفٌ ولَمْ يَرَ الوقفَ عليه إلّا بالسُّكونِ فقد شَذَّ.

قلت: يَمْنعُ من ذلك أنَّه قد منَعَ الرَّوْم والإشمام في موضعٍ يُبْدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ، والموضعُ الذي يُبْدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ هو المحرَّكُ الطرَفِ الذي قبله محرَّكٌ أو ألفٌ، فإذا كان هذا مختارًا فيه تركُ الرَّوْم كيف يعودُ يقول: ومَنْ لَمْ يَرُمْ فقد شَذَّ؟ وإنَّما أشارَ بهذا إلى الموضعِ الذي نَصَّ على جوازِ رَوْمِه)[2].

ثمَّ اعترضَ على نَفْسِه بفنقلةٍ أخرى فقال:

(فإن قلتَ: إن كان هذا هو المرادُ فهلاّ قال: ومَنْ لَمْ يَرُمْ ولَمْ يُشِمْ، ولم يَقتصرْ على ذِكْرِ الرَّوْمِ دون الإشمام؟

قلتُ: يجوزُ أن يكونَ هذا الفريقُ الذي نَفَى الرَّوْمَ جوَّز الإشمامَ ولَمْ يَنْفِه؛ لأنَّه إشارةٌ بالعضو لا نطقَ معه، فهو أخفُّ من الرَّوْمِ، والبابُ بابُ تخفيفٍ فناسَبَ ذلك. ويجوزُ أن يكونَ نفَى الإشمامَ أيضًا، واقتصَر النَّاظِمُ على ذِكْرِ الرَّوْمِ اجتزاءً به عن الإشمام؛ لأن الكلامَ

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٨٢.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٨٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فيه من القوّة والوضوح ما يدلُّ على ذلك، فهو من باب قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[١]، ولم يَقُلْ: والبَرْدَ؛ لأنَّه معلومٌ)[٢].

اشتملت الفنقلتان على ثلاث مسائل:

الأولى: اختلافُ الشُّرَّاحِ في مفْهُومِ القصيدِ.

اختلف فَهْمَا الشيخَين: أبي عبد الله الفاسي وأبي شامة المقدسي، في قول النَّاظمِ:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعَتدَّ مَحْضًا وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

أمَّا أبو عبد الله ففَهِم أنَّ هّذا البيتَ متَّصلٌ بما قبله وأنَّ معناه: ومَن لم يَرُمْ في شيء من الحركاتِ الثلاثِ لِمَا ذُكِرَ من العلَّةِ، وهي أنَّ الهمزة المسهَّلة في قوةِ السَّاكنِ، وإليه أشار الناظمُ بقوله: (وَاعَتدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ) أي: جعلَه كالسُّكون المحض.

وفَهِمَ أيضًا من قوله: (وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا) أنَّ المرادَ به من رَامَ مطلقًا، أي في الحركات الثلاث، فهو مقابلٌ للمذهب الذي قبله، وقدَّرَ موصولا محذوفًا، أي: وَمَنْ أَلْحَقَ مَفْتُوحاً. قال: (والمرادُ بما ذكَر في البيت المذهبان اللذان غَلا من قال بهما، فترَك من قال بالأوَّل التسهيلَ بالرَّوْم في الجميع، وأجازه من قال بالثاني في الجميع، وتقديرُ: مَنْ في قوله: وَأَلْحَقَ مَفْتُوحًا، يوضحُ ذلك.

وشذوذُ الأوَّل من جهة تركِه لِما وردتِ الروايةُ به مع تأتِّي حملِه على ما ذُكِر في البيت الأوَّل -يعني على ما يليقُ به من الضَّمِّ والرفعِ والكسرِ والجرِّ دون الفتحِ والنَّصبِ-.

وشذوذُ الثاني من جهة إلحاقه المفتوحَ بالمضموم والمكسورِ في الرَّوْم، وليس الرَّوْمُ في المفتوح من مذهب القرَّاء ولا عادتِهم)[٣].

الثانية: دفاعُ أبي شامة عن رأيه بأدلةٍ.

فَهِمَ أبو شامة أنَّ الناظمَ أخبَر عن بعض الناس أنَّه لم يَرُم لحمزةَ في شيء من هذا الباب، أي: ترَك الرَّوْمَ في الموضع الذي ذكَرنا أنَّ الرَّوْمَ يدخُله، وهو كلُّ ما قبله ساكنٌ غيرَ الألف،

---

(١) النحل: ٨١.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٨٢.

(٣) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: لأبي عبد الله الفاسي (٣٦١/١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فنفَى الرَّوْمَ فيه، وألحَقَ المضمومَ والمكسورَ بالمفتوح في أن لا رَوْمَ فيه، فلم يَرُمْ: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾[١] ، كما لم يَرُمْ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[٢]، فقال الناظم: هذا قد شَذَّ مذهبُه موغِلا في الشذوذ؛ لأنَّه قد استقَرَّ واشتُهِرَ أنَّ مذهبَ حمزةَ الرَّوْمُ في الوقف إلّا فيما ثَبت استثناؤُه، ويجوز أن يكون هذا القائلُ بنى مذهبَه في ترك الرَّوْمِ على أنَّ حمزةَ وقفَ على الرَّسم فأُسْقِطت الهمزةُ؛ إذ لا صورةَ لها في نحو: ﴿سَوْءٍ﴾[٣]، و﴿شَىْءٍ﴾[٤]، و﴿دِفْءٌ﴾[٥]، و﴿قُرُوٓءٍ﴾[٦]، فما قبل الهمزِ في ذلك كلِّه حرفٌ ساكنٌ لا حَظَّ له في الحركة فلا رَوْمَ وهذا مأخذٌ حسنٌ.

فقد فَهِم أنَّ عدمَ الرَّوْمِ عند هؤلاء إنَّما هو في جميع الباب الذي ثَبت أنَّ حمزةَ يَرُومُه، وأنَّ هذا القائل أَلْحَقَ غيرَ المفتوحِ بالمفتوح في عدم الرَّوْم، يعني عند القرَّاء إذ لا رَوْمَ عندهم، ثمَّ قال: (ولو أتى بهذا البيت بعد قوله:(وَأَشْمِمْ وَرُمْ) لكان أحسن لتعلُّقه به، وليس هو من توابع قوله: (فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلَا)، والهاءُ في: (سُكُونَهُ) عائدةٌ على: (مَنْ) في قوله: (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ)، أو على الحرف الذي لا يُرامُ؛ لأنَّ سياقَ الكلام دالٌّ عليه، ولا تعودُ على صاحب القراءة؛ لأنَّهما اثنان: حمزةُ وهشام، إلّا أن يريدَ حمزةَ وحدَه، أو القارئ من حيث هو قارئٌ، وبقطعِ النظر عن تعدُّده)[٧].

ثم أثارَ اعتراضَه بفنقلةٍ فقال: (فإن قلتَ: لِمَ لَمْ تَعُدْ على (مَا) في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ)؟ والتقديرُ: فالبعضُ سهَّله بالرَّوْم) إلى آخره.

وأجاب عن اعتراضه موردًا الدليل فقال: (يَمْنعُ من ذلك أنَّه قد منَعَ الرَّوْم والإشمام في موضعٍ يُبْدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ، والموضعُ الذي يُبْدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ هو المحرَّكُ الطرَفِ الذي قبله محرَّكٌ أو ألفٌ، فإذا كان هذا مختارًا فيه تركُ الرَّوْم كيف يعودُ يقول: ومَنْ لَمْ يَرُمْ فقد شَذَّ؟ وإنَّما أشارَ بهذا إلى الموضعِ الذي نَصَّ على جوازِ رَوْمِه).

---

(١) النحل: ٥.

(٢) النمل: ٢٥.

(٣) مريم: ٢٨.

(٤) البقرة: ٢٠.

(٥) النحل: ٥.

(٦) البقرة: ٢٢٨.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٨٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ اعترَض على نَفْسه فقال: (فإن قلتَ: إن كان هذا هو المرادُ فهلاّ قال: ومَنْ لَمْ يَرُمْ ولَمْ يُشِمْ، ولم يَقتصرْ على ذِكْرِ الرَّوْمِ دون الإشمام؟

ثمَّ أجاب بأنَّه: (يجوزُ أن يكون هذا الفريقُ الذي نفَى الرَّوْمَ جوَّز الإشمامَ ولم يَنفِه؛ لأنَّه إشارةٌ بالعضو لا نطقَ معه، فهو أخفُّ من الرَّوْم، والبابُ بابُ تخفيفٌ فناسَب ذلك. ويجوز أن يكون نفَى الإشمامَ أيضاً، واقتصرَ النَّاظِمُ على ذِكْرِ الرَّوْمِ اجتزاءً به عن الإشمام؛ لأن الكلامَ فيه من القوَّة والوضوح ما يدلُّ على ذلك، فهو من باب قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[١]، ولم يَقُلْ: والبَرْدَ؛ لأنَّه معلومٌ)[٢].

الثالثة: التَّرجيحُ.

قد فُهِمَ من قول الشاطبي:

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعَتدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

المذهبَان المشارَ إليهما، وهما:

الأوَّل: الاقتصارُ على الإبدال ومنع التسهيل مع الرَّوْمِ مطلقًا.

والثاني: جوازُ التسهيل مع الرَّوْمِ، في الحركات الثلاث، أي: سواء أكانتِ الهمزةُ مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

وهذان المذهبان ضعيفان جدًا عند القرَّاء، ومن قال بهما فقد أبعد في الشذوذ وأمعن فيه، فالمذهب الأوَّل فيه تركُ ما وردت به الرواية، والمذهب الثاني فيه رَوْمُ المفتوح وليس جائزًا عند القرَّاء. ومن الأوَّل المذهب المختار، فهذه ثلاثة.

والجوابُ عمَّا اعترضَ به أبو شامةَ من قوله: (قلتُ: يَمنعُ من ذلك أنَّه قد منَع من الرَّوْم) إلى آخِرِه، ما تقدَّم من أنَّه أحدُ المذاهب الثلاثة، وهو الرَّوْمُ والإشمامُ فيما يأتيان به، وهو غيرُ المفتوح كما عُرِفَ تقريرُه، وأنَّ (أَلْحَقَ) صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ، أي: ومن أَلحَقَ، وغايةُ ما فيه ارتكابُ مذهبٍ كوفيٍّ صحيحِ الدليل، كقوله[٣]:

---

(١) النحل: ٨١.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٨٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لحسّان بنِ ثابت ﷺ في ديوانه ص: ٩، ومعاني الفرَّاء (٣١٥/٢)، والشاهد فيه قوله: (وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ) فإنَّه صلةُ موصولٍ محذوفٍ على مذهبِ الكوفِّيين، والتقدير: ومَن يمدحُه.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

ولا وجهَ لمنعِ الإشمام فيما ذكَر أَلْبَتَّةَ، والناظمُ قصَد الاقتصارَ على ذِكْر الرَّوْم ليُفيدَ أنَّ الإشمامَ غيرُ ممتنع؛ إذ لا حَظَّ له في اللفظ فلا وجهَ لامتناعه[1]، والله أعلم.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّه قد يختلف مفهوم الشراح للشاطبية، لقبول الأمر للاحتمالين.
- وأنَّ المذهبَ المختارَ في الوقف على الهمز المتطرِّف هو: الإتيانُ بالرَّوْمِ أو بالإشمام فيما يصحُّ دخولهما عليه، وذلك فيما لَمْ تُبْدَلِ الهمزةُ فيه حرف مدٍّ.
- وأنَّ هناك مذهبان ضعيفان جدًا عند القرَّاء.

١. الاقتصارُ على الإبدال ومنع التسهيل مع الرَّوْمِ مطلقًا.

٢. جوازُ التسهيل مع الرَّوْمِ، في الحركات الثلاث.

(١) ينظر: العقد النضيد في شرح القصيد: للسمين الحلبي (١٠٤٣/٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الخامس

فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ، ومذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ.

المطلبُ الأول

فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ

المطلبُ الثاني

فنقلةُ مذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلبُ الأول

فنقلاتُ الفتحِ والإمالةِ وبينَ اللفظَينِ

الفَتْحُ لغةً: نَقِيضُ الإغلاقِ[١].

واصطلاحًا: عبارةٌ عن فتحِ القارئ لفيهِ بلفظِ الحرفِ، وهو فيما بعده ألفٌ أظهرُ، ويقال له أيضًا: التفخيمُ، وربما قيل له: النَّصْبُ[٢].

والإمَالةُ لغةً: العُدول إلى الشيء والإقبالُ عليه[٣].

واصطلاحًا: أن تنحوَ بالفتحةِ نحو الكسرةِ، وبالألف نحو الياءِ[٤].

أقسام الإمالة:

تنقسمُ الإمالةُ على قسمين:

١. **إمالة كبرى:** هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيرًا، وتسمى بـ(الكبرى) و(المحضة) و(الإضجاع).

٢. **إمالة صغرى:** هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء قليلاً، وتسمى بـ(التقليل) و(التلطيف) و(بَيْن بَيْن)[٥].

أحرف الإمالة

تُمال الفتحةُ ولكنها لا تُمَالُ إلّا إذا وقعت قبل حرفٍ من أحرف الإمالة الثلاثة: (الألف، والراءُ، وهاءُ التأنيث)، وسميت بذلك؛ لأنَّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلّا فيها، وتكون إمالتها بشروط[٦].

---

(١) تهذيب اللغة: للأزهري (٤/ ٢٥٧)، مادة:(فَتَحَ)، ولسان العرب: لابن منظور (٢/ ٥٣٦)، مادة:(فَتَحَ).

(٢) ينظر: النشر: لابن الجزري (٢/ ٣٥)، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٠٣.

(٣) لسان العرب: لابن منظور (١١/ ٦٣٥)، مادة: (ميل).

(٤) ينظر: الدُّرُ النثير: للمالقي (٣/ ١٥٤)، والنشر: لابن الجزري (٢/ ٣٦).

(٥) ينظر: النشر: لابن الجزري (٢/ ٣٦)، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٣٢.

(٦) ينظر: الكتاب: لسيبويه (١٢٦/٤)، والتصريح على التوضيح: لخالد الأزهريّ (٢/ ٦٥٢)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لغة الفتح والإمالة:

الفتحُ والإمالة لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة فصحاء العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، غير أنّ الأصل منهما: الفتح لعدم توقّفه على سبب، وجواز فتح كلّ ممال دون عكسه.

فالفتحُ: لغة أهل الحجاز، والإمالة: لغة كثير من العرب خاصَّة بني تميم[١].

(١) ينظر: الكنز في القراءات العشر: لابن الوجيه الواسطي (١/ ٢٨٥)، والنشر: لابن الجزري (٢/ ٣٦).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: إمالةُ الألفِ المنقلبةِ عن الياءِ. **الفنقلة (٦٢)**

إنَّ حمزةَ والكسائيَّ أمالا ذوات الياء أي: كلّ ألفٍ منقلبةٍ عن ياء من الأسماء والأفعال حيث تأصَّلا – حيث كان الياء أصلا وانقلبت الألف عنه– وهذا أحد أسباب الإمالة، قال الشاطبي[١]:

وَحَمْزَةُ مِنْهُمْ وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ أَمَالاَ ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تأَصَّلَا

ثمَّ بيَّن قاعدة تكشفُ أصل الألفِ فقال[٢]:

وَتَثْنِيَةُ الأَسْماءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الْفِعْلَ صَادَفْتَ مَنْهلَا

لمعرفة أصل الألف في الأسماء، تُثَنَّى، فإن انقلبت الألف إلى ياء فهي يائية تُمالُ، مثل: (فتى) تثنيته: فتيان، وإن انقلبت الألف إلى واو فلا تُمال مثل: (عصا)، تثنيته: عصوان.

ولمعرفة أصل الألف في الأفعال، تنسب الفعل إلى نفسك، فإن كانت ألفه يائية، انقلبت إلى ياء فتُمالُ، مثل: (رمى)، تقولُ فيها: رميتُ، وإن كانت ألفه واوية انقلبت إلى واو فلا تُمالُ، مثل: (دعا) تقول فيها: دعوتُ.

ولَمَّا كانت هناك أسماء لا تكشف التثنية أصل الألف فيها نحو: ﴿ٱلْحَوَايَا﴾[٣]، أثار أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلتَ: من جملة الأسماء الممالة ما لا تُظهِر التثنية ياءَه التي انقلبت الألف عنها، نحو: ﴿ٱلْحَوَايَا﴾، جمع حاوية فالألف عن ياء كائنة في المفرد، وفي تثنية المفرد، ولكن اللفظ الممالَ في القرآن لا يثنى، فلم يكشف هذا اللفظ تثنيَته، فكيف قال: وتثنية الأسماء تكشِفُها؟

قلتُ: ذكرَ ذلك كالعَلامَة، والعَلامَةُ قد لا تَعمُّ، ولكنها تضبطُ الأكثرَ، والحدُّ يشملُ الجميعَ، وهو قوله: (ذوات الياء)، والألفُ من آخرِ ﴿ٱلْحَوَايَا﴾ من ذواتِ الياءِ، وأصلها: حوَاوِيُ، على حدِّ ضَوَارِبُ؛ لأنَّه جمعُ حاوية، وهي: المباعر، على أنَّك لو قدَّرْتَ من هذا فعلاً، ورددتَه إلى نفسِك،

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٢.

(٣) الأنعام: ١٤٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لظهرتِ الياءُ، نحو: حَوَيْتُ، وصاحبُ التيسير ذكر هذا الحرف مع: ﴿يَتَمَى﴾[١] و﴿ٱلْأَيَمَىٰ﴾[٢] فجعلَ الجميعَ في باب فَعَالى)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: العَلامةُ تَضْبطُ الأكثرَ، وقد لا تعمُّ.

الأقسام التي يتألف منها الكلام محصورة في ثلاثة: الاسم والفعل والحرف، ولا يمكن التمييز بين بعضها عن بعض إلّا بمعرفة حدّها، ومعرفة العلامة التي تميز الاسم عن الفعل عن الحرف.

فمن علامات الاسم: أنَّه يعرف: بالخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام، وحروف الخفض، وذكر النحاة علامات أخرى لكن هذه أشهرها[٤].

وقد ورد في بعض شواهد اللّغة، دخول بعض هذه العلامات على الفعل والحرف لكنها مؤولة إلى اسم محذوف فلا تدل على مخالفة القاعدة في هذا الباب، كقول الشاعر[٥]:

واللهِ مَا لَيلي بِنَامَ صَاحِبُهْ ولا مُخَالِطُ الليَّان جَانبُهِ

الشاهد فيه: أن حرف الجرّ دخلَ على (نَامَ) وهو فعل ماضٍ، وحرفُ الجرّ من علامات معرفة الأسماءِ، فيُجابُ: أن حرف الجرّ داخل على محذوف، والتقدير بمقول فيه: (نام صاحبه)، فحذف القول وبقي المحكي به، وقيل: إنَّه من باب حذف الموصوف غير القول، والتقدير: (بليل نام صاحبه فيه)، فالجرُّ دخل في الحقيقة على الموصوف المقدَّر لا على الصفة[٦]. فالعَلامَةُ قد لا تَعمُّ، ولكنها تضبطُ الأكثرَ.

واعتراضُ أبي شامة بـ﴿ٱلْحَوَايَا﴾، فيه نظر من حيث أنَّ التثنية تكشفه، إذ لو ثُنِّيَ لقيل: حوايان، وقوله: (ولكن اللفظ الممالَ في القرآن لا يُثنَّى)، إن عنى به أنَّه لايثنى البتة لكونه جمع

---

(١) النساء: ١٢٧.

(٢) النور: ٣٢.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ص: ١٢، وحاشية الصبان: لمحمد بن علي الصبان (١/ ٤٥).

(٥) الخصائص: لابن جنيّ (٢/ ٣٦٦)، وشرح الرضي على الكافية: للإستراباذي (٤/ ٢٤٦). وهذا البيت مجهول القائل على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٠٥)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي (٤/ ٥٠٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

تكسير فليس بجيد، بل يُثنَّى، وقد وردت تثنية الجمع واسم جمعه كقوله[١]:

تَبَقَّلتْ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنهْشَلِ

استشهدوا به في: (رِمَاحَيْ مَالِكٍ وَنهشلِ)، حيث ثنَّى جمع تكسير (رماح) للضرورة.

وإن عنى به أنه لا يُثنى لكونه في القرآن، ولفظ القرآن لا يُغيَّر، فيلزمه نحو: الهدى، فإنَّه يُثنَّى في غير القرآن، ويكتفى بذلك علامة على ذوات الياء فكذلك هذا.

الثانية: الحَدُّ يَشْملُ الجميعَ.

الحدُّ: هو الجامعُ المانعُ، يجمعُ جزئياتِ المحدودِ، ويمنعُ من دخولِ غيرِها فيها[٢].

هذا التعريف يتضمن أمرين :

أولاً: أن يكون الحدُّ جامعًا، بمعنى كلمَّا وُجِدَ المحدودُ وجدَ الحدَّ، وهو ما يسمى بالمنعكس، فإذا انتفى المحدودُ انتفى الحدُّ، ولا يمكن أن يكون جامعًا وبعض افراد المحدود خارجة منه، فإن الحدَّ حينئذ منتقد.

ثانيًا: أن يكون مانعًا، أي: يمنعُ دخولَ غير المحدودِ في الحدِّ، أي كلمَّا وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدودُ، وهذا ما يسمى بالمطَّرِد.

وبيان ذلك: قول الناظم: (أَمَالاَ ذَوَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ تأَصَّلَا)، فالحدُّ: (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، والمحدودُ: (أَمَالاَ)، فكلمَّا وجد لفظ ألفه من ذوات الياء، أَمَالاَه، فهذا تعريف مطَّرِد، وكلمَّا وجدت إمالة فالألفُ من ذوات الياء، فهذا منعكس.

و﴿ٱلۡحَوَايَا﴾: جمع حاوية، مثل: راوية وروايا، وزاوية وزوايا. وأصلُ حَوَايَا وما شاكله: حوَاوِيُ على فواعل مثل: ضاربة و ضَوَارِبُ، فأبدلت الواو ياءً لانكسارها فصارت: حوايي، ثم فتحت الياء لاستثقال الكسرة عليها، وأبدلت من الياء الأخيرة ألف فصارت حَوَايَا[٣]، فالألفُ من آخرِ ﴿ٱلۡحَوَايَا﴾ من ذواتِ الياءِ، فهي مِمَّا تُمَالُ، على أنَّك لو قدَّرْتَ من هذا فعلاً، ورددتَه إلى نفسِك،

---

(١) البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي، ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٢١)، وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي (٢/ ١١١)، وخزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي (٣٩٤/٢).

(٢) ينظر: المستصفى من علم الأصول: للغزاليّ (١/ ٢١)، وروضة الناظر وجنة المناظر: لابن قدامة المقدسي (١/ ٦٢)، والكليات: لأبى البقاء الكفوي ص: ٦١٠.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: للحميري (٣/ ١٦٢١)، مادة:(حَوَاوِي).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لظهرتِ الياءُ، نحو: حَوَيْتُ، وهذا تأكيد آخر.

لذلك ذكر الإمام الداني –صاحبُ التيسير– هذا الحرف مع: ﴿يَتَمَى﴾ و﴿ٱلْأَيْمَىٰ﴾ فجعلَ الجميعَ في باب فَعَالى، فقال: (اعْلَم ان حَمْزَة وَالْكسَائِيّ كَانَا يميلان كلّ مَا كَانَ من الاسماء والافعال من ذَوَات الْيَاء فالاسماء نَحْو قَوْله عز وَجل: ﴿ٱلْأَيْمَىٰ﴾ و﴿ٱلْحَوَايَا﴾ .....)[1].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ العَلامةَ تَضْبطُ الأكثرَ، وقد تُؤوَّلُ، فلا تدلُّ على مخالفةِ القاعدةِ في هذا البابِ.
- وأنَّ الحدَّ: هو الجامعُ المانعُ، يجمعُ جزئياتِ المحدودِ، ويمنعُ من دخولِ غيرِها فيها.

(١) التيسير: للدانيّ ص: ٤٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: أصلُ الألفِ في الكلمة. **الفنقلة (٦٣)**

بعد أن ذكر الناظم إنَّ حمزةَ والكسائيَّ أمالا كلَّ ألفٍ منقلبةٍ عن ياءٍ من الأسماء والأفعال حيث تأصَّلا، وبيَّن قاعدةً تكشفُ أصلَ الألفِ، قال[١]:

هَدى وَاشْتَرَاهُ وَالهَوى وَهُدَاهُمُ وَفِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي الكُلِّ مَيَّلا

ذكر مثالين للأسماء، ومثالين للأفعال، فـ(هَدى) و(اشْتَرَى) فعلان يائيان، تقول في نسبتهما إليك: هديت واشتريت، و(الهَوى) و(الهُدَى) اسمان نقول في تثنيتهما: هويان وهديان.

ثم بيَّن أن حمزة والكسائي يميلان أيضًا ألف التأنيث، ولَمَّا كانت ألفُ التأنيث ليست أصلاً، بل زائدة عن ماهية الكلمة، ناسب أن يذكر ذلك بفنقلة أثارها أبو شامة فقال:

(فإن قلتَ: ظَهَرتْ فائدةُ قولِه فيما قبلُ: (حَيْثُ تأَصَّلَا)، فإنَّ ألفَ التأنيثِ ليستْ أَصْلاً، فاحتَرَزَ عنها.

قلتُ: ولماذا يحترزُ عنها وهي ممالةٌ لهما، كما أنَّ الأصليةَ ممالةٌ لهما؟ فلا وَجْهَ للاحترازِ إنْ كانتْ ألفُ التأنيثِ داخلةٌ في مُطلقِ قولِه: (ذَوَاتِ الْيَاءِ) وهو ممنوع، وإذا لم تكنْ داخلةً فلا احترازَ، ولَمْ يبقَ فيه إلّا التأكيدَ أو المعاني التي تقدَّم ذكرُها).

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: ألفُ التأنيثِ أصلٌ بنفسها.

ألفُ التأنيث: كلُّ ألفٍ زائدة رابعة فصاعدًا، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي، فى الواحد والجمع، اسمًا كان أو صفةً، وهي محصورة في الأوزان الخمسة وهى: (فَعْلى)، و (فُعْلى)، و(فِعْلى) الساكنة العين، و(فُعَالى) بفتح العين الذى لا يمكن غيره مثل الألف، مع ضمِّ الفاء وفتحها[٢].

ويعرف الأصليُّ من الزائد بالردِّ إلى مادة الكلمة والنظر في وزنها؛ فمثلا هُدَى على وزن (فُعَل) فالمقابل للألف لامُ الكلمةِ، إذن هي أصلية، أمَّا سَلْمَى فعلى وزن (فَعْلَى) فالمقابل للألف المقصورة ألف مقصورة.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٣.

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر: للنويري (١/ ٥٦٨).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وألفُ التأنيثِ أصلٌ بنفسها زائدة على ماهية الكلمة[١]، وإنَّما أميلت لأنَّها محمولة على الألف المنقلبة عنها، ووجهُ المشابهة بينهما أنها تُقلبُ ياءً في التثنيةِ، والجمع بالألف والتاء، في قولنا: حُبْلَيَانِ، وحُبْلَيَات[٢]، وإنما قلبت ياء لا واوًا لثلاثة أوجهٍ:

أحدها: أنَّ الياء في الجملةِ وردت علامة للتأنيث في قول: قومي، وتقومين، بخلاف الواو.

الثاني: أنَّها أخفُّ من الواو.

الثالث: أنَّها أقربُ إلى الألفِ في المخرجِ من الواو[٣].

الثانية: ذِكْرُ الحُكْمِ للتأكيدِ ولزيادة البيانِ.

ألفُ التأنيثِ ممالةٌ، إن كانت داخلةً في مُطلقِ قولِه: (ذَوَاتِ الْيَاءِ)، -وهو ممنوعٌ- لِمَا سبق من أنها أصلٌ بنفسها زائدة على ماهية الكلمة.

وإذا لم تكنْ داخلةً فلا احترازَ، فبَعْدَ أن ذكر الأصلَ الأوَّل -وهو: أنك إذا ثنيَّت الاسم الذي فيه الألف فإنْ ظَهَرَتْ في التثنية ياءً أَمَلْتَهَا، وإنْ ظَهَرَتْ واوًا لم تُمِلْ، وكذلك إذا وجدت في الفعل ألفًا ورددتَه إلى نفسك فإنْ ظهرت واوًا لم تُمِلْ، وإنْ ظهرتْ ياءً أملتها-، انتقلَ إلى الأصلِ الثاني فقال:

..... وَفِي أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي الكُلِّ مَيَّلا

يعني أن حمزة والكسائي أمالا ألفات التأنيث كلها، ثمَّ بين محل ألفات التأنيث فقال[٤]:

وَكَيْفَ جَرَتْ فَعْلَى فَفِيهَا وُجُودُهَا وَإِنْ ضُمَّ أَوْ يُفْتَحْ فَعَالَى فَحَصِّلَا

أي: وجود ألف التأنيث في موزون (فعلى)، كيف جرت بضمِّ الفاء وفتحها وكسرها، نحو: ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾[٥]، و﴿نَجۡوَىٰ﴾[٦]، و﴿إِحۡدَى﴾[٧]، وكذلك (فعالى) بضمِّ الفاء وفتحها، نحو:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش (٥/ ٩١).

(٢) مفردها: حُبْلى.

(٣) ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبي، بتحقيق: أحمد بن حيان حريصي ص: ٢٧.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٤.

(٥) البقرة: ٨٥.

(٦) الإسراء: ٤٧.

(٧) الأنفال: ٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

﴿ كُسَالَىٰ ﴾[١] ، و﴿ ٱلْأَيَـٰمَىٰ ﴾[٢]، فذكر ذلك للتأكيدِ، أي: كلُّ ما فيه ألفُ التأنيثِ أوقعَا الإمالة.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ ألفَ التأنيث هي ألفٌ تلحقُ آخر الاسمِ، زائدة عن أصوله، دالة على التأنيث، وأتى ذلك في خمسة أوزان: (فعلى) بضمِّ الفاء وكسرها وفتحها، و(فعالى) بضمِّ الفاء وفتحها.
- وأنَّ حمزةَ والكسائي أمالا ألفات التأنيث كلّها.
- وأنَّ ألف التأنيث أُميلت؛ لأنَّها محمولةٌ على الألفِ المنقلبةِ عنها، ووجهُ المشابهةِ بينهما: أنها تُقلبُ ياءً في التثنيةِ، والجمع بالألف والتاء.

(١) النساء: ١٤٢.

(٢) النور: ٣٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: الإمالةُ في الثلاثيِّ المزيدِ والمضارعِ والاسمِ. الفنقلتان (٦٤) و(٦٥)

كلُّ لفظٍ ثلاثيّ زيد عليه فأصبح رباعيًّا أو أكثر فهو ممالٌ عند حمزة والكسائيّ؛ لانقلاب واوه حينئذٍ إلى ياءٍ، نحو: ﴿زَكَّىٰهَا﴾[١]، فهي من: زكَّيت، قال الشاطبي[٢]:

وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كَزَكَّاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى

والثلاثي المزيد يكون اسمًا نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾[٣]، ويكون فعلًا ماضيًا نحو: (أنجى)، ويكون فعلًا مضارعًا مبنيًّا للفاعل نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾[٤]، وللمفعول نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾[٥].

والناظم لم يمثّل للفعل المضارع ولا للاسم، لذا بادر ابن القاصح إلى تجلية الأمر وبيانه، بإثارة فنقلتين قائلاً:

(فإن قيلَ: مِنْ أينَ تأخذُ العُمُومَ في الفعلِ المضارعِ والاسمِ؟

قيلَ: مِن قوله: (وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ) فإنَّه يشملُ الفعلَ الماضي والمضارعَ والاسمَ.

فإن قيلَ: تمثيلُه بالماضي فقط يَقْتَضِي اختصاصَ الحُكْمِ بهِ.

قيلَ: الأصلُ العملُ بالعُمُومِ)[٦].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: الأصلُ في العامِّ العملُ به على عُمُومِه.

إذا وردَ النَّصُّ العامُّ، فالعملُ به على عمومه، وذِكْرُ بعضِ أفرادِ العَامِ الموَافقِ له في الْحُكْمِ لا يقتضي التَّخْصيصَ.

وقد بيَّن الناظم أن كلَّ ألفٍ وقعت ثالثة في الكلمة، ولامًا لها، وهي منقلبة عن واو، فزادت الكلمة على ثلاثة أحرف، فإن ألفها بسبب هذه الزيادة تكون منقلبة عن ياء فتدخلها الإمالة.

---

(١) الشمس: ٩.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٧.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) النساء: ١٠٨.

(٥) الصف: ٧.

(٦) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والزيادة تكون بتضعيف الفعل نحو: زكّى، وبحروف المضارعة نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾، وبالحروف الزائدة الدالة على التعدية أو غيرهما نحو: ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾[١]، وقد يجتمع في الكلمة حرف المضارعة والتضعيف نحو: ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾[٢]، وقد يجتمع فيها الحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿تَزَكَّىٰ﴾[٣]، وقد يجتمع فيها حرف المضارعة والحرف الزائد والتضعيف نحو: ﴿يَتَزَكَّىٰ﴾[٤].

والدليل على أنَّ هذه الألف منقلبة عن ياء فيما ذكر أنه يقال: زكّيت. وهما: يزكّيان، وتزكَّيا، ويتزكّيان. فتظهر الياء عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين، أو نون المتكلم، أو تاء الفاعل فحينئذ يصير الفعل يائيّا فتمال ألفه، ومن ذلك: أفعل في الأسماء نحو: أزكى؛ لأنَّ لفظ الماضي في ذلك تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير. فتقول: أزكيت [٥].

الثانية: تعديلات بعض شرَّاحِ الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها.

لعلَّ وَلَعَ الشرَّاحِ بالشاطبية، وشَغَفَهم بها، وبمعانيها وألفاظها، هو الذي حفَزهم للنّسج على منوالها، ومحاذاتها ومُوازاتها، وإعمالِ النَّظر فيها، واستنباط آفاقٍ جديدة تُبرِزُ أمانيها.

وهذه الاستدراكات جديرة برسالةٍ مستقلةٍ، في نقلها وإثباتها، وتصنيفها وترتيبها، ومن ثمَّ إلحاقها بالشاطبية، خدمة لها.

ولقد كان باعث الاستدراكات ومحرّكها قول الناظم في أول القصيد[٦]:

وَإِنْ كانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا

وسأحاول في هذه الأطروحة أن أشير إليها في كلِّ فنقلةٍ ورد فيها استدراك وتعديل وتقييد.

ومنها :

١. قال أبو عبد الله الفاسي: (ويمكن أن تدخل الأفعال المضارعة مع الماضية في

---

(١) عبس: ٥.

(٢) عبس: ٣.

(٣) طه: ٧٦.

(٤) فاطر: ١٨.

(٥) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٠٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٣.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

عبارته، ولو قال:

وكل رباعيٍّ فما زاد مُضْجَعٌ كيرضى ويتلى ثم أزكى مع ابتلى

لأتى بالجميع)[١].

٢. قال أبو شامة: (إن الثلاثي المزيد يكون اسمًا نحو: ﴿أَدْنَىٰ﴾، ويكون فعلًا ماضيًا نحو: (أنجى)، ويكون فعلا مضارعًا مبنيًّا للفاعل نحو: ﴿يَرْضَىٰ﴾، وللمفعول نحو: ﴿يُدْعَىٰ﴾، ولو قال الناظم رحمه الله تعالى:

وكلُّ ثلاثيّ يزيد أمِلْه مثـ لَ يرضى وتدعى ثم أدنى مع ابتلى

لجمع أنواع ذلك)[٢].

٣. وقال الجعبري: (ولم يمثّل – الناظم – للأسماء، والحُكمُ عامٌّ، ولو قال مثل:

وإن زاد واويّ الثلاثيّ أضْجِعَا كأدنى مع استعلى وأربى مع ابتلى

لَعَمَّ)[٣].

٤. وقال القاري: (لو قال الناظم:

..... فإنَّه أمالا .....

على أن الضمير للشأن، لكان أنصّ في المقصود، وإلا فيحتاج إلى تقدير لهما، ولو قال بدل (أنجى): (أزكى) لكان أعلى، وأتمُّ منه لو قال:

..... ممال كيرضى ثم أزكى مع ابتلى)[٤]

وعلى هذا يكون للقاري ثلاث تعديلات في البيت، فيصبح البيت:

وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ أَمَالا كَزَكَّاهَا وَأَزْكى مَعَ ابْتَلَى

أو:

وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كيرضى ثم أزكى مَعَ ابْتَلَى

---

(١) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة: للفاسي (٤٤١/١).

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢١١.

(٣) كنز المعاني: للجعبري (٨٠٧/٢).

(٤) حدث الأماني: ص: ١١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الألف تمال: إما لانقلابها عن الياء، وإن لم ترسم ياءً في المصاحف، ويعرف ذلك بوقوع الياء مكانها في أي تصريف من تصاريف الكلمة. وإما لكونها دالة على التأنيث وذلك في (فعلى) مثلث الفاء، و(فعالى) بضم الفاء وفتحها، وإن لم يرسم ياء في المصاحف.
- وأنَّ الحالَ في ذوات الياء والواو إنما يختلف في الثلاثي، فإن هناك يحتاج إلى ما يستذكر به على كلا النوعين.
- وأنَّ ما زاد على الثلاثة، لا يختلف الحال في أنَّ جميعه من ذوات الياء، إما بطريق الأصالة، وإما بطريق النقل إليها، فيسهل الأمر إذ ذاك على القارئ، ويميل لمن يميل من غير احتياج نظر في دليل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: إمالةُ كلماتٍ مخصوصةٍ للكسائيّ. **الفنقلة (٦٦)**

تفرَّد الكسائيُّ بالإمالة المحضة في لفظي: ﴿رُءۡيَىَ﴾[١] و﴿ٱلرُّءۡيَا﴾[٢]، حيث وردَا، و﴿مَرۡضَاتِ﴾[٣] وخطايا كيف جاء، نحو: ﴿خَطَٰيَٰكُمۡ﴾[٤]، قال الشاطبي[٥]:

وَرُءْيَايَ وَالرءْيَا وَمَرْضَاتِ كَيْفَمَا أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلا

ولا مانع من حيث اصطلاحُ الناظمِ من أنْ يكون الميمُ من: (مُتَقَبَّلا) رمزًا لابن ذكوان، وكذا ما يأتي بعده في الأبيات الثلاثة من قوله: (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلَا)[٦] و(يُجْتَلَا)[٧]، و(الَّذِي أَذَعْتُ بِهِ)[٨]، فيكون ما في كلِّ بيت رمزًا، ولَمَّا كان هذا ممَّا يحتاج إلى توضيحٍ وبيانٍ تعرَّض له أبو شامة بفنقلة فقال:

(فإن قلتَ: هو في بابِ إمالةِ حمزةَ والكسائيّ فجميعُه لا يخلو عنهما أو عن أحدِهما، ولهذا يذكرُ ما انفرَدَ به الكسائيّ، ثمَّ يذكرُ ما اتفقا عليه، فيقولُ: (مَعَ الْقُوَى فَأَمَالاَهَا)[٩]، ولو كانَ ما اعتُرِضَ به رمزًا لَمَا صَحَّ له هذا الضمير، إذ تقدَّمَ جماعةٌ، فلا يتعيَّنُ مَنْ يعودُ إليه الضميرُ، وكذا يذكرُ ما تفرَّد به الدُّوريُّ، ثمَّ يقولُ: (وَممَّا أَمَالاَهُ)[١٠]، وذلك مِمَّا يدُلُّ على أنَّ قولَه: (قَدِ انجَلَا)[١١] ليسَ برَمزٍ.

---

(١) يوسف: ١٠٠.
(٢) الإسراء: ٦٠.
(٣) البقرة: ٢٠٧.
(٤) البقرة: ٥٨.
(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٩.
(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٠.
(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠١.
(٨) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٢.
(٩) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٤.
(١٠) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٦.
(١١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: كلُّ هذا صحيحٌ، معلومٌ أنَّه ليسَ برَمْزٍ في نَفْسِ الأمرِ، ولكنْ من حيثُ اصطلاحُه يُوهِمُ ذلكَ)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: مصطلحُ الشاطبيِّ في ذِكْرِ الرُّمُوزِ.

سبق في الفنقلتين رقم: (١٣) و(١٤)، ذكر منهج الشاطبي في استعمال الرموز، بما يُغني عن إعادة شرحه، فقد قال[٢]:

ومن بعدِ ذِكري الحرفَ أُسمي ... مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

بيّن بهذا البيت كيفية استعماله الرمز بحروف (أبجد)، فذكر أنه يذكر حروف القرآن أوّلا، ثم يأتي بحروف الرمز ولا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات، قد تضمنت تلك الكلمات معاني صحيحة، من ثناء على قراءة أو قارئ، أو تعليل مفيد[٣].

الثانية: مُخَالفةُ النَّاظمِ مُصطلحَه في طريقةِ نظمِ القصيدِ.

بعد أن بيّن كيفية استعماله الرمز، وأنه يذكر حروف القرآن أوّلًا، ثم يأتي بحروف الرمز، خالَف مُصطلحَه في طريقةِ استعماله للرموز، في مواضع شتى منها، قوله[٤]:

وَرُءْيَايَ وَالرءْيَا وَمَرْضَاتِ كَيْفَمَا ... أَتَى وَخَطَايَا مِثْلُهُ مُتَقَبَّلَا

وَمَحْيَاهُمُو أَيْضًا وَحَقَّ تُقَاتِهِ ... وَفِي قَدْ هَدَانِي لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلَا

وَفِي الْكَهْفِ أَنْسَانِيْ وَمِنْ قَبْلُ جَاءَ مَنْ ... عَصَانِيْ وَأَوْصَانِيْ بِمَرْيَمَ يُجْتَلَا

وَفِيهَا وَفِي طَاسِيْنَ آتَانِيَ الَّذِي ... أَذَعْتُ بِهِ حَتَّى تَضَوَّعَ مَنْدَلَا

فعلى مُصطلحه يكون الميم من (مُتَقَبَّلَا) رمزًا لابن ذكوان، واللام والهمزة والميم من: (لَيْسَ أَمْرُكَ مُشْكِلَا) رمزًا لهشام ونافع وابن ذكوان، ولايصحُّ ذلك، فهشام وابن ذكوان راويا الشامي، فإن أرادهما أشار للقارئ لا الراويين. ويقال مثل هذا في: (الَّذِي أَذَعْتُ بِهِ).

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢١٢.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٦.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٣.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٢٩٩-٣٠٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ثمَّ إنَّه يذكرُ ما انفرَدَ به الكسائيّ، ثمَّ يذكرُ ما اتفقا عليه، فيقولُ: (مَعَ الْقُوَى فَأَمَالاَهَا)، ولو كانَ ما اعتُرِضَ به رمزًا لَمَا صَحَّ له هذا الضمير، إذ تقدَّمَ جماعةٌ، فلا يتعيَّنُ مَنْ يعودُ إليه الضميرُ.

ثمَّ هو في بابِ إمالةِ حمزةَ والكسائيّ، فجميعُ ما في البابِ لا يخلو عنهما، أو عن أحدِهما، وهذا يدُلُّ على أنَّ قولَه: (قَدِ انجَلَا) ليسَ برَمزٍ.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ مصطلحَ النَّاظمَ في قصيدته: أن يذكر حروف القرآن أولًا، ثم يأتي بحروف الرمز ولا يأتي بها مفردة، بل في أوائل كلمات، قد تضمنت تلك الكلمات معاني صحيحة.
- وأنَّ النَّاظمَ يُخَالِفُ مُصطلحَه في طريقةِ نظمِ القصيدِ أحيانًا.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة: إمالةُ آواخرِ آي بعضِ السُّورِ. **الفنقلة (٦٧)**

مِمَّا اتفق على إمالته حمزة والكسائي رءوس آي السور الإحدى عشرة وهي: طه، النجم، المعارج، القيامة، النازعات، عبس، الأعلى، الشمس، الليل، الضحى، العلق[١].

والمراد: إمالة الألفات الواقعة في أواخر الآيات في السور المذكورة سواء أكانت هذه الألفات في الأسماء أم في الأفعال، وسواء أكان أصلها الياء أم الواو، قال الشاطبي[٢]:

وَممَّا أَمَالاَهُ أَوَاخِرُ آيِ مَا بطِه وَآيِ الْنَّجْمِ كَيْ تَتَعَدَّلاَ

واعترَضَ أبوشامةَ على الناظم إتيانَه بهذه الأبيات، قائلا: (لم يكن له حاجةٌ إلى ذِكْرِ إمالة أواخر الآي؛ لأنَّ جميعَ ذلك قد عُلِمَ ممَّا تقدَّم من القواعدِ من ذواتِ الياءِ أصلاً ورسمًا، وقد نصَّ على ذواتِ الواو منها، فلم يبقَ منها شيءٌ، ولهذا لم يتعرض كثير من المصنفين لذِكْرِ هذه السُّور ولا ذكرها صاحب التيسير)[٣].

ولَمَّا كان في أواخر آي بعض هذه السُّور من الألفات المنقلبة عن واو، ورسمت ياءً في المصحف، نحو: ﴿ضُحَىٰ﴾[٤]، ﴿سَجَىٰ﴾[٥]، أثار أبو شامة فنقلة لبيان حُكْمِها فقال:

(فإن قلتَ: فيها نحو: ﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾، فمِنْ أَينَ تَعْلَمُ إِمَالَتَه؟

قلتُ: مِنْ قولِه: (وَمَا رَسَمُوا بالياءِ)[٦])[٧].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الألفاتُ المنقلبة عن واوٍ، ورُسِمَت ياءً في المصحفِ.**

أمال حمزة والكسائي جميع الألفات المتطرفة المجهول أصلها، أو المنقلبة عن واو

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٨، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٦.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢١٥.

(٤) طه: ٥٩.

(٥) الضحى: ٢.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٦.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢١٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ورسمت في المصاحف بالياء، قال الشاطبي[١]:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ ....

فالمراد بالمرسوم بالياء في المصاحف خصوص الألفات المجهولة الأصل أو المنقلبة عن واو، وليس المراد ما يشمل الألفات المنقلبة عن ياء التى رسمت ياء في المصاحف فإن هذه الألفات سبق حكمها[٢].

فمن الألفات المجهولة الأصل المرسومة ياءً في المصاحف: ألف ﴿أَنَّىٰ﴾[٣] التي للاستفهام، وألف ﴿مَتَىٰ﴾[٤]، وألف ﴿بَلَىٰ﴾[٥].

ومن الألفات المنقلبة عن واو ورسمت ياء في المصاحف: ألف: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[٦]، و﴿ضُحَىٰ﴾[٧]، و﴿سَجَىٰ﴾[٨]، و﴿ضُحَىٰهَا﴾[٩]، و﴿دَحَىٰهَا﴾[١٠]، و﴿تَلَىٰهَا﴾[١١]، و﴿طَحَىٰهَا﴾[١٢].

فهذا جميع ما رسم من ذوات الواو بالياء على ما ذكره الناظم في قصيدته الرائية[١٣].

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٦.

(٢) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٢.

(٣) البقرة: ٢٢٣، وغيرها.

(٤) البقرة: ٢١٤، وغيرها.

(٥) البقرة: ٨١، وغيرها.

(٦) الضحى: ١.

(٧) طه: ٥٩.

(٨) الضحى: ٢.

(٩) النازعات: ٢٩.

(١٠) النازعات: ٣٠.

(١١) الشمس: ٢.

(١٢) الشمس: ٦.

(١٣) ينظر: عقيلة أتراب القصائد: للشاطبي البيت رقم: ٥٣٥، وترك المصنِّفُ لفظ: {ٱلْقُوَىٰ}النجم: ٥.، و{ٱلْعُلَىٰ}طه: ٤.، وألفهما واوية، وأمالها أصحاب الإمالة، قال ابن الجزري: قَوَّى سَبَبَ الأَمَالةِ في: وَالضُّحَى، وَضُحَاهَا، وَالْقُوَى وَالْعُلَى، كونها رُءُوس آياتٍ، فَأُمِيلَت لِلتَّنَاسُبِ. (بتصرف من النشر: لابن الجزري (٢/ ٣٧)).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ حمزة والكسائي أمالا جميع الألفات المتطرفة المجهول أصلها، أو المنقلبة عن واو ورسمت في المصاحف بالياء، وهناك الخلاف في اليسير.
- وأنَّ المرادَ بالمرسوم بالياء في المصاحف خصوص الألفات المجهولة الأصل، أو المنقلبة عن واو.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السادسة: الإمالةُ البَيْنِيَّةُ لأبي عَمْرو. **الفنقلة (٦٨)**

يُميلُ ورشٌ الألف الواقعة بعد الراء، إمالة صغرى، بين الفتح والإمالة المحضة، والمراد بها التقليل قولاً واحدًا، قال الشاطبي[١]:

وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ ....

ثمَّ شرَعَ في بيانِ مذهبِ أبي عمرو في الإمالة فقال[٢]:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى وَآخِرُ آيِ مَا تَقَدَّمَ لِلبَصْرِيْ سِوَى رَاهُمَا اعْتَلَا

أخبر أنَّ أبا عمرو يُميل ما كان على وزن (فعلى) بتثليث الفاء، إمالة صغرى، نحو: ﴿نَجْوَىٰ﴾[٣]، و﴿إِحْدَى﴾[٤]، و﴿قُرْبَىٰ﴾[٥].

والألفات التي هي أواخر آي السور الإحدى عشرة، كلٌّ منهما يُقَلَّلُ للبصريِّ، ثم استثنى من النوعين: الألفات الواقعة بعد راء، أي سواء أكانت في: (فعلى) أم في: رءوس الآي المذكورة، فليس فيها للبصري إلّا الإمالة الكبرى[٦].

ولسائل أن يسأل: من أين تُؤخذُ الإمالة لأبي عمرو؟

ولتوضيح الأمر ناسبَ ذِكْرَه بفنقلةٍ أثارها ابن القاصح فقال:

(فإن قيلَ: مِنْ أَينَ نَأْخُذُ الإمالةَ بَيْنَ بَيْنَ؟

قلتُ: مِنْ مَوضعَينِ: مِنْ عَطْفِهِ على قوله: (وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ)، ومِنْ قَولَه: (سِوَى رَاهُمَا))[٧].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: قد يُؤخذُ الْحُكْمُ من العطفِ على ما قَبْلَه.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣١٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣١٦.

(٣) الإسراء: ٤٧.

(٤) الأنفال: ٧.

(٥) المائدة: ١٠٦.

(٦) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٩.

(٧) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بيّن الناظمُ إنَّ (فعلى) مفتوحة الفاء، أو مكسورتها، أو مضمومتها، قرأها أبو عمرو بين اللفظين فقال:

وَكَيْفَ أَتَتْ فَعْلَى ....

ويؤخذ هذا الحكمُ من العطف؛ لأنَّ الكلامَ معطوفٌ على قول الناظم:

وَذُو الرَّاءِ وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ ....

فعُلِمَ أنها بين اللفظين، هذا هو الأصل، ما لم ترد قرينة تُخْرِجُه عن هذا الأصل، فلا يزال في ذلك إلى أن يذكر الإمالة لحمزة، مثل ما أنه قال[١]:

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ ....

وعطف عليها مسائل أخر، ولم يذكر الإدغام، فحملت عليه إلى أن قال[٢]:

وَيَاسِيْنَ أَظْهِرْ ....

وعطف المسائل إلى آخر الباب، وحمل الجميع على الإظهار.

الثانية: قد يُؤخذُ الْحُكْمُ من الاستثناءِ.

بعد أن أخبر الناظم أنَّ أبا عمرو يُميل ما كان على وزن (فعلى) بتثليث الفاء، ويُميلُ رءوس آي السور الإحدى عشرة المذكورة، إمالة صغرى، استثنى أن يكون لفظ (فعلى)، أو رأس الآية، رائيًا، فإنَّه يُميله إمالة كبرى، لقوله[٣]:

وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْمًا ....

فلَمَّا بيَّنَ أنَّ المُستثنى يُمالُ إمالةً كبرى، عُلِمَ أنَّ إمالة ما قبله –لفظ (فعلى)، أو رأس الآية– باقٍ على الأصلِ، وهي الإمالة الصغرى.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٧٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٨١.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ أبا عمرو يُميلُ ما كان على وزن (فعلى) مفتوحة الفاء، أو مكسورتها، أو مضمومتها، إمالة صغرى.
- وأنَّه قد يُذْكرُ الحُكْمُ في مسألة، ويُعطفُ عليه مسائل أخر، فيُحْمَلُ الحكم عليه.
- وأنَّه قد يُذْكرُ الحُكْمُ في مسألة، ثمّ تُستثنى كلمات بحكمٍ مُسْتَقِلٍّ، فيكون الباقي على حكم الأصل.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السابعة: اقتراحاتٌ واعتراضاتٌ لإصلاحِ النَّظم. **الفنقلة (٦٩)**

أمال الدوري عن أبي عمرو بَيْنَ بَيْنَ أربع كلمات: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ﴾[١]، ﴿أَأَلِدُ﴾[٢]، ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾[٣]، ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾[٤]. قال الشاطبي[٥]:

وَيَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَيَا حَسْرَتَى طَوَوْا وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا وَيَا أَسَفَى الْعُلَا

أخبر أنَّ المشار إليه بالطاء في قوله: (طووا) وهو الدوري عن أبي عمرو قرأ هذه الكلم الأربع بين اللّفظين، لدلالة ما تقدَّم عليه. وعن غيره تُقَاسُ هذه الكلمات على أصولهم: فحمزة والكسائي يميلان هذه الألفاظ؛ لأنَّها من ذوات الياء، وورش يُقلِّلها بخلافٍ، والباقون بالفتح[٦].

وقوله: (الْعُلَا) صفة لهذه الكلمات أي هي العلا، واعترض أبو شامة على الناظم فقال: (ولو قال: (وَيَا أَسَفَى عَلَى) لكان أحسن؛ لأنَّه لفظ القرآن)[٧]، ثمَّ اعترضَ على هذا التعديل بفنقلةٍ فقال:

(فإن قلتَ: إنما عَدَلَ عنه لئلا يلتَبسَ ويُوهِمَ أنَّ (على) مِنْ جملةِ الكلماتِ الممالة، وأنَّ التقدير: (وَيَا أَسَفَى وَعَلَى).

قلتُ: زَالَ هذا الإلباسُ بنَصِّهِ فيما سَبَقَ على أنَّ (عَلَى) لا تُمَالُ، سَلمْنَا الإلباسَ، لكنَّا نقولُ: الإلباسُ أيضًا واقعٌ في قولِهِ: (العُلا)؛ فإنَّه من ألفاظِ القرآنِ أيضًا، فيُقالُ: لعلَّه أرادَ والعلا، ولفْظُ العُلا لا يَخْتَصُّ الدوريُّ بإمالتِهِ بين اللّفظيَنِ، بل ذلك لأبي عمرٍو بكمالِهِ، ولورشٍ؛ لأنَّه رأسُ آية، ثمَّ إنَّه يلتبسُ أيضًا مِن وجْهٍ آخرَ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّه رمزٌ لنافع في: ويا أسفى، وتكونُ الواو في: (وَيَا أَسَفَى) للفَصْلِ)[٨].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَاحِدةٍ، هي:

---

(١) المائدة: ٣١.

(٢) البقرة: ٢٢٣، وغيرها.

(٣) الزمر: ٥٦.

(٤) الزمر: ٥٦.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣١٧.

(٦) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٣.

(٧) يعني قوله تعالى: {يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ} يوسف: ٨٤.

(٨) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٢٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- **اعتراضٌ دافِعٌ لإشكالات تَرِدُ في القصيد.**

لَمْ تأتِ اعتراضات واقتراحات الشرَّاح للشاطبية إلّا بعد تدبُّرٍ وتأملٍ، وفحصٍ وتنقيبٍ وتدقيق، وإعمال للنَّظر، وتقليب في الوجوه، فلم تصدر إلّا عن علمٍ راسخٍ.

فجاءت هذه الاعتراضات والاستدراكات اللّفظية معلِّلة، مُوجِّهة للمقصود، منها:

أولاً: اعترض أبو شامة على الناظم فقال: (ولو قال: (وَيَا أَسَفَى عَلَى) لكان أحسن؛ لأنَّه لفظ القرآن)، يعني قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾.

ثانيًا: وجَّه بعد ذلك بنفسه على تعديله، ثمَّ أجاب عنه مبيّنًا أن الناظم قد عَدَلَ عنه لئلا يُوهِمَ أنَّ (على) مِنْ جملةِ الكلماتِ الممالة، وأنَّ الإلباسُ زائلٌ بنَصِّ الناظم فيما سَبَقَ على أنَّ (عَلَى) لا تُمَالُ، حيث قال[١]:

وَمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ غَيْرَ لَدَى وَمَا ... زَكَى وَإِلَى مِنْ بَعْدُ حَتَّى وَقُلْ عَلَى

أخبر أنَّ: (حتى، إلى، على)، لا تمال ألفها؛ لأنَّ الحروف جامدة، وألفها مجهولة الأصل فلا موجب لإمالتها[٢].

ثالثًا: بيَّن أنَّ الإلباسَ أيضًا واقعٌ في قولِهِ: (العُلا)؛ فإنَّه من ألفاظِ القرآنِ، يعني قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[٣]، ثمَّ أجاب فقال: لعلَّه أرادَ والعلا، ولفْظُ (العُلا) لا يَخْتَصُّ الدوريُّ بإمالتِهِ بين اللفظيَنِ، بل ذلك لأبي عمرٍو بكمالِهِ، ولورشٍ؛ لأنَّه رأسُ آية، قال صاحب العقد النضيد: (وليته قال: ويُميلها حمزة والكسائي إمالة كبرى حتى تتمَّ الفائدة، وإلا فلِمَ اقتصرَ على ذِكْرِ أبي عمرو وورش؟)[٤].

رابعًا: بيَّن أنَّ الإلباسَ ما زالَ واقعًا في قولِهِ: (العُلا)، من وجْهٍ آخر، لأنَّه يُوهِمُ أنَّ الهمزة من: (العُلا)، رمزٌ لنافع في: (وَيَا أَسَفَى)، وتكونُ الواو في: (وَيَا أَسَفَى) للفَصْلِ.

خامسًا: اعترض علي القاري على الناظم فقال: (وقلت: الأولى أن يقول:

.... وَيَا أَسَفَى والحُكْمُ عَنْ غَيرِهِ خَلا)[٥]

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٦.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٣.

(٣) طه: ٧٥.

(٤) العقد النضيد في شرح القصيد: للسمين الحلبي ص: ١٦٢.

(٥) الضابطية للشاطبية: للملا علي القاري ص: ٥٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

سادسًا: واعترض الدكتور عبد القيوم بن عبد الغفور السِّنْدِيّ عل تعديل أبي شامة إذ قال: (ولو قال: (وَيَا أَسَفَى عَلَى) لكان أحسن)، قائلا: (ولكني أرى أن اللبس ما زال قائمًا، حيث يوهِمُ أنَّ حرف العين من: (عَلَى) رمز لحفص، فلو قيل:

.... وَيَا أَسَفَى طَلا

لَزَالَ الوَهْمُ)[١].

سابعًا: أقول –الباحث– أرى أنَّ في تعديل الدكتور عبد القيوم السندي حينما قال: (ولو قال –يقصد الناظم–: (وَيَا أَسَفَى طَلا)، لَزَالَ الوَهْمُ)، أرى أنَّ الوَهْمَ ما زال قائمًا؛ لأنَّه بهذا التعديل، على اعتبار أنَّ الواو في: (وَيَا أَسَفَى) فاصلة، يكون قد بيَّن رواية الدوري دون غيره، فلا يُعرَف قراءة غير الدوري.

أقولُ: لكن إذا كان (العُلا) نعتًا للكلمات الأربع، استحالَ أن يكون رمزًا؛ لأنَّه قد سبق قوله: (وعَنْ غَيْرِهِ قِسْهَا)، أي: عن غير الدوريّ، وغيرُ الدوريّ يعُمُّ نافعًا وغيره،، فكيف يُقالُ: إنَّه رمزٌ له بعد أن دخلَ في العُمومِ السَّابقِ؟

وإن كان ولا بدّ، فالأسْلَمُ أن يُقال:

.... وَيَا أَسَفَى وَلا)

فالواو ليس برمزٍ لأحدٍ، والله أعلمُ، وإنني قد تتبعت المواضع التي تشبه ذلك، منها:

(..... .....وَجْهاً عَلَى الأَصْلِ أَقْبَلَا)[٢]

(..... .....حَقٌّ وَذُو جَلَا)[٣]

(..... .....وَجْهاً لَيْسَ إلّا مُبَجَّلَا)[٤]

وغيرها، فإنَّ ما بعد الواو ليس رمزًا في كلّ ذلك.

---

(١) تعديلات بعض شرَّاح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها: لعبد القيوم السندي: ص: ٤٥.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٠٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١١.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وبناءً على ماتقدَّم، يكون قول الشاطبي: (وَيَا أَسَفَى عَلَى)، قد جاء على أصل نظمه نبراسًا في بابه، وعَلَمًا بين أترابه.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ استدراكات الشرَّاح تدلُّ على حرصهم على تمام الفهم لمعاني هذا النظم، وإيضاح الأصحِّ والأكمل في حقِّها من المعاني، كلُّ ذلك في نمطٍ رفيع من الأدب، وحسن الخطاب، وهذا هو دأب الفضلاء من المتأخرين في نقد المتقدِّمين؛ فإنَّهم تأنَّقوا في أسلوب التحرير، وتأدبوا في الردِّ والاعتراض؛ تعظيمًا لحقِّهم وحقِّ المؤلَّفِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثامنة: التَّوهُّمُ في فَهْمِ قَصْدِ النَّاظم. **الفنقلة (٧٠)**

أمالَ أبو عمرو ودوري الكسائي لفظ﴿ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[١]، سواء أكان منكَّرًا أم معرَّفًا، بشرط أن يكون بالياء، قال الشاطبي[٢]:

وَمَعْ كَافِرِينَ الْكافِرِينَ بِيَائِهِ وَهَارٍ رَوَى مُرْوٍ بِخُلْفٍ صَدٍ حَلَا

ثمَّ ذكر أنَّ الكسائي وشعبة وأبا عمرو وقالون وابن ذكوان بخلف عنه، أمالوا كلمة: ﴿هَارٍ﴾[٣]، ويَظْهَرُ مِن نَظْمِ هذا البيت، أنَّ الواو من قولِه: (وَهَارٍ) عَطْفٌ عليه، لذا اعترض عليه أبو شامة بفنقلةٍ فقال:

(فإن قلتَ: يَظْهَرُ مِن نَظْمِ هذا البيت أنَّ الذين أمالوا ﴿هَارٍ﴾[٤]، أمالوا ﴿كَٰفِرِينَ﴾[٥]؛ لأنَّه قال: (وَمَعْ كَافِرِينَ)، ولا مانع من أن تكون الواو في (وَمَعْ)، فاصلة بعد واوٍ (وَاقْتَسْ)، وإذا كان الأمرُ كذلك، ولَمْ يذكرْ بعده مَنْ أَمَالَهُ، فيظهرُ أنَّ قولَه: (وَهَارٍ) عَطْفٌ عليه، والرمزُ بعدَه لهما، فيكونُ كقولِهِ في آل عمران[٦]:

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعْ يَا نَقُولُ فَيَكْمُلَا

ذكر فيه ثلاثَ قراءاتٍ في ثلاثِ كلماتٍ، ثمَّ رمزَ لهنَّ رمزًا واحدًا.

قلتُ: لا مانعَ من تَوَهُّمِ ذلكَ، ويُقَوِّيهِ أنَّ: ﴿كَٰفِرِينَ﴾ و﴿هَارٍ﴾، كلاهما ليس داخلًا في الضابطِ المقدَّمِ لأبي عمرو والدوري على ما شرحناه، فإنَّه فَصَلَ بين الألفِ والرَّاءِ: الفاءُ في ﴿كَٰفِرِينَ﴾، وفي ﴿هَارٍ﴾ حرفٌ مُقَدَّرٌ، إمَّا واوٌ، وإما ياءٌ، وعلى الوجْه الآخر لا تكون الراء طرفًا، وإذا خرجَا من ذلك الباب قَوِيَ الوَهْمُ في أنَّ مَنْ أمالَ أحدهما أمالَ الآخر، ولو كان أَسْقَطَ الواو من (وَمَعْ)، وقال:

---

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٢٣.

(٣) التوبة: ١٠٩.

(٤) التوبة: ١٠٩.

(٥) آل عمران: ١٠٠.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

مع الكافرين كافرين..... .....

لزال الوهم أي: أمالا هذا مع الكافرين، ولو قال:

كذا كافرين الكافرين..... .....

لَحَصَلَ الغرضُ)[١].

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: ضَابطُ الإمالةِ لأبي عمرو.

بيَّن الشاطبي أنَّ أبا عمرو ودوري الكسائي، أمالَا كلَّ ألف متوسطة وقعت قبل راء متطرفة مكسورة، إذ قال[٢]:

وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيداً وَتُقْبَلاَ

وتقييد الراء بكونها متطرفة؛ لإخراج الراء المتوسطة؛ فلا تمال الألف قبلها نحو: ﴿وَنَمَارِقُ﴾[٣]، ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾[٤]، و﴿تُمَارِ﴾ في: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾[٥]. فالراء متوسطة في جميع ما ذكر.

أما في: ﴿وَنَمَارِقُ﴾، ﴿ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ﴾، فظاهر. وأمَّا في ﴿تُمَارِ﴾: فلأن الأصل تماري، فحذفت الياء لدخول لا الناهية على الفعل.

وقوَّى أبو شامة اعتراضه بأن كلًّا من: ﴿كَٰفِرِينَ﴾ و﴿هَارٍ﴾، ليس داخلا في الضَّابطِ المقدَّمِ لأبي عمرو والدوري، فإنَّه فَصَلَ بين الألفِ والرَّاءِ: الفاءُ في ﴿كَٰفِرِينَ﴾، وفي ﴿هَارٍ﴾ حرفٌ مُقَدَّرٌ، إمَّا واوٌ، وإما ياءٌ.

ويُدفَعُ ذلك إذا كان الواو من: (وَمَعْ كَافِرِينَ)، عاطفة، أي: وأَمِلْ ما تقَدَّم مع كَافِرِينَ، فيكون (مَعْ كَافِرِينَ) حالاً من ذلك المُقَدَّرِ، و(الْكافِرِينَ) على هذا معطوف، حُذِفَ عاطفه[٦].

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٣٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٢١.

(٣) الغاشية: ١٥.

(٤) المائدة: ١١١.

(٥) الكهف: ٢٢.

(٦) ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ١٩٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والوجْه في إمالة ﴿كَٰفِرِينَ﴾ و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[١]، كثرة أسباب الإمالة، وذلك أن بَعْدَ ألفهما أربعة أسباب، وهي: كسرة الفاء، وكسر الراء بكسرتين، فإنَّ الراء حرف تكرير، وبعد الراء ياء، وهي أقوى من الكسرة. فلَمَّا اجتمع ذلك في هذين اللفظين أميلا[٢].

وأمَّا ﴿هَارٍ﴾ فللنُّحاة فيه خلافٌ كثيرٌ ملخَّصُه، أنَّ فيه ثلاثة أقوالٍ[٣]:

أحدها: أنَّ أصله (هاور) أو (هاير) من هارَ يَهورُ أويهير، ثم حذفت الألف تخفيفًا، فصار (هورا) أو (هيرا)، ثمَّ قلبت الواو والياء ألفًا، فصار وزنه فَعِلا.

الثاني: أنَّ أصله (هاور) أو (هاير) كما تقدَّم، إلّا أن الكلمة دخلها القلب، فقدِّمت لامها وهي الراء، وأُخِّرَتْ عينُها وهي حرف العلة الواو والياء، فصار اللّفظ هاورًا أو هاريًا، ثم قلبت الواو في: هاورًا لانكسار ما قبلها، فصار كـ(هاري) من اللّغة الأخرى فدخلا في باب المنقوص، وحكمه حذف يائه رفعًا وجرًّا لالتقاء الساكنين، نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ، فكذلك هذا.

الثالث: أنَّ أصله (هاور) أو (هاير) أيضًا، إلّا أنَّه خيف من بقاء العين لِئلَّا تقلب همزة فحذفت حذفًا أوَّليًّا، ووزنه حينئذ (فال)، وهذا أضعفها، فمن أماله نظر إلى اللّفظ، وهو: أن فيه راءً متطرفة مكسورة، ومن لم يمله نظر إلى أصله وما دخله من التغيير فلم يزد فيه تغييرًا آخر.

الثانية: تعديل أبي شامة لأبيات الشاطبية.

اقترح أبو شامة تعديلا على قول الناظم فقال: (ولو كان أسْقَطَ الواو من (وَمَعْ)، وقال:

مع الكافرين كافرين..... .....

لزال الوهم أي: أمالا هذا مع الكافرين)، ثمَّ اقترح تعديلا آخر فقال: (ولو قال:

كذا كافرين الكافرين..... .....

لَحَصَلَ الغرضُ).

ويظهر من التعديلين أنه حذف الواو، لئلا يوهِمَ أنها للفصل.

---

(١) البقرة: ٣٤.

(٢) ينظر: الحجة: للفارسي (٣٨٩/١)، وفتح الوصيد: للسخاوي (٤٥٧/٢).

(٣) ينظر: الخصائص: لابن جني (٨٠/٢)، والحجة: للفارسي (٢٢٥/٤-٢٢٩)، وجامع البيان: للداني ص: ٢١١-٢١٣، والدر المصون: للسمين الحلبي (١٢٥/٦-١٢٦).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ أبا عمرو ودوري الكسائي أمالا لفظ: ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، سواء أكان منكَّرًا أم معرَّفًا، بشرط أن يكون بالياء.
- وأنَّ استدراكات أبي شامة على الشاطبية كانت سببًا في شهرة هذا الشرح، بل هي مِيزتُه، فقد استدرك على الناظم أبياتًا على نَسجها ومنوالها، ووَزنها، ورويِّها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة التاسعة: الاستغناء عن ذِكْرِ مذهبِ قارئ أو رَاوٍ. **الفنقلة (٧١)**

سبق في الفنقلة الماضية أنَّ لابن ذكوان الفتحَ والإمالةَ في ستة ألفاظ وهي: ﴿حِمَارِكَ﴾[١]، و﴿ٱلْمِحْرَابَ﴾المنصوب[٢]، أمَّا المجرور[٣]، فبالإمالةِ وجهًا واحدًا، و﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾[٤]، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾[٥]، و﴿وَٱلْإِكْرَامِ﴾[٦]، و﴿عِمْرَانَ﴾[٧]، ووافق مذهب أبي عمرو والدوري عن الكسائي في إمالة: ﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾.

ولَمَّا لم يذكر الشاطبي مذهب أبي عمرو والدوري عن الكسائي في إمالة: ﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾، أثار أبو شامة فنقلة لتوضيح ذلك، فقال:

(فإن قلتَ: فمَا له لَمْ يذكرْهما معه عندَما ذَكَرَ ﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾، كما أعادَ ذِكْرَ حمزةَ والكسائيّ معَ مَنْ وافقَهما في إمالةِ: ﴿رَمَىٰ﴾[٨]، و﴿وَنَـَٔا﴾[٩]، و﴿إِنَىٰ﴾[١٠]؟

قلتُ: لأنَّه نصَّ على ﴿ٱلْحِمَارِ﴾، و﴿حِمَارِكَ﴾، في إمالةِ أبي عمرو والدوري في قولِه[١١]:

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ حِمَارِكَ .....

فلَمْ يضرَّه بعد ذلك أنْ يذكُرَ مذهبَ ابن ذكوان وحدَه، ومثلُ ذلك قولُه فيما مضَى[١٢]:

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) آل عمران: ٣٧، وص: ٢١.
(٣) وهو في: آل عمران: ٣٩، ومريم: ١١.
(٤) النور: ٣٣.
(٥) الجمعة: ٥.
(٦) الرحمن: ٢٧ و٧٨.
(٧) آل عمران: ٣٣، والتحريم: ١٢.
(٨) الأنفال: ١٧.
(٩) الإسراء: ٨٣.
(١٠) الأحزاب: ٥٣.
(١١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٢٢.
(١٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣١٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

.....وَمِنْ وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلَا

وإنْ كانَ حمزةُ يَقْرأُ كذلك؛ لأنَّه قَد تقدَّم ذِكْرُه لَه مُعَيِّنًا، بخلافِ: ﴿رَمَىٰ﴾، و﴿وَنَـَٔا﴾، و﴿إِنَّهُۥ﴾، فإنَّه لَمْ يتقدَّمِ النَّصُّ عليها معيَّنَةً، وإنَّمَا اندَرَجتْ في قاعدةِ ذواتِ الياءِ، فلوْ لَمْ يُعِدْ ذِكْرَ حمزةَ والكسائيّ، لظُنَّ أنَّ ذلك مُسْتَثْنًى مِن الأَصْلِ المُقَدَّمِ، كمَا تفرَّد الكسائيُّ بإمالةِ مواضعَ مِن ذلكَ)[١].

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألةٍ واحِدةٍ، هي:

- **ما تبيَّنَ حُكْمُه لاحَاجَةَ إلى إعَادَةِ ذِكْرِهِ، إلّا لضرورةٍ.**

بيَّن النَّاظم مذهب أبي عمرو والدوري عن الكسائي في إمالة: ﴿حِمَارِكَ﴾، و﴿ٱلْحِمَارِ﴾، حينما قال:

كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ حِمَارِكَ .....

وتنويع الأمثلة، للدلالة على إمالة الألف قبل الراء المتطرفة المكسورة، سواء اتّصل بالكلمة التي فيها الراء ضميرُ الغَيبة كـ: ﴿أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٢]، أم ضميرُ الخطاب نحو: ﴿حِمَارِكَ﴾، أم تجردت عن الضميرين نحو: ﴿ٱلْحِمَارِ﴾.

وبعد هذا التوضيح بالمثال، استغنى عن إعادة ذكره حينما ذكر مذهب ابن ذكوان قائلًا[٣]:

حِمَارِكَ وَالمِحْرَابِ إِكْرَاهِهِنَّ وَالْـ حِمَارِ وَفِي الإِكْرَامِ عِمْرَانَ مُثِّلَا

ويُؤيد هذا ما تقَدَّمَ عند قوله:

..... وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلَا

فذكر إمالة ﴿جَآءَ﴾ ﴿شَآءَ﴾[٤]، لابن ذكوان، ولَمْ يُعِدْ معه ذِكْرَ حمزة وإن كان يُميلهما؛ لأنَّه

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٣٨.

(٢) البقرة: ٧.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٣٢.

(٤) البقرة: ٢٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

نَصَّ على إمالتهما بعينهما لحمزة عند قوله[١]:

وَكَيْفَ الثُّلاَثِيْ غَيْرَ زَاغَتْ بِمَاضِيٍ أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلَا

وَحَاقَ وَزَاغُوا جَاءَ شَاءَ وَزَادَ فُزْ وَجَاءَ ابْنُ ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلَا

وهذا بخلاف: ﴿رَمَىٰ﴾، و﴿وَنَـَٔا﴾، و﴿إِنَّهُۥ﴾، فقد أعاد ذكر حمزة والكسائي، فقال في ﴿رَمَىٰ﴾[٢]:

رَمَى صُحْبَةٌ ....

أخبر أنَّ المشار إليهم بصحبة وهم: حمزة والكسائي وشعبة أمالوا ﴿رَمَىٰ﴾[٣].

وقال في: ﴿وَنَـَٔا﴾، و﴿إِنَّهُۥ﴾[٤]:

نَأَى شَرْعُ ....

إِنَاهُ لَهُ شَافٍ ....

أخبر أنَّ الألف من ﴿وَنَـَٔا﴾، أمالاها المشار إليهما بالشين في قوله: (شَرْعُ) وهما حمزة والكسائي بلا خلافٍ، وأنَّ المشار إليهم باللام والشين في قوله: (لَهُ شَافٍ) وهم هشام وحمزة والكسائي أمالوا الألف من ﴿إِنَّهُۥ﴾[٥].

وقد أعاد ذكرهما؛ لأنَّه لَمْ يَنُصَّ عليها بعينه، بل بطريقِ الاندراجِ تحت الضَّابط الكُلِّيِّ وهو: كونهما من ذواتِ الياءِ، فلوْ لَمْ يُعِدْ ذِكْرَ حمزة والكسائي مع من أمالها، لتُوهّم استثناء ذلك من أصلِهما المتقدِّم، وهذا كمَا تفرَّد الكسائيُّ بإمالةِ ألفاظٍ مندرجةٍ تحتَ الضَّابطِ المذكورِ لهما وهو: إمالةُ ذواتِ الياءِ للأخوَيْن.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٣١٨-٣١٩.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٠٩.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٠٩.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٣١٢-٣١٣.

(٥) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٠-١١١، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٤٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- ما تبيَّنَ حُكْمُه، لاحَاجَةَ إلى إِعَادَةِ ذِكْرِهِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة العاشرة: حكم الإمالة وقفًا على الألفِ المقصورِ المنوَّنِ. الفنقلتان (٧٢) و (٧٣)

ذكر الشاطبي حكم الألف الممالة وقفًا، إذا وقع بعدها ساكن في كلمتها، وكان هذا الساكنُ تنوينًا، فقال[١]:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

والمعنى: أن أهل الأداء اختلفوا في الوقف على الكلمة المنوَّنة، مثل: ﴿هُدَى﴾[٢]، على ثلاثة مذاهب[٣]:

المذهب الأول: الوقف عليها بتفخيم الألف.

أي: فتحها مطلقًا، سواء أكانت الكلمة مرفوعة نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[٤]، أم منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[٥]، أم مجرورة نحو: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[٦]، وأُخذ هذا العموم من الإطلاق.

المذهب الثاني: ترقيقها.

أي: إمالتها في الأحوال الثلاث المتقدمة، وأُخذ هذا العموم من الإطلاق أيضًا.

المذهب الثالث: التفصيل.

وهو تفخيمها؛ أي فتحها في حال النصب، وترقيقها في حالي الرَّفع والجر، فقوله: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ) أى ذا التنوين (وَقْفاً) إشارة للمذهب الأول، وقوله: (وَرَقَّقُوا) إشارة للمذهب الثاني، وقوله: (وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ) إشارة للمذهب الثالث.

وبيَّن الصفاقسيُّ أنَّ الاقتصار على الإمالة في ﴿هُدَى﴾ ونحوه، إذا وقف عليه هو الصَّوابُ، وأَنْكَرَ على الناظم قائلاً: (وما ذكره في قوله: وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا ...، منكرٌ لا يوجدُ في

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٣٧.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٧، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٥٦.

(٤) الأنعام: ٢.

(٥) آل عمران: ١٥٦.

(٦) البقرة: ٢٨٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كتابٍ من كتبِ القراءاتِ، بل هو كما قال المحقِّقُ -ابن الجزريّ- مذهبٌ نحويٌّ لا أدائيّ، دعا إليه القياسُ لا الرواية)[١].

ولتوجيه رأيه، وبيان صحَّةِ ما ذهب إليه، أثار فنقلتين فقال:

(فإن قلتَ: قولُك (لا يوجدُ ... الخ) ممنوعٌ، بلْ هو في شرَّاحه؛ لأنَّهم قد حَكوا ثلاثةَ مذاهبَ: الفتحُ مطلقًا، والإمالةُ مطلقًا، الثالثُ: الإمالةُ في المرفوعِ والمجرورِ، وفتحُ المنصوبِ.

قلتُ: شُرَّاحُه ومَنْ بعدَهم مقلِّدُونَ له، ولشارِحِه الأوَّل أبي الحسنِ السَّخاويّ، فَهُمْ وإنْ تعدَّدُوا، حكمُهم حُكْمُ رجلٍ واحدٍ، ولَمْ أَرَ أحدًا منهم صرَّحَ أنَّه قرأَ به، بل صرَّحُوا أنهم قَرَءُوا بالإمالةِ مطلقًا، وهو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه، ولَمْ يذكرِ الدَّانيُّ رحمه الله تعالى في كتابِ الإمالةِ ولا غيرِه سوَاه، وحَكَى غيرُ واحدٍ مِن أئمَّتنا الإجماعَ عليه.

فإن قلتَ: ذَكَرَه مَكِيٌّ في الكَشْفِ.

قلتُ: جعلَه لازمًا لمن يقولُ إنَّ الألفَ الموقوفَ عليها: عوضٌ من التنوينِ، لا الألفُ الأصليَّةُ، وقال بعدَه: (والذي قرأنا به هو الإمالةُ في الوقفِ في ذلكَ كلِّه، على حُكْمِ الوقفِ على الألفِ الأصليَّةِ، وحَذْفِ ألفِ التَّنوينِ)[٢])[٣].

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلتانِ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: حُكْمُ الألفِ الْمُمَالةِ إذا وَقَعَ بعدَها سَاكنٌ في كلمةٍ واحدةٍ.

ذكر الناظم حكم الكلمة التي يقع بعدها ساكن في كلمتها وهو التنوين، وهذه الكلمات قد تكون مرفوعة نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾، أو منصوبة نحو: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾، أو مجرورة نحو: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

ونقل الناظم لأهل الأداء ثلاثة مذاهب حالَ الوقف على مثل هذه الألفاظ:

المذهب الأول: الوقف عليها بالتفخيم، أي: بالفتح مطلقًا.

المذهب الثاني: الوقف عليها بالترقيق، أي: بالإمالة -من مذهبه الإمالة- مطلقًا.

المذهب الثالث: الوقف على المنصوب بالفتح، وعلى غيره بالإمالة -لمن يميل-.

وقد صرَّحَ القرَّاءُ أنهم قَرَءُوا بالإمالةِ مطلقًا، كما فعل الجعبريّ، وشعلة الموصليّ، وأبو

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٦٠.

(٢) الكشف: لمكيّ بن أبي طالب (١/٢١٠).

(٣) غيث النفع: للصَّفاقسيّ ص: ٦٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

شامة.

قال أبو شامة: (والأجودُ وجْه الإمالة مطلقًا، والرَّسمُ دالٌّ عليه، والنَّقل أيضًا، ومن وجهة المعنى: أنَّ الوقف لا تنوينَ فيه، وإنما كانت الألف الأصلية تحذف للتنوين في الوصل، فالنطق بالكلمة على أصلها إلى أن يلقاها ما يغيُّرها، وأيضًا فإن المبدل من التنوين إنما هو الألف، والأصلية أيضًا ألفٌ فلا حاجة إلى حذفِ ما هو أصلٌ وجَلْبِ ما هو مثله في موضعه، فترك اعتقاد الحذف فيه أولى)[١].

ووجَّه أبو شامة قولَ الناظم توجيهًا بديعًا فقالَ: (وقول الناظم: (وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ)، فيه تجوُّزٌ؛ فإنَّ التنوينَ لا يُوصفُ بتفخيمٍ ولا إمالةٍ؛ لعدمِ قبوله لهما، فهو على حذفِ مضاف تقديره: (ذا التنوين)، ولا تقول: التقدير: (ألف التنوين)؛ لِمَا فيه من الإلباسِ بألفِ نحو: ﴿أَمْتَا﴾[٢]، و﴿هَمْسًا﴾[٣]، مما لا يُمَالُ).

والحق الذي لا محيصَ عنه ولا يصحُّ الأخذُ بغيره: أنَّ الألف الممالة التي يقعُ التنوين بعدها في كلمتها، حكمها حكم الألف الممالة التي يقع بعدها ساكن في كلمة أخرى: تحذف وصلاً وتثبُتُ وقفًا، وعند الوقف عليها يكون كلّ قارئ حسب مذهبه، فإن كان مذهبه الفتح فتَحَها، وإن كان مذهبه التقليل قلَّلَها، وإن كان مذهبه الإمالة أمالها، وهذا ما قرأتُ به على شيوخي رضي الله عنهم أجمعين.

ولَمْ يذكرِ الدَّانيُّ رحمه الله تعالى في كتابِه: (الْمُوضِحُ لمذاهبِ القرَّاءِ واختلافهم في الفتحِ والإمالةِ)، ولا غيرِه سوَاه، وقال الداني: (وكلُّ مَا امْتنعت الامالةُ فِيهِ فِي حَالِ الْوَصْلِ من أجلِ سَاكنٍ لقِيَه تَنْوِين اَوْ غَيره نَحْو: ﴿هُدًى﴾ و﴿مُّسَمًّى﴾، ... وَشبهَه فالامالة فِيهِ سَائِغَةٌ فِي الْوَقْفِ لعدمِ ذَلِك السَّاكِن)[٤].

وعلَّق ابن الجزريّ على المذهبين غير المقروء بهما، بأنَّهما وجهان للنحاة لا للقرَّاء قائلاً: (إِنَّ الْخِلَافَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمُنَوَّنِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ، وَلَا عَمَلَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خِلَافٌ نَحْوِيٌّ لَا تَعَلُّقَ لِلْقُرَّاءِ بِهِ)[٥].

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٤٠.

(٢) طه: ١٠٧.

(٣) طه: ١٠٨.

(٤) التيسير: للدانيّ ص: ٥٣.

(٥) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٧٧).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: الْمُقَلِّدونَ لهم حُكْمُ الأصلِ.

التقليد عبارة عن: قبولِ قولِ الغيرِ بلا حجَّة[١]، وجعل العلماءُ للتقليد ضوابط يجب على المقلِّد مراعاتها في أثناء تقليده.

ولعلَّ أهم هذه الضوابط ما أشار إليه الشاطبي في الاعتصام إذ قال: (وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُقْتَدَى بِهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ هُوَ عَالِمٌ بِالْعِلْمِ الْحَاكِمِ ..... لَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ فُلَانًا أَيْضًا. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ أَيْضًا لَا يَسَعُ الْخِلَافُ فِيهَا عَقْلًا وَلَا شَرْعًا)[٢].

ولذلك يزيد الشاطبيّ المسألة وضوحًا فيقول: (وينبغي أَنْ لَا يُصَمِّمَ عَلَى تَقْلِيدِ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ فِي تَقْلِيدِهِ الْخَطَأُ)[٣].

فشُرَّاحُ الشاطبية ومَنْ بعدَهم مقلِّدُونَ للشاطبي في قوله:

وَقَدْ فَخَّمُوا التَّنْوِينَ وَقْفاً وَرَقَّقُوا وَتَفْخِيمُهُمْ في النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمُلاَ

ولشارِحِه الأوَّل أبي الحسنِ السَّخاويّ، إذ قال: (**مذهب من أمال الجميع**: أن الألف التي سقطت وصلاً لأجل التنوين تثبت وقفاً لزواله؛ فهي الألف الأصلية، والألف المبدلة من التنوين حذفت وبقيت الأصلية لأن بقاءها أولى من بقاء غيرها، **ومذهب من فتح الجميع**: أن هذه الألف هي المبدلة من التنوين في جميع الأحوال، **ومذهب من فرق**: أن الألف في حالتي الرفع والجر هي لام الفعل، وفي النصب هي المبدلة من التنوين كما يكون ذلك في الصحيح، وهو مذهب سيبويه وغيره من الحذاق)[٤]. فَالشُّرَّاحُ وإِنْ تعدَّدُوا، حكمُهم حُكْمُ رجلٍ واحدٍ، لأنَّهم مقلِّدون له.

وقد اختلف النّحويّون في حقيقة ألف المقصور المنوَّن الموقوف عليه، على ثلاثة مذاهب[٥]:

المذهب الأول: أنّ الألف بدلٌ من التنوين المحذوف مطلقاً في الأحوال الثلاث: رفعاً وجراً ونصباً.

وعلّة القائلين بهذا المذهب: أنّ التنوين في الأحوال كلّها قبله فتحة، فأشبه التنوين في: (رأيت زيدًا)؛ لأنَّهم إنّما وقفوا على: (رأيت زيدًا) بالإبدال ألفًا؛ لأنَّ الألف لاثِقلَ فيها، بخلاف الواو والياء،

---

(١) التعريفات: للجرجانيّ ص: ٥٧.

(٢) الاعتصام: للشاطبي (٢/ ٨٥٩).

(٣) الاعتصام: للشاطبي (٢/ ٨٦١).

(٤) فتح الوصيد في شرح القصيد: للسخاوي (١/٥٠٢ – ٥٠٣).

(٥) ينظر: شرح الشافية: للأستراباذي (٢/ ٢٧٤)، توضيح المقاصد والمسالك: للمرادي (٣/ ١٤٧٠)، والتصريح على التوضيح: لخالد الأزهريّ (٢/ ٦١٧).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وهذه العلة موجودة في المقصور المنوَّن.

المذهب الثاني: أنّ الألفَ هي الألفُ المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث.

وعلتهم: أنّ التنوين حُذف بسبب الوقف، فلّما حُذف عادت الألف في الأحوال كلّها؛ لأنّ الألف إنّما حُذفت لسكونها وسكون التنوين، فلمّا حُذف التنوين للوقف لم يبق سببٌ لحذفها فعادت.

المذهب الثالث: أنّ الألف في النّصب بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجرّ بدلٌ من لام الكلمة.

أي: عُومل المقصور المنوّن في الوقف عليه معاملة الاسم الصحيح.

وعلّتهم: أنّ الألف في: (فتى) في حالتيّ الرفع والجر، عند الوقف عليها هي الألف الأصليّة (أي: لام الكلمة)، وهي نظيرة الدّال من (زيد)، وأمّا في حالة النصب فإنّها مبدلةٌ من التنوين، نظير الألف في (رأيت زيدًا)، حُذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين.

وجعله مكيٌّ بن أبي طالب لازمًا لمن يقولُ إنَّ الألفَ الموقوفَ عليها: عوضٌ من التنوينِ، لا الألفُ الأصليَّةُ، وقال: (والذي قرأنا به هو الإمالةُ في الوقفِ في ذلكَ كلِّه، على حُكْمِ الوقفِ على الألفِ الأصليَّةِ، وحَذْفِ ألفِ التَّنوينِ)[1].

ومن هذا العرض لبعض آراء العلماء في المسألة يتبيّن أنَّ الخلافَ واقعٌ في أصالةِ الألفِ، أهي من الكلمة أم مبدلة من التنوين؟

والجمهور على أنها أصليَّة من الكلمة فقد عادت إلى أصلها بعد حذف التنوين عند الوقف.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ القارئ إذا وقفَ على لفظٍ منوَّنٍ، كان القرَّاءُ فيه حسب أصولهم في الفتح والإمالة والتقليل.
- وأنَّ التقليدَ جائزٌ، وأنَّ على المقلِّد ألّا يُصِرَّ على تقليده إذا تبيَّن له خطؤه، أو ترجَّحَ عنده غيرُه.
- وأنَّ الخلافَ واقعٌ في أصالةِ الألفِ، أهي من الكلمة أم مبدلة من التنوين؟

والجمهور على أنها الأصلية من الكلمة وتعود إلى أصلها بعد حذف التنوين عند الوقف.

---

(١) الكشف: لمكيّ بن أبي طالب (١/٢١٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الحادية عشرة: إمالةُ الألفاظِ المقصورةِ المنوَّنةِ. **الفنقلة (٧٤)**

ذكر الشاطبي أمثلة للألفاظِ المقصورةِ المنوَّنةِ في حالاتها الثلاث فقال[١]:

مُسَمًّى وَمَوْلًى رَفْعُهُ مَعْ جَرِّهِ وَمَنْصُوبُهُ غُزًّى وَتَتْرًا تَزَيَّلَا

أي: وَرَدَ كلٌّ من: ﴿مُّسَمًّى﴾[٢]، و﴿مَوْلًى﴾[٣]، مرفوعًا ومجرورًا، ووَرَدَ لفظُ: ﴿غُزًّى﴾[٤]، و﴿تَتْرًا﴾[٥]، منصوبين، والتمثيل بـ ﴿تَتْرًا﴾ ينفع على قراءة أبي عمرو بالتنوين.

ولَمَّا كان الأصل في الإمالةِ: إمالةَ الألفِ ذات الياء، أي التي أصلها ياء، فكيف تُمَالُ الألف في: ﴿غُزًّى﴾ وهي منقلبة عن واوٍ؟

وللإجابةِ عن ذلكَ أثارَ أبو شامةَ فنقلةً فقالَ:

(فإن قلتَ: الألفُ الْمُمَالةُ في: ﴿غُزًّى﴾، مُنقلبةٌ عن واوٍ؛ لأنَّه مِن: غَزَا يَغْزُو، فكيفَ تُمَالُ؟

قلتُ: هوَ داخلٌ في قولِه[٦]:

وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كَزَكَّاهَا وَأَنْجَى مَعَ ابْتَلَى)[٧]

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألةٍ واحدةٍ، هي:

- **إمالة الثلاثيّ المزيدِ.**

سبق في الفنقلتين: (٦٥)، و(٦٦)، الحديث عن إمالة الثلاثيّ المزيدِ بما يُغني عن إعادة ذِكْرِه،

أمَّا ﴿غُزًّى﴾ فمنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[٨]، على خبر كان، وأصلها:

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٣٨.

(٢) البقرة: ٢٨٢، وغيرها.

(٣) الدخان: ٤١.

(٤) آل عمران: ١٥٦.

(٥) المؤمنون: ٤٤.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٩٧.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٤١.

(٨) آل عمران: ١٥٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

غزَّو، فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها في بنات الأربعة، ثمَّ قلبت الياء ألفًا، فالألف في ثالث رتبة، ويمكن أن يقال: تحرَّكتِ الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا تقليلا للعمل.

وغُزًّى جمع: غَازٍ، وأصله: غازِوٌ، فوقعت الواو رابعةً بعدَ كسرةٍ، فقلبت ياءً، ثمَّ أُعلَّت إعلالَ: قَاضٍ[1].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ كلَّ لفظٍ ثلاثيٍّ زيد عليه فأصبح رباعيًّا أو أكثر فهو ممالٌ؛ لانقلاب واوه حينئذٍ إلى ياءٍ.

(١) قاضٍ: أصله: قاضِيٌ ثم حُذفت ضمَّةُ الياء فصارت: قاضِيْنْ، فالتقى ساكنان: الياء والنون فحُذِفَت الياءُ فصارَ: قاضٍ. ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ٢٥٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلبُ الثاني

فنقلةُ مذهبِ الكسائيِّ في إمالةِ هاءِ التَّأنيثِ في الوقفِ

ههنا مسألة واحدةٌ، هي: إمالةُ هاءِ التَّأنيثِ وقفًا. **الفنقلة (٧٥)**

هاءُ التأنيث هي التي تكون في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً، سواء رسمت في المصاحف بالهاء أو بالتاء؛ لأنَّ مذهب الكسائي الوقف على جميع ذلك بالهاء، قال الشاطبي[١]:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيْ غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا

وَيَجْمَعُهَا حَقٌ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلَا

أخبر أنَّ إمالة الكسائي توجد في هاء التأنيث وما قبلها في حال الوقف ما لم يكن الواقع قبل الهاء حرفًا من عشرة أحرف[٢]، ولَمَّا نَصَّ هنا على إمالةِ الحرفِ الذي قبلَ هاءِ التَّأنيثِ، ولَمْ يَنُصَّ على ذلك في إمالة الألفات، أثار أبو شامة فنقلة لبيان ذلك فقال:

(فإن قلتَ: لَمَّا ذَكَرَ في البابِ الْمُتقدِّمِ إمالةَ الألفاتِ، لَمْ يَنُصَّ على إمالةِ ما قبلَها من الحروفِ، فَلِمَ نَصَّ هنا على إمالةِ الحرفِ الذي قبلَ هاءِ التَّأنيثِ؟

قلتُ: لأنَّ الألفَ الممالةَ لَمْ يُسْتَثْنَ من الحروفِ الواقعةِ قبلَها شيءٌ، وهنا بِخِلافِ ذلك)[٣].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْأَلةٍ وَاحِدَةٍ، هي:

- **الألفُ وهاءُ التأنيث، بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه.**

الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالةَ ما قبلها أيضًا[٤]، ومن المعلوم أنَّ الألف لا يكون قبلها من الحركات إلّا الفتحة، ولهذا إذا أُمِيْلَتْ تُمالُ الفتحةُ معها، وتكونُ إمالتُهما في الأسماء المعربة،

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٣٣٩-٣٤٠.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٨.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٤٣.

(٤) الكتاب: لسيبويه (١٢٦/٤).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والأفعال المتصرِّفة إذا وُجِدَ فيهما سبَبُ الإمالة؛ ولهذا لا تُمالان في حرفٍ، فلا تُمالُ (إلاّ)، و(على)، و(إلى)، (وإنما امتنعت الإمالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها حروفًا)[١]، ولا تُمالُ أيضًا إذا كانت في الأسماء المبنيَّة؛ لأنَّها تُشبِهُ الحروف في عدم التَّصرُّف، (لأنَّ الإمالة نوعٌ من التَّصرُّف وهو لا يدخلُ في الحرفِ، ولا فيما أشبهه إلّا ما يُستَثنى)[٢].

والإمالة في هاء التأنيث يكون هذا في الوقف خاصة كـ:﴿رَحْمَةً﴾[٣]، و﴿نِعْمَةَ﴾[٤]؛ لأنَّهم شبهوا هاءَ التأنيث بألفه؛ لاتفاقهما في (المخرج) وهو أقصى الحلق، و(المعنى) وهو الدلالةُ على التأنيث، و(الزيادة) على أصول الكلمة، و(التطَرُّفِ) في آخر الكلمةِ، و(الاختصاص بالأسماءِ) الجامدة والمشتقَّة [٥].

وكلام الناظم صريحٌ في أنَّ الكسائي يميل الهاء والحرف الذي قبلها في الوقف وهذا أحد قولين لأهل الأداء.

والقول الثاني: أن الإمالة لا تكون إلّا في الحرف الذي قبل هاء التأنيث، وأمَّا هاء التأنيث فلا تتأتى فيها الإمالة لسكونها عند الوقف الساكن فلا تتأتى فيه الإمالة ولا الفتح[٦].

ثم استثنى من الحروف الواقعة قبل هاء التأنيث التي تمال عند الوقف هذه الحروف العشرة، فإن الكسائي لا يميلها، وهي مجموعة في قوله: (حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا).

يظهر مِمَّا سبق أنَّ الألفَ وهاءَ التأنيث، بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيّ.

والعمومُ والخصوصُ الوجهيّ هو: أن يجتمعا في بعض الأفراد وينفرد كلٌّ منهما في بعض آخر، فهو يحتاج إلى ثلاث مواد: مادة الاجتماع، ومادة انفراد كلّ واحد منهما عن الآخر[٧].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهريّ (٢/٣٥١).
(٢) شرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهريّ (٢/٣٥١).
(٣) آل عمران: ٨، وغيرها.
(٤) البقرة: ٢١١، وغيرها.
(٥) أوضح المسالك: لابن هشام (٢/٣٥٢)، وشرح التصريح على التوضيح: لخالد الأزهريّ (٢/٣٥٢).
(٦) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٥٨.
(٧) ينظر: شرح المطلع على متن إيساغوجي: لأبي عبد الله الحازمي (٧/ ٨).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فالألفُ وهاءُ التأنيث، اجتمعتا في: الإمالة.

وانفردت الألفُ الممالة بأنها: لَمْ يُسْتَثْنَ من الحروفِ الواقعةِ قبلَها شيءٌ، لذلك لَمْ يَنُصَّ الناظمُ على إمالةِ ما قبلَها من الحروفِ، بخلاف هاءِ التَّأنيثِ فأنها: قد استثني مما قبلها عشرة أحرفٍ، لذا نَصَّ الناظم على إمالةِ الحرفِ الذي قبلَها.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أَنَّ الْأَلِفَ وَهَاءَ التَّأْنِيثِ بينهما عُمُومٌ وَخُصُوصٌ وَجْهِيّ، فَتَنْفَرِدُ الْأَلِفُ بأَنَّها لَمْ يُسْتَثْنَ من الحروفِ الواقعةِ قبلَها شيءٌ، وَتَنْفَرِدُ هاء التأنيثِ بأَنَّها قد استثني ممَّا قبلها عشرة أحرفٍ، وَيَجْتَمِعَانِ فِي الإِمَالةِ .

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث السادس

فنقلتَا اللاماتِ، والوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ

المطلب الأول
فنقلةُ اللاماتِ

المطلب الثاني
فنقلةُ الوقف على أواخر الكلم

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فنقلةُ اللاماتِ

ههنا مسألةٌ واحدةٌ، هي: أحكامُ تغليظِ اللامِ لورشٍ.

الفنقلة(٧٦)

اختلفَ الرُّواةُ عن ورشٍ فيما حالت فيه الألف بين الطاء واللام، وبين الصاد واللام، وقد حالت الألف بين الطاء واللام في: ﴿أَفَطَالَ﴾[١]، وحالت الألف بين الصاد واللام في ﴿فِصَالًا﴾[٢]، فروى بعض الرواة عن ورشٍ تغليظها، وروى بعضهم ترقيقها[٣]، قال الشاطبي[٤]:

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وَعِنْدَماَ يُسَكَّنُ وَقْفًا وَالمُفَخَّمُ فُضِّلا

فروى لورشٍ في كلِّ الوجهان، وفضَّلَ التغليظ، ولتوجيه ذلك أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: لِمَ كانَ التَّفْخِيمُ أفْضَلَ فيما سُكِّنَ للوقفِ؟

ولقائلٍ أنْ يقولَ: ينبغي أنْ لا يجوزَ التفخيمُ أصلاً، كمَا سَبَقَ في الرَّاءِ المكسورةِ أنَّها تُفَخَّمُ وقفًا، ولا تُرَقَّقُ؛ لذهَابِ الموجبِ للتَّرقيقِ وهو الكسرُ، وههنا قد ذهبَ الفتحُ الذي هو شَرْطٌ في تغليظِ اللامِ وكلا الذَّهَابَيْنِ عَارِضٌ.

قلتُ: سببُ التغليظِ هنا قائمٌ وهو: وجودُ حرفِ الاستعلاءِ، وإنما فَتْحُ اللامِ شَرْطٌ، فلَمْ يُؤَثِّرْ فيه سكونُ الوقفِ؛ لعُرُوضِهِ، وقُوَّةِ السَّبَبِ، فعَمِلَ السَّبَبُ عَمَلَه؛ لضَعْفِ المعارضِ، وفي بابِ الوقفِ على الرَّاءِ المكسورةِ زالَ السَّبَبُ بالوقفِ وهو الكسرُ، فافْتَرَقَا)[٥].

---

(١) طه: ٨٦، والأنبياء: ٤٤، والحديد: ١٦.

(٢) البقرة: ٢٣٣.

(٣) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٧٢.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٦١.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٦٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى ثلاثِ مَسَائِلَ:

الأولى: عروضُ السُّكونِ لا يُلْغي وُجودَ السَّببِ في بقاءِ الحكمِ.

إن كان سبب الحكم قائمًا، فعروض السكون لا يلغيه، لقوَّة السبب، وضعف العارض، ومثال ذلك: إذا اجتمع على حرفِ المدِّ الواحد سببان للمد الفرعي، فلا يخلو الأمرُ من أن يكون أحدهما قوياً والآخر ضعيفاً، وحينئذ يكفي العملُ بالسببِ الأضعفِ ويُعمَلُ بالأقوى. وقد نظم هذه القاعدة العلامة إبراهيم السمنُّودي بقوله[١]:

أَقْوَى المدودِ لاَزِمٌ فَما اتَّصَل ... فَعَارِضٌ فَذُو انفِصالٍ فَبَدَلْ

وَسَبَبَا مَدٍّ إِذَا مَا وُجِدَا ... فَإِنَّ أَقْوَى السَّبَبَيْنِ انْفَرَدَا

كاجتماع المتصل والعارض مثل: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾[٢]، فالمعمول به: المتصل؛ لقوَّته.

وفي ما نحن بصدده فيما حالت فيه الألف بين الطاء واللام، في قوله: ﴿أَفَطَالَ﴾، أو بين الصاد واللام، في ﴿فِصَالًا﴾، سببُ التغليظِ قائمٌ وهو: وجودُ حرفِ الاستعلاءِ، وإنما كان فَتْحُ اللامِ شَرْطًا، فلَمْ يُؤَثِّرْ فيه سكونُ الوقفِ؛ لعُرُوضِهِ، ولقُوَّةِ السَّبَبِ، -وهو: وجودُ حرفِ الاستعلاءِ-، فعَمِلَ السَّبَبُ عَمَلَه، ففخَّمَ اللامُ، هذا ما قرَّره أبو شامة وأجاب عنه وأجاد.

وقال الدانيُّ: (في اللام وجهان: التفخيم؛ اعتدادًا بقوة الحرف المستعلي، والترقيق؛ للفاصل الذي فصل بينهما. قال: والأوجه التفخيم؛ لأن ذلك الفاصل ألف والفتح منه)[٣].

الثانية: زوالُ السَّببِ داعٍ إلى تغيُّرِ الحكمِ.

إن كان الحكم قائمًا على سبب، فيبقى الحكم ما بقيَ السببُ، فإن زالَ السبب زالَ الحكم لزواله، كما إذا سكِّنتِ الرَّاء المتطرفةُ المكسورةُ وصلاً، وقبلها فتحٌ أو ضمٌّ أو ألِفٌ ساكنة، أو واو ساكنة، فإنَّها تُفخَّم؛ لزوال السبب بالوقف -وهو الكسرُ-، مثل: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[٤]. فزوالُ السَّببِ موجبٌ إلى تغيُّرِ الحكمِ.

---

(١) لآلئ البيان في تجويد القرآن: للسَّمَنُّوديّ، البيتان رقم: ٩١-٩٢.

(٢) البقرة: ١٩، وغيرها.

(٣) جامع البيان: للدانيّ (٢/ ٧٨٩).

(٤) آل عمران: ١٩٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثالثة: استدراكٌ أو اقتراحٌ أو نظمٌ مقابل نظمِ القصيدِ.

لقد جاء نسْجُ بعض الشرَّاحِ على منوالِ قصيدة الشاطبية، نسجًا بديعًا، معلِّلا كلَّ استدراكٍ، بعلَّةٍ موضِّحة للمقصود، منها: **نظمٌ لِمَا فاتَ الشاطبيّ ذِكْرُه، ولَمْ يتعرَّض إليه.**

فلَمَّا قال الشاطبي:

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا وَعِنْدَماَ يُسَكَّنُ وَقْفًا وَالمُفَخَّمُ فُضِّلا

قصر الحكم على: ﴿طَالَ﴾، و﴿فِصَالًا﴾، وهو ليس كذلك، بل كلُّ كلمة حالت الألف فيها بين الطاء واللام، أو بين الصاد واللام[١]، نحو: (أَنْ يَصَّالَحَا)[٢]، فاستدرك الشرّاح عليه ما فاته، فقال أبو شامة: (وظاهرُ النَّظمِ يُوهِمُ اقتصارَ الخلافِ على: ﴿طَالَ﴾، و﴿فِصَالًا﴾، ولو قال:

وفي طال خلف مع فصالا ونحوه وساكن وقف والمفخم فضلا

لزال الإيهام)[٣].

وقال الفاسيُّ: (وربما أوهَمَ ما مثَّلَ به في النوع الأوَّل ... الاقتصار على هاتين الكلمتين، وليس كذلك ... ولو قال:

وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا ونحوه وفي نحو يوصل والمفخم فُضِّلا

لكان أقرب إلى البيان)[٤].

وقال الجعبريّ: (قوله: وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا، يوهمُ حصر المختلف فيها، وهو عامٌ، ... ولو قال مثل:

وإن فصل الهاوي فخلف ....

لَنَصَّ)[٥].

وقال القاري: (قلت: والأظهر أن يُقالَ:

---

(١) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٧٩.

(٢) سورة النساء: ١٢٨، وذلك على قراءة غير الكوفيين، ومنهم ورش صاحب الخلاف. قال الشاطبي: (ويصالحا فاضمم وسكِّن مخففا ....)، البيت رقم: ٦٠٨.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٦٣.

(٤) اللآلئ الفريدة: للفاسي (٤٨٦/١).

(٥) كنز المعاني: للجعبريّ (٩٢٥/٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

كطالا بخلف مع فصالا .....

وهو أولى من تعبير أبي شامة ... بناء على قلَّة التغييرِ)[١].

ويظهر مِمَّا تقدَّمَ أنَّ عباراتهم تدندن حول تنبيه على أمور فات الناظم، والتمثيل لِمَا لم يمثل له الناظم، فرضي الله عنا وعنهم أجمعين.

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه إن كان سبب الحكم قائمًا، فعروض السكون لا يلغيه، لقوَّة السبب، وضعف العارض.
- وأنَّ زوالَ السَّببِ داعٍ إلى تغيُّر الحكمِ، فإن كان الحكم قائمًا على سبب، يبقى الحكم ما بقيَ السببُ، فإن زالَ السبب زالَ الحكم.
- وأنَّ الشاطبية لا يوجد فيها خَلَلٌ في العبارة، وإنما غايته: إجمالٌ، أو إطلاقٌ، أو فوات أولويَّة في مقام الإشارة.

(١) الضابطية للشاطبية: للقاري ص: ٥٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني
فنقلة الوقف على أواخر الكلم

ههنا مسألةٌ واحدةٌ، هي: الإسكانُ أصلُ الوقفِ. **الفنقلة(٧٧)**

الإسكان أصل الوقف؛ لأنَّه لمَّا كان الوقفُ نقيض الابتداء، والحركة نقيض السُّكونِ، جعل لكلِّ واحدٍ من النَّقيضينِ نقيضَ ما جعلَ الآخر[١]. بيَّنَ الشاطبيّ ذلك بقوله[٢]:

وَالِاسْكَانُ أَصْلُ الوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا

أي: اشتقاق الوقف من قولك: وقفت عن كذا إذا لم تلابسه، ولمَّا كان هذا اللّفظُ مُشكِلًا، أثار أبو شامة فنقلةً لدفعِ هذا الإشكالِ فقال:

(فإن قلتَ: في قولِه: وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ، إشكال؛ لأنَّ المعنى يؤولُ إلى تقديرِ: والوقفُ اشتقاقُه من الوقفِ، ولا يكونُ اللفظُ مشتقًّا من نفسِه، وَوَجْهُ الكلامِ إنما يسمَّى وقفًا، من قولهم: وقفتُ عن كذا؛ لأنَّه وَقَفَ عن الحركةِ.

قلتُ: يجوزُ أنْ يكونَ (وَهْوَ) ضميرَ الشأنِ لا ضميرَ الوقفِ، فيلتئِمُ الكلامُ ولا يتنافرُ، وهذا الذي ذكرَه تبرُّعٌ منه، وليسَ في كتابِ التَّيسيرِ الذي نظمَهُ)[٣].

اشتَمَلَتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: الإشكالُ يُزالُ، والكلامُ يُلْتَئمُ، بِصِحَّةِ التَّوجِيهِ.

أخبر الناظم أنَّ أصل الوقف أن يكون بالإسكان، وهو كما أخبر، وإنَّما كان كذلك لوجهين[٤]:

أحدهما: أنَّ الوقفَ محلُّ استراحةٍ، والسكون أخفُّ من الحركة، والمتكلِّم لا يصل إلى آخر الكلمة إلّا وقد كَلَّ لسانُهُ غالبًا، فناسب ذلك أن يأتي آخرها بأخفّ ما يكون، وهو السكون.

---

(١) ينظر: فتح الوصيد: للسخاويّ (٥١٥/٢)، واللآلئ الفريدة: للفاسيّ (٤٩٢/١).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٦٥.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٦٦.

(٤) ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والثاني: أنَّ الوقف نقيض الابتداء، والحركة نقيضُ السكون، فجعل لكلِّ واحدٍ من النقيضين نقيض ما جعل للآخر.

وخُصَّ الابتداء بالحركة؛ لأنَّه يتعذَّرُ الابتداء بالساكن، وخصَّ الوقفُ بالسكون لخفته.

ثمَّ أخبر الناظم أنَّ اشتقاق (الوقف) من الوقف عن تحريك الحرف، من قولهم: (وقفت عن كذا)، إذا لم تُلِمَّ به، ولم تلابسه، فلمَّا كان هذا وقفًا عن الإتيان بالحركةِ سُمِّي وقْفًا.

والضمير في قوله: (وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ) فيه وجْهَان:

أحدهما: أنَّه ضميرُ الشأن، أي: والشأن اشتقاق الوقف من كذا.

والثاني: أنَّه ضمير الوقف، أي: والوقف اشتقاقه من الوقف عن تحريك، ولم يذكر أبو عبد الله غيره[١]، وإليه أشار أبو شامة أنَّ فيه إشكالاً؛ لأنَّ المعنى يؤولُ إلى تقديرِ: والوقفُ اشتقاقُه من الوقفِ، ويلزمُ منه الدَّوْر.

ووجَّه أبو شامة الإشكال، بأنَّ الضمير ضمير الشأن لا ضمير الوقف.

وضمير الشأن والقصة: هو ضمير غائب يتقدم الجملة، ويعود إلى ما في الذهن من شأن أو قصة، فإن اعتبر مرجعه مذكّرا سمّي: ضمير الشأن، وإن اعتبر مؤنّثا سمّي: ضمير القصة، رعاية للمطابقة نحو: إنه زيد قائم؛ وتفسّر ذلك الضمير لإبهامه الجملة المذكورة بعده[٢].

فعلى هذا التوجيه –وهو الظاهر– يكون الضمير في: (وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ)، ضمير الشأن لا ضمير الوقف، فيلتئم الكلام ولا يتنافر.

لكنَّ السمين الحلبي ردَّ ما قاله أبو شامة، وبيَّن أنَّ الوقف الأوَّل هو الوقف الاصطلاحي، والثاني هو الوقف اللغوي؛ وذلك أنَّ الوقف اللغويّ عبارة عن عدم الملابسة للشيء، من قولك: وقفت عن فلان، وعن هذا الأمر، فقوله: (وهو)، أي: والوقف الاصطلاحي، مأخوذٌ من الوقف اللغوي، وفسره فتغايرا، فلمْ يلزم ما ذكر[٣].

---

(١) ينظر: اللآلئ الفريدة: للفاسي (٤١٧/٢).

(٢) ينظر: الكليات: لأبي البقاء الكفوي ص: ٥٧٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: للتهانوي (١/ ٢٢٠).

(٣) اللآلئ الفريدة: للسمين الحلبي ص: ٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: في الشاطبية زيادةُ بيانٍ على ما في التَّيسِيرِ.

إنَّ الشاطبية ليست اختصارًا مَحْضًا لكتاب التيسير، أي: أنَّ الشاطبيَّ لم يقتصِرْ فيها على ما جاء في التيسير دون زيادة أو نقصان؛ وإنما زاد فيها أشياء مِن اختياراته وتَرَكَ أشياء مِما في التيسير لم يُضَمِّنْها إيَّاها.

والدليل على أنَّه زاد في الشاطبية أشياءَ مِن اختياراته، قوْله في خُطبتها[١]:

وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا

الألفاف: الأشجار الملتفة لكثرتها[٢]، والفوائد: جمع فائدة، فتلك الألفافُ نَشَرَتْ فوائدَ زيادةً على ما في كتاب التيسير: مِن زيادة وجوهٍ، أو إشارةٍ إلى تعليلٍ، وزيادةِ أحكامٍ، وغير ذلك[٣]، ومنها قوله:

وَالِاسْكَانُ أَصْلُ الوَقْفِ وَهْوَ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الوَقْفِ عَنْ تَحْرِيكِ حَرْفٍ تَعَزَّلَا

والأوجُهُ التي زادها الشاطبي على ما في التيسير يُطلَق عليها: (زيادات القصيد)، وهي مما زاده الشاطبي مِن مرويَّاتِه الواسعة المسنَدة.

ومن الزيادة مخارج الحروف، فغطت وجهها واستحيت هي أو ناظمها من تفضلها عليه، وهذا من أدب الصغير مع الكبير، وتواضع الفرع مع الأصل، والمتأخر مع المتقدم الذي له فضل السبق، وتواضع التلميذ مع أستاذه.

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الضَّمير قد يحتملُ أكثر من وجهٍ، وصحَّةُ التَّوجيه يُزيلُ الإشكال.
- وأنَّ الأوجُهَ التي زادها الشاطبيّ على ما في التّيسير يُطلَق عليها: زياداتُ القصيد.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٩.

(٢) ينظر: مختار الصحاح: للرازي ص: ٢٨٣، و تاج العروس: للزَّبيدي (٢٤/ ٣٧١)، مادة:(لَفَفَ).

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥١، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث السابع

فنقلاتُ ياءاتِ الإضافةِ والزَّوائدِ

المطلبُ الأوَّلُ: فنقلةُ ياءاتِ الإضافةِ

المطلبُ الثَّاني: فنقلاتُ ياءاتِ الزوائدِ

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

فنقلةُ ياءاتِ الإضافةِ

ياءُ الإضافةِ في اصطلاح القرَّاء: هي الياء الزائدة الدَّالة على المتكلم[١].

وعلامة ياء الإضافة: صحَّة إحلال الكاف والهاء محلها، فتقول في: (فَطَرَنِي)، فطرك، فطره. وفي: (ضَيْفِي) ضيفك، وضيفه. وفي: (إِنِّي) إنك، إنَّه. وفي: (لِي) لك، له، قال الشاطبي[٢]:

وَلكِنَّهَا كالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا تَلِيهِ يُرى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلَا

فيعرف الفرق بين ياء الإضافة والياء الأصلية: بصحة إحلال الهاء والكاف محلَّ ياء الإضافة، وعدم صحة إحلالهما محلَّ الياء الأصلية.

وتسميتها ياء إضافة: باعتبار الغالب، وهو دخولها على الأسماء، وإلا فليست الداخلة على الأفعال والحروف ياء إضافة.

وياء الإضافة على ثلاثة أقسام:

- قسم اتفق القراء على إسكانه، نحو: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾[٣].
- وقسم اتفقوا على فتحه، نحو: ﴿نِعْمَتِيَ ٱلَّتِي﴾[٤].
- وقسم اختلفوا فيه بين الفتح والإسكان، وقد عقد له الناظم بابًا[٥].

---

(١) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٨٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٨٨.

(٣) إبراهيم: ٣٦.

(٤) البقرة: ٤٠.

(٥) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٨٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وههنا مسألةٌ واحدةٌ، هي: صورُ اتزانِ بيتٍ من أبياتِ الشاطبيةِ. الفنقلتان (٧٨) و(٧٩)

مِمَّا اتفقَ القرَّاءُ على إسكانه: ﴿يُصَدِّقُنِي﴾[١]، و﴿أَنظِرْنِي﴾[٢]، قال الشاطبي[٣]:

..... وَكُلُّهُمْ يُصَدِّقْنِيَ انْظِرْنِيْ .....

أخبر أنَّ كلَّ السبعة القرَّاء اتفقوا على إسكان الياء في قوله: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ بالقصص، ﴿أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ بالأعراف وبالحجر وص[٤].

ولَمَّا كان ضَبْطُ لفظي: (يُصَدِّقنِي)، و(انْظِرْنِي) يحتملُ وجوهًا، أثار أبو شامة فنقلتين لإزالة التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ في ذلك فقال:

(فإن قلتَ: كيفَ يُلْفظُ في البيتِ بقولِه: (يُصَدِّقنِي)، (انْظِرْنِي)؟

قلتُ: يحتملُ وجْهَين، وكلاهما لا يخلو من ضرورةٍ، أحدهما: بضَمّ القافِ على قراءةِ عاصم وحمزة، فيَلزمُ من ذلكَ وَصْلُ همزةِ القَطْعِ في: "أَنْظِرْنِي"، وحَذْفُ الياءِ من: (يصدقني)؛ لالتقاءِ السَّاكنين، والثاني: بإسكانِ القافِ على قراءةِ الجماعةِ، فيَلزمُ من ذلك فتحُ الياءِ، وهي لَمْ يفتحْهَا أحدٌ من القرَّاء مع وصْلِ همزةِ القَطْعِ، ويجوزُ أن يُعْتَذَرَ عن هذا بأنْ يُقَالَ: لَمْ يَصِلْ همزةَ القطعِ على هذا الوجْهِ، بل نقلَ حركةَ الهمزةِ إلى الياءِ، كما تقولُ العربُ: (ابْتَغِيَ امرهُ)، فالياءُ على هذا كأنَّها ساكنةٌ في التقدير؛ لأنَّ الفتحَ جاءَ من عَارِضِ نقلِ حركةِ الهمزةِ، وليسَ الفتحُ من بابِ فتحِ ياءِ الإضافةِ.

فإن قلتَ: فحذفُ الهمزةِ من: (أَنْظِرْنِي) لَمْ يقرأ به أَحَدٌ؟

قلتُ: حَذْفُ الهمزةِ لا بُدَّ منه في الوجهَيْنِ المذكورَيْنِ، فمَا فيه إثباتُ الياءِ أَوْلَى ممَّا فيه حَذْفُها، إلّا أنَّه يُعارِضُ هذا أنَّ فتحَ الياءِ يُوهِمُ أنَّه قراءةٌ، وحَذْفُها معلومٌ أنَّه لالتقاءِ السَّاكنين، فالوجهانِ متقاربانِ لتعَارضِ الكلام فيهما، ويَحْتَمِلُ وجْهًا ثالثًا: بإسكانِ القافِ وحَذْفِ الياءِ مع بقاءِ كسرةِ النُّونِ، وتبقى همزةُ: (أَنْظِرْنِي) ثابتةً مفتوحةً بحالها، ويكونُ هذا

---

(١) القصص: ٣٤.

(٢) الأعراف: ١٤، والحجر: ٣٦، وص: ٧٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٠٤.

(٤) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٩٤، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٣٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أَوْلَى بالجوازِ من قولِه قبلَ ذلك: (وَقُلْ فَطَرَنْ في هُودَ)[١] فإنَّه حَذَفَ الياءِ من: (فَطَرَنِي)، وأَسْكَنَ النُّونَ، فحَذْفُ الياءِ مع بقاءِ كسرةِ النُّونِ أَوْلَى)[٢].

اشْتَمَلَتِ الفَنْقَلتانِ عَلَى مَسْأَلَةٍ واحدَةٍ، هِيَ:

- **الأوجُهُ المحتَمَلَةُ في قِرَاءَة بيتٍ من الشاطبية.**

القصيدة اللامية الموسومة بـ(حرز الأماني ووجه التهاني) الشهيرة بالشاطبية فضلاً عن أنَّها حوت القراءات السبع المتواترة، فهي تعتبر من عيون الشعر، وهي من البحرِ الطويلِ، وهو من البحورِ المركبةِ التي تتكونُ من تفعيلتينِ مختلفتينِ، تتكررُ أربع مراتٍ في كلِّ شطرٍ، فوزنُ البحرِ الطَّوِيْلِ بحسبِ الدائرةِ العروضية:

فَعُوْلُنْ مَفَاْعِيْلُنْ فَعُوْلُنْ مَفَاْعِيْلُنْ فَعُوْلُنْ مَفَاْعِيْلُنْ فَعُوْلُنْ مَفَاْعِيْلُنْ

فضَبْطُ الألفاظ في الشاطبية خاضعة لهذا الوزن، وللحفاظ على وزن القصيد وجَّه أبو شامة ضبط لفظي: (يُصَدِّقِنِي)، (انْظِرْنِي)، وبيَّن أنَّه يَحْتَملُ احتمالات ثلاثة:

الاحتمَال الأول: (يُصَدِّقُنِي)، بضمِّ القاف على قراءة عاصم وحمزة[٣]، فيلزم من ذلك وصل همزة القطع في: (انْظِرْنِي) وحذف الياء من: (يُصَدِّقُنِي)، لالتقاء الساكنين.

الاحتمَال الثاني: (يُصَدِّقْنِي)، بإسكان القاف على قراءة الجماعة، فيلزم من ذلك فتح الياء، وهي لَمْ يفتحها أحد من القرَّاء مع وصل همزة القطع.

تقرير الإشكال على كلٍّ من الروايتين:

عند ضمِّ القاف من: (يُصَدِّقُنِي)، على قراءة عاصم وحمزة، يلزم حذف همزة (أَنْظِرْنِي)، من اللفظ حتى يستقيم الوزن، حيث: (يُصَدِّ): فعول بحذف الحرف الساكن لتحرك القاف كما يأتي، (قُنِي انْظِرْنِي): بتحريك القاف وسكون الياء مفاعيلنْ، فيلزم من هذا حذف ياء المتكلم، لأنَّه لَمَّا سقطت الهمزة التقت الياء من (يُصَدِّقُنِي) والنون من (انْظِرْنِي) وهما ساكنان، أولهما حرف مدٍّ ولين، وما كان كذلك وجب حذف أولهما.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٩٦.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) لأنَّ عاصمًا وحمزة يقرأنها بضمِّ القاف، والباقون بجزمها، ينظر: التيسير: للداني ص١٣٩، وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي (٣٤٣/٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وأمَّا على الوجْه الآخر بسكون القاف على قراءة الباقين، -عدا عاصم وحمزة- يلزم فتح ياء (يُصَدِّقُنِي) ويلزم وصل همزة القطع، بنقل حركة الهمزة إليها، حيث: (يُصَدق): فعولن، (نِيَ نْظِرْنِي): مفاعيلن.

فيلزم في كلٍّ من الروايتين محذوران:

أحدهما: مشترك في الروايتين، وهو وصلُ همزة القطع.

والآخر: مختصٌّ بأحدهما.

ففي الأول: يلزم حذف الياء.

وفي الثاني: يلزم فتحها، وهي لَمْ يحذفها أحد، ولَمْ يحرِّكها.

ثمَّ إنَّ أبا شامة أجاب عن التزام قراءته بسكون القاف، فقال: (ويجوزُ أن يُعْتَذَرَ عن هذا بأنْ يُقَالَ: لَمْ يَصِلْ همزةَ القطعِ على هذا الوجْهِ، بل نقلَ حركةَ الهمزةِ إلى الياءِ، كما تقولُ العربُ: (ابْتَغِيَ امرهُ)، فالياءُ على هذا كأنَّها ساكنةٌ في التقدير؛ لأنَّ الفتحَ جاءَ من عَارِضِ نقلِ حركةِ الهمزةِ، وليسَ الفتحُ من بابِ فتحِ ياءِ الإضافةِ).

قال صاحب العقد النضيد: (وهذا حَسَنٌ، تقدَّم مثله في قوله: (حَشَرْتَنِيَ أَعْمى)[١] فإنَّه يُقرأ بفتح الياء وسقوط الهمزة ليس إلا، ولا يمكن أن يقرأ إلّا كذلك)[٢].

الاحتمَال الثالث: (يُصَدِّقْنِ)، بإسكانِ القافِ وحَذْفِ الياءِ مع بقاءِ كسرةِ النُّونِ، وتبقى همزةُ (أَنْظِرْنِي) ثابتةً مفتوحةً بحالها، ويكونُ هذا أَوْلَى بالجوازِ من قولِه قبلَ ذلك: (وَقُلْ فَطَرَنْ في هُودَ) فإنَّه حَذَفَ الياءِ من: (فَطَرَنِي)، وأَسْكَنَ النُّونَ، فحَذْفُ الياءِ مع بقاءِ كسرةِ النُّونِ أَوْلَى، يعني هنا حُذِفَ شيء، وبقي عليه دليل لفظيٌّ، وهو كسر ما قبله.

وقد تحصَّل من كلامه: أنَّه يجوز أن يقرأ قوله: (يُصَدِّقنِي انْظِرْنِي) بالوجهين المذكورين: ضمُّ القاف، وإن لزم منه حذْفُ الياء، وإسقاط همزة القطع، وسكونها، وإن لزم منه فتحُ الياء، وإسقاط همزة القطع.

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ ضَبْطَ الألفاظِ في الشاطبية خاضعةٌ لوزن البحر الطويل، ولذلك توجَّه ضبط الألفاظ في قرَاءَتها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٩٧.

(٢) العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ٢٣٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

- وأنَّه يجوز أن يقرأ قوله: (يُصَدِّقنِي انْظِرْنِي) بالوجهين المذكورين: ضمُّ القاف، وإن لزم منه حذْفُ الياء، وإسقاط همزة القطع، وسكونها، وإن لزم منه فتح الياء، وإسقاط همزة القطع.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الثاني

فنقلاتُ ياءاتِ الزوائدِ

الياءاتُ الزوائدُ عند علماءِ القراءاتِ: هي الياءاتُ المتطرفةُ الزائدةُ في التلاوةِ على رسمِ المصاحفِ العثمانية. ولكونها زائدة في التلاوة على رسم المصاحف عند من أثبتها سميت زوائد[١]، وهذا معنى قول الشاطبي[٢]:

وَدُونَكَ يَاءَاتٍ تُسَمَّى زَوَائِدَا لأَنْ كُنَّ عَنْ خَطِّ المَصَاحِفِ مَعْزِلَا

أي: لأنَّهنَّ عزلنَ على رسم المصاحف فلم يكتبنَ فيه.

والفرقُ بين ياءاتِ الزوائدِ وياءاتِ الإضافةِ من أربعةِ أوْجُهٍ[٣]:

الأول: أن الياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو: ﴿ٱلدَّاعِ﴾[٤]، وفي الأفعال نحو: ﴿يَأْتِ﴾[٥]، ولا تكون في الحروف. بخلاف ياءات الإضافة، فإنَّها تكون في الأسماء والأفعال والحروف، كما تقدَّم في المطلب السابق.

الثاني: أنَّ الزوائدَ محذوفةٌ من المصاحف، بخلاف ياءات الإضافة فإنَّها ثابتة فيها.

الثالث: أنَّ الخلاف في ياءات الزوائد بين القراء دائر بين الحذف والإثبات بخلاف ياءات الإضافة. فإن الخلاف بينهم فيها دائر بين الفتح والإسكان.

الرابع: أنَّ الياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة، فمثال الأصلية: ﴿ٱلْمُنَادِ﴾[٦]، ومثال الزائدة: ﴿وَنُذُرِ﴾[٧]، وهذا لا ينافي تسميتها كلها زوائد باعتبار زيادتها على خط المصحف بخلاف ياءات الإضافة فلا تكون إلّا زائدة.

---

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٤، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٠، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٩٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٠.

(٣) ينظر: النشر: لابن الجزري (٢/١٦١-١٦٢)، والإضاءة: للضباع ص: ٧١-٧٢.

(٤) البقرة: ١٨٦.

(٥) البقرة: ١٤٨.

(٦) ق: ٤١.

(٧) القمر: ١٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الأولى: ياءاتُ الزوائدِ إجمالاً وتفصيلاً. **الفنقلة(٨٠)**

ضابط ما يذكر في باب ياءات الزوائد: أن تكون الياء مختَلَفًا في إثباتها وحذفها في الوصل، أو في الوصل والوقف معًا.

وضابط ما يُذْكَرُ في السُّور أن تكون الياء مختَلَفًا في إثباتها وحذفها في الوقف فقط، ومجمَعًا على حذفها في الوصل[١]، وقد بيَّنَ الشاطبيُّ حكمها فقال[٢]:

وَتَثْبُتُ في الْحَالَيْنَ دُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأُولَى النَّمْلِ حَمْزَةُ كَمَّلَا

أخبر أنَّ ما يُذكر في هذا الباب من الزوائد لابن كثير يُثْبِتُه في الحالين، وما يُذكر لهشام فله الخلف؛ أي يجوز له إثباته في الحالين وحذفه فيهما، وأنَّ حمزةَ أثبتَ موضعًا واحدًا في الحالَيْن وهو: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[٣]، وهو أُولَى النَّمل[٤].

ولَمَّا لَمْ يَسْتَوعِب الناظم كلَّ القرَّاء مِمَّن لهم خلاف في الوقف، أو في الحالين، أثار أبو شامة فنقلةً لتوضيح ذلك فقال:

(فإن قلتَ: بَقِيَ على الناظمِ ذِكْرُ جماعةٍ لهم خِلافٌ في الإثباتِ في الحالينِ، في ثانيةِ النَّمْلِ: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[٥]، وهم قالون وأبو عمرو وحفص كما يأتي، وكذا قنبل، له خلافٌ في الوقفِ على: ﴿بِٱلْوَادِ﴾[٦] في سورة الفجر؟

قلتُ: هذا كلُّه يجيء مفصَّلاً مبيَّنًا، وإنما ذَكَرَ في هذا البيتِ ما يأتي مُجْمَلاً مُطْلَقًا، فتعلم من إجمالِه وإطلاقِه، أنَّ الإثباتَ في الحالَيْن للمذكُورِيْنَ، وأما المبَيَّنُ فمُتَّضِحٌ في نفسِه، فلا يحتاجُ إلى ذِكرٍ في المقدِّمةِ)[٧].

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢١.

(٣) النمل: ٣٦.

(٤) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤١، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٩١.

(٥) النمل: ٣٦.

(٦) الفجر: ٩.

(٧) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألةٍ واحدةٍ، هي:

- **الإجمالُ مُقَدَّمٌ على التَّفْصِيلِ، في باب ياءات الزوائد في الشاطبية.**

الْمُجْمَل في اصطلاح الأصوليين: هو ما يتوقف فهم المراد منه على غيره.

والْمُبَيَّنُ: هو ما يفهم المراد منه[١].

فالإجمال: هو صياغة الموضوع أو الفكرة بعبارات مختصرة، غير مفصّلة لأجزاء الموضوع ومعالمِهِ وحدوده، مثل قوله تعالى عن قيام الساعة وما يكتنفها من الأهوال: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾[٢]، فقوله: ﴿شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ هو: عبارة مجملة، أمّا ما تفصيلات هذا الشيء، فأمرٌ سكت عنه النّص في هذه الآية.

وأمّا التفصيل: فهو صياغة الموضوع أو الفكرة بنحو نتبيّن من خلاله معالم الموضوع أو الفكرة بحيث تتّضح أجزاؤه ومستوياته وحدوده بشكل مفصّل، نحو قوله تعالى في الآية الثانية التي تلي الآية المشار إليها، حيث يقول تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾[٣]، فذهول المرضعة، ووضع الحامل لطفلها، وكون النّاس سكارى وما هم بسكارى، هو تفصيل، وتبيين، وتوضيح، لذلك الشيء العظيم الذي أجمله النّص في الآية الأولى، ثم أوضح هذا الإجمال في الآية الثانية، بحيث كانت الآية الأخيرة تفصيلاً للآية الأولى المجملة.

وقد ذكر الناظم أحكام الياءات الزوائد على وجْهِ الإجمالِ فقال:

وَتَثْبُتُ في الْحَالَيْنَ ذُرًّا لَوَامِعًا ... بِخُلْفٍ وَأُولَى النَّمْلِ حَمْزَةُ كَمَّلَا

أي: أنَّ ما يذكر في هذا الباب من الزوائد لابن كثير فهو يثبته في الحالين، وما يذكر لهشام فله الخلف؛ أي: يجوز له إثباته في الحالين وحذفه فيهما، وما يذكر لأبي عمرو وحمزة والكسائي ونافع فهم يثبتونه في الوصل ويحذفونه في الوقف، هذه هي القاعدة العامة للقرّاء الذين يثبتون هذه الياءات، ولكن حمزة خالف أصله فأثبت الياء الزائدة الأولى في سورة النمل

---

(١) ينظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول: للمنياوي ص: ٣١٢.

(٢) الحج: ١.

(٣) الحج: ٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وصلاً ووقفًا وهي في: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾، واحترز بالأولى عن الثانية في السورة وهي: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ﴾[١].

كلُّ هذا على وجْه الإجمالِ والإطلاقِ، وإلا فسيأتي حكمها مفصَّلاً مبيَّنًا في مواضعه.

فخِلاف قالون ومن معه، يأتي في قوله[٢]:

وَفي النَّمْلِ آتانِيْ وَيُفْتَحُ عَنْ أُولِيْ حِمىً وَخِلافُ الْوَقْفِ بَيْنَ حُلاً عَلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم بالعين والهمزة والحاء في قوله: (عَنْ أُولِيْ حِمىً)، وهم: حفص ونافع وأبو عمرو قرءوا بالنمل ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ﴾، بإثبات الياء مفتوحة في الوصل، ثم أخبر أنَّ المشار إليهم بالياء والحاء والعين في قوله: (بَيْنَ حُلاً عَلَا)، وهم: قالون وأبو عمرو وحفص، فروى عنهم إثباتها ساكنة وحذفها، وسكت عن ورش لبقائه على قاعدته يحذفها في الوقف على أصله في زوائده ويثبتها في الوصل مفتوحة؛ لأنَّه مذكور في جملة من يفتح في الوصل، وأما الباقون فإنَّهم يحذفونها في الحالين[٣].

والخلاف لقنبل يأتي في قوله[٤]:

وَفي الْفَجْرِ بِالْوَادِيْ دَنَا جَرَيَانُهُ وَفي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبُلاَ

أخبر أنَّ المشار إليهما بالدال والجيم في قوله: (دَنَا جَرَيَانُهُ)، وهما: ابن كثير وورش، أثبتا الياء في ﴿جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ﴾[٥]، أما ورشٌ فعلى أصله في إثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وأما ابن كثير فإنه يثبتها في رواية البزي عنه في الحالين على أصله، وعنه من رواية قنبل وجهان: إثباتها في الحالين على أصله، وإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وهذا معنى قوله: (وَفي الْوَقْفِ بِالْوَجْهَيْنِ وَافَقَ قُنْبُلاَ)، وبقي الباقون على الحذف في الحالين[٦].

---

(١) النمل: ٣٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٩.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٣، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٩٤.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٧.

(٥)الفجر: ٩.

(٦) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٩، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الإجمال أو التفصيل لموضوع أو فكرة، تتطلّب صياغتها أنْ تكون مجملة أو مفصّلة بحسب متطلبات السياق.
- وانَّ الإجمالَ والتفصيلَ في باب ياءات الزوائد في الشاطبية، جاء بطرحِ الموضوعِ بشكلٍ مجمَلٍ، ثمَّ يفصّلُ في جزء لاحقٍ من النَّظم.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: اختلاف القرَّاء في عدد ياءات الزوائد. الفنقلتان (٨١) و(٨٢)

اختلف علماء القراءة في عدد ياءات الزوائد، فقد أخبر الشاطبي أنَّ عددها اثنتان وستون ياءً، فقال[١]:

..... وَجُمْلَتُهاَ سِتُّونَ وَاثْنَانِ فَاعْقِلَا

وعدَّها صاحبُ التيسير إحدى وستين؛ لأنَّه أسقط: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ﴾[٢]، و﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾[٣]، وعدّهما في باب ياءات الإضافة[٤]، وبهذا الإسقاط، كان ينبغي أن يبقى ستون، لكنَّ الداني عدَّها إحدى وستين، ولتوضيح المسألة أثار كلٌّ من أبي شامة وابن القاصح فنقلة، فقال أبو شامة:

(فإن قلت: فينبغي أن يَبْقى ستونَ، فما هي الواحدةُ الزائدةُ؟

قلتُ: هي: ﴿يَٰعِبَادِ﴾[٥] التي في الزخرف، ذكرها في البابَيْنِ)[٦].

وقال ابن القاصح:

(فإن قيل: بَقِيَ ستُّونَ، فما هي الواحدةُ الزائدةُ؟

قلت: هي ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾[٧] التي بالزخرفِ، ذكرها في بابِ ياءاتِ الإضافةِ، وذكرها أيضًا في بابِ ياءاتِ الزوائدِ)[٨].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَتَانِ عَلَى مسألتين:

الأولى: إمكانُ عدِّ الكلمةِ في بابَيْن للمناسبةِ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٢.

(٢) النمل: ٣٦.

(٣) الزمر: ١٧.

(٤) ينظر: التيسير: للدانيّ، ص: ٦٩.

(٥) الزخرف: ٦٨.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٧.

(٧) الزخرف: ٦٨.

(٨) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الياءات الزوائد عند الشاطبي اثنتان وستون ياءً، وعيَّنها ياءً ياءً، إلى أن أتى على جميعها، وعدَّها الدانيُّ إحدى وستين؛ لأنَّه أسقط ياءين ذكرهما الشاطبي هما: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ﴾، و﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ﴾، وعدّهما في باب ياءات الإضافة، لكنه ذكَرَ ياء: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ التي بالزخرفِ مرَّتين، مرَّةً في ياءات الإضافة، ومرَّة في الزوائد، ولذلك عدَّها إحدى وستين[١].

فتجاذبت هذه الكلمة مصطلحان هما: ياءات الإضافة والزوائد، فمنهم مَنْ عدَّها مِنْ ياءات الإضافة، ومنهم مَنْ عدَّها مِنْ ياءات الزوائد، فقد أخذت من كلِّ بابٍ بطَرَفٍ، فعُدَّ تارةً هنا، تارةً هناك.

أمَّا الشاطبيُّ فقد ذكرها في باب ياءات الإضافة وبيَّن حكمها؛ لأنَّ المصاحف لم تجتمع على حذف يائها كما سيأتي بيانه.

وأمَّا الدانيُّ فذكر حكم الياء التي في الزخرف في باب الزوائد، ولذلك عدها إحدى وستين ياء، وأدرجها في باب ياءات الإضافة في العدد، ولم ينصَّ على حكمها، فإنه عدَّ الياءات التي ليس بعدها همز ثلاثين كما عدها الشاطبي، ولا يتمُّ هذا العدد إلّا بالتي بالزخرف، وذكرها فيها مع ياءات الإضافة، فقد عدَّها في البابين، وعذره في ذلك أنها حذفت في بعض الرسوم كما سيأتي ذكره[٢]، ولكلٍّ وجْهٌ وجيه.

الثانية: توجيه تنوع رسم الكلمة القرآنية في قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾[٣].

رسمت كلمة: ﴿يَٰعِبَادِ﴾في المصحف المدني والشامي بإثبات ياءٍ بعد الدال هكذا: ﴿يَٰعِبَادِى﴾، ورسمت في بقية المصاحف العثمانية من غير ياء هكذا: ﴿يَٰعِبَادِ﴾[٤].

---

(١) ينظر: التيسير: للداني ص: ٩٧ وما بعدها ، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤١.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٨٥.

(٣) الزخرف: ٦٨.

(٤) ينظر: المقنع: للداني، ص: ٥٨٨-٥٨٩، والنشر: لابن الجزري، (٢/٤١٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وقد قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ورويس بإثبات الياء ساكنة وصلاً ووقفاً إلّا شعبة فإنَّه فتحها وصلاً، وقرأ الباقون بحذف الياء وصلاً ووقفًا[١].

أولاً: توجيه الرّسم بإثبات الياء: ﴿يَٰعِبَادِى﴾.

الياء في كلمة ﴿يَٰعِبَادِى﴾، هي ياء إضافة في محل جرّ مضاف إليه، وياء الإضافة ذكرها الشاطبي في منظومته حرز الأماني، بقوله[٢]:

وَلَيْسَتْ بِلاَمِ الْفِعْلِ يَاءُ إِضَافَةٍ ... وَمَا هِيَ مِنْ نَفْسِ ٱلأُصُولِ فَتُشْكِلَا

وَلكِنَّهَا كالْهَاءِ وَالْكَافِ كُلُّ مَا ... تَلِيهِ يُرى لِلْهَاءِ وَالْكَافِ مَدْخَلَا

والرسم بإثبات الياء في كلمة ﴿يَٰعِبَادِى﴾، جاء على الأصل، لأن الأصل في الكلمة أن يتلفظ بها وأن ترسم، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته، ولا عن سبب وروده، قال ابن أبي مريم[٣]: (وإثبات الياء في هذه المواضع هو الأصل الذي عليه الوضع)[٤].

وأثر وجود هذه الياء وقراءتها لا تخلو من خشوع أكثر، وأُنسٍ أكبر حينما يمدُّ القارئ صوته بتلاوة حرف الياء الذي هو هنا ياء إضافة، يستشعر القارئ عبوديته لله عزّ وجلّ؛ إذ هي أعزُّ المطالب، وأشرف المدائح والرغائب[٥].

ثانياً: توجيه الرّسم بحذف الياء:

حذف الياء من الرّسم جاء على خلاف الأصل؛ لأنَّ الأصل في الكلمات والحروف هو الإثبات والذِّكرُ، وإذا ما كان حذفٌ فإنما يكون لعارض، كطول كلام أو كثرة استعمال، وقد يكون الحذف أحسن من الذِّكْر وأبلغ ، كما ذكر أبو علي الفارسي بقوله: (وحذْفُها أحسن؛ لأنَّه

---

(١) ينظر: مرسوم الخط: للأنباري ص: ٨٣، والمقنع: للداني ص٥٨٨-٥٨٩، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل: لأبي داود (١١٠٥/٣)، والنشر: لابن الجزري (٤١٠/٢)، ومعجم القراءات: للخطيب (٣٣٠/٨).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) هو نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفسوي، أبو عبد الله، ابن أبي مريم: خطيب شيراز وعالمها وأديبها في عصره، له تفسير القرآن و شرح الايضاح للفارسي، (توفي بعد سنة ٥٦٥ هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري (١ /٤٢٥).

(٤) ينظر: الموضح: للشيرازي (٢٧٢/١)، والحجة للقراء السبعة: للفارسي ص:٣١٠.

(٥) ينظر: توجيه تنوُّع رسم الكلمة في المصاحف العثمانيَّة: لخالد عزيز الكورانيّ ص: ١٣٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

في موضع تنوين، وهي قد عاقَبَتْهُ، فكما يحذف التنوين في الاسم المنادى المفرد كذلك تحذف الياء هنا، لكونها على حرف، كما أن التنوين كذلك، ولأنَّها لا تنفصل من المضاف، كما لا ينفصل التنوين من المنون)[١]، وعليه فإن تقدير الكلام: يقول الله يوم القيامة للمتقين: يا عبادي لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون.

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه يمكنُ عدُّ الكلمةِ في بابَيْن لمناسبةٍ تقتضي ذلك.
- وأنَّ الرّسمَ بإثبات الياءِ وبحذفها، يدلُّ على شيءٍ واحدٍ؛ لا يتغيَّر بسببه المعنى، ذاك أنها وإن كانت محذوفة من اللفظ إلّا أنها منوية، بدليل وجود الكسر في آخر الكلمة، فالمعنى واحد على القراءتين، إلّا أن الرّسم بالياء أضاف زيادة في الدلالة، لأن ظهور الحرف أقوى في الدلالة وأمكن.

(١) الحجة للقراء السبعة: للفارسي (١٥٧/٦)، وينظر: المحرر الوجيز: لابن عطية (٦٣/٥).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: التفريقُ بين النَّظيرَيْنِ بسببِ الرَّسْمِ. **الفنقلة(٨٣)**

لَمَّا شَرَعَ الشاطبي بذكر الزوائد مفصلة ياءً ياءً، كان ممَّا قاله[١]:

..... وَدُعَاءِيْ فِي جَنَا حُلْوِ هَدْيِهِ .....

أخبر أنَّ المشار إليهم بالفاء والجيم والحاء والهاء في قوله: (فِي جَنَا حُلْوِ هَدْيِهِ) وهم: حمزة وورش وأبو عمرو والبزي أثبتوا الياء في قوله تعالى: ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ﴾[٢] في سورة إبراهيم[٣]، ولَمَّا لَمْ يقيدها بشيء، فإنَّها قد تَلْتَبِسُ بقوله: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾[٤]، في سورة نوحٍ، ولإزالة هذا اللبْس، أثارَ أبو شامة فنقلةً فقال:

(فإن قلت: من أينَ عَلِمْنا أنَّ مُرَاده بقولِه: ﴿دُعَآءِ﴾[٥] التي في إبراهيمَ دون التي في نوحٍ: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾[٦]؟

قلتُ: لأنَّ تلك دخلَتْ في حسابِ ياءاتِ الإضافةِ في عدِّه ما بعده همزة مكسورة وقد نصَّ عليها في قوله[٧]:

..... **دُعَاءِيْ وَآبَاءِيْ لِكُوفٍ تَجَمَّلَا**

والفرق بينهما: أنَّ التي في نوحٍ ثابتةٌ في الرسمِ، والتي في إبراهيمَ محذوفةٌ، وذلك فصْلُ ما بين ياء الإضافة والزائدة)[٨].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: ما ذُكِرَ حُكْمُهُ لا يُعَادُ ذِكْرُهُ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٥.

(٢) إبراهيم: ٤٠.

(٣) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٢.

(٤) نوح: ٦.

(٥) إبراهيم: ٤٠.

(٦) نوح: ٦.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٠٣.

(٨) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٠٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

بيَّنَ الشاطبي ياءات الإضافة المختلف فيها بين القرَّاء فقال[١]:

وَفي مِائَتَيْ يأَءٍ وَعَشْرٍ مُنِيفَةٍ وَثِنْتَيْنِ خُلْفُ الْقَوْمِ أَحْكِيهِ مُجْمَلَا

أخبر أنَّ عدد ياءات الإضافة المختلف فيها بين القرَّاء السبعة: مئتان واثنتا عشرة ياءً، وتقسم هذه الياءات حسب الحرف الواقع بعدها إلى ستة أقسامٍ: أن يكون بعدها همزة قطع مفتوحة أو مَضمومة أو مكسورة أو همزة وصل مقترنة بلام التعريف أو بدونها أو ليس بعدها همزة.

ولَمَّا انتقل إلى ذِكْرِ الياءات الواقعة قبل همزة قطع مكسورة، ذكر فيها:

..... دُعَاءِيْ وَآباءِيْ لِكُوفٍ تَجَمَّلَا

أخبر أنَّ عاصمًا وحمزة والكسائي سكَّنوا الياء من: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾.

ولَمَّا لَمْ يكن هذا اللفظ -دُعَائِي- إلّا في هذين الموضعين في القرآن الكريم، وذَكَرَ أنَّ ياء: ﴿دُعَآءِى﴾ في سورة نوحٍ، من ياءات الإضافةِ، تعَيَّنَ أن المراد من قوله:

..... وَدُعَاءِيْ فِي جَنَا حُلْوِ هَدْيِهِ .....

هو المذكور في سورة إبراهيم؛ لأنَّه ذَكَرَ حُكْمَ الأوَّل سابقًا.

الثانية: فَصْلُ ما بيْنَ ياءاتِ الإضافةِ والزوائدِ.

الياء التي في: ﴿دُعَآءِ﴾[٢] في سورة إبراهيمَ محذوفةٌ رسمًا، أمَّا التي في نوحٍ: ﴿دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾، فثابتةٌ في الرسمِ[٣]، وقد تقدَّم في بداية المطلب الثاني أنَّ الفرقَ بين ياءاتِ الزوائدِ وياءاتِ الإضافةِ من أربعةِ أوْجُهٍ، منها: أنَّ الخلاف في ياءات الزوائد بين القرَّاء دائرٌ بين الحذفِ والإثباتِ، بخلاف ياءات الإضافة فإن الخلاف بينهم فيها دائر بين الفتحِ والإسكانِ.

ولَمَّا كانت الياء التي في سورة إبراهيمَ محذوفةً رسمًا، والتي في نوحٍ ثابتةٌ، تبيَّنَ أنَّ المراد ههنا هو ما ذكر في سورة إبراهيم.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٨٩.

(٢) إبراهيم: ٤٠.

(٣) ينظر: المقنع: للداني ص: ٣٨، والنشر: لابن الجزري (٢/ ١٩٣)، ودليل الحيران على مورد الظمآن: للمارغني ص: ٢١١، وهداية القاري: للمرصفي (٢/ ٥٣٢).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ ما ذُكِرَ حُكْمُهُ لا يُعَادُ ذِكْرُهُ.
- وأنَّ الخلاف في ياءات الزوائد بين القرَّاء دائرٌ بين الحذفِ والإثباتِ، بخلاف ياءات الإضافة فإن الخلاف بينهم فيها دائر بين الفتحِ والإسكانِ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: القَلْبُ المكانيّ في الجملةِ. **الفنقلتان (٨٤) و (٨٥)**

وَاصَلَ الشَّاطبيُّ ذكره للياءَاتِ الزوائدِ، قائلا[١]:

..... وَفي الْمُهْتَدِ الإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَا

فبيَّنَ مذهب القرَّاء في كلمة: (الْمُهْتَدِ) في سورة الإِسْرَاء، وَالتي تَحْتَها وهي سورة الكهف، ولَمَّا قدَّم لفظ: (الْمُهْتَدِ) على اسم السُّورة وهي: (الإِسْرَا وَتَحْتُ)، أثار الشرَّاح تسَاؤلاتٍ، وأزالوا اللبْسَ والغموضَ عنها، فأجاب أبو شامة عن فنقلة كان السَّخاويُّ قد أثارها وأجابَ عنها، إذ قال السَّخاويُّ:

(فإن قلتَ: كانَ الوجْهُ أنْ يقولَ: وَفِي الإِسْرَا الْمُهْتَدِي.

قلتُ: معناه: واشتركَ في المهتدي الإسراءُ والكهفُ)[٢].

قلت أنا -أبو شامة-: (يجوزُ أن يكونَ المهتدي مضافًا إلى الإسراءِ؛ لأنَّ المرادَ هذه اللفظةُ والكلمة، فلا يمنعُ وجودَ الألفِ واللامِ فيها من إضافتها، كما لو كانت فعلاً أو حرفًا؛ لأنَّ المرادَ حكايةُ ما في القرآنِ، كما قال: (وَأَخَّرْتَنِي الإِسْرَا)[٣]**، فأضافَ أخرتني إلى الإسراءِ)**[٤].

وأَوْرَدَ ابنُ القاصحِ فنقلةً شبيهةً ممَّا قاله السَّخاويُّ، فقال:

(فإن قيلَ: كيفَ يَصِحُّ قوله: (وَفِي الْمُهْتَدِ الإِسْرَا)، وإنما هو المهتدي في الإسراء؟

قيل: معناه: واشتركَ في المهتدي، سورةُ الإسراء، والسُّورةُ التي تحتَها، وهي سورةُ الكهفِ)[٥].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَتَانِ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: بيانُ حُكْمِ الياءِ في كلمةٍ اشتركَ فيها سورتَانِ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٣٠.

(٢) الفتح الوصيد: للسخاوي (٢/ ٦٠١).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٤.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٠.

(٥) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

ذكر الشاطبي مذهبَ نافعٍ وأبي عمرو البصري في كلمة: ﴿ٱلْمُهْتَدِ﴾، فقال:

..... وَفي الْمُهْتَدِ الإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَا

أخبر أنَّ المشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله: (أَخُو حُلَا) وهما: نافع وأبو عمرو، أثبتا الياء في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾[١] بسورة الإسراء والكهف، وهما على أصولهما يثبتان في الوصل دون الوقف، والباقون على الحذف في الحالين، وقيَّدَ (الْمُهْتَدِ)، بقوله: (الإِسْرَا) وبقوله: (تَحْتُ) احترازًا من: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى﴾[٢] بالأعراف فإن الياء فيه ثابتة بلا خلاف[٣].

وقدَّمَ: (الْمُهْتَدِ)، على: (الإِسْرَا وَتَحْتُ)، ليُفيدَ اشتراك السُّورتَيْنِ في حكمِها للمَذْكُورَيْنِ.

الثانية: الرِّوايةُ بالحكايةِ تلزمُ حالةً واحدةً.

في الإضافة اللفظية يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة[٤]، نحو: الضَّاربُ الرَّجلِ، وكقول الشاطبي[٥]:

فَأَمَّا **الْكَرِيمُ السِّرِّ** في الطيِّبِ نَافِعٌ .....

ولَمَّا كان المراد هو اللفظ فلا يمنعُ وجودَ الألفِ واللامِ فيه من إضافته -كما سبق-؛ لأنَّ المرادَ حكايةُ ما في القرآنِ، فتلزمُ حالةً واحدةً، أي: كلمةُ: (الْمُهْتَدِ)، في سورة الإسراءِ والكهفِ، وقد ورد نظير ذلك في الشاطبية منها قوله:

وَأَخَّرْتَنِي الإِسْرَا ....

أي: ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ﴾[٦]، في سورة الإسراء، وفي قوْلِ الشاطبي:

..... وَفي الْمُهْتَدِ الإِسْرَا وَتَحْتُ أَخُو حُلَا

---

(١) الإسراء: ٩٧.

(٢) الأعراف: ١٧٨.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٠، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٤.

(٤) ينظر: شرحُ قطرِ النَّدى وبلِّ الصَّدى: لابن هشام ص: ٢٥٥.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٥.

(٦) الإسراء: ٦٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أعرب السَّخاويُّ: (وَفي الْمُهْتَدِ) خبرًا مقدَّمًا، و(الإِسْرَا) مبتدأ مؤخرًا، وهذا الإعراب نقله عنه أبو شامة ولم يعترض بشيءٍ، والذي اعترض عليه هو: أبو عبد الله الفاسيّ بقوله: (ولو جُعِلَ: (في الْمُهْتَدِ الإِسْرَا) جملة إسميَّة قُدِّمَ خبرها لفَسَدَ المعنى)[١]، ولم يبيّن وجْهَ فساده.

وقد يكونُ وجْهُ الفسادِ أنَّ (الْمُهْتَدِ) في الإسراء، وليس الإسراء في (الْمُهْتَدِ)؛ لأنَّ الإسراء عبارة عن السُّورة، و(الْمُهْتَدِ) كلمة منها؛ فالكلمة في السورة، وليست السورة في الكلمة؛ لأنَّ الجزء يدخل في الكلِّ لا العكس، إلّا أنَّ السَّخاويّ استشعر بهذا الاعتراض ثمَّ أجاب بقوله: (معناه: واشتركَ في المهتدي الإسراءُ والكهفُ)، فأخذ أبو عبد الله التفسير المعنويّ، وأعرب به البيت[٢].

تنبيه: على تقدير أن يكون المعنى أنَّ (الْمُهْتَدِ) في الإسراء لا العكس، يجوز أن يكون من باب القَلْبِ، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٣] وقولهم: (عَرَضْتُ النَّاقةَ على الحوضِ)، وقولهم: (أَدْخَلْتُ القَلنسوةَ في رأسي)، الأصلُ: ويَوْم تُعْرَضُ النارُ عليهم، وعَرَضْتُ الحوضَ على النَّاقةِ، وأدخَلْتُ رأسي في القَلَنْسوةِ، وشواهده أكثر من هذا[٤].

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ النَّاظم قدَّمَ: (الْمُهْتَدِ)، على: (الإِسْرَا وَتَحْتُ)، ليُفيدَ اشتراك السُّورتَيْنِ في حكمِها.
- وأنَّ في الإضافة اللفظية يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة.
- وأنَّ الرِّوايةَ بالحكايةِ تلزمُ حالةً واحدةً.
- وأنّه يجوز أَنْ يكون: (وفي الْمُهْتَدِ الإسرا)، من باب القَلْبِ.

---

(١) اللألئ الفريدة: للفاسي (١/٦٢١).

(٢) ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ٣٣٦.

(٣) الأحقاف: ٢٠.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للسمين الحلبي (٣/ ٥٢٠)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام ص: ٩١١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة: دِلالةُ المنْطُوقِ على المَحْذُوفِ. **الفنقلتان (٨٦) و(٨٧)**

ذَكَرَ الشاطبيُّ الخِلافَ عن قالونَ في إثباتِ الياءِ وحذفِها في: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[١]، فقال[٢]:

وَمَعْ دَعْوَةَ الدَّاعِ دَعَانِي حَلاَ جَنَا وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلَا

أخبر أنَّ المشار إليهما بالحاء والجيم في قوله: (حَلاَ جَنا) وهما: أبو عمرو وورش، أثبتَا الياء في ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، ثم قال: (وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلَا)، وفي هذا الكلام إشارةٌ إلى أنَّ إثباتهما وَرَدَ عن قالونَ، ولَمْ يأخذْ بذلك الأئمَّةُ الغُرُّ؛ لأنَّه لَمْ يَصِحَّ عندهم عنه سوى حذفِهما، والاعتمادُ عليه، ويظهر من كلامه، أنَّ قالون يحذفهما في الوقف، وله فيهما في الوصل وجهان: الحذفُ والإثباتُ[٣].

ولَمَّا كانَ الغُمُوضُ يكتنِفُ ذلك، أثارَ ابنُ القاصحِ فنقلةً لجَلاءِ الأمرِ فقال:

(فإن قلتَ: ما الذي دَلَّ على هذا التَّقدير؟

قلتُ: تقييدُ النَّفْي بالمشْهُورِينَ، إذْ لو أرادَ مُطْلَقُ النَّفْي لقالَ: (وَلَيْسَا مَنْقُولين عَنْه) وأمْسَكَ، بل الإثباتُ منقولٌ عن رواةٍ دونهم في الشُّهْرةِ، ولَمْ يتعرَّضْ له في التيسير قطعًا بالحذفِ)[٤].

وليزيدَ الأمرَ وضوحًا وبيانًا، أثار الصَّفاقسيُّ فنقلةً تُشْبِهُهَا فقال:

(فإن قلتَ: هلْ يُؤخَذُ مِنْ كلامِهِ الْوَجْهَانِ أوِ الحَذْفُ فَقَطْ؟

قلتُ: الذي يَظْهَرُ تبعًا للجَعْبَرِيّ وغيرِه، أنَّ الوَجْهَيْنِ يُؤْخَذَانِ مِنْ كلامِهِ، لأنَّهُ لَوْ لَمْ يُرِدْ ذِكْرَ الخِلافِ لسَكَتَ عنه، كغيرِهِ مِن مَوَاضِعِ الخِلافِ، فقولُه: (وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ)، فيه

---

(١) البقرة: ١٨٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٣٦.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: للدمياطيّ ص: ١٥٣، الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٩٦.

(٤) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٥.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

إشارةٌ إلى أنَّ الإثباتَ وَرَدَ عن قومٍ غيرِ مَشْهُورِينَ كشهرةِ مَنْ رَوَى الحَذْفَ؛ ولهذا قَيَّدَ النَّفْيَ بالغِرِ وَلَمْ يُطْلِقْهُ)[١].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَتَانِ عَلَى مَسْألتين:

الأولى: الرِّوايةُ المشهورةُ لا تَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ غَيرِهَا.

اختلف عن قالون في ياء: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿دَعَانِ﴾، وهذا بيانه:

- **أَخَذَ له بحذفِ الياء فيهما،** جمهور أهل الأداء من المشارقة والمغاربة، كابن مِهْرَان[٢]، وابن غَلْبون[٣]، والدانيّ.
- **وأَخَذَ له بإثباتِ الياء فيهما،** كثير من العراقيينَ، كسِبْطِ الخيَّاط[٤]، وأبي العلاء العطَّار[٥].
- **وأَخَذَ له بإثبات الياء في الأوَّل: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، فحَسْب،** قسم من العراقيين، من طريق

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٠٢.

(٢) أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ مِهْرَانَ الأَصْبَهَانِيُّ الأَصْلِ، النَّيْسَابُوْرِيُّ، (٢٩٥ – ٣٨١)هـ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، المُقْرِئُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، مُصَنِّفُ (الغَايَةِ فِي القِرَاءاتِ). ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣١/ ٤٨٠)، الأعلام: للزركلي (١/ ١١٥).

(٣) أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي. (٣٤٧ – ٣٩٩)هـ ، كان هو وأبوه رحمهما الله تعالى من الأئمة المعروفين في علم القراءات، كان من كبار المقرئين هو وأبو الطيب، ومن تلاميذه الإمام الحافظ: أبو عمرو الداني، ومن كتبه التذكرة في القراءات الثمان . ينظر: الأعلام: للزركلي (٣/ ٢٢٢).

(٤) أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المعروف بسِبْطِ الخيَّاط البغدادي، (٤٦٤ – ٥٤١)هـ، الامام الكبير، الثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره. كان عالماً بالقراءات واللغة والنحو، من كتبه: المبهج، والروضة، والإيجاز، والتبصرة. ينظر: الأعلام: للزركلي (٤/ ١٠٥).

(٥) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، أبو العلاء الهمذاني العطَّار، (٤٨٨-٥٦٩)هـ، شيخ همذان، وإمام العراقيين، ومؤلف كتاب: الغاية في القراءات العشر، وأحد حفاظ العصر، ثقة، خير، اعتنى بهذا الفنِّ أتمَّ عناية، وألَّف فيه أحسن كتب: كالوقف والابتداء، والماءات والتجويد، وغيرها. ينظر: غاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٢٠٤).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أبي نشيط[١]، كابن سِوَار[٢].

- **وأَخَذَ له بإثباتِ الياء في الثاني: ﴿دَعَانِ﴾، فقط**، آخرونَ، كالسَّرَقُسْطِيِّ[٣]، وابن الفحَّام[٤][٥].

والذي يظهر من كلام النَّاظم: أنَّه أراد تقييد النَّفْي بالمشْهُورِينَ، ولو أرادَ مُطْلَقَ النَّفْي لصَرَّحَ بذلك كأن يقول: (وَلَيْسَا مَنْقُولين عَنْه).

فقولُه: (وَلَيْسَا لِقَالُونٍ عَنِ الْغُرِّ سُبَّلَا)، يعني: أنَّ الياء في هاتين الكلمتين لَيْسَا لقالون عن الغُرِّ، أي: عن الأئمَّةِ الغُرِّ المشهُورِينَ، و(سُبَّلَا) جمع سابل، والسَّابل: السالك السبيل[٦]، وهو الطريق، يشير إلى اختلافهم في النقل كاختلاف السَّابلة في سلوك الطريق، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الإثباتَ صحيحٌ وَارِدٌ، لَكنَّه عن قومٍ غيرِ مَشْهُورِينَ كشهرةِ مَنْ رَوَى الحَذْفَ؛ ولهذا قَيَّدَ النَّفْيَ بالغرِّ وَلَمْ يُطْلِقْهُ.

---

(١) أَبُو نَشِيْطٍ مُحَمَّدُ بنُ هَارُوْنَ الرَّبَعِيُّ المَرْوَزِيُّ، (... –٢٥٨) هـ، الإِمَامُ المُقْرِئُ المُجَوِّدُ الحَافِظُ الثِّقَةُ، أَبُو نَشِيْطٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، الرَّبَعِيُّ المَرْوَزِيُّ ثُمَّ البَغْدَادِيُّ الحَرْبِيُّ، قرأ على قالون، وكان من أجلّ أصحابه، وقرأ عليه أبو حسَّان، أحمد بن محمد بن أبي الأشعث العنزي، وغيره، ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٢٣/ ٣١٢)، ومعرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ١٢٩.

(٢) أحمد بن علي بن عبيد الله، أبو طاهر ابْنُ سِوارٍ، (٤١٢ – ٤٩٦) هـ، عالم بالقرآت، من أحناف بغداد، كف بصره في أواخر عمره. له: (المستنير) في القراءات العشر. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣٧/ ٢٠٨)، والأعلام: للزركلي (١/ ١٧٣).

(٣) أبو الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي السَّرَقُسْطِيُّ، توفي سنة: ٤٥٥ هـ، المقرئ، النحوي، كان إماماً في علوم الآداب، ومتقنًا لفن القراءات، وصنَّف كتاب: العنوان في القراءات. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (١/ ٢٣٣).

(٤) أَبُو القَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ عَتِيْقِ بنِ خَلَفٍ القُرَشِيّ، الصَّقَلِّي، المُقْرِئ، النَّحْوِيّ، ابْن الفَحَّام، نَزِيْلُ الإِسْكَنْدَرِيَّة، (٤٢٢– ٥١٦) هـ، مُؤلف(التَّجرِيْد فِي القِرَاءات)، تَلاَ بِالسَّبْعِ عَلَى:أَبِي العَبَّاسِ بن نَفِيْس، وغيره، وتَلاَ عَلَيْهِ: ابْنُ سَعدُوْنَ القُرْطُبِيّ، وغيره. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبي (٣٧/ ٣٦٧)، والأعلام: للزركلي (٣/ ٣١٦).

(٥) ينظر: الغاية: لابن مِهْران ص: ٢٩٦، والتذكرة: لابن غَلْبون (٣٤٨/٢)، والتَّيسير: للدانيّ ص: ٨٦، والمستنير: لابن سِوَار ص: ٣٠١، والتَّجريد: لابن الفحَّام ص: ١٩٤، وغاية الاختصار: لابن العلاء العطَّار (٣٦٨/١، ٣٦٤).

(٦) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (٣٢١/١١)، مادة: (سبل)، والقاموس المحيط: للفيروز آبادي ص: ٩١١، مادة: (سبل).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الثانية: ذِكْرُ مَسْألةِ الخِلافِ مع الحُكْمِ بالصِّحَّةِ لهمَا، يَدُلُّ على الأخذِ بهما.

بعد بيان الأوجْه الواردة عن قالون في ياء: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿دَعَانِ﴾، من حيث الإثباتُ والحذفُ، تبيَّنَ: أنَّ الوجهينِ -الحذف والإثبات- صحيحانِ، ولكنَّ الحذفَ هو الأكثرُ والأشْهَرُ، كما ذَكَرَ الشَّاطبيُّ، والجعبريُّ، إذ قال: (لو أراد مطلق النَّفي لقال: وليسا منقولَيْنِ عنه، أو: أمسك عنه، ولمْ يتعرَّض في التَّيسيرِ قطعًا بالحذفِ)[١]، وكما أكَّد ذلك صَاحبَا الفَنْقَلَتَيْنِ.

قال السَّمين الحلبيُّ: (وأشارَ بذلك إلى ماروى الحافظ أبو عمرو، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن أحمد بن منير، عن عبد الله بن عيسى، قالونَ ذلك)[٢].

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ لقالون خلافًا في ياء: ﴿ٱلدَّاعِ﴾، و﴿دَعَانِ﴾.
- وأنَّ المشهورَ عن قالون أنَّه لا يرى أنَّهما من الياءات المزيدة، بل يحذفهما وصلاً ووقفًا.
- وأنَّ الوجهينِ: الحذف والإثبات، صحيحانِ وصلًا، والحذفُ وقفًا.

---

(١) كنز المعاني: للجعبريّ (٣/١٠٨٤).

(٢) العقد النضيد: للسمين الحلبي ص: ٣٦٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السادسة: جُهُودُ شُرَّاحِ القَصِيدِ، في بَيَانِ مُرَادِ نَاظِمِه. الفنقلة (٨٨) و (٨٩)

قبلَ أنْ يَخْتِمَ الشاطبيُّ بيانَ أصولِ القرَّاءِ في الياءاتِ الزوائد، ذَكَرَ حُكْمَ الياءِ في قوله تعالى: ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾[١]، في سورة الكهفِ، فقال[٢]:

وَفِي الْكَهْفِ تَسْأَلْنِيْ عَنِ الْكُلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخُلْفِ مُثِّلَا

يعني أنه رُسِمَ بالياءِ، فأَثْبَتَهَا الكُلُّ وقفًا ووصلاً، لكنَّ النَّاظم لَمْ يُصَرِّحْ بذلك، فمن أين يُفْهَمُ؟

وللإجابة عن هذا السؤالِ، أثارَ ابنُ القاصحِ فنقلةً فقال:

(فإن قيلَ: مِن أينَ يُفْهَمُ أنَّ إثباتَ الكلِّ في الحالين، وهلاّ جَرَى على قاعدةِ البابِ؟

قيلَ: هيَ زائدةٌ على عِدَّةِ الياءاتِ المقرّر لها تلك القاعدةُ، فهي مُطلقةٌ، والعمومُ هو المفهومُ من الإطلاقِ، بخِلافِ التي بهود، فإنَّها من العِدَّةِ وهيَ محذوفةٌ رسمًا، وهذه ثابتةٌ فيه، وعُلِمَ أنَّ الحَذْفَ في الحالينِ؛ لأنَّه المقابلُ للإثباتِ العام)[٣].

ورُوِيَ عن ابن ذكوان حذفُها في الحالين، وقفًا ووصلاً، ولَمْ يُصَرِّحْ به النَّاظِمُ أيضًا، فمن أين عُلِمَ؟

ولتوضِيحِ ذلكَ أثارَ أبو شامةَ فنقلةً فقالَ:

(فإن قلتَ: مِنْ أينَ يُعْلَمُ أنَّه أرَادَ في الحالَيْنِ؟

قلتُ: هو في التَّيسِيرِ كذلكَ، وإنما لَمْ ينبِّه عليه الناظمُ اتكالاً على فَهْمِ الذكيّ، من جهة أنَّه لا جائزَ أن يكون أرادَ أنَّه حذفَها وصلاً لا وقفًا؛ إذ ليسَ في هذا البابِ له نظيرٌ؛ إذ كلُّ مَنْ أثبتَ ياءً في الوقفِ أثبتها في الوصلِ، ولا ينعكسُ هذا القسمُ، ثمَّ لو كان أرادَ هذا القسمَ لذكره في سورته، كما ذكر ما يُشْبِهُ ذلك في الرَّعد، وإذا بَطَلَ هذا القسمُ، فلا يجوزُ أن يُظَنَّ بالناظمِ أنَّه أرادَ عكسَه، وهو أنَّه حَذَفَها وقفًا وأثبتَها وصلاً؛ لأنَّه لَمْ يذكره مع مَنْ هذا فعله في سائرِ البابِ، في قولِه:

وَفِي الْوَصْلِ حَمَّادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ .....

---

(١) الكهف: ٧٠.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٤٠.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

فبَانَ أنَّه أرادَ حَذْفَها في الحالينِ، وهذه الياءُ التي في الكهفِ زائدةٌ على العِدَّةِ بخِلافِ التي في هود؛ فإنَّها منها؛ لأنَّ تلك محذوفةٌ رسمًا، وهذه ثابتةٌ فيه)[١].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَتَانِ عَلَى ثلاثِ مَسَائِلَ:

الأولى: ياءُ ﴿تَسْـَٔلْنِي﴾ زائدةٌ على العِدَّةِ.

بيَّنَ الشاطبيُّ أنَّ جملةَ الياءاتِ الزائدةِ اثنتانِ وستونَ ياءً، فقال[٢]:

..... وَجُمْلَتُهاَ سِتُونَ وَاثْنَانِ فَاعْقِلَا فَتُجْمِلَا

وعيَّنَها بعد ذلك ياءً ياءً إلى أن أتَى على جميعِها، أمَّا ياءُ ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ عَن شَيْءٍ﴾، في سورة الكهف فهيَ زائدةٌ على العِدَّةِ، وإلا فبها تكمل ثلاثٌ وستونَ، وإنما كانت مزيدة عن عدَّةِ الياءات الزوائد؛ لأنَّها ثابتةٌ في الرَّسمِ اتِّفاقًا[٣]، وبابُ الزوائد عكْسُ ذلك، وهذا بخِلافِ التي في سورة هود في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[٤]، فإنَّها من العِدَّةِ، إذْ قال الشَّاطبي[٥]:

..... وَفي هُودَ تَسْأَلْنِيْ حَوَارِيْهِ جَمَّلَا فَتُجْمِلَا

لأنَّها محذوفةٌ من جميعِ المصاحفِ، وهذه ثابتةٌ، وقد ذكرها النَّاظمُ للتنبيه عليها.

الثانية: الإثباتُ العامُّ يُقابلهُ الحذفُ العامُّ.

بيَّنَ الشاطبيُّ حُكْمَ الياءاتِ الزوائدِ -كما سبق في الفنقلة (٨١)- فقال[٦]:

وَتَثْبُتُ في الْحَالَيْنَ دُرًّا لَوَامِعًا بِخُلْفٍ وَأُولَى النَّمْلِ حَمْزَةُ كَمَّلَا

أي: أنَّ القرَّاء مختلفون في الياءاتِ الموصوفةِ بأنها زوائد، فمنهم مَنْ أثبَتَها في حالَي الوصلِ والوقفِ، وهم المذكورون في هذا البيتِ، ومنهم مَن أَثْبَتَها في الوصلِ من دون الوقفِ، وهم

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٢.

(٣) ينظر: المقنع: للداني ص: ٤٦.

(٤) هود: ٤٦.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٣٢.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المذكورونَ في البيتِ الآتي، وليس الأمرانِ على العمومِ؛ هؤلاء أثبَتوا الجميعَ في الحالَيْن، وأولئك في الوَصْلِ، بل معنى هذا الكلام أنَّ كلَّ مَنْ يَذْكُرُ عنه أنَّه أثْبَتَ شيئًا ولم يُقيِّدْهُ يُنْظَرُ فيه؛ فإن كان من المذكورِينَ في هذا البيت فيُعْلَمُ أنَّه يُثْبِتُهُ في الحالَيْنِ، وإن كان من المذكورِينَ في البيتِ الآتي، يُعْلَمُ أنَّه يُثْبِتُهُ في الوَصْلِ فقط.

ثم ذكر المثبتين في الوَصْلِ فقط فقال[١]:

وَفِي الْوَصْلِ حَمَّادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ .....

هم: أبو عمرو وحمزة والكسائي ونافع على ما رمز لهم في البيت، قَدَّمَ هذا الأصلَ ليبني عليه ما يأتي ذكره من الزوائد.

ولَمَّا كانت الياءُ في: ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ زائدةً على عِدَّةِ الياءاتِ المقرّر لها تلك القاعدةُ؛ لأنَّ القاعدةَ مُطلقةٌ، والعمومُ هو المفهومُ من الإطلاقِ، وكانت ثابتةً في الرسْمِ، تبيَّنَ أنَّ الإثباتَ في الحالين وقفًا ووصْلاً.

وعُلِمَ أنَّ الحَذْفَ لابن ذكوان في الحالينِ؛ لأنَّه المقابلُ للإثباتِ العام.

وقد نَصَّ الدانيُّ على الخلافِ في الحذْفِ في الحالين، فقال: (وَحذف الْيَاء فِي الْحَالين فِي رِوَايَة ابْن ذكْوَان بِخِلَاف عَن الاخفش عَنهُ فِي قَوْله عز وَجل فِي الْكَهْف: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ﴾، لَا غير)[٢]، فدلَّ على ما ذكره أنَّ طريق التيسير هو الإثبات في الحالينِ، وقال أيضًا: (اختُلِفَ فيه عنه، فقرأه بالوجهين بحذفِ الياءِ في الحالين، وإثباتها فيهما، والذي اختاره الإثباتُ؛ لثبوت الياءِ في كلِّ المصاحفِ)[٣].

والوجْهان صحيحان عن ابن ذكوان، كما نصَّ عليهما الشاطبيّ.

الثالثة: كُلُّ مَنْ أَثْبَتَ ياءً في الوقْفِ أثْبَتَهُ في الوصْلِ، ولا يَنْعَكِسُ.

لَمَّا لَمْ ينبّه الناظمُ على أنَّ الحذْفَ لابن ذكوان في الحالين –الوصل والوقف–، فلقائل أن يقول: ولِمَ لا يجوزُ أنَّه أرادَ به حَذَفَها وصلاً، وأثْبَتَهَا وقفًا، أو حَذَفَهَا وقفًا، وأثْبَتَهَا وصلاً؟

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٢٢.

(٢) التيسير: للدانيّ ص: ٧١.

(٣) مفردة عبد الله بن عامر الشامي: للداني ص: ١٨٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

والجواب عن الأوَّل: أنَّ ذلك لا يجوز إرادته له البتَّة؛ لأنَّه ليس أحدٌ من القرَّاء يُثْبِتُ الياء وقفًا، ويحذفها وصلاً، هذا ما لم يقل به أحد، بل هم على ثلاثة أقسامٍ:

قسم يُثْبِتُ في الحالين، كابن كثير، وهشام له الإثبات في واحدة.

وقسمٌ يحذفُ في الحالين، وهما: عاصم وابن ذكوان.

وقسمٌ يُثْبتُ وصلاً، ويحذِفُ وقفًا، وهم: نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي[١].

فكلُّ مَنْ أثْبَتَ الياء في الوقفِ، أثْبَتَها في الوصلِ.

ثمَّ لو كان أرادَ هذا القسمَ لذكره في سورته، كما ذكر ما يُشْبِهُ ذلك في الرَّعد، إذ قال[٢]:

وَهَادٍ وَوَالٍ قِفْ وَوَاقٍ بِيَائِهِ وَبَاقٍ دَنَا هَلْ يَسْتَوِي صُحْبَةٌ تَلَا

أمر بالوقف للمشار إليه بالدال من: (دَنَا) وهو ابن كثير على هذه الألفاظ الأربعة بالياء في جميع القرآن وهو: ﴿هَادٍ﴾[٣]، ﴿وَالٍ﴾[٤]، ﴿وَاقٍ﴾[٥]، ﴿بَاقٍ﴾[٦]، فتعيَّن للباقين الوقف بغير ياء[٧].

وقد تقدَّم بيان الفرق بين ما نحن فيه، وبين ما يذكره في سوره –في الفنقلة ()–، وهو:

أنَّ ضابط ما يذكر في باب ياءات الزوائد: أن تكون الياء مختَلفًا في إثباتها وحذفها في الوصل، أو في الوصل والوقف معًا.

وضابط ما يُذْكَرُ في السُّور أن تكون الياء مختَلَفًا في إثباتها وحذفها الوقف فقط، ومجمَعًا على حذفها في الوصل.

والجواب عن الثاني: أنَّه لا يجوز إرادته له؛ لأنَّه لو كان يحذفُها وقفًا، ويُثْبِتها وصلاً، لذكره مع مَنْ يفعل ذلك، في البيت الذي أفرده لهذا المعنى، وهو قوله:

وَفِي الْوَصْلِ حَمَّادٌ شَكُورٌ إِمَامُهُ .....

فلَمَّا لَمْ يذكره، عُلِمَ أنَّه ممَّن يحذفُ الياء في الحالين، وهذا واضِحٌ بيِّنٌ.

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزري (١٨٢/٢)، إتحاف فضلاء البشر: للدمياطي (٣٤٦/١).

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٩٤.

(٣) الرعد: ٧، والرعد: ٣٣، وغافر: ٣٣.

(٤) الرعد: ١١.

(٥) الرعد: ٣٤، الرعد: ٣٧.

(٦) النحل: ٩٦.

(٧) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٦٤، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٠١.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الحَذْفَ في الوصل والوقف، هو المقابلُ للإثباتِ في الحالين.
- وأنَّ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ ياءً في الوقْفِ أَثْبَتَهُ في الوصْلِ، لا العكس.
- وأنَّ الياء في: ﴿تَسْـَٔلْنِ﴾ لا تُعَدُّ من الياءات الزوائد، وإنما ذكرها للتنبيه عليها.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الفصل الثالث

فنقلاتُ سور القرآن الكريم

من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس

المبحث الأول

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام

المبحث الثاني

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف إلى آخر سورة الناس

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المبحث الأول

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الأنعام

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة آل عمران إلى آخر سورة النساء

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة المائدة إلى آخر سورة الأنعام

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة

المسألة الأولى: التَّصريحُ بما لم يلزم بيانُه ليسَ احترازًا عن غيره. **الفنقلة (٩٠)**

الأصل في بيان اختلاف القراء أنْ يُكتفى بما يدفعُ الإشكال ويرفعُه، وذلك بذكر تقييدات تحدّد المرادَ من غير توسّع في البيان، وفي قول الشاطبي[١]:

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ ذَكَا وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلَا

تقييداتٌ، **أوّلها**: ذِكر كلمة (وما) قبل كلمة (يخدعون)، **ثانيها**: إسكان الخاء، **ثالثها**: الفتح قبل الساكن وهو الخاء وبعدَه، وهذه التقييدات الثلاث لم يكن محتاجاً إليها كما ذكر أبو شامة؛ لأنَّه قد لفظ بالقراءة ونبَّه على القراءة الأخرى بما في آخر البيت؛ لأنَّه لا يمكن أخذها من أضداد ما ذُكر فهو زيادة بيان[٢]، ووَجْهُ عدمِ أخذِ أضداد ما ذُكرَ أن ضدَّ الفتح في الياء وفي الدال الكسر، وذلك أخذًا من قول الشاطبي[٣]:

وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالخَفْضِ مُنْزِلَا

وضدُّ السكون في الخاء الحركةُ بالفتح يؤخذ من قول الشاطبي[٤]:

وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ هُوَ الْفَتْحُ وَالإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

ولمَّا لم يقرأ بذلك أحدٌ من القراء احتاج الناظم إلى بيان قراءة الباقين فأحالهما على الحرف الأول، ولكنْ قد يُظنُّ أنّ التقييد جاء دفعاً لأمرٍ آخرَ، ولما كان الأمر على خلاف هذا الظنّ أنشأ أبو شامة فنقلة بيّنت حقيقة الأمر فقال:

(فإن قلت: احترز بذلك عن أن يَضُمَّ أَحَدٌ الياءَ.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٤٥.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦١.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلت: ليس من عادته الاحترازُ عن مِثل هذا؛ أَلَا تراهُ يقول: سُكارى معاً سَكْرَى، ولَم يقل بضَمِّ السّين اكتفاءً باللّفظ. فالوجه أن يقال: هو زيادةُ بيانٍ لم يكن لازماً له، وهو مِثلُ قوله في سورة الحج: ويَدفَعُ حقٌّ بين فتحَيه ساكنٌ)[١].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

ذِكرُ ما لم يلزم بيانُه – هنا – ليس احترازاً عن غيره.

جَرت عادة الشاطبي في نظمه (حرز الأماني) على الاكتفاء في أحايين كثيرة على ذِكر الكلمة المختلف فيها دون تقييدها بالبيان، كما في قوله[٢]:

سُكَارَى مَعاً سَكْرَى شَفاَ ....

فقد بين فيه أن كلمة (سُكارى) تُقرأ (سَكْرَى) لحمزة والكسائي، أما بقية القراء فعلى القراءة الأولى.

وقد صرّح –رحمه الله– بصنيعه هذا بقوله[٣]:

..... وَباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

إلّا أنه في هذا الموضع على الرغم من إمكان استغنائه عن القيد فقد قيّد قراءة الكلمة بالفتح والسكون لا لدفع توهّم أو رفع لَبسٍ؛ فالتوهّم ههنا مرفوع، واللبس كذلك مدفوع، إنَّما جاء التقييد لزيادة البيان والإيضاح، كما في قولِهِ[٤]:

وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ يُدَافِعُ .....

إذ في قوله (بين فتحيه ساكن) زيادة بيان بعد أتى باللفظ بيّناً واضحاً، وهذا هو الذي صرّح به أبو شامة، وكلامه صريح صحيح وقع في موضعه فللّه دَرُّه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ذِكرَ مالم يَلزَم بيانُه ليس احترازًا عن غيره دائمًا؛ لأن التقييد بالبيان يمكن أن يكون احترازاً، كما يمكن أن يكون لمقاصد أخرى منها زيادة البيان.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣١٩.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٩٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٩٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثانية: الفرش لا يَعُمّ إلّا بقرينة. **الفنقلة (٩١)**

من أساليب الشاطبي في بيان اختلاف القرَّاء في الكلمات أنْ يذكر الكلمة ويُطْلقها من غير قيدٍ بتخصيص موضع دون آخَر، على الرغم من وجود نظائر لها في سورٍ أخرى.

وهذا الإطلاق قد يشتبه به المبتدئ في هذا العِلم فلا يدري أيكون كلامه عامًا في جميع القرآن أم خاصّاً في الموضع الذي أورده فيه؟

ومن هذه الكلمات: ﴿يَكْذِبُونَ﴾[١] في سورة البقرة، فقد قال عنها الشاطبي[٢]:

وخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضُمَّ وَثُقِّلَا

أي: قرأ عاصم وحمزة والكسائي يكذبون بفتح الياء وتخفيف الذال ويلزم من ذلك سكون الكاف ولَمَّا لم يمكن أخذ قراءة الباقين من الضدّ نص عليها؛ لأن ضد الفتحِ الكسرُ فلو كُسرت لكانت تختلّ ولكن نصَّ عليها بقوله: (وَلِلْبَاقِينَ ضُمَّ) أي: الياء (وَثُقِّلَا) أي الذال؛ فيلزم من ذلك فتح الكاف، والباقون قرءوا بضم الياء وتشديد الذال وفتح الكاف[٣]، وهذا النوع من البيان يحتاج إلى إيضاح فناسب أن تُذكَرَ بفنقلة أثارها ابن القاصح، فقال:

(فإن قلت: يكذبون في القرآن في ثلاثة مواضع: هنا وموضع آخر بالتوبة وهو قوله تعالى: ﴿أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾[٤]، وبالانشقاق: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ﴾[٥]، فلِم لَم يُعيّن هذا دون غيره؟

قلت: الكلام في الفرش لا يَعُمّ إلَّا بقرينة، ولا قرينة فتعين هذا دون غيره، ولأنَّه لو أراد جميعها لقال: بحيث أتى، أو موضعين منها لقال: معا ونحوه فالذي بالتوبة لا خلاف بين السبعة في تخفيفه، وعكسه الذي بالانشقاق)[٦].

---

(١) البقرة: ١٠.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٤٦.

(٣) ينظر: سراج القارئ: ١٤٨

(٤) التوبة: ٧٧.

(٥) الانشقاق: ٢٢.

(٦) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٨.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الفرش لا يَعُمّ إلّا بقرينة.**

لمّا لم يقرن الناظم بكلمة (يكذبون) في سورة البقرة بقرينة تدلّ على العموم فإنّ الأصل أن تبقى على خصوصيتها ولا تتعدّى إلى غيرها، والقرينة التي يستعملها الناظم غالباً عبارة (بحيث أتى)[١] إذا كانت أكثر من موضعين، أو (معًا)[٢] إذا كانت في موضعين وغيرها من العبارات التي تدلّ على العموم.

ولمّا لم تكن أيّة قرينة – ههنا – عُلم أنّ مراد الناظم هو الخُصوص لا العُموم،؛ فيكون جارياً على الأصل، وعليه تكون المواضع الأخرى التي وردت فيها (يكذبون) لها قراءتها الخاصة بمعزل عن التي في سورة البقرة.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الأصل في تعيين اختلاف القراء في باب الفرش هو الخصوصية في السورة التي ذُكرت فيها.
- وأنّ الأصل في الفَرش أنه لا يُفيدُ العموم إلّا بقرينة.

---

(١) نحو قوله: (وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ وَعَنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطَ لِ قُنْبُلَا
بِحَيْثُ أَتَى ....). حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ١٠٨-١٠٩.

(٢) نحو قوله: (مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ مِنْ صَحَابٍ ...). حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥١٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثالثة: التفريق بين ألف الإطلاق وألف التثنية. **الفنقلة (٩٢)**

لحمزة في الوقف على كلمة: ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[١] ثلاثة أوجه صحيحة مقروءة بها، هي:

أحدها: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو، قال الشاطبي[٢]:

وَفي غَيْرِ هذَا بَيْنَ بَيْنَ ....

ثانيها: إبدال الهمزة ياءً محضةً قال الشاطبي[٣]:

..... والأخفشُ بعد الكسر ذا الضّمّ أُبدِلَا

بياء ....

ثالثها: حَذْفُ الهمزةِ مع ضمّ الزّاي، قال الشاطبي[٤]:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمٌّ .....

والوجه الأخير ختمه الشاطبي بقوله:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوُهُ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا

والكلمة الأخيرة منه (وأُخمِلا) ألفها تدلُّ على أحد أمرين: التثنية أوِ الإطلاق، ولمّا كان لكل احتمال أثر في الحكم على أوجه القراءة ناسب أن تُذكر في فنقلةٍ فأثارها الصَّفاقسيّ لبيان حقيقة المراد، فقال:

(فإن قلت: هذا القول مخمل، أي: مطرح على ما فهم السخاوي وغيره من كلامه حيث جعلوا ألف أخملا للتثنية.

قلت: ما فهموه هو عند المحققين وَهْمٌ بَيِّنٌ وغلط ظاهر، ولو أراده لقال: قيلا وأخملا والصواب أن ألف أخملا للإطلاق، وتم الكلام عند قوله وضم، وأن هذا الوجه من أصح الوجوه، روي عن حمزة بالنص الصريح من غير إشارة ولا تلويح)[٥].

---

(١) البقرة: ١٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٤٢.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٤٧.

(٥) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٥٧.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **التحقيق في المسائل يرفع الوهم في المراد منها.**

كلمة: (وأُخمِلا) في النظمِ ألفها للإطلاق لا للتثنية كما قاله الصَّفاقسيّ، والوجه المخمَلُ هو حذْفُ الهمزة وكَسْرُ ما قبل الواو هكذا: (مُستهزِوْن) وهذا الوجه ضعيف شديد الضعف لا يُقرأ به؛ ولمّا كان الأمر على هذا أطلق القول في هذا الوجه دون غيره بالإخمال وهو الساقط الذي لا نباهة له ولا قوة[١].

ومن الأدلة على ضعف القول الأخير أنَّ العلماء المحققين لم يعتمدوا هذا الوجه، وعدّوه من الأوجه الضعيفة التي لا تصح القراءة به، وأخذوا وصف الشاطبي للقول ومن المحققين مَن أكّد التضعيف والإخمال فيه من دون الوجهين المذكورين، ودليله مأخوذٌ من صنيع الناظم فإنَّه قيّد كلامه بقوله: (قيلَ وأخملا)، وجه الدلالة: ما ذكره صاحب الفنقلة الصَّفاقسيّ ومن قبله أبو شامة من أنّ الناظم لو أراد تضعيف الوجهين لقال (قيلا وأخملا) بتثنية الفعلين خاصّة وأن الوزن مؤاتٍ له لا يغيّر من النظم شيئاً؛ فكان عُدوله عنه إلى (قيل) بدلاً من (قيلا) دليلاً على أنّه ما أراد إلّا وجهاً واحداً، فيصرف إلى ما قام الدليل على ضعفه وهو الكسر فقط[٢].

أمّا وجهُ حذف الهمزة وضم الزاي الذي أخمله السخاوي وضعّفه فقد قال في ذلك ابن الجزري – بعد أن نقل صحته عن حمزة–: (وهذا نَصٌّ صريحٌ بهذا الوجه مع صِحّته في القياس والأداء، والعجب من أبي الحسن السخاوي، ومن تبعه في تضعيف هذا الوجه وإخماله...)[٣]، وحُقّ له التعجّب من ذلك وقد أطلق الشاطبي الإخمال في الأخير من دون الذي قبلَه كما تقدّم بيانه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الألف في كلمة (أخملا) للإطلاق لا للتثنية، والحُكم المترتب على جعْلِها للإطلاق أن يكون الإخمال وهو التضعيف والترك لآخِر قول مذكور وهو: (مستهزِوْن) بكسر الزاي وإسكان الواو، وأن هذا الوجه لا يصِحُّ قراءة ولا قياساً.
- وأنّ القراءة بحذف الهمزة وضم الزاي (مستهزُون) قراءة صحيحة ثابتة لا مجال لإنكارها، وهي ثابتة عن حمزة.

---

(١) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١١/ ٢٢١).

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٧٧، وغيث النفع: للصَّفاقسيّ ص: ٥٧.

(٣) النشر: لابن الجزريّ (١/ ٤٤٣)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الرابعة: التقييدُ بالوقفِ احترازٌ عن الرَّوْمِ. **الفنقلة (٩٣)**

هذه المسألة تتعلّق بحَرْفَي اللين (الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما)، وحرفُ اللين إذا وقع قبل الساكن العارض في الوقف كان فيه الطول والتوسّط والقصر، وعند رَوم الحرف الموقوف عليه يأتي القصر مع الروم فقط[١].

وممّا لا فرق فيه عند القراء سكونُ الوقف وسكون الإدغام في نحو: (البَيت) وقفًا، و(الليل لباسًا) مدغمًا فالأثر المترتب فيهما واحد، وقد ذكر الشاطبيّ سكون الوقف في قوله[٢]:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

وقوله[٣]:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ ....

وقد قيّد السكون بالوقف، وكي لا يُظنّ أنَّه بذكره لسكون الوقف إنَّما يحترز عن سكون الإدغام فقد أثار الصَّفاقسيّ فنقلة في ذلك، فقال:

(فإن قلت: ما فائدة التخصيص في قوله: (وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) ولعلَّه أراد الاحتراز عن سكون الإدغام.

قلت: احترز عن الوقف بالرَّوْم، فإنَّه لا مدَّ فيه، لانعدام سبب المد، وقد صرح الجعبري بذلك في شرحه حيث قال: واحترز بسكون الوقف عن رَوْمِه إذ لا اجتماع فيه)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

التقييد بالوقف احترازٌ عن الرَّوْم لا الإدغام.

لمّا لم يكن ثمّة فرقٌ بين سكون الوقف والإدغام في الأثر المترتب فيهما كان تقييد الشاطبي للسكون بالوقف احترازاً به عن أمر آخرَ لا علاقة له بالإدغام؛ لأن الاحتراز لا

---

(١) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٦١. أما لورش فإن كان الساكن همزاً نحو: (شَيءٍ) و(سَوءٍ) فله فيه وجهان: الطول والتوسط وسواء وقف بالسكون أو بالروم ؛ لأنّ مده فيه لأجل الهمز، وإن كان غير همز نحو: (البيت) و (الموت) فلورش وغيره الأوجه الثلاثة مع السكون، والقصرُ مع الرَّوم.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٧٦.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٨١.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٧٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يكون عن الموافق؛ بل المخالف، والأمر الذي احترز عنه الشاطبي هو: (الوقف بالرَّوم)؛ لأنَّه لا يجتمع مع السكون في كلمة واحدة؛ فالرَّوم حركةٌ، والإدغام سكونٌ ولا يجتمعان في موضعٍ.

والاحتراز عن الرَّوْم صرّح به الجعبري[١] في شرحه ونقله الصَّفاقسيّ مقرًّا ومؤيّدًا .

والوجهان المؤصَّلان في قول الشاطبي:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلا

هما: القصر والمدّ، قال ابن القاصح: (ولا يظهر لي أنَّه أراد بالوجهين إلّا القصر والمد؛ لأنَّه ذكر المد لِمَا قبل ساكن ولم يبين طوله ولا توسطه، وقال بعد ذلك: وعند سكون الوقف وجهان أصلا فعلم أنه المد وضده وهو القصر....)[٢]، ومن القراء من قال: إنَّ الوجهين هما: الطول والتوسط، أما القصر فوجّه غير مؤصَّل أي: (لَم يشتهر اشتهارَ الوجهين السابقين وهو الاقتصار على ما في حرف المد من المد وهو القصر، ولا يَقدح في جواز هذا الوقف، أنَّ فيه الجمع بين الساكنين؛ لأن الجمع بين الساكنين مغتفر في الوقف ولأنَّ هذا السكون عارض فلا يعتد به)[٣]

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه لا فرقَ بين السكون العارض في الوقف والسكون العارض بسبب الإدغام في الأثر المترتب فيهما من جهة المدّ.
- وأنّ الاحتراز لا يكون عن الموافق؛ بل المخالف.
- وأنّ الوقف بالرَّوم لا يجتمع مع السكون في كلمة واحدة؛ فالرَّوم حركةٌ، والإدغام سكونٌ ولا يجتمعان في موضعٍ.

---

(١) ينظر: كنز المعاني: للجعبري: (٥٥٢/٢).

(٢) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٢١.

(٣) الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٧٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الخامسة: تقديم البدل على التسهيل. **الفنقلة (٩٤)**

لورش في اجتماع الهمزتين في: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾[١] ثلاثة أوجه في الهمزة الثانية، ذكرها الشاطبي بقوله[٢]:

وَالأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا

وَفي هؤُلاَ إِنْ وَالْبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا

وهذه الأوجه هي:

أ. تسهيلها (بَيْنَ بَيْنَ).

ب. إبدالُها ياءً مدّيّة.

جـ. إبدالها ياءً مكسورةً خفيفة.

وهذه الأوجه جرى ذكرُها عند المتقدمين على الترتيب الذي ذكرتُه بتقديم وجه تسهيل الثانية (بَيْنَ بَيْنَ) ويليه إبدالها ياءً مدّيّة، ثم إبدالها ياءً مكسورةً[٣]، إلّا أنّ الصَّفاقسيّ قدَّم الوجه الثاني (الإبدال ياء مديّة) وجَعَلَهُ أوّلاً في الأداء، وهذا التقديم في الأداء قد يُثير تساؤلاتٍ عند أهل هذا العلم فناسب أن يُثير فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: لِمَ تُقدِّمُ البدلَ على التسهيل مع أنَّه غير مذكور في التيسير، وعبّر عنه بقيل حيث قال: وقد قيل مَحْضُ المدّ عنها تبدّلَا وجَرى عملُ الناس على تقديم التسهيل عليه؟

قلت: مع كونه لم يُذكر في التيسير وعبّر عنه بقيل هو راوية جمهور المصريين عن الأزرق، بل نسبه بعضهم لعامتهم وهو مذهب جمهور المغاربة الآخذين عنهم، وقطع به غير واحد منهم: كابن سفيان، والمهدوي، وصاحب التجريد، وقال مكي، وابن شريح: إنه الأحسن. والتسهيل مذهب القليل عن الأزرق فتبين بهذا قوته على التسهيل، فلهذا قدمته، والداني وإن لم يذكره في التيسير فقد ذكره في جامع البيان وغيره، وقال: إنَّه الذي رواه المصريون عن الأزرق أداء، ولعل الشاطبي إنَّما عبر عنه بقيل ليشير إلى أنه من زياداته على التيسير، وأنه

---

(١) البقرة: ٣١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٣٣، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٧٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٩٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

غير قياس كما ذكره الداني في جامعه، وأما عمل الناس فإنَّهم مقلدون للشاطبي، وقد عُلم ما فيه)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ما كان من وُجوه القراءة أشهرَ فإنَّه يُقدَّم في الأداء.**

الأشهر في الأداء عند علماء التلاوة أنّ الراوي إذا كان له أكثر من وجه في كلمة معيّنة فإنّ الوجه المقدّم في الأداء يكون بحسب كثرة الطُّرق؛ فإذا كانت الطرقُ أكثرَ كان ذاك الوجه هو المقدّم في الأداء ثم يليه الوجه الآخر.

ومن هذا القبيل ما جاء عن ورش من الأوجه في روايته للهمزتين في ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾؛ وقد قدّم الصَّفاقسيّ في الأداء وجه إبدال الهمزة الثانية ياءً مدّيّة على بقية الأوجه – كما تقدّم بيانه قبل قليل –، ووجّه هذا التقديم بأمور، منها:

أ. كونُه من رواية جمهور المصريين عن طريق الأزرق عن ورش، وطريق الأزرق هو طريق الشاطبية والتيسير، رغم أنّ الداني لم يذكره في التيسير إلّا أنه ذكره في كتابه جامع البيان في القراءات السبع فقال: (وروى المصريون أداء عن أبي يعقوب عن ورش إبدالها ياء ساكنة، فعلى ذلك يزاد في تمكينها لكونها حرف مدّ وسكون ما بعدها....)[٢].

ب. إنّ بيان الشاطبي لهذا الوجه وتصديره بـ (قيل) في قوله:

..... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا

لعله يشير إلى أنه من زياداته على التيسير، وأنَّه غير قياسٍ لا على أنَّه وجه مؤخّر أو قليلٌ طُرُقُه وناقلوه؛ خاصّة وأن الشاطبيّ زاد وُجوهاً في الأداء على ما في التيسير وهذا الوجه منها.

جـ. إنّ عمل الناس بتقديم وجه التسهيل (بَيْنَ بَيْنَ) هو تقليد للشاطبي واتّباع له، من غير تحقيق وتمحيصٍ لكثرة الطرق عنه.

تنبيه: إنَّ تقديم وجه على آخرَ لا يعني أنَّ القراءة الأخرى ضعيفة أو غير صحيحة، بل المقصود أنّ القارئ إذا أراد أن يأتي بالأوجه جميعاً في الأداء فإنّ الأفضل له والأحسن أن يُرتّبها حسب كثرة الطرق؛ فما كان أكثر قدّمه في الأداء.

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٦٩.

(٢) جامع البيان: للدانيّ (٢/ ٥٣١).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ التقديم والتأخير في الأداء لم يتوقف دائمًا على كثرة الطرق.
- وأنّ الصَّفاقسيّ قدّم في الأداء وجه إبدال الهمزة ياءً مديّة لكونه أشهرَ.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السادسة: القراءة بـ (وَعَدْنَا) و(وَاعَدْنَا). الفنقلات (٩٥) و(٩٦) و(٩٧)

في كلمة ﴿وَعَدْنَا﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [١]، وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ﴾ [٣] قراءتان[٤]:

الأولى: بحذف الألف هكذا: (وَعَدْنَا)، (ووَعَدْنَاكُمْ) وهي قراءة أبي عمرو البصري.

الثانية: بإثبات الألف هكذا: (واعَدْنَا)، (واعَدْناكُم) وهي قراءة بقية القراء السبعة.

وبيّن ذلك الشاطبي بقوله[٥]:

..... وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلِفٍ حَلا

إلّا أنَّه لم يذكر في نظمه موضع الألف، أتكون قبل الواو أم بعدَها؟ وكذلك أيكون المراد بالألف الأولى أم الثانية في آخرها؟ ثم كيف عُرف أن الخلاف محصور في المواضع الثلاث المذكورة من دون غيرها؟

وللإجابة عن هذا ذكر أبو شامة فنقلتين، وأثار ابن القاصح فنقلة ثالثة تُجيب عمَّا تقدَّم:

قال أبو شامة:

(فإن قلت: من أين يُعلَم من النَّظم أنَّ قراءة الباقين بألِفٍ بعد الواو دون أن يكون بألْفٍ قبلَها فيكون أَوْعَدْنَا؛ لأنَّه قال: دُون ما ألفٍ، ولَمْ يَنطِقْ بقراءة الجماعة، ولو كان لَفَظَ بها لسَهل الأمرُ.

قلت: يُعْلَمُ ذلك من حيثُ إنّه أراد أَوْعَدْنا لَلَزِمَهُ أن يُبيّنَ إسكانَ الواو وتَحريكَها، فلمّا لمَ يتعرَّضْ لذلك عُلِمَ أنّه غيرُ مُراد، وأيضاً فإنّ حقيقة الألف ثابتة في لفظ: (وَاعَدْنَا)، وأما أَوْعَدْنا فهي همزةٌ قبل الواو فإطلاق الألف عليها مجاز، والأصل الحمل على الحقيقة فيزول الإشكال على هذا مع ظهور القراءتين واشتهارهما وعدم صحة معنى الوعيد في هذه المواضع)[٦].

ثم قال أبو شامة عن عدم الاحتراز عن الألف آخرَ الكلمة:

(فإن قلتَ: تلك لا يُمكن حذفُها.

---

(١) البقرة: ٥١.

(٢) الأعراف: ١٤٢.

(٣) طه: ٨٠.

(٤) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٧٣، وغيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٧٥.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٥٣.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

قلتُ: ليس كل ما لا يُمكن حذفُه لا يُحترَزُ منه فإنَّه سيأتي في قوله: وقالوا الواو الأُولى سُقوطُها، ولا يُمكن إسقاطُ الثانية مع بقاء ضمّة اللّام، ثم إنه أيضاً يَرِدُ عليه ما في سورة القصص: (أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا) فهو بغير ألف بلا خلاف، وكذا الذي في الزخرف: (أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ).

فإن اعتذر له بأنه قال: (وعدنا) بغير هاء والذي في القصص بزيادة هاء، والذي في الزخرف بزيادة هاء وميم فلا ينفع هذا الاعتذار؛ فإنّ الذي في (طه) بزيادة كاف وميم وهو قوله تعالى: (وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ).

وصاحب التيسير نصَّ على أنَّ الخلاف في (وعدنا)، و(وعدناكم)، فخرج الذي في القصص فإنَّه لفظ ثالث والذي في الزخرف فإنَّه لفظ رابع فلو قال الناظم: وعدنا وعدناكم بلا ألف حلا لخلص من هذا الإشكال ولكن خلفه إشكال آخر، وهو أنه لم يقل جميعاً ولكن يكون له أسوة بما ذكر في بيتي الإشمام ويبقى عليه الإشكالان المتقدمان في موضع الألف وما في قوله دون ما ألف زائدة والله أعلم)[1].

وقال ابن القاصح في فنقلته:

(فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها وفي غيرها.

قيل: لا نُسلّم ذلك؛ لأنَّه لمّا ذكرها في قصة موسى قضى بالتقييد واقعاً في القصة؛ فلا يؤخذ في غيرها، ولا يَرِدُ عليه (أفمن وعدناه وعداً) ونحوه. وقوله: دون ما ألف تقييدٌ ليس فيه رمز، وتعيَّنَ للباقين القراءة بإثبات الألف)[2].

اشتملت الفنقلات على خمس مسائل:

الأولى: تَرْكُ البيان مشعِرٌ بعدم الوقوع في الوهم.

إنّ تَرْكَ الشاطبيّ لبيان موضع الألف لا يوقعُ ولا يوهمُ أنها أوّل الكلمة التي وقعت أوّلَها لكانت همزةً فتكون: (أوعَدْنا) ولا يصحّ عدُّها همزةً لِما يأتي:

أ. تغيّرُ نطق الكلمة؛ فتصير الواو ساكنة، ويلزم منه أن يبيّن إسكان الواو وتحريكها وهذا لم يقع في النظم.

ب. لتغيّر حقيقة الألف إلى الهمزة؛ لأنَّها بوقوعها أو الكلمة تصير همزة قطعٍ، أما إذا كان محلها بعد الواو فإن حقيقتها تكون ثابتة، ولا ينفكُّ عنها اسمُ الألف؛ فقول الناظم: (من دون ما ألف) يشمل القراءتين، أعني: (وعَدْنا) و(وواعَدْنا)، أما (أوْعَدْنا) فهي همزةٌ قبل الواو؛ فيكون

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٤.

(٢) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٠.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المراد من ذِكر الألف في النظم هو الهمزة، وإطلاق الألف على الهمزة خروج من الأصل إلى المجاز، ولا يخفى أنّ حمل اللفظ على حقيقته أولى من حمله على المجاز؛ لأنَّه أصلٌ، ولا يصحّ حمل اللفظ في حال واحدة على الحقيقة والمجاز معاً[١].

جـ. عدم صحة وجود (أوعَدْنا) في المواضع الثلاثة المذكورة؛ لأن معنى أوعدْنا يختلف عن وعدنا؛ فبينهما خصوص وعموم من وجهٍ؛ لأنّ أوعدْنا أصله من الوعيد، أما وعدنا فأصله من الوعْد، والفرق بين الأصلين أنّ (أنّ الوعيد يكون في الشرّ خاصة، والوعد يصلح بالتقييد للخير والشرّ، غير أنه إذا أطلق اختصّ بالخير)[٢]، وفي التفريق بينهما قال الشاعر[٣]:

وإنّي وإنْ أوْعَدْتُهُ أو وَعَدْتُهُ لمُخْلِفُ إيعادي ومُنْجِزُ مَوْعِدي

ولا يخفى أنّ سياق الآيات لا يناسبه الوعيد؛ فحُمل الكلام على الوعد بالخير لا الوعيد، أي: حُمل على: (واعدنا) و(وعدنا) من دون (أوعدنا).

الثانية: شهرة القراءة مُفضيةٌ إلى دفع الوهم.

اشتهر عند القراء أنّ الخلاف الوارد في هذه الآيات محصور في (واعدنا) و(وعدنا)، وهي شُهرةٌ مفضيةٌ إلى دفع الوهم والإيهام؛ لأنّ شُهرة قراءةٍ ما لا تنقل الحسَّ والفكر إلى غير ما اشتُهرت به.

ومما يدلّ على هذا أنّ مِن المصنّفين مَن كان يُطلقُ ذِكر الكلمة دون تقييد لمواضعها اعتماداً على الشُهرة، ومن أولئك ابن الجزري فقد صرّح بهذا بقوله[٤]:

وَإِنْ كِلْمَةً أَطْلَقْتُ فَالشُّهْرَةَ اعْتَمِد .....

الثالثة: هل يُحترز من كل ما لا يُمكن حذفُه دائماً؟

تقدم ذِكرُ اختلاف القراء في (وَعَدْنَا)، (ووَعَدْنَاكُمْ)، وأنَّها تدور بين إثبات الألف بعد الواو الأولى وحذفها، إلّا أنّ قول الشاطبي:

..... وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلا

فيه إطلاق الألف من غير تعيين موضعه، وهذا الإطلاق كان ينبغي الاحتراز عنه بحسب رأي

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك (٢/ ٢٠٢).

(٢) الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري ص: ٥٧٤ – ٥٧٥.

(٣) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهريّ (٢/ ٥٥١)، والشاعر هو: عامر بن الطفيل العامري.

(٤) متن الدرة: لابن الجزريّ، البيت رقم: ٩.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

أبي شامة؛ لأنّ الألف يطلق على ما بعد الواو وعلى ما بعد النون في (وَعَدْنَا)، (ووَعَدْنَاكُمْ)، وطريقة الاحتراز أن يعيّن الألف المقصودة أو يحترز عن الثانية، وأجيبَ عنه (بأنّ هذه لا يمكن حذفُها؛ لأنَّها بعض الضمير الدالّ على المتكلم المعظِّم نفسه، فانصرف الخلاف إلى الألف التي تقع بعد الواو)[١]، ومثلُ هذا الجواب لم يكن ليقع موقع القبول عند أبي شامة؛ لأنَّه يرى أن صنيع الشاطبي أنه كان يحترزُ من ما لا يُمكن حذفُهُ كما في قول الشاطبي[٢]:

..... وقالوا الواو الأُولى سُقوطُها .....

ولا يُمكن إسقاطُ الثانية مع بقاء ضمّة اللّام في التلاوة؛ ولهذا قال أبو شامة: (ليس كلُّ ما لا يُمكن حذفُه لا يُحترَزُ منه....)، وساق قول الشاطبي دليلاً على قوله.

وما ذكره من أنه لا يُمكن إسقاطُ الواو الثانية مع بقاء ضمّة اللّام هو اللغة الفصيحة المشهورة، إلّا أنّ ثمّة فرقاً بين ما استدلّ به وبين ما نحنُ بصدده؛ فالفرق هو: (أنْ –وقالوا – يصحُّ إسقاطُ الواو التي هي ضميرٌ في الجملة، ويبقى الفعل الماضي مبنيّاً على الفتح على أصله، فانفصال الواو من – وقالوا – يمكن في الجملة، بخِلاف ألف (نا) فإنَّه لا يُتصوَّرُ البتة، فلمّا لم يتصوّر حذفُها لم يكن للاحتراز عنها فائدة، بخلاف – وقالوا –)[٣] إلّا أنَّه يمكن أن يكون الإطلاق مِمَّا يُلْبسُ على المبتدئين خاصة ممّن لم يشتغل بعلم الإعراب، أما المشتغلون به فاللَّبسُ عليهم بعيد، والوهم عليهم غير سديد.

الرابعة: تعيين المقصود بتقييد الناظم الكلمات المختلف فيها بـ (جميعًا).

قول الشاطبي:

..... وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلِفٍ حَلا

يُفهم منه ابتداءً أنه أراد عموم الكلمات القرآنية في عموم السور التي ذُكرت فيها، إلّا أنَّ هذا العموم غير مرادٍ رغم قوله: (جميعًا)، إلّا أن ابن القاصح بيّن أنه لا يُسلّم ذلك؛ وقيّده بقوله المذكور: (لأنَّه لمّا ذكرها في قصة موسى قَضَى بالتقييد واقعاً في القصة؛ فلا يؤخذ في غيرها ولا يَرِدُ عليه (أفمن وعدناه وعدًا) ونحوه).

والذي أراه أن الشاطبي لم يُخطئ في تركه للتقييد؛ لأنَّه جرى على أمور معروفة عند أهل القراء، بلا شكّ ولا امتراء، وهذه المواضع الثلاثة هي المختلف في قراءتها دون غيرها، وهي محصورة

---

(١) العقد النضيد: للسَّمين الحلبيّ ص: ٢٠٢.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦.

(٣) العقد النضيد: للسَّمين الحلبيّ ص: ٢٠٢ – ٢٠٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

في قصة موسى عليه السلام، وأرى كذلك أن الأجدر أن يكون ثمة تقييدٌ؛ تيسيراً على الطالبين، والله أعلم.

الخامسة: تعديلات بعض شراح الشاطبية في أبياتها.

لدفع اللبس الذي جرى عنه الحديث في المسائل المتقدمة فقد اقترح أبو عبدالله الفاسي تعديل البيت كما يأتي:

..... وعدْنا وعدْناكُم بقصرٍ خُلاً حَلا

وذكر السمين الحلبي أنَّه قد يُعترض عليه من أنّ الإشكال في عدم العموم وهو عدم قوله (جميعاً) إلّا أنَّه، أي: السمين الحلبي قد يُجاب عنه بأنه: لو قال (جميعاً) يكون قد ضم إلى السورة ما ليس فيها، ومن المعلوم أنّ الشاطبي إذا ضمّ إلى السورة ما ليس فيها كان قرينة في إرادته شمول الحكم لغير السورة التي هو فيها[١].

واقترح أبو شامة تعديلين للبيت الذي نحن بصدده في أصل الفنقلة، هما[٢]:

التعديل الأول:

..... وفي الكل واعدنا بلا ألف حلا

التعديل الثاني:

..... وجملة واعدنا بلا ألف حلا

إلّا أنَّه صرّح أنَّ الإشكال الذي أثاره في الألف الثانية يبقى على ما هو عليه وهو الاحتراز عنها أيضاً.

واقترح كذلك تعديلًا ثالثًا فقال: فلو قال الناظم:

..... وَعَدْنَا وَعَدْنَاكُم بلا أَلِفٍ حَلا

إلّا أنه صرّح – أيضاً – أنّ إشكالاً آخَرَ يَرِدُ على هذا التعديل وهو أنَّه لا يشمل العموم فقال: (لكن خَلَفَهُ إشكالٌ آخَرُ، إذ إنه لَمْ يقلْ جميعًا).

---

(١) العقد النضيد: للسَّمين الحلبيّ ص: ٢٠١

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٢٤.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

وعلى الرغم من هذا فإنَّه قال – أيضًا –: (ويبقى عليه الإشكالان المتقدمان في موضع الألف) يعني بهما الإشكالين في موضع الألف، قال السمين عن عبارة أبي شامة: (وهو قد أجاب عن الإشكال الأول، وهو أن يُتَوهّم أنّ الألف قبل الواو، فإنْ كان جوابه صحيحاً فلم يبقَ إلّا إشكال واحد، وإن لم يكن صحيحاً لزِم أن يذكُر جواباً فاسداً، وهذا لا يقول به أحد)[١].

وللفاسي دورُه – أيضًا – في تعديل البيت، فقد استشكل الإطلاق وهو غير مرادٍ يقينًا؛ إذ الخلاف في ثلاثة مواضع فقط – وقد تقدم بيانُها في مدخل الفنقلة، واقترح تعديلين[٢]:

التعديل الأول:

..... وعدنا وعدناكُم بقصرٍ حلا

وبهذا التعديل ينصرف (وعدنا) إلى الموضعين، و(وعدناكم) إلى الموضع الثالث في سورة طه.

التعديل الثاني:

..... وعدنا مع الأعراف وطه حلا

إلّا أنَّ هذا التعديل لم يُزل ما استُشكل من موضع الألف، وكذلك تعيينها، وقد تم الكلام فيهما فيما سبق.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ تَرْكَ بيانِ ما يُظنُّ أنه سيوقع في الوهم مشعِرٌ بعدم الوقوع في الوهم.
- شهرة القراءة مفضية إلى دفع الوهم؛ لأنَّها تُغني عن كثير من الإيضاح والبيان.
- وأنَّ الاحتراز من كلّ ما لا يُمكن حذفُه لا يجب دائمًا، فإن احتُرز من مرة فإنَّه لا يعني أنه ينبغي الاحتراز منه دائماً.
- أن تقييد الشاطبي بقوله (جميعًا) لا يفيد العموم دومًا، ومردّ الدلالة على العموم أو غيرِه يرجع إلى شهرة القراءة ومعرفة أصول القراء وقواعدهم وفرش كلماتهم التي اختلفوا فيها.
- وأنَّ ما سعى إليه أهل العلم من تقييد بيت الشاطبية المذكور لم يخلُ من إشكالات، إلّا أنها ضيّقت نسبة الاحتراز.

---

(١) العقد النضيد: للسَّمين الحلبيّ ص: ٢٠٤.

(٢) اللآلئ الفريدة: للفاسيّ (٢/ ١٤).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة السابعة: عارضُ الوقفِ أقوى من عَارِضِ الوصلِ. **الفنقلتان (٩٨) و (٩٩)**

الأصلُ أنّ كلّ ما يُمال في الوصل فهو في الوقف كذلك، إلا ما أميل من أجل كسرة متطرّفة نحو: ﴿ٱلنَّارِ﴾[١] و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾[٢] و﴿ٱلنَّاسِ﴾[٣] ففيه وجهان، والأشهر فيه هو الإمالة (وهو مذهب المحققين واقتصر عليه غيرُ واحدٍ منهم وعليه العمل)[٤]، والحكم نفسُه يقال إذا كان الوقف على آخِر الكلمة بالرَّوْم.

وعلى هذا الأصل ينبغي أن تكون الإمالة – وصلاً – في نحو ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾[٥] ولمّا كان يأتي الفتح فيه ناسب ذِكر فنقلتين أثارهما الصَّفاقسيّ، فقال:

(فإن قلت: يَلزم على هذا أنْ تبقى الإمالةُ في نحو ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ و﴿ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾[٦] حال الوصل؛ لأن حذف الألف عارضٌ ولا يعتدُّ بالعارض، ولم يقرأ به أحد فما الفرق؟

قلت: قال في الكشف[٧]: (بينهما فرق قويّ، وذلك أنَّ المحذوف في الوقف على النار هي الكسرة التي أوجبت الإمالة، والحرف الممال لم يُحذَف، والمحذوف في ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ هو الحرف الممال فلَمْ يشتبها).

فإن قلت: هذا الحكم في الوقف بالسكون فما الحكم إذا وقف بالروم؟

قلت: أما على مذهب الجمهور فظاهر لأنَّهم إذا وقفوا بالإمالة مع السكون فمع الروم أحرى لأنَّه حركة، وعلى الثاني، فقال مكي: فإن وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة)[٨].

---

(١) البقرة: ٣٩.

(٢) آل عمران: ١٩٣.

(٣) البقرة: ٨.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٧٢

(٥) البقرة: ٥٣.

(٦) التوبة: ٣٠.

(٧) الكشف: لمكيّ بن أبي طالب (١/٢٠٠).

(٨) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٧٢.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: حَذْفُ الحرفِ أقوى من حَذفِ موجبِ الإمالة.

ثمّة فرقٌ ظاهر قويّ بين حذف الحرف الممال وبين حذف موجب الإمالة؛ ذلك أن حذف الحرف بتمامه يُعَدُّ رفعاً للإمالة وإلغاءً لها، فالحرف إذا رُفع لم يبقَ للإمالة نصيب، ولهذا لا إمالة في السين في ﴿مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ لأنّ أصل الإمالة للألف، ولمّا حُذفت الألف دفعًا لالتقاء الساكنين فإن الإمالة تُحذف معًا، وعليه فإن القرَّاء لم يختلفوا في هذا الوجه[١].

بقي أمرٌ آخَرُ، هو: أنّ ما كان نحوَ ﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ ٱلْمَسِيحُ﴾ و﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ﴾[٢] فإنَّ الفتح والإمالة ثابتان كلاهما[٣]، والإمالة لأجل الراء والألف معًا، فلمّا حُذفت الألفُ وبقيت الراء سالمةً سلمت الإمالة وبقيت على حالها للدلالة على الأصل وهو الإمالة، مع جواز حذف الإمالة على الاعتداد بعارض حذف الألف.

أمّا في نحو: ﴿ٱلنَّارِ﴾ و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ و﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورات فإنَّ الإمالة واردة لأمرين: عُروض السكون وبقاء الحرف، أمّا عروض السكون فتأتي الإمالة على عدم الاعتداد بالعارض وهو السكون فيتبع الأصل أصله فتبقى الإمالة على ما هي عليه، وأمّا بقاء الحرف فذلك ظاهر فطالما أن الحرف باق فالإمالة باقية كما هي.

الثانية: الأثر المترتب على الرَّوْم يأخذ حكم الأصل في الأغلب.

مذهب جمهور العلماء أنّ الأثر المترتب على الرَّوْم يبقى على حاله؛ لأنّ الإمالة إذا كانت متحققة بالوقف فمع الروم أحرى لأنَّه حرَكَةَ.

وثمة قول آخَر قاله مكّيّ بن أبي طالب على أنّ الوقف بالروم تُضعف الإمالة قليلا لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة، ومِمَّن قرأ بهذا الوجه السوسي من طريق الطيبة؛ والأول أشهر عند القراء[٤].

---

(١) الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش ص: ١٦٠- ١٦١، والنشر: لابن الجزريّ (٢/ ٧٢).

(٢) البقرة: ٥٥.

(٣) ينظر: جامع البيان: لأبي عمرو الداني: (٢/ ٧٥٨)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١١٧.

(٤) ينظر: النشر: لابن الجزري: (٢/ ٧٣).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ حَذْفَ الحرفِ أقوى من حَذفِ موجبِ الإمالة، والفرق بينهما ظاهر، لأن حذف الحرف بتمامه يعدُّ رفعاً للإمالة وإلغاءً لها، بخلاف حذف موجبها فإنَّ الحرف باقٍ.
- وأنّ ما كان نحو: ﴿ٱلنَّارِ﴾ و﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ و﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورات فإنَّ الإمالة واردة لعُروض السكون وبقاء الحرف.
- وأنّ الأثر المترتب على الرَّوْم يأخذ حكم الأصل في الأغلب.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الثامنة: تعديل النظم يُقبَل ما لم يوقع في الوهم. **الفنقلة (١٠٠)**

قرأ ابن كثير المكي وأبو عمرٍو البصري الأفعال الثلاثة (يُنَزِّل) و(نُنَزِّل) و(تُنَزِّل) بتخفيف الزاي ويَلزمه سكون النون، أما ما جاء منه في سورة الحِجر في موضعَيه: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [١] و﴿ نُنَزِّلُهُۥٓ ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[٢] فإنَّه مثقّل لجميع القراء بلا خلاف، أما في سورة الإسراء (سبحان) في موضعَيه في قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [٣] ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا ﴾[٤] فبالتخفيف للبصريّ وحدَه، وأما الذي في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾[٥] فبالتخفيف للمكيّ وحدَه[٦]، وفي بيان هذا قال الشاطبي[٧]:

وَيُنْزِلُ خَفِّفْهُ وَتُنْزِلُ مِثْلُهُ وَنُنْزِلُ حَقٌّ وَهْوَ في الْحِجْرِ ثُقِّلَا

وَخُفِّفَ لِلْبَصْرِيْ بِسُبْحَانَ وَالَّذِي في الأَنْعَامِ لِلْمَكِّيْ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَا

فيكون البصري قد خرج عن قاعدته وذلك بالتخفيف في موضعي الإسراء (سبحان)، وكذلك خرج المكيّ عن قاعدته في موضع الأنعام.

وقد اقتُرح تعديل للبيت الثاني وذكر ابن القاصح الإجابة عنه وذلك في فنقلة، فقال:

(فإن قيل: هَلا قال: وثقّل للمكي بسبحان والذي في الأنعام للبصري.

قيل: لو قال ذلك لأوهم أن المكي انفرد بالتثقيل في سبحان وأنَّ البصري انفرد بالتثقيل في الأنعام فيقرأ للباقين بالتخفيف في السورتين وليس الأمر كذلك)[٨].

---

(١) الحجر: ٨.

(٢) الحجر: ٢١.

(٣) الإسراء: ٨٢.

(٤) الإسراء: ٩٣.

(٥) الأنعام: ٣٧.

(٦) ينظر: التيسير: للداني: ص: ٧٥، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٣.

(٧) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٤٦٨-٤٦٩.

(٨) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٣.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **يُقبلُ التعديل إذا لم يوقِع في الإيهام.**

العبارة التي ساقها الشاطبي في نظمه في بيان خروج البصري عن قاعدته وذلك بالتخفيف في موضعي الإسراء (سبحان) في قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾ و﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا ﴾ ، وكذلك خروج المكيّ عن قاعدته في موضع الأنعام في قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾ عبارةٌ سليمة سديدة، لا يعتريها وهمٌ فضلاً عن اللَبْسٌ؛ لأنّ تعديلها بما أورده ابنُ القاصح ثم ردّه يوقع في وهمٍ كبير، هو: أنه إذا قال: **وثقّل للمكي بسبحان والذي في الأنعام للبصري**؛ لأوهم انفراد المكي بالتثقيل عن سائر القراء في سورة الإسراء (سبحان) وهو لم ينفرد بذلك، وأوهم كذلك أن التثقيل في الأنعام انفرد به البصري وهو غير مرادٍ قطعاً.

لذا كان دفع الوهم أمراً حسناً، أما أن ما ليس بوهمٍ ولا يُفضي إليه بما يوقع في الوهم فذلك أمر مردود، وقول غير محمود.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ تغيير النظم لشُبهة عارضة طلبًا للأوضح في البيان لا يُقبل إذا كان يوقع في الوهم.
- وأنَّ الشاطبيّ في بيانه لِما للمكي والبصري بيان مليح وتوضيح صحيح.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة التاسعة: توجيه النصب في (كن فيكون). **الفنقلة (١٠١)**

وردت كلمة ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ في القرآن الكريم في ثمانية مواضع، اختلف القراء في ستة منها، هي: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[١] و﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٢] و﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٣] و﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٖۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٤] و﴿ إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٥] و﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[٦] وهذه المواضع الستة قرأها ابنُ عامر (فيكونَ) بالنصب، ووافقه الكسائيُّ على النصب في سورَتَي النحل، ويس؛ فيكون ابن عامر قد انفرد عن القراء في أربعة مواضع، والمواضعُ التي انفرد بها ابنُ عامر قال فيها السَّمين الحلَبي: (اضطربَ كلامُ النّاس فيها وهي – لَعَمْرِي – تحتاج إلى فضلِ نظرٍ وتأمُّل، ولذلك تجرَّأ بعضُ النّاس على هذا الإمام الكبيرِ)[٧].

ولمّا كانت القراءة بالنّصب تستدعي نظرًا وتأمّلًا أثار أبو شامة فنقلة قال فيها:

(فإن قلتَ: هذا مشكل من جهة أخرى، وهي أنه يلزم منه أن يكون ﴿ فَيَكُونُ ﴾ خبرًا للمبتدأ الذي هو ﴿ قَوۡلُنَا ﴾ في النحل، ﴿ أَمۡرُهُۥٓ ﴾ في يس؛ لأن قوله: ﴿ أَن يَقُولَ ﴾ خبر عنهما، فما عطف عليه يكون خبرًا أيضًا كما تقول: المطلوب من زيد أن يخرج فيقاتل، فيكون المطلوبُ منه أمرين، هما: الخروج والقتال. وهذا المعنى لا يستقيم هنا؛ لأنَّ التقدير يَصير: إنَّما قولنا لشيء قولُ كن فيكون، فيؤول المعنى إلى إنَّما قولُنا كَوْنٌ، فهو كما ترى مُشكِل، وليس مثل قول علقمة:

..... **فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ**

---

(١) البقرة: ١١٧.

(٢) آل عمران: ٤٧.

(٣) النحل: ٤٠.

(٤) مريم: ٣٥.

(٥) يس: ٨٢.

(٦) غافر: ٦٨.

(٧) الدر المصون: للسمين الحلبيّ (٢/ ٨٩).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لأنّ كلّ واحد منهما يَصِحُّ أن يكون خبرًا عن المُندَّى على الجهة التي قصدها من التجوّز.

قلت: القول في الآية ليس المراد منه حقيقته كما سبق ذكره، وإنَّما عُبِّرَ به عن سُرعة وقوع المراد فهو كقوله تعالى: (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ) فكأنَّه تعالى قال: إذا أردنا شيئا وقع، ولم يتخلف عن الإرادة، فعبر عن ذلك بقول: "كن فيكون" فالعطف غير منافٍ لهذا المعنى فَصَحَّ)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: النصب في (كن فيكون) من المُشكِل.

عدَّ كثير من أهل العلم النصبَ في (كن فيكونَ) من المشكل، والدليل على ذلك أنَّهم تناولوا الكلمة بالتوضيح والبيان ومزيدٍ من التوجيه، وأودعوا ذلك في كتبهم، منها: (مشكل إعراب القرآن)[٢] و (باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن)[٣].

ووَجْهُ الإشكال أنه يَلزم أن يكون (فيكون) خبرًا للمبتدأ الذي هو ﴿قَوْلُنَا﴾ في الآية ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ وخبرًا لـ﴿أَمْرُهُۥٓ﴾ في الآية ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿أَن يَقُولَ﴾ خبر عنهما، فما عطف عليه يكون خبرًا أيضًا، وهذا المعنى لا يستقيم هنا؛ لأن التقدير يَصير: إنَّما قولنا لشيء قولُ كن فيكون، فيؤول المعنى إلى إنَّما قولُنا كَوْنٌ، وهذا مُشكل.

ولا يُستدلّ على النصب صحّة المعنى في قول علقمة[٤]:

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ ... فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٤١.

(٢) مؤلفه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ).

(٣) مؤلفه: محمود بن علي بن الحسين النيسابوريّ الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (المتوفى: بعد ٥٥٣هـ)

(٤) علقمة بن عبدة الفحل التميمي، شاعر جاهلي، كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر، وتوفي قبل الإسلام سنة ٥٦١ م. ينظر: طبقات فحول الشعراء: (١/ ١٣٩)، والمنصف: لابن جني، شرح كتاب التصريف: لأبي عثمان المازني ص: ٤٤٩. والبيت مذكور في ديوانه ص: ٤٢، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٢)، تُرَادَى: يُعْرَض عليها الماء مرة بعد مرة. والدِّمَنُ: البَعرُ والتراب والقَذى والسِّرجين، ويُسمَّى الماء المملوء بهذه الأشياء دمنةٌ أيضًا. وتَعافُ: أي تأبى نفسُها أن تشرب من هذا الماء، المنَدَّى: أن ترعى الإبل قليلًا حول الماء، فإذا رُدّت تعافها نفسُها فلا تَرِدُ ثانيةً للشرب.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

لأنّ كلًّا من (رِحلةٌ) و (رُكوبُ) يَصِحُّ أن يكون خبرًا عن المُندَّى.

الثانية: معرفة المعنى يرفعُ الإشكال.

ما ذُكر من المُشكل في الإعراب يتبادر منه أنَّ الإشكال يَلزم معناه، والحق أنه لا إشكال من جهة المعنى إذا عُلم أنّ المعنى المراد ههنا هو **التعبير عن سُرعة وقوع المراد وتحقّقِه**، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾[١]، فكأنه سبحانه قال: إذا أردنا شيئًا وقع ذلك الشيء وتحقّق، ولم يتخلف عن الإرادة، فعبَّرَ عن ذلك بقول: "كن فيكون" فالعطف غير منافٍ لهذا المعنى فَصَحَّ المعنى وصحّ الإعراب، وهذا المعنى ذكره العلماء في كتبهم وجاء التصريح به، من ذلك قولهم: (أن المراد من هذه الكلمة سرعة نفاذ قدرة الله في تكوين الأشياء، وأنه تعالى يخلق الأشياء لا بفكرة ومعاناة وتجربة)[٢] و(قوله: كن فيكون: استعارة تمثيلية، والمُمَثّل: الشّيءُ المكوّن بسرعة من غير عمل واكبه، والمُمَثَّلُ به: أمرُ الآمِر المُطاع لمأمور مُطيع على الفور، وهذا اللفظ مستعار لذلك منه ... واذا أريد بالأمر القول يكون هذا أظهر فيه وان احتمل التمثيل أيضاً) [٣].

وبهذا الذي تقدم صرّح أبو شامة في فنقلته بقوله: (القول في الآية ليس المراد منه حقيقته، وإنَّما عُبِّرَ به عن سُرعة وقوع المراد ...).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ المعنى الظاهر المتبادر من (كن فيكونَ) بالنصب عدّه العلماء مما هو مُشكِلٌ من جهة المعنى.
- وأن المعنى المراد ههنا هو التعبير عن سُرعة وقوع المراد وتحقّقِه، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾، فكأنه سبحانه قال: إذا أردنا شيئًا وقع ذلك الشيء وتحقّق، ولم يتخلف عن الإرادة، فعبَّرَ عن ذلك بقول: "كن فيكون" فالعطف غير منافٍ لهذا المعنى فَصَحَّ.

---

(١) القمر: ٥٠.

(٢) مفاتيح الغيب: للرازيّ (٤/ ٢٦).

(٣) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي =عنايه القاضي وكفاية الراضي (٧/ ٢٥٥)

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة العاشرة: القراءة بـ(إبراهيم) و (إبراهام) **الفنقلة (١٠٢)**

تُقرأ لفظةُ: ﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[١] بوجهين:

أولهما: (إبراهيم) بياءٍ بعد الهاء المكسورة.

ثانيهما: (إبراهام) بألفٍ بعد الهاء.

ونصّ الشاطبي على هذا الخلاف بين القراء في ثلاثة وثلاثين موضعاً، فقال[٢]:

وَفيهاَ وَفي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلاَثَةٌ أَوَاخِرُ إِبْرَاهَامَ لَاَحَ وَجَمَّلَا

وَمَعْ آخِرِ الأَنْعَامِ حَرْفَا بَرَاءَةٍ أَخِيراً وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنَزَّلَا

وَفي مَرْيَمٍ وَالنَّحْلِ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مُنَزَّلَا

وَفي النَّجْمَ وَالشُّورَى وَفي الذَّارِيَاتِ وَالْـ حَدِيدِ وَيَرْوِي في امْتِحَانِهِ الاَوَّلَا

وَوَجْهَانِ فِيهِ لِابْنِ ذَكْوَانَ هَهُنَا .....

معنى الكلام أنّ لهشام في روايته بسنده عن ابن عامر قراءته (إبراهام)، أمَّا ابن ذكوان فله في جميع ما في سورة البقرة من لفظ إبراهيم بوجهين أحدهما بالألف كهشام والثاني بالياء كبقيّة القراء، إلّا أنَّ الشاطبي لمّا صرّح بقراءة (إبراهام) ترك التصريح بالقراءة الثانية ولمعرفة ذلك ذكر ابنُ القاصح فنقلة، فقال:

(فإن قيل: من أين تُؤخذُ قراءة الجماعة بالياء بعد الهاء؟

قيل: لَمّا قرأ هشام بالألف وبالفتح، وضدُّ الفتحِ الكسرُ ويَلزمُ من الكسر قبلَ الألِفِ قَلْبُها ياءً فتكونُ قراءةُ الجماعة (إبراهيم) بهاءٍ مكسورةٍ بعدَها ياءٌ)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الفتحُ ضدّه الكسر.**

اصطلح الشاطبي في نظمه على أنَّه (إذا قيّد القراءة بقيدٍ وكان هذا القيد ضدّا لقيد القراءة

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٤٨٠-٤٨٤.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٥٦.

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

الأخرى؛ فإنَّه يكتفي بذكر قيد القراءة الأولى ويترك ذكر قيد القراءة الأخرى اختصاراً؛ فإنَّ أحد الضدين يدل على الآخر، وحينئذ يقرأ من يذكرهم من القراء بالقيد المذكور، ويقرأ مَن لم يذكرهم بضده... والفتح ضدّه الإمالة وبالعكس، والإدغام ضدّه الإظهار وبالعكس ... والتحريك ضده الإسكان وبالعكس...)[١].

وهنا لمّا قرأ هشام بالألف بعد الهاء فإنَّه يلزم منه أن تُفتح الهاء؛ لأنّ ما قبل الألف يكون مفتوحاً دوماً وضدّ الفتح هو الكسر فإنَّه يَلزم من الكسر قبل الألف أنْ قَلبُها ياءً؛ لعدم صحة الألف مع كسر ما قبلَها، فتكونُ قراءةُ البقيّة (إِبْرَاهِيم) بهاءٍ مكسورةٍ بعدَها ياءٌ.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الشاطبية لها مصطلحاتها الخاصة بها، وأنّ تلك المصطلحات لها أضداد، وأنها العكس معتَبَرٌ فيها في الأغلب.
- أنَّ الناظم إذا قيّد قراءته بقيدٍ أو أكثرَ وترك ذِكر القراءة الأخرى فإنّ القراءة الأخرى تُعرفُ من ضد القيود المذكورة.

(١) الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٧، وينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٣ – ٤٥، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٩ – ٢٠

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

www.Quranonlinelibrary.com

المسألة الحادية عشرة: تَرْكُ التصريح بما هو مُستثنى يكون لأسباب معتبرة. الفنقلة (١٠٣)

اتفقت الطرق التي نقلت رواية ورش على إبدال الهمزة واوًا في: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾[١] ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾[٢] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٣]، واتفقت كذلك على عدم مدّه أكثر من حركتين، وعلى الرغم من هذا فالداني لم يستثنه في كتابه التيسير، وعَدَمُ ذِكره أثار فنقلة للصفاقسي، فقال:

(فإن قلت: لِمَ لَمْ يستثنه الداني في التيسير فيما استثناه فهو داخل في جملة الممدود لورش، وهذا معتمد الشاطبي.

قلت: عدم استثنائه في التيسير إما لكونه يرى أن ورشا لما قرأه بالواو فهو عنده من لغة من يقول: (وَاخَذَ)، وقد صرّح بذلك في الإيجاز -كما تقدّم- فلا دخل له في باب المهموز فلم يحتج إلى استثنائه أو لأنَّه ملازم للبدل كلزوم النقل في (يَرَى) فلا حاجة إلى استثنائه أيضا أو لأنَّه اتكل على نصوصه في غير التيسير فإنَّها صريحة في استثنائه)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **عدمُ استثناء ما هو مُستَثنى يكون لأسباب.**

عدم استثناء الداني﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، في كتابه التيسير فيما استثناهُ لا يعني أنَّه جارٍ على أصل المد البدل بثلاثة البدل (القصر والتوسط والطول)، وقد وجّه الصَّفاقسيّ ذلك بما يأتي:

أ. عدم دخول الكلمة في باب الهمز، وذلك على أنّ أصلها واو مِن: (واخَذَ)[٥]؛ فلا دخل له في باب المهموز فلا حاجة إلى التصريح باستثنائه.

ب. كونها ملازمة للبدل كلزوم النقل في (يرى)، فأصل (يرى) هو يَرْأَى، وحُذفت الهمزة التي هي عين الفعل في المضارع، ويحتمل ذلك أمرَيْن: أن تكون حُذْفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وغلب كثرةُ الاستعمال ههنا الأصلَ حتّى هُجر وتُرك، أو أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ

---

(١) البقرة: ٢٢٥.

(٢) البقرة: ٢٢٥.

(٣) البقرة: ٢٨٦.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١١٢.

(٥) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١١٧، والنشر: لابن الجزريّ (١/ ٣٤٠).

المكتبة العالمية الفريدة لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوتية

بأن أُلقيتْ حركتُها على الراء قبلَها، ثمّ حُذفت على حد قول الله تعالى: (قَدَ فْلَحَ)، ولزم هذا التخفيفُ والحذف الفعلَ؛ لكثرة الاستعمال[١].

جـ. أو أنه اكتفى بما ذكره في كتبٍ أخرى له، فهو قد صرّح في بعضها أنَّه ليس فيها إلّا القصر، من ذلك قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾[٢] حيث وقع..... فإنَّه لم يزد في تمكين المدّ في هذه الستة الأحرف مع عدم الهمزة لفظاً)[٣]، وقال الصَّفاقسيّ (قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في لا يؤاخذكم ولا تؤاخذنا ولو يؤاخذ حيث وقع)[٤].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ عدم استثناء ما هو مُستثنى يكون لأسباب معتبرة عند أئمة القراءة.
- وأنّ عدم تصريح الداني باستثناء ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ و﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ من تمكين المدّ وزيادته وجّهه العلماء باحتمالات عدة، منها: عدم دخول الكلمة في باب الهمز، وذلك على أنّ أصلها واو مِن: (واخَذَ)، أو كونها ملازمة للبدل كلزوم النقل في (يرى)، أو أن يكون حذفُ الهمزة للتخفيف القياسيّ بالنّقل، أو أنه اكتفى بما قد صرّح به في كتبٍ أخرى له.

---

(١) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسيّ (٣/ ٨٨)، وشرح المفصل: لابن يعيش (٥/ ٢٧٠).

(٢) النحل: ٦١.

(٣) جامع البيان: للدانيّ (٢/ ٤٨٠).

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١١٢.

المسألة الثانية عشرة: القراءة بـ: (نُنشِزُهَا) و (نُنشِرُهَا). الفنقلة (١٠٤) و (١٠٥)

قُرئت كلمة (نُنشِزُهَا) بالزاي وبالراء، أمَّا قراءتها بالزاي فهي قراءة الكوفيين وابن عامر، وقراءتها بالراء قراءة بقية السبعة، وقد ذكر ذلك الشاطبي بقوله[١]:

وَنُنْشِزُهَا ذَاكٍ وَبِالرَّاءِ غَيْرُهُمْ .....

واختلاف القراءتين يدور على القراءة بالراء والزاي كما تقدّم، وعدم التصريح بالحرفين قد يُلبّسُ الأمرَ على بعض قراء الشاطبية، ولدفع هذا اللبس أثار أبو شامة فنقلتين في ذلك فقال:

(فإن قلت: من أين يُعْلَمُ مِن نظم هذا البيت أنّ القراءة الأولى بالزاي المنقوطة؟

قلت: من جهة أنه بيّن قراءة الباقين بالراء المهملة، وقد لفَظَ بالأُولى، ولا يُمكن أنْ يُصَحَّفَ الراء إلّا بالزاي؛ إذ ليس لنا حرفٌ على صورتها في الخَطّ غيرها)[٢].

وقال أيضًا:

(فإن قلت: فلقائل أن يقول: لعله ابتدأ الكلمة بالمهملة ثم قال: وبالزاي غيرهم يعني: المنقوطة

قلتُ: قد تقدم جواب هذا، وهو: أنَّه اعتمد في ذلك على ما هو الأفصح في لغة الزاي، ولهذا استغنى الأمير أبو نصر بن ماكولا في كتاب الإكمال في ضبط الأسماء بلفظ الزاي، والراء، ولا يقيد بنقط، ولا إهمال للمغايرة بينهما في الخط، وغيره من المصنفين يقيد ذلك زيادة في البيان)[٣].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: تُعرَفُ القراءة السابقة بذكر القراءة اللّاحقة

إذا لفظ المصنف بالقراءة الأولى وبيّن القراءة الأخرى مع عدم إمكان تصحيف الحرف الثاني إلّا بحرف القراءة الأولى؛ لعدم وجود حرف على صورتها في الخط غيرها فإنّ ذلك يرفع الإشكال عن بيان القراءة ويدفعه.

وهذا الذي تقدم بيانُه فعَلَهُ الشاطبي – ههنا – إذ أنه لمّا بيّن القراءة الأولى وأتى بها بقوله: (وَنُنْشِزُهَا ذَاكٍ) كان يَعلَمُ أنّ القراءة الثانية التي هي بالراء لا يُمكن تَصحيفُها بما يُشبه الأُولى؛

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٢٢.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٦٥.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٦٦.

لأنّ التصحيف حينئذ متعذّر، والخطأ فيه غير متيسّر؛ لأنّ رسم الزاي يكون بالياء في آخِرها، بينما رسمُ الرّاء يكون بالهمزة على الأفصح، وبيانه في المسألة التي تلي هذه.

الثانية: (الأفصح في الزاي أنها تُرسم بالياء، والأفصح في الراء أنها تُرسم بالهمز)

قال أبو شامة: (ويقال: راء بالهمز كسائر الحروف من نحو ياء، وحاء، وطاء، وفاء، وهاء، وأخواتها التي على صورتها خَطّاً، وأما التي على صورة الزاي فآخر اسمها ياء في اللغة الفصيحة، وهي الزاي)[١]، وتوجيه رسم الزاي بالياء ما ذكره السَّمين الحلبيّ بقوله: (إنَّما كان الفصيح (زاي) بالياء ولم تنقلب همزة – وإن كانت حرف علّة متطرفاً بعد ألف – أن يكون بعد ألف زائدة، نحو: "كِساء" و "رداء" ولم تُقلب الواو الأخيرة همزةً لأنّ الألفَ قبلَها أصلٌ)[٢] .

وممّن كان يصرح بنطق الزاي بالهمز (زاء) ابنُ فارس فإنَّ ما فَتِئَ يُصرّح في أثناء بيان أصول الكلمات ومعانيها بها، نحو قوله: (بَابُ مَا جَاءَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوَّلُهُ **زَاءٌ** فِي الْمُضَاعَفِ وَالْمُطَابَقِ) و(**الزاء** والعين أصلٌ يدُلُّ على اهتزاز وحركة) [٣]، ولكن يظهر أنَّ هذا مع استعماله وشيوعه إلّا أنّ كتابة بالياء أشهَر، ولهذا استغنى الأمير أبو نصر بن ماكولا[٤] في كتاب الإكمال في ضبط الأسماء بلفظ الزاي، والراء، ولا يقيد بنقط، أما تقييد غيره من المصنّفين فهو زيادة في البيان.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أن تعرّف القراءة السابقة يُمكن أن تكون بذكر القراءة اللّاحقة.
- وأنّ الأفصح في الزاي أنها تُرسم بالياء، والأفصح في الراء أنها تُرسم بالهمز.
- وأنّ معرفة الأفصح في رسم الحروف ترفع الإشكال عن حقيقة المراد.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٦٥.

(٢) العقد النضيد: للسمين الحلبيّ ص: ٦٤٧.

(٣) مقاييس اللغة: لابن فارس (٢/ ٥١٠) و(٣/ ٣).

(٤) علي بن هبة الله بن علي العجلي الأمير ، الشهير بابن ماكولا، أصله من أصبهان، اشتهر بتتبّع الألفاظ المشتبهة في الأسماء فجمعها في كتابه " الإكمال" ، توفي سنة ٤٧٥هـ أو ٤٧٦ . ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزيّ (١٧/ ٨)، ووفيات الأعيان: لابن خلكان (٣/ ٣٠٦).

المسألة الثالثة عشرة: حدُّ اجتماع الساكنين. **الفنقلة (١٠٦)**

الأصل في لغة العرب أنْ لا يُبتدأ بساكن، ولا يوقف على متحرك، وكذلك أنْ لا يجتمع حرفان ساكنان حال الوصل، إلّا أنّ في القرآن الكريم كلماتٍ اجتمع فيها الساكنان؛ منها حالة الوصل وذلك باجتماع اللام الساكنة بالتاء المشدّدة وصلاً في رواية البَزّيّ، وورد ذلك في عدة أبيات للشاطبي إلى أن ختمها بقوله[١]:

وَفي التَّوْبَةِ الْغَرَّاءِ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُو نَ عَنْهُ وَجَمْعُ السَّاكِنَيْنِ هُنَا انْجَلَى

و﴿ هَلۡ تَرَبَّصُونَ ﴾[٢] هو آخر موضع وقع فيه الجمع بين الساكنين على غير حدّهما؛ لأنّ ما يأتي بعد هذا البيت من تشديد التاءات لم يقع فيه الجمع بين الساكنين إلّا على حدّهما، ولمّا كان الأمر على هذا احتيج إلى معرفة حدّ اجتماع الساكنين؛ فذكر ابن القاصح فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قيل: وما حد اجتماع الساكنين؟

قيل: اختلف النحاة فيه، لكن المشهور منه أن يكون الأول منهما حرف مد ولين والثاني مدغما نحو: (ولا تَّيمَّمُوا)، ومنهم من أجاز الجمعَ إذا كان الثاني مدغماً؛ فيكون حدُّهما عنده إدغامَ الثاني فقط، وعليه قراءة البزي في بعض هذه التاءات، ومنهم من قال أنْ يكونَ الأولُ حرفَ مدّ ولِين فقط وعليه قراءة نافع في (مَحْيايْ) بإسكان الياء بخلافٍ عن ورش)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة:

- **تعيين المراد من اجتماع الساكنين.**

للنحاة في تعيين المقصود من اجتماع الساكنين ثلاثة مذاهب:

أولها: أن يكون الحرفُ الأوّلُ من الساكنين المجتمِعَين حرفَ مَدّ ولِين والثاني مُدغَمٌ[٤]، نحو: (ولا تّيمّموا) و(ولا تَّجَسَّسُوا) بتشديد التاء فيهما على رواية البزّيّ، و﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ﴾[٥]، وكذلك: (هاتَينِّ) بتشديد النون على قراءة ابن كثير، وهذا المذهبُ في تعيين المقصود من اجتماع

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٣٢.

(٢) التوبة: ٥٢.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٦٦.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي: ٣/ ٢٥٩، وشرح المفصل: لابن يعيش (٢/٢١٠).

(٥) الحاقة: ١.

الساكنين هو الأشهرُ عند النّحاة.

والمرادُ بحرف المدّ واللّين: الألفُ، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلَها، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلَها، وكذلك الواوُ والياءُ الساكنتين المفتوحُ ما قبلَهما[١].

ثانيها: أن يكون الحرف الثاني مُدغمًا سواءٌ أكان مسبوقًا بمدّ أم بغيره، نحو: (هل تّربصون) و(وَإِنْ تَّوَلَّوْا) بتشديد التاء فيهما وصلاً على رواية البزّيّ.

ثالثها: أن يكونَ الحرفُ الأوّلُ حرفَ مدّ ولِين وما بعده ساكن بغض النظر عن كونه مُدغَماً أو غير مُدغم، نحو: (وَمَحْيَايْ) بإسكان الياء في قراءة نافع بخلافٍ عن ورش[٢].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- للنحاة في تعيين المقصود من اجتماع الساكنين ثلاثة مذاهب:

أولها: أن يكون الحرفُ الأوّلُ من الساكنين المجتمِعَين حرفَ مَدّ ولِين والثاني مُدغَمٌ

ثانيها: أن يكون الحرف الثاني مُدغماً سواءٌ أكان مسبوقاً بمدّ أو غيره.

ثالثها: أن يكونَ الحرفُ الأوّلُ حرفَ مدّ ولِين وما بعده ساكن بغض النظر عن كونه مُدغَماً أو غير مُدغم.

---

(١) ينظر: الكناش في فنّي النحو والصرف: (٢/ ١٨٠)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٦٦.

(٢) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ١٠٨-١٠٩، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للأنباري (٢/ ٥٣٦).

المسألة الرابعة عشرة: تاءات البزي **فنقلة (١٠٧)**

اشتهر البزي في روايته بسنده عن ابن كثير بتشديد التاء في الوصل من أحد وثلاثين موضعاً باتفاقٍ، وبخلافٍ في موضعين، وأوّل المواضع المتفق عليها ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾[١] وآخره بحسب ترتيب نظم الشاطبي ﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾[٢] والمختلف فيه كلمتان: ﴿تَمَنَّوْنَ﴾[٣] و﴿تَفَكَّهُونَ﴾[٤] هذا إذا وُصلت الكلمات بما قبلها ليصِحَّ تشديدها.

وهذه المواضع قيّدها الشاطبيّ بأنها للبزّيّ وذلك بالتصريح باسمه أولًا ثم إما بإعادة الضمير إليه أو بقوله (ويروي) ثانياً، وليس فيها – رغم وقوعها في عشرة أبيات متتاليات من نَظمِه – ما يوهم أن حُكم التشديد له لا لغيره إلّا في موضع واحدٍ وهو قوله[٥]:

وَفي الْحُجُراتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلاَ حَرْفَانِ مِنْ قَبْلِهِ جَلَا

وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلاَ

إذ في ذِكرِهِ لـ (جَلَا) يُوهم أن الحُكم لورش فالجيم رمزُه، ولمّا كان في هذا مجالٌ للأخذ والردّ ذكر أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: فهذا البيت أيضا قد تقيد في البيت بعده من قوله: عنه على وجهين.

قلت: قد تكون الهاء في (عنه) عائدة على مدلول (جلا) فالإيهام باقٍ بحاله، بخلاف ما تقدم فإنَّه لم يسبقه ما يوهم الرَّمزيّة به)[٦].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **تقييد ما بعد الوهم يمكن أن يرفع الوهم قبله، ويمكن أن يُبقيه على ما هو عليه.**

إذا تحقق وهمٌ في تحقيق المراد فإنّ تقييد ما بعده بنوع من أنواع التقييد كحركةٍ أو نسبةٍ أو إعادةِ رمزٍ قد يرفع ذلك الوهم وقد لا يرفعُه، وذلك بحسب قرائن أحوال الكلام.

---

(١) البقرة: ٢٦٧.

(٢) الحجرات: ١٣.

(٣) آل عمران: ١٤٣.

(٤) الواقعة: ٦٥.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٥٣٤-٥٣٥.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٧٢.

وأبو شامة بيّن أن الوهم قائم رغم التقييد في بإعادة الضمير (عنه) المذكور في البيت الثاني مستنداً على أنّ الضمير إلى مرموز (الجيم) من (جلا) وهو ورش.

إلّا أن هذا الإيهام الذي استظهره أبو شامة لم يسلِّم له فيه السمين الحلبي من جهة تأصيل الشاطبي لانفرادات البزّيّ بتشديد تاءات في الوصل له دون غيره، وبعد أن أصّل له ذلك شرع في تعدادها؛ فيرتفع الإيهام في أنّ غيره يشترك معه في التشديد فقد أصّل ذلك بقوله: (وفي الوصل شدّدْ تيمّموا) ثمّ سردها إلى آخرها(١).

وهذا الذي أجاب به السمينُ الحلبيّ أدقُّ وأوفق؛ لأنّ شأن الكلام إذا وَجد له مَنفَذاً في الدلالة، وَمسلَكاً لصحة العبارة، كان أولى من الاعتراض، ومقدَّماً على كلّ استشكال قلَّ أو فاض.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ تقييد ما بعد الوهم يمكن أن يرفع الوهم، كما يمكن أن يُبقيه على ما هو عليه.
- وأنّ ما استشكله أبو شامة من كلام الشاطبي أجاب عنه السمين الحلبي بما هو أدق وأوفق؛ فرُفع الإشكال، وتحقق النّوال.

(١) ينظر: العقد النضيد: للسمين الحلبيّ (٦٩٥/٢).

المسألة الخامسة عشرة: ما تقدّم حُكمه لا يُحتاج إلى إعادة بيانه. **الفنقلة (١٠٨)**

مما يتعلّق بتاءات البزّيّ أن الخلاف وقع في كلمتين منها، هما: ﴿تَمَنَّوْنَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ﴾[١]، وكلمة: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[٢]، وذكر الشاطبي ذلك فقال[٣]:

وَكُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الَّذِي مَعْ تَفَكَّهُو نَ عَنْهُ عَلَى وَجْهَيْنِ فَافْهَمْ مُحَصِّلاَ

ويترتّب على التشديد صلة ميم الجميع مع المدّ المشبع (ست حركات)، وصلةُ ميمِ الجمع لم يذكرها الشاطبي ، ولمّا كان هذا مما يدعو للاستفهام عنه أثار أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: لَمْ يَنُصَّ الناظمُ على صلة الميم.

قلت: لا حاجة إلى ذلك فإنَّه معلوم من مَوضعه، ولو لَم ينصَّ على صِلة (عَنْهُ تَلَهَّى) لَما احتيج إلى ذلك كما سبق، ولهذا لم يذكر في التيسير صلة شيء من ذلك اتكالا على ما علم من مذهبه)[٤].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **النَّصُّ على ما تقدّم حكمُه لا يُحتاج إلى إعادته**

عند وصل كلمة ﴿كُنتُمْ﴾ بـ﴿تَمَنَّوْنَ﴾، وكذلك وصل ﴿فَظَلْتُمْ﴾ بـ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ مع تشديد التاء فيهما فإنَّه لا بدّ من صلة الميم بواو مدّيّة مُشبَعة، وعدمُ ذِكر الشاطبي لهذا الأمر لا ينبغي أن يُتخذ حُجّة للاستدراك عليه لسببين، أولاهما: كونه قد ذكر حُكم ميم الجمع للقراء من قبل بقوله[٥]:

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ دِرَاكًا وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

فالدال من (دراكًا) رمزٌ لابن كثير، وقراءته بصلة ميم الجمع عند الوصل بواو مدّيّة.

---

(١) آل عمران: ١٤٣.

(٢) الواقعة: ٦٥.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٣٥.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٣٧٢)

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١١.

ثانيهما: كونه قد ذَكَرَ نظيرَه من قبل بقوله[١]:

..... عَنْهُ تَلَهَّى قَبْلَهُ الْهَاءَ وَصَّلَا

ووصل الهاء المضمومة يكون بواو مدّيّة.

وممّا يؤكّد هذا أن أبا عمرٍو الداني لم يذكر في كتابه التيسير الذي هو أصل الشاطبية صلة شيء من ذلك؛ لأنّ الصلة معلومة للبزّيّ قولاً واحداً بلا خُلْفٍ عنه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ النَّصَّ على ما تقدّم حُكمُه لا يُحتاج إلى إعادته لدفع وهمٍ؛ لأنَّ ما تقدّم ذكرُه ينزل منزلة ما عُلم ضرورةً.

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٣٣.

المسألة السادسة عشرة: اجتماع الساكنين في (فَنِعِمَّا). **الفنقلة (١٠٩)**

في كلمة ﴿فَنِعِمَّا﴾[١] في البقرة والنساء قراءاتٌ، قرأ الشامي وحمزة والكسائي بفتح النون، والباقون بالكسر، وقرأ قالون والبصري وشعبة باختلاس كسرة العين ولهم أيضاً إسكان العين، والباقون بكسر العين، واتفقوا على تشديد الميم[٢].

والشاطبي لمّا ذكر اختلاف القراء في هذه الكلمة لم يذكر وجه إسكان العين على الرغم من أنه وجهٌ مذكور في أصل الشاطبية وهو التيسير، قال[٣]:

نِعِمَّا مَعاً في النُّونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

والموضعان هما: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٤] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[٥].

وعدم ذِكر الشاطبي لوجه إسكان العين جعل الصَّفاقسيّ يثير فنقلة قال فيها:

(فإن قلت: ذكرت لقالون ومن عطف عليه الإسكان المحض، ولم يذكر الشاطبي لهم الإخفاء بقوله:

..... وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

قلت: نعم لكن كان حقه -رحمه الله- أن يذكره لأنَّه في أصله، ونصُّهُ: ويجوز الإسكان، وبذلك وَرَدَ النّصّ عنهم، والأول أقيس)[٦].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ما كان في الأصل مذكورًا على أنَّه قراءة فعلى التابع مراعاة ذِكره.**

من المعلوم أن متن الشاطبية هو نَظمٌ لكتاب التيسير للداني، ولَمّا كان نَظمًا لأصلٍ فإنّ الأصلَ أنْ يُذكرَ في النظم كُلُّ ما اعتمده الأصلُ من أوجه القراءة.

---

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٢١.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٣٦.

(٤) البقرة: ٢٧١.

(٥) النساء: ٥٨.

(٦) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٢١.

وكلمة (نِعِمّا) مذكورة في الأصل، قال فيه الداني: (ويجوز إسكانُها، وَبِذَلِك وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُم، والأوّل أَقْيَسُ) [١]؛ لذا كان ينبغي للشاطبي أن يَذكره.

ووَجْهُ إسكان العين وجهٌ مشهور عند القراء، قال ابن الجزري: (والوجهان صحيحان، غير أنّ النّصّ عنهم بالإسكان، ولا يُعرف الاختلاسُ إلّا من طرق المغاربة، ومَن تبعهم كالمهدوي وابن شريح وابن غَلبون والشاطبي مع أنَّ الإسكان في التيسير، ولم يذكره الشاطبي) [٢] ولهذا قال الصَّفاقسيّ: (وهو مذهب أكثر أهل الأداء) [٣].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ما كان في الأصل مذكورًا على أنه قراءة فعلى التابع مراعاة ذِكره.
- وأنّ الشاطبي كان ملزَماً بذكر القراءة بالإسكان لقالون وأبي عمرو وشعبة، خاصّةً وأنّ رواة الإسكان عليه أكثر أهل الأداء.

(١) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٨٤.

(٢) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٢٣٦).

(٣) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٢٢.

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة آل عمران إلى آخر سورة النساء

المسألة الأولى: القرينة تدلُّ على العموم نصًّا أو إشارةً. **الفنقلة (١١٠)**

لَمّا ذكر الشاطبي أحكام الإمالة والكلمات الممالة لم يَستوعبها جميعاً في باب الإمالة، بل أخّر بعضاً منها فذكرها عند وُرودها في مواضِعها، من ذلك حُكمُ راءِ كلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾[١] من حيث الإمالة والفتح، فهي وإن كانت بالأُصُول أشبه[٢] إلّا أنّه تبع الداني في ذِكر حُكمِها في هذه السورة؛ فيكون قد تبع أصله؛ فأصل الشاطبية كتابُ التيسير للداني، أو أنه أنزلها منزلة الفرش ولهذا ذكرها في فرش سورة آل عمران.

ومع هذا فالشاطبي لمّا ذكر حكم كلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ لَم يُبيّن العموم فيها في جميع القرآن، ولمّا كان هذا مما تدعو الحاجة إلى معرفته أثار ابن القاصح فنقلة فقال:

(فإن قيل: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ عام في جميع القرآن والقاعدة أن الفرش لا يعم إلا بقرينة تدل على العموم وأين القرينة؟

قيل: في كلامه ما يدل على العموم فيها في جميع القرآن، وبيانه من وجهين: الأول أن الألف واللام للعموم وإن كانت لازمة فيها. الثاني أن الحكم يعم لعموم علته)[٣].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الفرش لا يَعُمُّ إلّا بقرينةٍ.

مِمَّا هو معلوم عند علماء القراءة أنَّ ما ذكره الشاطبي من اختلاف القراء في كلمةٍ ما في باب الفرش أنَّها لا تكون للعموم إلا إذا قيَّدها بذلك، و(القراء يسمون ما قلّ دَورُهُ من حروف القراءات المختلف فيها فرشاً؛ لأنَّها لمّا كانت مذكورةً في أماكنها من السور فهي كالمفروشة بخلاف

---

(١) آل عمران: ٣، وغيرها.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: ٣١٩

(٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (ص: ١٧٤)

الأصول لأن الأصل الواحد منها ينطوي على الجميع)[١]، وبناءً على هذا فإنَّ الكلمات الفرشية ومنها: ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ لا تأخذ حُكم العموم من حيث الأصل، إلّا أنّ هذا الأصل مدفوع بالقرينة التي تفيد العموم، وهذه القرينة يأتي بيانها في المسألة التي تلي هذه.

الثانية: من صيغ العموم: دخولُ الألف واللام على الكلمة، وعموم العلّة.

ممّا يدلّ على أنّ كلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ في قول الشاطبي[٢]:

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ وَبِالْخُلْفِ بَلَّلَا

تدلّ على العموم بذاتها من جهتين:

أ. أن الألف واللام تفيد العموم[٣]؛ فإطلاق الشاطبي لكلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ أفاد العمومَ لذاتها؛ فوجود الألف واللام لمّا كان يدل على العموم، والحُكم في هذه الكلمة من جهة الفتح والإمالة يَشملُ كلّ المواضع التي وردت فيها كلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ فيعُرف العموم ههنا لزوماً، وفي هذا إشارة خفيّة إلى أهل النباهة لمعرفة الحُكم – على الرغم من أنَّه معروف عند أهل القراءة – فلله درُّ ناظمه، ولله دَرُّ شارحه.

وعلى الرغم من أنَّ الشاطبية نظم لكتاب التيسير للداني لكنَّ الداني لمّا ذكر حكم ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ صرّح بالعموم فقال: (﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ بالإمالة في جميع القرآن)[٤]؛ فتكون دلالة العموم في الأصل صريحة، ودلالته في الآخَر إشارة صحيحة.

ومما ينبغي ذكره هنا أنَّ الألف واللام في التوراة لازمة لها في جميع مواضع ورودها؛ فهي لم تَرِدْ في القرآن الكريم إلّا مُعرّفةً بِـ (أل).

ب. تحقق عموم العلة، وهي ههنا ورود ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ مُعَرّفة بالألف واللام في جميع مواضعها التي وردت فيها وهي ثمانية عشر موضعاً، وفي هذا إشارة كذلك إلى عموم الحُكم فيها في سورة آل عمران وفي غيرها من السُّوَر كما بيّن ذلك ابن القاصح في فنقلته هذه.

---

(١) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٤٨.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٤٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك (١/ ٣٢٦)، وشرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام ص: ١٨٧.

(٤) التيسير: للدانيّ ص: ٨٦.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الفرش لا يعم إلّا بقرينة، وهذه القرينة قد تكون ظاهرة، وقد تكون خفيّة.
- وأنّ كلمة ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ رغم كونها بالأصول أشبه من الفرش إلّا أن الشاطبي تبع فيه أصله فذكرها في فرش سورة آل عمران.
- وأنّ (الألف واللام) من صيغ العموم، وورود الكلمة بصيغة واحدة في جميع القرآن فيها إشارة إلى عموم الحكم فيها.

المسألة الثانية: عودُ الضمير في (يرونهم) و(مثليهم). **الفنقلة (١١١)**

للقرّاء في كلمة: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[١] وجهان[٢]:

الأول: بتاء الخطاب: (تَرَوْنَهُم)، لنافع.

الثاني: بياء الغيب: ﴿يَرَوْنَهُم﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٣]:

..... وَتَرَوْنَ الْغَيْبُ خُصَّ وَخُلِّلَا .....

وللمفسرين في عود الضمير في: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ اختلاف، رجَّحَ أبو شامة أنَّ الهاء في: ﴿يَرَوْنَهُم﴾ للكفار سواء قرئ بالغيب أو الخطاب، والهاء في: ﴿مِّثْلَيْهِمْ﴾ للمسلمين، ووجَّهَ ترجيحَه بفنقلةٍ فقال:

(فإن قلتَ: إنْ كان المرادُ هذا فهلاّ قيلَ: يَرَوْنَهُمْ: ثَلاثَةَ أَمْثَالِهِم، فكانَ أَبْلَغ في الآيةِ، وهي نصرُ القليلِ على هذا الكثيرِ، والعِدَّةُ كانتْ كذلكَ، أو أكْثَر؟

قلتُ: أخبرَ عن الواقعِ، وكان آيةً أُخرى مضْمُومَةً إلى آيةِ النَّصْرِ، وهي تقليلُ الكفَّارِ في أعينِ المسلمينَ، وقُلِّلُوا إلى حَدٍّ وُعِدَ المسلمونَ النَّصرَ عليهم، وهو أنَّ الواحدَ من المسلمينَ يَغْلِبُ الاثنينَ، فلمْ تكنْ حاجةٌ إلى التقليلِ أكثرَ من هذا، وفيه فائدةُ وقُوعِ ما ضُمِنَ لَهُم من النَّصْرِ في ذلك)[٤].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألتين:

الأولى: عَوْدُ الضَّميرِ وأَثَرُهُ في تحديدِ المعنى.

سبق بيان أنَّ نافعًا قرأ: (تَرَوْنَهُم)، بتاء الخطاب، والباقين: ﴿يَرَوْنَهُم﴾، بالياء.

وتوجيه قراءة نافع:

---

(١) آل عمران: ١٣.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٢٠١، حجة القراءات: لابن زنجلة ص: ١٥٤.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٤٧.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٣٨٣.

١. فلأنَّ ما قبله خطاب لليهود. والمعنى: ترون أيها اليهود المسلمين مِثْلَيْ ما كانوا، أو مثلي الفئة الكافرة.
٢. أو تكون الآية خطابًا مع مشركي قريش. والمعنى: ترون يا مشركي قريش المسلمين مِثْلَيْ فئتكم الكافرة.

وتوجيه قراءة الباقين:

فللمغالبة التي جاءت بعد الخطاب، وهو قوله:﴿ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ يَرَوۡنَهُم مِّثۡلَيۡهِمۡ)، فقوله:﴿ يَرَوۡنَهُم ﴾، يعود إلى الإخبار عن إحدى الفئتين[١].

وقد تقدَّم في هذه الآية ذكر الفئة الكافرة، وذكر الفئة المسلمة.

فقوله: (يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ): يحتمل أن يكون الراءون هم الفئة الكافرة، والمرئيون هم الفئة المسلمة، ويحتمل أن يكون بالعكس من ذلك، فهذان احتمالان.

وقوله: ﴿ مِّثْلَيْهِمْ ﴾: يحتمل أن يكون المراد مِثْلَيْ الرائين، وأن يكون المراد مِثْلَيْ المرئيين.

فإذن هذه الآية تحتمل وجوهًا أربعة[٢]:

الأول: أن يكون المراد أن الفئة الكافرة رأت المسلمين مِثْلَيْ عدد المشركين قريبًا من ألفين.

والاحتمالُ الثاني: أنَّ الفئة الكافرة رأت المسلمين مثلي عدد المسلمين ستمائة ونيفًا وعشرين، والحكمة في ذلك أنه تعالى كثَّر المسلمين في أعين المشركين مع قلتهم ليهابوهم فيحترزوا عن قتالهم، وأثار الزمخشريُّ ههنا فنقلة فقال:

(فإن قيل: هَذَا مُتَنَاقِضٌ لقوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿ وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ ﴾[٣].

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي (٣/ ١٩)، حجة القراءات: لابن زنجلة ص: ١٥٤.
(٢) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: للطبري (٦/ ٢٣٣)، والكشاف: للزمخشري (١/ ٣٤١)، ومفاتيح الغيب: للرازي (٧/ ١٥٨)، الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي (٤/ ٢٥)، التحرير والتنوير: لابن عاشور (٣/ ١٧٥).
(٣) الأنفال: ٤٤.

فالجواب: قُلِّلوا أوّلًا في أعينهم حتى اجترءوا عليهم، فَلَمَّا لاقوهم كُثِّروا في أعينهم حتى غلبوا، فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين. وتقليلهم تارة وتكثيرهم أخرى في أعينهم أبلغ في القدرة وإظهار الآية)[١].

والاحتمال الثالث: أنَّ الرائين هم المسلمون، والمرئيين هم المشركون، فالمسلمون رأوا المشركين مثلي المسلمين ستمائة وأزيد، والسبب فيه أنَّ الله تعالى أمر المسلم الواحد بمقاومة اثنين من الكفَّارِ قال الله تعالى: ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾[٢].

وههنا أيضا أثار الرَّازي فنقلةً هي أصلُ فنقلةِ أبي شامة فقال: (فإن قيل: كيف يرونهم مثليهم رأي العين، وكانوا ثلاثة أمثالهم؟

الجواب: أنَّ الله تعالى إنَّما أظهر للمسلمين من عدد المشركين القدر الذي علم المسلمون أنهم يغلبونهم، وذلك لأنَّه تعالى قال: ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾، فأظهر ذلك العدد من المشركين للمؤمنين تقوية لقلوبهم، وإزالة للخوف عن صدورهم)[٣].

والاحتمال الرابع: أن الرائين هم المسلمون، وأنَّهم رأوا المشركين على الضعف من عدد المشركين، وهذا قول لا يمكن أن يقول به أحد، لأنَّ هذا يوجب نصرة المشركين بإيقاع الخوف في قلوب المؤمنين، والآية تنافي ذلك.

هذه هي الاحتمالات الواردة في الآية المذكورة، ولكلٍّ دليلٌ، والذي تقوَّى في هذه الآيةِ- من جميع الوجوه المتقدمةِ- من حيث المعنى أن يكون مدارُ الآيةِ على تقليل المسلمين، وتكثير الكافرين؛ لأنَّ مقصود الآية ومساقها للدلالةِ على قدرةِ الله الباهرةِ، وتأييده بالنصر لعباده المؤمنين مع قلة عددهم، وخُذْلان الكافرين مع كَثْرةِ عددهم وتحزُّبهم؛ لنعلم أنَّ النصر كلَّه من عند الله، وليس سببه كثرتُكم وقلةُ عدوِّكم، بل سببه ما فعله الله تعالى من إلقاء الرعب في قلوب أعدائكم، ويؤيده قوله بعد ذلك: ﴿ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾، لذا قال أبو شامة-بَعْدَ ذِكر هذا المعنى

---

(١) الكشاف: للزمخشري (١/ ٣٤١).

(٢) الأنفال: ٦٦.

(٣) مفاتيح الغيب: للرازي (٧/ ١٥٨).

وتقويته-: فالهاء في:﴿ يَرَوْنَهُم ﴾ للكفار، سواء قُرِئ بالغيبة أم بالخطاب، والهاء في: ﴿ مِّثْلَيْهِمْ ﴾ للمسلمين.

وهذا ما رجَّحه أبو شامة، وهو واضح الرجحان، ويؤيده السياق ونظم القرآن.

الثانية: آياتُ النَّصْرِ للمسلمينَ.

آياتُ نصر الله للمسلمين جليَّةٌ عظيمة، منها[1]:

١. نصر بالغلبة كنصر يوم بدر.

٢. تقليل الكفَّارِ في أعينِ المسلمينَ، آيةٌ مضْمُومَةٌ إلى آيةِ النَّصْرِ، فكان الكَافِرونَ مِثْلَي الْمُسْلِمِينَ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ وَثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ فِي الْعَدَدِ، فقُلِّلُوا إلى حَدِّ وُعِدَ المسلمونَ النَّصرَ عليهم، وهو أنَّ الواحدَ من المسلمينَ يَغْلِبُ الاثنينَ، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِ ﴾ .

٣. نصر بالحجة، فلهذا المعنى لو قدرنا أنه هزم قوم من المؤمنين لجاز أن يقال: هم المنصورون لأنَّهم هم المنصورون بالحجة، وبالعاقبة الحميدة، والمقصود من الآية أن النصر والظفر إنَّما يحصلان بتأييد الله ونصره، لا بكثرة العدد والشوكة والسلاح.

وفي ذلك معتبر لمن له بصيرة وفهم يهتدي به إلى حكم الله وأفعاله، وقدره الجاري بنصر عباده المؤمنين في هذه الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ للمفسرين أقوالاً في عَوْدِ الضَّميرِ في قوله تعالى:﴿ يَرَوْنَهُم ﴾، و﴿ مِّثْلَيْهِمْ ﴾ .

أرجحُها: **أنَّ** الهاءَ في:﴿ يَرَوْنَهُم ﴾ للكفَّار، سواء قُرِئ بالغيبة أم بالخطاب، والهاء في:﴿ مِّثْلَيْهِمْ ﴾ للمسلمين.

- وأَنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا مِثْلَي الْمُسْلِمِينَ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ، وَثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ فِي الْعَدَدِ.
- وأَنَّ نصْرَ اللهِ للمسلمينَ مِن وُجُوهٍ: نَصْرٌ بِالْغَلَبَةِ، وَنَصْرٌ بالتثبيتِ، وَنَصْرٌ بِالْحُجَّةِ.

---

(١) ينظر: النكت والعيون: للماورديّ (١/ ٣٧٥)، مفاتيح الغيب: للرازي (٧/ ١٥٩)، الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي (٤/ ٢٧).

المسألة الثالثة: إطلاق الحكمِ بالفرشِ يُقيَّدُ بأوَّلِ موضعٍ. **الفنقلة (١١٢)**

من أساليب الشاطبي في بيان اختلاف القراء في الكلمات التي لها نظائر في السورة الواحدة أنه إذا أَطلَقَ حُمل إطلاقُه على أوّل موضع، وإذا رَتّب الكلمات المختلف فيها ثم ذكر نظائرها فالبيان يكون للكلمة التي بعد آخِرِ كلمة ذُكر الخلاف فيها.

ولتوضيح هذا بصورة أوضح، ذكر أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: جاء ﴿ تَحۡسَبَنَّ ﴾ في هذه السورة في مواضع فمِن أين عُلم أنه للّذي بعدَهُ ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ﴾[١]؟

قلت: لأنَّه أطلق ذلك، فأخذ الأوَّلَ من تلك المواضع، ولأنَّه قد ذكر بعدَه: (أَنَّ) و (يَحْزُن) فتعيّن هذا؛ لأن باقي المواضع ليس بعدَه (أن) و(يحزن))[٢].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الإطلاق في السورة يفيد أوّل موضع.**

لمّا أطلق الناظم الخلاف في كلمة ﴿ تَحۡسَبَنَّ ﴾ في الآية ﴿ وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمۡوَٰتَۢا ﴾[٣]، وذلك بقوله[٤]:

..... وَبِالْخُلْفِ غَيْباً تَحْسَبَنَّ لَهُ وَلَا

ثم ذكر بعده الخلاف في همزة ﴿وَأَنَّ﴾ في الآية ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٥] والخلافَ أيضًا في ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ﴾ في الآية ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ ﴾[٦] عُلم أن

---

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٠٢.

(٣) آل عمران: ١٦٩.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٧.

(٥) آل عمران: ١٧١.

(٦) آل عمران: ١٧٦.

الموضع المقصود هو الأوّل؛ لأنَّه هو المذكور بعدَه الخلاف في ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ و﴿ وَأَنَّ ﴾ بقوله[١]:

وَأَنَّ اكْسِرُوا رِفْقاً وَيَحْزُنُ غَيْرَ ٱلأَنْـ بِيَاءِ بِضَمٍّ وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَحْفَلَا

والترتيب مطلوبٌ في ذكر الكلمات، خاصّةً إذا لم يقيّد ذلك بقيدٍ، والموضعان هما:
﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ ﴾[٢]، ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْۖ ﴾[٣].

وثمّة دليل آخر، هو أن الشاطبيّ ذَكَرَ الموضعين الآخَرَين بعد ذلك بقوله[٤]:

وَخَاطَبَ حَرْفَا يَحْسِبَنَّ فَخُذْ ....

فكان ذكرُه الحرفين دليلاً على أنّ المراد من البيت قبلَه هو الموضع الأوّل.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ إطلاق الحكم والتقييد في كلمة لها نظائر في السورة وذكر بعدها الخلاف لكلمات أخرى تأتي بعدها فإنّ الخلاف يشمل الموضع الأوّل فقط، خاصة إذا تطرّق إلى بيان الخلاف للقراء في نظائرها بعد ذلك.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٨.
(٢) آل عمران: ١٧٨.
(٣) آل عمران: ١٨٠ .
(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٧٩.

المسألة الرابعة: عطفُ الكلمةِ على مُقيَّدٍ يأخذُ حُكمه. **الفنقلة (١١٣)**

جرت عادة الشاطبي أن يُقيّد ذِكرَ الكلمات المختلف في قراءتها – أحيانًا – ابتداءً ثم يعطف عليها الكلمات التي يتحد حكمها معها، ومن ذلك ما ذكره بقوله[١]:

وَفِي أُمَّ مَعْ فِي أُمِّهَا فَلأُمِّهِ لَدَى الْوَصْلِ ضَمُّ الهَمْزِ بِالْكَسْرِ شَمْلَلَا

وَفي أُمَّهَاتِ النَّحْلِ وَالنُّورِ وَالزُّمَرْ مَعَ النَّجْمِ شَافٍ وَاكْسِرِ الْمِيمَ فَيْصَلَا

معناه: أن الرمز بالشين من (شاف) هما لحمزة والكسائي؛ فقد قرءا: ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾[٢]، و﴿بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾[٣]، و﴿يَخۡلُقُكُمۡ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾[٤]، و﴿وَإِذۡ أَنتُمۡ أَجِنَّةٞ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ﴾[٥] بكسر ضم الهمزة في الوصل لوجود الكسرة قبل الهمزة، وقرأ الباقون بضمّ الهمزة فيها الأربعة، إلّا أنه لم يُقيّد كلمة (أمهاتكم) بكسر أو ضم، ولمّا كان هذا ممّا يُستَفْهم عنه أثار ابن القاصح في ذلك فنقلة، فقال:

(فإن قلت: من أين تأخذ التقييد في كسر (أمَّهَاتِكُم) وضمها؟

قلت: من قوله في البيت السابق: (لَدَى الْوَصْلِ ضَمُّ الهَمْزِ بِالْكَسْرِ)، والواو في قوله: (وَفي أُمَّهَاتِ النَّحْلِ) عاطفة فاصلة)[٦].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **عطف الكلمة على ما كان مقيَّداً يأخذ حُكمه.**

الكلمات المختَلَف في قراءتها عن القراء فيما يتعلق بـ(أمّ، أمِّها، فلأمّه، أمهات) جمعها الشاطبي في بيتين، هما:

وَفِي أُمَّ مَعْ فِي أُمِّهَا فَلأُمِّهِ لَدَى الْوَصْلِ ضَمُّ الهَمْزِ بِالْكَسْرِ شَمْلَلَا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٥٩٠-٥٩١.

(٢) النحل: ٧٨.

(٣) النور: ٦١.

(٤) الزمر: ٦.

(٥) النجم: ٣٢.

(٦) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٨٩.

وَفي أُمَّهَاتِ النَّحْلِ وَالنُّورِ وَالزُّمَرْ مَعَ النَّجْمِ شَافٍ وَاكْسِرِ الْمِيمَ فَيْصَلَا

وقد قيّدَ الكلمات القرآنية في البيت الأول ببيان حكم الهمز لدى وصلها بما قبلَها لحمزة والكسائي، وتبيّن ذلك من الرمز لهما بالشين في قوله: (شَمْلَلَا) أي: أسرَعَ؛ فعُلم أنّ حُكمهما في قراءة الكلمات المذكورة، وهي: ((﴿فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾[١] و﴿فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾[٢]، و﴿فِيٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾[٣]، و﴿فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤] القراءةُ بكسر ضمّ الهمزة إنْ وُصلت بما قبلها، فتعين للباقين القراءة بضم الهمزة في الكلمات الأربع.

وبعد أن أتمّ هذه الكلمات عطف عليها كلمة (أمَّهَات) في الآيات: ﴿مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾، و﴿بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾، و﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾، و﴿وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ والعطفُ بالواو يقتضي الاشتراك بين شيئين في حُكم واحدٍ[٥]؛ فإذا كان المعطوف عليه مقيّداً قُيِّد به ما قبلَه دون زيادة أو نقصان، وبناءً على هذا يُؤخَذُ التقييد في كسر أمهاتكم وضمِّها.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الكلمة إذا كانت مقيّدة بحكم معيّن فإنّ ما يعطف عليها يأخذ حُكمها؛ لأنّ العطف بالواو يقتضي الاشتراك بين شيئين في حُكم واحدٍ.

---

(١) النساء: ١١.

(٢) النساء: ١١.

(٣) القصص: ٥٩.

(٤) الزخرف: ٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش (٥/ ٦).

المسألة الخامسة: تقييدُ الحرفِ الأوَّلِ وبيانُ الحرفِ الثاني يُلحقُه بالأولِ. الفنقلة (١١٤)

منهج الشاطبي في نظمه أن لا يلتزم طريقة واحدة لا يحيد عنها في بيان اختلاف القراء، فتارة يقدم وتارة يؤخر حسب ما يقتضيه المقام، ومن ذلك أنه يذكر الكلمة أو الكلمات المختلف فيها ثم يُتْبعها بذكر رموز القراء، ثم يذكر كلمات أخرى تكون تابعة للمذكور أو المذكورين سابقاً مكتفيا بالرمز أو الرموز السابقة كما في قوله[١]:

وَإِشْمَامُ صَادٍ سَاكِنٍ قَبْلَ دَالِهِ كَأَصْدَقُ زَايًا شَاعَ وَارْتَاحَ أَشْمُلا

وَفِيهَا وَتَحْتَ الفَتْحِ قُلْ فَتَثَبَّتُوا مِنَ الثَّبْتِ وَالغَيْرُ البَيَانَ تَبَدَّلا

ولمّا كان هذا الصنيع يُثير تساؤلاتٍ ناسب أن يُقيَّد ذلك بفنقلة تبيّن حقيقة الأمر، وقد أثارها أبو شامة بقوله:

(فإن قلت: فلقائل أن يقول: ينبغي أن يؤخذ لها ما يرمز به في المسألة التي بعدها كما أنه جمع بين مسألتين لرمز واحد فيما مضى في البقرة، وهما: (﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[٢]، و﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٣]، وجمع بين ثلاث مسائل لرمز واحد في آل عمران في البيت الذي أوله: (سنكتب).

قلت: اهتمامه ببيان قراءة الغير في هذا البيت قطع ذلك الاحتمال؛ لأنَّه يعلم أنه ما شَرَعَ في بيان قراءة الغير إلّا وقد تمّ بيانه للقراءة الأخرى قيدًا ورمزًا، فتعيّن اعتبارُ الرمز السابق؛ إذ ليس غيره فكأنه قال: أشَمّا، وقرَءا فتثبتوا من الثبت، وكان النظم يحتمل زيادة بيان، فيقال في البيت السابق: كأصدق زايا شاع والتثبت شمللا إليها، وتحت الفتح في (فتثبتوا)، وغيرهما لفظ الثبات تبدلا؛ أي: أسرع الثبت إلى هذه السورة وإلى الحجرات في لفظ: (فتثبتوا)، وغير حمزة والكسائي يبدل عن ذلك لفظ البيان) [٤].

اشتملت الفنقلة على أربع مسائل:

الأولى: ليس من الضروري أن يلتزم الناظم طريقة واحدة في البيان.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٠٤-٦٠٥.

(٢) البقرة: ١١٦.

(٣) البقرة: ١١٧.

(٤) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٤٢٠)

فالناظم يذكر القراءة تارة لقارئ أو قارئَينِ أو أكثر فإذا اتفق وجاءت الكلمة التي تليها للقارئ المذكور أو للقارئَينِ المذكورَينِ أو للقراء المذكورين فإنَّه يذكر القراءتين معاً ويجمعهما برمز واحد، وذلك نحو[١]:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَاوُ ٱلأُولَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا

فقد ذكر الناظم قراءتين، أولاها: سقوط الواو الأولى من (وقالوا)، ثانيتها: النصب في كلمة (فيكون) ثم بيّن أنَّ هاتين القراءتين لابن عامر وهو المرموز له بالكاف في (كُفّلا).

والشيءُ نفسُهُ فعله الناظم إذا كان عدد الكلمات المتتاليات أكثر من اثنتين، نحو[٢]:

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ مَعْ فَتْحِ ضَمِّهِ وَقَتْلَ ارْفَعُوا مَعْ يَا نَقُولُ فَيَكْمُلَا

فقد أخبر أنَّ المشار إليه بالفاء من فيَكْمُلا وهو حمزة قرأ (سنكتب ما قالوا) بياء مضمومة بدل النون مع فتح ضم التاء، وبرفع اللام في (وقتلهم) وبالياء بدل النون في (ويقول) وذلك في قول الله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾[٣].

وما فعله الشاطبي ههنا من عدم جمع الكلمتين برمز واحد لا يَلزَمُه من جهتين:

أ- أنه لم يُلزِم نفسَه بذلك؛ إذ لم يصرّح به في مقدمة نظمه.

ب- اهتمامه وعنايته ببيان قراءة الآخَرين من غير المذكورَين وهو ما عبّر عنه أبو شامة في فنقلته: (اهتمامه ببيان قراءة الغير في هذا البيت قطع ذلك الاحتمال).

الثانية: إذا اجتمعت كلمتان مختلفتان لقارئ أو أكثر وذُكر رمز القراءة الأولى وتُركت الثانية وتم بيان قراءة الآخَرين فإن الرمز المذكور يَسري على القراءة التي تليها.

وقد وقع هذا في البيت الذي سِيقت الفنقلة من أجلها، والسبب في أنَّه لم يؤخِّر الرمز عن القراءتين وإنَّما وسّطه بينهما بيّنه أبو شامة بقوله: (اهتمامُه ببيان قراءة الغير في هذا البيت قَطَعَ ذلك الاحتمال؛ لأنَّه يَعلم أنه ما شَرَعَ في بيان قراءة الغير إلّا وقد تمَّ بيانه للقراءة الأخرى قيداً ورمزاً، فتعين اعتبار الرمز السابق؛ إذ ليس غيره فكأنه قال: أشَمّا، وقرَءا) وما ذكره أبو شامة من بيان قراءة غير المذكورين يأتي بيانُها في المسألة التي تلي التي نحن بصددها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٧٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٨١.

(٣) آل عمران: ١٨١.

الثالثة: الشروع في بيان قراءة أخرى يدل على انتهاء الناظم من بيان حكم القراءة قبلها.

منهج الشاطبي في نظمه أنّه إذا ذكر قراءة اختلف فيها القراء ثم شَرَعَ بذكر قراءة أخرى فإنّ صنيعه هذا يدلّ على انتهائه من بيان حكم القراءة الأولى، وأنّ ما يأتي من بيانِ رمزٍ أو توضيحِ قراءةٍ هو لقراءة الكلمة الثانية؛ ذاك أنّ هذا الفعل يدفع اللَّبس، ويرفع التداخل بين الكلمات المختلف في قراءتها؛ ولهذا قال[١]:

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

سِوَى أَحْرُفٍ لاَ رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا وَباللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

فإنَّه لا يترك مجالاً للتداخل بين الكلمات عند أهل المعرفة، ودفع ذلك بأشكال مختلفة، منها:

أ. أن يأتي بالواو بينها للدلالة على انقضاء بيان حكم الكلمة الأولى والشروع في الثانية.

ب. تَرْكُ الواو إذا لم ثمّة لَبسٌ أو وهم.

جـ. مطالبة القارئ أن يستعمل ذكاءه في التعرّف على الكلمات وبيان القراءة؛ ليكون من أهل الفضل، وذلك بقوله في نظمه:

.... فَزَاحِمْ بِالذَّكاءِ لِتَفْضُلَا

الرابعة: تَرْكُ الرّمز بعد الكلمة المختلف في قراءتها دليلٌ على اعتماد الرمز قبلها للكلمة التي تليها.

إذا ترك الشاطبي ذِكرَ رمزِ كلمة من الكلمات المختلف فيها بين القراء ولم يذكر لها رمزاً، أي: لم يُبيّن حُكمها وشرَع في كلمة أخرى فإنّ ما ترك التصريح بحكمه يتبع الرمز قبلها؛ فيسري عليه من البيان ما سرى على ما قبلها، ومن ذلك قوله[٢]:

وَإِشْمَامُ صَادٍ سَاكِنٍ قَبْلَ دَالِهِ كَأَصْدَقُ زَايًا شَاعَ وَارْتَاحَ أَشْمُلا

وَفِيهَا وَتَحْتَ الفَتْحِ قُلْ فَتَثَبَّتُوا مِنَ الثَّبْتِ وَالغَيْرُ البَيَانَ تَبَدَّلا

وَعَمَّ فَتًى قَصْرُ السَّلاَمَ مُؤَخَّرًا وَغَيْرَ أُولِيْ بِالرَّفْعِ فِى حَقِّ نَهْشَلَا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٤٦-٤٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٦٠٤-٦٠٦.

فقوله: (وعمّ فتى...) شروع في بيان كلمة أخرى؛ فيكون ما قبله وهو قوله: (قُلْ فَتَبَّتُوا مِنَ الثَّبْتِ وَالغَيْرُ البَيَانَ تَبَدَّلا) تابعاً للرمز في البيت قبله وهو الشين في قوله: (شاع) وهو لحمزة والكسائي.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنه ليس من الضروري أن يلتزم الناظم طريقة واحدة في بيان اختلاف القراء.
- وأنه إذا اجتمعت كلمتان مختلفتان لقارئ أو أكثر وذُكر رمز القراءة الأولى وتُركت الثانية وتم بيان قراءة الآخَرين فإن الرمز المذكور يَسري على القراءة التي تليها.
- وأنّ الشروع في بيان قراءة أخرى يدل على انتهاء الناظم من بيان حكم القراءة قبلها.
- وأنّ تَرْكَ الرّمز بعد الكلمة المختلف في قراءتها دليلٌ على اعتماد الرمز قبلها للكلمة التي تليها.

المسألة السادسة: معرفةُ كلماتِ الفرشِ تتوقَّفُ على ترتيبها. **الفنقلة (١١٥)**

ممّا يُعلم من نظم الشاطبية أن الشاطبي يذكر الكلمات التي اختلف فيها القراء بحسب ترتيب السُّوَر، وإذا ذكر كلمة وردت في سورة فإنَّه يضم إليها نظائرها من بقية السور غالباً، وكذلك يذكر الكلمات الفرشية مرتّبةً دفعاً للوهم؛ لأنَّه قد يوجد لها مثيلات قبلها أو بعدها فيشير إليها بقدر الحاجة، وقد لا يشير إلى ترتيبها في السورة كأن تكون في أول موضع أو آخِرٍ منها مما يثير تساؤلات عن سبب ذلك، ومن هذه المواضع كلمة ﴿نُؤْتِيهِ﴾[١] التي وردت مرتين في سورة النساء، ولمّا كان هذا مما يحتاج إلى بيان وتوضيح ذكر ابن القاصح فنقلة في ذلك عند شرحه لقول الشاطبي[٢]:

وَنُؤْتِيهِ بِالْيَا فِى حِمَاهُ وَضَمُّ يَدْ خُلُونَ وَفَتحُ الضَّمِّ حَقٌّ صِرًى حَلَا

فقال:

(فإن قلت: في السورة موضعان من لفظ يؤتيه فمن أين يُعلَم من القصيد أن هذا الذي بعد ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ﴾[٣] هو المراد بقوله؟

قلت: لمّا تكلم عليه بعد ﴿غَيْرُ أُوْلِي﴾[٤] فتأخذ الذي بعده وهو ما ذكر والحرف الذي قبله لا خلاف في قراءته بالنون وهو: ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[٥])[٦].

اشتملت هذه الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ما تكرر من كلمات في سورة واحدة والخلاف في إحداها فإنَّه يُراعَى ترتيبُ الناظم في إيرادها.**

الأصلُ في إيراد الكلمات المختلفة في الفرش عند القراء أن تُذكَرَ مُرتّبة؛ كي لا يقع الخلط

---

(١) النساء: ٧٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠٦.

(٣) النساء: ١١٤.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) النساء: ٧٤.

(٦) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٩٤.

بينها، وعلى هذا الأصل جرى الشاطبي في نظمه، فإذا خرج عن هذا الأصل لضرورةٍ أو حاجةٍ لزيادة توضيح أو غير ذلك فإنَّه يُنبّه على ذلك بنحو: (قبلَه) أو (من قبله) أو (أوّلا) ومن ذلك قوله[١]:

وَفي الْحُجُراتِ التَّاءُ فِي لِتَعَارَفُوا وَبَعْدَ وَلاَ حَرْفَانِ **مِنْ قَبْلِهِ** جَلَا

وقوله[٢]:

وَشَدِّدْ وَصِلْ وَامْدُدْ بَلِ أَدَّارَكَ الَّذِي ذَكاَ **قَبْلَهُ** يَذَّكَّرُونَ لَهُ حُلَا

وقوله[٣]:

وَفي مُحْصَنَاتٍ فاكْسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا وَفي المُحْصَنَاتِ اكْسِرْ لَهُ غَيْرَ **أَوَّلَا**

وبناءً على ما تقدّم يكون ما يورده الشاطبي من اختلاف القراء في بعض الكلمات – رغم وجود نظير لها في السورة نفسها التي ذُكرت فيها – قد راعى فيه الترتيب؛ فإذا ذكر كلمة ولها نظيرها قبلها في السورة نفسها وذكر كلمة فرشية بينهما ثم ذكر اختلاف القراء في الكلمة التي لها نظير فإن الحُكم يكون للثانية لا للأولى؛ لتوسط كلمة أخرى بينهما.

ومن ذلك كلمة ﴿نُؤۡتِيهِ﴾ في سورة النساء فقد وردت مرتين، إحداها في الآية ٧٤ وثانيتها في الآية ١١٤، والخلاف المذكور في الشاطبية مقيَّد بالثانية، وعُرف هذا التقييد من الترتيب؛ فقد ذكر الخلاف في كلمة ﴿غَيۡرُ﴾ في قول الله تعالى: ﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾[٤]، ثم عطف عليه ﴿نُؤۡتِيهِ﴾ فقال[٥]:

..... وَغَيْرَ أُولِيْ بِالرَّفْعِ في حَقِّ نَهْشَلَا

وَنُؤْتِيهِ بِالْيَا في حِمَاهُ .....

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٣٤.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٤١.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٩٦.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٠٥-٦٠٦.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ما تكرر من الكلمات في سورة واحدة والخلاف في إحداها فإنَّه يُراعَى ترتيبُ الناظم في إيرادها، فإذا ذُكِرت كلمةٌ مرتين وذُكِر بيتهما فرشُ إحدى الكلمات ثم ذكر خِلافٌ في الكلمة المكرّرة فإنّ الحُكمَ فيها للثانية لا للأولى.

المسألة السابعة: الإسكانُ والرَّوْمُ في: (لَا تَعْدُواْ). الفنقلتان (١١٦) و(١١٧)

للقراء في كلمة ﴿لَا تَعْدُواْ﴾[١] في سورة النساء قراءاتٌ، لقالون وجهان: اختلاس فتحة العين وتشديد الدال، وله أيضًا إسكان العين مع تشديد الدال، ولورش فتح العين وتشديد الدال، ولبقية القراء إسكان العين وتخفيف الدال[٢].

والشاطبي لمّا ذكر اختلاف القراء في هذه الكلمة لم يذكر وجه إسكان العين رغم أنه وجهٌ مذكور في أصل الشاطبية وهو التيسير للداني، قال الشاطبي[٣]:

..... تَعْدُوا سَكِّنُوهُ وَخَفِّفُوا خُصُوصاً وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْهِلَا

وعدم ذِكر الشاطبي لوجه إسكان العين جعل الصَّفاقسيّ يثير فنقلتين في ذلك فقال:

(فإن قلت: ذكرت لقالون إسكان العين ولم يذكر له الشاطبي.

قلت: كان حقه أن يذكره؛ لأنَّه في أصله، حيث قال – بعد أن ذكر له الاختلاس–: والنّصُّ له بالإسكان.

فإن قلت: ذِكْرُ الداني له في الأصل حكاية، لا رواية .

قلنا: هذه دعوى لا دليل عليها، ويُبعده ذكرُ الوجهين له في غيره، وقال: إن الإخفاء أقيس والإسكان آثر، ولعل الشاطبي إنَّما تركه لتضعيف بعض النحويين له، لأن فيه الجمعَ بين الساكنين على غير حَدّه، وتقدم الجواب عنه) [٤].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: ما كان في الأصل مذكوراً على أنه قراءة فعلى التابع مراعاة ذِكره.

من المعلوم أن متن الشاطبية هو نَظمٌ لكتاب التيسير للداني، ولمّا كان نَظماً لأصلٍ فإنّ الأصلَ أنْ يُذكرَ في النظم كُلُّ ما اعتمده الأصلُ من أوجه القراءة.

---

(١) النساء: ١٥٤.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٢٤، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٥٠.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦١٢.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٨٢.

وكلمة ﴿لَا تَعۡدُواْ﴾ مذكورة في الأصل، قال فيه الداني: (وقالون باخفاء حَرَكَة الْعين وَتَشْديد الدَّال وَالنَّص عَنهُ بالاسكان)[١]؛ وقال أيضًا: (وقرأت في رواية قالون ... بإسكان العين وتشديد الدال، وأهل الأداء يأخذون عنهم بإخفاء حركة العين لئلا يلتقي ساكنان، وذلك أقيس والأول آثر)[٢] لذا كان ينبغي للشاطبي أن يَذكره.

الثانية: إلقاء الكلام بلا دليل دعوى لا تُقبل.

من المعلوم أنّ إلقاء الكلام من غير إقامةِ بيّنة وأدلةٍ عليه، وردّ قراءة من غير تثبُّتٍ أمرٌ لا يُقبَلُ، والدعاوى من غير دليلٍ لا قيمة لها عند أهل العِلم؛ لذا كان القول بأن الداني ذكر الإسكان حكاية لا رواية قول لا دليل عليه، خاصّةً وأنّه قد صرّح بالوجهين، وعلّق عليه قائلًا: (وَالنَّص عَنهُ بالإسكان) و(وذلك أقيس والإسكان آثر).

الثالثة: الجمعُ بين الساكنين على غير حدّه من أوجه القراءة.

الجمع بين الساكنين هنا من النوع الذي يكون الحرف الثاني مُدغمًا سواءٌ أكان مسبوقًا بمدّ أم بغيره، نحو: (هل تّربصون) و (شهر رمضان)، وقد أسهب الصَّفاقسيّ في هذا الباب وأفاض في نقل أقوال العلماء في الجمع بين الساكنين على غير حدّه عند كلامه على إدغام الراء في الراء في (﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ﴾[٣] بما ليس عليه مزيد، وذكرتُ هذا لأنَّه صرّح في فنقلته بقوله: (وتقدم الجواب عنه)، وأنقل بعضًا من كلامه ههنا رغم طوله، قال: (القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة؛ لأنَّها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا ﷺ ومِن أصحابه ومِن بعدهم وهم أيضًا من أفصح العرب، وقد قال ابن الحاجب ما معناه: إذا اختلف النحويون والقراء كأن المصير إلى القراء.... ثم لو سلّم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنَّهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين.... فالحاصل أن الحق الذي لا شك فيه، **والتحقيق الذي لا تعويل إلّا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز، لورود الأدلة القاطعة به،** فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلّا وقرأ به في بعض المواضع، وورد عن العرب، وحكاه الثقات عنهم...)[٤].

---

(١) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٩٨.

(٢) جامع البيان: للدانيّ (٣/ ١٠٢١).

(٣) البقرة: ١٨٥.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٠٤ – ١٠٥.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ما كان في الأصل مذكورًا على أنه قراءة فعلى التابع مراعاة ذِكره.
- وأنّ الشاطبي كان ملزَمًا بذكر القراءة بالإسكان لقالون وأبي عمرو وشعبة، خاصّةً وأنّ رواة الإسكان عليه أكثر أهل الأداء.
- وأنّ القول بإسكان العين في ﴿لَا تَعۡدُواْ﴾ لقالون بأنّه حِكاية لا رواية هو ادّعاءٌ لا دليل عليه، خاصةً وأنّ الأدلة قد جاءت على إثباته.

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة المائدة إلى آخر سورة الأنعام

المسألة الأولى: التحديدُ لا يدلُّ بذاته على الغسلِ أو المسحِ. الفنقلتان (١١٨) و (١١٩)

قرئت كلمة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[١] بنصب اللام وجرّها؛ **أما النّصب** فعلى العطف فوجهه العطف على وجوهكم وأيديكم؛ لأن الجميع ثابت غسله من جهة السنة، وإنَّما فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ للتنبيه على الترتيب المشروع سواء أقيل بوجوبه أم استحبابه، و**أما الجرّ** فعلى العطف على ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ والمراد به المسحُ على الخفين، قال الإمام الشافعيّ: (فاحتمل أمرُ الله عزّ وجلّ بغَسل القدمين أن يكون على كل متوضّئ، واحتمل أن يكون على بعض المتوضئين دون بعض؛ فدلّ مسحُ رسولِ الله ﷺ على الخفين أنهما على من لا خفين عليه إذا هو لبسهما على كمال الطهارة...)[٢] أي: أراد بالنصب قوماً وبالجرّ آخَرين.

ولمّا كان التحديد بالكعبين قد يدلّ على الغَسل دون المسح ناسب أن يُذكر ذلك بفنقلة، إلّا أنّ أبا شامة أثار في ذلك فنقلتين، فقال:

(فإن قلت: التحديد يَمنع من ذلك؛ فإنَّ قوله: ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ كقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾.

قلت: التحديد لا دلالة فيه على غسل ولا مسح وإنَّما يذكر عند الحاجة إليه فلما كانت اليد والرجل لو لم يذكر التحديد فيهما لاقتصر على ما يجب قطعه في السرقة أو لوجب استيعابها غَسلاً ومسحاً إلى الإبط والفخذ اعتنى بالتحديد فيهما، ولما لم يحتج إلى التحديد لم يذكره لا مع الغَسل ولا المسح كما في الوجه والرأس.

فإن قلت: استيعاب المحدود بالمسح على الخف غير واجب بالإجماع.

قلت: فائدة التحديد أنَّ الاقتصار على مسح ما جاوز ذلك غير مجزٍ فليس المطلوب إلا

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) ينظر: الأم: للشافعي (١ / ٤٨)، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٢٧.

المسح فيما دون الكعبين إلى أطراف الأصابع، فهذا أرجح ما وجدت من الأقوال في تفسير هذه الآية وإعرابها، ورضى في موضع نصب على التمييز أو الحال، أشار إلى أن قراءة النصب ظاهرة الموافقة لما ثبت في السنة، وقراءة الجر خفية الموافقة وهي ما ذكرناه) [١].

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: التحديد يُفيد التعيين لا الحُكم.

تحديد أعضاء الوضوء ابتداءً وانتهاءً لا يدلّ على الحُكم، بل يدلّ على ما يتعلّق به الحُكم من جهتَي الابتداء والانتهاء.

فتحديد الأرجل بالكعبين في قول الله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ لولا التحديد بالكعبين لتوجه الحُكم إلى أقصى الأرجل الذي يُمكن ان يمتدَّ إلى الفخذين من جهة اللغة، والحال نفسه يُقال في ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ لكان يتوجّه إلى ما يُقطع منه يد السارق أو إلى الإبط؛ فكان التحديد لحاجة وهو أنْ ينصّبَّ في التعيين لا في الحُكم، أما الحُكم فيُعرف من دليل آخرَ غير التحديد.

الثانية: ترك المحدود موجب لعدم الإجزاء.

القولُ بعدم وجوب استيعاب المحدود على الخُفّ بأنَّه ينقض الكلام السابق في المسألة الأولى قولٌ في غير محلّه، ولا يُلغي فائدة التحديد؛ لأنّ مبتغى التحديد تكمنُ فائدته الكبيرة بالإخبار أنّ مجاوزة المحدَّد والاقتصار عليه دون المحدود يُخرجُ الأمرَ عن الإجزاء، فلو غسل فوق المرفقين إلى الإبط كان غسْلُه غيرَ مُجزئٍ، وفي هذا كفاية للنّبيه، وتحقيق سديدٌ للمتعلّم والفقيه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ مجرّد التحديد لا يدلُّ على الحُكم بذاته.
- وأنَّ التحديد يُفيد التعيين لا الحُكم.
- وأنَّ ذِكر التحديد يدلّ على الحاجة إليه لحصر الحُكم فيه.
- وأنَّ فائدة التحديد الإخبارُ بأن مجاوزة المحدَّد وترك المحدود يُخرجُ الأمر عن الإجزاء.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٢٧.

المسألة الثانية: حكم إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾. الفنقلات (١٢٠) و(١٢١) و(١٢٢)

من عادة الصَّفاقسيّ في كتابه غيث النفع أن يجمع الممال آخرَ كلّ رُبعٍ من الأحزاب، ولمّا بيّن الكلمات الممالة في سورة المائدة لم يَذكُر كلمة: ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾[1] رغم ورودهما في الشاطبية في قول الناظم[2]:

يُوَارِي أُوَارِي فِي العُقُودِ بِخُلْفِهِ ضِعَافًا وَحَرْفَا النَّمْلِ آتِيكَ قُوَّلَا

ولمّا كان إغفالُه لهما ممّا يُثير تساؤلًا عن سببه أهو الترك أمِ نسيانٌ أم خطأٌ وقع فيه بادر فكتب ثلاث فنقلاتٍ متتاليات بيّنَتْ صنيعَه، فقال:

(فإن قلت: لِمَ لَمْ تَذكُر في الممال ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾، وقد ذكر الشاطبيُّ فيهما لدوري عَليّ الفتحَ والإمالة، حيث قال: يواري أواري في العقود بخُلفه.

قلت: هو خروج منه رحمه الله عن طريقه فإن طريقهُ جعفرُ بن محمد النَّصيبي، وقد أجمع الناقلون عنه على الفتح.

فإن قلت: أليس قد ذكر في التيسير حيث قال: وروى الفارسي عن ابي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمرو عن الكسائي أنه أمال يواري وفأواري الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ من هذا الطريق، وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح

قلتُ: نعم ولكم لم يذكرهُ على أنه طريقه، ولا قرأ به، بل هو حكاية أراد بها زيادة الفائدة على عادته، ويدلّ على ذلك قوله: وقرأتُ من طريق ابن مجاهد بالفتح. وقوله في جامع البيان وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله.

فإن قلت: أليس قد قال وبذلك آخُذُ.

قلت: نعم لكن ليس كما فهمت؛ بل أَخَذَ فعل ماض وضميره يعود على أبي طاهر، ولو كان معناه ما فهمت لتدافع كلامه، وقد صرح المحقق في التحبير والنشر بذلك فقال عند قوله (وبه أَخَذَ) يعني أبا طاهر فتبين بهذا أن إمالة يواري وفأواري ليس من طريقه ولا من طريق أصله بل هي طريق الضرير من طريق النشر وغيره، والداني ذكر طُرُقهُ في أوّل كتابه، فلو كانت من طرقه لذكرها وأيضًا لو كانت من طرقه فلا بدَّ من ذِكر جميع ما يَحكيه كإمالة الصاد

---

(١) المائدة: ٣١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٢٩.

في النصارى، وتاء اليتامى، وإدغام النون الساكنة والتنوين في الياء وغير ذلك كما ذكره المحقق في كتبه حيث كانت من طرقه، وهذا ممّا لا يخفى على من فيه أدنى مَلَكَة)[١].

اشتملت الفنقلات على خمس مسائل:

الأولى: بيان طريق الشاطبي عن دوري الكسائي.

ذكرنا أنّ متن الشاطبيّة هو نَظْمٌ لكتاب التيسير في القراءات السبع للداني، فالتيسير أصل الشاطبيّة، وقد جرى فِعل الشاطبي في نَظْمِهِ على إدراج بعض الزيادات على ما في التيسير، وهذه الزيادات على أنواع، منها زيادات تُقرَأ، أي: اعتمدها العلماء وأقرءوا بها، ومنها زيادات أعرض عنها العلماء.

ومن الزيادات التي تركها العلماءُ القراءُ ولم يقرءوا بها زيادات ذكروا بأنها ممّا خرج فيه الشاطبي عن طريقه أي: عن الطريق المعهود عنه المُوصل إلى الداني ثم إلى دوري الكسائي.

وطريق الداني في التيسير إلى عليّ الكسائي يمرّ بجعفر بن محمد النّصيبيّ عن أبي عُمَرَ الدوري عن علي الكسائي، وجعفر بن محمد قد أجمع النقلة عنه أنه روى الفتحَ عن الدوريّ، وقد صرّح ابن الجزري بكلامٍ يوضّح هذا بجلاء فقال: (وروى فتح الكلمات الثلاث – أي: يواري وفأواري في المائدة ويواري في الأعراف– جعفرُ بنُ محمد النّصيبيّ[٢]، **ولم يختلف عنه أيضًا في ذلك)**[٣].

الثانية: ذِكر الكلمتين في التيسير حكاية لا رواية.

ما ذكره الداني في التيسير من الإمالة لم يذكره أنه طريقه، بل هو حكايةٌ أراد بها زيادة الفائدة على عادته في إيراد الفوائد في كتابه؛ فإنَّه يفعل ذلك كثيراً، ومما يدل على هذا أنه قرأ بالفتح لا الإمالة فقال: (وقرأتُ من طريق ابن مُجاهِد بِالْفَتْح) [٤]، وقال أيضًا: (وبإخلاص الفتح قرأتُ ذلك كلَّه للكسائي من جميع الطرق، وبه كان يأخذ ابن مجاهد)[٥].

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ١٩٤.

(٢) ينظر: معرفة القراء: للذهبيّ ص: ١٣٩.، وغاية النهاية: لابن الجزريّ (١/١٩٥).

(٣) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٩).

(٤) التيسير: للداني ص: ٤٩.

(٥) جامع البيان: للدانيّ (٢/ ٧٣٣).

الثالثة: تصحيح التصحيف في القراءة والفَهم.

في تصحيح التصحيف منهج ثابتٌ عند العلماء يرفع الوهم عن العبارة، ويدفع تغيير المراد منها، وقد قام الصَّفاقسيّ بمثل هذا حين دفع عن توهّم فهم عبارة ذكرها الداني، قال الصَّفاقسيّ: (فإن قلت: أليس قد قال وبذلك آخُذُ) وتصحيحه للعبارة بقوله: (نعم لكن ليس كما فهمتَ بل **أَخَذَ** فعل ماض وضميره يعود على أبي طاهر) فثمة فرقٌ كبير بين (آخُذُ) وبين (أخَذَ) والعبارة الصحيحة هي الثانية، وضمير الثانية يعود إلى أبي طاهر أي: أنه أخذ بذلك لا الداني.

ومن الذين صرّحوا بأن المقصود هو أبو طاهر، ابن الجزري في كتابيه التحرير والنشر، قال: (وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره عنه **وبذلك أخذ أبو طاهر من هذه الطريق**، وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح وهو طريق الكتاب)[١].

الرابعة: الرواية بالإمالة ممّا خرج به الشاطبي عن التيسير.

إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ تعدُّ مما خرج به الشاطبي عن طريقه، فطريقه هو طريق التيسير – وقد تقدم بيانه قبل قليل – وطريق الإمالة – رغم صحته – هو طريق الضرير عن الدوري وهو طريق الطيّبة، قال ابن الجزري: (وأما ما ذكره الشاطبي لـ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في المائدة فلا أعلم له وجهًا سوى أنه تبع صاحب التيسير، حيث قال: وروى أبو الفارس عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره قال: وبذلك أخذه – يعني أبا طاهر – من هذا الطريق، وغيره ومن طريق ابن مجاهد بالفتح انتهى. وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته وإلا فأي تعلق لطريق أبي عثمان الضرير بطريق التيسير؟)[٢].

ولمّا لم يكن ثمّة تعلُّقٌ للداني بالضرير فكل ما ينقله الشاطبي عنه يكون من خارج طريقه، وطريق أصله أيضًا.

الخامسة: لو كانت الإمالة من طريق الشاطبي لَلَزِمهُ ذِكر جميع أصول تلك الطريق.

إنّ الصحيح الثابت أن اعتماد طريق من طرق القراءة يستلزم ذِكر جميع الأصول والفرش

---

(١) تحبير التيسير: لابن الجزري ص: ٢٤٥، وينظر: النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٩).

(٢) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٩).

الذي رُويَ من ذلك الطريق، ولمّا كانت الإمالة من طريق أبي عثمان الضرير فإنّ أخْذَها واعتمادَها يَستلزمُ ذِكرَ جميعِ ما يَحكيه كإمالة الصاد في النصارى، وتاء اليتامى، وإدغام النون الساكنة والتنوين في الياء وغير ذلك من الأحكام الثابتة من هذا الطريق.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ طريق الشاطبي عن دوري الكسائي من طريق جعفر بن محمد النَّصيبي عن أبي عُمر الدوري عن الكسائيّ.
- وأنّه جرى فِعل الشاطبي في نَظْمِهِ على إدراج بعض الزيادات على ما في التيسير، وهذه الزيادات على أنواع، منها زيادات تُقرَأ، ومنها زيادات أعرض عنها العلماء.
- وأنّ ما ذكره الداني في التيسير من إمالة ﴿يُوَٰرِى﴾، ﴿فَأُوَٰرِىَ﴾ هو حكايةٌ أراد بها زيادة الفائدة لا رواية.
- وأنّ تصحيح التصحيف منهج ثابتٌ عند العلماء يرفع الوهم عن العبارة، ويدفع تغيير المراد منها.

المسألة الثالثة: إمالة الراء من ﴿رَءَا﴾ للسوسيّ انفرادةٌ لا يُقرأ بها. الفنقلة (١٢٣)

قرأ أبو عَمرٍو البصريُّ بإمالة الهمزة من نحو: ﴿رَءَا﴾[١] أما الراء قبلها فبالفتح من غير إمالة، لكن الشاطبي ذكر إمالة الراء للسوسي بخلفه، والصَّفاقسيّ لمّا ذكر تلك الكلمات لم يذكر الإمالة للسوسي في الراء، وهذا يدعو إلى التساؤل عن توجيه ذلك، ولمّا كان الأمر كذلك ناسب إثارة فنقلة فيه من قِبله فقال:

(فإن قلت: لِمَ لَمْ تذكرِ الخِلافَ الذي ذكره الشاطبي للسوسي في إمالة الراء من: ﴿رَءَا﴾ حيث قال[٢]:

.... وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا

بِخُلفٍ ....

ولا الخلافَ الذي ذكره له في إمالة الراء والهمزة في نحو ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾، ولا الخلافَ الذي ذكره لشعبة في الهمز حيث قال[٣]:

وَقَبلَ السُّكُونِ الرَّا أَمِلْ فِي صَفاَ يَدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

فالجواب: أنه رحمه الله خرج في جميع ذلك عن طرق كتابه، فلا يُقرأ به من طريقه)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ما خرج به الشاطبي عن طريقه لا يُقرأ به.**

زيادات الشاطبي على أقسام، منها: زيادات لا يُقرأُ بها؛ لأنَّه خرج بها عن طريقه.

وممّا خرج به عن طريقه ما ذكره من إمالة (الراء والهمزة) معًا في (رءا، رءاه، رءاك) وما أشبه ذلك، فطريقه في الرواية هو طريق أبي عمران موسى بن جرير، وما قرأه من إمالة (الراء والهمزة) رغم ذِكره لذلك في التيسير بقوله: (وقد روي عن ابي شعيب مثل حمزة)[٥] إلّا أنّه صرّح

---

(١) الأنعام: ٧٧.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٤٦-٦٤٧.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٤٨.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢١٣.

(٥) التيسير: للدانيّ ص: ١٠٤.

في كتابه جامع البيان أنه أخذه من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير فقال: (... وفي رواية أصحاب اليزيدي غير السوسي، فإني قرأت عليه في روايته من **غير طريق أبي عمران موسى بن جرير** فيما لم يستقبله ألف ولام، وفيما استقبلاه بإمالة فتحة الراء والهمزة معًا)[١]

ولمّا كان الأمرُ على هذا قال ابن الجزري: **(وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي** فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفًا أنه إنَّما **قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير**، وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية، ولا من طريق التيسير، ولا من طرق كتابنا سبيل)[٢] ولذلك عدّه من **انفرادات الشاطبية** التي لا يُقرأ بها وذلك بقوله: **(وانفرد** أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضا عن السوسي بخلاف عنه فخالف فيه سائر الناس...)[٣]، والانفرادةُ لا يُقرأُ بها.

وفي تحقيق معنى الانفرادات عند القراء قال الشيخ سلطان المزَّاحي[٤]: (ومعنى قولهم (انفرد): شذّ، إذ الشاذ والمفرد واحد ...كما عليه ابن الصلاح وغيره، والشاذ ما خالف فيه الثقة جميع الثقات ... أو ما خالف فيه الثقة مَن هو أوثق منه... فإن قلتَ: هذا عند المحدّثين. أما عند القراء: فهو ما خالف أحد الأركان الثلاثة التي هي موافقة الرسم، ووجه من وجوه العربية وصحة الإسناد، قلتُ: هذا غلطٌ نشأ من عدم معرفة صحة الإسناد، قال في النشر: **وقولنا صحّ سندها فإنَّما نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا حتى ينتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط، أو ممّا شذَّ به بعضُهم**، انتهى. فانظر قوله: وتكون مع ذلك مشهورة .. الخ، فصرح بأنه يُشترَط مع نقل العدل الضابط عن مثله، وهكذا أنْ لا يَشذَّ بها) [٥]، فالانفرادة إذن لا يُقرأُ بها؛ لأنَّها خارجة عن طرق التيسير والشاطبية، وهي من الشواذّ إذ لم تَرِدْ من طريق الطيّبة.

وعلى هذا يكون ما نقله الشاطبي عن السوسي في أحد الوجهين عنه لا يُقرأ به؛ لأنَّه انفرد بنقله عن سائر الرواة من جهة، ولخروجه فيه عن طريق وعن طريق أصل كتابه الذي هو

---

(١) جامع البيان: للدانيّ (٣/ ١٠٥٢).

(٢) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٤٧).

(٣) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٤٥).

(٤) سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل أبو العزائم المَزَّاحي الأزهري الشافعي (٩٨٥ – ١٠٧٥) هـ، إمام الأئمة وبحر العلوم وسيد الفقهاء وخاتمة الحفاظ والقراء فريد العصر وقدوة الأنام وعلامة الزمان الورع العابد الزاهد الناسك الصوام القوام. ينظر: الأعلام: للزركلي (٣/ ١٠٨)، وهداية القاري: للمرصفيّ (٢/ ٦٤٧).

(٥) رسالة الشيخ سلطان المزاحي ت(١٠٧٥هـ) في أجوبة المسائل العشرين٣١،٣٠.

التيسير.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الانفرادة لا يُقرأ بها، إمّا لكون راويها خرج فيها عن أصل طريق روايته أو خرج عن أصل طريقه، وإمّا لكونها من الشّاذ.
- وأن الرواية عن السوسي بإمالة الراء والهمزة معاً في ﴿رَءَا﴾ لا تَصِحُّ عنه.

المسألة الرابعة: الفصلُ بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضافِ. الفنقلة (١٢٤)

الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعًا مما يجوز العمل به اختيارًا لا اضطرارًا، خاصةً وأنه قد قرأ به ابن عامر وذلك في قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[١] فقد قرأ بضم زاي (زُيِّنَ) وكسر يائه ورفع لام (قَتْلُ) ونصب دال (أولادَهم) وخفض همزة: شُرَكَآؤُهُمْ، هكذا ﴿ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ فيكون قد فصل بين المضاف وهو (قَتْلُ) وبين المضاف إليه وهو ﴿ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ بما هو معمولٌ للمضاف وهو (أولادَهم).

وقد اعترض عدد من النحويّين والمفسرين على هذه القراءة كابن جِنّي والنّحّاس وابن عطيّة ومكي بن أبي طالب والزمخشري، وضعفوا القراءة بذلك، وذكروا أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن ذلك لا يجوز في النثر من كلام البشر فكيف يجوز في كلام الله تعالى[٢]؟!

وردّ عليهم الصَّفاقسيّ بأدلة، منها قوله: (وأما أدلة ذلك من النثر فقراءة من قرأ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجرّ رسله، وما روي منه في الصحيح كثير كقوله ﷺ: ((فهل أنتم تاركو لي صاحبي))[٣]. وما حكاه ابن الأنباري عن العرب أنهم يفصلون بين المضاف إليه بالجملة فيقولون: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك، وكان ابن الأنباري صدوقا ديّنا ثقة حافظاً... وما حكاه الكسائي من قولهم: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ؛ بِجَرّ زيدٍ بإضافة الغلام إليه، والفصل بينهما بالقَسَم)[٤]، وهذه الأدلة التي ساقها الصَّفاقسيّ قد يُعتَرَضُ عليها بأنّها لا تصلح للاستدلال، ولمّا كان الأمرُ على خلاف هذا أورد فنقلةً تقوّي أدلّته، وتظهرُ حُجّتَه، فقال:

(فإن قلت: لقائل أن يقول القراءة شاذّة، والأحاديث مروية بالمعنى، وما ذكره ابن الأنباري

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) ينظر: الخصائص: لابن جنّيّ (٢/ ٤٠٧)، وإعراب القرآن: للنحاس (٢/ ٣٣)، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية (٢/ ٣٥٠)، ومشكل إعراب القرآن، المؤلف: لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٧٢)، والكشاف: للزمخشريّ (٢/ ٦٦).

(٣) الجامع المسند الصحيح: للبخاري، كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ (قُلْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا)، (٦/ ٦٠)، الحديث رقم: ٤٦٤٠.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٢٥.

والكسائي ليس كمسألتنا.

قلت: لا خلاف بينهم كما نقله السيوطي أن القراءة الشاذة تثبت بها الحجة في العربية ... ولو نقل لهذا المجترئ الحائد عن طريق الهدى ناقل لم يبلغ في الرتبة أدنى القراء بل ولا عشر معشاره كلاما ولو عن راع أو أمة من العرب لرجع إليه وبنى قواعده عليه، والقرآن المتواتر الذي نقله ما لا يعد من العدول الفضلاء الأكابر عن مثلهم يحكم عليه بالرد والسماجة، وأما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبيت الصحابة والآخذين عنهم رضي الله عن جميعهم وتحريهم في النقل حتى إنهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية علم يقينا أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها، وأما ما نقله ابن الأنباري والكسائي فمسألتنا أحرى لأنَّهم إذا كانوا يجيزون الفصل بالجملة فبالمفرد أولى)[١]

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: القراءة الشَّاذة يحتجُّ بها على أنها من لسان العرب على الصحيح.

مسألةُ الاعتداد بالقراءة الشاذة اختلف فيها العلماء، قال السيوطي: (اختلف في العمل بالقراءة الشاذة فنقل إمام الحرمين في البرهان عن ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز وتبعه أبو نصر القشيري وجزم به ابن الحاجب لأنَّه نقله على أنه قرآن ولم يَثبُتْ، وذكر القاضيان أبو الطيب والحسين والروياني والرافعي العملَ بها تنزيلاً لها منزلةَ خبر الآحاد وصحَّحَهُ ابنُ السُّبكي في جمع الجوامع وشرح المختصر)[٢].

وعلى هذا الذي تقدّم تُنَزّل القراءة الشاذة منزلة خبر الآحاد، وخبر الآحاد مما يثبتُ به العمل، ويصِحّ الاعتماد عليه على أنه وجهٌ من وجوه العربية؛ وعليه تكون القراءة الشاذة عربيّة موافقةً لقواعد اللغة.

وبناءً على هذا فإن القراءة الشاذة التي وردت بنصب (وَعْدهُ) وجرّ (رُسُله) في الآية الكريمة ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[٣] تكون في حُكم خبر الآحاد، وروايتها تدلّ على قبولها على أنها لُغةٌ لا على أنّها قرآنٌ يُتلى، وفي الفصل بين المضاف والمضاف إليه ذكر ابن مالك جوازه – توسُّعاً في ثلاث صور[٤]:

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: للسيوطيّ (٢/ ٥٣٤).

(٣) إبراهيم: ٤٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك (٣/٢٧٦-٢٧٧)، وابن النّاظم ص: ٤٠٥.

أ. أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامرٍ: (قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) وقد تقدم الكلام عنها، وإمّا أن يكون الفاصلُ ظرفه ل كقول بعضهم: (تَرْكُ يوماً نفْسِك وهواها سَعيٌ لها في رَدَاها) .

ب. أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاصل إمّا مفعوله الثّاني كالقراءة الشاذة ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ بنصب (وعدَه) وجرّ (رُسُلِهِ)، أو ظرف: كقوله ﷺ: ((هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)).

جـ. أنْ يكون الفاصل قسَمًا، نحو قولهم: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ) .

الثانية: الأصل في الأحاديث النبوية أنْ تُروَى بألفاظها لا بمعانيها.

على هذا الأصل كان الصحابة ﷺ، ولهذا كان أحدهم يُصرّح باللفظة أنه سمعها من النبي ﷺ كما فعل ابن مسعود[١] وابن عمر[٢] ﷺ، وإذا أشكلت عليهم كلمة أو لفظة فإنَّهم يصرّحون بها بقولهم: (أو كلمة نحوها)[٣]، فهذا هو الأصل في نقل الأحاديث، فالحكم على نقل الأحاديث بالمعنى على خلاف الأصل مردود رغم جواز الرواية بالمعنى، ولا يَخفى أنّ بين الأصل والجواز فارقاً ملحوظاً وبوناً شاسعاً؛ لأنّ الخروج عن الأصل لعارضِ نسيان أو ما شابه ذلك لا يُخرج ما كان أصلاً عن أصالته.

وعلى هذا الذي تقدّم يكون الأصل في قول النبي ﷺ: «فهل أنتم تاركو لي صاحبي» قد جاء على الأصل وهو نقله باللفظ لا بالمعنى؛ فيكون حُجة في بابه؛ لأن الأصل المعهود أن مَن عرف حُجّة على مَن لا يعرف، والمُثبِت مقدَّمٌ على النافي، ولا يحيط بكلام العرب إلّا نبيٌّ فقد قال الشافعيّ: (لسان العرب أوسع الألْسِنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، **ولا نعلم أنْ يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نَبيّ**، ولكنه شيء لا يذهب منه شيءٌ على عامَّتها، حتى لا يكون موجوداً فيها مَنْ يَعْرِفه...)[٤].

الثالثة: إذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكلام أجنبي فمعمول المضاف أولى.

نقل الصَّفاقسيّ ما ذكره ابن الأنباري في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكلام

---

(١) ينظر: مسند أحمد: ٢٨/ ٢٩٧ رقم الحديث (١٧٠٦٤)

(٢) ينظر: صحيح مسلم: ١/ ٤٥ رقم الحديث (١٦)

(٣) ينظر: صحيح البخاري ٣/ ١٩ رقم الحديث (١٦٩٥)

(٤) الرسالة: للشافعيّ ص: ٣٤.

أجنبي نحو: هذا غلامُ إن شاء اللهُ ابنِ أخيك – بجرِّ ابنِ بإضافة غلام إليه، وما ذكره الكسائي في الفصل بالقسم نحو: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ؛ بِجَرّ زيدٍ بإضافة الغلام إليه، ونقلُهم لهذا عن العرب – مع كونهما إمامين ثقتين – يُعلمُ منه أنّ ما لم يكن أجنبيّاً عن المضاف كان أولى بالقبول وأحرى، وثمة أمرٌ آخرُ هو أن الفصل في ما تقدّم كان بجملةٍ، وههنا الفصل بمفرد، فكان أولى وأحرى مرّةً أخرى، ولمّا كان الأمر على هذا قال الصَّفاقسيّ في فنقلته: (وأما ما نقله ابن الأنباري والكسائي فمسألتنا أحرى لأنَّهم إذا كانوا يجيزون الفصل بالجملة فبالمفرد أولى)، ولله درُّ ابن مالك لمّا ذكر قراءة ابن عامر فإنَّه أحاطها بمزيد من عبارات التأييد، ودقائق التسديد وذلك بقوله[١]:

وعمدتي قراءة ابن عامرِ وكم لها من عاضد وناصرِ

ومما ينبغي ذِكره – هنا – أن كلّ ما سِيق من أدلة في هذا الموضوع إنَّما هو (على جهة التّنزُّل وإرخاءِ العَنان، وإلّا فالّذي نقوله ولا نلتفت لسواه أن القراءة المشهورة فضلاً عن المتواترة كهذه لا تحتاج إلى دليل، بل هي أقوى دليل، ومتى احتاج مَن هو في ضوءِ الشمس إلى ضوء النجوم؟ ...)[٢].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ القراءة الشاذة يحتجُّ بها على أنها من لسان العرب على الصحيح.
- وأنَّ الأصل في الأحاديث النبوية أنها تُنقل بألفاظها لا بمعانيها، وأن الصحابة ﷺ كانوا يحرصون على ذلك حرصًا شديدًا، وإذا ما وقع لأحدهم شك في تحقيق اللفظة النبوية فإنَّه ينبّه على ذلك.
- وأنَّه إذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكلام أجنبي فمعمول المضاف أولى، وإذا جاز كذلك الفصل بالجملة فبالمفرد من باب أَوْلى.
- وأنَّ ما يذكره العلماء من الاستدلال على بعض القراءات المتواترة إنَّما هو من باب التنزل وإرخاء العَنان؛ لأنّ تواتر القراءات من أقوى الأدلة على ثبوتها وصحة القراءة بها.

---

(١) شرح الكافية الشافية: لابن مالك (١/ ٤١)

(٢) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٢٦.

المسألة الخامسة: رسمُ الكلمةِ وتلاوتُها. **الفنقلة (١٢٥)**

من شروط صحة القراءة أن تكون موافقة لرسم المصحف الإمام ولو احتمالًا، والمقصود بالمصحف الإمام: ما جمعه الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ بين دفتين[١]، وقراءةُ ابن عامر المذكورة في الفنقلة السابقة في قول الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[٢] بضم زاي (زين) وكسر يائه ورفع لام (قَتْل) ونصب دال (أولادهم) وخفض همزة (شُرَكَآؤُهُمْ) هكذا ﴿ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ موافقةٌ لرسم المصحف العثماني الذي أرسله إلى الشام، وكان الخليفة الراشد عثمان بن عفّان ﷺ قد أمر بكتابة مصاحف عدة، قال ابن الجزري في ذلك: (فكتب منها عدّة مصاحف: فوجه بمصحف إلى البصرة ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له الإمام، ووجّه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن ، وبمصحف إلى البحرين)[٣].

وقد أجمع الصحابة على كتابة (شركائِهم) في المصحف العثماني المرسَل إلى الشام بالياء، ونقل غير واحد من الثقات المتقدمين والمتأخرين أنهم رأوه فيه كذلك، بل نقل العلامة القسطلاني عن بعض الثقات أنَّه رآه في مصحف الحجاز كذلك[٤]، ورُدّ هذا القولُ بأنَّه لو كانت مرسومة بالياء لقرأ بها أهل الحجاز! ولمَّا كان هذا القول إلزامًا بما لم يلزم أثار الصَّفاقسيّ فنقلة فقال:

(فإن قلت: لو كان في مصحف الحجاز كذلك لقرءوا كقراءته؛ لأنّ أهلَ كلِّ قُطرٍ قراءتُهم تابعة لرسم مصحفهم، ولم يثبت عن أحد من أهل الحجاز أنه قرأ كقراءة الشامي.

قلت: لا يلزم موافقة التلاوة للرسم؛ لأن الرسم سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ قد توافقه التلاوة، وقد لا توافقه)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: لا يلزم موافقة التلاوة للرسم من جميع الوجوه.

---

(١) ينظر: معجم مصطلحات القراءات القرآنية وما يتعلق به: لعبد العلي المسئول ص: ٩٩.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) النشر: لابن الجزريّ (١/ ٧).

(٤) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٢٧.

(٥) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٢٧.

الأصل أنَّ التلاوة توافق الرسم، إلّا أنّ هذا الأصل يجري على الأعم الأغلب؛ لأنّ ثمة كلمات قرآنية خرجَتْ عنه، ولهذا كان من شروط صحة القراءة (موافقة رسم المصحف الإمام) فإن الأئمّة قيّدوا هذا الشرط بقولهم: (ولو احتمالًا) قال ابن الجزري: ((وقولنا) بعد ذلك ولو احتمالًا نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرًا، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقا وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرا وهو الموافقة احتمالا، فإنَّه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو: (السموات والصلحت واليل والصلوة والزكوة والربوا) [١] ونحو (لشايءٍ) في الآية ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾[٢] فإنَّها رُسمت بألف غير مقروءة بين الشين والياء، و كذلك كلمة ﴿لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾[٣] بألف غير مقروءة بعد (لا).

ولو كان مصحف الحجاز قد رُسمت فيه (شركائهم) بالياء فإنَّه لا يلزم منه أن يقرءوا بالياء؛ لأنّ هذا إلزامٌ لِما لا يلزم؛ فإنَّه لا يلزم موافقة التلاوة للرسم من جميع الوجوه، ثم إن الأصل في التلاوة هو النطق، والرسم تبعٌ له، وقد خرج الرسم عن اللفظ في مواضع كما تقدم بيانه، إضافة إلى أنّ موافقة إحدى المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار الإسلامية فيها كفاية للاستدلال على صحة القراءة مع تواترها.

الثانية: الرسم سُنّة متَّبَعَة.

المصاحف التي يُعتمد عليها في علم القراءات، ويتم توجيه ما فيها من قراءات ورسم، وكانت مما بقي إلى قرون عديدة هي خمسة مصاحف: المدنيّ والمكّيّ والبصريّ والكوفيّ والشاميّ، فهذه المصاحف هي التي يُعوَّلُ عليها في التوجيه، والتي أثبت رسمَها العلماءُ في كتبهم ومؤلفاتهم، ومن الكتب التي لم تخرج عما في هذه المصاحف الخمسة: مرسوم الخط للأنباري[٤]، وكتاب المصاحف لابن أبي داود، والمقنع للداني، وعقيلة أتراب القصائد للشاطبي وغيرها.

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (١١/١).

(٢) الكهف: ٢٣.

(٣) النمل: ٢١.

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن، وكان يحفظ تفاسير كثيرة، ولد في الانبار وتوفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبيّ ص: ١٥٩، غاية النهاية: لابن الجزريّ (٢/ ٢٣٠).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه لا يَلزم موافقة التلاوة للرسم من جميع الوجوه.
- وأنَّ الرسم سُنّة متَّبَعَة.

المبحث الثاني

فنقلات سور القرآن الكريم من سورة الأعراف إلى آخر القرآن

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الأعراف إلى آخر سورة يوسف

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة الرعد إلى آخر سورة ص

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة الزمر إلى آخر القرآن

المطلب الأول

الفنقلات من سورة الأعراف إلى آخر سورة يوسف

المسألة الأولى: الخطاب والغَيبة في (ولكن لا تعلمون) **الفنقلة (١٢٦)**

كلمة ﴿لَّا نَعۡلَمُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ﴾ [١] فيها قراءتان[٢]:

الأولى: (لا يعلمون) بالياء لشعبة.

الثانية: ﴿لَّا نَعۡلَمُونَ﴾ بالتاء لبقية القراء السبعة.

وبيّن الشاطبي القراءتين بقوله[٣]:

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ **وَلاَ يَعْلَمُونَ** قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي .....

وفائدة التقييد بـ (لا) كي لا يُحمل الحُكم على غيره، وقيّد كذلك (الثاني) كي يخرج الموضع الأوّل قبلَه وهو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [٤]، والتقييد الأخيرُ يُخرج الموضع الذي قبله، إلّا أنّ ثمّة موضعًا آخَرَ قبلَهما وهو قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٥]، ولمّا كان الأمر على هذا كان على الناظم أن يُقيّد الحُكمَ بالثالث لا بالثاني فيقول لشعبة في الثالث، إلّا أنّ الأمر لمّا كان لا يستقيم على هذا ذكر أبو شامة فنقلة فيه فقال:

(فإن قلت: هلا قال في الثالث؛ فإنّ قبل هذين الموضعين ثالثًا وهو: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[٦] وهو أيضًا بالخطاب بلا خِلاف.

قلت: أراد الثاني بعد كلمة خالصة التي ذكر الخلاف فيها ولم يحتج إلى الاحتراز عمّا تقدّمَ خالصة، فإنَّ ذلك يُعلمُ أنه لا خلاف فيه؛ لأنَّه تعدّاه، ولو كان فيه خلاف لذكره قبل خالصة)[٧].

---

(١) الأعراف: ٣٨

(٢) ينظر: التيسير في القراءات السبع: (ص ١١٠).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٨٤.

(٤) الأعراف: ٣٣

(٥) الأعراف: ٢٨.

(٦) الأعراف: ٢٨.

(٧) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٤٧٤)

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الفصل بين النظائر بفاصل فرشيّ يرفع الحُكمَ عمّا قبله.**

الأصل في نظم الشاطبية أنَّ الشاطبي يذكر الكلمات التي اختلف فيها القراء بحسب ترتيب الكلمات في السورة، وإذا وقع الخلاف في إحداها ولها نظائر في السورة نفسها فإنَّه لا بدّ من الاحتراز والتقييد دفعاً للوهم والخلط، والاحتراز والتقييد منه مصرّح به، ومنه غيرُ مصرَّحٍ به، وغيرُ المصرَّح به هو الترتيب، وهو أن يذكر كلمة حسب ورودها في السورة فإذا ذكر كلمةً وبيّن حُمكَها ثم ذكر كلمة غيرها وبيّن حُكمها أيضًا وكان للكلمة الثانية نظير لها الكلمة التي قبلها ولم يتطرّق إليها ببيان فإن الحُكم ينحصر بالثانية، وتكون الأولى ممّا لا خلاف فيها بين القراء، فمَا تكرَّرَ من الكلمات في سورة واحدة والخلافُ في إحداها فإنَّه يُراعَى ترتيبُ الناظم في إيرادها، أمّا التقييدُ المصرَّح به فله سُبلٌ عديدة، منها ما في هذه الفنقلة من تقييد كلمة (يعلمون) بـ(لا) فيُخرجُ كلَّ كلمة لم تُسبَق بها، وكذلك تقييدُ (لا يعلمون) بقوله: لشعبة في الثاني، أي: ثاني المواضع فيخرج الذي قبله وهو قول الله تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [(١)].

وعلى هذا الأصل جرى الشاطبي في نظمه، فإذا خرج عن هذا الأصل لضرورةٍ أو حاجةٍ لزيادة توضيح أو غير ذلك فإنَّه يُنبّه على ذلك كما في قوله[(٢)]:

وَفي مُحْصَنَاتٍ فاكْسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا وَفي المُحْصَنَاتِ اكْسِرْ لَهُ غَيْرَ **أَوَّلَا**

فإنَّه قيّد الخلاف في كلمة (المحصنات) بغير الموضع الأول وذلك بقوله: غَيْرَ أوّلَا، وعليه يكون ما أورده الشاطبي من اختلاف القراء في بعض الكلمات – رغم وجود نظير لها في السورة نفسها التي ذُكرت فيها – أنه راعى فيه الترتيبَ؛ فإذا ذكر كلمة ولها نظيرها قبلَها في السورة نفسها وذكر كلمة فرشيّة بينهما ثم ذكر اختلاف القراء في الكلمة التي لها نظير فإن الحُكم يكون للثانية لا للأولى؛ لتوسط كلمة أخرى بينهما، وإن كان ثمّة كلمة أخرى لا خلاف فيها فإنَّه يقيّد الحكم بقيد يرفع الخلاف عمّا قبلَه.

تنبيه: اقترح أبو شامة تعديلًا على قول الشاطبي[(٣)]:

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي .....

وذلك بقوله: (ولو أنه قال: وخالصة أصل وشعبة يعلمون بَعْدَ ولَكنْ لا، لمَا احتاج إلى ذكر

---

(١) الأعراف: ٣٣

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٩٦.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٨٤.

ثانٍ ولا ثالث) [١]، واقتراحه صحيح، وقوله فصيح؛ لأنَّه قيّد الكلمة المختلف فيها بـ (ولكن لا) أي: (يعلمون) التي سُبقت بالقيد المذكور.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ ما تكرّر من الكلمات في سورة واحدة والخلاف في إحداها فإنَّه يُراعَى ترتيبُ الناظم في إيرادها، فإذا ذُكِرت كلمةٌ ثلاث مرات أو أكثر وذُكِر بينها فرشُ إحدى الكلمات، ثم ذكر خِلافٌ في الكلمة المكرّرة وقُيّد الموضع الأخير بما يرفع الخلاف عن الموضع الذي قبله فإنّ الحُكم يكون للموضع الأخير فقط.
- وأنَّ ما اقترحه أبو شامة اقتراح وجيه وقول فصيح يدل على المطلوب بلا وهم ولا شكّ.

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٧٤.

المسألة الثانية: الاستفهام والإخبار في (أئنّكم) **الفنقلة (١٢٧)**

في كلمة ﴿إِنَّكُمْ﴾ في الآية الكريمة ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾[١] قراءتان[٢]:

أولاهما: ﴿إِنَّكُمْ﴾ بكسر الهمزة مفْرَدةً، وهي قراءة نافع وحفص.

ثانيتهما: (أئِنّكم) بهمزتين لبقيّة القراء.

بيَّنَ الشاطبيّ ذلك بقوله[٣]:

.... وَبِالإِخْبَارِ أَئِنَّكُمْ عَلَا

أَلاَ وعَلَى الحِرْمِيُّ إنَّ لَنَا هُنَا .....

ولمّا لم يصرّح الشاطبي أنّ القراءة دائرة بين إثبات همزة أو همزتين ناسب ذكر فنقلة تبيّن دلالة النَّظم على حقيقة المراد، فأثار أبو شامة فنقلة تُنْبِئُ عن وجه الدلالة، فقال:

(فإن قلت: من أين يتعين أنَّ الاستفهام ضد الإخبار حتى تعلم منه قراءة الباقين وإنَّما هما قسمان من أقسام الكلام والأمر والنهي والتمني والترجي كذلك.

قلت: قد نطق بلفظ الاستفهام في قوله: أئنَّكم علا، فأغنى عن أحد الضدين: الإخبار وكأن قال: يقرأ هذا اللفظ على الخبر، فيعلم أنَّ قراءة الباقين بهذا اللفظ، ويجوز أن يندرج ذلك تحت الإثبات والحذف فالإخبار حذف لهمزة الاستفهام، وضد إثباتها)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: رسم الكلمة تغْني عن التصريح بالقراءة.

لمّا كانت كلمة (أئنَّكم) في الأعراف قد نُطق بها ورُسمت في النظم بهمزتين وصرّح الناظم (بالإخبار) فيها عُلم أن الضّدّ لا يخرج عن القراءة بهمزة أو بهمزتين، وعليه يكون الرسم مُغْنِيًا عن التصريح بالقراءة؛ فيكون في الرسم دلالة على القراءة بالهمزتين هنا، ويكون بقوله: (بالإخبار) دلالة على القراءة الأخرى؛ فلله دَرُّ الشاطبيّ على هذا البيان، وعلى إنماء الذكاء بهذا العِرفان.

---

(١) الأعراف: ٨١

(٢) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ١١١.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٦٩١-٦٩٢.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٧٨.

الثانية: اندراج الحُكم تحت قاعدة الإثبات والحذف.

قاعدة الإثبات والحذف من القواعد التي ذكرها الشاطبي في نظمه وذلك دفعًا للتصريح بالأضداد؛ فالتصريح بالأضداد لا طائل تحته إذا كان البيان واضحًا ويدُلّ على المقصود بلا لَبسٍ أو وهم.

وقاعدة الإثبات تعني إذا صرّح الناظم بقيدٍ لقارئٍ فيه إثبات في كلمة مختلف فيها فإنّ القراءة الأخرى تُعرَفُ بضدّ القيد المذكور؛ فإذا ذَكرَ الإثبات لقارئ فبقيّة القراء بالحذف، والعكسُ بالعكس.

تنبيه: اختلفت النسخ في ضبط البيت الذي نحن بصدده، ففي بعضها (أئنكم) بهمزتين، وفي أخرى (إنكمُو) بهمزة واحدة مع صِلة الميم، والنسخة التي اعتمدَها أبو شامة بالرسم بكلمتين، والقراءة تَصِحُّ على كِلا الرسمين، أما على الرسم بهمزة واحدة فأغنى تَصريحُ الناظم (بالإخبار) عن ضِدّه وهو الاستفهام، وعلى الرسم بهمزتين فيمكن أن يَندرجَ تحت قاعدة الحذف والإثبات؛ فضدّ الإثبات الحذف؛ فيُكتفى بذكر أحدهما للدلالة على الآخَر.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ رسمَ الكلمة يُغْني عن التصريح بالقراءة في كلمة (أئنكم) في الأعراف؛ فيكون في الرسم دلالة على القراءة بالهمزتين هنا، ويكون بقوله: (بالإخبار) دلالة على القراءة الأخرى.
- قاعدة الإثبات والحذف من القواعد التي ذكرها الشاطبي في نظمه وذلك دفعًا للتصريح بالأضداد؛ فالتصريح بالأضداد لا طائل تحته إذا كان البيان واضحًا ويدُلّ على المقصود بلا لَبسٍ أو وهم.
- اختلاف النسخ في ضبط البيت المذكور لا يُخرج الكلمة عن الدلالة على ما للقراء من قراءات فيها؛ فالقراءة تصح على كِلا الرسمين.

المسألة الثالثة: النصب والجر في ﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ﴾ و﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾ الفنقلة (١٢٨)

كلمة ﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾ في قول الله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتِكُمۡ﴾ [١] وكلمة ﴿خَطِيٓـَٔتِهِمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [٢] كِلاهُما بكسر التاء إلّا أنّ الأُوّل منصوبٌ مفعولٌ به، والثاني مجرورٌ، والتعبير بالكسر علامة للبناء لا الإعراب رغم أن الكلمتين معربتان، فكيف يسوغ ذلك في قول الناظم[٣]:

خَطِيئَاتُكُمْ وَجِّدَهُ عَنْهُ وَرَفْعُهُ كَمَا أَلَّفُوا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَّلَا

وَلكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَنُوحِهَا .....

وللإجابة عن هذا السؤال ودَفْعِ الاعتراض أثار أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: هلا قال: والغير بالخفض أو بالجر؛ لأنَّها حركة إعراب لا بناء؟

قلت: هذه العبارة جيدة في حرف نوح؛ لأنَّه مجرور، وأما الذي في الأعراف فمنصوب وعلامة نصبه الكسرة فعدل إلى لفظ الكسر؛ لأنَّه يشمل الموضعين)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **اتحاد الحركة يُغني عن التصريح بالأصل.**

اتّحادُ حركة كلمتين وقع في قراءتهما خلافٌ وهما متفقتان من حيثُ الحركةُ لا الإعراب لا يوقعُ في الوهم؛ لأنّ حقيقة الحركة اللّفظية واحدةٌ، وهذه الحقيقة اللفظية تُغْني عن النظر في حقيقتهما الإعرابية؛ لعدم الوهم واللّبس، فكلمة ﴿خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ﴾ في قول الله تعالى: ﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٔتِكُمۡۚ﴾ [٥] وكلمة ﴿خَطِيٓـَٔتِهِمۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾ [٦] كلاهُما بكسر التاء إلّا أنّ الأُوّل منصوبٌ مفعولٌ به، والثاني مجرورٌ، ورغم تصريح الناظم

---

(١) الأعراف: ١٦١.

(٢) نوح: ٢٥ .

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٧٠٢-٧٠٣.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٨٣.

(٥) الأعراف: ١٦١.

(٦) نوح: ٢٥.

بالكسر الذي هو للبناء لا للإعراب إلّا أن التعبير بالكسر يجمع بينهما في الدلالة بلا لبْسٍ، وطالما أنّ التوضيح لا يوقع في اللّبس والوهم كان مقبولًا، ودلالته على المطلوب مسموحًا.

وعلى هذا فإن العدول من النصب إلى لفظ الكسر فيه سَعَةٌ بشمول الكلمتين؛ لأنّ الثانية مجرورة وعلامة جرّها الكسرة، فكان هذا البيان من حُسن التوفيق، ولهذا قال أبو شامة في الفنقلة: (هذه العبارة جيدة في حرف نوح؛ لأنَّه مجرور، وأما الذي في الأعراف فمنصوب وعلامة نصبه الكسرة فعدل إلى لفظ الكسر؛ لأنَّه يشمل الموضعين).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ اتحاد الحركة يُغني عن التصريح بالأصل.
- وأنّ اتّحادَ حركة كلمتين وقع في قراءتهما خلافٌ وهما متفقتان من حيثُ الحركةُ لا الإعراب لا يوقعُ في الوهم؛ لأنّ حقيقة الحركة اللّفظية واحدةٌ، وهذه الحقيقة اللفظية تُغْني عن النظر في حقيقتهما الإعرابية؛ لعدم الوهم واللَّبس.
- وأنّ العدول من التعبير بالنصب إلى لفظ الكسر فيه سَعَةٌ بشمول الكلمتين المجرورة والمنصوبة بالكسر.

المسألة الرابعة: زيادة الفائدة مدعاة لإعادة الحُكم فنقلة (١٢٩)

للقراء في كلمة ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾[١] ، وجهان:

الأول: بتخفيف الذال: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ ، لحفص وحمزة والكسائيّ.

الثاني: بتشديد الذال:(تَذَّكَّرُونَ)، للباقين.

بيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٢]:

وَتَذَّكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ عَلَى شَذَا .....

فالتخفيف لحفص وحمزة والكسائي في جميع القرآن، وبيّن هذا العمومَ بقوله: (الكُلُّ)، ولمّا جاءت الكلمة نفسُها في سورة الأنعام أعاد حُكمها، وهذه الإعادة لا بُدّ أن يكون له فيها مقصَد، وبيّن ذلك المقصدَ ابنُ القاصح في فنقلة له فقال:

(فإن قيل: قد تقدم في سورة الأنعام في قوله:

وَتَذَّكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ عَلَى شَذَا .....

أنّ حفصًا وحمزةَ والكسائيّ قرأُوا تَذَكَّرون بالتخفيف حيث جاء، ومعلوم أنّ الذّال مع حرف الغَيب لا تكون إلّا خفيفة.

قيل: إنَّما أعاد الكلام هنا لأجل زيادة ابن عامر معهم على تخفيف الذال، وهنا زيادة فائدة لم يتقدم النص عليها؛ لأنَّه لم يذكر فيما تقدم الحرف الذي يقع فيه التخفيف هناك، وهنا عيَّنه بأنّه الذال؛ لأنَّه قد تقدم أن التقييد في تذكرون إذا كان في أوله تاء واحدة غير مصاحبة لياء الغيب فاحتاج إلى النَّصّ عليه)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **إعادة الحُكم يُسَوّغُ إعادةَ الفائدة.**

ثُبوتُ حُكمٍ يُسَوّغ إعادة الكلام، مع بيان الحُكم؛ لأنّ بيان حُكمٍ لقارئ لا بُدّ أن يُذكَر، والزّيادة المذكورة في الفنقلة هي لابن عامر إذ قرأ كلمةَ ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ

---

(١) الأعراف: ٣

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٧٧.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٢١.

إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[١] بزيادة ياء الغيب قبلَ التاء هكذا: (يَتَذَكَّرُونَ).

وإعادةُ حُكم الكلمة بعد ذِكرها لا بُدّ أنْ يكون فيها مَقصَد، وذلك المقصد في قول الناظم[٢]:

وَتَذَّكَّرُونَ الْغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ كَرِيماً وَخِفُّ الذَّالِ كَمْ شَرَفاً عَلَا

هو ذِكرُ زيادة فائدة لم يتقدّم النّصُّ عليها سابقًا وهي: النّصُّ على الحرف الذي يقع فيه التخفيف وهو الذّال، فيجتمع في النّصّ بيانُ الحكم وبيانُ الفائدة، وهذا من روائع النَّظم، ودِقّة الفَهم.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ إعادة الحُكم يُسَوّغُ إعادةَ الفائدة معها، فالفائدة تبعٌ لا أصل.
- وأنّ إعادة حُكم الكلمة بعد ذِكرها لا بُدّ أنْ يكون لمَقصَد.

---

(١) الأعراف: ٣

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٨١.

المسألة الخامسة: الخلاف في كلمة ﴿بَصْطَةً﴾ لابن ذكوان الفنقلة (١٣٠)

ذكر الشاطبي الخلافَ لابن ذكوان في كلمة ﴿بَصْطَةً﴾ في الآية الكريمة ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [(١)]، وذلك بقوله[(٢)]:

وَصِيَّةً ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ غَيْرَ قُنْبُلٍ اعْتَلَا

وَبِالسِّينِ بَاقِيهِمْ وَفي الْخَلْقِ بَصْطَةً وقُلْ فِيهِما الوَجْهَانِ قَوْلاَ مُوَصَّلَا

وهذا الخلاف الذي ذكره الشاطبي لم يورِد له الصَّفاقسيّ غير وجه الصاد وأهمل السين، وأثار فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: ذَكَرَ الشاطبيّ لابن ذكوان الخلافَ كخَلّاد ولَم تذكره له؟

قلت: نعم؛ لأنَّه خرج فيه عن طريقِهِ وطريقِ أصله؛ لأنّ سنده في القراءات ينحصر في الداني؛ لأنَّه قرأ ببلده شاطبة[(٣)] على أبي عبد الله محمد النَّفَزِيّ بفتح النون والفاء، ثم ارتحل إلى بَلَنْسِيَة، وهي قريبة من شاطبة، وقرأ بها على ابن هذيل، وكلّ منهما قرأ على مَن قرأ على الداني، منهم الإمام الكبير والجهبذ الخبير أبو داود سليمان بن نَجاح، ولم يقرأ الداني بصطة لابن ذكوان على جميع شيوخه إلّا بالصاد. وأما يبصط بالبقرة فقرأه بالسين على شيخه عبد العزيز ابن جعفر بن محمد عن النّقاش، وقال في التيسير: وروى النقاش عن الأخفش هنا أي بالبقرة بالسين وفي الأعراف بالصاد، وقد تعجب المحقق وتابعوه منه كيف عول على رواية السين هنا وليست من طرقه ولا طرق أصله وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها، فليعلم ولينبّه عليه، والله أعلم)[(٤)].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: ما خرج به الشاطبي عن طريقه وطريقِ أصله لا يُقرَأُ به.

إنَّ زيادات الشاطبي على أقسام، منها: زيادات لا يُقرأُ بها؛ لأنَّه خرج بها عن طريقه وعن

---

(١) الأعراف: ٦٩

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٥١٤-٥١٥.

(٣) شاطبة: مدينة كبيرة تقع شرق الأندلس وشرقي قرطبة، خرج منها خلقٌ من الفُضلاء. ينظر: معجم البلدان: للحمويّ (٣/ ٣٠٩)، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: لابن عبد الحق البغدادي (٢/ ٧٧٤).

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٤٣.

طريق أصله الذي هو كتاب التيسير للداني.

وممّا خرج به الشاطبي عن طريقه وطريق أصله ما نَسَبَهُ إلى ابن ذكوان من روايته بالسين في كلمة ﴿بَصْطَةً﴾ في الآية الكريمة ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [(١)]، ومن المعلوم عن أهل هذا الشأن أنّ سند الشاطبي في القراءة ينحصر في الداني، فقراءة الشاطبيّ كانت على أبي عبد الله محمد النَّفَزِيّ أوّلًا، ثم ارتحل إلى بَلَنْسِيَة، وهي قريبة من شاطبة، وقرأ بها على ابن هذيل، وكُلٌّ منهما قرأ على مَن قرأ على الداني، منهم الإمام الكبير أبو داود سليمان بن نَجاح.

ولمّا كان الأمر على هذا يُمكن إدراك تعجّب ابن الجزري من الرواية بالسين في موضع الأعراف، وأنه ممّا يُنبّه عليه فقال: (... والعجبُ كيف عَوَّلَ عليه الشاطبي، ولم يكن من طرقه، ولا من طرق التيسير وعدل عن طريق النقاش التي لم يُذكَر في التيسير سِواها، وهذا الموضعُ مما خرج فيه عن التيسير وطرقه، فليُعلَم وليُنَبَّهْ عليه)[(٢)].

الثانية: تصريح الداني بقراءته (بصطة) بالصاد في موضع الأعراف.

صرّح الداني بقراءته لموضع الأعراف بالصاد، ولموضع سورة البقرة بالسين على شيخه عبد العزيز بن جعفر بن محمد عن النّقاش، قال الداني: (وروى النقاش عن الأخفش هنا – أي بالبقرة – بالسين **وفي الأعراف بالصاد)**[(٣)] وقال أيضًا: (وروى محمد بن موسى وأحمد بن أنس والداجوني عن أصحابه وأبو بكر النقّاش عن الأخفش عن ابن ذكوان في هذه السورة – أي البقرة – بالسين **وفي الأعراف بالصاد**، وبذلك أقرأني عبد العزيز بن محمد المقرئ عن النقّاش عن الأخفش)[(٤)].

وقد تعجب المحقق وتابعوه منه كيف عوّل على رواية السين هنا وليست من طرقه ولا طرق أصله وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها، فليعلم ولينبّه عليه، والله أعلم)

تنبيه: القراءة بالسين أو الصاد في كلمة (بصطة) قراءة متواترة؛ فقد قرأ خلاد بخلاف عنه ونافع والبزي وابن ذكوان وشعبة وعلي بالصاد، والباقون بالسين وهي الرواية الثانية لخلاد، ولا يعني عدم ثبوت الرواية عن ابن ذكوان أنه لا يُقرأ بها؛ إنَّما المقصود أنها لم تثبت عنه أنه رواها، وإلّا فإنّ غيره رواها وقرأ وأقرأ بها.

---

(١) الأعراف: ٦٩

(٢) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٢٢٩).

(٣) التيسير: للداني ص:٨١.

(٤) جامع البيان: للداني (٢/ ٩١٧).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ما خرج به الشاطبي عن طريقه وطريقِ أصل كتابه الذي هو التيسير للداني لا يُقرَأُ به.
- وأنّ الشاطبي في روايته عن ابن ذكوان خرج عن طريقه في نسبة القراءة بالسين إليه في كلمة (بصطة) في سورة الأعراف.
- وأنّ من العلماء مَن يبيّن خروج الرواية عن طُرقها المعهودة بالتعجّب منها؛ دلالة على عدم ضبط النقل.
- وأنّ القراءة بالسين أو الصاد قراءة متواترة إلا أنّ الرواية بالسين لم تثبت من رواية ابن ذكوان؛ وعليه فلا تصحُّ نسبتها إليه.

المسألة السادسة: إشباعُ المدّ لا يَدُلّ على الاستفهام لذاته الفنقلة (١٣١)

كلمةُ (آمنتُم) أصلها أَمَنَ على وزن فَعَلَ، فدخلت عليها همزة التعدية فصار: أَأْمَنَ بهمزة مفتوحة فساكنة، فدخلت عليها همزة الاستفهام الإنكاري فاجتمع ثلاث همزات فأبدلت الثالثة الساكنة أَلِفًا بالاتفاق[١].

وفي قراءتها وجهان[٢]:

الأوّل: (ءَامنتم) بهمزةٍ بعدها ألفٌ على الخبر، وهي رواية قُنبُل وحفص.

الثاني: (ءَءامنتُم) بهمزتين ثم ألف، وهي قراءة الباقين من السبعة، وكلٌّ من السبعة له قاعدته في التحقيق والتسهيل في اجتماع الهمزتين حسب سنده.

وحُكم الهمزة الثانية بالتحقيق لعاصم وحمزة والكسائي، وبالتسهيل للباقين، وعند وصلها بما قبلها لقنبل في الهمزة الأولى إبدالها واوًا مع تسهيل الثانية على أصله، ولم يُدخِلْ أحدٌ بين الهمزة المحققة والمسهلة ألفًا بالإجماع[٣]، ولورش المد والتوسط والقصر لأنّ تغيير الهمزة بالتسهيل لا يمنع من زيادة المد.

وقد وَجَّهَ بعضُهم القراءةَ بهمزة واحدة بأنه يَرْوِي ويَزيدُ المدّ لِمَا بعد الهمز فيكون مثلَ (آمنوا) فيدلُّ المدُّ على الاستفهام.

ولمّا كان هذا التّوجيهُ غير مقبول عند الصَّفاقسيّ أثار فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: يُجاب عن هذا بما قاله الأذفوي[٤] يشبع المد ليدل على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر.

قلت: وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة من عالم لا سيَّما ممّن برع في علوم القراءات وكان من أعلم أهل عصره بمصر وهو الإمام أبو بكر محمد بن علي الأذفوي؛ إذ يَلزمُ عليه أنّ جميع ما نقرأُه بالمدّ من باب آمَنُوا، نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾[٥] خَرَجَ من باب الخَبَر

---

(١) ينظر: شرح التصريف، المؤلف: لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٢/ ٦٦٤).

(٢) ينظر: التيسير: للداني ص: ١١٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٨٦.

(٣) الإقناع: لابن الباذش ص: ١٦٨، والنشر: لابن الجزريّ (١/ ٣٦٥).

(٤) محمد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو بكر الأذفوي المصري المقرئ النحوي، المفسر، قال الداني: انفرد بالإمامة في دهره في قراءة نافع برواية ورش، مع سعة علمه، وبراعة فهمه. توفي سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة. ينظر: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار: لابن فضل الله العمريّ (٥/ ٣٦٥ – ٢٦٧)، وغاية النهاية: لابن الجزري (٢/ ١٩٨).

(٥) البقرة: ٢٨٥.

إلى الاستفهام وهو ظاهر الفساد، وقوله: لا تَصيرُ قراءة ورش مثل قراءة حفص إلى آخره فيه نظر مع قول المحقق[١]: فمن كان من هؤلاء يروي المد إلى آخره. بل هو على إطلاقه وهذه الكلمة من مداحض أقدام العلماء ولا يقوم بواجب حقها إلّا العلماء المطلعون على المذاهب، المختصُّون بالفهم الفائق والدراية الكاملة، وقد كَشَفتُ لك عنها الغِطا، وميّزتُ لك الصواب من الخطأ، والفضل والمِنّةُ لله العليّ العظيم)[٢].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: إبدال الهمز الساكن ألفًا وإشباعُ مدّها لا يَدُلّ على الاستفهام.

الهمز الممدود في نحو (ءامنتم) لا يَدلُّ على الاستفهام؛ لأنّ الإبدال وقع في فاء الفعل؛ فآمَنَ أصلُه: أَأْمَنَ بهمزة مفتوحة ثم ساكنة على وزن (أَفْعَلَ)، واجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة فيه عُسرٌ في النطق فكان إبدالها من جنس حركة ما قبلَها واجبًا[٣]، وعلى هذا لا تكون الهمزة الأولى ولا الثانية للاستفهام، فالأولى من أصل الكلمة، والثانية مزيدة عليها بعد الهمزة الأصلية، وشأن همزة الاستفهام أن تكون أوّل الكلمة فالاستفهام له الصدارة في الكلمة.

واجتماع همزتين ثانيتهما مبدلةٌ لا يدلّ على الاستفهام، ودعوى زيادة مَدّها يدل على الاستفهام لا يقوم عليه دليل من حيث الأصالة؛ لكونها لم توضع للاستفهام أصلًا، اللهمّ إلّا إذا كانت دلالتُها على الاستفهام من جهة أخرى كالسياق مثلًا، قال البناء الدمياطي: (وهي تحتمل الخبر المحض والاستفهام وحذف الهمزة اعتمادا على قرينة التوبيخ)[٤].

وعلى هذا بيّن الصَّفاقسيّ أنّ ادّعاء الاستفهام بإشباع المدّ في نحو الذي تقدّم هو زلّة وخطأٌ لِما يأتي:

أ. يجعل من كلّ خبر استفهامًا بمجرّد وجود همزٍ ممدود.

ب. وقوع اللبس في التفريق بين الاستفهام والخبر، وهذا يفضي إلى تغيير نسق الكلام فيُبعد الفكر والذهن عن المراد منه.

وعلى هذا لا يُعرف نوعُ المدّ في الآية ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ إذا أُشبع بأربع حركات أو ستٍّ، أهو للإخبار أم للاستفهام؟ والقول نفسُه يقال في غيره إذا كان نحوَه ممّا يوقع في الخلط واللّبس،

---

(١) المقصود بالمحقق هو الإمام ابن الجزري.

(٢) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح التصريف: للثمانيني ص: ٣٠١، و سرُّ صناعة الإعراب: لابن جني (٢/ ٦٦٤).

(٤) إتحاف فضلاء البشر: للبنا الدمياطيّ ص: ٢٨٨.

وهذا أمر لا بُدّ أن يُدفع، ومن الواقع أن يُرفَع، ولهذا قال ابن الجزري: (وهذا ممّا انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف قياسًا وروايةً، ومُصادمٌ لمذهب ورش نفسِه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام فلِمَ نراهُ يُجيُز المد في نحو ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ ويُخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام، والعَجَب أنّ بعض شراح الشاطبية يجيز ذلك...)[١].

الثانية: ضرورة التثبّت قبل الحكم.

التثبت قبل الحُكم من ضرورات صحة الحُكم، وقد قيل: الحُكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره [٢]، وعليه إذا كان الحكم قائمًا عن تصور غير صحيح، أو قلّة في العِلم أو البحث لأنتجت نتائج غير سديدة، وأحكامًا غير صحيحة، ومن ذلك ظنّ بعضٍ ممن يظن أنه يقرأ لورشٍ كلمة (ءءامنتم) بحذف الأولى فيظنّ أنّ هذا الحذفَ يُبقي الاستفهام على حاله وهو لم يعلم أن لورش طريقين: الأزرق والأصبهاني، ورواية الأصبهاني بهمزة واحدة على خلاف طريق الأزرق فهو بهمزتين[٣]؛ فيظن أن الحذف لا يُذهب الاستفهام وأنّ المد في (ءامنتم) يُغْني عنه فيقع في السهو والخطأ والغلط.

أمّا مَن يأتي الأمور من أبوابها، ولا يَحكم إلّا بعد التثبّت فإنَّه يكون عن الخطأ بمعزل، وعن الغلط بمأمنٍ إن شاء الله.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ إبدال الهمز الساكن ألفًا وإشباعُ مدّها لا يَدُلّ على الاستفهام لذاته إلّا بقرينة تُعرف من السياق.
- وأنَّ الهمز الممدود في نحو (ءامنتم) لا يَدلُّ على الاستفهام؛ لأنّ الإبدال وقع في فاء الفعل؛ فآمَنَ أصلُه: أَأْمَنَ بهمزة مفتوحة ثم ساكنة على وزن (أَفْعَلَ) وشأن همزة الاستفهام أن تكون أوّل الكلمة فالاستفهام له الصدارة في الكلمة.
- وأنَّ ادّعاء إبدال ثاني همزتين وإشباع مدِّها أنه يدلُّ على الاستفهام دَعوَى لا دليل عليه؛ لكونها لم توضع للاستفهام أصلًا، إلّا إذا كانت دلالتُها على الاستفهام من جهة أخرى كالسياق.

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (١/ ٣٦٥).

(٢) ينظر: نهاية السول شرح منهاج الوصول، للإسنوي ص: ١٥؛ وشرح الكوكب المنير، لابن النجار(١/ ٥٠).

(٣) ينظر: النشر: لابن الجزريّ (١/ ٣٦٩)، وإتحاف فضلاء البشر: للبنا الدمياطيّ ص: ٢٨٧.

- وأنَّ التثبت قبل الحُكم من ضرورات صحة الحُكم، والحُكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره.
- وأنَّ من نتائج عدم التثبّت أنها تنتج نتائج غير سديدة، وأحكامًا غير صحيحة، ومن ذلك ظنّ بعضٍ ممن يظن أنه يقرأ لورشٍ كلمة (ءءامنتم) بحذف الأولى فيظنّ أنّ هذا الحذفَ يُبقي الاستفهام على حاله وهو لم يعلم أن لورش طريقين: الأزرق والأصبهاني، ورواية الأصبهاني بهمزة واحدة؛ فيظن أن الحذف لا يُذهب الاستفهام وأنّ إشباع المد في (ءامنتم) يُغْني عنه فيقع في السهو والخطأ.

المسألة السابعة: إثبات الياء أو حذفها وصلًا في ﴿كِيدُونِ﴾. **الفنقلة (١٣٢)**

كلمة ﴿كِيدُونِ﴾ في قول الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ [١] فيها لهشام وجهان صحيحان: حَذْفُ الياء وإثباتُها، ويأتي هذان الوجهان في حالة الوقف، أمَّا في الوصل فالصحيح عنه إثبات الياء فقط، أمَّا الحذفُ فيه فقد ذَكَر الصَّفاقسيّ أنّه لا يَصِحُّ عنه ذلك على الرغم من أن الشاطبي ذكر له الخُلْفَ فيه بقوله[٢]:

..... وَكِيدُونِ فِي الأَعْرَافَ حَجَّ لِيُحْمَلَا

بِخُلفٍ ....

لذلك أثار فنقلة تنبّه على هذا، فقال:

(فإن قلت: مستنده قول صاحب التيسير فيه لَمّا تكلَّم على زوائد سورة الأعراف في آخرها: وفيها محذوفة ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ وأثبتها في الحالين هشام بخلف عنه.

قلت: هذا لا دليل فيه؛ لأنّ الداني كثيرًا ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية، وإن كان هو لا يأخذ به، وليس من طرقه، وهذا منه، ويدل على ذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف له: وبالإثبات في الوصل والوقف آخذ، وقوله في جامع البيان: وبه قرأت على الشيخين أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه، بل يدل عليه كلامه في التيسير، فإنَّه قال فيه في باب الزوائد: وأثبت ابنُ عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في الأعراف فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يَعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطرادًا تتميمًا للفائدة فربّما يتساهلون اتّكالًا على ما تقدّم أو سيأتي لهم في الباب، فثبت من هذا أن الخلاف لهشام حالة الوصل عزيز، وإنَّما الخلاف حالة الوقف لكن لا ينبغي أن يقرأ به من طريق القصيد وأصلِهِ)[٣].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: ذِكرُ الخِلاف لا يدُلُّ على ثبوته دائمًا.

---

(١) الأعراف: ١٩٥

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٤٣١-٤٣٢.

(٣) غيث النفع: (ص ٢٦٠)

بيّن الصَّفاقسيّ أنَّ ما ذكره الداني من الخلاف في الوقف على كلمة (كيدون) في الأعراف بأنَّه فيه الحذف والإثبات حال الوصل لا يصحّ منه إلّا الإثبات، وصرّح أنَّ قول الداني: (وفيها محذوفة ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه)[١] محمول على حكاية الحذف وصلًا، لا على إثبات الرواية؛ لأنّ من شأن الداني أن يَذكُر الخِلافَ في كثير من الأحيان على سبيل الحكاية وإنْ لم يصَرّحْ به، وممّا يدلّ على ذلك أنه صرّح في كُتبه من ذلك قولُهُ بعد أن ذكَر الخِلافَ: (وبالإثبات في الوصل والوقف آخُذُ)[٢]، وقوله: (وحدّثنا فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام بإثبات الياء في الحالين، وبذلك قرأت عليه وعلى أبي الحسن...)[٣].

الثانية: الاعتناء بالمسائل في أبوابها أكثر من العناية بها في غيرها.

من منهج العلماء في البيان أنَّهم يعتنون كثيرًا بذكر المسائل في أبوابها، ويَعرضونها بالتفصيل، ويذكرون ما فيها وما يتعلّق بها بمزيدِ بيان، أمّا إذا ذُكرت استطرادًا أو عَرَضًا تتميمًا للفائدة فإنّ تحقيقهم فيها ونظرَهم إليها يَقلُّ، وقد يتساهلون في ذلك اتّكالًا على ما تقدّم لهم من بيان أو ما سيأتي فيه من تفصيل؛ دَفعًا للتطويل.

وهذا يظهرُ جليّاً في قول الداني عند حديثه عن كلمة ﴿كِيدُونِ﴾ في باب ياءات الزوائد (واثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ في الأعراف)[٤].

الثالثة: القراءة بالحذف خروجٌ عن الشاطبية والتيسير.

إثبات الخلاف لهشام بحذف الياء وصلًا في كلمة ﴿كِيدُونِ﴾ في الأعراف نادرٌ وعزيز كما صرّح به الصَّفاقسيّ في فنقلته، وهو خُروج عن أصل كتابه وهو التيسير للدّاني، ولمّا كان الأمر على هذا لا يُقرأ به من طريق القصيد وأصلِه كما بيّنه الصَّفاقسيّ؛ لأنّ زيادات الشاطبية على التيسير إذا خرج فيها الشاطبي عن طريقه وطريق أصله فإنَّه لا يُقرأ بها، بل ولا من طريق النّشر، وفي هذا قال ابن الجزري: (وأما حالة الوصل فلا آخُذُ بغير الإثبات من طُرُق كتابنا)[٥].

---

(١) التيسير في القراءات السبع (ص: ١١٥)

(٢) المفردات السبع، للداني: (ص ٢٢٥)

(٣) جامع البيان في القراءات السبع: ٣/ ١١٣٢

(٤) التيسير في القراءات السبع، للداني: (ص: ٧٠ – ٧١)

(٥) النشر: لابن الجزري (٢/ ١٨٥).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ذِكر الخِلاف في قراءة كلمة لا يدُلُّ على ثبوته دائمًا؛ لأنّ أحد الوجهين – مثلًا– قد يكون ضعيفًا، أو خروجًا عن أصل الكتاب الذي أخذ منه.
- وأنّ من منهج العلماء في بيان المسائل والاعتناء في أبوابها أكثر من العناية بها إذا ذُكرت استطرادًا أو عَرَضًا تتميمًا للفائدة، ونظرَهم إليها يَقلُّ اتّكالًا على ما تقدّم لهم من بيان أو ما سيأتي من تفصيل.
- إثبات الخلاف لهشام بحذف الياء وصلًا في كلمة ﴿كِيدُونِ﴾ في الأعراف هو خُروج عن الأصل؛ فلا يُقرأ به

المسألة الثامنة: إطلاق الحكم في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾. **الفنقلة (١٣٣)**

في كلمة ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا﴾ [١] قراءتان[٢]:

الأولى: (الذين) من غير واو، وهي قراءة نافع وابن عامر.

الثانية: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بواوٍ، للباقين.

والشاطبيّ لمّا بيّن القراءتين أطلق كلمة (الذين) بالذّكر ولم يُقيّدها، وذلك بقوله[٣]:

وَعَمَّ بِلاَ وَاوِ الَّذِينَ ....

وهذا الإطلاقُ ليس من الضروري أن يفيد العموم، ولمّا كان الأمر على هذا ذكَر أبو شامة فنقلة فيه فقال:

(فإن قلت: يكون إطلاقُه دليلًا على تعميم ما في السورة من ذلك.

قلت: لا يَستمرُّ له هذا؛ إذ يلزم أن يكون قوله: وعم بلا واو الذين يشمل كلّ لفظ، ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ من هذا الموضع إلى آخر السورة نحو: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ﴾ [٤]، ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ﴾ [٥])[٦].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ليس كلّ إطلاق يدلُّ على العموم.**

إطلاقُ الشاطبي تركَ الواو في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ في سورة التوبة لا يُفيد العموم لِما يأتي:

١.عدم التعرّض لذكر أوّل موضع في السُّورة وهو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ﴾ [٧] ولا الذي يليه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ﴾ [٨] ولا ما بعدهما إلى أن بلغ بيان الفرش الموضعَ المطلوبَ بيانُه.

---

(١) التوبة: ١٠٧.

(٢) التيسير: للدانيّ ص: ١١٩، والكنز: للواسطي (٢/ ٤٩٩)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٣٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٥.

(٤) التوبة: ١١٣.

(٥) التوبة: ١١٧.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٠١.

(٧) التوبة: ٣٤

(٨) التوبة: ٦١

٢. بيان حُكم ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بعد ذِكر حكم ﴿مُرْجَوْنَ﴾[١] الذي بيّنه الشاطبي بقوله[٢]:

وَوَحِّدْ لَهُمْ في هُودَ تُرْجِئُ هَمْزُهُ صَفَا نَفَرٍ مَعْ مُرْجَئُونَ وَقَدْ حَلا

وهذا الترتيب في البيان هو الأغلب في منهج الشاطبي؛ لأنّ تأخير كلمة عن محلّها يُنبّه عليه.

٣.الأصل أنّ الشاطبي إذا أراد العُموم في ما يذكره من الكلمات أن يقيّد ذلك بقَيدٍ يُشعر بالعموم، نحو: (بحيث أتى) أو (معًا) أو (في الكلّ) وغيرها من العبارات الّتي تدلّ على العموم.

٤.ولمّا لم تكم أيّة قرينة – ههنا – عُلم أنّ مراد الناظم هو الخُصوص لا العُموم،؛ فيكون جارياً على الأصل، وعليه تكون المواضع الأخرى التي وردت فيها ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ سواءٌ أكانت قبلَها – وقد تقدّم بيان بعض مواضعها– أم بعدَها في الترتيب في السورة نفسها في الآية: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ﴾[٣]، والآية ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ﴾[٤].

تنبيه: هذ الموضع من المواضع التي اختلفت المصاحف العثمانية في رسمها، ففي مصحف المدينة والشام من غير واو (الذين)، وفي بقية المصاحف بإثباتها[٥].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه ليس كُلُّ إطلاق يدلُّ على العموم، وأن إطلاق الشاطبي تركَ الواو في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ في سورة التوبة لا يُفيد العموم.
- وأنَّ الأصل في منهج الشاطبي أنه إذا أراد العُموم في ما يذكره من الكلمات أن يقيّد ذلك بقَيدٍ يُشعر بالعموم، نحو: (بحيث أتى) أو (معًا) أو (في الكلّ) وغيرها.
- وأنَّ الترتيب في ذِكر الكلمات أمرٌ مقصود، وفعلٌ محمود؛ لدفع اللّبس ورفع الوهم.
- وأنَّ هذا الموضع من المواضع التي اختلفت المصاحف العثمانية في رسمها، ففي مصحف المدينة والشام من غير واو (الذين)، وفي بقية المصاحف بإثباتها.

---

(١) التوبة: ١٠٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٣٤.

(٣) التوبة: ١١٣.

(٤) التوبة: ١١٧.

(٥) ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار، للداني: ص ١٠٨

المسألة التاسعة: تقييد الخلاف في ﴿نُنجِ﴾ . **الفنقلة (١٣٤)**

لرسم الكلمة دلالتُها على القراءة، والشاطبي راعى هذا في رسم كلمة ﴿نُنجِ﴾[١] في قوله[٢]:

وَفِي أَنَّهُ اكْسِرْ شَافِياً وَبِنُونِهِ وَنَجْعَلُ صِفْوَ الْخِفُّ **نُنْجِ** رِضىً عَلَا

وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي ....

ولمّا كان الرسم بغير ياء فيها لأمرٍ مقصود ناسب أن يُعرف المقصَد بفنقلة أثارها أبو شامة، فقال:

(فإن قلت: لعله ذكره بِلا ياء؛ ليَدُلَّ على موضع الخِلاف؛ لأنّ الياء فيه محذوفةٌ في الوصل؛ لِالْتقاء الساكنين.

قلت: لو كان أراد ذلك لَم يَحتَجْ إلى تقيِيده بما ذكره في البيت الآتي وهو:

وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي ....

يعني: هو الثاني بعد كلمة "ويجعل الرجس" وإلّا فهو الثالث لَوْ عَدَّ "تنجيك" والكلام في هذا كما سبق في الأعراف في قوله: (وَلاَ يَعْلَمُونَ قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي)؛ يعني: بعد خالصة وإلّا فهو ثالث)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **التقييدُ يعبّر عن أمر مقصود.**

لمّا اجتمعت كلمة ﴿نُنَجِّى﴾ و﴿نُنجِ﴾ في آية واحدة في قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٤] وكان رسمُ الأُولى بالياء والثانية بِلَا ياءٍ ناسبَ أنْ يُقَيَّدَ موضع الخِلاف في نَظم البيت.

---

(١) يونس: ١٠٣.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٧٥٣-٧٥٤.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني (ص: ٥١١ – ٥١٢)

(٤) يونس: ١٠٣

وجاء تَقييدُ الشاطبي بتعيين موضع الخلاف بأنها كلمة ﴿نُنجِ﴾المرسومة من غير ياءٍ بأنّها الثانية بقوله: **(وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي)** أفاد أنه رَسَمَهُ بِلا ياءٍ لا لأنَّها محذوفة في الوصل دَفعًا لالتقاء الساكنين، إنَّما لِتَعْيِينه؛ لأنّ الموضع الأوَّل في الآية ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا ﴾ لا خلاف فيه بين القراء السَّبعة، فقد اتّفقوا على قراءته بتشديد الجيم وفتح النون(١).

وفي تحديد الكلمة صرّح الناظم بقوله: **(وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي)** أي الموضع الثاني الذي وقع بعد بيان فَرْشِ كلمة ﴿وَيَجْعَلُ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾(٢) فقد رواه شعبة بالنون، وقرأه الباقون بالياء(٣)، وقيّد الموضع بالثاني لأنّ ثمة موضعًا ثالثًا سبقهما قبل الآية ﴿وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ وهو ﴿نُنَجِّيكَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً ﴾ (٤) فإنَّه لا خلاف بين القراء فيه، وهذا هو مَقصَدُ أبي شامة في فنقلته: (وإلّا فهو الثالث لَوْ عَدَّ نُنَجيكَ)، وهذا يُشبهُ قول الناظم(٥):

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ **وَلاَ يَعْلَمُونَ** قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي .....

يعني: الموضع الثاني بعد كلمة (خالصة) وإلّا فإنَّه من حيث الترتيب في السورة هو الثالث.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ تقييد الناظم ببيان موضع الكلمة وترتيبها يُعبّر عن أمر مقصود.
- وأنّ رسم كلمة ﴿نُنجِ﴾ في النظم بِلا ياءٍ لا لأنَّها محذوفة في الوصل دَفعًا لالتقاء الساكنين، إنَّما لِتَعْيِينه؛ لأنّ الموضع الأوَّل في الآية (ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنا) لا خلاف فيه بين القراء السَّبعة.
- وأنّ ما فعله الناظم من التقييد بالثاني قد سبق مثلُه.

---

(١) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ١٤٩، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٨٩.

(٢) يونس: ١٠٠.

(٣) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ١٢٣، والعنوان: للسرقسطي ص: ١٠٥.

(٤) يونس: ٩٢.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٨٤.

المسألة العاشرة: الجمع بين الساكنين في ﴿يَهِدِّيَ﴾ لقالون. الفنقلة (١٣٥)

للقراء في كلمة ﴿يَهِدِّيَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾[١] عدة أوجه[٢]، ولقالون وجهان:

الأوّل: (لا يَهدِّي) بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال.

الثاني: (لا يَهْدِّي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال.

لَمّا كان متن الشاطبية الموسوم بحرز الأماني ووجه التهاني نَظمًا لكتاب التيسير، تتطلّب من الناظم أن يَذكر فيه ما يُذكَر في الأصل، إلّا أنه ثمّة مواضع لم يذكرها وقد ذُكِرتْ في الأصل، من ذلك: كلمة ﴿يَهِدِّيَ﴾ في قول الله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ إذ لم يَنقُل عن قالون وجهَ إسكان الهاء مع تشديد الدال، إنَّما نقل وجه اختلاس فتحة الهاء، وذلك بقوله[٣]:

وَيَا لاَ يَهَدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلَا

ولمّا لم يلتزم الشاطبي ببيان كلّ ما هو مذكور أثار الصَّفاقسيّ في ذلك فنقلة فقال:

(فإن قلت: ذكرت لقالون إسكان الهاء، ولم يذكره الشاطبي له.

فالجواب: كان حقه- رحمه الله- أن يذكره له في أصله وجعله هو النص حيث قال: والنص عن قالون بالإسكان انتهى وهو رواية العراقيين قاطبة، وكثير من المصريين وبعض المغاربة، ولم يذكر غير واحد كالإمام أبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري صاحب العنوان سواه، قال الجعبري وبه قطع ابن مجاهد والأهوازي والهمداني، ولا يكاد يوجد في كتب النَّقَلَةِ غيرُه، ولَم يذكره الناظم، وليس بجيد؛ لأنَّه نَقْصٌ من الأصل، وعُدولٌ عن الأشهر انتهى، وهو رواية الأكثرين: كإسماعيل، والمسيبي عن نافع وهو قراءة شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد الأئمة العشرة المشهورين قرأ على ابن عباس، وأبي هريرة، وصلى بابن عمر- رضي الله عنه- إمامُ الأئمة مالك بن أنس، وأقوى ما يَحتجُّ به التارك له أن فيه الجمعَ بين الساكنين على غير حَدِّهِ وهو غير جائز، وقد تقدّم ما يُفيد أن هذا كلامٌ باطلٌ لا يقولُه إلّا غافلٌ، أو جاهلٌ؛ لثبوت ذلك قُرآنا ولُغة)[٤].

---

(١) يونس: ٣٥

(٢) ينظر: جامع البيان: للدانيّ (٣/ ١١٧٨)، والتيسير: للدانيّ ص: ١٢٢، وغيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٢٨٧.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٤٨.

(٤) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٢٨٧.

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: لا ينبغي النقص عن الأصل ولا العدول عن الأشهر.

الأصل في الشاطبية أنْ يُذكر فيه ما يُذكَر في الأصل، ويتأكّد الأمرُ أكثر إذا كان يخصُّ رواية أو قراءة ثابتة، خاصّة إذا كان ثمة أكثرُ من وجه من وجوه القراءة ممّا ثبتت روايته.

وعلى هذا يكون ترك وجهٍ أو حكم يستدعي ممّن يقرأ من تلك الطريق أن يأتي بالوجه المتروك الثابت في التلاوة، ولا يُعرِض عنه.

والقراءة بإسكان الهاء مع تشديد الدال نصّ عليه الداني، وصرّح به، بقوله: (والنّصُّ عن قالون بالإسكان) [١].

الثانية: الرواية بالإسكان رواية العراقيين، وكثير من المصريين وبعض المغاربة.

قال ابن الجزري: (وروى العراقيون قاطبة وبعض المغاربة، والمصريين عن قالون الإسكان، وهو المنصوص عنه وعن إسماعيل والمسيبي، وأكثر رواة نافع عليه، نصّ الداني في جامع البيان، ولم يذكر صاحب العنوان له سواه، وهو أحد الوجهين في الكافي)[٢]، وذكره ابن مجاهد ولم يذكر لنافع غيره، فقال: (وقرأ نافع وأبو عمرو (يهدي) بإسكان الهاء وتشديد الدال، غير أن أبا عمرو كان يَشُمّ الهاء شيئًا من الفتح)[٣]، فهذا النقل عن الأئمة يُثبت أنها قراءة كان ينبغي أن تُذكر، ولهذا كان موقف العلماء التصريح بأخذ هذا الوجه واعتماده في الأداء كما فعل الصَّفاقسيّ من إثارة فنقلةٍ في ذلك.

الثالثة: تركُ النّصّ للتخلّص من الجمع بين الساكنين غيرُ جائز.

اجتماع الساكنين يكون بثلاث طرق تبيّن مذاهب أهل النحو، منها: أنْ يكون الحرفُ الثاني مُدغماً سواءٌ أكان مسبوقاً بمدّ أو غيره وما قبله ساكن، نحو: (لا يَهْدّي) بإسكان الهاء وتشديد الدّال في أحد الوجهين عن قالون، و(هلْ تّربصون) بإسكان الدال من غير إدغام وتشديد التاء في رواية البزي و(وَإِنْ تَّوَلَّوْا) بتشديد التاء فيهما وصلًا على رواية البزّيّ.

---

(١) التيسير، للداني: ١٢٢، وينظر: العنوان: للسرقسطي ص: ١٠٥، ولم يذكر عن قالون إلّا وجه الإسكان فقط.

(٢) النشر: لابن الجزري (٢/ ٢٨٤).

(٣) كتاب السبعة: لابن مجاهد: (ص ٣٣٦).

ولَم يَخْلُ هذا الوجهُ من اعتراضِ بعض النحويين والقراء كمكّيّ بن أبي طالب القيسي الذي قال: (وقيل: بالإسكان، وليس بشيء)[١] إلّا أنّ ما ينبغي ذِكرُه هنا أنَّ وجه الإسكان لقالون من الأوجه المتواترة عند أهل الأداء، ومن وجوه العربية الصحيحة الفصيحة.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الأصل في الشاطبية أنْ يُذكر فيه ما يُذكَر في أصله وهو كتاب التيسير.
- وأنَّ القراءة بإسكان الهاء مع تشديد الدال قد نصّ عليها الداني، وصرّح بها، بقوله: (والنّصُّ عن قالون بالإسكان).
- وأنَّ تركَ ما هو منصوص عليه في الأصل على أنَّه وجه معتمد لا يصحّ تركه بحجّة التخلّص من الجمع بين الساكنين موافقة لبعض أهل اللغة.

(١) التبصرة: لمكي بن أبي طالب ص: ٥٣٥.

المسألة الحادية عشرة: اجتماع البدل في ﴿ ءَامَنتُم﴾ و﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾. الفنقلة (١٣٦)

لتوضيح هذه الفنقلة لا بُدَّ أن أبيّن ما لورش في كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾ في قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[١] إذا وُصلت في القراءة مع ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾على قصر البدل (آنَ)؛ لأنَّ الفنقلة قائمة على هذا التوضيح، وسأنقل ما يتعلّق بالفنقلة من بيان الصَّفاقسيّ رغم طوله، فقال: (فيأتي له على قصر آمنتم ثلاثة أوجه:

فالأول: قصر الأول، وهو همزة الوصل على لزوم البدل أو جوازه مع الاعتداد بالعارض وقصر الثاني وهو همزة (آن).

الثاني: تطويل الأول على جواز البدل، **ولم نَعتدَّ بالعارض، ولا يَصِحُّ أن يكون على لزوم البدل لما يلزم عليه من التركيب وقصر الثاني، وهذا هو الوجه الذي قلنا بجوازه،** ومنعه شيخنا واعتل لمنعه بأن تطويل الأول على عدم الاعتداد وقصر الثاني على الاعتداد وهو تصادم.

ويجاب عنه بأن قصر الثاني ليس للاعتداد بالعارض فيه بل إما على مذهب من لا يرى المد بعد الهمز كابن غلبون أو على مذهب من استثنى ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾المستفهم بها في حرفي يونس كالمهدوي وابن شريح والداني في جامعه فلا تصادم، ولا تركيب أيضًا؛ لأنّ مدَّ الأول من باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٢]، وقصر الثاني مِن ﴿ءَامَن﴾[٣]، ولا تركيب بين بابين كما تقدم.

الثالث: تسهيل الأول، وقصر الثاني ويأتي على التوسط ستة أوجه الأول قصر الأول على جواز البدل مع الاعتداد وقصر الثاني على الاعتداد أيضا أو على مذهب من استثنى)[٤].

والناظر في هذا البيان يرى أنّ الصَّفاقسيّ توَسَعَ في الوجه الثاني بالبيان والشرح والتوجيه دون الأوّل والثالث وذلك بذِكر ما يترتب على قَصر البدل، ولَمّا كان هذا مما يثير الانتباه بادر بفنقلة قال فيها:

(فإن قلت: ذكرت القصر في الثاني في الوجوه السابقة ولم تذكر توجيهه وذَكَرْتَهُ هُنا.

---

(١) يونس: ٥١.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) البقرة: ١٣.

(٤) غيث النفع: ص ٢٩٥ – ٢٩٦

فالجواب: أن الثاني من ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ إذا ماثل ﴿ ءَامَنتُم﴾ فلا سؤال فيه؛ لأنَّهما من باب واحد، وإنْ خالفَ فيَرِدُ السّؤالُ لِمَ خالفه وهما باب واحد؟ فلا بُدَّ إذًا من التَّوجيه)[1].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأول: ما اتّفق مع ما ماثله لا يَحتاج إلى توجيهٍ.

قَصْرُ ﴿ ءَامَنتُم﴾ مع قصر البدل العارض في الأول من ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾وقصر الثاني منه وصلًا هو من باب واحد، فالقصر يناسبه القصر كذلك، وكلّ ما اتّفق مع ما ماثله في الأداء لا يحتاج إلى توجيه وإيضاح؛ لأنَّهما من باب واحد.

الثانية: ما اختلف مع ما ماثلَهُ يحتاج إلى توجيه.

القراءة بقصر ﴿ ءَامَنتُم﴾ والطول في البدل الأول على اللّزوم وعدم الاعتداد بعارض تحريك اللام بسبب حذف الهمزة ونقل حركتها إليه، مع قصر البدل الثاني وصلًا ممّا يحتاج إلى توجيه وبيان؛ لأنّ الظاهر تصادم بين باب واحدٍ؛ فقصرُ البدل الأول والثالث مع طول البدل اللازم المتوسط بينهما ظاهره التصادم؛ للوقوع في التركيب الممنوع وهو (الخلطُ بين القراءات دون مراعاة قواعد الجمع)[2] أو للوقوع في ما لم يَرِدْ به نصٌّ، وهذا الخلط وغيره يقع في الجمع للقراء، ويقع كذلك في الجمع بين الطرق في الرواية الواحدة على حدٍّ سواء.

الثالثة: لا تركيب بين بابين مختلفين.

وَجْهُ عدمِ التصادم حسب نظر الصَّفاقسيّ هو اختلاف البابين، والبابان هما: اللزوم والبدل، واللزوم (اللازم) يأتي عليه ثلاثة البدل.

وتوجيهه قائم على أمرين:

١. عدم الاعتداد بعارض النقل، وهو هنا تحريك اللام، فالبدل قَبلَهُ إذا لم يعتدَّ بالعارض صار من قبيل المدّ اللازم، وإذا كان من قبيل اللازم فإن قصر البدل في الثاني يكون قد جاء على أصله، فيرتفع التصادم؛ لكونهما من بابين مختلفين: اللزوم والبدل، وفي هذا قال الصَّفاقسيّ في فنقلته: (تطويل الأول على جواز البدل، ولم نَعتدَّ بالعارض، ولا يَصِحُّ أن يكون على لزوم البدل لما يلزم عليه من التركيب وقصر الثاني، وهذا هو الوجه الذي قلنا بجوازه)

---

(١) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٢٩٦.

(٢) معجم مصطلحات القراءات القرآنية وأهم ما يتعلّق بها: لعبد العليّ المسئول ص: ١٣٣.

٢. طولُ الأوّل على وجه عدم الاعتداد بعارض النقل، مع قصر الثاني لم يقم على عُروض حذف الهمزة إنَّما قام على مَذهب من لا يرى المدّ بعد الهمز كابن غلبون، الذي قال عنه الشاطبيّ[١]:

..... وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَاب قَالَ وَقَوَّلَا

فابن غلبون له القصر فقط، وعلى هذا يأتي له الطول في الأوّل، والقصرُ في الثاني.

وصَحّ كذلك على مذهب من استثنى ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾المستفهَم بها في حَرْفَيْ يونس كالمهدوي وابن شريح[٢] والداني في جامعه[٣] فلا تصادم، ولا تركيب أيضًا؛ لأنّ مدَّ الأول من باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وقصر الثاني مِن ﴿ءَامَن﴾، ولا تركيب بين بابين.

وهذا الذي ذكره الصَّفاقسيّ قولٌ صحيح وبيان فصيح يرتفع به توهُّم وقوعِ التّصادم، أو التركيب الممنوع؛ لأنَّه قائم على أصول صحيحة.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الكلمات المتّفقة مع ما ماثلها إن جاءت على أصلها لا تَحتاج إلى توجيهٍ.
- وأن الكلمات التي اختلف مع ما ماثلَها يحتاج إلى توجيه وبيان دفعًا لوقوع التّصادم في باب واحدٍ.
- لا تركيب بين بابين مختلفين، وهما هنا اللزوم والبدل، فلكلٍّ بابه وأحكامه، واللزوم يأتي عليه ثلاثة البدل.
- مجيء قصر البدل على اللازم في ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ جاء على أصله، فيرتفع التصادم؛ لكونهما من بابين مختلفين، وصَحّ كذلك على مذهب من استثنى ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ المستفهَم بها.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٧٥.

(٢) ينظر: النشر، لابن الجزري: ١/ ٣٤١

(٣) ينظر: جامع البيان، للداني: ٣/ ١١٨٤

المسألة الثانية عشرة: ترتيب كلمات الفرش مقصود لذاته الفنقلة (١٣٧)

وردت كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ في سورة هود أربع مرّات، أوّلها في قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [١] والثاني والثالث في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾[٢] والرابع في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّمَدْيَنَ كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [٣]

ولَمّا بيّن الشاطبي الخلاف في (ثمود) أطلق كلامَه من غير تحديد أو تقييدٍ لمَوضِعِ – عِلمًا أنّ الموضعَ الأوّلَ غيرُ مرادٍ قطعًا – وإطلاقه ظاهرٌ في قوله[٤]:

ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَفِي النَّجْمِ فُصِّلَا

نَمَا لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا رِضًا وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلَا

وهذا الإطلاق جعل أبا شامة يُثيرُ فنقلةً في ذلك فقال:

(فإن قلت: أطلق قوله: ثمود هنا فما المانع أن يظن أنه أراد التي في أول القصة: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ وهو غير منصرف اتفاقًا.

قلت: منع منه أمران.

أحدهما: أن هذا سابق على كلمة: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [٥] فلو كان فيه خلاف لذكره قبل مسألة (يومئذ) لا يقال: إنه في بعض المواضع يقدم ما تأخر من الحروف، ويؤخر ما تقدم كقوله بعد هذا البيت: و(يعقوب) ثم قال هنا: قال (سِلم) ومثله: ودَرَى اكسِرْ ثم قال: (يسبح) فتح الياء كذا صِفْ، و(توقد) البيت، ولفظ توقد قبل يسبح، وإنَّما ضرورة النظم تحوج إلى مثل هذا؛ فإن جوابه أنه لا ضرورة هنا؛ لأن مسألة يومئذ في بيت مستقل فكان يمكنه تأخيره.

الأمر الثاني: أنّ جميع هذه المواضع الأربعة المختلف فيها منصوبة والخلاف واقع في إثبات التنوين وعدمه فقط، أما قوله: وإلى ثمود فمجرور فلا يَكفي فيه ذكر التنوين بل لا بُدَّ مِن جَرِّه عند مَن صَرَفَهُ كما ذكر بعد ذلك في "لثمود" فلم يدخل في مراده)[٦].

---

(١) هود: ٦١

(٢) هود: ٦٨

(٣) هود: ٩٥

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٧٦٢-٧٦٣.

(٥) هود: ٦٦.

(٦) إبراز المعاني، لأبي شامة: ص ٥١٦.

اشتملت الفنقلة على أربع مسائل:

الأولى: ترتيب كلمات الفرش مقصودٌ.

للشاطبيّ مَنهجُه في ذِكر كلمات الفرش، فهو يُراعي الكلمات ما تيسّر له ذلك، وإذا قدّم أو أخّر فإنَّه يُنبّه عليه غالبًا، ويترك التنبيه إذا أمِنَ اللّبسُ.

وعلى هذا النسق كانت طريقته في أغلب نظمه، ولم يَخرج عنه إلّا في مواضع يسيرة لا تَخفى على أهل المعرفة بالشاطبية أنّ لها أسبابها وعوارضها.

الثانية: ما جاء في النظم من تقديم أو تأخير هو للضرورة.

الأصل أن تكون كلمات الفرش مرتّبة، وخرج الشاطبي عن هذا الأصل في مواضعَ، منها قوله[١]:

نَمَا لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا رِضًا وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلَا

هُنَاَ قَالَ سِلْمٌ كسْرُهُ وَسُكُونُهُ وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعَ تَنَزُّلاَ

فقد قدّم الفرش في كلمة ﴿يَعْقُوبَ﴾[٢] في سورة هود، وأخّر بيان فرش كلمة ﴿سَلَمٌ﴾[٣] وهي في السورة نفسها، وهذا التقديم وما كان نحوه إنَّما هو لضرورة النّظم التي تحوجُ إلى مثل هذا.

الثالثة: إذا انتفت الضَّرورة فلا سبيل إلى الاستدلال بها.

الضّرورة في ترتيب أبيات الشاطبية ههنا مدفوع؛ لأنّ البيت الذي ورد فيه ﴿ثَمُودَ﴾ أخذ تمام البيت بكماله، وما كان شأنه هكذا لا ضرورة في تقديمه أو تأخيره، وها هي الأبيات في ترتيب الشاطبي، إذ لا ضرورة لتقديم أو تأخير، قال رحمه الله[٤]:

وَيَوْمَئِذٍ مَعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى رِضاً وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ النُّونُ ثُمِّلاَ

ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلٍ وَفِي النَّجْمِ فُصِّلَا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ٧٦٣-٧٦٤.

(٢) هود: ٧١.

(٣) هود: ٦٩.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، الأبيات رقم: ٧٦١-٧٦٣.

نَمَا لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا رِضًا وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلَا

ولهذا قال الصَّفاقسيّ في فنقلته: (فإن جوابه أنه لا ضرورة هنا؛ لأن مسألة ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ في بيت مستقل فكان يمكنُهُ تأخيرُه).

وههنا رغمَ أنه أطلق القول في كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ فإنَّه في حُكم المقيّد؛ لأنّ التقديم والتأخير هنا غير وارد قطعًا؛ فالترتيب هو القيدُ ههنا خاصّةً وأنه قد جاء في النظم قَبلَه قولُ الشاطبيّ:

وَيَوْمَئِذٍ مَعْ سَالَ فَافْتَحْ أَتَى رِضاً وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ النُّونُ ثُمِّلاَ

فيكون ما ورد من ذِكر كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ في الآية: ٦١ وهي قبل كلمة ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ في الآية: ٦٦ في قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا﴾ [١] فيخرج هذا الموضع من الخلاف.

الرابعة: حصر الخلاف بالتنوين يقع على ما كان منصوبًا فقط.

المواضع التي اختلفت فيها القراءة بالتنوين، أطلق فيها الشاطبي فيها ذِكرُ التنوين، وهذا الإطلاق يحصر الخلاف في إطلاق التنوين وعدمه في المنصوب دون المجرور؛ لأنّ المجرور لا يكتفى في بيان الخلاف بذكر التنوين بل لا بُدَّ مِن جَرِّه عند مَن صَرَفَهُ كما ذكره الناظم بعد ذلك في "لثمود" بقوله:

..... لِثَمُودٍ نَوِّنُوا وَاخْفِضُوا رِضًا .....

فإطلاق التنوين لِمَا كان مجرورًا يقتضي أنْ تكون الكلمة مصروفةً، ويكون جرُها في القراءة الأخرى بالفتحة بدل الكسرة؛ فلا تدخُل حينئذٍ في مراده.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أن ترتيب كلمات الفرش مقصودٌ، وما يجري في النّظم من تقديم أو تأخير فإنّ الناظم يُنبّه عليه غالبًا، ويتركه إذا أمِنَ اللّبسُ.
- وأنّ ما جاء في النظم من تقديم أو تأخير فهو للضرورة.

---

(١) هود: ٦١ .

- وأنّ الضَّرورة إذا انتفت فلا سبيل إلى الاستدلال على أن التقديم والتأخير جاء لعارضٍ؛ بل لأمر مقصود، من ذلك: التنبيه على عدم وقوع الخلاف في ما قبل المذكور من الكلمات التي تُشبهها.
- وأنّ حصرَ الخلاف بالتنوين يقع على ما كان منصوبًا فقط، أما المجرور فلا بُدّ من التصريح به.

المسألة الثالثة عشرة: الوقف على ﴿لِّثَمُودَ﴾. **الفنقلة (١٣٨)**

في كلمة (ثمود) في الآية الكريمة ﴿أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾[١] قراءتان[٢]:

الأولى: (لثمودٍ) بالخفض والتنوين، ، وهي قراءة الكسائي، وإذا وقف فيأتي في آخِره السّكونُ والرَّوم.

الثانية: ﴿لِّثَمُودَ﴾ بفتح الدّال من غير تنوين، وهي قراءة بقيّة السبعة، وإذا وُقف عليه فيأتي في آخِره السّكونُ فقط؛ لأنّ الرَّومَ لا يكون في مفتوح.

والقول بأن الرَّوْمَ لا يأتي على المفتوح يُشْكِلُ عليه أنّ حركة الدال رغم كونها فتحةً إلّا أنها في الحقيقة علامة للجرّ؛ لكونها ممنوعة من الصرف، ولبيان حقيقة الأمر أثار الصَّفاقسيّ فنقلة، فقال:

(فإن قلت: هذا غير مفتوح حُكمًا لِجرّهِ باللّام.

فالجواب: أنَّ المعتبرَ في جواز الرَّومِ والإشمامِ الحركةُ الظاهرةُ الملفوظُ بها، سواء كانت أصليةً أو نائبة عن غيرها فيجوز الرَّوم فيها جمع بألف وتاء مزيدتين، وما أُلحِقَ به نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣] ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ﴾[٤] وإن كان منصوبًا؛ لأنّ نصبه بالكسرة، ولا يجوز في الاسم الذي لا ينصرف نحو: (إبراهيمَ) و (بإسحاقَ)؛ لأن جره بالفتحة، وثمود يجوزُ صَرفُه وعدمُ صَرفِه وكِلاهُما جاءَ نظمًا ونثرًا، فمُنع صَرفُه للعَلَميَّة والتأنيث باعتبار القبيلة، أو الأم، والصرف لعدم التأنيث باعتبار الحيّ أو الأب؛ فيَجري حكمُ الوقف عليه على هذا، وقد جَعلَ بعضُ العلماء حُكمَ هذه المسألة لُغزًا وهو ظاهر)[٥].

اشتملت الفنقلة على أربع مسائل:

الأولى: المعتمَد في الرَّوم والإشمام الحركةُ الظاهرةُ لا الإعراب.

الرَّوم: هو تضعيف الصّوتِ بالحركة بحيث يذهب معظم صوتها[٦].

---

(١) هود: ٦٨.

(٢) ينظر: غيث النفع: للصفاقسي ص: ٣١٠.

(٣) العنكبوت: ٤٤.

(٤) الطلاق: ٦.

(٥) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٣١٠-٣١١.

(٦) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٥٨، وإبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٦٧.

والإشمام: (تهيئة الشَّفَتين للتَّلَفُّظ بالضّمّ، ولكنْ لا يُتَلَفَّظُ به؛ تنبيهًا على ضم ما قبلها، أو على ضمّة الحرف الموقوف عليه، ولا يَشعُر به الأعمى)[١].

والروم والإشمام يأتيان على الحركة الظاهرة، فالعِبرة في مجيئهما هو الحركة لا أصل الحركة، وهذه الحركة يجب أن تكون أصليّة، فإذا كانت عارضةً كما في ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ و﴿حِينَئِذٍ﴾ فكسر الذال فيهما عارض تخلّصًا من الْتقاء الساكنين، فالساكن الأول هو الذال، والساكن الثاني هو التنوين فكسرت الذال تخلصًا من الْتقاء الساكنين[٢].

وعلى هذا يكون النظر إلى الحركة أوّلًا، ثم إلى أصالتها في الكلمة ثانيًا، فإذا تمّ ذلك عُرف أيأتي فيه الرَّوم أم الإشمام أم لا.

الثانية: المجرور بالفتحة لا يَدخُلُه الرَّوم.

لا يَدخُلُ المجرورَ بالفتحة رَومٌ؛ لأنّ الروم يكون في الحرف المكسور بِغَضّ النظر عن كون الكلمة مجرورة حُكمًا؛ فالأصل في الجرّ هو الكسرُ، أمّا الفتحُ فهو نيابة عنه كما هو معروف عند النحويّين[٣].

أما الإشمام فلا يدخله قطعًا؛ لأنَّه لا يكون إلّا في المضموم.

الثالثة: كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ يجوز صَرْفُها، وعدم صرفِها.

الصرف هو التنوين، والممنوع من الصرف هو الممنوع من التنوين[٤]، والمصروف هو الذي يقبل التنوين، وكلمة ﴿ثَمُودَ﴾ من الكلمات الّتي تَقبلُ الصَّرفَ وعدَمَه، ولصرفه توجيهٌ ولعدمه توجيهٌ أيضًا، وتوسّع اللغويون في ذلك؛ فمن قال إنّ ﴿ثَمُودَ﴾ ممنوع من الصرف فبسبب العَلَميّة والتأنيث، أي: باعتبار القبيلة أو الأمّ.

أمّا صرفُها فلعدم التأنيث فيكون لفظ ﴿ثَمُودَ﴾ اسمًا للحيّ أو للأب[٥]، وبناءً على هذا (فإذا استوى في ثمود أن يكون مرة للقبيلة، ومرة للحيّ، ولم يكن يحمله على أحد الوجهين مزيّة في

---

(١) التعريفات: للجرجانيّ ص: ٢٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش (٢/ ٢٠٢)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده: للإستراباذي (٤/ ١٩٥).

(٣) ينظر: شرح الأزهرية: لخالد الأزهري ص: ١٣.

(٤) ينظر: المقتضب: للمبرد (٣/ ١٧١)، ومسائل خلافية في النحو: للعكبري ص: ١٠٣.

(٥) ينظر: الكتاب: لسيبويه (٣/ ٢٥٢).

الكثرة، فمن صرف في جميع المواضع كان حسنا، ومن لم يصرف في جميع المواضع فكذلك، وكذلك إن صُرف في موضع ولم يُصرف في موضع آخَرَ، إلّا أنّه لا ينبغي أن يخرج عّما قرأَتْ به القرّاء، لأنّ القراءة سُنّة، فلا ينبغي أن تُحمل على ما تجوّزه العربيّة حتى ينضمّ إلى ذلك الأثر من قراءة القرّاء)[1].

الرابعة: لُغز الصَّفاقسيّ.

نبّه الصَّفاقسيّ إلى لغزٍ مأخوذٍ من ورود القراءة بالصرف وعدمه في كلمة ﴿ ثَمُودَ ﴾، وصورة اللغز: كلمةٌ في القرآن تصَرفُ وتمنع من الصرف، ما هي؟

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الرَّوم: هو تضعيف الصّوتِ بالحركة بحيث يذهب معظم صوتها.
- وأنّ الإشمام: (تهيئة الشَّفَتين للتَّلَفُّظ بالضّمّ، ولكنْ لا يُتَلَفَّظُ به؛ تنبيهًا على ضم ما قبلها، أو على ضمّة الحرف الموقوف عليه، ولا يَشعُر به الأعمى).
- الرَّوم والإشمام يأتيان على الحركة الظاهرة، فالعِبرة في مجيئهما هي الحركة لا أصل الحركة، وهذه الحركة يجب أن تكون أصليّة. وعلى هذا يكون النظر إلى الحركة أوّلًا ثم إلى أصالتها في الكلمة ثانيًا فإذا تمّ ذلك عُرف أيأتي فيه الرَّوم أم الإشمام أم لا.
- وأنّ المجرور بالفتحة لا يَدخُلُه الرَّوم؛ لأنّ الروم يكون في الحرف المكسور مطلَقًا.
- وأنّ كلمة ﴿ثَمُودَ﴾ يجوز صَرْفُها، وعدم صرفِها.
- وأنّ الصَّفاقسيّ أشار إلى لغزٍ مأخوذٍ من ورود القراءة بالصرف وعدمه في كلمة ﴿ثَمُودَ﴾، وصورة اللغز: كلمةٌ في القرآن تصَرفُ وتمنع من الصرف، ما هي؟

---

(١) الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي (٤/ ٣٥٥ – ٣٥٦)

المسألة الرابعة عشرة: الخلاف في (نرتع) **الفنقلة (١٣٩)**

ذَكَرَ الشاطبي في بيان ما لقُنبُل في روايته بسنده عن ابن كثير المكّيّ وجهين في كلمة ﴿نَرتَع﴾ في روايته لها بالنُّون في الآية الكريمة ﴿أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[١]، والوجهان هما:

أ. إثبات الياء بعد العين وصلًا ووقفًا.

ب. حذفها وصلًا ووقفًا مع كسر العين وصلًا.

وذكر هذين الوجهين على جهة الإطلاق بقوله[٢]:

وَفي نَرْتَعِيْ خُلْفٌ زَكاَ ....

وهذا الإطلاق في البيان تعقّبه الصَّفاقسيّ بتنبيهٍ ذكر فيه أن إثبات الياء في الحالين هو خروج للشاطبي عن طريقه، وأكّد ذلك بفنقلة قال فيها:

(فإن قلت: ذَكَرَهُ في التيسير وهو أصله.

قلت: ذَكَرَهُ على وجه الحكاية لا على وجه الرواية، ويدُلُّك على ذلك أنه لم يذكره في باب الزوائد، وإنَّما ذَكَرَهُ في آخِرِ السُّورة بلفظ: وروى أبو ربيعة وابن الصبَّاح عن قُنبل (نرتع) بإثبات الياء، وروى غيرُهما حذفَها عنه في الحالين، وإن كان منه رحمه الله على وجه الرواية فهو أيضًا خارجٌ)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: ما ذُكر على سبيل الحكاية لا يدخل في باب الرّواية.

لا يخلو كتاب التيسير للدانيّ من ذِكر أوجه أثناء حديثه عمّا للقرَّاء من اختلافٍ في أداء الكلمات القرآنية، وهذه الأوجه ينبغي في الأصل أن تكون ممّا يُقرأُ بها، إلّا أنّ كلمات بيّن أهل العلم عنها: أنَّها ذُكرت في الكتاب على وجه الحكاية لا الرّواية، ومنها كلمة (نرتع) لقُنبُل، فقد ذكر الصَّفاقسيّ أنّ الداني ذكَرها على وجه الحكاية لا الرّواية – رغم أنّ الداني لم يبيّن ذلك –.

ومما استدلّ به الصَّفاقسيّ على ذلك قوله في الفنقلة: (ويدُلُّك على ذلك أنّه لم يذكره في باب الزوائد، وإنَّما ذَكَرَهُ في آخِرِ السُّورة ...)، وعدم ذِكره في ياءات الزوائد مُشعِرٌ بعدم الاعتداد

---

(١) يوسف: ١٢

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤٤١.

(٣) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٣٢٠.

به في الرّواية؛ لأنَّه لو كان معتدًّا به عنده لذكَره ولصرّح به، ثم إن طريق أبي ربيعة وابن الصبح ليستا من طريق التيسير والشاطبية إنَّما من طريق النشر، وعليه لا يُقرأ بالياء من طريق إلّا من طريق النشر، ولهذا صرّح ابن الجزري أن لقُنبل الحذفَ والصّلةَ في الحالين، قال رحمه الله: (وأثبت قنبل الياءَ فيها في الحالين بخلافٍ)[١].

واستِدلالُ الصَّفاقسيّ صحيح؛ لأنّ الأمر لو كان ثابتًا عن قنبل كان مُلزَمًا بذكره، فيكون ذِكرُه له في موضع آخر دليلًا على أنّ ذِكره للحكاية فقط.

الثانية: ما خرج به صاحب التيسير والشاطبية عن أصلهما لا يُقرأ به من طريقهما.

معرفة الطُّرق لها أهمّيتها في الأداء والقراءة؛ لأنَّها تقوم مقام الإسناد، ومن المعلوم أنّ ما يُنقل بلا إسناد لا يمكن نسبته إلى قائله أو روايته على وجه الإثبات والإلزام.

والداني بيّن طُرقه وأسانيده في كتاب التيسير، ومنها إسناده إلى قنبل بقوله: (باب الإسناد الذي أدّى الى القراءة عن هؤلاء الأئمة من الطرق المرسومة عنهم رواية وتلاوة ... ثم قوله بعد ذلك ... وإنَّما ذَكَرَهُ في آخِرِ السُّورة بلفظ: وروى أبو ربيعة[٢] وابن الصبَّاح[٣] عن قُنبل (نرتع) بإثبات الياء، وروى غيرُهما حذفَها عنه في الحالين) [٤]، والطريق عن هذين من غير طريق التيسير.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ ما خرج به صاحب التيسير عن أصله لا يُقرأ به من طريقه.

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٢٩٣).

(٢) محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن ربيعة الربعي المكي، المقرئ مؤذن المسجد الحرام، قرأ على البزي، وعرض على قنبل، وصنف قراءة ابن كثير، وأقرأ في حياة شيخه، قرأ عليه محمد بن الصباح، ومحمد بن عيسى بن بندار، وعبد الله بن أحمد البلخي، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وأبو بكر النقاش، وهبة الله بن جعفر، توفي في رمضان، سنة أربع وتسعين. ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبيّ ص: ١٣٣، غاية النهاية: لابن الجزريّ (٩٩/٢).

(٣) محمد بن عبد العزيز بن الصباح المكي أبو عبد الله من جلة المقرئين، قرأ على قنبل وأبي ربيعة، ومحمد بن إسحاق بن أعين، قرأ عليه علي بن محمد الحجازي، وعبد الله بن الحسين، وغيرهما. ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبيّ ص: ١٦١، وغاية النهاية: لابن الجزريّ (١٧٢/٢).

(٤) التيسير: للداني ص ١٠ – ١١.

- وأنه لا يخلو كتاب التيسير من ذِكر أوجه على سبيل الحكاية لا الرّواية، ومنها كلمة (نرتع) لقُنبُل، فقد ذكر الصَّفاقسيّ أنّ الداني ذكَرها على وجه الحكاية لا الرّواية – رغم أنّ الداني لم يصرّح بذلك –.
- وأنّ الاستدلال على عدم ثبوتها من طريق التيسير عدم ذِكره لها في ياءات الزوائد، فهو مُشعِرٌ بعدم الاعتداد به في الرّواية من طريقه.
- وأنّ طريق أبي ربيعة وابن الصباح ليسا من طريق التيسير والشاطبية.

المطلب الثاني

الفنقلات من سورة الرعد إلى آخر سورة ص

المسألة الأولى: الاستفهام المكرر في كلمتين. **الفنقلة (١٤٠)**

الكلام ههنا يتعلّق بكلمتين في كلِّ كلمة همزتان، ويُضبط بتكرّر الاستفهام وفي كلّ واحدة همزتان وإلّا فقد يوجدُ أحد الشرطين ويخرج عن هذا الباب لعدم وجود الشرط الآخَر.

والذي تحقق فيه الشرطُ أحدَ عشَرَ مَوضِعًا:

– في الرعد: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[(١)].

– في الإسراء موضعان: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ الآية:٤٩، والآية: ٩٨.

– في سورة (المؤمنون): ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[(٢)].

– في النمل: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَءِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾[(٣)].

– في العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٤)].

– في السجدة: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[(٥)].

– في الصافات موضعان: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[(٦)]، و﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾[(٧)].

---

(١) الرعد: ٥.
(٢) المؤمنون: ٨٢.
(٣) النمل: ٦٧.
(٤) العنكبوت: ٢٨.
(٥) السجدة: ١٠.
(٦) الصافات: ١٦.
(٧) الصافات: ٥٣.

– في الواقعة : ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾[١].

– في النازعات: ﴿أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ۝١٠ أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾[٢].

أمّا الذي في سورة الصافات في الآيتين الكريمتين: ﴿يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾[٣] فقد وقعت ثلاث كلمات بهمزتين فهل يُؤخذ الموضع الوسط مع الأوّل، أو مع الثالث؟ ولَمّا كان هذا مما يحتاج إلى بيان أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: قد تكرر في سورة والصافات ﴿يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ ۝٥٣﴾، فيُأخذ الوسط مع الذي قبله أم الذي بعده؟

قلتُ: بل مع الذي بعده؛ فإنَّهما اللّفظان اللّذان نَصَّ عليهما النّاظم فلا مَعدلَ عنهما إلّا إذا لم نجدهما كما في العنكبوت كيفَ وإنَّ (أئنّك) قد تقدم ذِكرُها في باب الهمزتين من كلمة، ولَم يَذكُر ثَمَّ شيئًا من الاستفهامَين، وإن كان الجميع لا خلف عن هشام في مده، وضابطه: أن يتكرر الاستفهام وفي كلّ واحد همزتان وإلّا فقد يوجد أحد الشرطين ولا يكونُ من هذا الباب)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **شرطُ هذا الباب أن يتكرر الاستفهام وفي كلّ كلمة همزتان.**

باب الاستفهام المكرَّر شرطُه أنْ تتكرر الهمزتان في الموضعين، فإذا وُجدت الهمزتان من غير تَكرار فإنَّه لا يكون من هذا الباب، سواءٌ أكان يُقرأُ بالاستفهام فقط نحو: ﴿أَإِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾[٥] أم يُقرأ بالاستفهام والخبر نحو: ﴿أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾[٦].

أمّا ما يتعلّق باجتماع ثلاث كلمات كلٌّ منها بهمزتين وذلك في الآية ﴿يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ ۝٥٢ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ فإن المتوسط منها يكون تابعًا للذي بعده لا للّذي قبلَه، وذلك لِما يأتي:

---

(١) الواقعة: ٤٧.

(٢) النازعات: ١٠-١١.

(٣) الصافات: ٥٢ – ٥٣

(٤) إبراز المعاني، لأبي شامة: (ص: ٥٤٤)

(٥) الصافات: ٣٦.

(٦) يوسف: ٩٠.

أ. تَقَدُّمُ ذِكر حُكمِ (أءِنّك) في باب الهمزتين من كلمة، في قول الشاطبي[١]:

أَئِنَّكَ آئِفْكاً مَعًا فَوْقَ صَادِهَا وَفي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالخُلْفِ سُهِّلَا

وعلى هذا لا تكون داخلةً في هذا الباب.

ب. نَصُّ الناظم على (أءذا) و (أءنا) بقوله[٢]:

وَمَا كُرِّرَ اسْتِفْهَامُهُ نَحْوُ آئِذَا أَئِنَّا فَذُو اسْتِفْهَامٍ الكُلُّ أَوَّلَا

فهذان اللّفظان نَصَّ عليهما النّاظم فلا مَعدلَ عنهما إذا اجتمعا إلّا إذا لم نجدهما كما في العنكبوت في (إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ)[٣].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ شرطَ باب الاستفهام المكرّر أن يتكرر الاستفهام وفي كلّ كلمة همزتان، وما لم يكن على هذا فإنَّه لا يدخل فيه.
- وأنّ ما يتعلّق باجتماع ثلاث كلمات كلٌّ منها بهمزتين في الآية الكريمة ﴿يَقُولُ أَئِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [٤] فإن المتوسط منها يكون تابعًا للذي بعده لا للّذي قبلَه؛ لتَقَدُّمُ ذِكر حُكمِ (أءِنّك) في باب الهمزتين من كلمة، ونَصِّ الناظم على (أءذا) و(أءنا) في النظم، فما نَصَّ عليه النّاظم فلا مَعدلَ عنهما إذا اجتمعا إلّا إذا لم نجدهما.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٩٨.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٨٩.

(٣) العنكبوت: ٢٨ – ٢٩.

(٤) الصافات: ٥٢ – ٥٣.

المسألة الثانية: الجمعُ بينَ القراءتينِ في (لَتَزُولُ)، و(لِتَزُولَ) **الفنقلة (١٤١)**

للقرّاء في كلمة: (لِتَزُولَ) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[١]، وجهان[٢]:

الأول: بفتح اللام الأولى ورفع الثانية: (لَتَزُولُ)، للكسائي.

الثاني: بكسر الأولى ونصب الثانية: (لِتَزُولَ)، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٣]:

وَفِي لِتَزُولَ الْفَتْحُ وَارْفَعْهُ رَاشِداً .....

ولَمَّا كانت القراءتان لا تجتمعان على معنى واحد ههنا، أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: على هذا كيف يُجمَعُ بين القراءتين، فإنَّ قراءةَ الكسائيِّ أَثْبَتَتْ أنَّ مَكْرَهُمْ تَزُولُ منه الجبالُ، وقِرَاءَةُ غيرِهِ نَفَتْهُ؟

قلتُ: تكونُ الجبالُ في قراءةِ الكسائيِّ إشارةً إلى أمورٍ عظيمةٍ غيرِ الإسلامِ ومعجزاتِهِ، لِمَكْرِهِمْ صَلاحيَّةُ إزالتِها، والجبالُ في قراءةِ الجماعةِ إشارةٌ لِمَا جاءَ به النَّبيُّ ﷺ مِنَ الدِّينِ الحقِّ، فلا تَعَارُضَ حِينَئِذٍ)[٤].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألةٍ واحدةٍ، هي:

- **أَثَرُ القِرَاءَاتِ في اتِّسَاعِ المعنى.**

القراءاتُ العشرُ المنقولةُ بالتواتر كلُّها حُجّةٌ، وكلُّها مأخوذةٌ بالتَّلقي مشافهةً إمامًا عن إمامٍ، وثقةً عن ثقةٍ حتى يبلغَ السَّنَدُ إلى سيِّدنا رسولِ اللهِ ﷺ.

وَأَوْجُهُ اختلافِ القراءاتِ لا تَخْلُو من ثلاثةِ أَحْوَالٍ[٥]:

١. **اخْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ**، كالاختلافِ في: ﴿ٱلصِّرَاطَ﴾[٦]، ونحو ذلك مما يُطلَقُ

---

(١) إبراهيم: ٤٦.

(٢) ينظر: التبصرة: لمكي بن أبي طالب ص: ٥٥٩، والتذكرة: لابن غلبون (٤٨٢/٢)، والتيسير: للدانيّ ص: ١٣٥.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٠١.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٥٣.

(٥) ينظر: النشر: لابن الجزريّ (١/ ٤٩).

(٦) الفاتحة: ٦.

عليه أنه لغاتٌ فقط[١].

٢. **اخْتِلَافُ اللفظِ والمعنى جَمِيعًا مَعَ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ،** نحو: ﴿مَٰلِكِ﴾[٢] و(مَلِكِ) في الفاتحةِ؛ لأنَّ المرادَ في القراءتين هو الله تعالى؛ لأنَّه مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ وَمَلِكُهُ[٣].

٣. **اخْتِلَافُ اللفظِ والمعنى جَمِيعًا مَعَ امْتِنَاعِ جَوَازِ اجْتِمَاعِهِمَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَتَّفِقَانِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ لَا يَقْتَضِي التَّضَادَّ،** نحو: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ بفتحِ اللامِ ورفعِ الأخرى (لَتَزُولُ)، وبكسرِ الأولى وفتحِ الثَّانيةِ: ﴿لِتَزُولَ﴾.

فوَجْهُ (لَتَزُولُ): فهو أن يكون (إنْ) مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ، أي: وَإِنَّ مَكْرَهُمْ كان من الشِّدَّةِ بحيث تَقْتَلِعُ منه الجبالُ الراسياتُ من مواضعِهَا[٤]، وأُريد حقيقة الجبالِ، كما قال سبحانه في موضعٍ آخرَ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾[٥].

وَوَجْهُ ﴿لِتَزُولَ﴾: أن يكونَ (إنْ) نافيةً، أي: ما كان مَكْرُهُمْ وإِنْ تَعَاظَمَ وَتَفَاقَمَ لِيَزُولَ منه أمرُ محمدٍ ﷺ ودينُ الإسلامِ[٦]، ففي الأُولى تكونُ الجبالُ حقيقةً، وفي الثانيةِ مَجَازًا، ولكنّ هذا الاختلاف (لفظًا ومعنى) -كما تبيَّنَ - لم يغيّر المعنى تغييرًا جوهريًّا يُفْضِي إلى التَّناقضِ والتَّعارضِ؛ إذ الْمَعْنيَانِ المذكورانِ يجمعهما: أنهم مكروا مكرًا شديدًا، ولكن هذا المكر لا يبلغُ حدَّ القضاءِ على الدّين وإزالته.

وهكذا لا يوجدُ في شيءٍ من قراءاتِ القرآن تناقضٌ؛ ولا قراءة تنفي أخرى[٧].

---

(١) ينظر: الكشاف: للزمخشريّ (١/ ٦٨)، البحر المحيط: (١/ ٢٥).
(٢) الفاتحة: ٤.
(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للبيضاويّ (١/ ٢٨).
(٤) ينظر: الحجة: للفارسيّ (٥/٣١).
(٥) مريم: ٩٠-٩١.
(٦) ينظر: حجة القراءات: لابن زنجلة ص: ٣٧٩.
(٧) ينظر: مناهل العرفان، الزرقاني (١ / ١٨٥ . ١٨٧).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الاختلاف في اللفظِ والمعنى في القراءاتِ، لا يغيِّر المعنى تغييرًا جوهريًّا يُفْضِي إلى التَّناقضِ والتَّعارضِ.
- وأنَّ الاخْتِلَافَ في (لَتَزُولُ)، و(لِتَزُولَ) يجمعهما: أنهم مكروا مكرًا شديدًا، ولكن هذا المكر لا يبلغُ حدَّ القضاءِ على الدين وإزالته.
- وأنَّه لا يوجدُ في شيءٍ من قراءاتِ القرآن تناقضٌ؛ ولا قراءة تنفي أُخرى.

المسألة الثالثة: الخلاف في كلمة (شركائي). **الفنقلتان (١٤٢) و(١٤٣)**

ذَكَرَ الشاطبيّ أنّ للبزّيّ وجهين في كلمة (شركائي) في الآية ﴿ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰقُّونَ فِيهِمْ﴾ [١]، الوجه الأول كبقية القراء بهمزة مكسورة بين الألف والياء ، والثاني بياءٍ مفتوحة بعد الألف من غير همزٍ (شركايَ).

بيّنَ الشاطبيّ ذلك بقوله[٢]:

..... وفي شُركايَ الخُلفُ في الهمزِ هَلهَلَا

وعبارة الشاطبي لم تَذكرْ أنّ الوجه الأوّل يُقرأ بالهمز، والثاني بِلا همز، فما السبيل إلى معرفة ذلك؟

وللإجابة عن السؤال أثيرتْ فنقلتان إحداها لأبي شامة والأخرى لابن القاصح، قال أبو شامة:

(فإن قلت: من أين تعلم قراءة الجماعة أنها بالهمز؟

قلت: لأن تقدير كلامه الخُلفُ في الهمز للبزّيّ هلهلا، قَصْدُهُ: لا خُلفَ في الهمز عن غير البزّيّ، وهو المراد)[٣].

وقال ابن القاصح:

(فإن قيل: من أين يُعلم أن قراءة الباقين بالهمز؟

قيل: لمّا ذكر الخلف في الهمز للبزّيّ فضدّه لا خلف في الهمز عند غير البزّيّ)[٤].

اشتملت الفنقلتان على مسألة واحدة، هي:

- **التصريح بالهمز يُقيّد الخُلف بعدمه.**

التصريح بالهمز في النظم يُقيّد الخلافَ بعدمه؛ لأنّ ما كان ذا ضدٍّ فإنّ ذِكر ضدّه معلوم، أما الهمز وإن لم يُذكر مع ذوات الأضداد إلّا أنه يُعرف أنّ ضدّه هو عدم الهمز ، وبذلك يُعرَف الخلافُ.

تنبيه: الرواية بالياء الخالصة بدل الهمز حَكم عليه الشاطبي بأنه مُهَلْهَل أي: ضعيف لا

---

(١) النحل: ٢٧

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٠٨.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٥٧ – ٥٥٨.

(٤) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٦٩.

يُقرأ به، قال ابن الجزري: (وانفرد الداني عن النقاش عن أصحابه عن البزي بحكاية ترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية)[١].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- التصريح بالهمز في النظم يُقيّد الخلافَ بعدمه، والهمز وإن لم يُذكر مع ذوات الأضداد إلّا أنه يُعرف أنّ ضدّه هو عدم الهمز ، وبذلك يُعرَف الخلافُ.

(١) النشر: للدانيّ (٢/ ٣٠٣).

المسألة الرابعة: الوقف على: ﴿وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِ﴾. **الفنقلة (١٤٤)**

في كلمة (ثلاث) في قول الله تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾ [١] قراءتان[٢]:

الأولى: (ثلاثُ) بالرّفع، وهي قراءة حمزة والكسائي وشُعبة.

الثانية: (ثلاثَ) بالنصب، وهي قراءة بقيّة السبعة.

وتوجيه القراءة بالرفع على أنّ (ثلاث) خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وعليه يجوز الوقف على **(العِشاء)** والابتداء بـ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡ﴾، وأما قراءة النّصب فعلى أن يكون بدلًا من (ثلاث مرات) قبلَه في الآية نفسِها في قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾ [٣] فلا وقف على كلمة **(العِشاء)** على هذا؛ لأنَّ الكلام لا يتمّ بذكر المبْدَل منه قبل ذكر البَدَل لِمَا بينهما من الارتباط[٤].

ورغم هذا جاءت كلمات يوقُف على المبدل منها دون البدل في مواضع رأى العلماء أنَّه من الوقف الحسن، ولَمّا كان الأمر على هذا أثار الصَّفاقسيّ فنقلة بيّن وجهَ الجواز فقال:

(فإن قلت: وقع في القرآن مواضع جاز فيها الوقف على المُبْدَلِ منه قبل ذكر البَدَل، كقوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾[٥]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[٦]، ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٧].

قلت: سوّغ ذلك كونه رأسَ آية، وهذا ليس برأس آية بإجماع العادّين. الثاني: أن يكون منصوبًا بفعلٍ مضمَرٍ، أي: اتقوا أو احذروا، ثلاث عورات، وعليه فيجوز الوقف على (العِشاء) مثل قراءة الرفع)[٨].

---

(١) النور: ٥٨

(٢) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٤٢٦.

(٣) النور: ٥٨

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: للداني ص: ١٤٥، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا: لعبد الرحيم الطرهونيّ ص: ٥٤٣، ومفاتيح الغيب: للرازي (٢٤/ ٤١٨).

(٥) الفاتحة: ٦.

(٦) الشورى: ٥٢.

(٧) العلق: ١٥.

(٨) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٤٢٦.

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الوقف على رؤوس الآي من السُّنَّة.

يجوز الوقف على المبدل منه وقطعه عن البدل إذا كان المبدل منه رأس آية، وقد قرّر الأئمة القراء وغيرهم أنّ ذلك جائز وعليه العمل، قال ابن الجزري عن هذا القسم من الوقف: (وهذا القسم يحسن الوقف عليه، **ولا يحسن الابتداء بما بعده، إلّا في رؤوس الآي، فإن ذلك سُنّة**)[١].

والأصل في هذا ما جاء عن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قالت: (كانَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ يَقْرَأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢]، ثُمَّ يَقِفُ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٣]، ثُمَّ يَقِفُ)[٤].

وعن بعضِ أَزْواجِ النَّبيِّ ﷺ- قَالَ نَافِعٌ: أُرَاهَا حَفْصَةَ – أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّكُمْ لَا تَسْتَطِيعُونَهَا . قَالَ: فَقِيلَ لَهَا : أَخْبِرِينَا بِهَا. قَالَ: فَقَرَأَتْ قِرَاءَةً تَرَسَّلَتْ فِيهَا. قَالَ نَافِعٌ: فَحَكَى لَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. ثُمَّ قَطَّعَ ، ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ قَطَّعَ ، (﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٥])[٦]، ولهذا قال البيهقي: (ومتابعة السُّنَّة أولى ممّا ذهب بعضُ أهلِ العِلم بالقرآن مِن تتبُّعِ الأغراض والمقاصِد والوقوف عند انتهائها)[٧].

وعلى هذا يكون الوقف على **﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾**، **﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾**، **﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾**، سائغًا رغم كون المُبدَلِ منه قبلَ ذكر البَدَل؛ لكونها رأس آية؛ فلرأس الآيات خصوصيّتُها كما تقدّم بيانه، بخلاف ما لم يكن رأس آية فإن الوقف على المُبدَل منه والابتداء بالبدل غي مستساغ[٨].

---

(١) التمهيد: لابن الجزري ص: ١٧٤، وينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: للداني ص: ١١، والنشر: لابن الجزريّ (١/ ٢٢٦).

(٢) الفاتحة: ٢.

(٣) الفاتحة: ٣.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٧) – واللفظ له، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٥) الفاتحة: ٤.

(٦) أخرجه أحمد، مسند أحمد، رقم الحديث (٢٦٤٥١) و (٢٦٤٧٠). قال محققو المسند : (رجاله ثقات رجال الشيخين).

(٧) شعب الإيمان: للبيهقي (٢/ ٥٢٠).

(٨) البرهان في علوم القرآن: للزركشي (١/ ٣٥٢).

الثانية: الوقف على كلمة (العِشاء).

الوقفُ على كلمة (العِشاء) في الآية الكريمة ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ ﴾ [1] متوقّفٌ على قراءتَي الرفع والنصب في ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ كما يأتي:

أ. جواز الوقف على (العِشاء)، وذلك على القراءة بالرفع ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ فثلاثُ: مبتدأ، وخبره (لكم)، والابتداء بالمبتدأ مستساغ جدّاً، ولا إشكال فيه، ويَصِحُّ عدُّ (ثلاث) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديرُه: هذه الخصال[٢].

ب. جواز الوقف (العِشاء)، وذلك على القراءة بالنصب (ثلاثَ عورات) وذلك على أنه منصوب بفعل مضمر، تقديره: اتقوا أو احذروا ثلاثَ عَورات[٣].

ج. عدم جواز الوقف (العِشاء)، وذلك على القراءة بالنصب في (ثلاثَ عورات)؛ على أنّها بدل من قوله تعالى: (ثلاث مرّات) في الآية نفسِها.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الوقوف على رؤوس الآي من السُّنَّة.
- وأنّه يجوز الوقف على المبدل منه وقطعه عن البدل إذا كان المبدل منه رأس آية.
- جواز الوقف على (العِشاء)، وذلك على القراءة بالرفع ﴿ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ﴾ ، وعلى القراءة بالنصب في: (ثلاثَ عورات) وذلك على أنه منصوب بفعل مضمر، تقديره: اتقوا أو احذروا ثلاثَ عَورات، وعدم جوازها –على القراءة بالنصب في (ثلاثَ عورات)– على أنّها بدل من قوله تعالى: (ثلاثَ مرّات) في الآية نفسِها.

---

(١) النور: ٥٨

(٢) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: لأبي عمرو الداني ص: ١٤٥.

(٣) ينظر: غيث النفع: للصفاقسي ص: ٤٢٦.

المسألة الخامسة: الاعتداد بصورة اللّفظ لا بأصله في البيان. **الفنقلة (١٤٥)**

للقرَّاء في كلمة ﴿وَنُزِّلَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ [١]، وجهان:

الأول: بزيادة نون ساكنة بعد النون الأولى: (وَنُنْزِلُ)، لابن كثير.

الثاني: بحذف النون الثانية وتشديد الزاي: ﴿وَنُزِّلَ﴾ ، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٢]:

وَنُزِّلَ زِدْهُ النُّونَ وَارْفَعْ وَخِفَّ والْـ مَلاَئِكَةُ المَرْفُوعُ يُنْصَبُ دُخْلُلَا

وفي هذا البيت أمرَ الناظم بزيادة نون ثانية ساكنة بعد النون الأولى، وبرفع اللام في وَنُنَزِّلُ، وأخبر بتخفيف زايه ونصب رفع الملائكة بعده للمشار إليه بدال دُخْلُلَا وهو ابن كثير فتعين للباقين أن يقرءوا ونزل بحذف النون الثانية وتشديد الزاي وفتح اللّام، والملائكة بالرفع[٣].

والقول بزيادة نون ساكنة خلافُ الأصل؛ لأنّ الأصل أن تكون المزيدة هي ياء المضارعة لا الأصلية التي هي من بِنية الكلمة، ولَمّا كان هذا مثيرًا للسؤال أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلت: في التحقيقِ الزائدةُ هي الأُولى؛ لأنَّها حرف المضارعة والثانية هي أول الفعل الماضي.

قلت: صحيح، إلّا أنّ الناظم لا يَعتبِرُ في تعريفه إلّا صورة اللّفظ ألا تراه كيف قال في يوسف: (وَثَانِيَ نُنْجِ احْذِفْ...)[٤]، فأورد الحذفَ على الثانية؛ ليصيرَ الفعلُ ماضيًا، وإنَّما المحذوفُ حرف المضارعة فكذا هنا)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **الاعتداد بصورة اللّفظ لا بأصله.**

---

(١) الفرقان: ٢٥

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٢٢.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦١٨، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٠٥.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٨٤.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦١٨

منهج الشاطبي في الدّلالة على الحروف أنْ يُقيّد الحروفَ حسب صورتها لا حسب أصالتها في الكلمة أو زيادتها، ومنهجُه بمراعاة رسم الكلمة وصورتها أوفقُ وأسهل؛ لأنّ بيانه للعَيان أَوضَحُ وأسهل من ردّ الكلمة إلى أصلها، ومعرفة ما زاد عليها وموضع تلك الزيادة.

وصنيعه هذا لَم يَجرِ في البيت المذكور في أصل الفنقلة فقط؛ بل له مثيله كما في قوله:

وثانيَ **نُنْجِ** احذفْ وَشَدِّدْ وَحَرِّكَنْ كَذَا نَلْ .....

أي: احذفِ النّونَ الثانية وشدّد الجيم، والقراءةُ الأخرى بنونين بإسكان الثانية، فالنون الأولى حرف المضارعة، والثانية من أصل الفعل فالمحذوف في قراءة التشديد هي الأولى حقيقة؛ لأن الفعل فيها ماضٍ، ولكن الناظم أراد حذف الثاني **صورةً لا حقيقة**، وكانت هذه العبارة أخصر؛ لبقاء النون الأولى مضمومة(١).

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ منهج الشاطبي في الدّلالة على الحروف أنْ يُقيّد الحروفَ حسب صورتها لا حسب أصالتها في الكلمة أو زيادتها.
- وأنّ مراعاة رسم الكلمة وصورتها أوفقُ وأسهل؛ لأنّ بيانه للعَيان أَوضَحُ وأسهل من ردّ الكلمة إلى أصلها، ومعرفة ما زاد عليها وموضع تلك الزيادة.
- وأنّ هذا النوع من البيان والمنهج له ما يماثله في الشاطبية

(١) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٣٨.

المسألة السادسة: حُكم حمزة في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ . **الفنقلة (١٤٦)**

لحمزة في قراءة ﴿تَرَٰٓءَا﴾ في الآية الكريمة ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾[١] وقفًا إمالة الراء والألف بعدها المتصلة بها وصلًا ووقفًا، وله مع إمالة الألف إمالةُ الهمزة المسهّلة والألف بعدَها وقفًا مع تسهيل الهمزة بالمد والقَصر[٢].

والإمالة في ﴿تَرَٰٓءَا﴾ وقفًا لحمزة تتحقّق بإمالة الحروف الأربعة: الرَّاء والألف بعدها، والهمزة المسهّلة والألف بعدها.

ولَمّا كان قد نصّ ابن مجاهد أنْ لا همزة فيها ناسب أن تثار فنقلة لبيان حقيقة الأمر، وقد أثارها الصَّفاقسيّ فقال:

(فإن قلت: أليس قد قال ابن مجاهد من غير همز.

قلنا: أي محقق ففيه تجوّز ولذا قال الداني في جامعه بعد أن ذكر الوجه الصحيح وساق بعده كلام ابن مجاهد، وهذا مَجازٌ وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة لوجه)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: معرفة مصطلحات العُلماء يَرفع الإشكال.

للعلماء عباراتهم في البيان، والعبارات يُمكنُ أن تتغيّر بين العلماء أنفسهم، وقد تتبدّل من منطقة إلى أخرى أو جيل إلى آخَرَ، فمعرفة عبارات العلماء ومصطلحاتهم مسألة لها أهمّيّتها الكبيرة وفوائدها العظيمة، لعلّ من أبرزها فَهمُ كلامِهم على مُرادهم، ونسبة المعاني إليهم وَفْقَ ما قصدوه بلا تغيير أو تحريف أو زيادة أو نقصان.

الثانية: الحقيقة أولى من المَجاز.

من العبارات التي لها دلالتها عن المتكلّم عبارة ابنِ مجاهد: **(من غير همزٍ)** التي رواها الداني بسنده عنه أنه قال: (كان حمزةُ يقف على ﴿تَرَٰٓءَا﴾ يَمُدّ مَدّة بعد الرّاء ويَكسرُ الرّاء **مِن غير همز)**[٤]، ووجّه الصَّفاقسيّ مَقولة الداني بقوله: (وهذا مَجاز)[٥]، وزاد ابنُ الجزري الأمرَ

---

(١) الشعراء: ٦١.

(٢) ينظر: تحبير التيسير: لابن الجزري ص: ٤٨٨.

(٣) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٤٣٨.

(٤) جامع البيان: للداني (٤/ ١٤٢٤).

(٥) جامع البيان: للداني (٤/ ١٤٢٤).

وُضوحًا بقوله: (ولم يكن أراد ما قالوه ولا جَنح إليه، وإنَّما أراد الوجهَ الصّحيحَ الّذي ذكرناه، **فعبّر بالمَدَّة عن التسهيل** كما هي عادة القراء في إطلاق عباراتهم، ولا شكّ أن حذاق أصحاب ابن مجاهد مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هشام[١] وغيره أَخْبَرُ بمراده دون مَن لم يره ولا أخذ عنه)[٢]، وعلى هذا البيان يُعرَف أنّ المقصود من كلامه هو التّسهيل.

ورغم هذا البيان فإن تسمية الأشياء بأسمائها هو أقرب إلى صحّة العبارة وأولى في فَهمها على مُراد قائلها، ولهذا كان الصَّفاقسيّ دقيقًا في عبارته: (وأما حمزة فإنَّه يسهل الهمزة بين بين ويُميلها من أجل إمالته الألف بعدها المنقلبة عن الياء التي حذفت وصلا وهي لام تفاعل ويجوز مع ذلك المدُّ والقَصر)[٣].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ معرفة مصطلحات العُلماء يَرفع الإشكال عن الخطأ في الفَهم، ويحقّق فَهمَ كلامِهم على مُرادهم بلا تغيير أو تحريف أو زيادة أو نقصان.
- وأنّ الحقيقة أولى من المَجاز في الدلالة على المقصود.
- وأنّ للأئمة القرّاء توَسُّعًا في إطلاق عباراتهم التي تحتمل معانيَ عِدّة، وهذه المعاني تُعرف حقيقتها عن طريق مَن صحبوهم وتلقَّوا عنهم أو عن طريق غيرهم من الأئمّة.

---

(١) عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي، المقرئ أحد الأعلام ومصنف كتاب البيان، ومن انتهى إليه الحذق بأداء القرآن، قرأ القراءات على ابن مجاهد، قال الخطيب: كان ثقةً أمينًا، مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبي ص: ١٧٦ – ١٧٧، وغاية النهاية: لابن الجزري (١/ ٤٧٥ – ٤٧٧).

(٢) النشر: لابن الجزري (١/ ٤٧٩).

(٣) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٤٣٧.

المسألة السابعة: حُكم الراء المكسورة وصلًا. **الفنقلة (١٤٧)**

اتَّفق القراء على ترقيق الراء المكسورة وصلًا، قال الشاطبي[١]:

وَتَرْقِيقُهاَ مَكْسُورَةً عِنْدَ وَصْلِهِمْ وَتَفْخِيمُهاَ في الْوَقْفِ أَجْمَعُ أَشْمُلَا

قال أهل العلم: إنّ إمالة كلمة ﴿ٱلنَّارِ﴾[٢] وما شابهها أميلَ أُلِفُها لأجل ترقيق الراء المكسورة[٣]، إلّا أن حروف الاستعلاء إذا وقعت بعد الألف الممالة فإنَّها تمنع منها، ولَمّا كان هذا لا يشمل ما كان نحو: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ﴾[٤]، أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلت: ما تقول في قوله تعالى: ﴿فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا﴾؛ هل تمنع القاف من ترقيق الراء المكسورة؟

قلت: لا؛ لقوَّة مقتضى الترقيق وهو الكسر في نفس الراء، وإنَّما يمنع حرف الاستعلاء ترقيق غير المكسورة؛ لأن مقتضى ترقيقها في غيرها فضعف فقوي حرف الاستعلاء على منع مقتضاه، قال الداني: أما الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها بأي حركة تحرك ما قبلها ولا يجوز غير ذلك)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: قوّةُ كسر الراء أقوى من حرف الاستعلاء.

الرَّاء المكسورة حال الوصل مرققة باتّفاقٍ[٦]؛أما إذا كانت الرَّاء مكسورة ووقع بعدها حرف الاستعلاء فالرَّاء تبقى على ترقيقها، قال الداني: (فأمَّا الراء المكسورة فلا يجوز غير ترقيقها في حال الوصل)[٧]، ولا يترك حرف الاستعلاء في الراء المكسورة أيَّ أثر؛ لقوّة الكسر فيها كما بينه

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٥٥.

(٢) البقرة: ٣٩.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢١٧، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ١٥٢.

(٤) المرسلات: ٤.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٥٩.

(٦) ينظر: الدر النثير والعذب المنير: للمالقي (٤/ ٤٨)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ١٢٢، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٩٩.

(٧) جامع البيان: للداني (٢/ ٧٨٣).

أبو شامة في فنقلته، وهو يوافق ما عليه جميع القراء من الترقيق حال الوصل بِغَضّ النَّظَر عمّا قبلَها أو بعدَها، وعلى هذا لا ترقيق في الراء الأولى من ﴿ فَٱلۡفَٰرِقَٰتِ فَرۡقٗا ﴾ .

الثانية: حرف الاستعلاء يمنع الراء غيرَ المكسورة من الترقيق.

الاستعلاء صفة قوّةٍ في الحرف[١]، يجمعها قولك: (خُصَّ ضَغطٍ قِظْ)، وسُمّيت بالاستعلاء (لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك، فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك، هذا مع حروف الإطباق[٢]، ولا ينطبق الصوت مع الغين والخاء والقاف، وإنَّما يَستعلي الصوت غير منطبق)[٣].

وحرف الاستعلاء يمنع الترقيق في كثير من الأحيان إذا وقع بعد الراء، كما في نحو: ﴿ قِرۡطَاسٖ ﴾[٤]، وكذلك في: ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾[٥] رغم وقوع فاصل بين الراء وحرف الاستعلاء لقوّته.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ حرف الاستعلاء لا يمنع ترقيق الراء المكسورة حال الوصل، وعلى هذا لا ترقيق في الراء الأولى من ﴿ فَٱلۡفَٰرِقَٰتِ فَرۡقٗا ﴾ .
- وأنّ حرف الاستعلاء يمنع غير المكسورة من الترقيق في نحو: ﴿ قِرۡطَاسٖ ﴾، وكذلك في ﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾رغم وقوع فاصل بين الراء وحرف الاستعلاء لقوّته.

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزريّ (١/ ٢٠٢).

(٢) حروف الإطباق: هي الصاد، والضاد ، والطاء ، والظاء.

(٣) التمهيد: لابن الجزري ص: ٩٠.

(٤) الأنعام: ٧.

(٥) الفاتحة: ٦.

المسألة الثامنة: (ضعف) (وضعفًا) في رواية حفص عن عاصم. الفنقلة (١٤٨)

كلمةُ (ضعْف) معًا و(ضعفًا) في الآية الكريمة ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾[١] رواها حفص عن شيخه عاصم بالفتح، وزاد على هذه الرّواية اختيارًا لنفْسه ضَمَّ الضاد في مواضعِها الثلاثة، والفتح هي – أيضًا – قراءةُ حمزة ورواية شُعبة عن عاصم.

وقد روي عن حفص من طرقٍ أسندها ابنُ مجاهد والداني وابن الجزري[٢] أنه قال: ما خالفتُ عاصمًا في شيء من القرآن إلّا في هذا الحرف.

وجاء عن عطية بن سعد العوفي[٣]، قال: قرأت على عبد الله بن عمر: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ فقال: (من ضُعف): (قرأتُها على رسول الله ﷺ كما قرأتَها عليّ، فأخذ عليَّ كما أخذتُ عليك)[٤].

ولَمّا كانت هذه المخالفة تتطلب معرفةً للسبب نقل الصَّفاقسيّ فنقلة عن الجَعبري فقال:

(قال الجَعْبري: فإن قلت كيف خالفَ من توقفت صحة قراءته عليه؟

قلت: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عنه غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه انتهى.

قلت (أي الصَّفاقسيّ): وأيضًا لم يعتمد في صحة قراءته على الحديث، وإنَّما تأنَّس به؛ لأنَّ الحديث من طريق الآحاد وأعلى درجاته الحسن، ولا تثبت القراءة إلّا بالتواتر، فعُمدته ما قرأ به على غير شيخه، وثبت عنده تواترًا) [٥].

---

(١) الروم: ٥٤

(٢) ينظر: كتاب السبعة: لابن مجاهد ص: ٩٥ – ٩٦، وجامع البيان: للداني (٣/ ١١٤٢ – ١١٤٣)، والنشر: لابن الجزري (٢/ ٣٤٥ – ٣٤٦).

(٣) عطية بن سعد ابن جنادة العوفي الجدلي الكوفي أبو الحسن، قال ابن حجر: صدوق يخطىء كثيرًا، وكان شيعيًا مدلسًا، مات سنة إحدى عشرة ومائة. ينظر: تهذيب التهذيب: لابن حجر (٧/ ٢٢٤)، وتقريب التهذيب: لابن حجر ص: ٣٩٣.

(٤) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحروف والقراءات، ٤/ ٣٢، رقم الحديث (٣٩٧٨)، والترمذي، سنن الترمذي، أبواب القراءات عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة الروم (٥/ ١٨٩)، رقم الحديث (٢٩٣٦) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. واللفظ لأبي داود.

(٥) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٤٦٧.

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: العِبرة في الأداء الرّوايةُ والنّقل.

اتفق العلماء الذين نظروا في رواية حفصٍ على أنَّ روايته بضم الضاد هي عن غير عاصم، وأنَّه تلقى عنه الفتح فقط، ولهذا نُقلت عنه الرّواية قوله – المذكور قبل قليل –: (ما خالفتُ عاصمًا في شيء من القرآن إلّا في هذا الحرف).

وكلام الجعبري في جواب الفنقلة واضحٌ وصريحٌ في أنّ حفصًا لم يُخالف شيخه في الرواية، إنَّما غاية الأمر ما صرّح به بقوله المذكور في الفنقلة: (ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عنه غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه)، وهذه الإجابة صحيحة سديدة؛ فجُلُّ الأمر أنّه صحّ عنده الوجهان، كلّ وجه عن إمام، وإن لم يُصرّح باسمه.

الثانية: الرواية عُمدتُها التواتر.

لَمّا كانت الرواية عمدتُها التواتر لم يكن الاعتماد على صحة الحديث أو ضعفه في القبول أو الرّدّ، إنَّما كان إيراد الحديث المذكور قبل الفنقلة من باب الاستئناس؛ لأنّ الحديث جاء من طريق الآحاد وأعلى درجاته الحسن، ولا تثبت القراءة إلّا بالتواتر، فيكون عُمدة حفص ما قرأ به على غير شيخه، وثبت عندَه تواتُرًا كما صرّح به الصَّفاقسيّ.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ العِبرة في الأداء الرّوايةُ والنّقل.
- وأنّ حفصًا قال (ما خالفتُ عاصمًا في شيء من القرآن إلّا في هذا الحرف) أي (ضعف) في المواضع الثلاثة في الآية ٥٤ من سورة الرّوم.
- وأنّ الرواية عمدتُها التواتر، ولم يكن الاعتماد على صحة الحديث أو ضعفه في القبول أو الرّدّ.

المسألة التاسعة: حُكم القراءة بالاختيار. **الفنقلة (١٤٩)**

تقدّم في الفنقلة السابقة أنّ حفصًا اختار لنفْسِه الرواية بضم الضاد في الآية ٥٤ من سورة الروم في قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾، وهذا الاختيار من حفص أيكون لنفْسه وحده فلا يُقرأُ له من طريقه أم يصِحُّ أن يُروى عنه ويُنقل عن طريقه؟

ولَمّا كان هذا يحتاج إلى إجابة ومعرفة أثار الصَّفاقسيّ فنقلة في ذلك فقال:

(فإن قلت: هل يقرأ لحفص بهذا الاختيار لأنَّه وإن لم يروه عن عاصم فقد رواه عن غيره وتثبت قراءته به أو لا يقرأ به لأنَّه خالف شيخه وخرج عن طريقه وروايته.

قلت: المشهور المعروف جواز القراءة بذلك. قال الداني: واختياري في رواية حفص من طريق عَمرٍو وعُبيد الأخذ بالوجهين بالفتح والضم فأتابع بذلك عاصمًا على قراءته وأوافق به حفصًا على اختياره. قال المحقق: وبالوجهين قرأت له، وبهما آخُذ)[١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: جواز القراءة بالاختيار.

الاختيار: (أن يعمد مَن كان أهلاً إلى القراءات المرويّة فيختار ما هو الراجح عنده ويجرد من ذلك طريقًا في القراءة على حِدَةٍ)[٢]. أو هو: (مصطلحٌ يُعبّرُ عن قيام قارئ للقرآن باعتماد وجهٍ من وجوه القراءة المرويّة في كل حرف من حروف القرآن المختلف في قراءتها في تعليمه القرآن وتلاوته له، فتسمّى طريقته في قراءة القرآن باسمه، فيقال اختيار فلان، وقراءة فلان)[٣].

وهذا النوع من الاختيار كان معروفًا في زمن الصحابة والتابعين وبَعدَهم أيضاً[٤]، وممّن اختار حرفاً حَفْصٌ الذي أخذ روايتَه عن شيخه عاصم، وممّا رواه من الكلمات عن عاصم كلمة (ضعف) في سورة الروم، وقد رواها عنه بالفتح، إلّا أنّه اختار لنفسه ضمَّ الضاد فيها في مواضعها الثلاثة، في قول الله تعالى: ﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ وبالفتح هي قراءة حمزة وهي رواية شعبة عن عاصم.

---

(١) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٤٦٨.

(٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: للشيخ طاهر بن صالح الجزائري ص: ٩٠.

(٣) أبحاث في علوم القرآن: لغانم قدوري الحمد ص: ٣٧.

(٤) ينظر: غاية النهاية: لابن الجزريّ (١/ ٢٦٢ و ٤٢٦)، والنشر: لابن الجزريّ (١/ ١٨٠) و(٢/ ١٧٢).

وضمّ الضاد لحفص هو اختيار منه، أي أنه كان يُقرئُ بفتح الضاد، ويزيد على ذلك القراءة والإقراء بضمّها.

وروى ابنُ الجزري بسنده عن حفص أنه قال: (ما خالفتُ عاصمًا في شيءٍ من القرآن إلّا في هذا الحرف)[١]، والرواية عن حفص بهما قد صحَّ عنه، ولذلك قال ابن الجزري: (وبالوجهين قرأت له، وبهما آخُذ) [٢].

الثانية: الرواية بالوجهين في (ضعف) أقرها الأئمة.

الرواية بالفتح والضمّ ممّا أقره الأئمّة واعتمدوه، وبيّنوا أن الفتح عن عاصم من رواية حفص عنه، والضم من اختيار حفص، وتلقوا الأمرين بالسند، ورأوا أنه معتَمد، ولهذا جاء التصريح منهم، قال الداني: (واختياري في رواية حفص من طريق عَمرٍو وعُبيد الأخذُ بالوجهين الفتح والضم، فأتابع بذلك عاصمًا على قراءته، وأوافق به حفصًا على اختياره)[٣]، وقال البناء الدمياطي: (وقد صَحَّ عنه الفتحُ والضّمّ)[٤]

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- جوازُ القراءة بالاختيار من قِبل الأئمة بضوابط.
- أنَّ الاختيار: مصطلحٌ يُعبِّرُ عن قيام قارئ للقرآن باعتماد وجهٍ من وجوه القراءة المرويّة في كل حرف من حروف القرآن المختلف في قراءتها في تعليمه القرآن وتلاوته له، فتسمّى طريقته في قراءة القرآن باسمه، فيقال اختيار فلان، وقراءة فلان.
- وأنّ الأئمة الكبار قبلوا ما يتعلّق بكلمة (ضعف) بفتح الضاد وضمّها لحفصٍ روايةً واختياراً.

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٤٥).

(٢) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٤٥).

(٣) جامع البيان: للداني: (٣/ ١١٤٣).

(٤) إتحاف فضلاء البشر: للبنا الدمياطيّ ص: ٤٤٥.

المسألة العاشرة: الإدغامُ الكبيرُ لحمزةَ. **الفنقلة (١٥٠)**

قرأ حمزة: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا ۝٣ ﴾[١]، وكذلك: ﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ﴾[٢] بإدغام التاء في أوائل الألفاظ الأربعةِ مع المدّ المشبع من غير رَومٍ، بخلافِ ما رُوِيَ عن أبي عمرٍو من أوجه المدّ الثلاثة – القصر والتوسط والطول– وكذلك الرَّوْمُ مع القصر.

وبيَّنّ الشاطبيّ ذلك بقوله[٣]:

وَصَفًّا وَزَجْراً ذِكْراً ادْغَمَ حَمْزَةٌ وَذَرْواً بِلاَ رَوْمٍ بِها التَّا فَثَقَّلَا

ولَمَّا اقتصرَ الناظم ههنا على ذِكْرِ حمزةَ دون أبي عمرو، وهو صاحب الإدغامِ الكبيرِ، كان الأمر بحاجةٍ إلى بيانٍ وتوضيح بيَّنَه أبو شامة بفنقلةٍ فقالَ:

(فإن قلتَ: ما للنَّاظمِ لَمْ يذكرْ أبا عمرٍو معَ حمزةَ في إدغامِ هذه المواضع وهو مشارُكُهُ في هذا المذهبِ، وتَقَدُّمُ ذِكْرِ بابِ الإدغامِ لأبي عمرو غير مانعٍ له من ذلك، كما ذكَرَهُ معهُ في قولِهِ: (إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي حُلَا)، وقد تقدَّمَ في سورةِ النِّسَاءِ؟

قلتُ: مذهبُ أبي عمرٍو في الإدغامِ غيرُ مذهبِ حمزةَ، وذلك أنَّ المنقولَ عن أبي عمرٍو أنَّه كانَ يفعلُ ذلكَ عندَ الإدراجِ والتَّخْفِيفِ وتَرْكِ الهمزِ السَّاكِنِ، فإذا هَمَزَ أو حَقَّقَ لَمْ يُدْغِمْ من الحروفِ المتَحَرِّكَةِ شيئًا إلّا: ﴿ بَيَّتَ طَّآئِفَةٌ ﴾[٤]، فلَمَّا كان يُدْغِمُ ﴿ بَيَّتَ طَّآئِفَةٌ ﴾ مطلقًا، أَشْبَهَ ذلك مذهبَ حمزةَ فذكرَهُ معَهُ فيهَا، ولَمَّا كانَ أَمْرُهُ في: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ على خِلافِ ذلكَ لَمْ يَذْكُرْهُ مَعَهُ)[٥].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألتين:

الأولى: مذهبُ أبي عمرٍو في الإدغامِ غيرُ مذهبِ حمزةَ.

إنَّ أبا عمرو هو صاحبُ الإدغامِ الكبيرِ كما أشار إلى ذلك الشاطبيُّ بقوله[٦]:

---

(١) الصافات: ١ – ٣.

(٢) الذاريات: ١.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٣.

(٤) النساء: ٨١.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٢.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٦.

وَدُونَكَ الِإدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

وما جاء من طريق الشاطبي في باب الإدغام الكبير فهو عن السوسيّ فقط ، ولم يُرْوَ عن الدوريّ من طريق الشاطبية أيُّ شيء منه، ولأبي عمرٍو **الإدغامُ مع الإبدال** وهو رواية السوسيّ عنه، وفي هذا قال السَّخاوي في آخر باب الإدغام من شرحه: (وكان أبو القاسم – يعني الشاطبي – يُقرِئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنَّه كذلك قرأ)[١]، وهذا المنقولُ عن أبي عمرٍو أنَّه كانَ يُدغمُ عندَ الإدراجِ والتَّخْفِيفِ وتَرْكِ الهمزِ السَّاكِنِ، فإذا هَمَزَ أو حَقَّقَ لَمْ يُدْغِمْ من الحروفِ المتَحَرِّكَةِ شيئًا إلّا في: ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ ﴾ .

أمَّا حمزةُ فله الإدغامُ الكبيرُ في المواضع الأربعة التي ذكرها الشاطبيّ بقوله:

وَصَفًّا وَزَجْراً ذِكْراً ادْغَمَ حَمْزَةٌ وَذَرْواً بِلاَ رَوْمٍ بِها التَّا فَثَقَّلَا وَاعْدِلَا

وفي موضعين بخلفٍ عن خلادٍ –كما سيأتي في الفنقلة القادمة– بيَّنها الشاطبيَّ فقال[٢]:

وَخَلاَّدُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْ مُغِيرَاتِ فِي ذِكْراً وَصُبْحاً فَحَصِّلَا

لذلك قال ابن مجاهد: (قَرَأَ أَبُو عَمْرو **إذا أَدْغَمَ**، وَحَمْزَة على كلِّ حالٍ: ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾[٣]، فقيَّد ذِكرَ أبي عمرو بقوله: (إذا أَدْغَمَ)، وقال في حمزة: على كلِّ حالٍ.

الثانية: التَّشَابهُ والاختلافُ بين أبي عمرٍو وحمزةَ في الإدغامِ.

تبيَّنَ من المسألة السَّابقةِ أنَّ أبا عمرو صاحبُ الإدغامِ وقطبُه، وأنَّه كانَ يُدغمُ عندَ الإدراجِ والتَّخْفِيفِ وتَرْكِ الهمزِ السَّاكِنِ، وهذا عن السوسيّ، فله: **الإدغام مع الإبدال.**

أمَّا حمزةُ فله الإدغامُ الكبيرُ في المواضع الأربعة باتفاقٍ، وفي موضعين بخلفٍ عن خلادٍ.

هذا مذهبُ كلٍّ منهما في الإدغامِ الكبيرِ.

واتفق حمزة وأبو عمرو بإدغام تاء ﴿ بَيَّتَ ﴾، في طاء ﴿ طَآئِفَةٌ ﴾، وإليه أشار الشاطبي بقوله[٤]:

.... إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي

---

(١) فتح الوصيد: للسخاويّ (٢٥٧/١)، وينظر: البدور الزاهرة: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٩٩٤.

(٣) السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٥٤٦، وينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٢.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠٢.

وقد يقال عُلِمَ من باب إدغامِ المتقاربين أنَّ السوسيَّ يُدغِمُ التاء في الطاء مثل ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾، فكان ينبغي للناظم أن يقتصر هنا على بيان مذهب حمزة والدوري عن أبي عمرو؛ لأن مذهب السوسي قد عُلِمَ؟

ويُجَاب عن هذا بأنَّ النَّاظم ضمَّ إليهما السوسيّ خشية أن يتوهم أن حمزة والدوري اختصّا بإدغام هذا الحرف وأن السوسي خالف فيه أصله فقرأ بإظهاره[1]، فلمَّا اختلفَا لم يذكرهما معًا، بل ذَكَرَ كلًّا منهما في موضعه، ولَمَّا اتفقَا ذكرهما معًا.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ أبا عمرو هو صاحبُ الإدغامِ الكبيرِ وقطبه.
- وأنَّ حمزة له الإدغامُ الكبيرُ في المواضع الأربعة باتفاقٍ، وفي موضعين بخلفٍ عن خلادٍ.
- وأنَّ مذهب أبي عمرو يُشبه مذهب حمزة في إدغامِ: ﴿بَيَّتَ طَآئِفَةٌ﴾، لذا ذكرهما الناظم معًا.

(١) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٤٧.

المسألة الحادية عشرة: همزةُ ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾. **الفنقلة (١٥١)**

للقرّاء في كلمة: ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾[١]، وجهان[٢]:

الأول: بوصل الهمزة وإذا ابتدءوا كسروها: (اتَّخَذْنَاهُمْ)، لأبي عمرو وحمزة والكسائي.

الثاني: بقطع الهمزة وفتحها في الحالين: ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٣]:

..... وَوَصْلُ اتَّخَذْنَاهُمْ حَلاَ شَرْعُهُ وِلَا

ولَمَّا لم يُصَرِّحْ بحركةِ همزةِ القطعِ أثار أبو شامةَ فنقلةً لبيانِها فقال:

(فإن قلتَ: مِن أَينَ عُلِمَ أنَّ همزةَ القطعِ هنا مفتوحَةٌ؟

قلتُ: مِن جِهَةِ أنها همزةٌ في أَوَّلِ فعلٍ ماضٍ، فلا تكونُ إذَا كانت للقطعِ إلّا مفتوحةً؛ لأنَّها همزةُ استفهامٍ هنا، وتقعُ في غيرِ الاستفهامِ في نحو: أَكْرَمَ، لا تخرجُ همزةُ الفعلِ الماضي المقطوعةُ عن ذلكَ)[٤].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسْألةٍ واحدةٍ، هي:

- **الهمزةُ المفتوحةُ في الماضي الخماسيّ همزةُ استفهامٍ.**

همزة الْوَصْل: هيَ الَّتِي تثبتُ فِي الِابْتِدَاء، وتحذف في الوَصْل؛ لِأَنَّها إنَّما جِيءَ بها تَوصُّلًا إِلَى النُّطْق بالسّاكن لَمّا لم يُمكن الِابْتِدَاء بِهِ، فَإِذا اتَّصل مَا بعْدهَا بِمَا قبلهَا حُذفت للاستغناء عَنْهَا.

ولا تكون في مضارع مطلقًا، ولا حرفٍ غير (ألـ)، ولا في ماضٍ ثلاثيّ كأمَرَ، ولا رباعي كأكَرَمَ، بل في الخماسيّ كاتَّخَذَ، والسُّداسيّ كاسْتَخْرج، وفي أمرهما، وأمر الثلاثيّ كاضْرِبْ، ولا في اسمٍ إلّا في مصادر الخماسيّ والسداسيّ كالِانطلاق والِاستخراج[٥].

---

(١) ص: ٦٣.

(٢) ينظر: السبعة: لابن مجاهد ص: ٥٥٦، والروضة في القراءات الإحدى عشرة: لأبي علي المالكي ص: ٧٣٨، والتيسير: للدانيّ ص: ١٨٨.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٠٣.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٦٨.

(٥) ينظر: اللمع في العربية: لابن جني ص: ٢٢٠، وتوضيح المقاصد والمسالك: للمراديّ (٣/ ١٥٥٧)، أوضح المسالك: لابن هشام (٤/ ٣٦٧).

وإذا دخلت همزة الاستفهام –المفتوحة دائمًا– على همزة الوصل، حُذفت همزةُ الوصل للِاستغناء عنها إن كانت مكسورة أو مضمومة، المكسورة نحو: ﴿أَتَّخَذْنَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ أصله: (اِتَّخَذْنَاهُمْ)، بهمزة وصلٍ مكسورةٍ، فلمَّا دخلت همزةُ الاستفهام حُذِفَت همزةُ الوصلِ.

ولَمَّا كان أوّلُ همزةِ (اتَّخَذْنَاهُمْ) همزةَ وصلٍ، فلا تكونُ إذا كانت للقطعِ إلّا مفتوحةً؛ لأنَّها تكون حينئذٍ همزة استفهامٍ.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ همزة الوصلِ تكون في الماضي الخماسيّ، والسُّداسيّ، وفي أمرهما، وأمر الثلاثيّ، وفي مصادر الخماسيّ والسداسيّ.
- وأنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على همزة الوصل، حُذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.

المطلب الثالث

الفنقلات من سورة الشورى إلى آخر القرآن

المسألة الأولى: وَقْفُ العفوِ على الامتنانِ. **الفنقلة (١٥٢)**

العفوُ نوعٌ من أنواع الفضل الإلهي على عبده، وغرض العفو التجلّي على العبد بمظاهر المن الإلهي والفضل الربّاني عليه، ولَمّا كان العفو فيه مظاهر المنّ كان ينبغي أن لا يتوقّف على شرط، إلّا أنه لَمّا كانت كلمة (ويعفُ) في قول الله تعالى: ﴿ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعۡفُ عَن كَثِيرٖ ﴾ [١] مجزومة وعلامة جزمها حَذفُ الواو عُلم أنها متوقّفة على شرط، ولَمّا كان الأمر على هذا ناسب أن يُتعرّف على توجيه ذلك، وكان بيان التوجيه من قِبل أبي شامة بفنقلة قال فيها:

(فإن قلتَ: كيفَ يُوقِفُ العفوَ على الشَّرْطِ، وهذا الكلامُ خارجٌ مَخْرَجَ الامتنانِ، ولهذا قيَّدَه بقولِه: ﴿ عَن كَثِيرٖ ﴾ [٢]، وَلَوْ كانَ معلَّقًا على المشيئةِ لأطْلَقَ العفوَ عنِ الكُلِّ، نحو: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [٣]؟

قلتُ: إنَّما علَّقَهُ على الشَّرْطِ؛ ليتبيَّنَ أنَّه إنَّما يفعلُ ذلكَ بمشيئتِهِ وإرادتِهِ، لا بالاستحقاقِ عليه) [٤].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألةٍ واحدةٍ، هي:

- **تعليق العفو على الشرط غرضُه المشيئة والإرادة.**

الأصل في العفو أن يكون غَرَضَه المَنُّ والفضلُ؛ لأنّ العفوَ نوعٌ من أنواع قَصدِ الفعل لإزالة ذَنْبٍ[٥]، أو صرفِ مؤاخذة فيكون المنّ فيه ظاهرًا، والفضل فيه حاصلًا.

وعَفْوُ اللهِ تَعَالَى عن خَلْقِه: تَرْكُهُ إِيَّاهُمْ فَلَا يُعَاقِبُهُمْ، فَضْلًا مِنْهُ. قَالَ الْخَلِيلُ: وَكُلُّ مَنِ اسْتَحَقَّ

---

(١) الشورى: ٣٤

(٢) الشورى: ٣٤.

(٣) الأنعام: ٣٥.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٧٦.

(٥) المفردات في غريب القرآن: للأصفهاني ص: ٣٣٩

عُقُوبَةً فَتَرَكْتَهُ فَقَدْ عَفَوْتَ عَنْهُ، وهذا العفو لا يَكُونُ عَنِ اسْتِحْقَاقٍ[١]؛ فتتجلّى فيه مظاهر المنّ والكرم من الله تعالى على عبده.

وتعليقُ العفوِ بغرض المشيئة والإرادة لدفع توهّم وجوبه على الله؛ فإنَّه لا يجب على إلّا ما كتبه على نفسه كالرحمة، قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ الأنعام: ١٢، وتحريم الظلم نفسه، قال تعالى: عن أَبِي ذَرٍّ ﷺ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: ((قال اللهُ تعالَى: يا عِبَادِي ، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فلَا تَظَالَمُوا ....))[٢].

وليس معنى هذا أنّ العبدَ مُستحِقّ على الله شيئًا كما يكون للمخلوق على المخلوق، وإنَّما هو الإرادة والمشيئة الإلهية.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ تعليق العفو على الشرط غرضُه المشيئة والإرادة، وغرضُه المَنُّ والفضلُ.
- وأنَّ تعليقَ العفوِ بغرض المشيئة والإرادة لدفع توهّم وجوبه على الله؛ فإنَّه لا يجب على إلّا ما كتبه على نفسه.

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: لابن فارس (٤/ ٥٧).

(٢) أخرجه مسلم، صحيح مسلم، كتاب البِرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ٤/ ١٩٩٤، رقم الحديث (٢٥٧٧)

المسألة الثانية: الخلاف في كلمة ﴿ءَانِفًا﴾. **الفنقلة (١٥٣)**

ذَكَرَ شُرّاح الشاطبيّة أنّ ما صرّح به الشاطبيّ من وجودِ الخُلف بالقصر للبزّيّ في كلمة ﴿ءَانِفًا﴾[١] في قوله[٢]:

وَفِي آنِفاً خُلْفٌ هَدَى ....

يُعدّ خُروجًا عن طريقه، وطريقُهُ: القراءةُ بالمدّ ﴿ءَانِفًا﴾ لا بالقصر (أَنِفًا).

والقول بأن الرواية بالقصر خروج عن طريقه يخالف قول الداني في التيسير (وبذلك قرأتُ في رواية أبي ربيعة عنه على أبي الفتح)[٣]، ولَمّا كان بين الأمرين بونٌ شاسع ناسب أن يُذكر ذلك بفنقلة أثارها أبو شامة، بقوله:

(فإن قلت: قد قال وبذلك قرأتُ في رواية أبي ربيعة عنه عن أبي الفتح.

قلت: نعم، ولكنْ أبو الفتح قد انفرد به عن شيخه أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامري)[٤].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

الأولى: الرواية بالقصر في ﴿ءَانِفًا﴾ انفرادة لا يُقرأ بها.

إنّ ما انفرد به طريق عن بقية الطرق لا يُقرأ به؛ لأنّ شأن القراءة أن تكون مستفيضةً معروفة عند القراء (... وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمّة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو ممّا شذّ بها بعضهم)[٥].

ومِن هذا الذي لا يُقرأ به من طريقَي التيسير والشاطبية القراءة بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ ﴿ءَانِفًا﴾، قال ابن الجزري: (واختُلف عن البزي في آنفًا، فروى الداني من قراءته على أبي الفتح عن السامري عن أصحابه عن أبي ربيعة بقصر الهمزة، وقد **انفرد بذلك أبو الفتح** فكل أصحاب السّامري لم يذكروا القصر عن البزي)[٦].

---

(١) محمد: ١٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٣٩.

(٣) التيسير: للدانيّ ص: ٢٠٠.

(٤) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٥٤٤.

(٥) النشر: لابن الجزريّ (١/ ١٣).

(٦) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٣٧٤).

وإذا كان الأمر على هذا (فلا يُعوّلُ على ما انفرد به؛ إذ لا بُدَّ في ثبوت القراءة من التواتر، ولا تَثبت بطريق الآحاد ... وأيضًا فإنّ رواية البزي إنَّما قرأ بها الداني على شيخه أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي ثم البغدادي لا على أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصي الضرير كما يُعرف ذلك من مطالعة التيسير، وأما محمد بن أحمد الكاتب البغدادي نزيل مصر فلم يذكر الداني أنه قرأ عليه وإنَّما قال: كتبتُ عنه كثيرًا)[1].

الثانية: ثبوت الرواية من طريق الطيبة لا يُسَوِّغ قراءتها من طريقي الشاطبية والتيسير.

الأصل أنّ ما ثبتت تلاوته من طريقي التيسير والشاطبية يُكتفى به في القراءة، دون التوسّع إلى مزيد من الأوجه من طريق الطيّبة، وهذا الأصل عليه العمل؛ فإذا زاد وجهٌ من الطيّبة فإنَّه لا يُقرأ به على أنه من التيسير والشاطبية، وعلى هذا مَن يقرأ من الطريقين دون الطيّبة ينبغي له الاكتفاء بما يقرأ؛ كي تكون قراءته منضبطة في طرقها، محقَّقةً في بابها على الوجه الأمّ والأكمل.

ولا يعني هذا أنّ كلّ زيادة تكون مردودة، بل **المقصود ضبطُ القراءة بضبط الطُرُق، وضبطُ الطُرق بضبط تلاوتها**، ونسبة كلّ شيء إلى بابه.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ الرواية بالقصر في ﴿ءَانِفًا﴾ انفرادة لا يُقرأ بها من طريق التيسيرِ والشاطبية.
- وأنَّ ثبوت الرواية من طريق الطيبة لا يُسَوِّغ قراءتها من طريقي التيسير والشاطبية.
- وأنَّ الأصل في ما ثبتت تلاوته من طريقي التيسير والشاطبية يُكتفى به في القراءة، دون التوسّع إلى مزيد من الأوجه من طريق الطيّبة، وهذا الأصل عليه العمل.
- وأنه لا يعني أنّ كلّ زيادة تكون مردودة، بل المقصود ضبطُ القراءة بضبط الطُرُق، وضبطُ الطُرق بضبط تلاوتها، ونسبة كلّ شيء إلى بابه.

---

(١) النشر: لابن الجزري (٢/ ٣٧٤).

المسألة الثالثة: القراءة بـ (الصَّعقة) و(الصَّاعقة). **الفنقلة (١٥٤)**

قُرئتْ كلمة (الصاعقة) في قول الله تعالى: ﴿ فَعَتَوْاْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾ [١] بوجهين[٢]:

أولاهما: (الصَّعْقَة) بإسكان العين من غير ألف وهي قراءة الكسائي.

ثانيتهما: (الصَّاعِقة) بالألف وكسر العين لبقية القراء.

وذكر هذا الشاطبيُّ بقوله[٣]:

وَفي الصَّعْقَةِ اقْصُرْ مُسْكِنَ الْعَيْنِ رَاوِيًا .....

وقد قيّد الشاطبي العين من (الصاعقة) بالإسكان، والإسكان ضدُّه الفتحُ، لكن هذا الضدّ لا يعملُ ههنا! فما توجيه هذا، أهو خروج عن مصطلحه، أم ماذا؟ ولبيان هذا أثار أبو شامة فنفلة في ذلك فقال:

(فإن قيل: الصعقة لا كسر فيها فكيف يقول: (مسكن الكسر)[٤]؟

قلت: وكذلك لا بدّ فيها فكيف قال: اقصر إنَّما ذلك بالنظر إلى القراءة الأخرى؛ أي: أسكن في موضع الكسر ولم يتعرّض الشيخ[٥] لهذا في شرحه أوّلًا، ثم في آخر عمره زاد في شرحه نُكَتًا في مواضعَ هذا منها، فقال: قوله: مسكن العين أراد به عين الفعل)[٦].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: بالنظر إلى القراءة الأخرى يَصِحُّ بيانُ الأولى.

---

(١) الذاريات: ٤٤.

(٢) تحبير التيسير: لابن الجزريّ ص: ٥٦٤.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٤٦.

(٤) نصُّ الشاطبي هو: (مسكن العين) ، وغيّره أبو شامة إلى (مسكن الكسر) وعدّه خروجًا عن أصله في البيان، ذاك أنه قال: (لَمْ يَخرج عن الأصل الذي ذكره إلّا قوله: (وفي الصعقة اقصر مسكن العَين) وكان حقّه أن يقول مسكن الكسر). إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٥، وقد عدّل ملا علي القارئ بمثل ما عدّل به أبو شامة، فقال: (فإنَّه يتوهّم منه فتح العين؛ لأنّ التحريك المطلق الذي هو ضدّ الإسكان المطلق هو الفتحُ، فقلتُ: مكسر الكسر) الضابطية: للقاري ص: ٨١.

(٥) قوله: (الشيخ) يعني (علي بن محمد السخاويّ، عَلَم الدّين المتوفى ٦٤٣هـ).

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٩٠.

قول الشاطبي: (وفي الصَّعْقة اقصُرْ) فيه الأمرُ بالقصر رغم أنّه ليس في كلمة (الصعقة) ألفٌ تُقصَر، فيُعلم أنّ المراد من القصر هو قصر الألف من القراءة الأخرى التي تُعرف إما من الضد أو من شهرتها عند القراء.

الثانية: قول الناظم: (مُسكِنَ العين) بين التوجيه والتصحيح.

ذكر أبو شامة أنّ قول الشاطبي: (مُسكن العَين) صحيحُه أن يقول: (مُسكِن الكَسْرِ) وعدّه خُروجًا عن أصله في البيان، فقال: (لَمْ يَخرج عن الأصل الذي ذكره إلّا قوله: (وفي الصعقة اقصر مسكن العَين) وكان حقّه أن يقول مُسكِنَ الكَسر)[١] ولهذا صرّح به في أصل الفنقلة.

أما السخاوي تلميذ الناظم فإنَّه بيّن أن مراده في (مُسكن العين) أنه أراد به عين الفعل كما قال: لا عَين راجعٌ)[٢].

ولابن القاصح نصيبُه في التوجيه إذ لَم يعدّه خُروجًا عن أصله وإنَّما عدَّ شُهرَة الكلمة كافيةً في البيان فقال: (وكَسرُها لا يُفهم من التقييد المذكور بل يفهم من نظيره المجمَع عليه)[٣].

وهذا التوسّعُ في البيان جعل صاحب كتاب الوافي يقول: (ولا يَخفى أّن كسر العين للباقين لا يؤخذ من الضد؛ لأن الضد الإسكان الفتح، فكان على الناظم أن يقول مسكن الكسر. وقال بعض الشارحين: إن كسر العين يؤخذ من نظيره الجمع عليه نحو: فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ)[٤].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه يَصِحُّ بيانُ الأولى بالنظر إلى القراءة الأخرى، فقول الشاطبي: (وفي الصَّعْقة اقصُرْ) فيه الأمرُ بالقصر رغم أنّه ليس في كلمة (الصَّعْقة) ألفٌ تُقصَر.
- وأنَّ قول الناظم: (مُسكِنَ العين) وقع بين التوجيه والتصحيح، فأبو شامة عدّه خُروجًا عن أصله في البيان، وذكَر أنه كان حقّه أن يقول مُسكِنَ الكَسر، أما السخاوي فإنَّه بيّن إسكان

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٥.

(٢) فتح الوصيد: للسخاوي ص: ١٢٥٦. قوله: (لا عَين راجع) يقصد به قول الناظم:

أَرَيْتَ فِي الاِسْتِفْهَامِ لاَ عَيْنَ رَاجِعٌ وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا

فمراد الناظم بالعين: عينُ الفعل في (أرأيت). ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٤١.

(٣) سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٥٦.

(٤) الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٦٣.

عين الفعل في الوزن، وابن القاصح لَم يعدّه خروجًا عن أصله، وإنَّما يُفهَم تقييد الناظم من نظيره المجمَع عليه وهو (الصاعقة).

المسألة الرابعة: المد والإدغام في ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾. **الفنقلة (١٥٥)**

للقرَّاء في: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[١] أوجه عديدة[٢]، منها: إدغام التنوين في اللام، ومنها: مدّ الواو مَدًّا أصليًّا مع قَبول الزيادة.

وعلى قراءتها بمدّ الواو بعد اللام فإنَّها تُمدُّ على الأصل مدًّا طبيعيًّا، وتمدّ إضافةً إلى المدّ الأصليّ أربعَ حركات، وست حركات لورش، وانطلاقة المدّ تكون من اللام قبل الواو لكونها مضمومة، فالمدّ الأصلي فيها وما زاد عليه متوقف على ضمّة اللّام.

والإدغام كذلك متوقف على اللام؛ لأنّ القراءة بالإدغام مبنيّة على الاعتداد بها أيضًا، ولَمّا كانت اللام يتعلّق بها حُكمان، ناسب إثارة فنقلة في ذلك، والّذي أثارها هو الصَّفاقسيّ، وذلك بقوله:

(فإن قلت: المدّ بقسميه مبنيٌّ على الاعتداد بحركة اللام، والإدغام مبنيّ على الاعتداد بها فهو مُعتدٌّ به غيرُ مُعتدٍّ به وهذا تدافع وتناقض.

فالجواب: لا تدافع فيه ولا تناقض للمتأمل لافتراق الحَيثيّة فالمد على مراعاة الأصل والإدغام على مراعاة اللفظ لما فيه من التخفيف)[٣].

---

(١) النجم: ٥٠.

(٢) (خلاصة ما يقال في عاداً الْأُولى: أن ابن كثير وابن عامر والكوفيين قرءوا، عاداً الْأُولى، بكسر التنوين وسكون اللام في حال وصل الْأُولى بـ(عاداً)، فإذا وقفوا على {عاداً} وابتدءوا بـ{الْأُولى} أتوا بهمزة الوصل مفتوحة وأسكنوا اللام وبعدها همزة مضمومة فواو ساكنة، وأما نافع وأبو عمرو: فيقرءان بنقل حركة همزة {الْأُولى} إلى اللام قبلها وحذف الهمزة مع إدغام تنوين {عاداً} في لام {الْأُولى} غير أن قالون يقرأ بهمزة ساكنة بعد اللام المضمومة بدلا من الواو. وهذا في حال وصل الْأُولى بـ {عاداً}، فإذا وُقف على {عاداً} وابتُدِئ بـ {الْأُولى} فلقالون ثلاثة أوجه: (الُؤْلَى)، بهمزة الوصل وبعدَها لامٌ مضمومة، وبعد اللام همزة ساكنة. الثاني: (لُؤلَى)، بلام مضمومة وهمزة ساكنة وترك همزة الوصل، والثالث: كقراءة ابن عامر ومن معه. ولورش عند البدء وجهان: الأول: (الُولَى)، بهمزة الوصل وبعدها لام مضمومة وبعد اللام واو ساكنة. الثاني: كالأوّل ولكن مع حذف همزة الوصل، وعلى الوجه الأول يجوز له في البدل الأوجه الثلاثة، وعلى الوجه الثاني لا يجوز له في البدل إلا القصر. ولأبي عمرو ثلاثة أوجه: الأول والثاني: كوجهي ورش. الثالث: كالوجه الثالث لقالون). الوافي في شرح الشاطبية، للقاضي: ص ١٠٩. وينظر: غيث النفع في القراءات السبع، للصفاقسي: (ص: ٥٦٢).

(٣) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٥٦٣.

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألتين:

الأولى: يأتي المدُّ على مراعاة الأصل.

الحرفُ الممدود يكون مَدُّه قائمًا على الأصل، ولهذا يُسمَّى الحرفُ الممدودُ الذي لا يتوقّف على سبب بالمدّ الأصلي، وهو (الّذي لا تَقُوم ذاتُ الحرف إلّا به، ولا يَستقيمُ المعنى المراد بغير وجوده، ولا يتوقّفُ على سببٍ من همزٍ أو سكونٍ)[١].

وما جاء على أصله من مَدٍّ يأتي فيه المدّ على الأصل، وما جاء على الأصل لا يُسأل عن سبب وُجود؛ لأنَّه أصلٌ، فعلى هذا ما يحصل بحرف اللام من تعلّق من نحو إدغام فإنَّه لا يقع بين الأصل وما عَرَض للحرف تدافعٌ، أي: لا يدفعُ أحدهما الآخر لاختلاف بابهما، وتباين حيثيّتهما.

الثانية: يأتي الإدغام على مراعاة اللفظ.

إن إدغام التنوين في اللام لا يؤثر في المدّ؛ فضمّة اللام باقية على حالها، والواو كذلك باقية على أصالتها في المدّ، وزيادة مدّ الواو باقية كذلك لمن له الزيادة وهو ورشٌ.

ثم إن الإدغام يأتي مراعاةً للتخفيف، وهو أمر حاصلٌ لا يعوقه المدّ الأصلي ولا الزيادة عليه.

ولَمّا كان الأمر على هذا بقي الأمر في اللام على حاله في الإدغام والمدّ؛ لافتراق الحيثيّة: فالمدُّ على مراعاة الأصل والإدغام على مراعاة اللّفظ لِمَا فيه من التخفيف، فاندفعت دعوى التناقض كما صرّح به الصَّفاقسيّ في فنقلته.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ الحرف الممدود يكون مَدُّه قائمًا على الأصل، ولهذا يُسمَّى الحرفُ الممدودُ الذي لا يتوقّف على سبب بالمدّ الأصلي.
- وأنّ ما جاء على أصله من مدٍّ يأتي فيه المدّ مع بقائه على أصله، وما جاء على الأصل لا يُسأل عن سبب وُجود؛ لأنَّه أصلٌ.
- وأنّ الإدغام يأتي على مراعاة اللّفظ.
- وأنّ الإدغام والمدّ يفترقان من جهة الحيثيّة: فالمدُّ على مراعاة الأصل، والإدغام على مراعاة اللّفظ لِمَا فيه من التخفيف، فاندفعت دعوى التناقض.

---

(١) الموسوعة القرآنية المتخصصة: لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين (١/ ٣٩١).

المسألة الخامسة: تدبُّرُ صورةِ الخطِّ يرفعُ الإشكالَ. **الفنقلة (١٥٦)**

في الآية الكريمة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ ﴾ [١] وردت فيها كلمة (**أنصار**) مرّتين، وفي الموضع الأوّل قراءتان[٢]:

الأولى: (أنصارًا لِلّه) بتنوينٍ منصوب، واسم الجلالة بلام مكسورة بعدها لام مفتوحة مشددة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرٍو.

الثانية: (أنصارَ الله) من غير تنوينٍ، وجَعلُ الألف همزةَ وصلٍ لاسم الجَلَالة، وهي قراءة بقيّة السّبعة.

وفي بيان هذا قال الشاطبي[٣]:

وَلله زِد لاَماً وَأَنْصَارَ نَوِّناً سَماَ .....

ولمّا كان في الآية (أنصار الله) مرتين، وكان الخلاف محصورًا في الأول دون الثاني وكان التمييز مطلوبًا ناسب معرفة ذلك بفنقلة، قال فيها أبو شامة:

(فإن قلتَ: فمن أين يُعلم أن الخلاف في الأول دون الثاني؟

قلتُ: هو غيرُ مُشكِلٍ على مَن تَدَبَّرَ صُورة الخطّ؛ فإن الثاني لو نُوِّنَ لسقطت الألفُ من اسم الله وهي ثابتة في الرسم، أما الأوّل فأمكنَ جَعْلُ الألفِ صورةَ التنوين المنصوب فلم تخرج القراءتان عن صورة الرسم)[٤].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألة واحدة، هي:

- **بتدبّر صورة الخط يرتفع الإشكال.**

التمييز بين الموضعين في الآية الكريمة: ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ﴾ يحتاج إلى شيءٍ من التّدبُّر.

والتدبّر يكون في صورة الخط والرسم؛ إذ التدبّر فيه يرفع الإشكال من جهتين:

---

(١) الصف: ١٤

(٢) ينظر: التيسير: للداني: ص: ٢١٠، وغيث النفع: للصفاقسي ص: ٥٨٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٧١.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٠١.

أ. تنوين الأوّل بالنّصب يجعل الألفَ تابعة لِما قبلَها، وتتجردُ الكلمة الثانية منها؛ فيكون اللفظ (لِلّه)، وههنا يُرفع الإشكال.

ب. تنوين الموضع الثاني لا يستقيم إلّا بالرفع، وقراءة كلمة الجلالة من غير ألف (لِلّه) يترتّب عليه ما ذكره الصَّفاقسيّ في الفنقلة (فإن الثاني لو نُوِّنَ لسقطت الألفُ من اسم الله وهي ثابتة في الرسم) وعليه يكون سقوط الألف من القراءة كافيًا للدلالة على أن المراد هو الموضع الأوّل لا الثاني، وعلى هذا لا يبقى أيّ إشكال لمن تدبّر.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنّ تدبّر صورة الخط يرفع الإشكال في التمييز بين الموضعين في الآية الكريمة ﴿كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ﴾ و ﴿نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ﴾ من حيث تعلّق خلافِ القراء بالموضع المطلوب.
- وأنّ التدبّر في صورة الخط والرسم يرفع الإشكال من جهتين:

- تنوين الأوّل بالنّصب يجعل الألفَ تابعة لِما قبلَها، وتتجردُ الكلمة الثانية منها؛ فيكون اللفظ (لِلّه).

- تنوين الموضع الثاني لا يستقيم إلّا بالرفع، وقراءة كلمة الجلالة من غير ألف (لِلّه) يترتّب عليه أنه لو نُوِّنَ لسقطت الألفُ من اسم الله وهي ثابتة في الرسم، وعليه يكون سقوط الألف من القراءة كافيًا للدلالة على أن المراد هو الموضع الأوّل لا الثاني.

المسألة السادسة: إثباتُ الهاء وإسقاطها في: ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾. الفنقلة (١٥٧)

للقرّاء في كَلِمَتَيْ: ﴿مَالِيَهْ﴾ و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ في قول الله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾ (١)، وجهان(٢):

الأول: بحذف هاء السكت فيهما، في حال الوصل، وبإثباتها في حال الوقف، لحمزة.

الثاني: بإثباتها في الحالين، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك فقال(٣):

وَيَخْفَى شِفَاءً مَالِيَهْ مَاهِيَهْ فَصِلْ وَسُلْطَانِيَهْ مِنْ دُونِ هَاءٍ فَتُوصلَا

وأثار الصَّفاقسيّ فنقلةً لبيانِ اختصاصِ هذين اللفظينِ فقال:

(فإن قلتَ: لِمَ خَصَّ هذينِ اللفْظَيْنِ دونَ غيرِهما؟

أجيبُ: بأنَّ فيه الجمعَ بين اللُّغتينِ، مع اتّباعِ الأَثرِ)(٤).

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألتين:

الأولى: الجمعُ بين اللغتينِ من أساليب العرب في الكلامِ.

قد تجتمع لغتان أو أكثر في كلمة، نحو: (ميْت) بالتخفيف و(ميّت) بالتشديد، وهما لغتان، وقد جمعهما الشاعر في بيت واحد(٥):

لَيْسَ مَنْ ماتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ وَاعْدِلَا

فجمع بين (ميْت) بالتخفيف و(ميّت) بالتشديد، وهما لغتان، وغيرها أكثر من أن تُحصى، قال ابن جني: (وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به)(٦).

وجمع حفص بين مَن يُميل: ﴿مَجْرِىٰهَا﴾، ومن يفتح ﴿وَمُرْسَىٰهَا﴾، في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَا﴾ (٧).

---

(١) الحاقة: ٢٨ – ٢٩

(٢) ينظر: جامع البيان: للدانيّ (٢/ ٩٢٦)، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٧٢.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٧٩.

(٤) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٥٩٨.

(٥) هو عَدِيُّ بنُ رَعْلاءَ الغَسَّانِيُّ. ينظر: الفروق اللغوية للعسكري: لأبي هلال العسكريّ ص: ٥٢٥.

(٦) الخصائص: لابن جنيّ (١/ ٣٧٣).

(٧) هود: ٤١.

وجمع حمزة بين لغة من يثبت الهاء، ويسقطها، في: ﴿مَالِيَهْ﴾، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾، فأسقطها في الوصل، وأثبتها في الوقف.

وهَذِه الهاء أدخلت لتبين بها حَرَكَة ما قبلهَا فِي الْوَقْف إِذْ الْمَسْكُوت عَلَيْهِ سَاكن؛ فكرهوا أَن يَسكتوا على الْيَاء فَلَا يفرق بَينهَا وَهِي متحركة فِي الوَصْل، وبَينها وهي ساكِنة في الوَصْل، فبيّنوا حركتَها بِهذِهِ الْهَاء لِأَنّ الْمَسْكُوت عَلَيْهِ إِذا كَانَ متحركًا فِي الْوَصْل مُسكّنٌ فِي الْوَقْف، وَإِذا كَانَ سَاكِنًا فِي الْوَصْل سَاكنٌ فِي الْوَقْف، وَإِنَّمَا يَصلُحُ إِثْبَاتُ هاءِ الْوَقْف فِي الفواصل؛ لأنَّها مسكوت عَلَيْهَا، على أَن دُخُول الْهَاء أَمَارَة إِذا وَصَلَ الْقَارئ الْآيَة بِالْآيَةِ.

وَحُجَّة مَن حذف الْهَاءَ فِي الإدراج فإنَّه يَقُول الْهَاء جلبتها لحفظ حَرَكَة الْيَاء فِي حَال الْوَقْف لأنَّه لَو وقف على الْيَاء المتحركة لَكَانَ الْوَقْف بِالسُّكُونِ فَكَانَت الْيَاء تسكن لأجل الْوَقْف فَإِذا لم يكن وقف لم يجب فِيهَا السّكُون فَلم يحْتَج إِلَى الْهَاء الَّتِي تحفظ حركتها الْوَاجِبَة لَهَا لِأَن الْحَال حَال الإدراج الَّذِي لَا يَقْتَضِي السّكُون[1].

الثانية: اتباع الأثر في القراءة.

يُقدَّمُ الأثرُ في القراءةِ على الوجهِ اللُّغويِّ الفصيحِ، فالقراءة سُنَّةٌ متبعة، وفي هذا قال أبو عمرو الداني: (وأئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت من الأثر، والأصح في النقل، وإذا ثبت الرواية لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سُنّة مُتَبعة يَلزم قَبولُها والمصير إليها)[2]، وقد قال حمزة عن نفسه: (ما قرأت حرفًا من كتاب الله تعالى إلّا بأثر)[3]، فقراءة حمزة فيه الجمعُ بين اللّغتينِ، مع اتباعِ الأَثرِ.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه قد تجتمع لغتان أو أكثر في كلمة، كإثبات وإسقاط الهاء في: ﴿مَالِيَهْ﴾، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾
- وأنَّ الأثرَ في القراءة يُقدَّم على الوجه اللغويّ الفصيح، إذ القراءة سُنَّةٌ متبعة.

---

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسيّ (٢/ ٣٧٦)، وحجة القراءات: لابن زنجلة ص: ٧١٩.

(٢) جامع البيان: للداني (٢/ ٨٦٠)، وينظر: المجموع شرح المهذب: للنوويّ (٣/٣٣٠).

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٧٥، وجامع البيان: للدانيّ (١/ ٢٠٨)، والإقناع: لابن الباذش ص: ٤٣، ومعرفة القراء الكبار: للذهبيّ (١/ ١١٤).

المسألة السابعة: صرْفُ ما لا يَنصرف للتناسبِ. **الفنقلة (١٥٨)**

في كلمة ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾[١] أربعةُ أوجه[٢]:

الأول: بإثبات التنوين وصلًا، وإبداله ألفًا عند الوقف، وهي قراءة نافع والكسائي وشعبة وهشام.

الثاني: بحذف التنوين وصلًا، وإسكان اللّام وقفًا من غير ألف، وهي قراءة حمزة ورواية قُنبل بلا خلاف عنهما.

الثالث: بحذف التنوين وصلًا، مع إثبات ألف عند الوقف، وهي قراءة أبي عمرٍو.

الرابع: بحذف التنوين وصلًا، وإثبات الألف وحذفها وقفًا، وهي رواية حفصٍ والبزّيّ وابن ذكوان.

وفي بيان هذه القراءات قال الشاطبيّ[٣]:

سَلاَسِلَ نَوِّنْ إِذْ رَوَوَا صَرْفَهُ لَنَا وَبَالْقَصْرِ قِفْ مِنْ عَنْ هُدىً خُلْفُهُمْ فَلَا

ووزن كلمة (سَلاسِل) من الأوزان الممنوعة من الصرف نحو (دَرَاهِم)، وكُتبتْ في المصاحف بألف بعد اللام، وأمكن قبوله للتنوين على لغةِ مَن يَصرِفُ ذلك، والقرآن الكريم فيه من جميع لغات العرب؛ لأنَّه أُنزل عليهم[٤].

والأصلُ أنّ ما لا ينصرف من الكلمات يَبقى على حاله، ويَنصرف إذا دخل عليه (أل) التعريف، أو أضيف إلى ما بعدَه.

وصَرَفَ (سلاسل) عن اللُّغة المشهورة إرادةُ التناسب لِمَا ذُكر معها من قوله تعالى: ﴿وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾، وعلى هذا البيان جاء قولُ الشاطبي: (إذ روَوا صرفه لنا).

ولَمّا كانت ﴿سَلَٰسِلَاْ﴾ ممّا صُرِفَتْ من الكلمات مما ورد في القرآن الكريم دون غيرها ممّا شابهها أو كان قريبًا منها كان ذلك أثار أبو شامة فنقلة في ذلك فقال:

---

(١) الإنسان: ٤.

(٢) ينظر: سراج القارئ، للصفاقسي: ص ٣٧٧ ، والوافي في شرح الشاطبية، للقاضي: (ص: ٣٧٥)

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٩٣.

(٤) ينظر: إبراز المعاني، لأبي شامة: ٧١٣

(فإن قلتَ: فكان ينبغي على هذا صرفُ ﴿صَوَٰمِعُ﴾، و﴿وَمَسَٰجِدُ﴾؛ ليشاكلا لفظ ﴿وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ﴾من قوله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾[١].

قلتُ: إنَّما فُعل ذلك في المنصوب خاصّة؛ لأنّ المناسبة تحصُل فيه وقفًا ووصلًا، فإنّ المنوَن يُوقَف عليه بالألف، فكان الرسم بالألف دالّا على الأمرين، أما غير المنصوب فإنَّه يوقف عليه بالسكون مُنوَّنًا كان أو غيرَ مُنوَّن، فلا حاجة تدعو إلى صرفه لأجل المناسبة وصلًا، والمناسبة في الوقف مهمة بل هي العمدة في ذلك بدليل أن جماعة ممّن لم ينون في الوصل يثبت الألف في الوقف)[٢].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألتين:

الأولى: حصرُ الصرف في المنصوب.

صَرفُ كلمة ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ جاء لمناسبتها لِمَا بعدَها المنصوبات، فما بعدَها منوَّن مصروفٌ، وصَرفُ ما لا ينصرف هنا انحصر في المنصوب، فما بعد ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ كلمتا ﴿وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ وهما منصوبتان، وانحصر وجه الصّرف ههنا في المنصوب.

أمّا غيرُ المنصوب فإنَّه يوقفُ عليه بالسّكون مُنوَّنًا كان أو غيرَ مُنوَّن، فلا حاجة تدعو إلى صرفه لغرض المناسبة وصلًا كما قال أبو شامة في فنقلته؛ لاتّحاد اللّفظ بين غير المنصوبات.

الثانية: صَرفُ ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ لمناسبتها لِمَا بعدَها.

وجه المناسبة في صَرفِ ما لا يَنصرفُ في قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا﴾ يحصُل من جهتَي الوقف والوصل:

---

(١) الحج: ٤٠.

(٢) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧١٤.

١. جهة الوقف، ذاك أنّ الألف في الوقف تثبُت؛ لأنَّها منوّنة منصوبة شأنُها شأن ﴿وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾، والعُمدة في الوقف هي المناسبة كما هو الحال في: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾[١] و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾[٢] في قراءة من أثبت الألف[٣].

٢. جهة الوصل، ذاك أنّ مناسبة ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ لِما بعدَها، وهذه المناسبة تُسمّى المشاكلة[٤]، وهي ترجعُ إلى اللّفظ، لا فرقَ فيها بين العارض الذي هو ههنا الصّرف، واللّازم الذي هو عدم الصرف[٥].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ صَرفَ كلمة ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ جاء لمناسبتها لِمَا بعدَها، فما بعدَها منوَّن مصروفٌ، وصرفُ ما لا ينصرف هنا انحصر في المنصوب.
- وأنَّ وَجهَ المناسبة في صرف ما لا ينصرف في الآية الكريمة ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾ يحصل من جهتَي الوقف والوصل؛ فالألف فيها ثابتة في الوقف، وهي منوّنة منصوبة في الوصل شأنُها شأن ﴿وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرٗا﴾، وهذا يسمّى (المشاكلة).
- وأنَّ العُمدةَ في الوقف هي المناسبة كما هو الحال في ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ في قراءة من أثبت الألف.

---

(١) الأحزاب: ١٠.

(٢) الأحزاب: ٦٧.

(٣) قرأ حمزة وأبو عمرو بحذف الألف في الحالين، وابن كثير وحفص والكسائي بحذفها فيهن في الوصل خاصة، والباقون بإثباتها في الحالين. ينظر: التيسير: للداني ص: ١٧٨، وينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٠٩).

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: للسيوطيّ ص: ٢٣٢.

(٥) شرح المفصل: لابن يعيش (٥/ ١٩٢).

المسألة الثامنة: أوجه القراءة في: ﴿بِضَنِينٍ﴾. **الفنقلة (١٥٩)**

للقرّاء في كلمة: ﴿بِضَنِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[١]، وجهان[٢]:

الأول: بالظاء القائمة مكان الضاد: (بِظَنِينٍ)، لابن كثير وأبي عمرو والكسائي.

الثاني: بالضاد: ﴿بِضَنِينٍ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٣]:

وَظَا بِضَنِينٍ حَقُّ رَاوٍ ....

و(ظَا): مبتدأ، أضيف إلى: (بِضَنِينٍ)، (حَقُّ رَاوٍ): خبر[٤].

ولَمَّا أضاف (ظَا) إلى: (بِضَنِينٍ)، وليس فيه ظاء، أثار أبو شامةَ فنقلةً لبيانِ صحَّةِ صنيعِه فقال:

(فإن قلتَ: فكيف تَصِحُّ حينئذٍ إضافةُ الظاءِ إلى هذا اللفظِ وليس فيه ظاءٌ؟

قلتُ: يَصِحُّ ذلك من جهةِ أنَّ هذا اللفظَ يَسْتَحِقُّ هذا الحرفَ باعتبارِ القراءةِ الأخرى)[٥].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألةٍ واحدةٍ، هي:

- **صِحَّةُ الإضافةِ لأدنى ملابسةٍ.**

الْإِضَافَة: ضم شَيْء إِلَى شَيْء وَمِنْه الْإِضَافَة فِي اصْطِلَاح النُّحَاة، لِأَن الأول منضمٌّ إِلَى الثَّانِي ليكتسب مِنْهُ التَّعْرِيف أَو التَّخْصِيص[٦].

وقد يضافُ الشيءُ إلى الشيءِ لأدنى سَببٍ بينَهما (ويُسمُّونَ ذلك بالإضافةِ لأدنى مُلابَسةٍ)، وذلكَ أنك تقولُ لرجلٍ كنتَ قد أجتمعتَ به بالأمسِ في مكان: (انتظرني مكانَكَ أمسِ)، فأضفتَ المكانَ إليه لأقلَّ سببٍ، وهو اتفاقُ وُجوده فيه، وليس المكانُ ملكاً لهُ ولا خاصاً به[٧].

---

(١) التكوير: ٢٤.

(٢) ينظر: المبسوط: لابن مهران ص: ٣٩٨، والمستنير: لابن سوار ص: ٥٩٢، والتبصرة: لمكي بن أبي طالب ص: ٧٢١، والتيسير: للدانيّ ص: ٢٢٠.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٠٤.

(٤) ينظر: كنز المعاني: لشعلة الموصليّ (٧٠٩/٢).

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٠.

(٦) ينظر: الكليات: لأبي البقاء الكفوي ص: ١٣٢، جامع الدروس العربية: للغلاييني: (٣/ ٢٠٥).

(٧) ينظر: المصباح المنير: للحمويّ (١/ ١٧٨)، الكليات: لأبي البقاء الكفوي ص: ١٣٣، جامع الدروس العربية: للغلاييني (٣/ ٢١٢).

كذلك فعل الشاطبي عندما أضاف (ظَا) إلى: ﴿بِضَنِينٍ﴾؛ لأنَّ هذه الكلمة فيها وجهان للقرَّاء –كما سبق–:

الأول: بالظاء (بِظَنِينٍ).

الثاني: بالضاد: ﴿بِضَنِينٍ﴾.

فكانت الإضافة من هذه الجهة، ونظيره قوله في سورة النساء[١]:

وَيَا سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ عَزِيزٌ ....

فـ(يَا): مبتدأ، (سَوْفَ): مضاف إليه، (عَزِيزٌ): خبره، أي: أنَّ المشار إليه بالعين من (عَزِيزٌ) وهو حفص قرأ: ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾[٢] بالياء.

وبيَّنَ أبو شامةَ أنَّ الأَوْلَى أن تُكتبَ (بِضَنِينٍ)، بالضاد لوجهين[٣]:

أحدهما: أنها هكذا كُتبت في المصاحف العثمانية، وإليه أشار الشاطبيُّ في كتابه: (عقيلة أتراب القصائد)، حيث قال[٤]:

..... والضَّادُ فِي بِضَنِينٍ تَجْمَعُ البَشَرا

والثاني: أن يكون قد لفظ بالقراءة الأخرى، فإن الضاد والظاء ليسا في اصطلاحه ضدين.

وما قاله أبو شامة وجيهٌ حَسَنٌ؛ لأنَّه يكون قيَّدَ قراءةً، ولفَظَ بأُخرى.

والوجه في قراءة من قرأ بالضاد ﴿بِضَنِينٍ﴾ يراد به: ما هو بخيل.

والوجه في قراءة من قرأ بالظّاء (بِظَنِينٍ) يراد به: ما هو بمتّهم[٥].

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّه قد يضافُ الشيءُ إلى الشيءِ لأدنى سَببٍ بينَهما (ويُسمُّونَ ذلك بالإضافةِ لأدنى مُلابَسةٍ).
- وأنَّ الشاطبيّ أضاف (ظَا) إلى: ﴿بِضَنِينٍ﴾، لبيانِ قراءتها بوجهين: الضاد، والظاء.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦١١.

(٢) النساء: ١٥٢.

(٣) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٠.

(٤) عقيلة أتراب القصائد في علوم الرسم: للشاطبيّ، البيت رقم: ١٢٠.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس (٥/ ١٠٢)، والحجة في القراءات السبع: لابن خالويه ص: ٣٦٤، والحجة للقراء السبعة: للفارسيّ (٦/ ٣٨٠)، وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ٥٧٤.

المسألة التاسعة: القراءةُ بالظاءِ في: ﴿بِضَنِينٍ﴾. الفنقلة (١٦٠)

تبيَّنَ في الفنقلةِ السَّابقة أوجُهُ القراءة في كلمة: ﴿بِضَنِينٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[١]، وأنَّها تُقرأُ بالظاء: (بِظَنِينٍ)، لابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وبالضاد: ﴿بِضَنِينٍ﴾، للباقين، وأنها رُسِمَت بالضَّادِ في المصاحفِ العثمانية.

وما دامت مرسومة بالضاد في المصاحفِ العثمانية، فكيف جاز مخالفةُ الرَّسْمِ؟

وللإجابة عن هذه المسألةِ أثارَ أبو شامةَ فنقلةً فقال:

(فإن قلتَ: إذا كانتِ الكتابةُ بالضَّاد، فكيفَ ساغَ مخالفتُها إلى الظاءِ؟

قلتُ: باعتبارِ النَّقْلِ الصَّحيحِ، كما قرأ أبو عمرو: (وُقِّتَتْ) بالواوِ، مع أنَّ أبا عبيد[٢] قد أجابَ عن هذا فقال: ليس هذا بخلافِ الكتابِ؛ لأنَّ الضَّادَ والظَّاءَ لا يختلفُ خطُّهما في المصاحفِ إلا بزيادةِ رأسِ إحداهما على رأس الأخرى، قال: فهذا قد يتشابهُ في خطِّ المصْحَفِ ويتدانى، قال الشيخ: صَدَقَ أبو عبيدٍ؛ فإنَّ الخطَّ القديمَ على ما وَصَفَ)[٣].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألتين:

الأولى: صحَّةُ السَّند أصلٌ في ثبوتِ الرِّوايةِ.

ذكر العلماء ضوابط يجب أن تتوفر في القراءة حتى يمكن نسبتها للقرآن، وهي:

١- صحَّةُ السَّند وتواترُهُ.

٢- أن يكون لها وجهٌ في العربية.

٣- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.

---

(١) التكوير: ٢٤.

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام، ولد بهراة، ورحل في طلب العلم، كان ذا فضل ودين وورع، عالماً بالقراءات واللغة والغريب، توفي سنة (٢٢٣هـ)، وقيل (٢٢٤هـ). ينظر: صفوة الصفوة: لابن الجوزي: (٤/١٣٠-١٣٢)، وسير أعلام النبلاء: للذهبيّ (١٠/ ٤٩٠)، وطبقات الحفاظ: للسيوطي ص: ١٨٢.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٠.

وهذا ما ذكره ابن الجزري إذ قال: (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ ولَوِ احتِمالًا وصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنكارُها)[١]، وقال في طيبته[٢]:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ ... وَكَانَ للرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي وَاعْدِلَا

وَصَحَّ إِسْناداً هُوَ الْقُرآنُ ... فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ

والمرادُ بصحَّة السَّندِ: أن يروي القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ به بعضهم[٣].

ورواية (بِظَنِينٍ)، وإن خالفت رَسْمَ المصحفِ، فهي ثابتةٌ عن ابن كثير وأبي عمرو والكسائيّ، وهؤلاء من القرَّاء السبعة المتواترة قراءاتهم، قال الشاطبي[٤]:

جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً ... لَنَا نَقَلُوا القُرْآنَ عَذْباً وَسَلْسَلَا

فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ ... سَمَاءَ الْعُلَى وَالْعَدْلِ زُهْراً وَكُمَّلَا

كما قرأ أبو عمرو: (وُقِّتَتْ) بالواوِ، وخالف فيها رسْمَ المصحف، في كلمة ﴿أُقِّتَتْ﴾ في سورة المرسلات من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[٥]، قال الشاطبي[٦]:

.... وُقِّتَتْ وَاوُهُ حَلَا

أخبر أنَّ المشار إليه بالحاء من (حَلَا) وهو أبو عمرو قرأ: (وُقِّتَتْ) بواو مضمومة أوله، وأنَّ الباقين قرأوا (أُقِّتَت) بهمزة مضمومة مكان الواو)[٧].

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (١/ ٩)، وينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزريّ ص: ١٨.

(٢) مَتْنُ طَيِّبَةِ النَّشْرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: لابن الجزريّ، البيتان رقم: ١٤-١٥.

(٣) ينظر: النشر: لابن الجزري: ١/ ١٣

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٠-٢١.

(٥) المرسلات: ١١.

(٦) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٠٩٧.

(٧) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٧٨.

الثانية: وَصْفُ الخطِّ القديمِ في رَسْمِ الضَّادِ والظَّاءِ.

اجتمعت المصاحف العثمانية على رسمِ ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد الساقطة، وإليه أشار الشاطبيُّ في العقيلة –كما تقدَّمَ في الفنقلة السابقة– حيث قال[١]:

..... والضَّادُ فِي بِضَنِينٍ تَجْمَعُ البَشَرا

وإنَّما رُسِمَتْ بالظاء المشالة: (بِظَنِينٍ) في مصحف عبد الله بن مسعود ﷺ [٢].

وقال الجعبري: (لكنْ في الرسمِ الكوفيّ يرفع للضَّاد خطيط شبه خط الظاءِ، وهو معنى قولنا في العقود[٣]:

والضَّادُ فِي كُلِّ الرُّسُومِ تَصَوَّرَتْ وَهُمَا لَدَى الكُوفِيِّ مُشْتَبِهَانِ)[٤]

وذكرَ أبو شامة جوابَ أبي عبيد القاسم بن سلاّم إذ قال: (ليس هذا بخلافِ الكتابِ؛ لأنَّ الضَّادَ والظَّاءَ لا يختلفُ خطُّهما في المصاحفِ إلا بزيادةِ رأسِ إحداهما على رأس الأخرى، قال: فهذا قد يتشابهُ في خطِّ المصْحَفِ ويتدانى).

ثمَّ ذكر تصديقَ السخاويّ لجواب أبي عبيد إذ قال: (صَدَقَ أبو عبيدٍ؛ فإنَّ الخطَّ القديمَ على ما وَصَفَ)[٥].

وقال الزمخشريُّ: (هو في مصحف عبد الله بالظاء، وفي مصحف أُبَيٍّ بالضاد، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بهما)[٦].

وإتقان الفصلِ بين الضاد والظاء واجب، وبينهما بَوْنٌ بعيدٌ، قال ابن الجزريّ[٧]:

وَالضَّادَ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجِ مَيِّزْ مِنَ الظَّاءِ وَكُلُّهَا تَجِي

ولو استوى الحرفان لما ثبت في: ﴿بِضَنِينٍ﴾ قراءتان اثنتان، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب.

---

(١) عقيلة أتراب القصائد في علوم الرسم: للشاطبيّ، البيت رقم: ١٢٠.

(٢) ينظر: غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٦١٩.

(٣) أي عقود الجمان في تجويد القرآن.

(٤) جميلة أرباب المراصد: للجعبريّ (١/٤٢٦).

(٥) الوسيلة: للسخاويّ ص: ٢٢٢.

(٦) الكشاف: للزمخشريّ (٤/ ٧١٣).

(٧) المقدمة الجزرية: لابن الجزريّ، البيت رقم: ٥٢.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ ضوابطَ القراءة الصَّحيحة هي: صحَّةُ السَّند وتواترُهُ، أن يكون لها وجهٌ في العربية، موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
- وأنَّ الضَّادَ والظَّاءَ لا يختلفُ خطُّهما في المصاحفِ إلا بزيادةِ رأسِ إحداهما على رأس الأخرى.

المسألة العاشرة: التذكيرُ ضدُّه التأنيثُ ويُلحَق به تاء الخطابِ. الفنقلة (١٦١)

للقرّاء في كلمة: ﴿تَسْمَعُ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾[١]، ثلاثة أوجهٍ[٢]:

الأول: بتاء مضمومةٍ: (تُسْمَعُ)، لنافع.

الثاني: بياءٍ مضمومةٍ: (يُسْمَعُ)، لابن كثير وأبي عمرو.

الثالث: بتاءٍ مفتوحةٍ: ﴿تَسْمَعُ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٣]:

.... تُسْمَعُ التَّذْكِيرُ حَقٌّ وَذُو جِلَا

وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ ....

وقوله: (التذكير) ضده التأنيث جرى حسب مصطلحه، ولكنّ التأنيث غير حاصل إلّا في قراءة نافع بقراءته (تُسمَعُ) ولا يشمُلُ قراءة غيره ممّن قرأ بالخطاب، ولمعرفة حقيقة الأمر أثار أبو شامة فنقلة قال فيها:

(فإن قلتَ: من أينَ عُلِمَ ذلك، وهو إنَّما ذَكَرَ التَّذْكيرَ فضِدُّهُ التَّأنيثُ، وهو حاصلٌ في قراءةِ نافعٍ، أمَّا قراءةُ غيرِه فبالخطابِ؟

قلتُ: لَمَّا اشترَكوا مع نافعٍ في القراءةِ بالتاءِ، وإنْ اختَلَفَ مدلُولُهَا تأنيثًا وخِطابًا تَجَّوَزَ في أَنْ جَعَلَ قراءتَهم ضدًا للتَّذكيرِ، فهُوَ كما سَبَقَ في: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾[٤] في سورةِ الأنعامِ، ويَجُوزُ أَنْ تكونَ التاءُ في قراءةِ الجماعةِ للتَّأنيثِ أيضًا، على أَنْ يكونَ فاعلُها ضميرًا عائدًا على الوجوهِ في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[٥]؛ أي: لا تَسْمَعُ تلكَ الوُجُوهُ فيها لاغيةً)[٦].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مَسألتين:

الأولى: من مصطلحات الشاطبية: التذكيرُ ضدُّه التأنيث.

---

(١) الغاشية: ١١.

(٢) ينظر: جامع البيان: للداني (٤/ ١٦٩٩)، سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٨٥، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٣٧٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيتان رقم: ١١٠٨-١١٠٩.

(٤) الأنعام: ٥٥.

(٥) الغاشية: ٨.

(٦) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٣.

من الأضداد المنعكسة أنَّ التذكيرَ ضدُّه التأنيث، مثاله قول الناظم[١]:

وَذَكِّرْ فَنَادَاهُ وأَضْجِعْهُ شَاهِداً .....

أي: أن حمزة والكسائى المرموز لهما بحرف الشين من قوله: (شَاهِدًا) يقرءون (فَنَادَتْهُ) بالتذكير (فَنَادَاهُ) ومن الضِّدِّ يُفْهَمُ أنَّ غيرَهم يقرأها بالتأنيث (فنادته).

وههنا لَمَّا قال:

..... تُسْمَعُ التَّذْكِيرُ حَقٌّ وَذُو جِلَا .....

أخبر أنَّ المشار إليهما بِـ(حَقٌّ) وهما: ابن كثير وأبو عمرو قرآ: (لا يُسْمَعُ) بياء التذكير، فتعيَّن للباقين القراءة بتاء التأنيث على ما أَصَّلَهُ[٢].

الثانية: القراءةُ بالتاء ضدٌّ للتذكيرِ وإن اختلف المدلول.

لَمَّا بيَّنَ النَّاظمُ قراءةَ ابن كثير وأبي عمرو: (لا يُسْمَعُ) بياء التذكير، تعيَّن للباقين القراءة بتاء التأنيث (لا تُسْمَعُ)، لكنَّ نافعًا وحدَه قرأ: (لا تُسْمَعُ)، والباقين قرءوا: ﴿لَّا تَسْمَعُ﴾، بفتح التاء، لأنَّ القراءة بالتاء ههنا ضدٌّ للتذكير، وإن اختلف المدلولُ فهي تحتمل الخطاب وتحتمل التأنيث.

أمَّا الخطاب: أي: لا تسمع أنت وأيها السامع فيها لاغية.

وأمَّا التأنيث: على أَنْ يكونَ فاعلُها ضميرًا عائدًا على الوجوهِ في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾ [٣]؛ أي: لا تَسْمَعُ تلكَ الوُجُوهُ فيها لاغيةً.

وأشار إلى ضَمِّ حرفِ المضارعةِ سواء أكانت بالياء (لا يُسْمَعُ) أو بالتاء (لا تُسْمَعُ)، بقوله:

وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ ....

يعني: ضَمَّ التاء من (تَسْمَعُ) نافع، وضَمَّ الياء ابن كثير وأبو عمرو، فالمجموع ضَمُّ أول يسمع ولاغية لهم بالرفع، لأن (تُسْمَعُ) على قراءة الثلاثة فعل ما لم يسم فاعله وإن كان أوله مختلفا فيه بينهم دائرًا بين التاء والياء.

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٥٥٤.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٨٥.

(٣) الغاشية: ٨.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ من مصطلحات الشاطبية: التذكير ضدُّه التأنيث.
- وأنَّ المشار إليهما بِـ(حَقٌّ) وهما: ابن كثير وأبو عمرو قرآ: (لا يُسْمَعُ) بياء التذكير، فتعيَّن للباقين القراءة بتاء التأنيث على ما أَصَّلَهُ الشاطبيّ.
- وأنَّ القراءة بالتاء ضدٌّ للتذكيرِ، وهي تشمُل التأنيث والخطاب، أمَّا الخطاب: أي: لا تَسمع أنت وأيها السامع فيها لاغية، وأمَّا التأنيث: على أَنْ يكونَ فاعلُها ضميرًا عائدًا على الوجوهِ في قولِه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[1]؛ أي: لا تَسْمَعُ تلكَ الوُجُوهُ فيها لاغيةً.

(١) الغاشية: ٨.

المسألة الحادية عشرة: قصر الهمزة في ﴿رَّءَاهُ﴾. **الفنقلة (١٦٢)**

في كلمة ﴿رَّءَاهُ﴾ في الآية الكريمة ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[١] لقُنبل وجهان[٢]:

الأول: ﴿رَّءَاهُ﴾ بألف بعد الهمزة كقراءة البقية.

الثاني: (رأه) بهمزة من غير مدّ.

وفي بيان هذا قال الشاطبي[٣]:

وَعَنْ قُنْبُلٍ قَصْراً رَوَى ابْنُ مُجاَهِد رَآهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلَا

والوجه الثاني – بحذف الألف – لم يأخذ به ابن مجاهد في كتابه، فقال: (قرأ ابن كثير فيما قرأت على قنبل (أن رأه) بغير ألف بعد الهمزة وزن رَعَه، وهو غلط لأنّ ﴿رَّءَاهُ﴾ مثلُ رَعَاهُ مُمالًا وغير مُمال)[٤]، وهذا مما لم يقرّه الأئمة عليه، قال السخاوي ناقلًا عن الشاطبي: رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من القصر خلاف ما اختاره ابن مجاهد)[٥]، وصحّة رواية قُنبل يؤكّدها أنّ أبا عمرٍو الداني لم يَذكرْ له في كتابه التيسير سوى القَصر[٦].

ولمّا كان حذفُ الألف من ﴿رَّءَاهُ﴾ يُشبه حذف الألف من (حاشا)[٧] أثار أبو شامة فنقلة قال فيها:

(فإن قلتَ: فقد جاء– حاشَ لله – لا يكون إلّا فعلا؛ لأن الحرف لا يحذف منه، وقال رؤبة: "فيما وَصَّنِي".

قيل: إنّ ذلك في القلة بحيث لا يُصار يسوغ القياس عليه، وممّا يُضعفه أن الألف ثبتت حيث تحذف الياء والواو، ألا ترى أن من قال: (إِذَا يَسْرِ) فحذف الياء في الفاصلة لم يحذف من نحو: (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى) ، وقال مكي: هو بعيد في القياس والنظر والاستعمال هذا مع كونه علل هذه القراءة بخمس علل كلها ضعيفة ومن أغربها أن الألف حذفت لأجل الساكن بعد الهاء ولم يعتد بالهاء حاجزًا، ولو كان ذلك مسوّغًا هذا لكان في قراءة

---

(١) العلق: ٧.

(٢) ينظر: التيسير: للداني ص: ٢٢٣.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١١٥.

(٤) في كتابه: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٦٩٢.

(٥) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٦، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٩١.

(٦) التيسير: للداني ص: ٢٢٣.

(٧) ينظر: إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٣٦، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٩٥.

الجماعة أولى؛ فإنَّهم لم يعتدوا بالهاء حاجزا في امتناعهم في صلة هاء الكتابة؛ لأجل الساكن قبلها على ما سبق في بابه)[١].

اشتَمَلتِ الفَنْقَلَةُ عَلَى مسألتين:

الأولى: حذف الألف من ﴿رَّءَاهُ﴾ جاء على خلاف الأصل.

الأصل في الأسماء والأفعال أن تبقى حُروفُها كما هي إلّا لعارضٍ، فالأفعال يدخُلها الحذف لأجل النصب أو الجزم، والأسماء يدخُل بعضَها الترخيم[٢]، أو الحذف بسبب الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[٣] فقد حُذفت النون (مُحِلّي) للإضافة[٤].

وعلى هذا إذا خلت الكلمة من العوارض الظاهرة كان الحذف على خلاف الأصل، وروده قبله في: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٥] لا يجعله أصلًا، إنَّما يجعله وجهًا جائزًا في اللغة، ولهذا لمّا كان الحذف سائغًا في نحو: ﴿يَسْرِ﴾[٦] وهو فعلٌ مضارعٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على الياء المحذوفة رسمًا فإنَّه غير مستساغٍ من جهة الكثرة في ﴿رَّءَاهُ﴾، أي: أنه قليل الاستعمال رغم وروده على ألْسنة العرب كما في قول رؤبة[٧]: (وصَّانِيَ العجَّاج فيما وصَّنى) بحذف الألف.

الثانية: تعليلات مكي بن أبي طالب.

علّلَ مكي بن أبي طالب حذف الألف من ﴿رَّءَاهُ﴾ بعِلل[٨]:

١. حُذِفتِ الألف لدلَالَة الفتحة عليها.
٢. سُهّلت الْهمزَة على الْبَدَل، أي أنها أُبدلت ألفًا؛ فَاجْتمع أَلفَانِ فحذفت الثَّانِيَة لالتقاء الساكنين، فَلَمَّا نقصت الْكَلِمَة رُدَّت الهمزَة الى أَصْلهَا.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٢٧.

(٢) المقدمة الجزولية في النحو: للمراكشي ص: ١٩٨، وشرح التسهيل: لابن مالك (٣/ ٤٢١).

(٣) المائدة: ١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: لابن مالك (٧٢/١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي (١٨٧/١).

(٥) يوسف: ٣١.

(٦) الفجر: ٤.

(٧) ديوان رؤبة بن العجاج، ص: ١٨٩.

(٨) ينظر: مُشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب (٢/ ٨٢٧ – ٨٢٨)، جاء في الفنقلة أنها خمس علل، بينما وجدت في كتابه (مشكل إعراب القرآن) قد علّل بأربع علل.

٣. حُذفت الألف لسكونها وَسُكُون السِّين بعدَها في ﴿ٱسۡتَغۡنَىٰ﴾؛ لِأَن الْهَاء حرف خَفِي لَا يعْتد بِهِ وجرى الوَقف على لفظ الْوَصْل فحذفت فِي الْوَقْف كَمَا حذفت فِي الوَصْل لِئَلَّا يخْتَلف.

٤. حُذفت الْألف لِأَن مضارع (رأى) قد اسْتُعْمل بِحَذْف عينه بعد إلقاء حركته على مَا قبله اسْتِعْمَالًا صَار فِيهِ كالأصل لا يجوز غَيرُه، فَقَالُوا: نَرَى وَتَرَى وَيَرَى فَجرى الْمَاضِي على ذَلِك فَلم يُمكن حذف الْعين إِذْ لَيْسَ قبلهَا سَاكن تلقى عَلَيْهِ الْحَرَكَة فحذفت اللَّام.

وهذه العلل والتوجيهات ليست قوية في بابها، وإنَّما يكفي القول أنها جاءت على خلاف الأصل أسوة بأخواتها نحو: ﴿يَأۡتِ﴾ في قول الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾[١] و﴿وَيَمۡحُ﴾ في ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[٢] فهما فعلان حذفت الياء من الأولى، والواو من الثانية رسمًا ونُطقًا.

يُسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ:

- أنَّ حذف الألف من ﴿رَّءَاهُ﴾ جاء على خلاف الأصل.
- وأنّ الأصل في الأسماء والأفعال أن تبقى حُروفُها كما هي إلّا لعارضٍ.
- والعلل والتوجيهات التي ذكرها مكي بن أبي طالب ليست قوية في بابها، وإنَّما يكفي القول أنها جاءت على خلاف الأصل.

---

(١) هود: ١٠٥.

(٢) الشورى: ٢٤.

الفصل الرابع

فنقلاتُ المسائل النَّحوية والصَّرفية والتَّكبير وختم القرآن

المبحث الأول

فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية

المبحث الثاني

فنقلاتُ التَّكبير وختمِ القرآن

المبحث الأول

فنقلاتُ المسائلِ النَّحوية والصَّرفية

المسألة الأولى: إزالة اللبس عن عود الضمير. **الفنقلة (١٦٣)**

سبقَ الحديث عن هاء الكناية –في المبحث الثاني من الفصل الثاني– ولها أربع أحوال:

الأولى: أن تقع بعد متحرك وقبل ساكن نحو: ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ﴾[١].

الثانية: أن تقع بين ساكنين أي: بعد ساكن وقبل ساكن نحو: ﴿إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾[٢].

الثالثة: أن تقع بين متحركين أي: بعد متحرك وقبل متحرك نحو: ﴿لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[٣].

الرابعة: أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك نحو: ﴿فِيهِۚ هُدٗى﴾[٤].

أخبر عنها الشاطبي فقال[٥]:

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلَا

وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لِابْنِ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَاناً مَعْهُ حَفْصٌ أَخُو وِلَا

أخبر بأنَّه إذا كان قبلها ساكن وبعدها متحرك وهي الحال الرابعة، فقد اختلف فيها القراء؛ فابن كثير يصلها بواو إن كانت مضمومة، وبياء إن كانت مكسورة، ويوافقه حفص في لفظ ﴿فِيهِۦ مُهَانٗا﴾[٦] في الفرقان؛ فيقرؤه بالصلة. وباقي القراء يقرءون بترك الصلة في جميع المواضع[٧].

ولَمَّا كانت الهاء في: (معه) يحتمل أن تعود لـ (فيه مهانا)، وإن عادت وقع الوَهْمُ في معرفة من يصلها، فلدفع هذا الوَهْمِ، أثار أبو شامة فنقلةً فقال:

---

(١) القصص: ٧٠.

(٢) غافر: ٣.

(٣) البقرة: ١١٦.

(٤) البقرة: ٢.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١٥٨–١٥٩.

(٦) الفرقان: ٦٩.

(٧) ينظر: الوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٦٨.

(فإن قلت: هل يجوزُ أن تعودَ الهاءُ في: (مَعْهُ) إلى لفظ: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ كما يقال: زيدٌ معهُ المالُ؟

قلت: هو جائزٌ من حيثُ اللفظُ، ولكنَّه ممتَنَعٌ من جهةِ أنَّه يُوهِمُ أنَّ حفصًا وَحْدَهُ يَصلهُ دون ابنِ كثيرٍ، وإنْ رجعَ الضميرُ في: (معَهُ) إلى ابنِ كثيرٍ زالَ هذا الوهمُ)[(١)].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

عَوْدُ الضَّميرِ على البعيدِ الْمُخْبَرِ عنه أَوْلى من عَوْدِهِ على الأَقْرَبِ لإزالةِ اللَبْسِ.

تقوم هذه الدراسة –الفنقلات–، على إثارة المسائل الدقيقة، وتجليتها، ودفع الوهم واللبس عنها، ومنها:

إذا صَحَّ المعنى بعودة الضَّمير على مذكورَيْنِ أو أكثر مع تغيّر الدلالة، يجب البحثُ عن قرائنَ تؤيّدُ مرجوعًا إليه دون آخر؛ لإزالة اللبسِ، كقوله تعالى:﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ١٨﴾[(٢)]، فـ:﴿وَهُمۡ﴾، إمَّا أن يرجع إلى سليمان وجنوده فيكون راجعًا على أقرب مذكور، وإمَّا أن يرجع إلى جماعةِ النَّمل فيكون راجعًا إلى غيرِ أقربِ مذكورٍ.

وإلى ذلك أشار القرطبي بقوله: ﴿وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ يجوز أن يكون حالا من سليمان وجنوده، (وهو الاحتمال الأول) ...، أو حالاً من النَّمل أيضًا ... على أن المعنى: وَالنَّمْلُ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ سُلَيْمَانَ يَفْهَمُ مَقَالَتَهَا، (وهو الاحتمال الثاني)، وفيه بعد)[(٣)].

وفي قول الشاطبي: (وَفِيهِ مُهَاناً مَعْهُ)، يجوزُ أن تعودَ الهاءُ في: (معهُ) إلى لفظ: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾، لو جرينا على الأصل أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور[(٤)]، ولكن عَوْدُ الضَّمير على أقرب مذكور، ليس قاعدةً مطَّردةً فهناك كثير من الضمائر عادت على مذكور أبعد، كالذي نحن بصدده، فعود الضمير في: (مَعْهُ) لـ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ يُوهِمُ أنَّ حفصًا وَحْدَهُ يَصلها بخلافِ ابنِ كثيرٍ، وإنْ رجعَ الضميرُ في: (معَهُ) إلى ابنِ كثيرٍ زالَ هذا الوهمُ.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ١٠٦.

(٢) النمل: ١٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي (١٣/ ١٧٣).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: لأبي حيان الأندلسي (٢٩٥/٣)، وحاشية الصبان: للصبان (١٠٨/١)، وجامع الدروس العربية: للغلاييني (٢١/ ٤).

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الأصلَ عوْدُ الضَّمير إلى أقرب مذكور.
- أنَّ الضَّميرِ قد يعود على البعيدِ لإزالةِ اللَبْسِ.
- أنَّ الهاءَ في: (معهُ) تعودُ إلى ابن كثير، في قول الشاطبي: (وَفِيهِ مُهَاناً مَعْهُ)، فهو يصل الهاء بياءٍ في قوله تعالى:﴿ فِيهِۦ مُهَانًا﴾، ويوافقه حفص في ذلك فيقرؤه بالصلة.

المسألة الثانية: إضافة المعنى إلى اللفظِ. الفنقلة (١٦٤)

تقدَّمَ الحديث عن إمالة هاء التأنيث للكسائي عند الوقف في الفنقلة (٧٦)، حيث قال الشاطبي[١]:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا مُمَالُ الْكِسَائِيْ غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلَا فَتُجْمِلَا

ولَمَّا كان التأنيثُ هو التأنيثُ وقفًا ووصلاً، فما وَجْهُ إضافَتِه إلى: (الْوُقُوفِ)؟

وللإجابة عن هذا السؤال أثار أبو شامة فنقلةً، فقال:

(فإن قلتَ: ما وَجْهُ إضافةِ: (التأنيثِ) إلى: (الوُقُوفِ)؟

قلتُ: لَمْ يُضِفِ: (التَّأنيث) وحدَه، فإنَّ التَّأنيثَ من حيثُ هو التأنيثُ وقفًا ووصلاً، وإنَّما أضافَ إلى: (الوقوفِ) ما يخُصُّه، وهو كونُ حرفِ التأنيثِ صَارَ هاءً، فيكونُ من بابِ قولِهم: (حَبُّ رُمَّاني)[٢]، لَمْ يُضِفْ إلى الياءِ: (الرُّمَّانَ) وحدَه، وإنَّما أضَافَ: (حَبُّ) إلى: (الرُّمَّانِ))[٣].

اشتملتِ الفنقلةُ على مَسْألةٍ واحدةٍ هي:

- **الإضافةُ باعتبارِ المدلولِ.**

إضافة المضاف إليه جائزةٌ، إذ هو من جهةٍ مضافٌ، وهو من جهةٍ أخرى مضاف إليه، نحو قولِك: (ورقُ كتابِ زيدٍ)، فـ(كتابِ): مضافٌ إلى:(زيدٍ) من جهة، وهو بالنّسبة إلى: (ورق) مضافٌ إليه.

ومثل قول الشاطبي[٤]:

أَبُو عَمْرِهِمْ .. ..

فأبو عمرو وإن كان لفظه مركبًا، إلاّ أنَّه باعتبار مدلوله بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، فلذلك جازت إضافتُه، وكقوله[٥]:

..... ثُمَّ عُثْمانُ وَرْشُهُمْ .....

فأضافَه إلى القرَّاء على تقديرِ سَلْبِ علميَّته، وإدخاله في جماعة مُسَمَّيْنَ بهذا الاسم، وهكذا

---

(١) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٣٩.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٣٦، وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٥٢.

(٣) إبراز المعاني: ٢٤٣.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٤١.

(٥) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٢٦.

جميع ما يَرِدُ في الشاطبية وفي غيرها، ومنه[١]:

عَلا زَيْدُنا يَوْمَ النَّقَى رأسَ زَيدِكُمْ بأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

وتمثيل أبي شامة بمثال: (حَبُّ رُمَّاني) إنّما هو مأخوذٌ من كتاب سيبويه، قال سيبويه: (ألا ترى أنّك تقولُ: (هذا حَبُّ رُمّانٍ)، فإذا كان لك قلت: (هذا حَبُّ رُمّاني)، فأضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرُّمّانُ إنَّما لك الحَبُّ)[٢].

فقول الشّاطبيّ: (وَفِي هَاءِ تَأنِيثِ الوقوفِ) جاء على نحو ذلك، إذ جاء قوله: (تأنيث) مضافًا إلى: (الوقوف) من جهة، وهو بالنّسبة إلى: (هاء) مضافٌ إليه.

ويفهمُ من كلام أبي شامة في شرحه لكلام الشّاطبيّ أنّ الإمامَ الكسائيّ يميل الحرف الذي قبلَ تاءَ التّأنيث المنقلبة هاءً مع الهاء وقفًا، فيميل وقفًا الفاء والهاء في نحو: ﴿رَأْفَةٌ﴾[٣]، ثمّ رجعَ الشّاطبيّ فاستثنى عشرة أحرف، فإنّها لا تمالُ إذا سبقتْ تاءَ التّأنيث، والعشرة هي المجموعة في قول الشّاطبيّ في البيت التّالي[٤]:

وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا .....

يُستخلص مما تقدَّم:

- إضافة المضاف إليه جائزةٌ، إذ هو من جهةٍ مضافٌ، وهو من جهةٍ أخرى مضاف إليه.
- أنَّه قد ينزل اللفظ باعتبار مدلوله بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، فلذلك تجوز إضافتُه.

---

(١) ينظر: الكامل: للمبرد (١٠٧٢/٣)، والمقاصد النحوية: للعيني (٣٧١/٣)، شرح شروح الذهب (٥٨٣/٢)، والتصريح: للأزهري (٤٩٧/١)، وخزانة الأدب: لعبد القادر البغدادي (٢٢٤/٢). والشاهد فيه إضافة (زيد) إلى (كم).

(٢) كتاب سيبويه (١/ ٤٣٦).

(٣) النور: ٢.

(٤) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٤٠.

المسألة الثالثة: رفعُ الإشكالِ في الإعرابِ. **الفنقلة (١٦٥)**

إنَّ ورشًا يرقّقُ الراء المفتوحة والمضمومة إذا سبقَها ياءٌ ساكنة، أو كسرة مباشرة، نحو: ﴿مِيرَاثُ﴾[١]، و﴿بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾[٢]، وهذا الحكم هو المقصودُ بقول الشّاطبيّ[٣]:

وَرَقَّقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوِ الْكَسْرُ مُوصَلَا

واستثنى الشّاطبيّ لورش من الحكم السّابق: الحرفَ السّاكنَ إذا سُبقَ بكسرة؛ لأنّ السّاكن حاجزٌ غير حصين، نحو: ﴿سِدۡرَةٍ﴾[٤]، فإنّه يرقّق لورش بلا خلافٍ.

وإذا كانَ السّاكنُ قبلَ الرّاء حرفَ استعلاء فإنّه يفخّم ولا يرقّق لورش، نحو:﴿إِصۡرًا﴾[٥]، ثمّ رجعَ واستثنى من هذا المستثنى الخاء، نحو:﴿إِخۡرَاجُهُمۡ﴾[٦]، فإنّه يرقّق له[٧]، قال الشاطبي[٨]:

وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِنًا بَعْدَ كَسْرَةٍ سِوى حَرْفِ الِاسْتِعْلاَ سِوَى الخَا فَكَمَّلا فَتُجْمِلَا

أخبر أنَّ السَّاكن إذا حال بين الكسرة والراء لم يعده فاصلا ولا حاجزا؛ لضعفه ورقّقَ لأجلِ الكسرة، ولَمّا كان (رأى) القلبيَّة من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، كشفَ أبو شامة النقابَ عن مفعولَيْهِ بفنقلةٍ أثارها فقال:

(فإن قلتَ: قولُه: (وَلَمْ يَرَ) من رؤيةِ القلبِ فأينَ مفعولاه؟
قلتُ: (فَصْلاً) هو المفعولُ الثاني، و(سَاكِنًا) هو الأولُ أي: لَمْ يَرَ السَّاكِنَ فَصْلاً)[٩].

---

(١) آل عمران: ١٨٠.
(٢) البقرة: ٨٦.
(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٤٣.
(٤) النجم: ١٤.
(٥) البقرة: ٢٨٦.
(٦) البقرة: ٨٥.
(٧) ينظر: التيسير: للدانيّ ص:٥٥، وتحبير التيسير: لابن الجزري ص: ٢٥٤، وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ١٢٥.
(٨) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٣٤٤.
(٩) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٢٤٩.

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: أفعالُ القلوب تأخذ مفعولينِ.

إنَّ أفعال القلوب سمِّيت كذلك لأنها أفعال قلبية باطنة لا ظاهرة حسية.

وهذه الأفعال منها ما هو لازم كقولك: فَرِحَ خالدٌ.

ومنها ما هو متعدٍ، وهو قسمان:

منها ما يتعدى إلى واحد: نحو: خِفْتُ اللهَ.

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين[١]، وهذا القسم هو المقصود في هذه الفنقلة.

وقد قسم النُّحاة هذه الأفعال على قسمين[٢]:

١. أفعال دالة على اليقين، نحو علم، ورأى، ووجد، ودرى.

٢. أفعال دالة على الرجحان، نحو ظن، وخال، وحسب، وزعم[٣].

وقد يشكلُ فعل الرّؤية على بعضِ المعربين، لذا أرادَ أبو شامة بفنقلته هذه أن يدفعَ توهّمًا محتملَ الوقوع، إذ ربما يشكلُ على بعضِ طلبةِ العلم أو ضعفائهم، فالفعل:(يَرَ) يفيد الرؤية القلبيّة لا البصريّة، وهو قد نصبَ مفعولين، في حين أنّ البصريّة لا تنصبُ إلّا مفعولًا واحدًا فقط، نحو: (رأيتُ زيدًا).

الثانية: قد يتقدَّم المفعولَ الثّاني على المفعول الأوّل في مفعولَي أفعال القلوب.

إنّ المفعولَ الثّاني قد يتقدَّم على المفعول الأوّل في مفعولَي أفعال القلوب، إذ تقدير قول الشّاطبيّ: (وَلَمْ يَرَ فَصْلاً سَاكِنًا): لم يرَ السّاكنَ فصلًا، فـ(فصلًا ساكنًا): مفعولا (يَرَ) القلبيّة، المفعول الثّاني قدِّمَ على الأوّل، ولا يخفى أنّ الأوّل جاءَ بتأويل المعرفة:(السّاكنَ)، ولعلَّ ذلك لضرورة الوزن العَروضيّ[٤].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٥٠).

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: لابن الصائغ (١/ ٣٣٣)، وأوضح المسالك: لابن هشام (٢/ ٢٨)، وجامع الدروس العربية: للغلاييني (١/ ٣٦)، والنحو الوافي: لعباس حسن (٢/ ٥)، ومعاني النحو: لفاضل صالح السامرائي (٢/ ٦).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: (١/ ١٤٨).

(٤) ينظر: النّحو الوافي: لعباس حسن (٢/ ٥٩).

يستخلص مما تقدَّم:

- أنَّ الرؤية القلبية تأخذ مفعولينِ.
- أنَّه قد يتقدَّم المفعولَ الثّاني على المفعول الأوّل في مفعولَي أفعال القلوب.

المسألة الرابعة: التّفريق بين الحال والصّفة. **الفنقلة (١٦٦)**

للقرّاء في كلمة: ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾[(١)]، وجهان:

الأول: بحذف الواو الأولى وهي المضمومة، وبضمّ سكون اللام: (تَلُوا)، لهشام وحمزة وابن ذكوان.

الثاني: بإثبات الواوين وسكون اللام: ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبيُّ ذلك فقال[(٢)]:

وَتَلْوُوا بِحَذْفِ الْوَاوِ الأُولى وَلاَمَهُ فَضُمَّ سُكُونًا لَسْتَ فِيهِ مُجْهَّلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم باللام والفاء والميم في قوله: (لَسْتَ فِيهِ مُجْهَّلَا)، وهم: هشام وحمزة وابن ذكوان قرءوا: بحذف الواو الأولى وهي المضمومة، ثم أمر بضمّ سكون اللام لهم فتصير: (تَلُو)، وتعيَّن للباقين القراءة بإثبات الواوين وسكون اللام كما لفظ به: ﴿تَلْوُۥٓاْ﴾[(٣)].

فلَمَّا أمر بضمّ سكونِ اللامِ قال: (وَلاَمَهُ فَضُمَّ سُكُونًا)، ولَمَّا كان ضَمُّ اللامِ في حالِ السُّكونِ محالًا، أثار أبو شامة فنقلةً لتوضيح ذلك فقال:

(فإن قلت: (سُكُونًا) مصدرٌ في موضعِ الحالِ من اللامِ؛ أي: ضُمَّ لامَهُ في حالِ كونها ساكنةً، فلا حاجةَ إلى ضميرٍ يَرْجِعُ إلى اللامِ، ولا إلى تقديمِ (فيه) على (لسْتَ).

قلت: ضَمُّ اللامِ في حالِ السُّكونِ محالٌ، والحالُ تقييدٌ للفعلِ، بخلافِ الصِّفةِ، فإذا قيلَ: اضربْ زيدًا راكبًا، تعيَّن ضربه في حالِ ركوبِه، وإذا قيل: اضربْ زيدًا الرَّاكبَ، كان الرَّاكبُ صفةً مبيّنةً لا غير، فله ضربه، وإن تركَ الركوبَ، فعلى هذا: يجوزُ أن يُقالَ: ضُمَّ اللامَ السَّاكنةَ، ولا يجوز: ضُمَّ اللامَ ساكنةً، فاعرفْ ذلك)[(٤)].

---

(١) النساء: ١٣٥.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٦٠٩.

(٣) ينظر: معاني القراءات: للأزهري (١/ ٣١٩)، والتيسير: للداني ص: ٧٤، الكنز في القراءات العشر: للواسطيّ (٢/ ٤٥٥).

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٢٣.

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الحال يُقيّد الفعلَ بخلاف الصفة.

تَعَلُّقُ الفعلِ بالحال يقيّد الفعل بتحقّق الحال فقط، فإذا أزيل الحال فإن الفعل يُقيَّد حينئذ ولا ينطلقُ؛ لأنّ الأصلَ تعلُّقُ الحال بالفعل، وعليه إذا قلتَ: اضربْ زيدًا راكبًا، تعيَّن ضربُه في حالِ ركوبِه فقط؛ لأنّ الضرب تقيّد بالركوب فإذا أزيل عنه الحال لم يَجُزْ ضربُه.

أمّا إذا قلتَ: اضربْ زيدًا الرَّاكبَ، كان الرَّاكبُ صفةً مُبيّنةً لا غير، فله ضَربُهُ سواءٌ أكان راكبًا أم لا.

الثانية: الحالُ غيرُ الصِّفةِ.

إنَّ الفرقَ واضحٌ جليٌّ في المعنى والإعراب بينَ الحالِ والصّفة، فإذا قلتَ: (اضربْ زيدًا راكبًا) تعيّن ضربُه في حالةٍ واحدة، وهيَ حالَ ركوبِه، وهذا بخلافِ قولك: (اضربْ زيدًا الراكبَ) إذ يعربُ: (الراكبَ): صفة مبيّنة لا غير، فله ضربه وإن ترك الركوبَ.

وذلك لأنَّ الحال: وصفُ هيئةِ الفاعل، أو المفعول، أو هيئتهما معًا بنكرةٍ مشتقّة[١]،فهي غير لازمةٍ، نحو: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾[٢].

قال ابن مالك[٣]:

الحالُ وَصفٌ، فضلةٌ، مُنتصِبُ مُفهِمُ فى حالِ كفرداً أذهبُ

بينما الصفة لازمةٌ، وهي: الاسم الدالُّ على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير، وعاقل وأحمق، وقائم وقاعد[٤].

قال ابن مالك[٥]:

فالنَّعتُ تابعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بوَسْمِهِ، أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

فينبني على ما سبقَ أن يقال: (ضُمَّ اللامَ الساكنةَ)، ولا يجوز: (ضُمَّ اللامَ ساكنةً).

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: لابن الصائغ (١/ ٣٧٥) وما بعدها، ومتن قطر الندى وبل الصدى: ص: ١٨، ومتن شذور الذهب: لابن هشام ص: ١٦، وإرشاد السالك: لابن قيم الجوزية (١/ ٤٠٢).

(٢) القمر: ٧.

(٣) ألفية ابن مالك ص: ٣٢.

(٤) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: للزمخشري ص: ١٤٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش (٧/ ٣٣١٤)، وجامع الدروس العربية: للغلاييني (٣/ ٢٢١)

(٥) ألفية ابن مالك ص: ٤٤.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنّ الحال يُقيّد الفعلَ بخلاف الصّفة.
- وأنَّ الفرقَ واضحٌ جليٌّ في المعنى والإعراب بينَ الحالِ والصّفة.
- وأنَّ قصد النَّاظم في منظومته: (ضُمَّ اللامَ الساكنةَ)، ولا يجوز: (ضُمَّ اللامَ ساكنةً).

المسألة الخامسة: التَّصريحُ بالكسرِ لدفعُ التَّوهُّمِ في الإعرابِ. الفنقلتان (١٦٧) و(١٦٨)

للقرّاء في كلمة: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾[١]، في أوَّل سورة الطور، ثلاثة أوجهٍ:

الأول: بالمدِّ مع كسر التاء: ﴿ذُرِّيَّـٰتِهِم﴾، للبصريّ.

الثاني: بالمدِّ مع رفع التاء: ﴿ذُرِّيَّـٰتُهُم﴾، للشاميّ.

الثالث: بالقصر مع رفع التاء: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك فقال[٢]:

..... وَيُكْسَرُ رَفْعُ أَوْ وَّلِ الطُّورِ لِلْبَصْرِيْ وَبِالْمَدِّ كَمْ حَلَا

أخبر أنَّ أبا عمرو البصري قرأ قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾، بكسرِ رفع التاء، وهو الأوَّلُ من الطُّورِ، وقرأه بالمدِّ الشاميّ والبصريّ. فتكون قراءة البصريّ بالمد مع كسر التاء: ﴿ذُرِّيَّـٰتِهِم﴾، وقراءة الشاميّ بالمد مع رفع التاء: و﴿ذُرِّيَّـٰتُهُم﴾، وقراءة الباقين بالقصر مع رفع التاء: ﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾[٣].

ولَمَّا قال الشاطبي: (وَيُكْسَرُ)، وعدَلَ عن غيره كالنَّصْبِ والخفْضِ، أثار أبو شامة فنقلتين لتوضيحِ الأمر فقال:

(فإن قلت: لِمَ قالَ: وَيُكْسَرُ، ولم يقلْ: ويُخْفَضُ، وهي حركةُ إعرابٍ؟

قلت: لأنَّه نَصْبٌ علامتُه الكَسْرَةُ.

فإن قلت: هلَّا قال: ويُنْصَبُ؟

قلت: لَمَّا كان المألوفُ من علامةِ النَّصْبِ إنما هو الفتحةُ، خافَ على من لا يعرفُ النَّحو أنْ يَفْتَحَ التَّاءَ في جمعِ المؤنثِ السَّالمِ، فعَدَلَ إلى التَّعبيرِ بعلامةِ النَّصْبِ هنا، وهي الكسْرةُ لهذا المعنى، وهو حَسَنٌ)[٤].

---

(١) الطور: ٢١.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧٠٧.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص: ٦١٢، الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسي (٦/ ٢٢٤)، حجة القراءات: لابن زنجلة ص: ٦٨١، وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ٥١٨.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٨٥.

اشتملت الفنقلتان على مسألتين:

الأولى: الكسرةَ تكون علامةً للنّصبِ في جمع المؤنّث السّالم وما ألحقَ به.

إنّ من المقرّر لدى علماء النّحو وأهل العربيّة أنّ الكسرةَ تكون علامةً للنّصبِ في جمع المؤنّث السّالم وما ألحقَ به، نحو قولِه تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[١]، وقولِه سبحانه:﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾[٢].

ولذا قال ابنُ مالكٍ في ألفيّته[٣]:

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي الْنَّصْبِ مَعا

قال ابنُ عقيل: (تنوبُ الحركة عن الحركة في جمع المؤنَّث السالم، نحو: (مسلمات)، وقيدنا بـ(السالم) احترازًا عن جمع التكسير، وهو ما لم يسلم فيه بناء واحدِه نحو: (هنود)، وأشار إليه المصنّف رحمه الله تعالى بقوله: (وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا)، أي: جُمع بالألف والتاء المزيدتين فخرج نحو: (قُضاة)، فإنّ ألفَه غير زائدة، بل هي منقلبةٌ عن أصل وهو الياء، لأنّ أصله: (قضية)، ونحو: (أبيات)، فإنّ تاءه أصليَّة، والمراد منه ما كانت الألفُ والتاء سببًا في دلالته على الجمع، نحو: (هندات)، فاحترز بذلك عن نحو: (قضاة)، و(أبيات)، فإنّ كلَّ واحد منهما جمعٌ ملتبس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه، لأنّ دلالة كلّ واحدٍ منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصيغة، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنّف بمثل: (قُضاة)، و(أبيات)، وعُلم أنّه لا حاجةَ إلى أن يقول: بألفٍ وتاء مزيدتين، فالباء في قوله: (بتا) متعلّقة بقوله جمعَ. وحكمُ هذا الجمع أن يرفع بالضمَّة، وينصبَ ويجرَّ بالكسرة نحو: (جاءني هنداتٌ)، و(رأيتُ هنداتٍ)، و(مررتُ بهنداتٍ)، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة، وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النَّصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه)[٤].

الثانية: العدولُ عن التعبيرِ لدفعِ التَّوهُّمِ.

إنّ الشّاطبيّ لم يقلْ: (ويُنْصَبُ)، لأنّ الأصلَ المألوف أنّ علامة النّصب الفتحة، فخشِيَ الشّاطبيّ أن يُتوهَّمَ أنّ الفتحةَ علامةُ نصبه، فعَدَلَ عن التّعبير بالنّصبِ إلى التّعبير بالكسر، إذ

---

(١) الأحزاب: ٣٥.

(٢) العنكبوت: ٤٤.

(٣) ألفيّة ابن مالك ص: ١١.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (١/ ٧٤).

الكسرة ههنا هي علامة نصبِه كما تقدَّم، وهو تعبيرٌ حسَن[١].

وتحصَّلَ ممّا ذكره الشّاطبيّ في البيت المذكور أعلاه أنّ في الآية ثلاثَ قراءاتٍ: ﴿وَأَتْبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ لأبي عمرٍو البصريّ، و﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ لابن عامر، و﴿وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم﴾ للباقين من السّبعة.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنّ من المقرّر لدى علماء النّحو وأهل العربيّة أنّ الكسرةَ تكون علامةً للنّصبِ في جمع المؤنّث السّالم وما ألحقَ به.
- وأنَّ الشاطبي عَدَلَ عن التّعبير بالنّصبِ إلى التّعبير بالكسر، لَمَّا كانتِ الكسرةُ هي علامة النَّصْبِ.
- وأنَّ في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ﴾، ثلاثَ قراءاتٍ: ﴿ذُرِّيَّتِهِم﴾ لأبي عمرٍو البصريّ، و﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ لابن عامر، و﴿ذُرِّيَّتُهُم﴾ للباقين من السّبعة.

---

(١) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: للزمخشري ص: ١٤٩.

المسألة السادسة: البدلُ من الضَّميرِ. **الفنقلة (١٦٩)**

للقرّاء في كلمة: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾[١]، وجهان[٢]:

الأول: بكسرِ العينِ (بالعِدْوَةِ)، لابن كثير وأبي عمرو.

الثاني: بضَمِّ العينِ ﴿بِٱلْعُدْوَةِ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك فقال[٣]:

..... وَفِيهِمَا الْعُدْوَةِ اكْسِرْ حَقًّا الضَّمَّ وَاعْدِلَا وَاعْدِلَا

أمرَ بكسرِ ضَمِّ العينِ في: ﴿بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ للمشار إليهما بقوله: (حَقًّا) وهما: ابن كثير وأبو عمرو، فتعيَّن للباقين القراءة بضَمِّ العينِ.

ولَمَّا بدَّلَ مفردًا –الْعُدْوَة– من ضمير تثنية –فِيهِمَا–، كانت المسألة بحاجة إلى بيانٍ وتوضيحٍ لإزالة اللبسِ، أثارها أبو شامة بفنقلةٍ فقال:

(فإن قلت: كيف بدَّلَ مفردًا من ضميرِ تثنيةٍ، وأنت لا تقولُ: رأيتهما زيدًا، بل يجبُ أن تقولَ: زيدًا وعمرًا، أو الزيدين، أو نحو ذلك؟

قلت: لمَّا كان المُضْمَرُ في هذا النَّظمِ لفظًا متَّحدًا، لمْ يحتجْ إلى تثنيةِ اللفظِ المثنى؛ بل اللفظُ المفردُ كافٍ في البيانِ، كالتَّمييزِ في: (عِشْرُونَ رجلًا)، لمَّا كانَ الغرضُ بيانُ حقيقةِ المعدودِ المتَّحدِ الجنسِ كفى في بيانِه لفظٌ مفرَدٌ. فكذا هذا، ولمَّا كانَ المُضْمَرُ في قولِك: (رأيتُهُما)، و(مَرَرْتُ بهمَا)، يحتملُ الاختلافَ لزِمَ البيانُ بلفظِ التثنيةِ، أو ما يقومُ مقامه)[٤].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: الأصلُ اتحاد البدلِ مع المبدلِ منه في الإفراد والتثنية والجمع.

الْبَدَلُ في الاصطلاح: تابع يدل على نفس المتبوع، أو جزء منه قصد لذاته بلا واسطة[٥].

قال ابن مالك[٦]:

---

(١) الأنفال: ٤٢.

(٢) ينظر: سراج القارئ: لابن القاصح ص: ٢٣٤، والوافي: لعبد الفتاح القاضي ص: ٢٧٩.

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٧١٨.

(٤) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٤٩١.

(٥) ينظر: معجم الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، ص: ٣٨٠.

(٦) ألفية ابن مالك ص: ٤٩.

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلاَ

فيجب أن يتّحدَ البدلُ مع المبدلِ منه في الإفراد والتثنية والجمع، فلا يجوزُ في اللغة العربيّة أن تقولَ: (رأيتُهما زيدًا)، بل يجبُ أن تقول: (رأيتُهما زيدًا وعمرًا)، كما قرّره أبو شامة في شرحه المذكور آنفًا.

قال شمس الدّين الجوجريّ[١] في شروط البدل: (وأمّا التّذكير والتّأنيث، والإفراد والتثنية والجمع فإن كان بدل كلٍّ –أي: بدل كلٍّ من كلٍّ– وافقَ متبوعَه فيهما)[٢].

الثانية: ما اتَّحدَ جنسُهُ جَازَ بيَانُه بالإفرَادِ.

يوافق البدل متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، ما لم يمنع مانع، يعني: في بدل المطابق، أو بدل كل من كل، يشترط فيه: المطابقة لما قبله، في الإفراد والتثنية والجمع، ما لم يمنع من التثنية والجمع مانع، ككون أحدهما مصدراً، وسبق أن المصدر يطلق ويراد به التثنية والجمع، ولذلك جاء: ﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[٣]، لم يقل: مفاوز جمع مفازة، قال: مفازًا واحدًا، وصحَّ أن يبدل هنا وهو بدل كل من كل؛ مفازًا في المعنى: جمع، فهو موافق، مطابق، من جهة المعنى مطابق، ومن جهة اللفظ لا، حينئذٍ العبرة بالمعنى، فإذا وقع مصدراً المبدل منه، ووقع البدل في بدل كل من كل مثنىً أو جمعاً لا إشكال، حينئذٍ نقول: التطابق حاصلٌ في المعنى، وإن لم يكن حاصلاً في اللفظ، لأن إطلاق المصدر وإرادة التثنية أو الجمع هذا واردٌ في لسان العرب[٤].

و(الْعُدْوَةِ) بكسر العين وضمها: لغتان وهي جانب الوادي وقيل المكان المرتفع[٥]، و(العِدُوة) المذكورة في بيت الشّاطبيّة وإن كان ظاهرُ أمرها الإفراد إلّا أنّ المقصودَ منها التثنية، لأنّها وردتْ في الآية مرّتين: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾، فلَمَّا كانَ الغرضُ بيانُ حقيقةِ المعدودِ المتَّحدِ الجنسِ كفى في بيانِه لفظٌ مفرَدٌ، فلمْ يحتجْ إلى تثنيةِ اللفظِ المثنى.

فالأصل أن يقول الشاطبيّ: (وفيهما العدوتين)، ولكنّه عدلَ عن هذا الأصل بالتّأويل السّابق،

---

(١) مُحَمَّد بن عبد الْمُنعم بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الْمُنعم بن إِسْمَاعِيل الجَوْجَرِيّ، (٨٢١ – ٨٨٩) هـ، فاضل، مصري، من فقهاء الشافعية. ولد بجوجر (قرب دمياط) وتحوّل إلى القاهرة صغيرا، فتعلم، وناب في القضاء، ثم تعفف عن ذلك، من كتبه: (شرح الإرشاد)، و (شرح شذور الذهب) و(شرح همزية البوصيري). ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني (٢/ ٢٠٠)، الأعلام: للزركلي (٦/ ٢٥١).

(٢) شرح شذور الذهب: للجوجريّ (٢/ ٧٩٤).

(٣) النبأ: ٣١-٣٢.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب: لابن هشام ص: ٥٦٣.

(٥) ينظر: لسان العرب: لابن منظور (١٥/ ٤٠).

والله أعلم.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ الأصلَ موافقةُ البدلِ متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، ما لم يمنع مانع.
- وأنَّ ما اتحدَ جنسُهُ جَازَ بيَانُه بالإفرَادِ.
- وأنَّ عدولَ الشاطبيّ عن الأصلِ لاحتمالِه التأويل.

المسألة السابعة: حَذْفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليهِ مَقَامَهُ. **الفنقلة (١٧٠)**

للقرّاء في كلمتي: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[(١)]، وجهان:

الأول: بسكون الثاء فيهما: (يَرِثْنِي وَيَرِثْ)، لأبي عمرو والكسائيّ.

الثاني: برفع الثاء فيهما: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك فقال [(٢)]:

وَحَرْفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ رِضىً ....

أخبر أنَّ المشار إليهما بالحاء والراء في قوله: (حُلْوُ رِضىً) وهما: أبو عمرو والكسائي قرءا: (يَرِثْنِي وَيَرِثْ) بسكون الثاء في الكلمتين على الجزم، فتعيَّن للباقين القراءة برفع الثاء فيهما[(٣)].

لكنَّه ثنَّى المبتدأ، والخبر مفرد! وفي توجيه ذلك، أثار أبو شامة فنقلة فقال:

(فإن قلتَ: الخبرُ مُفْرَدٌ، والمبتدأ مثنى، فكيفَ يَسُوغُ هذا؟

قلتُ: من وُجُوهٍ:

أحدُها: أنَّ التقديرَ: ولفظُ حَرْفي يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْو، فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ مقامَهُ.

والثَّاني: التقدير: كلُّ واحدٍ منهما حُلْو.

والثالثُ: تنزيلٌ لحرفينِ منزلةَ حرفٍ واحدٍ، فكأنَّه قالَ: ويَرِثْ في الموضعينِ حُلْو، وأَنْشَدَ النُّحَاةُ على ذلك[(٤)]:

وكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلاً كُحِلَتْ بهِ فانْهَلَّتِ

والرابعُ: مجموعُ قوله: (حُلو رضًى) خبرٌ عن الحرفينِ؛ أي: هذا حُلوٌ، وهذا رضًى. ويلزمُ من اتِّصَافِ أحدِهما بأحدِ الوصفينِ اتِّصَافه بالآخرِ من حيثُ المعنى: فإن الحُلو مرضى، والمرضى حُلوٌ.

---

(١) مريم: ٥- ٦.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٦٠.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة: لأبي علي الفارسيّ (٥/ ١٩١)، والعنوان: للسرقسطيّ ص: ١٢٦، والإقناع: لابن الباذش ص: ٣٤٥،

(٤) الشاهد لسلمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد ص: ١٢١، وشرح ديوان الحماسة: للمرزوقي (١/ ١٦٥)، والخزانة: للبغدادي (١٩٧/٥)، وأمالي بن الشجر ص: ١٢١.

ويجوزُ وجهٌ خامسٌ: أن يكونَ (بالجزمِ) خبرُ (حَرْفًا)؛ أي: مُستقرَّانِ بالجزمِ، كما تقولُ: الزيدان بالدَّارِ. ثم قال: حُلْو؛ أي: الجزمُ فيهما حُلو رضًى)[١].

اشتملت الفنقلة على ثلاث مسائل:

الأولى: تطابق الخبر مع المبتدأ من جهة الإفراد والتثنية والجمع.

اشترطَ النّحاةُ أن يكونَ الخبرُ متّفقًا مع المبتدأ من جهة الإفراد والتثنية والجمع، فمنعوا نحو: (أقائمانِ زيدٌ)، ونحو: (أقائمون زيدٌ)، فإنّ هذا التّركيبَ غيرُ صحيح، بل لم يُجيزوا عدمَ التّطابق في الإفرادِ والتثنية والجمع إلّا إذا تقدَّمَ الوصفُ المفرد، نحو: (أقائمٌ الزّيدان؟)، ونحو: (أقائمٌ الزّيدون؟)، فالوصفُ المفرد: مبتدأ، و(الزّيدان): فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وكذلك الحال في إعراب: (الزّيدون)[٢].

الثانية: حذفُ المضافِ وإقامةُ المضافِ إليه مَقَامَه.

إنّ المضاف يكثرُ حذفُه في اللغة العربيّة، فيقوم المضاف إليه مقامَه، بل يأخذُ المضاف إليه حكمه في المعنى والإعراب وغيرهما، ومن أمثلته قولُه تعالى:﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ}[٣] قال المفسرون في تفسير الآية: (يعني: حُرِّمَ عليكم أكلُ الميتةِ)[٤]

وبتقدير المضاف ههنا يستقيمُ كلامُ الشّاطبيّ، إذ الأصلُ فيه: (ولفظُ حَرْفي يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ)، فيتّفقُ حينئذٍ الخبر مع المبتدأ من جهة الإفراد.

ويظهر دقّة فَهْمِ أبي شامة في تقديره للمضاف في كلام الإمام الشاطبيّ، وهو: (ولفظُ حَرْفي يَرِثْ)، إذ سوَّغَ هذا التّقدير للمضاف الإخبار بالمفرد عن ما ورد بالتّثنية في قول الشّاطبيّ: (وحَرفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ)، وبهذا التّقدير يتطابقُ المبتدأ مع خبره من جهة الإفراد كما هو معلوم.

الثالثة: إشاراتُ الشاطبيّ في قصيدته.

أشارَ الشّاطبيّ بقولِه: (وحَرفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ)، بصيغة التّثنية في المبتدأ إلى أمرٍ مهمّ جدًّا، وهو أنّ الفعل: (يَرِثْ) وردَ مرّتين، في الآية الكريمة: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، إذ قرأهما

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٥٨١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل (١/ ١٩٧)، وما بعدها.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (١/ ٤٥١)، وبحر العلوم: للسمرقنديّ (١/ ٣٦٧).

الإمامان أبو عمرٍو البصريّ وعليّ الكسائيّ بالجزم، بينما قرأهما الباقون بالرّفع[١]

وتوجيه القراءة الأولى بالجزم: أنّها جاءتْ على جواب الأمر في قولِه تعالى:﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ .

وتوجيه قراءة الباقين من السّبعة بالرّفع: أنّها جاءتْ نعتًا لقولِه تعالى:﴿وَلِيًّا﴾[٢].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ النّحاةَ اشترطوا أن يكونَ الخبرُ متّفقًا مع المبتدأ من جهة الإفراد والتثنية والجمع.
- وأنّه يكثرُ في العربيّة حذفُ المضاف، فيقوم المضاف إليه مقامَه، بل يأخذُ المضاف إليه حكمه في المعنى والإعراب وغيرهما.
- وأنَّ إشارَةَ الشّاطبيّ بقولِه: (وحَرفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ)، بصيغة التّثنية في المبتدأ أفادت أمرًا مهمًّا، وهو أنّ الفعل: (يَرِثْ) في الآية الكريمة وردَ مرّتين، وهي: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ .

(١) ينظر: التّيسير: للدانيّ ص: ١٤٨، وغاية الاختصار: لأبي العلاء الهمذاني العطَّار (٢/ ٥٦٢).

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع: لمكي بن أبي طالب القيسي (٢/ ٨٥)، وكنز المعاني في شرح حرز الأماني: لشعلة الموصليّ (٢/ ٤١٧).

المسألة الثامنة: التّخفيفُ بالإسكانِ. **الفنقلة (١٧١)**

للقرّاء في كلمة: ﴿لْيَقْطَعْ﴾، في قوله تعالى:﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾[١]. وجهان:

الأول: بتحريك اللام بالكسر (لِيَقْطَعْ)، لابن عامر وورش وأبي عمرو.

الثاني: بإسكان اللام :{ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾، للباقين.

وبيَّنَ الشاطبي ذلك بقوله[٢]:

..... وَمُحَرَّكٌ لِيَقْطَعْ بِكَسْرِ اللاَّمِ كَمْ جِيدُهُ حَلَا

أخبر أنَّ المشار إليهم بالكاف والجيم والحاء في قوله: (كَمْ جِيدُهُ حَلَا)، وهم ابن عامر وورش وأبو عمرو قرءوا: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾بتحريك اللام بالكسر.

وقد اتَّفق القرَّاء على إسكان اللام مع الفاء نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، واختلفوا في هاء الضمير مع الفاء، نحو: (فَهُوَ) و(فَهِيَ)، فمنهم من حرَّك، ومنهم من أسْكَن.

فلَمَّا اتفقوا على إسكان اللام مع الفاء، واختلفوا في إسكان هاء الضمير معها، أثار أبو شامة فنقلة لبيان ذلك فقال:

(فإن قلت: فلِمَ اختلفَ القرَّاءُ في تركِ الإسكانِ معَ الفَاءِ في: (فَهُوَ) و(فَهِيَ)، وأَجمَعُوا على إسكانِ اللامِ مع الفَاءِ؟

قلت: لخفَّةِ الكلمَتينِ؛ لقِلَّةِ حروفِهما، بخلافِ ما دخلَ عليه لامُ الأمرِ، فإنَّها أكثرُ حروفًا، فنَاسَبَتِ التَّخفيفَ، ولهذا كان الأكثرُ على الإسكانِ هنا معَ الواوِ، ومع ثمَّ، وفي: (وهو) و(فهو) الأكثرُ على التَّحريكِ)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: ما كان كثيرَ الحروفِ أدْعى للتَّخفيفِ من غيرِهِ.

من أبرز ما تتسم به اللغة العربية من الخصائص والسمات مرونتها واتساع معينها، واستجابتها لدواعي التحول نحو التخفيف وكسر الجمود والتنافر الناجم عن توالي الأمثال؛ إذ

---

(١) الحج: ١٥.

(٢) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ٨٩٣.

(٣) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٦٠٣.

الانتقال من الحركة إلى السكون مسلك صوتي ولهجي مقصود؛ لتلافي الانتقال من الأخف إلى الأثقل، وبذلك يمنح هذا الانتقال أو العدول اللغوي الخفة ومنع توالي الأمثال.

وقد فسر اللغويون والنحاة لجوء الناطقين بالعربية إلى التسكين بأن ذلك مرجعه إلى ميلهم إلى السرعة في النطق، الذي ينتهي إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، حيث إنَّ حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يهدف إليه البدويّ، بعكس القبائل المتحضرة التي تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان(١).

فـ(هُوَ) مضمومُ الأوّل، و(هِيَ) مكسورة. وهما خفيفتانِ لقلَّةِ حروفهما. فإذا دخل عليه حرفُ عطف ممّا هو على حرف واحد، فإنّهم قد يُسكنونه لضربٍ من التَّخفيف، وإلا فالأصل: التحريكُ.

ومَن أسكن؛ فلأنّ الحرف الذي قبلهما، لَمَّا كان على حرف واحد، لا يمكن انفصالُه ولا الوقوفُ عليه يتنزّل منزلةَ ما هو من سِنخ(٢) الكلمة، فشبّه: (وهو) بـ (عَضُد)، (وهي) بـ(كَتف) و(كبد)، فكما يقال: (عَضْدٌ) بالإسكان، و(كَتْفٌ)، و(كَبْدٌ)، كذلك قالوا: (وهْوَ)، و(وَهْيَ) بالإسكان.

فالإسكان في هذا كلّه إنّما هو أمرٌ عارضٌ لضرب من التخفيف، فلا يُعتدّ به بناءً(٣).

وقد اختلف القرَّاء في الهاء المسبوقة بالفاء من ضمير الرَّفع المتحرّك، نحو: (فَهُوَ)، (وهُوَ)، والأكثرُ على التَّحريكِ.

الثانية: من مظاهرِ التَّخْفِيفِ في الدرسِ اللُّغَوِيّ تَسْكِينُ (لامِ) الأمرِ.

لام الأمر: هي لامٌ ساكنة زائدة عن بِنْية الكلمة، وتدخل على الفعل المضارع فتحوّله إلى صيغة الأمر، بشرط: أن تكون مسبوقة بثمَّ، أو الواو، أو الفاء، فإن لم تُسبَقْ بحرف من هذه الحروف، كانت مكسورة، مثل: ﴿لِيُنفِقْ﴾(٤).

فأصلُ حركتها: الكسرُ حملًا على لام التعليل، فَإِن سبقت بِالْوَاو أَو الْفَاء أَو ثمَّ جَازَ فِيهَا وَجْهَان: التحريك على الأَصْل، والإسكان نَحْو: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾، ولكنّ إسكانَ اللَّام بعد الْوَاو وَالْفَاء أَكثر من تَحريكها، وتحريكها بعد ثمَّ أَكثر من إسكانها(٥).

---

(١) ينظر: اللهجات العربية في التراث: (١/ ٢٤٦)، ظاهرة التسكين في شعر الأخطل: مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد: ١٤، ص: ١٨١.

(٢) (سَنِخَ) السِّينُ وَالنُّونُ وَالْخَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَصْلِ الشَّيْءِ. ينظر: مقاييس اللغة: لابن فارس (٣/ ١٠٥).

(٣) ينظر: شرح المفصل: لابن يعيش (٥/ ٣١٢)، و جامع الدروس العربية: للغلاييني (١/ ١١٩).

(٤) الطلاق: ٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل: لابن يعِيش: (٩/ ١٣٩)، ورصف المباني: للمَالقيّ ص: ٣٠٣، والجنى الداني: للمراديّ ص: ١١١، وَمُغْنِي اللبيب: لابن هشام ص: ٢٩٤.

قال النحاس: (ويجوز: ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ ﴾[١] بكسر اللام وهو الأصل، وحُذِفت الكسرة لثقلها)[٢].

ويرى ابن مالك أن (لام) الأمر لها الأصالة في السكون لأمرين[٣]:

أحدهما: مشترك فيه، وهو كون السكون مقدمًا على الحركة؛ إذ هي زيادة والأصل عدمها.

والآخر: خاص، وهو أن يكون لفظها مشاكلًا لعملها، كما فعل بباء الجر، لكن منع سكونها الابتداء فكُسرت، وبقي للقصد تعلق بالسكون، فإذا دخل عليها واو أو فاء رجع -غالبًا- إلى السكون؛ ليُؤمن دوام تفويت الأصل.

وإسكان اللام بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها[٤]؛ ولذلك اتفق القراء السبعة على تسكين لام الأمر إذا كان قبلها فاء أو واو في جميع القرآن[٥]، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓاْ أَسْلِحَتَهُمْۖ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلْيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾[٦].

وتسكن اللام بعد (ثمَّ) كما تسكن بعد الواو والفاء، إلا أن سكونها بعد (ثمَّ) أقل؛ لأنها مركبة من ثلاثة أحرف، بخلاف الواو والفاء فكلٌّ منهما مركب من حرف واحد؛ ولذا لا ينفصل عما بعده، وليس كذلك (ثمَّ)؛ لأنها على أكثر من حرف فتُفصل من الكلمة ويوقف عليها فلم تجعلها بمنزلة الواو والفاء ومن ثَم لم تنزل مع الكلمة بعدها منزلة الجزء من الكل.

قال الرضيُّ: (وشبه به نحو: (ثمَّ ليفعل) وهو أقل؛ لأن (ثمَّ) على ثلاثة أحرف، وليس كالواو والفاء، مع أن (ثم) الداخلة على لام الأمر أقل استعمالًا من الواو والفاء)[٧].

وهذه الحروف -الفاء، والواو، وثمَّ- إذ اتصلت باللام فمنهم من سكنها تخفيفا لتوسطها باتصال حرف العطف بها، واتصال الفاء والواو بها أشد من اتصال ثمَّ؛ لأن (ثمَّ) كلمة مستقلة بخلافهما، فإنَّهما يصيران إذا اتصلا بكلمة كأنهما بعض حروفها، فلهذا يُسَكِّنُ مع الفاء والواو مَن لا يُسَكِّنُ مع ثمَّ، والفاء أشدُّ اتِّصالاً من الواو؛ لأنها متصلة لفظًا وخطًّا، والواو منفصلة خطًّا؛ فلهذا

---

(١) النور: ٣١.

(٢) إعراب القرآن: للنحاس (١٣٣/٣).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك (٣/ ١٥٦٣).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام ص ٢٩٤.

(٥) ينظر: السبعة في القراءات: لابن مجاهد ص١٧٧، والحجة للقراء السبعة: للفارسي ٢١٠/٢.

(٦) النساء: ١٠٢.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب: للرضي الأستراباذي (١/ ٤٥)، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء (٤٩/٢).

اتفق القرَّاء على إسكان اللام مع الفاء نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، ﴿فَلْيَنظُرْ﴾واختلفوا مع (الواو)، و(ثمَّ) فإسكانها مع (الفاء) أحسن، ومع (ثمَّ) أبعد ومع (الواو) متوسط.

ونخلص من هذه المسألة إلى القول بجواز تسكين (لام) الأمر المسبوقة بالواو، أو الفاء، أمَّا المسبوقة بـ (ثمَّ) فقليلٌ؛ ومردُّ ذلك إلى أنَّ الحرف المفرد حين اتصاله باللام يصير كأنَّه من بِنْية الكلمة، فتكون أكثرَ حروفًا، فنَاسَبَتِ التَّخفيفَ، وعند التحليل الصوتي قد تتوالى أكثر من ثلاثة متحرِّكات، فيؤدي ذلك إلى الثقل؛ فلذا جاز تسكين (لام) الأمر حذر توالي الأمثال، أما (ثم) فهي غير متصلة ببنية الكلمة، وهي كلمة مستقلة بذاتها، فالأولى تحريك لام الأمر معها.

يستخلص مما تقدم:

- أنَّ القرَّاء اتفقوا على إسكان اللام مع الفاء نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾، ﴿فَلْيَنظُرْ﴾ واختلفوا مع (الواو)، و(ثمَّ)، فإسكانها مع (الفاء) أحسن، ومع (ثمَّ) أبعد، ومع (الواو) متوسط.
- وأنَّه اختلف القرَّاء في الهاء المسبوقة بالفاء من ضمير الرَّفع المتحرّك، نحو: (فَهُوَ)، (وهُوَ)، والأكثرُ على التَّحريكِ.

المسألة التاسعة: أَلِفُ الإلحاق. **الفنقلة (١٧٢)**

هذه المسألة تتعلق بموضوع الإلحاق، **والإلحاقُ:** (هو جَعْلُ كلمةٍ على مِثال أُخرى رُباعيّةَ الأُصول أو خُماسيَّتها)[١].

وذلك كجعل أَرْطَى[٢] وعَلْقَى[٣] على مثال جعفر، وعِزْهَى وذِفْرَى على مثال دِرهَم، وعِفريت وعَفاريت على مثال قِنديل وقَناديل[٤].

والأصل أنَّ ألف الإلحاق أن تكون في الأسماء، وإذا أُلحقت بما كان للجمع أو المصدرية كانت الألِفُ للتأنيث لا غير كقتلى ونجوى، وإنْ كان اسمًا كأرطَى ، وعَلقَى فلا يتعين كونُ ألِفِهِ للتأنيث بل تصلح لها وللإلحاق.

ولَمَّا كان الأمر على هذا وكانت كلمة ﴿تَتْرَا﴾ في الآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ۖ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾[٥] ليست للتأنيث أثار الصفاقسيّ فنقلة قال فيها:

(فإن قلت: ﴿تَتْرَا﴾ مصدرٌ، وألف الإلحاق لا تكون إلّا في الأسماء؛ لأنّ فَعْلَى بفتح أوّله وسكون ثانيه إنْ كان جَمعًا كقَتلى أو مصدرًا كنَجوَى أو صفةً كسَكرَى فأَلِفُهُ للتّأنيث لا غير، وإنْ كان اسمًا كأرطى (شجر يُدبَغُ به)، وعَلقَى (نبت) فلا يتعيَّن كونُ ألِفِهِ للتأنيث بل تصلح لها وللإلحاق.

فالجواب: أنَّها تكون أيضًا في المصادر إلّا أنَّه نادرٌ، وهذا منه، وعليه عَمَلُ شيوخِنا المغاربة، قال شيخ شيخنا في علم النصرة: والعمل عندنا على الإمالة في الوقف وبه الأخذ كما ذهب إليه الشاطبي)[٦].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **ألف الإلحاق تلحق المصادر نادرًا.**

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: (٣/ ٣٨٥).

(٢) أَرطَى: شَجَرٌ يَنْبُتُ في الرَّمْلِ، يَنْبُتُ عِصيًا من أَصلٍ واحدٍ، يَطولُ قَدْرَ قَامَه، وله نَوْرٌ أي: زهرٌ، رائِحَتُه طَيِّبَةٌ. المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده: (٩/ ٢٠٥).

(٣) عَلقَى: شجر تدوم خضرته فِي القيظ، وَلها أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده: (١/ ٢١٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المؤمنون: ٤٤.

(٦) غيث النفع: للصفاقسي ص: ٤١٧.

الأشهر أنّ الألف تلحق المصادر للتأنيث، إلّا أنها تلحق المصادر لغير التأنيث على النُّدرة والقلّة، وكلمة ﴿تَتْرَا﴾ جاءت على هذا الوجه، وعلى هذا (يجوز أَنْ تُنوَّن ﴿تَتْرَا﴾ كَمَا تُنوَّنُ أرطَى وَأنْ لا تُنوَّن مِثل: سَكرَى، وَقد قُرِئَ بهما جَمِيعًا)[1] وعلى هذا كانت الإمالة لأبي عمرٍو وإن كان الألف للإلحاق، ويبقى أن الأشهر هو عدم الإمالة على الأصل، وصحَّتِ الإمالة على خلاف الأصل.

يستخلص مما تقدم:

- أنَّ الأصل في الألف أنّها تلحق المصادر للتأنيث، إلّا أنها تلحق المصادر لغير التأنيث على النُّدرة والقلّة، وكلمة ﴿تَتْرَا﴾ جاءت على هذا الوجه، وعلى هذا يجوز أَنْ تُنوَّن ﴿تَتْرَا﴾ كَمَا تُنوَّنُ أرطَى، وَأنْ لا تُنوَّن وَقد قُرِئَ بهما جَمِيعًا.
- وأنّ الأشهر هو عدم الإمالة على الأصل، وصحّت الإمالة على خلاف الأصل.

(١) درة الغَوّاص في أوهام الخوَاص: للحريري: ص: ١٤.

المبحث الثاني

فنقلاتُ التَّكبيرِ وختمِ القرآن

المطلب الأول

فنقلاتُ التَّكبيرِ

المطلب الثاني

فنقلةُ ختمِ القُرآنِ الكريمِ

المطلب الأول
فنقلاتُ التَّكبيرِ

التّكبيرُ في اللُّغة: مَصْدَرُ كَبَّرَ، إذا قال: (الله أكبر)، **والتَّكبير**، معناه: التّعظيم[١].

والتّكبير عند القُرّاء: عبارة عن قول القارئ الّذي يروم ختم القرآن: (الله أكبر) من سورة (الضُّحى) إلى سورة (النّاس)[٢] .

والتّكبير يبدأ من سورة (الضُّحى) إلى سورة (النّاس) وله طريقتان[٣]:

أ. التّكبير من أَوَّل سورة (الضُّحى) إلى أَوَّل سورة (النّاس).

ب. التّكبير من آخر سورة (الضُّحى) إلى آخِر سورة (النّاس).

وذكر بعضُ القُرّاء وجهاً ثالثاً بالتّكبير من أَوَّل سورة (ألم نشرح) إلى أَوَّل سورة (النّاس)، ولهذا توجيهه الخاص، وسيأتي بيانه بعد قليل.

والتّكبيرُ سُنّةٌ عند المكيين، قال ابن الجزريّ: (وهو في الأصل سُنَّة المكيين عند ختم القُرآن العظيم عامّة في كلّ حال صلاة أو غيرها، وشاع ذلك عنهم واشتهر واستفاض وتواتر، وتلقاه النّاس عنهم – أي القراء – بالقَبُول حتى صار العمل عليه في سائر الأمصار، ولهم في ذلك أحاديث ورَدَتْ مرفوعةً وموقوفة)[٤].

وسببُ التكبير يعودُ إلى تكبير النَّبيّ ﷺ بعد نزول سورة الضُّحى –بعد انقطاع دام مُدّة– سواءٌ أكان لِابتداء قراءته ﷺ أم كان لِانتهاء قراءة جبريل عليه السلام [٥] .

فالتكبير أوّل الضحى لِابتداء قراءة النبي ﷺ، والتّكبير آخر الضحى لانتهاء قراءة جبريل عليه السلام .

---

(١) لسان العرب: لابن منظور (٥/ ١٢٧)، مادة: (كَبَّرَ)، والقاموس المحيط: للفيروزآبادي، مادة: (كَبَّرَ) ص: ٦٠١-٦٠٢.

(٢) ينظر: هداية القاري: ٢ / ٥٨٨. للقراء ألفاظ أخرى تضم إلى التّكبير، هي: (لا إله إلا الله والله أكبر) و(لا إله إلا الله والله أكبر ولله الحمد) ينظر: النشر في القراءات العشر: لابن الجزري (٢/ ٤٢٩)؛ وغيث النفع: للصفاقسي ص: ٣٠٩؛ وإتحاف فضلاء البشر: للدمياطي ص: ٦١١.

(٣) ينظر: التيسير: للدانيّ ص: ٢٢٦؛ وجامع البيان: للدانيّ ص: ٧٩٢؛ والكامل في القراءات العشر والأربعين: لابن جبارة الهذلي ص: ٤٧٦؛ والعنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر السرقسطي ص: ٢١٥، والكنز في القراءات العشر: للواسطي (٣٩٦/٢)، وسراج القارئ: لابن القاصح ص: ٣٩٩؛ وغيث النفع: للصفاقسي ص: ٣٠٩، ٣١٠.

(٤) تقريب النشر: لابن الجزري ص: ٢٠٦.

(٥) ينظر: غيث النفع: للصفاقسي ص: ٣٠٩، ٣١٠.

المسألة الأولى: وَجْهُ مَن كَبَّرَ من أوَّلِ الضُّحى. **الفنقلة (١٧٣)**

لمّا كان ابتداء التّكبيرُ من أوّل (الضُّحى) إلى أوّل (النّاس) كان لا بُدَّ من بيان سبب التكبير عند آخِرِ (النّاس) إذا كان التّكبير من أَوَّل سورة (الضُّحى)، وقد أثارها أبو شامة، بقوله:

(فإن قلتَ: فما وجهُ مَن كَبَّرَ من أَوَّل (والضُّحى) وكَبَّرَ آخرَ النّاس؟

قلت: أعطى السّورة حكم ما قبلها من السّور؛ إذ كلُّ سورة منها بين تكبيرتين، وليس التّكبير في آخر النّاس لأجل الفاتحة؛ لأنَّ الختمة قد انقضت، ولو كان للفاتحة لشرع التّكبير بين الفاتحة والبقرة، ولم يفعله هؤلاء؛ لأنَّ التّكبير للختم لا لافتتاح أَوَّل القرآن، والله أعلم) [١].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: السّورةُ تُعطى حُكمَ ما قبْلَها مِن السّوَر.

أخذَتْ سُورةُ النّاس حُكم ما قبلَها من السُّوَر بناءً على أنّ كلَّ سُورة من سُوَرِ الخَتم تقع بين تكبيرتين، فسورة الضُّحى وما بعدها وقعت بين تكبيرتين، أولاها: التّكبير لأولها، ثانيتها: التّكبير لأول السورة التي تليها، والشيء نفسه يُقال لبقية السُّوَر؛ فكل سُورة بين تكبيرتين، تكبيرة في أولها وتكبيرة في آخرها لأوّل السُّورة بعدَها، ولمّا لم يكن تكبير للسورة بعد سُورة النّاس فما ذُكِرَ مِن التَّكبير في آخِرِها يكون مجيئُه تَشبيهاً لِمَا قَبلَها مِن السُّوَر.

الثانية: لا تكبير لأوّل الفاتحة.

التّكبيرَ لا يكون لأوَّل الفاتحة لسببين:

أ- انقضاءِ الختمة بسُورة النّاس وانتهائِها بها، أي: أنَّ التّكبيرَ لَمَّا كان لأجل الخَتم وحال الختمُ أنه ينتهي بتلاوة آخِرِ سُورة النّاس ناسبَ أنْ يَنتهيَ بانتهاءِ السُّورة، وعليه لا تَكبيرَ للفاتِحة؛ لأنَّ الإبتداءَ بها يُعدُّ شُروعًا في خَتمة أخرى، والتّكبيرُ لِلختم لا للِابتداء بالخَتم الشَّريف المبارك.

ب- لو كان الختمُ لسورة الفاتحة لشرع التّكبير لِأَوَّلِ سُورة البقرة كذلك، بناءً على أنَّ لكلِّ سُورة تَكبيرتَين بحُكم المُجاورَةِ تَشبيهاً لِمَا قَبلَها مِن السّوَر.

---

(١) إبراز المعاني: لأبي شامة ص: ٧٤٠.

يستخلص ممّا تقدم:

- أنَّ التّكبير يكون لأول السورة ويكون لآخرها أيضًا.
- وأنّ التّكبير لأوَّل الضُّحى وآخِرِ النّاس صحَّ بناءً على إعطاءِ السّورة حُكم ما قبلَها مِن السُّوَر في التّكبير، ولَمّا كانتْ كُلُّ سُورةٍ تقعُ بين تكبيرتين أخذَتْ سُورة النّاس حُكمَ ما قبلَها فناسبها التَّكبيرُ عند الفراغ منها.

المسألة الثانية: الذينَ وَرَدَ عنهمُ التَّكْبِيرُ. **الفنقلة (١٧٤)**

سبق في التمهيد أنَّ التكبير سُنَّة المكيين عند ختم القُرآن العظيم، وشاع ذلك عنهم واشتهر واستفاض وتواتر، وتلقاه النّاس عنهم بالقَبُول حتى صار العمل عليه في سائر الأمصار.

لكنَّ النبي ﷺ أَذِنَ للصحابة بالهجرة من مكة، ثمَّ هاجر هو ﷺ، فعمَّن كان يُتَلَقَّى القرآن؟

كشف الصفاقسيُّ النقابَ عن هذه المسألةِ بفنقلةٍ أثارها فقالَ:

(فإن قلت: لمَّا هَاجرَ ﷺ، وهاجرَ قبلَه أصحابُه، كانتْ مكةُ إذ ذاك دارَ كُفْرٍ، فمَنْ كانَ يَقْرَأُ فيها القرآنَ، ويُتَلَقَّى عَنْهُ؟

فالجوابُ: بقيَ فيها المُسْتَضْعَفُونَ المُشَارُ إليهم بقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ﴾[١]، وبقولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾[٢]، ومنهم ابنُ عباسٍ، وَهُو ممَّنْ رُوِيَ عنه التَّكْبِيرُ)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

الأولى: الوجودُ الإسلاميّ في مَكَّةَ بعدَ الهجرةِ.

هاجر النبي ﷺ ومعه الغالبية العظمى من المسلمين، لكنَّ عددًا من المسلمين لم يهاجروا، فاستثناهم القرآن من الهجرة، بقوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾[٤].

---

(١) النساء: ٧٥.

(٢) الفتح: ٢٥.

(٣) غيث النفع: للصَّفاقسي ص: ٦٢٩.

(٤) النساء: ٩٨.

مِنَ الرِّجَالِ جَمَاعَةٌ: كَعَيَّاشِ بْنِ أَبِي زَمْعَةَ[١]، وَسَلَمَةَ بْنِ هِشَامٍ[٢]، وَالْوَلِيدِ بْنِ الْوَلِيدِ[٣].

ومن النساء جماعة: كأمِّ الفضل أمامة بنت الحارث أم عبد الله بن عباس[٤].

ومن الولدان: عبد الله بن عباس[٥]، وغيره.

منع هؤلاء عجزهم عن الهجرة، بسبب المرض أو الفقر، أو الجهل بطريق المدينة، أو لحبسهم ومنعهم عن الهجرة بالقوة، أو لعدم وعيهم بأهمية الهجرة وحيويتها في الصراع مع قريش، وقد عدَّهم القرآن من المستضعفين، حتى لو لم يقع عليهم العذاب الجسدي[٦].

وركَّزت الروايات على ثلاثة مستضعفين منهم، خصّهم البخاري في صحيحه، ولم يذكر غيرهم، وهم سلمة وعياش والوليد، وثلاثتهم من الأشراف[٧].

---

(١) عَيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ (ت١٥هـ)، من بني مخزوم، وأمه أَسْمَاءُ بِنْت مُخَرَّبَةَ، من بني تميم، وهو أخو أبي جهل لأمه، أسلم عَيَّاشُ قَبْلَ دُخُولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَارَ الأَرْقَمِ. ينظر: تاريخ الرسل والملوك: للطبريّ (١١/ ٥٥٩)، الاستيعاب: لابن عبد البر (١٢٣٠/٣)، والإصابة: لابن حجر (٦٢٣/٤).

(٢) سَلَمَةُ بْنُ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ (ت١٤هـ)، من بني مخزوم، وهو أخ أبي جهل، وكان قديم الإسلام بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة، ثم رجع من أرض الحبشة إِلَى مكّة فحبسه أَبُو جهل وضربه وأجاعه وأعطشه فدعا له رسول الله ﷺ في قنوت صَلاةِ الْفَجْر. ينظر: الطبقات الكبرى: لابن سعد (٤/ ٩٦)، أنساب الأشراف: للبلاذُري (١/ ٢٠٨)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: للقرطبيّ (٢/ ٦٤٣).

(٣) هو الوليد بن الوليد بن مغيرة المخزومي، سماه رسول الله ﷺ: عبد الله وهو أخو خالد بن الوليد، صحابي جليل. ينظر: الطبقات الكبرى: لابن سعد (١٠٠/٤)، والاستيعاب: لابن عبد البر (١٠٠٠/٣، ١٥٥٨/٤)، والإصابة: لابن حجر العسقلانيّ (٤٨٤/٦).

(٤) أم الفضل، لبابة بنت الحارث، من بني هلال بن عامر، زوج العباس بن عبد المطلب، وأخت ميمونة زوج الرسول ﷺ، وهي أم عبد الله بن عباس، ترجمان القرآن، وهي أول امرأة أسلمت بمكة بعد خديجة بنت خويلد، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يزورها ويقيل في بيتها. ينظر: أنساب الأشراف: للبلاذري (١/ ٤٤٧)، وسير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٣/ ٢٧٨).

(٥) عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ البَحْرُ أَبُو العَبَّاسِ الهَاشِمِيُّ، (٣ ق هـ – ٦٨ هـ)، حَبْرُ الأُمَّةِ، وَفَقِيْهُ العَصْرِ، وَإِمَامُ التَّفْسِيْرِ، أَبُو العَبَّاسِ عَبْدُ اللهِ، ابْنُ عَمِّ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ شَيْبَةَ بنِ هَاشِمٍ، مَوْلِدُهُ: قَبْلَ عَامِ الهِجْرَةِ بِثَلاَثِ سِنِيْنَ. صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ نَحْواً مِنْ ثَلاَثِينَ شَهْراً، وَحَدَّثَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ صَالِحَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبيّ (٥/ ٣٣٠)، الأعلام: للزركلي (٤/ ٩٥).

(٦) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للبيضاوي (٢/ ٩٢)، و البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسيّ (٤/ ٤١)، وفتح القدير: للشوكاني (١/ ٥٨٣).

(٧) قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الحَمْدُ، يَدْعُو لِرِجَالٍ فَيُسَمِّيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَيَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْجِ الوَلِيدَ بْنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ وَالمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ). الجامع الصحيح: للبخاري، كِتَابُ الأَذَانِ، بَابٌ: يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ (١/ ١٦٠)، الحديث رقم: ٨٠٤.

ويظهر أنَّه كان هناك بعض المؤمنين في مكة، لم يكن يعرفهم المسلمون في المدينة، وهم الذين نزل فيهم قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[١].

والمعنى أنه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم فقيل: ولولا كراهة أن تهلكوا ناسًا مؤمنين بين ظهرانَي المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة، لما كفَّ أيديكم عنهم[٢].

فالوجود الإسلامي في مكة قد استمرَّ بعد الهجرةِ، وقد تمثَّلَ هذا الوجود في جماعة المستضعفين من المسلمين.

الثانية: روايةُ التَّكبيرِ عن أهلِ مَكَّةَ من الصَّحابةِ ﷺ.

التكبير عند ختم القرآن مسنون –على ما تقدَّم في تعريف التكبير– وأنَّه ذكر جليل ورد على هيئة مخصوصة، وهو ليس جزءًا من القرآن الكريم.

وقد أشار الشاطبيُّ إلى سنة التكبير عند ختم المصحف الشريف في منظومته بقوله[٣]:

وَفِيهِ عَنِ الْمَكِّيْنَ تَكْبِيرُهُمْ مَعَ الْـ خَوَاتِمِ قُرْبَ الْخَتْمِ يُرْوَى مُسَلْسَلَا

وقد نصَّ طائفة من القرَّاء على هذا الحكم فقال ابن الجزري: (وهو في الأصل سنة التكبير عند ختم القرآن العظيم عامة في كل حال صلاة أو غيرها، وشاع ذلك عنهم واشتهر واستفاض وتواتر، وتلقاه الناس عنهم – أي القرّاء– بالقبول حتى صار العمل عليه في سائر الأمصار ، ولهم في ذلك أحاديث وردت مرفوعة وموقوفة)[٤].

---

(١) الفتح: ٢٥.

(٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: للنسفيّ (٣/ ٣٤١)، والدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور: للسيوطيّ (٧/ ٥٣٤)، والبحر المديد: لابن عجيبة (٥/ ٤٠١).

(٣) حرز الأماني: للشاطبي، البيت رقم: ١١٢٦.

(٤) تقريب النشر: لابن الجزري ص: ١٩١.

وقد ورد في التكبير عند ختم المصحف الشريف عن أهل مكة حديث مسلسل[١] ، ورواه بعضهم في جميع سور القرآن، قال البزيُّ: سمعت عكرمة بن سليمان[٢] يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين[٣]، فلما بلغت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[٤] قال لي: كَبِّر عند خاتمة كل سورة حتى تختم، وأخبره عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد[٥]، فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أن أبيّ بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب أن النبي ﷺ أمره بذلك[٦].

يظهر ممَّا سبق أنَّ حديث التكبير موقوف على المكيين ومنهم: ابن عباس ومجاهد، وغيرهما.

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- إنَّ الوجود الإسلامي في مكة قد استمرَّ بعد الهجرةِ، وقد تمثَّلَ هذا الوجود في جماعة المستضعفين من المسلمين.
- أن حكم التكبير عند ختم المصحف الشريف هو السنية.

---

(١) الحديث المسلسل عند المحدثين: هو الحديث الذي توارد رجال إسناده واحدا فواحدا على حالة واحدة ، أو صفة واحدة، سواء أكانت الصفة للرواة أو للإسناد. ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير ، ص: ١٦٣-١٦٤ ، وأصول الحديث علومه ومصطلحه: لمحمد عجاج الخطيب ص: ٣٩٩ -٤٠٣.

(٢) عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر ،أبو القاسم المكي المقرئ ، قرأ القرآن على شبل بن عباد وإسماعيل القسط، وقرأ عليه أحمد بن محمد البزّي وغيره ، وقد تفرّد عنه البَزّي بحديث التكبير من: (والضحى) ، ينظر : معرفة القراء الكبار: للذهبيّ (١ /١٤٦).

(٣) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، أبو اسحاق المخزومي مولاهم المكي المقرئ المعروف بالقسط، قارئ أهل مكة في زمانه وآخر أصحاب ابن كثير وفاة، قرأ عليه: وهب بن واضح وعكرمة بن سليمان والإمام محمد بن إدريس الشافعي وغيرهم. توفي سنة (١٧٠) هجرية تقريبًا. ينظر: معرفة القراء الكبار: للذهبيّ (١ / ١٤١).

(٤) الضحى: ١.

(٥) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المالكي، (٢١ -١٠٤) هـ، تابعي ، شيخ القراء و المفسرين، أخذ التفسير عن ابن عباس. ينظر: طبقات المفسرين: للداوودي (٢/ ٣٠٥)، وطبقات المفسرين: للأدنه وي ص: ١١، والأعلام: للزركلي (٥/ ٢٧٨).

(٦) أخرجه الحاكم، المستدرك على الصحيحين: للحاكم (٣٤٤/٣)، الحديث رقم: ٥٣٢٥، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه).

- أنَّ التكبير ليس من القرآن.
- أنَّ حديث التكبير موقوف على المكيين ومنهم: ابن عباس ومجاهد، وغيرهما.

المسألة الثالثة: ابتداءُ التَّكبيرِ وانتهاؤُهُ. **الفنقلة (١٧٥)**

في محل ابتداء التكبير وانتهائه اختَلَف مُثبِتوهُ من أي موضع يُبتدَأ به وإلى أين ينتهي، ثمّ أيكون التكبير عندهم لأوّل السورة أم لآخِرها؟

وممَّن نصَّ على التكبير من أَوَّل (ألم نشرح): صاحب التّجريد، وأبو العز في إرشاده وكفايته، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم[١]، وناسب توجيه هذا بفنقلة ذكرها الصفاقسي نقلًا عن ابن الجزري فقال:

(فإن قلت: ما ذَكَرْتَ أنَّه مَثَارُ الخِلافِ حُجَّةٌ للقائلينَ أنَّه مِنْ أوَّلِ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[٢]، أو مِنْ آخرِها، وما حُجَّةُ مَنْ قالَ إنَّه مِنْ أوَّلِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٣]؟

قلت: هذا وَارِدٌ، ولمْ أرَ من تَعَرَّضَ له صَرِيحًا إلّا المحقِّقُ، وأجابَ عنه بأنْ قالَ:

يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ الحُكْمُ الذي لسُورةِ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، انْسَحَبَ للسُّورةِ التي تليها، وجعلَ حُكْمَ ما لآخرِ: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ لأوَّلِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾.

ويُحْتَمَلُ أنَّه لمَّا كانَ ما ذُكِرَ فيها من النِّعَمِ عليه ﷺ هو مِنْ تمَامِ تعْدَادِ النِّعَمِ عليه، فأَخَّرَ إلى انتهائه)[٤]، فقد روى ابن أبي حاكم بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي مساءلة وددت أني لم أكن سألته قلت: قد كانت قبلي أنبياء منهم من سخرت له الريح، ومنهم من يحيي الموتى فقال: يا محمد ألم أجدك يتيما فآويتك؟ قلت: بلى يا رب. قال: ألم أجدك ضالا فهديتك؟ قلت: بلى يا رب. قال: ألم أجدك عائلا فأغنيتك؟ قلت: بلى يا رب. قال: ألم نشرح لك صدرك؟ ألم أرفع لك ذكرك؟ قلت: بلى يا رب».

فكان التكبير عند نهاية ذكر النعم أنسب انتهى، وهو عجب إلا أن قوله: فأخر إلى انتهائه وقوله: فكان التكبير الخ فيه نظر لا يخفى)[٥].

اشتملت الفنقلة على مسألة واحدة، هي:

- **سبب ابتداء التّكبير.**

---

(١) ينظر: النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٤١٧).

(٢) الضحى: ١.

(٣) الشرح: ١.

(٤) غيث النفع: للصَّفاقسي ص: ٦٣١.

(٥) غيث النفع: للصَّفاقسي ص: ٦٣١ – ٦٣٢

نقل الصفاقسي عن المحقق ابن الجزري في سبب التكبير احتمالات:

سبب ابتداء التّكبير من أَوَّل (ألم نشرح) له ثلاثة احتمالات:

الأول: انسحاب حُكم سورة الضُّحى إلى ما بعدَها، وجَعلُ ما لآخِرِ الضُّحى لأوّل أَلَمْ نَشرَحْ، أي: انسحب الحُكم إليها من باب المجاورة والقُرب وشدّة الصلة؛ فأخَذَت الثانية حُكم ما قبلها المجاورة لها.

الثّاني: تعداد النِّعَم سَوَّغ تأخير الابتداء بالتكبير إلى السورة التي انتهى إليها التعداد وهي سورة (ألم نشرح)؛ لأنه لمّا كانت السّورة الثانية مشتملة على ذِكر مزيد من النِّعَم الإلهية على نبيّه ﷺ وكانت هذه النِّعم متصلة بالنِّعَم في السّورة قبلَها؛ فإنّها من تمام تعدادها عليه، فناسَبَ شكرها وإظهارها في ختام ذِكرها؛ فأخِّرَ التكبير إلى انتهاء ذكرها وتعدادها.

تنبيه: ذَكَر ابن الجزري احتمالًا ثالثًا في توجيه التكبير لأوّل (ألم نشرح) لم ينقلها الصفاقسي، قال ابن الجزري: (ويحتمل أن يكون في هذه السورة من الخصيصة التي لا يشاركه فيها غيره، وهو رفع ذكره – صلى الله عليه وسلم – حيث يقول ورفعنا لك ذكرك، قال مجاهد: لا أُذكَرُ إلّا ذُكِرْتَ معي أشهد أن لا إله إلّا الله وأشهد أنّ محمدًا رسول الله، وقال قتادة: رفع الله ذِكرَهُ في الدنيا والآخرة؛ فليس خطيب ولا مُتشهّدٌ ولا صاحبُ صَلاة إلّا ينادي بها أشهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمدًا رسول الله ... ثم قال: وهذا هو أنسب مما تقدم – والله أعلم –)[(١)].

وهذا الاحتمال الثالث حَصَرَ النّعم في أفضلها وأعلاها وهو اختصاص النبيّ ﷺ بأن رفع الله تعالى له ذِكْرَه، وذلك بما ذكره ابن الجزري من قول مجاهد: لا أُذكَرُ إلّا ذُكِرْتَ معي ...إلخ، فيكون في السورة بيانٌ لأعظم ما اختُصّ به النّبيّ ﷺ وهو رَفْعُ ذِكْرِهِ ﷺ بقول الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[(٢)] وهذا الوجه رآهُ ابن الجزري أنسب الوجوه.

أمَّا الصفاقسيّ فلم يذكر الاحتمال الثالث الذي رجّحه ابن الجزري، إلّا أنَّه تعجّب من أنَّ **التكبير عند نهاية ذكر النعم أنسب انتهى فقال: (وهو عَجَبٌ)** [(٣)].

وهذه الأقوال لمّا لم يُقطع بها بقيتْ فيها أنظارٌ للعلماء يختارُ كُلٌّ منهم ما يراه أولى وأكثر دلالة على واقع المسألة.

---

(١) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٤٠٩).

(٢) الشرح: ٤.

(٣) غيث النفع: للصفاقسيّ ص: ٣١٠.

يستخلص ممّا تقدم:

- أنّ توجيه ابتداء التّكبير من أَوَّل سورة (ألم نشرح) من الاحتمالات ما يأتي:

١. سحبُ حُكمِ سورة (الضُّحى) لسُّورة (ألم نشرح)، وجعلُ حُكمِ ما للسورة الأولى للثانية من باب المجاورة والتبعيّة.

٢. ناسب أنْ يكون شُكر النعم في ختام ذِكرها بالتّكبير فأُخّر إلى انتهائه، وانتهاؤها في سورة (ألم نشرح) جعل التكبير من أوّلها .

٣. قولُهُ تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾ هي أعظم النعم المذكورة في السورتين وهي خاصيّة للنّبيّ (ﷺ) لا يُشاركه فيها أحدٌ غيرُه، ولأجل هذه الخصوصية رجّح ابنُ الجَزَرِيّ الاحتمال الثّالث؛ فهي أعلى النّعَم فناسب التّكبيرُ عندها.

المطلب الثاني

فنقلةُ خَتْمِ القرآنِ الكريمِ

ههنا مسألةٌ واحدةٌ، هي: حضورُ مجلسِ الْخَتْمِ. **الفنقلة(١٧٦)**

يستحبُّ حضور مجلس الختم لِمَا في ذلك من التعرض لنزول رحمة الله عليه –فقد ورد أنَّ الرحمة تنزل عند ختم القرآن[١]– وقبول دعائه لما يحضره من الملائكة لعلهم يؤمِّنُونَ على دعائه، وكان أنس ابن مالك وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا ختم كل واحد منهم القرآن جمع أهله لختمه[٢].

وذكر الصَّفاقسيُّ ما يفعله بعض الناس حال الختم، وعابَ على أمور يفعلها حالَ الختمِ مَنْ لا ينظر في خلاص نفسه، لا يشكُّ ذو بصيرةٍ أنَّها لم يُقصد بها وجْه الله تعالى، لذلك نهى الصفاقسيُّ عن حضور مثل هذه المجالس.

ولَمَّا كان هذا خروجًا عن الأصلِ، ذكر الصفاقسيُّ فنقلةً تبيِّنُ سببَ نهيهم فقال:

(فإن قلت: سيأتي أنَّ حُضُورَ الختمِ مُسْتَحَبٌّ، وأنَّ السَّلفَ كانوا يَحْضُرُونَه، وبعضُهم يأمرُ بحضورِ أهلِهِ.

فالجوابُ: نعم، لكنْ ليسَ الحُضُورُ كالحُضُورِ، ولا النِّياتُ كالنِّياتِ، فإنَّ أكثرَ خَتمِهم ختمُ تِلاوةٍ، وليسَ بمُسْتَغْرَبٍ في زمَانهم؛ لكثرةِ وقوعِهِ ليلاً ونهارًا، فلا يدخُلُ النَّفْسَ ما يدخلُ في هذا الختمِ المُحْدَثِ، ولا يحضُرُهم في الغالبِ إلا مَنْ لا يُرَاءُونَ به، لكثرةِ خلطتهم له كأهليهم، فحُكْمُهُم معهم كحُكْمِ راعي الحيوانِ، يعبدُ اللهَ طولَ نهارِهِ بحضرَتِها، ولا يقعُ في قلبِهِ مِنْ رؤيتِها شَيءٌ)[٣].

اشتملت الفنقلة على مسألتين:

---

(١) ذكره النوويُّ في التبيان في آداب حملة القرآن ص: ١٥٧، وقال: (رواه ابن أبي داود بأسانيده الصحيحة)، وأشار إليه السيوطيُّ في الإتقان في علوم القرآن (١/ ٣٨٢).

(٢) أخرجه عن أنس رضي الله عنه: الدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب في ختم القرآن (٥٥٩/٢)، برقم: ٣٤٧٧، وابن الضريس في: فضائل القرآن ص: ٥١، والفريابي في: فضائل القرآن ص: ١٨٧، وذكره النوويُّ في التبيان ص: ١٥٧، وقال: (روى ابن أبي داود بإسنادين صحيحين عن قتادة التابعي الجليل صاحب أنس ﷺ قال كان أنس بن مالك ﷺ إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا)، وذكره ابن حجر في: نتائج الأفكار (١١٠٦/٣)، وقال: (بإسناد صحيح)، ولم أجد من أخرجه عن عبد الله بن عمر ﷺ.

(٣) غيث النفع: للصَّفاقسي ص: ٦٥٤.

الأولى: إخلاصُ العملِ للهِ عزَّ وجلَّ.

الخاتمون لكتاب الله على ثلاث فرق[١]:

فمنهم فرقة: إذا ختموا اشتغلوا بالاستغفار مع الخجل والحياء، وهؤلاء قوم غلب عليهم الخوف، لما عرفوا من شدة سطوة الله وقهره وبطشه، ورأوا أعمالهم لما احتوت عليه من التقصير بالنسبة لجانب الربوبية إلى العقوبة أقرب، فأيقنوا أنهم لا يليق بهم إلا الاستغفار، إظهارًا للفقر والفاقة والاعتذار، وغابوا عن رؤية طلب الثواب وقنعوا أن يخرجوا من العمل كفافًا لا لهم ولا عليهم.

وفرقة أخرى: يَصِلُونَ الختمة الثانية بالختمة الأولى، من غير اشتغال بدعاء ولا استغفار، إما تقديمًا لمحابّ الله على محابهم، أو خوفًا أن يكون في ذلك حظٌّ من حظوظ النفس، أو عملًا بحديث رواه الترمذي عن أبي سعيد ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((يَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ))[٢].

وفرقه أخرى: –وهم الأكثرون– إذا ختموا اشتغلوا بالدعاء، وألحُّوا فيه، لِمَا ثبتَ عندهم من أدلةِ ذلك، فقد روى الترمذي، عن عمران بن حصين ﷺ أنه مرّ على قارئ يقرأ القرآن، ثم سأل، فاسترجع ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((مَنْ قَرَأَ القُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ القُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ))[٣].

وقال ابن الجزريّ: (وَمِنَ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْخَتْمِ الدُّعَاءُ عَقِيبَ الْخَتْمِ وَهُوَ أَهَمُّهَا، وَهُوَ سُنَّةٌ تَلَقَّاهَا الْخَلَفُ عَنِ السَّلَفِ)[٤].

وسبق –في التمهيد للمسألة– أنَّ أنس بن مالك وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما كانا يفعلان ذلك.

---

(١) ينظر: غيث النفع: للصَّفاقسي ص: ٦٦٩.

(٢) أخرجه الترمذيّ، سنن الترمذي، أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ (٥/ ١٨٤)، الحديث رقم: ٢٩٢٦، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ).

(٣) أخرجه الترمذيّ، سنن الترمذي، أَبْوَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ (٥/ ١٧٩)، الحديث رقم: ٢٩١٧، وقال: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ).

(٤) النشر: لابن الجزريّ (٢/ ٤٥١).

وصحَّ عن الحكم بن عتَيْبة[١] التابعي الجليل أنه قال: (بَعَثَ إِلَيَّ مُجَاهِدٌ قَالَ: إِنَّمَا دَعَوْنَاكَ أَنَّا أَرَدْنَا أَنْ نَخْتِمَ الْقُرْآنَ وَإِنَّهُ بَلَغَنَا أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ عِنْدَ خَتْمِ الْقُرْآنِ، فَدَعَوْا بِدَعَوَاتٍ)[٢].

فحضورُ مجلسِ الختمِ مستحبٌّ لما في ذلك من التعرّض لنزولِ رحمة الله تعالى، والذي عابه الصفاقسيُّ رحمه الله، ونقل النهي عنه، أمور يفعلها بعضهم حال الختم، لا تليق بمسلم ناهيك عن يكون من أهل القرآن الذين هم أهل الله وخاصته.

وذلك أنهم يرسلون طلبتهم ومعارفهم يدعون الناس إلى حضور ختمهم، ومن لم يجب داعيهم وجدوا عليه، ويعظم فرحهم إن كثر الناس، لا سيما إن كانوا من الأكابر وأصحاب المناصب والأغنياء.

ويطرقون رؤوسهم، ويخفضون أصواتهم، ويمنعون جوارحهم من الحركة، ولو طال بها المجلس، ويأمرون الطالب الذي يقرأ عليهم بالنظر المرة بعد المرة، وربما أقرءوه بالوجوه الجائزة في الوقف لما فيه من الإغراب على الحاضرين، وربما أخَّروا القراءة عن وقتها المعتاد، حتى يحضر فلان وفلان، وغير ذلك من الأغراض، وفي هذا من سوء الأدب مع الله، وعدم الاهتمام بنظره ما لا يخفى.

وإذا كان هذا التصنع، ومتابعة هوى النفس، وتحصيل غرض الشيطان، حصل عند الختم فما فائدة زواجر القرآن وتشديداته التي مرت عليه؟!

من ههنا جاءت كراهية حضور مثل هذه المجالس والنهيُ عنه، قال الشيخ عبد الوهاب الشعراني[٣]: (أُخِذَ علينا العهد أن لا نجيب قط من دعانا إلى المحافل التي يحضر فيها الأكابر، حتى ختم الدروس التي أحدثها الناس في الجامع الأزهر وغيره، لما هي محتفَّة به القرائن التي يشهد غالب الحاضرين أن جميعها ما أريد بها وجه الله، ولم يبلغنا أنّ أحدًا من السَّلف الصالح كان يفعل ذلك، وإنما كان الرجل إذا طلب أن يأذنوا له في الفتيا يجمع له ثمانية من العلماء، كلُّ واحدٍ

---

(١) الحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الكُوْفِيُّ الكِنْدِيُّ، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، عَالِمُ أَهْلِ الكُوْفَةِ، ثقة، ثبت، فقيه. حَدَّثَ عَنْ: شُرَيْحٍ القَاضِي، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، وَإِبْرَاهِيْمَ النَّخَعِيِّ، وغيرهم، وَعَنْهُ: مَنْصُوْرٌ، وَالأَعْمَشُ،= =وَحَمْزَةُ بنُ حَبِيْبٍ الزَّيَّاتُ، وَشُعْبَةُ، وآخرون. ينظر: سير أعلام النبلاء: للذهبيَ (٥/ ٢٠٨)، و تذكرة الحفاظ: للذهبي (١/ ٨٨)، طبقات الحفاظ: للسيوطي ص: ٥١.

(٢) أخرجه الدارميّ، سنن الدارمي، كِتَاب فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، بَابُ: فِي خَتْمِ الْقُرْآنِ، (٤/ ٢١٨٤)، الحديث رقم: ٣٥٢٥، قال النوويُّ: (وروِيَ بأسانيد صحيحة عن: الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ –وذكره–). الأذكار ص: ١٥٧.

(٣) عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحَنَفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشعراني، (٨٩٨ – ٩٧٣) هـ، له تصانيف، منها: الأنوار القدسية في معرفة آداب العبوديّة، والبحر المورود في المواثيق والعهود، وكشف الغمة عن جميع الأمة، وغيرها. الأعلام: للزركلي (٤/ ١٨٠)، معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة (٦/ ٢١٨).

يسأله عن خمس مسائل من غامضات المسائل، فإن أجاب عنها من غير كشف في كتاب أذنوا له في الفتيا، وإلّا قالوا له: اشتغل حتى تتأهل لذلك، هذا الذي بلغنا، فما كانوا يفعلون ذلك إلّا نصيحةً واحتياطًا للأمة، لا فخرًا وعجبًا ومباهاةً بالعلم)[١].

الثانية: نماذجُ من أعمالِ الصالحينَ حالَ ختمهم للقرآنِ الكريم.

الصَّالحون في هذه الأمة من السَّلف والخلف لا يَمَلُّونَ من العمل بما عملوا، ويتحرَّزون التحرُّزَ التامَّ مما ربما يدخل عليهم شوائب الرياء، وقال سفيان الثوري[٢]: كل شيء أظهرتُه من عملي فلا أعدّه شيئًا لعجز أمثالنا عن الإخلاص إذا رآه الناس، وكان لا يترك أحدًا يجلس إليه إلّا نحو ثلاثة، فغفل يوما فرأى الحلقة قد كبرت فقام فزعًا وقال: (أُخِذْنا والله ولم نشعر)[٣]، ولما ترك التحديث قالوا له في ذلك فقال: (والله لو علمت أن أحدًا منهم يطلب العلم لله عزّ وجلّ لذهبت إلى منزله وعلَّمتُه ولم أحوجه للمجيء إليّ)[٤].

هذا حال عباد الله الصالحين العلماء العاملين، في إخلاص النية لله عزَّ وجلَّ، وهو من أعمال القلوب، بل هو في مقدمة الأعمال القلبية؛ لأن قبول الأعمال لا يتم إلّا به، قال الشاعر:

فَتَشَبّهوا إن لَم تَكُونوا مِثلَهُم إنَّ التَّشَبّه بِالكِرامِ فَلاحُ[٥]

أسأل الله أن يجعل نيَّاتنا، خالصةً لوجهه الكريم، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

ومن توفيق الله عز وجلَّ أنَّ أهلَ القرآن قد ختموا بما بدأ بها المحدِّثون، فخَتَمْنَا بالنيَّاتِ، وافْتَتَحَ بها المحدِّثونَ، فأوَّل حديث ذكره البخاري في صحيحه: عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى))[٦].

يُستَخْلَصُ ممَّا تَقَدَّم:

- أنَّ حضورَ مجلسِ الختمِ مستحبٌّ لما في ذلك من التعرّض لنزولِ رحمة الله تعالى،

---

(١) البحر المورود: للشعرانيّ ص: ١٨٦.

(٢) أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، (٩٧ – ١٦١) هـ، كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، وأجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته، وهو أحد الأئمة المجتهدين. ينظر: وفيات الأعيان: لابن خلكان (٢/ ٣٨٦)، و الأعلام: للزركلي (٣/ ١٠٤).

(٣) ينظر: الكواكب الدُّرِّيَّة: للمناوي (٣٠٥/١).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى: للشعرانيّ (٤٨/١)، والكواكب الدُّرِّيَّة: للمناوي (٣٠٥/١).

(٥) من قصيدة للإمام شهاب الدين السَّهروردِيّ. ينظر: معجم الأدباء: للحموي (٢/ ٥٠٠).

(٦) صحيح البخاري ، بَابُ بَدْءِ الوَحْيِ، (١/ ٦)، الحديث رقم: ١.

والمنهيُّ عنه: أمور يفعلها بعضهم حال الختم لا تليق بهم.

- وأنَّ الصالحين في هذه الأمة من السَّلف والخلف لا يملُّون من العمل بما عملوا، يتحرَّزون التحرُّزَ التامَّ مما ربما يدخل عليهم شوائب الرياء.
- وأنَّ إخلاص النية لله عمل من أعمال القلوب، بل هو في مقدمة الأعمال القلبية، لأن قبول الأعمال لا يتمُّ إلا به.

الخاتمة

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

بعد أن انتهيت من جمعِ ودراسةِ الفنقلات في أشهر كتب القراءات السبع، وعشتُ معها زمنًا زاد على عامين، حتى خرجتُ –بعد ذلك كلِّه– **بجملةٍ من النتائج الآتية:**

١. الفنقلة: كلمة منحوتةٌ، من قولهم: (فإن قيلَ، قلتُ)، كالبسملة والحيعلة، وهي من أحسن الطرق في نفي الشبهة عن جواب المفتي والمدرّس.

٢. الفنقلة أسلوب بديع مُلْفِت للنَّظر نجده عند المتقدمين والمتأخرين، وجرى عليه المحققون، وهي تتعلَّقُ بعرض المسائل الدقيقة التي تنقدح في أذهان العلماء ثم يجيبون عنها ويوجهونها، مع استنباط معاني جديدة.

٣. الفنقلات شَمِلَت أغلب أبواب أصول القراءات، وزادت عليها بمسائل نحوية وصرفية وبلاغية، ووزن بحور الشعر وما يتعلق به، وكذلك بنظم الشاطبية.

٤. قد تختلف اللهجة في القبيلة الواحدة؛ وذلك لتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن وتفاوت التعليم.

٥. القراءات العشر داخلة في الأحرف السبعة التي بلغتنا بالتواتر؛ لأنَّ القرآن محفوظ من الضياع ولو تطاولت عليه السنون.

٦. من قواعد الوقف: الوقفُ على مرسوم الخط.

٧. إنَّ علماء الضبط كانوا يستخدمون الألوان المتعددة لِمَا زيد على الرسم، محافظة على الأصل، وتمييزًا للإضافة عليه.

٨. لا بأس في استعمال الأساليب المبتكرة –كاستعمال الألوان– للتوضيح وإيصال الفكرة دون لَبْسٍ.

٩. ترتيب الأولويات يُعَدُّ من أهم ما يُتكلم فيه، فيُقَدَّمُ الأهمُّ على المهم، ووُفِّقَ الشَّاطبي لذلك في نظمه غاية التوفيق، ولله الفضل.

١٠. قرَّاء القرآن العاملون به هم أولياء الله المختصون به.

١١. توظيف الرمز في القصيدة سمة مشتركة بين غالبية الشعراء، والشاطبية أبدعت في استعمال الرموز وإدماجها في الكلام.

١٢. القراءةُ لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو سيدنا محمد ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم.

١٣. معرفة اصطلاح الشاطبيِّ في عبارات وجوه القراءات، أحد أبحاث قواعد منظومة حرز

الأماني.

١٤. الأوجُهُ التي زادها الشاطبيّ على ما في التّيسير يُطلَق عليها: زياداتُ القصيد، أو زيادات الحرز.

١٥. جرى فِعل الشاطبي في نَظْمِهِ على إدراج بعض الزيادات على ما في التيسير، هذه الزيادات على أنواع، منها زيادات تُقرَأ، ومنها زيادات أعرض عنها العلماء.

١٦. منهج الشاطبي في استخدام الرموز مع الكلمة القرآنية: أن يذكر الحرف القرآني المختَلفِ فيه، ثم يتبعه بذكر القرَّاء الذين قرءوا برموزهم الحرفية، واضعًا الرموز في أوائل كلماتٍ متضمِّنة معانٍ جليلة.

١٧. حرفُ الواو لم يستخدم في الرموز، ولكنه يُعَدُّ محور الرموز في الشاطبية واستعمل في الفصل بين القراءة والتي تليها.

١٨. متنُ الشاطبية (حرزِ الأماني) حظي بمزيد عناية، ووافر اهتمام، فقد اعتنى بها العلماء فتتابعوا على شرحها، واستخراج ما فيها من علوم دفينة، ولآلئ مكنونة يجب إبرازها، وتنفيس الغبار عنها، وقد استدركوا عليها، وقاموا بتعديل بعض أبياتها، بما أوتوا من علوم العربية، وسعة الاطلاع في علوم القراءات.

١٩. متنُ الشاطبية (حرزِ الأماني) لمْ يُوجدْ فيه خَللٌ في العبارةِ، وإنما غايتُه: إجمالٌ، أو إطلاقُ، أو فواتُ أولويَّةٍ في مقامِ الإشارةِ.

٢٠. تعديلات شرَّاح الشاطبية تُعَدُّ محاولات لتسهيل العبارة، أو دفع اعتراض، أو رفع إشكال، وهكذا.

٢١. استدراكات الشرَّاح تدلُّ على حرصهم على تمام الفهم لمعاني هذا النظم، وإيضاح الأصحِّ والأكمل في حقِّها من المعاني، كلُّ ذلك في نمطٍ رفيع من الأدب، وحسن الخطاب، وهذا هو دأب الفضلاء من المتأخرين في نقد المتقدِّمين؛ فإنهم تأنَّقوا في أسلوب التحرير، وتأدبوا في الردِّ والاعتراض؛ تعظيمًا لحقِّهم وحقِّ المؤلَّفِ.

٢٢. القراءات مبنيَّة على التلقّي والرِّواية، لا على الرَّأي والاجتهاد.

٢٣. الأصول: هي القواعد الكُلّية التي ينسحب حكم الواحد منها على الجميع غالبًا، وهي ما ذكرت في أبوابها كقاعدة مطَّردة كميم الجمع والفتح والإمالة والإظهار والإدغام، وغيرها.

٢٤. الإظهارُ هو الأصلُ؛ لأنه لا سببَ له، فلا يُعَلَّلُ، وإنما تُعَلَّلُ بقيَّة الأحكامِ كالإدغام والإخفاء والإقلاب والإبدال وغير ذلك.

٢٥. أصلُ الإدغَامِ أن يُدغَمَ الأضعفُ في الأقوى، ليصير في قوته.

٢٦. الوقفُ على الهمزِ أصلٌ مهمٌ من أصولِ القراءة، فلابد من إتقان هذا الباب قدر المستطاع، وهو مبحث مهم اعتنى به العلماء رحمهم الله فصنفوا فيه مصنفات عديدة.

٢٧. الأصلُ في تعيين اختلاف القراء في باب الفرش هو الخصوصية في السورة التي ذُكرت فيها.

٢٨. الأصلُ في الفَرش أنه لا يُفيدُ العموم إلّا بقرينة.

٢٩. القراءةُ الشاذة يحتجُّ بها على أنها من لسان العرب على الصحيح.

٣٠. الرَّسمُ سُنّة متَّبَعَة.

٣١. الاختلافُ في اللفظِ والمعنى في القراءاتِ، لا يغيّر المعنى تغييرًا جوهريًّا يُفْضِي إلى التَّناقضِ والتَّعارضِ.

٣٢. الوقوفُ على رؤوس الآي من السُّنَّة.

٣٣. العِبرةُ في الأداء الرّوايةُ والنّقل، والرواية عمدتُها التواتر، لا الاعتماد على صحة حديث أو ضعفه في القبول أو الرّدّ.

٣٤. الاختيار عند القرّاء: مصطلحٌ يُعبّرُ عن قيام قارئ للقرآن باعتماد وجهٍ من وجوه القراءة المرويّة في كل حرف من حروف القرآن المختلف في قراءتها في تعليمه القرآن وتلاوته له، فتسمّى طريقته في قراءة القرآن باسمه، فيقال اختيار فلان، وقراءة فلان، وجوَّزَ الأئمةُ القراءةَ بالاختيار بضوابط.

٣٥. إضافة المضاف إليه جائزةٌ، إذ هو من جهةٍ مضافٌ، وهو من جهةٍ أخرى مضاف إليه.

٣٦. التَّكبيرُ عند ختم القرآن الكريم سنةٌ.

٣٧. حضورُ مجلسِ الختمِ مستحبٌّ لما في ذلك من التعرّض لنزولِ رحمة الله تعالى، والمنهيُّ عنه: أمور يفعلها بعضهم حال الختم لا تليق بهم.

٣٨. الصالحون في هذه الأمة من السَّلف والخلف لا يملُّون من العمل بما عملوا، ويتحرَّزون التحرُّزَ التامَّ ممَّا ربما يُدخِلُ عليهم شوائب الرياء.

٣٩. إخلاصُ النية لله عمل من أعمال القلوب، بل هو في مقدمة الأعمال القلبية، لأن قبول الأعمال لا يتمُّ إلا به.

التوصيات

١. ضرورة الاهتمام بعلم القراءات، وإخراج تراثه على الوجه الأكمل، فإن في ذلك خدمة لكتاب الله، وفَهْمًا لمعانيه، ومعرفة لتفسيره.

٢. اعتماد موضوع الفنقلات –في القراءات وغيرها من العلوم– كمادة في الدراسة الأكاديمية، وحث الطلبة على الكتابة فيها.

٣. استدراكات شراح الشاطبية وتعديلاتهم عليها جديرة برسالة مستقلةٍ، في جمعها، وإثباتها، وتصنيفها، وترتيبها، ومن ثمَّ إلحاقها بهذه المنظومة المباركة؛ خدمة لها، وتعريفًا لحفَّاظ الشاطبية ودارسيها بقيمتها وشهرتها.

أسأل الله ربي الجواد الكريم كما عوَّدنا لطفه وإحسانه، أن يُديم علينا ذلك، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهارس العامَّة

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الأحاديث النَّبوية.
٣. فهرس الأشعار.
٤. فهرس الأعلام.
٥. فهرس الأماكن.
٦. فهرس المصادر والمراجع.

١. فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآيــة	رقم الصحيفة

١. سورة الفاتحة

١	﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾	٢٣
١-٢	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ ﴾	٤٥
٢	﴿ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢٢
٣-٤	﴿ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ ﴾	١٢٦
٤	﴿ مَٰلِكِ ﴾	٤٢٣
٤	﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾	٧٨
٦	﴿ ٱلصِّرَٰطَ ﴾	٤٢٢

٢. سورة البقرة

٢	﴿ فِيهِۛ هُدًى ﴾	١٣١
٢	﴿ هُدًى ﴾	١٢٠
٣	﴿ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾	٣٨
٤	﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾	١٢١
٦	﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	٤٠٦
٨	﴿ ٱلْأَخِرِ ﴾	٣٢٠
٩	﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ ﴾	١٢١
١٤	﴿ خَلَوْاْ إِلَىٰ ﴾	٣٠٧
٢٢	﴿ وَأَنتُمْ ﴾	١٥٨

٣٦	﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا ﴾	٦٦
٤٨	﴿ شَيۡـٔٗا ﴾	١٦٢
٥٤	﴿ يَٰقَوۡمِ ﴾	٢٣
٥٤	﴿ بَارِئِكُمۡ ﴾	٦٩
٥٤	﴿ وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِنَّكُمۡ ظَلَمۡتُمۡ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلۡعِجۡلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾	٧٠
٦٧	﴿ يَأۡمُرُكُمۡ ﴾	٧٠
٨٥	﴿ إِخۡرَاجُهُمۡ ﴾	٤٧٩
٨٦	﴿ بِٱلۡأٓخِرَةِ ﴾	٤٧٩
١١٥-١١٦	﴿ عَلِيمٞ ١١٥ وَقَالُواْ ﴾	٨٢
١١٦	﴿ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾	٩٥
١١٧	﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾	٨٢
١٢٥	﴿ وَإِسۡمَٰعِيلَ ﴾	٢٢
١٥٨	﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ ﴾	٥٧
٢١٧	﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ ﴾	١٠٠
٢١٩	﴿ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ ﴾	٧٩
٢٥٥	﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ ﴾	١٣٠
٢٥٩	﴿ حِمَارِكَ ﴾	٨٤
٢٨٦	﴿ إِصۡرٗا ﴾	٣٣٠

٣. سورة آل عمران

١٣	﴿ قَدۡ كَانَ لَكُمۡ ءَايَةٞ فِي فِئَتَيۡنِ ٱلۡتَقَتَاۖ فِئَةٞ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخۡرَىٰ كَافِرَةٞ	٣٤٥

	يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾	
٧٨	﴿ يَلْوُۥنَ ﴾	٣٨
١٥٧	﴿ وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوْ مُتُّمْ ﴾	١١١
١٥٨	﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ ﴾	١١١
١٦٠	﴿ يَنصُرْكُمْ ﴾	٧٠
١٦١	﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَغُلَّ ﴾	١١٦
١٨٠	﴿ مِيرَٰثُ ﴾	٣٥٠
١٨١	﴿ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ ﴾	١٠٦
١٩٣	﴿ ٱلْأَبْرَارِ ﴾	٣٢٠

٤. سورة النساء

١٠	﴿ وَسَيَصْلَوْنَ ﴾	١١٢
١١	﴿ وَٰحِدَةً ﴾	١١٢
١١	﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾	٣٥٢
٤٣	﴿ جَآءَ ﴾	٣٥٢
٧٥	﴿ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ ﴾	٥٠٤
٩٤	﴿ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ﴾	٨٢
٩٨	﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾	٥٠٤
١٠٢	﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ ۖ فَإِذَا سَجَدُوا۟ فَلْيَكُونُوا۟ مِن وَرَآئِكُمْ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا۟ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ﴾	٤٩٦
١٣٥	﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا	٤٨٢

	تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾	

٥. سورة المائدة

٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾	٤٩٢
٢٣	﴿ رَجُلَانِ ﴾	٢٢
٣١	﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ﴾	٣٦٥
٥٤	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ ﴾	٩٨
٥٤	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾	١٠٠

٦. سورة الأنعام

٧٧	﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ ﴾	٤٩، ٣٦٩
١٠٩	﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾	٧٠

٧. سورة الأعراف

٣	﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾	٣٨٧
٢٨	﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٣٨٠
٣٢	﴿ خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ ﴾	١٠٣
٣٣	﴿ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾	٣٨٠
٣٨	﴿ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴾	٣٨٠
٣٨	﴿ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴾	١٠٣
٤٠	﴿ لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ ﴾	١٠٣
٦٩	﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ ﴾	٣٩٠
٨١	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾	٣٨٣
١٠٥	﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾	٢٧

١٦١	﴿ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٰٓـَٔتِكُمۡۚ ﴾	٣٨٥
١٦٩	﴿ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ ﴾	٢٧
١٩٥	﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾	٣٩٦

٨. سورة الأنفال

١٧	﴿ رَمَىٰ ﴾	١١٣
١٨	﴿ مُوهِنُ كَيۡدِ ﴾	١٠٧
٦٦	﴿ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغۡلِبُواْ مِاْئَتَيۡنِ ﴾	٣٤٧
٤٢	﴿ إِذۡ أَنتُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُم بِٱلۡعُدۡوَةِ ٱلۡقُصۡوَىٰ ﴾	٤٨٨
٤٤	﴿ وَيُقَلِّلُكُمۡ فِيٓ أَعۡيُنِهِمۡ ﴾	٣٤٦

٩. سورة التوبة

٣	﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	٣٦
٣٤	﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ ﴾	٣٩٩
٦١	﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾	٣٩٩
١٠٠	﴿ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾	٦٣
١٠٧	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ﴾	٨٢
١٠٧	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	٣٩٩
١٠٩	﴿ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ ﴾ ، ﴿ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ ﴾	٨٢
١١٣	﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ ﴾	٣٩٩
١١٧	﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ ﴾	٣٩٩
١١٨	﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾	٢٧

١٠. سورة يونس

٣٥	﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ ﴾	٤٠٣
٦١	﴿ قُرۡءَانٖ ﴾	١٦٥
٦٢	﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾	٢١
٨٩	﴿ فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾	٨٠
٩٢	﴿ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ ﴾	٤٠٢
١٠٠	﴿ وَيَجۡعَلُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾	٤٠٢
١٠٣	﴿ ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيۡنَا نُنجِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾	٤٠١

١١. سورة هود

١٤	﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾	٢٧
٢٦	﴿ أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ ﴾	٢٧
٤٨	﴿ يَٰنُوحُ ﴾	٢٣
٦١	﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ ﴾	٤٠٩
٦٨	﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدٗا لِّثَمُودَ ﴾	٤٠٩
٩٥	﴿ أَلَا بُعۡدٗا لِّمَدۡيَنَ كَمَا بَعِدَتۡ ثَمُودُ ﴾	٤٠٩

١٢. سورة يوسف

١٢	﴿ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	٤١٦
٦٨	﴿ عَلَّمۡنَٰهُ ﴾	٢٢

١٣. سورة الرعد

٧	﴿ هَادٖ ﴾	١٨٦
١١	﴿ وَالٖ ﴾	٢٩٨

٣٣	﴿ هَادٍ ﴾	٢٩٨
٣٤	﴿ وَاقٍ ﴾	٢٩٨
٣٧	﴿ وَاقٍ ﴾	٢٩٨

١٤. سورة إبراهيم

٣٦	﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ﴾	٢٧١
٤٠	﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴾	٢٨٥
٤٠	﴿ دُعَآءِ ﴾	٢٧١
٤٦	﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾	٤٢٢

١٥. سورة الحجر

٢	﴿ رُّبَمَا ﴾	١٠٤
٩	﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	١٦
١٥	﴿ سُكِّرَتْ ﴾	١٠٤
٦٠	﴿ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ ﴾	١٠٤

١٦. سورة النحل

٥	﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾	٢١٤
٥	﴿ دِفْءٌ ﴾	٢١٤
١١	﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ ﴾	١٠٢
٢٠	﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾	١٠٢
٢٧	﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ ﴾	٤٢٥
٨١	﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾	٢١٣

٩٦	﴿ بَاقٍ ﴾	٢٩٨
١٠٣	﴿ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾	١٦
١١٠	﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ ﴾	٦٣

١٧.سورة الإسراء

٤٧	﴿ نَجۡوَىٰٓ ﴾	٢٣٧
٦٢	﴿ لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ ﴾	٢٩٠
٨٣	﴿ وَنَـَٔا ﴾	٢٤٨
٨٨	﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ٨٨ ﴾	١٧
٩٧	﴿ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِ ﴾	٢٨٩
١٠٦	﴿ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا ١٠٦ ﴾	٤٣

١٨.سورة الكهف

١٦	﴿ وَيُهَيِّئۡ لَكُم مِّنۡ أَمۡرِكُم مِّرۡفَقٗا ﴾	٢٠٥
١٨	﴿ وَلَمُلِّئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ﴾	١٨
١٩	﴿ قَآئِلٞ ﴾	٢٠٥
٧٠	﴿ تَسۡـَٔلۡنِي ﴾	٢٩٥

١٩.سورة مريم

١	﴿ كٓهيعٓصٓ ١ ﴾	٨٠
٦-٥	﴿ فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا ﴾	٤٩١
٢٨	﴿ سَوۡءٖ ﴾	٢١٥
٩١-٩٠	﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ٩٠ أَن دَعَوۡاْ	٤٢٣

	﴿لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا ٩١﴾	

٢٠.سورة طه

٥٩	﴿ضُحٗى﴾	٢٣٤
٧٦	﴿تَزَكَّىٰ﴾	٢٢٨
٩٤	﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾	٢٣
١٠٧	﴿أَمۡتٗا﴾	٢٥٤
١٠٨	﴿هَمۡسٗا﴾	٢٥٤
١٣٠	﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩﴾	٥٠

٢١.سورة الأنبياء

٣٤	﴿مِّتَّ﴾	١١٤
٨٧	﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ﴾	٢٨

٢٢.سورة الحج

٢٦	﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ أَن لَّا تُشۡرِكۡ بِي شَيۡـٔٗا﴾	٢٧

٢٣. سورة المؤمنون

٤٤	﴿ثُمَّ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا تَتۡرَاۖ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةٗ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾	٤٩٨

٢٤. سورة النور

٩	﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾	٩٦
٥٨	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖۚ مِّن قَبۡلِ صَلَوٰةِ ٱلۡفَجۡرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ ٱلظَّهِيرَةِ وَمِنۢ بَعۡدِ صَلَوٰةِ ٱلۡعِشَآءِۚ ثَلَٰثُ عَوۡرَٰتٖ لَّكُمۡۚ﴾	٤٢٧

٣١	﴿ وَلْيَضْرِبْنَ ﴾	٤٩٦
٣٣	﴿ إِكْرَاهِهِنَّ ﴾	٨٤
٦١	﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا ﴾	٣٥١

٢٥. سورة الفرقان

٢٥	﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾	٤٣٠
٦٩	﴿ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾	٤٧٤

٢٦. سورة الشعراء

٦١	﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾	٤٣٢

٢٧. سورة النمل

١٨	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوْا۟ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٨﴾ ﴾	٤٧٥
٢٥	﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾	٢٥
٢٥	﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾	٢١
٥٧	﴿ قَدَّرْنَٰهَا ﴾	١٠٤

٢٨. سورة القصص

٧٠	﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ ﴾	٤٧٤

٢٩. سورة العنكبوت

٢٨-٢٩	﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ، أَءِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ ﴾	٤١٩
٤٤	﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾	٤٨٦

٣٠. سورة الروم

٥٤	﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴾	٤٣٦

٣٣. سورة الأحزاب

٣٥	﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾	٤٨٦
٤٠	﴿ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾	٧٧

٣٦. سورة يس

٦٠	﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ﴾	٢٧
٧٠	﴿ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا ﴾	٩١

٣٧. سورة الصافات

١-٣	﴿ ذِكْرًا ﴾	٨٨
٥٢-٥٣	﴿ يَقُولُ أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ﴿٥٢﴾ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾	٤٢٠
١٨٢	﴿ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾	٤٤

٣٨. سورة ص

٤٦	﴿ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴾	٩٣

٤٠. سورة غافر

٣	﴿ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾	٤٧٤

٤٢. سورة الشورى

٣٠	﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ ﴾	٣٠

٤٤. سورة الدخان

١٩	﴿ وَأَن لَّا تَعْلُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّىٓ ءَاتِيكُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٩﴾ ﴾	٢٧

٤٦. سورة الأحقاف

١٢	﴿ لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ﴾	٩١
١٦	﴿ أَحْسَنَ ﴾	٨٩

٤٨. سورة الفتح

٢٥	﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	٥٠٤

٥١. سورة الذاريات

١	﴿ ذَرْوًا ﴾	٨٨
٤٤	﴿ فَعَتَوْا۟ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾	٤٤٩

٥٢. سورة الطور

٢١	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ ﴾	٤٨٥
٣٢	﴿ تَأْمُرُهُمْ ﴾	٧٠

٥٣. سورة النجم

١٤	﴿ سِدْرَةِ ﴾	٤٧٩

٥٥. سورة الرحمن

٢٧	﴿ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾	٨٤
٧٨	﴿ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾	٨٤

٥٧. سورة الحديد

١٨	﴿ إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ ﴾	٤٥

٥٩. سورة الحشر

٤	﴿ وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٤ ﴾	١٠٠

٦٠. سورة الممتحنة

١٢	﴿ يُبَايِعۡنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشۡرِكۡنَ بِٱللَّهِ شَيۡـٔٗا ﴾	٢٨

٦٢. سورة الجمعة

٥	﴿ ٱلۡحِمَارِ ﴾	٨٤

٦٣. سورة المنافقون

١٠	﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾	٣٤

٦٥. سورة الطلاق

٧	﴿ لِيُنفِقۡ ﴾	٤٩٥

٦٦. سورة التحريم

٥	﴿ مُسۡلِمَٰتٖ ﴾	٢٢

٦٨. سورة القلم

٢٤	﴿أَن لَّا يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٞ ٢٤﴾	٢٨

٧٠. سورة المعارج

١١-١٤	﴿يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِئِذِۭ بِبَنِيهِ ١١ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ١٢ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِي تُـٔۡوِيهِ ١٣ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا ثُمَّ يُنجِيهِ ١٤﴾	٤٣

٧١. سورة نوح

٢٥	﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾	٣٨٥

٧٣. سورة المزمل

٢٠	﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾	١٥

٧٥. سورة القيامة

٢٧	﴿مَنۡۜ رَاقٖ﴾	٢٥، ٢٦

٧٧. سورة المرسلات

٥	﴿فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ﴾	٨٨

٧٨. سورة النبأ

٣١-٣٢	﴿مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ﴾	٤٨٩

٨٠. سورة عبس

٣٤-٣٦	﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ ٣٤ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ٣٥ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ٣٦﴾	٤٣

٨٣. سورة المطففين

١٤	﴿ بَلۜ رَانَ ﴾	٢٥
١٤	﴿ رَانَ ﴾	٢٦

٩٠. سورة البلد

١-٢	﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢ ﴾	٥٣

٩٣. سورة الضحى

١	﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴾	٥٠٧

٩٤. سورة الشرح

١	﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ ﴾	٥٠٩

٩٥. سورة التين

٥-٦	﴿ ثُمَّ رَدَدۡنَٰهُ أَسۡفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	٤٧

١٠٠. سورة العاديات

٣	﴿ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ ﴾	٨٨

٢. فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	رقم الصحيفة
١. حرف (أ)	
أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَبَدَأَ بِالصَّفَا فَرَقِيَ عَلَيْهِ	٥٧
إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْه....	١٥
أَنَا أَعْرَبُ الْعَرَبْ، وُلِدْتُ فِي بَنِي قُرَيْشٍ، نَشَأْتُ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، فَأَنَّى يَأْتِينِي اللَّحْنُ	١٦
أنا أعربكم، أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بكر	١٦
إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب فإذا جئتهم فأدعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم، فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب	٤٣
إنكم سترون ربَّكم كما ترون هذا لا تُضامون في رؤيته، فإن استطعتم ألا تُغلَبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا»، ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾	٥٠
إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى	٥١٦
٢. حرف (خ)	
خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	٥٣
٣. حرف (ف)	
فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَام، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ	١٥

يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِفَقَدْ أَصَابُوا....	
فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم...	٤٤
فهل أنتم تاركو لي صاحبي	٣٧٣

٤. حرف (ق)

قال اللهُ تعالَى: يا عِبَادِي ، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فلَا تَظَالَمُوا	٤٤٧

٥. حرف (ق)

كَانَ يَمُدُّ مَدًّا	١٥٤

٦. حرف (م)

مَنْ سبق إلى ما لم يَسْبقه إليه مسلمٌ فهو له	٥٧
مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللَّهَ بِهِ، فَإِنَّهُ سَيَجِيءُ أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَسْأَلُونَ بِهِ النَّاسَ	٥١٤

٧. حرف (ي)

يَقُولُ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ: مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِي وَمَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ، وَفَضْلُ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الكَلَامِ كَفَضْلِ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ	٥١٤

٣. فهرس الأشعار

البيت	اسم الشاعر	رقم الصحيفة
أقْوَى المدودِ لاَزِمٌ فَما اتَّصَل فَعَارِضٌ فَذُو انفِصالٍ فَبَدَلْ وَسَبَبَا مَدِّ إِذَا مَا وُجِدَا فَإِنَّ أَقْوَى السَّبَبَيْنِ انْفَرَدَا	السَّمنُّودي	٢٦٤
أقْوَى المدودِ لاَزِمٌ فَما اتَّصَل فَعَارِضٌ فَذُو انفِصالٍ فَبَدَلْ	السَّمنُّودي	١٥٧
تُوقَّى البُدُورُ النَقْصَ وهي أَهِلَّةٌ ويُدرِكُها النُقصانُ وهي كَوَامِلُ	الجعبري	٥٠
سَأَلْتُكُمُ يَا مُقْرِئِي الْغَرْبِ كُلِّهِ وَمَا لِسُؤَالِ الْحَبْرِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ بِحَرْفَيِنِ مَدُّوا ذَا، وَمَا الْمَدُّ أَصْلَه وَذَا لَمْ يَمُدُّوهُ، وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ وَقَدْ جُمِعَا فِي كِلْمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ مِثْلِكُمْ تَبْدُو	الحصري	١٦٩
..... فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ	علقمة الفحل	٣٢٦
فَكُلٌّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ للرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي وَصَحَّ إِسْناداً هُوَ الْقُرآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ	ابن الجزري	٤٦٥
لا وَأَبيكَ اِبنَةَ العامِرِي لا يَدَّعي القَومُ أَنّي أَفِرْ	امرئِ القَيْسِ	٦٣
.... والباري وبارئكم تلا	الجعبري	٧١
..... واللفظُ في نظيرِهِ كمثلِهِ	ابن الجزري	١٥٨
واللهِ مَا لَيلي بِنَامَ صَاحِبُهْ ولا مُخَالِطُ الليَّان جَانبُهِ		٢٢١
وإن زاد واويّ الثلاثيّ أضْجِعَا كأدنى مع استعلى وأربى مع ابتلى	الجعبري	٢٢٩
وإن فصل الهاوي فخلف...	الجعبري	
وَبَعْدَ إِتْمَامِ ٱلأُصُولِ نَشْرَعُ فِى الْفَرْشِ وَاللهُ إِلَيْهِ نَضْرَعُ	ابن الجزري	١١٠
وخالفَ في الموءودةِ الأصلَ عندهم وفي واوِ سَوءاتٍ وفي مَوْئلاً فَادْرِ	الحصري	١٧٠
وَفي طَالَ خُلْفٌ مَعْ فِصَالًا ونحوه وفي نحو يوصل والمفخم فُضِّلا	الفاسي	٦٨
وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ عمّه أبو جندلٍ والزيدُ زيدُ المعارك	غياث بن الأخطل	٩٨
وكلُّ ثلاثيّ يزيد أملْه مث لَ يرضى و تدعى ثم أدنى مع ابتلى	لأبي شامة	٢٢٩
وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ أَمَالا كَزَكَّاهَا وَأَزْكى مَعَ ابْتَلَى	القاري	٢٢٩
أو: وَكُلُّ ثُلاَثِيٍّ يَزِيْدُ فَإِنَّهُ مُمَالٌ كيرضى ثم أزكى مَعَ ابْتَلَى		٢٢٩

وكل رباعيٍّ فما زاد مُضْجَعٌ كيرضى ويتلى ثم أزكى مع ابتلى	الفاسي	٢٢٩
وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعَتَدَّ مَحْضاً وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا	الفاسي	٢١٢ ٢١٥

٤. فهرس الأعلام

العلم	رقم الصحيفة
ابن الأنباري	٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦
ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد الجزري الشافعي	٦، ٧، ٨، ٩، ١٥، ١٦، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ٢٧٧، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٤٤، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥٠٠
ابن الجوزي: جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي	٣٢٣، ٤٥٨
ابن الحاج	١٦٢، ٣٥١، ٣٦٤، ٤٠٧، ٤٨٧
ابن الصلاح	٣٦١
ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم	٤٦
ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني	٥، ٥٣، ٢١٣، ٢٣٨، ٣١٥، ٣٨٥، ٤٣٨، ٤٥١، ٤٧٢
ابن حجر: أحمد بن علي بن محمدالعسقلاني	٢٤، ٤٣، ٤٥، ٩٣، ٤٣١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٩
ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل	٨٨، ٤٨٨
ابن عامر	١٨، ١٩، ٢٩، ٤١، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٨٠، ٩١، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٢،

العلم	رقم الصحيفة
	٢٧٣، ٣١٤، ٣٦٨، ٣٧٩، ٤٤٧، ٤٧٨، ٤٨٥
ابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد	٤٦، ٤٩٣، ٤٩٤
ابن عطية	٣٤، ٢٧٥، ٣٦٣
ابن عقيل	١٨٤، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٨، ٤٨٣
ابن فارس	٥٣، ٩٩، ١١١، ٣٢٣، ٤٤١، ٤٨٦
ابن قدامة: عبد الله بن أحمد بن محمد	٤٢، ٢١٤
ابن قيم الجوزية	٤٧٥
ابن كثير: إسماعيل بن عمر	٢٩، ٤١، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٧٠، ٨٠، ٨٢، ٩٧، ١٠٥، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٤، ١٧١، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣١٢، ٣٢٥، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٩٥، ٤٩٦
ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني	٣٥
ابن مالك	١١، ١١١، ١٣٤، ١٨٤، ٣٠٥، ٣٣٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٩، ٥٠٠
ابن منظور	٨، ٢٣، ٣٩، ٤٦، ٥٢، ١٢٠،

العلم	رقم الصحيفة
	١٤٥، ١٤٩، ١٦٤، ٢١٠، ٢٨٤، ٢٩٧، ٤٨٠
ابن هشام	٤٨، ٢١٣، ٢٥٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٣٣، ٤٣٨، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٤٨٦
ابن وهب	١٨
أبو العلاء المعري: أحمد بن عبد الله التنوخي	٣٨
أبو النجم: الفضل بن قدامة بن عبيد	٢١٤
أبو جعفر النحاس	١٧٩
أبو حنيفة: النعمان بن ثابت	١٦٨
أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي	٩٣، ٢١٤، ٤٥٥، ٤٩٤
أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني	٥، ١٩، ٤٥، ٩١، ٢٧٣، ٣٦٩، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٢١، ٤٣١، ٤٩٩
أبو سفيان	٢٤
أبو سفيان بن حرب	٢٤
أبو شامة: أبو القاسم شهاب الدين	١٢، ١٣، ١٤، ١٨، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ٢٤٠، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٢، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٨٣
أبو عبيد القاسم بن سلام	٤٥٨
أبو عبيدة معمر بن المثنى	٦

العلم	رقم الصحيفة
أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد	٣٤، ٢٧٤، ٣٢٠، ٣٢٥، ٣٣٦، ٤٠٨، ٤٥٢، ٤٧٧، ٤٨٢
أبو منصور الأزهري	١٤
أبو هلال العسكري: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري	٣٠٥، ٤٥١
أبو جعفر	١٧٩، ٢٧٣، ٣٩٦
أُبيٌّ بن كعب	٤٩٦
الأخطل: أبو مالك غياث بن غوث	٨٩، ٤٨٥
الأخفش	٣٨١، ٣٨٢
الأزهري	١٤، ٢١٠، ٣٦١، ٤٠٧، ٤٧١، ٤٧٥
إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين	٤٩٦
امرؤ القيس بن حجر	٥٣، ٣١٥
البخاري: محمد بن إسماعيل	٣، ٣١، ٣٨، ٤١، ١٤٩، ٣٦٣، ٣٦٥، ٤٩٤، ٥٠٢
البزي	٤٤، ٦٧، ٨٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ٢٧١، ٢٧٦، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤١٠، ٤١٩، ٤٤٢، ٤٤٣
البغدادي	٨٩، ١١٥، ١٢٤، ٢١٤، ٢٨٣، ٣٨١، ٤٢٧، ٤٤٣، ٤٧١، ٤٨٢
البوصيري = محمد بن سعيد الصنهاجي	٤٨٠

العلم	رقم الصحيفة
البيضاوي	٣١٦، ٤٩٤
البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي	٣٥، ٩٢، ٤٢١
الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى	٤٢١، ٤٣١، ٥٠٠
التنوخي: أبو عبد الله زين الدين محمد بن محمد	٣٨
الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل	١٨٠
الثقفي: أبو الصلت طريح بن إسماعيل بن عبيد	٢٤، ٢٦
الثوري	٥٠١
الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر	٦
جبريل عليه السلام	٤٩١
جرير بن عبد الله	٣٨
الجوهري	٣٢، ٤٦
الحجاج بن يوسف	٢٦
الحجّاج بن يوسف	٢٦
الحريري: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد	٤٨٨
الحسن بن أحمد بن الحسن	٢٨٣
حسين بن علي الجعفي	٨٩
حمزة	٢٩، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٩، ٨٠، ٩٦، ١٠٢، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢

العلم	رقم الصحيفة
خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي – رضي الله عنه –	٤٩٣
خلاد	٤٤، ٨٢، ١٣٦، ٣٨٢
الخليل بن أحمد الفراهيدي	٢٦
الخوارزمي	١٨٠
الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر راجع العلم	١١٥
الدارمي	٤٩٩، ٥٠٠
داود – عليه السلام –	٢٧٣، ٤٢١
الداوودي	٣٤
الدوسري	١٥٨، ١٧١
الديلمي: شهردار بن شيرويه بن شهردار	٣٣
الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان	٥، ٨، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٥٧، ٦٢، ٨٩، ١٠٨، ١١٥، ١٢٤، ١٥٠، ١٥٦، ١٩١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٤٢٧، ٥٠٠
الرازي	٢٦١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٤٢٠
الرافعي	٣٦٤
الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى	١١١
رؤبة بن العجاج	٤٦٦
الزبيدي: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق	١٢٠
الزركشي: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي	٢٣، ٤٢٢

العلم	رقم الصحيفة
الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد	٩، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٤، ٤٧، ٥٢، ٥٧، ١١٥، ٢٠٥، ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٦١، ٤٨٠، ٤٩٤، ٤٩٦، ٥٠١
الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر	٣٤، ٤٨، ٣٣٦، ٣٦٣، ٤٧٦
الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب	٤٢
زهير	٤٩١
السامري	٤٤٢، ٤٤٣
السبكي	١٦٨
سحنون: عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي سحنون راجع العلم	١٨
السخاوي: محمد بن عبد الرحمن	٤٥، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ١٦١، ١٦٢، ١٨٤، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٧٩، ٢٩٦، ٢٩٧، ٤٤٥، ٤٦٥
السرخسي	١٦٨
سفيان الثوري	٥٠١
سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري	٥٠١
سليمان بن كثير	٤٩٥
السمين الحلبي	١٦٩، ٢٠٨، ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٢٣،

العلم	رقم الصحيفة
	٣٢٧
سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري أبو بشر راجع العلم	٣٣، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ١٦٥، ١٨٣، ١٩٨، ٢١٠، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٩٦، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٥، ٤٠٨، ٤٧١، ٤٧٢
السيوطي: عبد الرحمن بن محمد	٦، ٨، ٩، ٣٣، ٤٧، ٤٨، ٨٩، ٩٢، ٩٨، ١١١، ١٤٩، ١٧٨، ١٨٣، ٣٦٤، ٤٥٨، ٤٦٦، ٥٠٠
أبو محمد الشاطبي: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني	٩، ١٨، ٢٢، ٢٩، ٣٧، ٨٢، ٨٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩٥
الشافعي	٦، ٥٧، ٩٨، ١٣١، ١٥٢، ٢٥٦، ٣٥٣، ٣٦١، ٣٦٤، ٤٩٦
شريح	٣٠٠، ٣٣١، ٣٩٩، ٤٠١
الشعراني: عبد الوهاب بن أحمد	٥٠١
الشنقيطي	٤٦
الشوكاني: محمد بن علي	٤٨٠، ٤٩٤
الشيرازي	٢٧٤

العلم	رقم الصحيفة
الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير	٤
الطبري: محمد بن جرير	٣٣٦
طرفة بن العبد	١٨٠
الطيبي	٦١، ٦٢
ظالم بن عمرو: أبو الأسود الدؤلي	٢٤، ٢٥
عامر بن الطفيل	٣٠٥
العباس بن عبد المطلب – رضي الله عنه –	٤٩٤
عبد الرحمن بن القاسم	١٨
عبد الفتاح القاضي	١٢، ١٣، ١٨، ٢٥، ٤٩، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٤٢٩، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٩
عبد الله بن السائب المخزومي	٤٢
عبد الله بن عامر	٢٨٨
عبد الله بن عباس رضي الله عنهما	٤٩٤
عبد الله بن كثير	٤٩٦
عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –	٤٦٠
عبد الله بن وهب بن مسلم	١٨
عبد بن حميد	٨٩
عثمان بن جني	٥
عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني	٨

العلم	رقم الصحيفة
عثمان بن عفان – رضي الله عنه –	٨، ٢٠، ٣٦٨
عطية بن سعد	٤٣١
العقيلي	٢٠
العكبري	٤٠٧
عكرمة بن سليمان بن كثير	٤٩٥، ٤٩٦
علقمة	٣١٤، ٣١٥
علي بن عمر الدارقطني	١١٥
علي بن عيسى الربعي	٣٤
عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –	٤، ٤٢، ٥٠٢
عمر رضا كحالة	٤٧، ٥٠١
عمران بن حصين	٥٠٠
العوفي	٤٣١
الفرّاء: يحيى بن زياد	٣٣
الفريابي	٤٩٩
القاسم بن سلام	٤٥٨
القاسم بن فِيرُّه الشاطبي	٩، ٦٦
قالون	٢٠، ٤٤، ٨٢، ١٤٠، ١٦٦، ٢٣٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٣٠، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٤٧
قتادة	١٤٩، ٤٩٨، ٤٩٩
القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن	١٦٨

العلم	رقم الصحيفة
القرطبي	٨، ١٥٠، ١٨٣، ٣١٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٤٧٠
القشيري: عبد الكريم بن هوازن	٣٦٤
قنبل	٤٤، ١٤٣، ٢٦٩، ٢٧١، ٣٨٤، ٤١٠، ٤٦٥
القيسي	٢٥، ١٥٠، ٣١٥، ٣٩٨، ٤٨٣
الكسائي	٩، ١١، ١٢، ١١٢، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٦
مالك بن أنس	١٨، ٤٢، ٣٩٦
مجاهد بن جبر	٤٩٦
محمد بن إدريس الشافعي	٩٨، ٣٥٣، ٤٩٦
محمد بن القاسم بن محمد بن بشار	٣٦٩
محمد بن سعدان	١٧٩
المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن	٤٨٢
مسلم ابن الحجاج	٣
معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى	٣٠
معاوية بن أبي سفيان	٢٤
معمر بن المثنى أبو عبيدة	٦
المفضل بن سلمة	١٨٠

العلم	رقم الصحيفة
مكي بن أبي طالب	١٤، ٧٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٥٠، ٣١٥، ٣٦٣، ٣٩٨، ٤١٥، ٤٥٦، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٨٣
مناع القطان	٨
المناوي: محمد عبد الرؤوف	٣٥، ٥٠١، ٥٠٢
موسى عليه السلام	٣٠٧
نافع مولى عبد الله بن عمر	٤٢
نصر بن عاصم الليثي	٢٥
النقّاش	٣٨٢
هشام بن حكيم	٤
الواسطي	١٢، ١٣، ١٧، ٢١١، ٣٩١
الوليد بن الوليد	٤٩٣
يزيد بن القعقاع أبو جعفر	٣٩٦

٥. فهرس الأماكن والبلدان

الأماكن والبلدان	رقم الصيفحة
إستانبول	٤٦
أصبهان	٢٩٢,٣٣٤,٣٩٦,٣٩٥،
أم القرى	٥٣
الأندلس	١٩٣,٢٢٢,١٥٤,١٤٣,٤٦١,٣٠٣,٣٠٢
البصرة	١٠٠,٣٦
بغداد	١٢١,٥٠,٤٦,٢٩٣,٢٩٢,٢٨٤,٢٢٢,١٢٩
تركيا	
الحجاز	٢١٩,١٩٢,٢١٩,١٩٢
دمشق	٥٢,٤٦
الروم	٢١٦,٢١٥,٢١٤,٢١٣,٢١٢,٢١١,١٨٦,١٨٥,١٣٨
سرقسطة	٦٢
الشام	١١٠,٩٨,٦٤,٦٣,٦٢,٦١,٥٢,٣١,٢٣٢,٢٨٢,٢٩٧,٢٣٢,٢٨٢
العراق	٧٢,٦٩,٣٧,١٢٨,٢٩٢,١٢٨,٢٩٢
عمواس	٣٦
غفار	٦٤,١٥,٢٨٤
قرطبة	
الكوفة	٥١٥
ليبيا	٣٢
المدينة المنورة	٥٤
المروة	
المسجد الحرام	٥٤
مسجد النبي ﷺ	٥٤
مصر	١١٢,١٠١,٧٥,٦٧,٦٦,٥٨,٣٠,٢٧,١٥,١٨١
مكة المكرمة	٥٤,٥٣,٣٥

المملكة العربية السعودية	٣٩,٣٥
هراة	٤٦٤

٦. فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. **إبراز المعاني من حرز الأماني**، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية.

٢. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٣. **الإتقان في علوم القرآن**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٤. **الأجوبة الجلية لمن سأل عن شرح ابن عقيل على الألفية**، مطبعة السعادة – مصر، المؤلف: حسين بن أحمد بن عبد الله آل علي، تاريخ النشر: ١٤٢٨/٤/٢٥ هـ .

٥. **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، (معجم الأدباء)**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٦. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، سنة النشر: ١٤٢٢ – ٢٠٠٢، عدد المجلدات: ٢، الطبعة الأولى.

٧. **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد في القراءات السبع**، الكاتب: نور الدين علي بن محمد بن حسن المصري، الملقب بالضباع (ت ١٣٨٠) ، تحقيق: جمال الدين محمد شرف – عبد الله علوان، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، سنة النشر: ١٤٢٧ = ٢٠٠٦.

٨. **الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية**، الكاتب: محمد محمد محمد سالم محيسن (ت ١٤٢٢)، الناشر: دار محيسن، القاهرة – مصر، سنة النشر: ١٤٢٦ = ٢٠٠٥، الطبعة الأولى.

٩. **الاستغناء في الاستثناء**، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٠. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

١١. **الأشباه والنظائر في النحو**، المؤلف: عبد الرحمن السيوطي جلال الدين، المحقق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق – سورية.

١٢. **الإصابة في تمييز الصحابة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ.

١٣. **الأصول في النحو**، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

١٤. **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، تأليف: علي محمد الضباع ، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٥. **الاعتصام**، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، المحقق: سليم بن عيد الهلالي، الناشر: دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٦. **إعراب القرآن العظيم**، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: ٩٢٦هـ) ، حققه وعلق عليه: د. موسى على موسى مسعود (رسالة ماجستير)، دار النشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

١٧. **إعراب القرآن**، المؤلف : أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلَّق عليه :عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

١٨. **الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط (هو إعراب القرآن مستلًّا من (البحر المحيط) لأبي حيان الغرناطي (ت ٧٤٥ هـ))**، المؤلف: د. ياسين جاسم المحيميد.

١٩. **الأعلام**، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

٢٠. **الإقناع في القراءات السبع**، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، الناشر: دار الصحابة للتراث، طنطا – مصر.

٢١. **أمالي ابن الشجري**، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م.

٢٢. **الأمثال المولدة**، المؤلف: محمد بن العباس الخوارزمي، أبو بكر (المتوفى: ٣٨٣هـ)، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، عام النشر: ١٤٢٤ هـ.

٢٣. **الإنباء في تجويد القرآن**، لابن الطحان، تحقيق: أحمد مفلح القضاة، المجلد: ٤٠، دراسات، علوم الشريعة والقانون، ملحق:١، سنة: ٢٠١٣ م، ص: ٨٢٤.

٢٤. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

٢٥. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، المؤلف: ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر ابن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى:٦٨٥هـ)، المحقق: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٨هـ.

٢٦. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

٢٧. **الإيضاح العضدي**، المؤلف: أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب – جامعة الرياض، سنة النشر: ١٣٨٩ – ١٩٦٩، عدد المجلدات: ١، الطبعة الأولى.

٢٨. **الإيضاح في علوم البلاغة**، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ) ، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.

٢٩. **بحر العلوم**، المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (المتوفى: ٣٧٣هـ)، تحقيق: د.محمود مطرجي، دار النشر : دار الفكر – بيروت.

٣٠. **البحر المديد في تفسير القرآن المجيد**، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (المتوفى: ١٢٢٤هـ)، المحقق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، الناشر: الدكتور حسن عباس زكي – القاهرة، سنة الطبع ١٤١٩ هـ.

٣١. **البحر المورود في أخذ المواثيق والعهود**، المؤلف: عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي أبو محمد الشعراني، المتوفى ٩٧٣هـ، دار الكتب العلمية – بيروت سنة الطبع: ٢٠١٠.

٣٢. **البداية والنهاية**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٣٣. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٣٤. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة – القراءاتُ الشاذةُ وتوجيهها من لغة العرب**، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان.

٣٥. **البرهان في علوم القرآن**، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٦. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

٣٧. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) ، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، طبعة الكويت.

٣٩. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن عثمان الذهبي، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٤٠. **تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث – بيروت، الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ.

٤١. **التاريخ الكبير**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٤٢. **التبصرة في القراءات السبع**، المؤلف: مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى القيرواني القرطبي، (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: محمد غوث الندوي، الناشر: الدار السلفية – الهند، سنة النشر: ١٤٠٢ – ١٩٨٢، رقم الطبعة: ٢.

٤٣. **التبصرة والتذكرة**، المؤلف : أبو محمد عبد المؤمن بن علي الصيمري، (المتوفى: ١١٤٦هـ)، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين مركز البحث العلمي وإحياء التراث – جامعة أم القرى، سلسلة من التراث الإسلامي ١٦، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٤٤. **التجريد لبغية المريد في القراءات السبع**، المؤلف: أبو القالسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف بأبن الفحَّام الصِّقليّ المقرئ، (المتوفى: ٥١٦ هـ)، دراسة وتحقيق: ضاري إبراهيم العاصي الدوري، عمان – دار عمار، سنة: ٢٠٠٢ م.

٤٥. **تحبير التيسير في القراءات العشر**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، الناشر: دار الفرقان – الأردن / عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٤٦. **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب**

المجيد»، المؤلف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

٤٧. **تذكرة الحفاظ**، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، سنة النشر: ١٣٧٤.

٤٨. **التذكرة في القراءات**، تأليف: أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (المتوفى: ٣٩٩هـ)، حققه وراجعه وعلق عليه د. سعيد صالح زعيمة، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ودار ابن خلدون – الإسكندرية

٤٩. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

٥٠. **تراجم قراء القراءات القرآنية في الموصل**، تأليف: قصي حسين آل فرج، المطبعة: ديوان الوقف السني، بغداد – العراق، الطبعة الأولى: ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.

٥١. **التسهيل في تجويد التنزيل**، جمع وإعداد: أحمد خورشيد رؤوف، الطبعة الرابعة: كركوك – العراق، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧ م.

٥٢. **تصحيح الفصيح وشرحه**، المؤلف: أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان(المتوفى: ٣٤٧هـ)، المحقق: د.محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، عام النشر: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٥٣. **تعديلات بعض شُراح الشاطبية وتقييداتهم في أبياتها**، الكاتب: عبد القيوم بن عبد الغفور بن قمر الدين السندي، الناشر: مجلة البحوث والدراسات القرآنية – العدد ٣، سنة النشر: ١٤٢٨ هـ = ٢٠٠٧ م.

٥٤. **التعريفات**، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

٥٥. **تفسير الماوردي – النكت والعيون**، المؤلف: أبو الحسن بن علي بن بن محمد ابن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي(المتوفى:٤٥٠هـ)، المحقق: السيد بن المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٥٦. **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، المؤلف: أبو البركات عبد الله ابن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه:

يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٧. **تفسير مقاتل بن سليمان**، المؤلف: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (المتوفى: ١٥٠هـ)، المحقق: عبد الله محمود شحاته، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٣ هـ.

٥٨. **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٠٠ م.

٥٩. **تكملة المعاجم العربية**، المؤلف: رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: ١٣٠٠هـ) ، نقله إلى العربية وعلق عليه: جـ ١ – ٨: محمَّد سَليم النعَيمي، جـ ٩، ١٠: جمال الخياط، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة: الأولى، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ م.

٦٠. **التمهيد في علم التجويد**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد ابن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور على حسين البواب، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٦١. **تنبيه الخلان بتكميل مورد الظمآن (مطبوع ضمن كتاب دليل الحيران على مورد الظمآن)**، المؤلف: أبو محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأنصاري الأندلسي، المغربي الفاسي (المتوفى: ١٠٩٠هـ)، الناشر: دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، سنة الطبع: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٦٢. **تهذيب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٦٣. **تهذيب اللغة**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٦٤. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي،

شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٦٥. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المؤلف: ابن أم قاسم المرادي، (المتوفى: ٧٤٩ هـ)، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، سنة النشر: ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى.

٦٦. **التيسير في القراءات السبع**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٦٧. **الثقات**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣م.

٦٨. **جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني)** ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة (مفتي الديار المصرية) ، طبع على نفقة: د حسن عباس زكي.

٦٩. **جامع البيان في القراءات السبع**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٧٠. **جامع الدروس العربية**، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٧١. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٧٢. **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، المؤلف:** محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، سنة النشر: ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، الطبعة: الأولى.

٧٣. **جمال القراء وكمال الإقراء**، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

٧٤. **الجمل في النحو**، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٧٥. **جمل من أنساب الأشراف**، المؤلف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

٧٦. **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٧٧. **حجة القراءات**، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٧٨. **الحجة في القراءات السبع**، المؤلف: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.

٧٩. **الحجة للقراء السبعة**، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الاصل، أبوعلي (المتوفى:٣٧٧هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوس الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت.

٨٠. **حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، (متن الشاطبية)**، المؤلف: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (المتوفى: ٥٩٠هـ)،

المحقق: محمد تميم الزعبي، الناشر: مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨١. **حروف المعاني والصفات**، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، المحقق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.

٨٢. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة النشر: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، الطبعة: الرابعة.

٨٣. **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**، المؤلف: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ) ، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٨٤. **الخصائص**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٨٥. **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)**، المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - دار البشائر، حلب - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.

٨٦. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المؤلف: أبوعباس شهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى:٧٥٦هـ)، المحقق: د. أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٨٧. **الدُّرُّ المنثور في التفسير بالمأثور**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٨٨. **الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني**، المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي،(المتوفى: ٧٠٥ هـ)، المحقق: أحمد عبد الله أحمد المقري، سنة النشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

٨٩. **درة الغواص في أوهام الخواص**، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان،

أبومحمد الحريري البصري (المتوفى:٥١٦هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٩٠. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد خان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٩١. **دليل السالك شرح ألفية ابن مالك**، المؤلف: عبد الله الفوزان، الناشر: دار المسلم، سنة النشر: ١٩٩٩، الطبعة: الأولى.

٩٢. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، المؤلف: إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ) ، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٩٣. **ذيل [طبقات الحفاظ للذهبي]**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

٩٤. **الرسالة**، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ–١٩٤٠م.

٩٥. **رسم المصحف ونقطه**، الكاتب: عبد الحي حسين الفرماوي، الناشر: المكتبة المكية – دار نور المكتبات، سنة النشر: ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، الطبعة: الأولى.

٩٦. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، المؤلف: أحمد بن عبد النور المالقي، (المتوفى: ٧٠٣هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق.

٩٧. **روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م.

٩٨. **رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن**، تحقيق: سعيد يوسف السمنودي، مكتبة السنة القاهرة، الطبعة: الاولى، ١٤٢٣هـ.

٩٩. **زعيم المدرسة الأثرية في القراءات وشيخ قراء المغرب والمشرق:** الإمام أبو القاسم الشاطبي (دراسة عن قصيدته حرز الأماني في القراءات) وإشعاعها العلمي، عبد الهادي بن عبد الله بن إبراهيم بن عبد الله حميتو، الناشر: أضواء السلف، الرياض – المملكة العربية السعودية، سنة النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م، الطبعة: الأولى.

١٠٠. **سرُّ صناعة الإعراب،** المؤلف: عثمان بن جني أبو الفتح، (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة الثانية – ١٩٩٣م.

١٠١. **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي،** المؤلف: أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

١٠٢. **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين،** المؤلف: علي الضباع، الناشر: عبد الحميد أحمد حنفي، بلد النشر: مصر، الطبعة: الأولى، السنة : ١٣٥٧هـ.

١٠٣. **سير أعلام النبلاء،** المؤلف: الإمام، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الحادية عشر ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م، المحققون: د. بشار عواد معروف – شعيب الأرنؤوط – حسين الأسد – محمد نعيم العرقسوسي – مأمون صاغرجي – علي أبو زيد – نذير حمدان – كامل الخراط – صالح السمر – أكرم البوشي – إبراهيم الزيبق – د. محيي هلال السرحان.

١٠٤. **شذا العرف في فن الصرف،** المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

١٠٥. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب،** المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١٠٦. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** المؤلف: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين

عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

١٠٧. **شرح الأزهرية**، المؤلف: خالد عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري زين الدين المصري المعروف بالوقاد، (المتوفى: ٨٣٨ هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق.

١٠٨. **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، المؤلف: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، سنة النشر: ١٤٢٨ – ٢٠٠٧، الطبعة: الأولى.

١٠٩. **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١١٠. **شرح التصريف**، المؤلف: عمر بن ثابت الثمانيني، المحقق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤١٩ –١٩٩٩، الطبعة: الأولى.

١١١. **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، المؤلف: محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، (المتوفى: ٦٨٦ هـ)، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي – يحي بشير مصطفى، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة النشر: ١٤١٧ – ١٩٦٦، الطبعة: الأولى.

١١٢. **شرح الكافية الشافية**، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

١١٣. **الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول**، المؤلف: أبو المنذر محمود ابن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي، معاصر، الناشر: المكتبة الشاملة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١١٤. **شرح الكوكب المنير**، المؤلف: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

١١٥. **شرح المطلع على متن إيساغوجي**، المؤلف: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، معاصر، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي، على الرابط: http://alhazme.net.

١١٦. **شرح المفصل للزمخشري** المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر :دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة :الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

١١٧. **شرح ديوان الحماسة**، المؤلف: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، المحقق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١١٨. **شرح شافية ابن الحاجب**، المؤلف : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، (المتوفى: ٦٨٦هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد محيي الدين عبد الحميد، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١١٩. **شرح شذور الذهب**، المؤلف : محمد عبد المنعم الجوجري، (المتوفى: ٨٨٩هـ)، المحقق: د. نواف بن جزاء الحارثي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة.

١٢٠. **شرح شعلة على الشاطبية المسمى (كنز المعاني في شرح حرز الأماني)**، الكاتب: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حسين، الموصلي الحنبلي المقرئ شعلة (المتوفى: ٦٥٦ هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة النشر: ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى.

١٢١. **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد، أبو القاسم، محب الدين النُّوَيْري (المتوفى: ٨٥٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

١٢٢. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، المؤلف: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، الناشر: وزارة الأوقاف السعودية.

١٢٣. **شرح كتاب سيبويه**، المؤلف: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد، المحقق: أحمد حسن مهدلي – علي سيد علي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة النشر: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، الطبعة: الأولى.

١٢٤. **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، المؤلف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥هـ) ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.

١٢٥. **شعب الإيمان**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ) ، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٢٦. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٢٧. **شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: الدكتور طَه مُحسِن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

١٢٨. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢٩. **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، المؤلف: أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي ثم القاهري (المتوفى: ٨٢١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٣٠. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١٣١. **الضابطية للشاطبية اللّامية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، المحقق: عبد الحكيم الأنيس، الناشر: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري- دبي، سنة النشر: ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م، الطبعة: الأولى.

١٣٢. **ضرائر الشِّعْر**، المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (المتوفى: ٦٦٩هـ) ، المحقق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠ م.

١٣٣. **الطبقات الكبرى**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م.

١٣٤. **طبقات المفسرين للداوودي**، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (المتوفى: ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر.

١٣٥. **ظاهرة التسكين في شعر الأخطل**: للدكتور: أحمد إسماعيل عبد الكريم، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، المجلد: ١٤، ص: ١٨١، الطبعة: السابعة.
عدد المجلدات: ١٧، رقم الطبعة: ١

١٣٦. **العقد النضيد في شرح القصيد – من أول الكتاب إلى باب الفتح والإمالة**، المؤلف: أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي، (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: أيمن رشدي سويد، الناشر: دار نور المكتبات – جدة، سنة النشر: ١٤٢٢ – ٢٠٠١، رقم الطبعة: الأولى.

١٣٧. **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

١٣٨. **العميد في علم التجويد**، المؤلف: محمود بن علي بسّة المصري (المتوفى: بعد ١٣٦٧هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوى، الناشر: دار العقيدة – الإسكندرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٣٩. **العنوان في القراءات السبع**، المؤلف: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (المتوفى: ٤٥٥هـ) ، المحقق: (الدكتور زهير زاهد – الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب – جامعة البصرة) ، الناشر: عالم الكتب، بيروت، عام النشر: ١٤٠٥هـ.

١٤٠. **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، الكاتب: أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد العطار الهمذاني (المتوفى: ٥٦٩ هـ)، تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، جدة/ ١٩٩٤ م.

١٤١. **غاية المريد في علم التجويد**، المؤلف: عطية قابل نصر، الناشر: القاهرة، الطبعة: الطبعة السابعة مزيدة ومنقحة.

١٤٢. **غاية النهاية في طبقات القراء**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برخشتراسر.

١٤٣. **غيث النفع في القراءات السبع**، المؤلف: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

١٤٤. **الفاخر**، المؤلف: المفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (المتوفى: نحو ٢٩٠هـ)، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٠ هـ.

١٤٥. **فتح القدير**، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٤ هـ.

١٤٦. **فتح الوصيد في شرح القصيد**، المؤلف: علي بن محمد السخاوي علم الدين أبو الحسن، المحقق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، الناشر: مكتبة الرشد، سنة النشر: ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م، الطبعة: الأولى.

١٤٧. **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)**، المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

١٤٨. **الفروق اللغوية**، المؤلف: الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران بن العسكري (المتوفى: ٣٩٥ هـ)، المحقق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة –القاهرة.

١٤٩. **فوات الوفيات**، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس،

الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، الجزء: ١ – ١٩٧٣م، الجزء: ٢، ٣، ٤– ١٩٧٤م.

١٥٠. **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٥١. **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

١٥٢. **القراءات وأثرها في علوم العربية**، المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

١٥٣. **قره عين الأخيار لتكملة رد المحتار علي «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» (مطبوع بآخر رد المحتار)** ، المؤلف: علاء الدين محمد بن (محمد أمين المعروف بابن عابدين) بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحسيني الدمشقي (المتوفى: ١٣٠٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.

١٥٤. **قواعد الفقه**، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الناشر: الصدف ببلشرز – كراتشي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦م.

١٥٥. **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، تأليف: القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (المتوفى: ٧٩١ هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد الحسن البكار، دار القلم – دمشق.

١٥٦. **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، المؤلف: يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، المحقق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٥٧. **الكامل في اللغة والأدب**، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

١٥٨. **الكتاب (كتاب سيبويه)**، المؤلف: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: الخانجي، الطبعة: الثالثة.

١٥٩. **كتاب السبعة في القراءات**، المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٦٠. **كتاب المصاحف**، المؤلف: أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

١٦١. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

١٦٢. **كشف الأسرار شرح المصنف على المنار مع شرح نور الأنوار على المنار**، المؤلف: حافظ الدين ابي البركات عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٦٣. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، المؤلف: أبو محمد مكي ابن أبي طالب القيسيّ (المتوفى: ٤٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

١٦٤. **الكشف عن وجوه القراءات والسبع وعللها وحججها**، المؤلف: مكي بن أبي طالب القيسي، (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: محيي الدين رمضان، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٩٧٤م.

١٦٥. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٦٦. **كنز المعاني في شرح حرز الأماني**، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد شعلة شمس الدين أبو عبد الله، (المتوفى: ٦٥٦هـ)، المحقق: محمد إبراهيم المشهداني، سنة النشر: ١٤٣٣ – ٢٠١٢، الطبعة: الأولى.

١٦٧. **الكنز في القراءات العشر**، المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم

الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٦٨. **الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، (المتوفى: ١٠٣١هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد صالح حمدان، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – مصر.

١٦٩. **كيف تقرأ القرآن الكريم برواية الإمام قالون عن نافع المدني**، المؤلف: المختار المشري المقروش، الناشر: فاليتا- مالطا – بدون، عام النشر: ١٣٢٩ هـ، الطبعة: ٢٠٠١م.

١٧٠. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، المؤلف: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن الحسن الفاسي، المحقق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، سنة النشر: ٢٠١١م.

١٧١. **اللباب في علل البناء والإعراب**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٧٢. **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

١٧٣. **لسان الميزان**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٧٤. **اللمحة في شرح الملحة**، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

١٧٥. **اللهجات العربية في التراث**، تأليف : أحمد علم الدين الجندي، ط/ طرابلس، ليبيا / تونس، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣.

١٧٦. **مباحث في علوم القرآن**، المؤلف: مناع بن خليل القطان (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٧٧. **المبسوط في القراءات العشر**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.

١٧٨. **متن ألفية ابن مالك**، ضبطها وعلق عليها: الدكتور عبداللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع في الكويت.

١٧٩. **متن قطر الندى وبل الصدى**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، الناشر: دار العصيمي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى.

١٨٠. **مجمع الأمثال**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (المتوفى: ٥١٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة – بيروت، لبنان.

١٨١. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة – مصر، الطبعة: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٨٢. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ.

١٨٣. **المحكم في نقط المصاحف**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٨٤. **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، سنة النشر: ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

١٨٥. **مختار الصحاح**، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

١٨٦. **مختصر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي**، المؤلف : الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني، (المتوفى ٩٢٣ هـ)، المختصر: الدكتور محمد موسى الشريف، تقديم : الدكتور أيمن رشدي سويد، الناشر:الجماعةالخيرية بتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة : الأولى ، ١٤١٥هـ.

١٨٧. **مرسوم خط المصحف**، تأليف: الإمام إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي. تحقيق: محمد بن عمر الجنايني، دار النشر: دار طيبة الخضراء – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية القطرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

١٨٨. **مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ**، تأليف: ابن الطحان السماتي (المتوفى: ٥٦١ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مكتبة الصحابة – الإمارات، سنة النشر: ٢٠٠٧ م، الطبعة: الأولى.

١٨٩. **مسائل خلافية في النحو**، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى:٦١٦هـ)، المحقق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت.

١٩٠. **المستصفى من علوم الاصول**، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١٩١. **المستطرف في كل فن مستطرف**، المؤلف: شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي أبو الفتح (المتوفى: ٨٥٢هـ) ، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.

١٩٢. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، (صحيح الإمام مسلم)**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٩٣. **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.

١٩٤. **مشكل إعراب القران**، المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد ابن مختار القيسي القيرواني ثم الاندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق:

د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٩٥. **المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم (العين) للخليل بن أحمد**، المؤلف: عبد الله درويش، الناشر: مكتبة الشباب – القاهرة – مصر.

١٩٦. **المعارف**، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م.

١٩٧. **معاني الحروف**، المؤلف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: ٣٨٤هـ)، تحقيق وتقديم: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار الشروق – جدة، الطبعة: الثانية، ١٩٨١ م.

١٩٨. **معاني القراءات للأزهري**، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.

١٩٩. **معاني القرآن وإعرابه**، المؤلف: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) ، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٢٠٠. **معاني القرآن**، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) ، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٢٠١. **معاني النحو**، المؤلف: فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، سنة النشر: ١٤٢٠ – ٢٠٠٠، الطبعة: الأولى.

٢٠٢. **المعجزة الكبرى القرآن**، المؤلف: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (المتوفى: ١٣٩٤هـ) ، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة – مصر.

٢٠٣. **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٢٠٤. **معجم البلدان**، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

٢٠٥. **المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين:** لأعضاء ملتقى أهل الحديث، أصل الموضوع على هذا الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=١٠٨٢٩

٢٠٦. **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٢٠٧. **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٢٠٨. **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، المؤلف: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.

٢٠٩. **معجم المؤلفين**، المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) ، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٢١٠. **المعجم الوسيط**، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة – الاسكندرية – مصر.

٢١١. **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢١٢. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٢١٣. **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

٢١٤. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: د.

مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٢١٥. **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، المؤلف: شمس الدين، محمد ابن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢١٦. **المغني لابن قدامة**، المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

٢١٧. **مفاتيح الغيب – التفسير الكبير**، المؤلف: أبوعبدالله محمد بن عمر بن الحسن ابن الحسين التميمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٢٠هـ.

٢١٨. **المفصل في صنعة الإعراب**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٢١٩. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (ت: العثيمين)**، المؤلف: إبراهيم بن موسى الشاطبي أبو إسحاق، المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، الناشر: جامعة أم القرى، سنة النشر: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م، الطبعة: الأولى.

٢٢٠. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى**، المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) تحقيق: د. علي محمد فاخر، د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

٢٢١. **المقتضب**، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٢٢٢. **المقنع في رسم مصاحف الأمصار**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٢٢٣. **المكتفى في الوقف والابتدا**، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمر الداني(المتوفى:٤٤٤هـ)، المحقق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الاولى١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٢٢٤. **المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليه / موجز في ياءات الإضافة بالسور**، المؤلف: عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري (المتوفى: ٩٣٨هـ) ، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٢٥. **مناهل العرفان في علوم القرآن**، المؤلف: محمد عبد العظيم الزرقاني (المتوفى: ١٣٦٧هـ)، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، الطبعة: الثالثة.

٢٢٦. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٢٢٧. **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية**، الكاتب: نور الدين أبو الحسن علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤ هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، الناشر: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، سنة النشر: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، الطبعة: الثانية.

٢٢٨. **منظومة المقدمة فيما يجب على القارئ أن يعلمه (الجزرية)**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٢٩. **الموسوعة القرآنية**، المؤلف: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: مؤسسة سجل العرب، القاهرة – مصر، الطبعة: ١٤٠٥ هـ.

٢٣٠. **مُوْسُوعَة القَواعِدُ الفِقْهِيَّة**، المؤلف: محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٣١. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل

النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٩٩٦م.

٢٣٢. **الموضح في التجويد**، تأليف: أبي القاسم عبد الوهاب بن محمد القرطبي المالكي(ت٤٦١هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، طبع في دار عمار، ودار الكتب العلمية بيروت.

٢٣٣. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٢٣٤. **النحو الوافي**، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، **القاهرة – مصر**، الطبعة: الخامسة عشرة.

٢٣٥. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

٢٣٦. **النشر في القراءات العشر**، المؤلف : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، المحقق : علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية).

٢٣٧. **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٢٣٨. **نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد** – الشيخ: محمد مكي نصر الجريسي، (كان حيًّا في سنة ١٠٣٥ هـ)، تحقيق: أحمد علي حسن – مراجعة الشيخ: علي محمد الضباع، مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة الرابعة ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٢٣٩. **نونية السخاوي في التجويد**، لأبي الحسنِ عليّ بن محمَّدِ بن عبد الصّمدِ السّخاويّ علَمِ الدّينِ (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، الباحث أ. فرغلي سيد عرباوي، باحث في علم الصوتيات التجويدية القرآنية.

٢٤٠. **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، المؤلف: محمد محمد محمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

٢٤١. **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**، المؤلف : عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (المتوفى: ١٤٠٩هـ) ، الناشر: مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة: الثانية.

٢٤٢. **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (المتوفى: ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٤٣. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، المؤلف: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٢٤٤. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

٢٤٥. **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، المؤلف: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع – جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الرابعة، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٤٦. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت.

الرسائل الجامعية:

٢٤٧. العقد النضيد في شرح القصيد – من أول باب الوقف على آواخر الكلم إلى نهاية باب ياءات الزوائد–، المؤلف: أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي، (المتوفى: ٧٥٦هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: عبد الله بن غزاي البراق، سنة: ١٤٢٢– ١٤٢٣ هـ.

٢٤٨. العقد النضيد في شرح القصيد – من باب فرش الحروف، سورة البقرة من أولها إلى نهايتها–، المؤلف: أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي، (المتوفى: ٧٥٦هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: ناصر بن سعود بن حمود القثامي، سنة: ١٤٢٣– ١٤٢٤ هـ.

٢٤٩. العقد النضيد في شرح القصيد – من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات–، المؤلف: أحمد بن يوسف بن محمد السمين الحلبي، (المتوفى: ٧٥٦هـ)، رسالة ماجستير، دراسة وتحقيق: أحمد بن علي بن حيان الحريصي، سنة: ١٤٢٤– ٢٠٠٣ م.

المخطوطات:

٢٥٠. **مخطوطة مفردات القراء السبعة**، المؤلف: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، (المتوفى: ٤٤٤ هـ)، الناسخ: محمد بن خالد العنابي، تاريخ النسخ: ١١٩٨ هـ، عدد الأوراق: ١٤.